

نقابة المحامين الأهلية

مجموعة الأوامر العسكرية

الشيخ أحمد بك

من الأمر رقم ١ إلى الأمر رقم ٢٢٥

مطبعة نجارزي بالقاهرة

٢٦ يونيه سنة ١٩٢٣

قانون نمرة ١٥ بنظام الأحكام العرفية

نحن ملك مصر

بعد الاطلاع على المادتين ٤٥ و ١٥٥ من الدستور .

وبما أن المصلحة تدعو الى وضع قانون يتضمن القواعد العامة التي يجب العمل بها في حالة اعلان الاحكام العرفية

وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية والحقانية . وموافقة رأى مجلس الوزراء

(رسمنا بما هو آت)

١ — يجوز إعلان الاحكام العرفية كلما تعرض الأمن أو النظام العام في الاراضي المصرية أو في جهة منها للخطر سواء كان ذلك بسبب إغارة قوات العدو المسلحة أو بسبب وقوع اضطرابات داخلية .

٢ — يكون إعلان الاحكام العرفية بمرسوم ويتضمن هذا المرسوم ذكر ما يأتي
(أولا) الجهة التي تجرى فيها الاحكام العرفية
(ثانيا) التاريخ الذي يبدأ فيه بانفاذ هذه الاحكام
(ثالثا) اسم من يقلد السلطات الاستثنائية التي نص عليها في هذا القانون حاكما عسكريا
كان أو غيره

وكذلك يكون رفع الاحكام العرفية بمرسوم

٣ — يجوز للسلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية أن تتخذ باعلان أو بأوامر كتابية أو شفوية التدابير الآتية بيانها .

(١) سحب الرخص باحراز السلاح وحمله والأمر بتسليم الاسلحة على اختلاف أنواعها والذخائر والمواد القابلة للانفجار والمفرقات وضبطها أينما وجدت وإغلاق مخازن الاسلحة .

(٢) الترخيص بتفتيش الاشخاص أو المنازل في أية ساعة من ساعات النهار والليل .

(٣) الأمر بمراقبة الصحف والنشرات الدورية قبل نشرها وإيقاف نشرها من غير إخطار

سابق والأمر باغلاق أية مطبعة وضبط المطبوعات والنشرات والرسومات التي من شأنها تهيج

المخاطر وإثارة الفتنة أو مما قد يؤدي الى الاخلال بالامن أو النظام العام سواء كانت معدة للنشر أو التوزيع أو للعرض على الانظار أو للبيع أو لم تكن معدة لغرض من هذه الاغراض .

(٤) الامر بمراقبة الرسائل البريدية والتلغرافية والتليفونية .

(٥) تحديد مواعيد فتح المحال العمومية وإغلاقها أو بعض أنواع تلك المحال سواء في كل الجهة التي أجريت فيها الاحكام العرفية أو في بعض النواحي أو الاحياء وتعديل تلك المواعيد واغلاق المحال العمومية المذكورة كلها أو بعضها .

(٦) الامر باعادة الاشخاص المولودين أو المتوطنين في غير الجهة التي يقيمون فيها الى مقر ولادتهم أو توطنهم إذا لم يوجد ما يبرر مقامهم في تلك الجهة أو الامر بأن يكون بيدهم تذاكر لاثبات الشخصية أو للاذن بالاقامة .

(٧) الامر بالقبض على المتشردين والمشتبه فيهم وبمحجزهم في مكان أمين .

(٨) منع أى اجتماع عام وحله بالقوة وكذلك منع أى ناد أو جمعية أو إجتماع وحله بالقوة

(٩) منع المرور في ساعات معينة من النهار أو الليل في كل الجهة التي أجريت فيها الاحكام العرفية أو في بعضها إلا باذن خاص أو لضرورة عاجلة بشرط إثبات تلك الضرورة .

(١٠) تنظيم استعمال وسائل النقل على اختلاف أنواعها في كل الجهة التي أجريت فيها الاحكام العرفية أو في بعضها ومنع ذلك الاستعمال عند الاقتضاء .

(١١) إخلاء بعض الجهات أو عزلها وعلى العموم حصر وتحديد المواصلات بين الجهات المختلفة التي أجريت فيها الاحكام العرفية وتنظيم تلك المواصلات .

(١٢) الاستيلاء على أية واسطة من وسائل النقل أو أية مصلحة عامة أو خاصة أو أى معمل أو مصنع أو محل صناعى أو أى عقار أو أى متقول أو أى شئ من المواد العذائية وكذلك يكلف أى فرد بتأدية عمل من الاعمال .

وبحوز لمجلس الوزراء أن يضيق دائرة الحقوق المتقدمة المخولة للسلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية أو أن يرخص لها باتخاذ أى تدبير آخر مما يقتضيه صون الامن والنظام العام في كل الجهة التي أجريت فيها الاحكام العرفية أو في بعضها .

٤ - تنفيذ الاعلانات والاوامر الصادرة من السلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية بتولاه البوليس والقوات العسكرية . فإذا كانت القوات العسكرية هي المتولية للتنفيذ جاز لضباط الجيش ولصف الضباط ابتداء من رتبة شاوليش إثبات المخالفات لتلك الاعلانات والاوامر .

ويجب على كل موظف أو مستخدم عام أن يعاونهم في دائرة وظيفته أو عمله على القيام بذلك التنفيذ .

٥ — يعاقب من خالف الاعلانات والاوامر الصادرة من السلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية بالعقوبات المنصوص عليها في تلك الاعلانات ولا يجوز أن تزيد هذه العقوبات على السجن لمدة ثماني سنوات ولا على غرامة بمبلغ أربعة آلاف جنيه مصرى . على أن ذلك لا يمنع من توقيع عقوبة أشد حيث يقضى بها قانون العقوبات أو القوانين الاخرى .

ويجوز دائماً القاء القبض على المخالفين في الحال .

٦ — يصدر الحكم في الجرائم المنصوص عليها في المادة السابقة من محكمة عسكرية واحدة أو أكثر تؤلف من اثنين من ضباط الجيش من رتبة يوزباشي أو من رتبة أعلى منها . تعينهما السلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية ومن قاض من قضاة المحاكم الاهلية يعينه وزير الحفانية .

ويقوم بمباشرة الدعوى عضو من أعضاء النيابة .

ويجوز لمجلس الوزراء أن ينحول السلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية الحق في أن يحيل الى المحكمة العسكرية الجرائم التي يعاقب عليها القانون العام أو مايبين منها في قرار المجلس في كل الجهة التي أجريت فيها الاحكام العرفية أو في بعضها ويجوز في هذه الحالة أن ينص في ذلك القرار على أن تكون المحكمة العسكرية مؤلفة من ثلاثة من الضباط ومن قاضيين .

(مضافة بالقانون رقم ٢١ في ٢٦ مايو سنة ١٩٤١)

٦ — (ثالثة) — فيما عدا المنطقة الداخلة في اختصاص محكمة العريش الجرمية تشكل المحكمة العسكرية المنصوص عليها في المادة السادسة من ضباط وبلا اشتراك قضاة عند ماتقع الجرائم في إحدى الجهات التابعة لمصلحة الحدود

وتؤلف هذه المحكمة من ثلاثة من ضباط الجيش على أن يكونوا من رتبة أعلى من رتبة « عميد ثان » صاغ في الحالة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٦ مكررة — ويقوم أحد الضباط بوظيفته النيابة على الوجه المتبع في المجالس العسكرية

٧ — يجرى العمل فيما يتعلق بتحقيق القضايا التي ترفع إلى المحكمة العسكرية وبالحكم فيها وفق القواعد المعمول بها أمام المحاكم العسكرية المصرية مع مراعاة ماقد يطرأ عليها من التعديلات بمقتضى القرار المنصوص عليه في المادة التاسعة .

٨ — الاحكام التي تصدر من المحكمة العسكرية لا تقبل الطعن بأي وجه من الوجوه على أن تلك الاحكام لا تنفذ إلى بعد إقرارها من جانب السلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية ولتلك السلطة دائماً تخفيف العقوبة .

فاذا كان الحكم صادراً بعقوبة تتجاوز الحبس لمدة سنتين فإنه لا يصبح نهائياً إلا بعد أن يتثبت وزير الحفانية من صحة الاجراءات التي اتبعت .

- ٩ — يجوز لوزير الداخلية أن يتخذ بقرار يصدر منه بعد موافقة مجلس الوزراء ما يراه ضروريا من التدابير لتنفيذ هذا القانون
- ١٠ — لا يترتب على أحكام هذا القانون الاخلال بما يكون لقائد الجيش في حالة الحرب من الحقوق في منطقة الاعمال العسكرية
- ١١ — على وزراء الداخلية والحقانية والحربية تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ويجرى العمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

أول سبتمبر سنة ١٩٣٩

مرسوم باعلان الأحكام العرفية

نحن فاروق الاول ملك مصر

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٣٣ الخاص بنظام الاحكام العرفية .
وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية وموافق رأي مجلس الوزراء
رسمنا بما هو آت

- ١ — ابتداء من ٢ سبتمبر سنة ١٩٣٩ تجرى الاحكام العرفية في جميع أنحاء المملكة المصرية
- ٢ — ينحول على ماهر باشا السلطة في اتخاذ التدابير المشار اليها في (٣) من القانون المذكور ويرخص له علاوة على ذلك باتخاذ أى إجراء آخر لازم للمحافظة على النظام أو الامن العام في جميع أنحاء المملكة المصرية أو في جهات معينة منها .
- ٣ — على وزرائنا تنفيذ هذا المرسوم كل فيما يخصه

أمر رقم ١

خاص بالرقابة من السلطة القائمة على اجراء الأحكام العرفية

نحن على ماهر باشا .

بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر بتاريخ أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية .

(تقرر ما هو آت)

١ - تفرض من الآن والى حين صدور أوامر أخرى من أجل سلامة البلاد رقابة عامة في جميع الأراضي المصرية ومياهاها الإقليمية على المكتابات والمطبوعات والصور والطرود التي ترد إلى مصر أو ترسل منها إلى الخارج أو تتداول داخل البلاد وكذا كافة الرسائل التلغرافية والتليفونية السلكية واللاسلكية وعلى جميع الأخبار أو المعلومات أو غيرها من المواد المعدة للإذاعة اللاسلكية وعلى جميع القطع التمثيلية وأفلام السينما والأسطوانات القونوغرافية وغيرها من الوسائل الناقلة للاصوات أو للصور على أنه لا تخضع لهذه الرقابة جميع المواد والرسائل الخاصة بالحكومة الملكية المصرية وبالحكومات الخليفة لجلالة ملك مصر .

٢ - تنشأ مصلحة خاصة بالرقابة ينام بها تنفيذ وإدارة كافة فروع الرقابة ويرأسها رقيب عام ويكون مسئولاً عن اختيار وتعيين موظفي الرقابة بعد إقرارها منا .

٣ - يتولى الرقيب العام ومن يندبهم من الموظفين التابعين له في سبيل الدفاع الوطني والأمن العام فحص جميع المواد والرسائل والأخبار التي تسرى عليها أحكام الرقابة مما تقدم ذكره وله أن يؤخر تسليمها أو يوقفه أو أن يمحو فيها أو يصادرهما أو يعدمها أو يتصرف فيها على أي وجه إذا كان من شأنها الإضرار بسلامة الدولة أو بسلامة حلفائها كما له أن يعطل الجرائد والمطبوعات الدورية إمائناً أو بصفة مؤقتة وله أن يضبط آلات الطبع وأدواته وأن يستولى على الأما كن التي استخدمت في الشؤون التي تقع مخالفة لأحكام الرقابة كما له أن يصادر أي جهاز يصلح لإرسال أو تلقي الرسائل سواء كان ذلك بواسطة التلغراف اللاسلكي أو التليفون اللاسلكي أو بواسطة أشارات مرئية أو بأى وسيلة أخرى .

٤ - يجب على جميع إدارات ومصالح الحكومة وعلى الاخص مصلحة البريد ومصلحة التلغرافات والتليفونات ومصلحة الجمارك ومصلحة الموانئ والمنائر أن تبذل لمصلحة الرقابة كل ما يطلبه الرقيب العام من المساعدات والتسهيلات اللازمة .

٥ - على شركة تلغرافات راديو ماركوني بمصر وإدارة الإذاعة الحكومية المصرية

وادارات جميع الجرائد وغيرها من مجلات النشر وربابنة جميع السفن غير الحربية التي توجد في المياه المصرية وقائدى الطائرات التجارية والطائرات الخاصة التي تطير فوق أراضى مصر أو مياهها الإقليمية وكذلك جميع الهيئات وبيوت التجارة التي يعينها أو يؤثر فيها اجراء أحكام الرقابة أن تقوم فور الوقت بجميع ما يصدره اليها الرقيب العام من التعليمات .

٦ - على جميع سكان البلاد المصرية على اختلاف جنسياتهم أن يلتزموا بغير تردد أحكام الرقابة وأن ينفذوا بدقة جميع الاوامر والتعليمات التي يصدرها الرقيب العام عن اجراءات الرقابة في فروعها المختلفة .

٧ - الطرود والرسائل البريدية والتلغرافية واللاسلكية الصادرة من مراكز القوات المصرية أو القوات الحليفة التي تراقبها السلطات المختصة بالميدان لا تخضع لهذه الرقابة وكذلك لا تخضع لها الرسائل والطرود وغيرها الواردة لافراد هذه القوات بالطريق الذي ترسمه لها السلطات العسكرية المختصة .

٨ - يضع الرقيب العام التعليمات والامور اللازمة لتنظيم أعمال الرقابة وفروعها المختلفة وتكون لهذه الاوامر قوة القانون ما دامت الاحكام العرفية قائمة .

٩ - لا تترتب أية مسئولية ولا تقبل أى دعوى على الحكومة المصرية أو إحدى مصالحها أو موظفيها أو الرقيب العام أو أى موظف تابع له أو أى شركة أو أى فرد بسبب أى اجراء اتخذ تنفيذا لأعمال الرقابة وفي حدود اختصاصها المبين في هذا الامر .

بولكى في ٣ سبتمبر سنة ١٩٣٩ على ماهر

أمر رقم ٢

باجراء تعيينات بمصلحة الرقابة

نحن على ماهر باشا

بعد الاطلاع على الأمر الخاص بالرقابة الصادر منا بما لنا من السلطة القائمة على اجراء الأحكام العرفية .

(نقرر ما هو آت)

يعين حضرة صاحب السعادة حسن فهمى رفعت باشا وكييل وزارة الداخلية رقبيا عاما وتؤلف مصلحة الرقابة من ثلاثة أقسام :

١ - قسم مراقبة النشر ويندب لرياسته حضرة صاحب العزة محمد شعير بك مدير عام قسم التفتيش بوزارة الداخلية .

٢ - قسم مراقبة البريد ويندب لرياسته حضرة صاحب العزة محمد وجيه بك وكيل المدير العام بمصلحة البريد .

٣ - قسم مراقبة المواصلات السلكية واللاسلكية ويندب لرياسته جناب المستر ج . و ب
المفتش العام لمصلحة التلغرافات والتليفونات .

بولكى في ٣ سبتمبر سنة ١٩٣٩ على ماهر

أمر رقم ٣

بتشكيل لجنة استشارية لمعاونة الرقيب العام

نحن على ماهر باشا

بعد الاطلاع على الأمر الخاص بالرقابة الصادر منا بما لنا من السلطة القائمة على اجراء
الاحكام العرفية .

(نقرر ما هو آت)

تشكل لجنة استشارية لمعاونة الرقيب العام في أداء مهمته ويندب لها حضرة صاحب العزة
عبد الرحمن فكرى بك وكيل وزارة التجارة والصناعة مستشاراً للشئون الاقتصادية وجناب
الانور ابل سيسل كابل عضو مجلس الادارة المنتدب لشركة ماركونى مستشاراً فنياً وحضرة
طه السيد نصر أفندى النائب الاول بأقسام القضايا مستشاراً قضائياً ويضم إلى اللجنة المذكورة
مندوبون عن وزارة الدفاع الوطنى وعن السلطات العسكرية البريطانية البرية والبحرية والجوية .

بولكى في ٣ سبتمبر سنة ١٩٣٩ على ماهر

أمر رقم ٤

بشأن تفتيش البواخر بميناءى بورسعيد والسويس

نحن على ماهر باشا

بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام
العرفية في البلاد المصرية

(نقرر ما هو آت)

- ١ - ينشأ نظام تفتيش للبواخر بميناءى بورسعيد والسويس .
- ٢ - يجب على كل باخرة قبل دخولها أحد هذين الميناءين أن تخضع لاجراءات التفتيش على
الوجه المنصوص عنه باللائحة التنفيذية وأن تلتزم بأحكام اللائحة المذكورة .
- ٣ - على مندوب السلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية في منطقة قنال السويس وضع
اللائحة التنفيذية المذكورة ويعمل بها من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية وتبلغ هذه اللائحة
كذلك إلى شركات الملاحة .

بولكى في ٣ سبتمبر سنة ١٩٣٩ على ماهر

أمر رقم ٥ بشأن المناطق الخاصة

نحن علي ماهر باشا
بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر بتاريخ أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الاحكام
العرفية في البلاد المصرية

(نقرر ما هو آت)

مادة ١ - تعتبر مناطق خاصة أقسام البلاد الآتي بيانها :-
(١) القاهرة - وتشمل هذه المنطقة دائرة محافظة القاهرة من الوجهة الادارية وكذلك
الجهات التي تحدد فيما بعد بمراكز الجزيرة وامبابه وقلوب .
(٢) الاسكندرية وتشمل هذه المنطقة الجهات التي تدخل في دائرة يحدها خط يمتد من
طابية الحمراء - محطة كفر الدوار - المعسكر القديم إلى ساحل البحر قبلي غربى طابية العريانة
على مسافة ١٠ كيلومترات منها .

(٣) قنال السويس وتشمل هذه المنطقة

(١) منطقة تقع شرق القنال ويحدها خط مستقيم يبتدىء من نقطة على البحر الأبيض
المتوسط تبعد ٥٠ كيلو متر على مدينة بور فؤاد وتمتد إلى البحر الأحمر .

(ب) منطقة تقع غرب القنال يحدها خط يمتد من طابية الجليل محطة المحسمة طابية رقم
١٣ في طريق القاهرة - السويس إلى ساحل البحر الأحمر في جهة رأس أم مغارة

(٤) الصحراء الغربية وتشمل هذه المنطقة التي يحدها خط يمتد من ساحل البحر قبلي غربى
طابية العريانة على مسافة ١٠ كيلومترات منها . السليم . عطية لباقي الطريق الصحراوي في
سيرا الواحات البحرية الحد الغربى لبركة قارون المنطقة البحرية لبركة قارون كوم اوشيم إلى
الطريق الصحراوي القاهرة - الاسكندرية

مادة ٢ - يجوز لمندوب السلطة القائمة على تنفيذ الاحكام العرفية في المناطق الخاصة عدا
ما ينحوله من سلطات خاصة أن يتخذ لحفظ النظام وصيانة الامن العام قرارات تطبق في المنطقة
التي ندب فيها كلها أو بعضها وتفرض على مخالفيها عقوبة لا تتجاوز الحبس لمدة ثلاثة أشهر
وغرامة عشرة جنيهات .

مادة ٣ - يعين مندوبين للسلطة المذكورة .

(١) في منطقة القاهرة . محافظ القاهرة .

(٢) في منطقة الاسكندرية . محافظ الاسكندرية .

(٣) في منطقة قنال السويس . أحمد محمود عزمى بك ويكون مقره مدينة الاسماعيلية .

(٤) في منطقة الصحراء الغربية . محافظ الصحراء الغربية .

علي ماهر

أمر رقم ٦

باتخاذ التدابير اللازمة في شأن الاتجار مع حكومة الريخ الالمانى ورعاياه واجراء الترتيبات الملائمة فيما يتعلق باملاكهم .

نحن على ماهر باشا .

بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية . ونظرا لأن قطع العلاقات السياسية بين مصر وحكومة الريخ الالمانى وترحيل رعايا الريخ المذكور يقتضيان اتخاذ التدابير اللازمة في شأن الاتجار مع حكومة الريخ الالمانى ورعاياه واجراء الترتيبات الملائمة فيما يتعلق باملاكهم .

(تقرر ماهوآت)

مادة ١ - يحظر ابتداء من ٣ سبتمبر سنة ١٩٣٩ أن تعقد بالذات أو بالواسطة مع المذكورين بعد أو لمصلحتهم تصرفات أو عقود أو عمليات تجارية كانت أم مالية أم من نوع آخر .

(١) حكومة الريخ الالمانى وعلى الأخص ما كان عانة أو مساهمة في أى قرض أصدرته الحكومة المذكورة أو أصدر لمصلحتها أو كان تسليف مال أو الحصول لها على مال .

(٢) كل شخص طبيعى أو معنوى من رعايا حكومة الريخ الالمانى .

(٣) كل شخص طبيعى أو معنوى موجود ببلاد الريخ الالمانى ويدخل في هذه الطائفة كل شخص معنوى مركزه الرئيسى بتلك البلاد .

(٤) كل شخص ولو لم يكن مقيما في البلاد المذكورة يباشر معاملات معها ويقتصر الحظر في هذه الحالة على ماهو بشأن هذه المعاملات .

مادة ٢ - مع عدم الإخلال بالأحوال المشار إليها في المادة الخامسة يحظر أن ينفذ لمصلحة الحكومة أو الأشخاص المذكورين في المادة الأولى أى التزام مالى ناشئ عن أى تصرف أو عقد عملية تم قبل ٣ سبتمبر سنة ١٩٣٩ .

مادة ٣ - يجوز لوزير المالية أن يأذن في استثناءات عامة أو خاصة من الحظر المنصوص عليه في المادتين السابقتين .

مادة ٤ - يجب على كل شخص طبيعى أو معنوى موجود بالقطر المصرى وعلى كل مصرى موجود في الخارج .

(١) يكون جائزا أو مديرا أو مشرفا بأية صفة على أموال منقولة أو ثابتة مملوكة لحكومة الريخ الالمانى أو أى شخص طبيعى أو معنوى من رعايا الريخ الالمانى أو من الموجودين في بلاد الريخ المذكور .

(٢) أو يكون مدينا بأية مبالغ أو قراطيس مالية أو عروض أيا كانت طبيعتها للأشخاص السالف ذكرهم .

(٣) أو يكون دائنا بأية صفة للأشخاص المذكورين .

(٤) أو يكون ذا حق على أموال أيا كانت طبيعتها كائنة في بلاد الرينخ الألماني أن يقدم بياناً عنها لوزارة المالية في المواعيد وبالشروط والأوضاع التي يحددها قرار يصدره وزير المالية لهذا الغرض .

مادة ٥ - يجوز لوزير المالية أن يعين بقرار حارساً لكل شخص معنوي أو طبيعي من رعايا الرينخ الألماني أو من الموجودين ببلاد الرينخ المذكور . ويمثل هذا الحارس الشخص المذكور أمام القضاء ويتولى إدارة الأموال الموضوعة في الحراسة والإشراف عليها ويقسلم المبالغ المدفوعة وله حق الإبراء واعطاء المخالفات وعلى العموم يقوم بجميع الأعمال التي تقتضيها إدارة الأموال الموضوعة في الحراسة والإشراف عليها . وله كذلك أن يباشر كل ما يفوض إليه فيه وزير المالية من التصرفات الخاصة ويكون على الحراس المعيّنين لشركات التأمين على وجه الخصوص أن يوقفوا العقود الجارية ويقوموا بحقوق المؤمنين فيها وأن يتسلموا أموال الشركات المذكورة ويحافظوا عليها لمصلحة المؤمنين ويحدد وزير المالية أتعاب الحارس وكافة المصاريف والنفقات .

مادة ٦ - يعتبر باطلاً بحكم القانون كل تصرف أو عقد أو عملية جاء مخالفاً لأحكام هذا الأمر ما لم يرخص به مقدماً وزير المالية أو الحارس المعين من قبله .

مادة ٧ - لا يجوز لأي شخص طبيعي أو معنوي من رعايا الرينخ الألماني أو من الموجودين ببلاد الرينخ المذكور أن يرفع دعوى مدنية أو تجارية أمام أية هيئة قضائية بمصر أو أن يتابع السير في دعوى منظورة أمام الهيئات المذكورة في حالة عدم تعيين حارس يعين وزير المالية وكيلها خاصاً لتمثيل الأشخاص المذكورين .

مادة ٨ - تمتد الآجال التي كان يجب في خلالها تقديم البروتستات أو على أية إجراءات أخرى تتعلق بالمطالبة بالأوراق ذات القيمة المالية المتداولة فيما يتعلق ببنك درسدنر من يوم ٣ سبتمبر سنة ١٩٣٩ إلى اليوم الذي يقرر فيه فتح البنك المذكور .

مادة ٩ - تكون للموظفين الذين يعينون بقرار من وزير المالية بتنفيذ هذا الأمر صفة مأموري الضبطية القضائية .

مادة ١٠ - يعاقب بالحبس وبغرامة لا تزيد على ٢٠٠ جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أو شرع في مخالفة أحكام هذا الأمر أو تعمد اعطاء بيانات غير صحيحة أو ناقصة بولسكي في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٣٩ .

على ماهر

أمر رقم ٧

خاص بالرعايا الالمان من السلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية .

نحن على ماهر باشا .

بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر بتاريخ أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

(تقرر ما هو آت)

يجب على جميع رعايا الريخ الالمانى والاشخاص الذين لاجنسية لهم وكانوا سابقاً من رعايا الريخ المذكور البالغين من العمر ثمانية عشر عاماً فأكثر أن يتقدموا في خلال الاربعة الايام التالية لنشر هذا الأمر إلى مقر المحافظة أو المديرية الموجود في دائرتها محل توطنهم أو إقامتهم ومعهم كافة المستندات المثبتة لشخصيتهم وجنسيتهم .

وعليهم أن يقدموا للجهات المذكورة بياناً يذكر فيه بصفة خاصة حالتهم المدنية وعدد أفراد عائلتهم ومحل إقامتهم ومهنتهم وأن يقدموا ثلاثاً من صورهم الفوتوغرافية ويجب عليهم أيضاً أن يبلغوا المحافظة أو المديرية التي قدموا اليها البيان المتقدم الذكر كل تغيير يطرأ على حالتهم المبينة فيه .

وكل من يخالف هذا الأمر يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز ٥٠ جنيتها أو باحدى هاتين العقوبتين .

بولكى في ١٨ سبتمبر سنة ١٩٣٩

على ماهر

أمر رقم ٨

خاص بالتدابير التي تتخذ لتنظيم الاتجار مع بعض الشركات والاجراءات المتعلقة بممتلكاتها .

نحن على ماهر باشا .

بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

وبعد الاطلاع على الأمر رقم ٦ الخاص باتخاذ التدابير اللازمة في شأن الاتجار مع حكومة الريخ الالمانى ورعاياه واجراء الترتيبات الملائمة فيما يتعلق باملاكهم .

(تقرر ما هو آت)

مادة وحيدة - يجوز أن تطبق أحكام الأمر رقم ٦ الصادر في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٣٩ بقرار

يصدره وزير المالية على كل شركة أو جمعية مصرية أو أجنبية تعمل بإشراف الماني أو تدخل فيها مصالح ألمانية هامة .

بولكى فى ١٩ سبتمبر سنة ١٩٣٩ على ماهر

أمر رقم ٩

خاص بنظام تفتيش السفن فى ميناء الاسكندرية

نحن على ماهر باشا

بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية فى البلاد المصرية .

(نقرر ما هوآت)

يظل نظام تفتيش السفن فى ميناء الاسكندرية المقرر بالمرسوم بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٣٩ وبالقرار الوزارى الصادر بتنفيذه رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قائما باعتباره أمرا من أمور الاحكام العرفية ويستمر العمل بالجزاءات المقررة بمقتضى المرسوم بقانون والقرار المذكورين .

بولكى فى ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٣٩ على ماهر

أمر رقم ١٠

خاص بأوامر الاستيلاء والتكاليف

نحن على ماهر باشا .

بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر بتاريخ أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية فى البلاد المصرية .

(نقرر ما هو آت)

أوامر الاستيلاء والتكاليف المنصوص عنها بالمادة ٣ (١٢) من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ المنظم للاحكام العرفية تقررها لجنة التموين المشكلة بمقتضى المرسوم بقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٣٩ أو أحد أعضائها الذى تنتدبه اللجنة المذكورة لهذا الغرض .

بولكى فى ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٣٩

على ماهر

أمر رقم ١١

بإضافة أحكام الى الأمر رقم ٦ الصادر بتاريخ ١٤ سبتمبر سنة ١٩٣٩

نحن علي ماهر باشا

بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية .

وبعد الاطلاع على الأمر رقم ٦ الصادر بتاريخ ١٤ سبتمبر سنة ١٩٣٩ بخصوص التدابير اللازمة في شأن الاتجار مع حكومة الريخ الألماني ورعاياه واجراء الترتيبات اللازمة فيما يتعلق بأملأهم .

(تقرر ما هو آت)

يضاف إلى الأمر رقم ٦ لسنة ١٩٣٩ مادة ١٠ مكررة يكون نصها كالاتي في تطبيق هذا الأمر .

مادة ١ - لا تشمل عبارة (شخص طبيعي أو معنوي من رعاية الريخ الألماني) أى شخص طبيعي أو معنوي من أصحاب الجنسية التشيكوسلوفاكية إلا إذا صدر قرار من وزير المالية باعتباره بالذات داخلا في تلك العبارة .

مادة ٢ - تشمل عبارة (أراضي الريخ الألماني) كل أرض تكون داخلة في منطقة الاحتلال العسكري أو الاشراف الألماني .

بولكى في ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٣٩

علي ماهر

أمر رقم ١٢

بإيجاب تقديم اقرار تكميلي عند التصدير

نحن علي ماهر باشا

بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية . وبعد الاطلاع على اللائحة الجمركية الصادرة في ١٦ فبراير سنة ١٩٠٩

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ - لا يمنح الترخيص المنصوص عنه في المادة ٤ من اللائحة الجمركية الصادرة في ١٦ فبراير سنة ١٩٠٩ فيما يختص بالبضائع التي تعتبر بمقتضى قرار من وزير المالية ممنوعات حرية والتي يراد تصديرها أو إعادة تصديرها من ميناء مصرية أو نقلها فيها من باخرة إلى أخرى إلا بعد موافاة السلطات الجمركية ببيان كتابي يوقع عليه مالك البضائع أو النائب عنه وفي حالة النقل من باخرة إلى أخرى ربان الباخرة التي تنقل اليها البضائع ويتضمن هذا البيان اسم الشخص

المرسلة اليه البضائع وعنوانه وجنسيته ويجب أن يشهد مقدم البيان بأن البضائع بحسب ما بلغه عليه ليست موجهة إلى حكومة الريخ الالمانى أو إلى شخص ممن حظر الأمران رقما ٦ و ٨ الصادران بتاريخ ١٤ و ١٩ سبتمبر سنة ١٩٣٩ كل معاملة تجارية أو غير تجارية معهم .

مادة ٢ - ينبغي على مقدم البيان كلما طلبت منه السلطات الجمركية ذلك أن يوافقها بكل البيانات التكميلية وأن يقدم لها جميع الأوراق والوثائق المفيدة وأن يمكنها من اجراء ماتراه من الابحاث فى دفتاره .

مادة ٣ - يجوز للسلطات الجمركية رفض الترخيص المذكور إذا كان لديها من الاسباب ما يجعلها تعتقد بأن مآل البضائع إلى حكومة الريخ الالمانى أو إلى شخص ممن الاشخاص المشار اليهم فى المادة السابقة ويجوز لها أيضاً أن توقف منح الترخيص المذكور زمنياً إذا رأت ضرورة لاجراء بعض التحقيقات .

مادة ٤ - يجوز أن تضبط وتصادر البضائع التى قدم عنها بيان كاذب أو رفض مقدم البيان عنها القيام بما أوجبه المادة ٢ .

على ماهر

تحريراً فى ٨ اكتوبر سنة ١٩٣٩

أمر رقم ١٣

بشأن المناطق الخاصة

نحن على ماهر باشا

بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر بتاريخ أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الاحكام العرفية فى البلاد المصرية وبعد الاطلاع على أمرنا رقم ٥ بشأن المناطق الخاصة .

(نقرر ماهو آت)

تعديل المادة الأولى من الأمر رقم ٥ السالف الذكر على الوجه الآتى .

مادة ١ - تعتبر مناطق خاصة أقسام البلاد الآتى بيانها .

(١) القاهرة وتشمل هذه المنطقة دائرة محافظة القاهرة من الوجهة الادارية وكذلك الجهات التى تحدد فيما بعد بمديريات الجيزة والقليوبية والمنوفية بمقتضى قرار يصدر من مندوب السلطة القائمة على تنفيذ الاحكام العرفية فى منطقة القاهرة .

(٢) الاسكندرية وتشمل هذه المنطقة . الجهات التى تدخل فى دائرة يحدها خط يمتد من طابية الحمراء - محطة كفر الدوار - المعسكر القديم إلى ساحل البحر قبلى غربى طابية العريانة على مسافة ١٠ كيلومترات منها .

(٣) قنال السويس وتشمل هذه المنطقة .

(١) منطقة تقع شرق القنال ويحدها خط مستقيم يتدنى من نقطة على البحر الأبيض المتوسط تبعد ٥٠ كيلو مترا عن مدينة بور فؤاد ويمتد إلى البحر الأحمر .

(ب) منطقة تقع غرب القنال يحدها خط يمتد من طاية الجميل - محطة المحسمة طاية رقم ١٣ في طريق القاهرة - السويس - إلى ساحل البحر الأحمر في جهة رأس أم مغارة .

(٤) الصحراء الغربية وتشمل هذه المنطقة . المنطقة التي يحدها خط يمتد من ساحل البحر قبل غربي طاية العريانة على مسافة ١٠ كيلو مترات منها السلوم عطية لباقي . الطريق الصحراوي في ستر . الواحات البحرية . الحد الغربي لبركة قارون . المنطقة البحرية لبركة قارون . كوم أو شيم إلى الطريق الصحراوي القاهرة الاسكندرية .

بولكلي في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٣٩ على ماهر

أمر رقم ١٤

خاص برعايا الالمان

نحن علي ماهر باشا

بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر بتاريخ أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية

(نقرر ما هو آت)

يجب على جميع رعايا الريخ الالمانى والاشخاص الذين لاجنسية لهم وكانوا سابقا من رعايا الريخ المذكور ألا يغادروا الاراضى المصرية إلا بعد الحصول على ترخيص من وزارة الداخلية وعليهم أن يقدموا طلبات الترخيص المذكورة إلى المحافظة أو المديرية الموجود في دائرتها محل توطنهم أو اقامتهم وهذه تحيلها على وزارة الداخلية للنظر فيها وإصدار التعليمات بشأنها . وكل من يخالف هذا الأمر أو يحاول مغادرة الأراضى المصرية بغير الحصول على الترخيص المذكور يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد عن ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها أو باحدى هاتين العقوبتين .

على ماهر

بولكلي في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٣٩

أمر رقم ١٥

خاص ببيع السفن البحرية التي ترفع العلم المصرى .

نحن علي ماهر باشا

بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر بتاريخ أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

(تقرر ماهوآت)

مادة ١ - يحظر سواء في مصر أو في الخارج بيع السفن البحرية التي ترفع العلم المصري إلى حكومة أجنبية أو إلى شخص أجنبي طبيعي أو معنوي إلا بعد الحصول على إذن من السلطة القائمة على تنفيذ الاحكام العرفية وإلا كان البيع باطلا .

مادة ٢ - يعاقب البائع الذي يخالف الاحكام المنصوص عليها بالمادة الأولى بغرامة لا تتجاوز ١٠٠٠ جنيه ويجوز علاوة على ذلك مصادرة السفينة فإذا كانت بحيث لا تبسر وضع اليد عليها فإن المحكمة تحكم بغرامة اضافية لا تتجاوز ما تقدره قيمة للسفينة .

بولكى في ١٩ اكتوبر سنة ١٩٣٩ على ماهر

أمر رقم ١٦

بمعاقة مرتكبي جرائم السرقة في أحوال خاصة

نحن على ماهر باشا

بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

(تقرر ماهوآت)

مع عدم الاخلال بما يقرره قانون العقوبات من عقوبة أشد يقضى بالسجن لمدة لا تتجاوز ثماني سنوات على من ارتكب سرقة في عقار أو في سفينة أثناء مدة الاظلام أو التفتيه إلى غارة جوية أو أثناء الاضطراب الذي تسببه تلك الغارات وعلى من ارتكب سرقة في بيت سكنى أو بناء أخلى من سكانه بسبب حوادث الحرب .

القاهرة في ٢٦ اكتوبر سنة ١٩٣٩ على ماهر

أمر رقم ١٧

بتعديل المادة ٨ من الأمر رقم ٦ الخاص بالتجار مع الالمان .

نحن على ماهر باشا

بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية . وبعد الاطلاع على الأمر رقم ٦ باتخاذ التدابير اللازمة في شأن التجار مع حكومة الريبخ الالمانى ورعاياه واجراء الترتيبات اللازمة فيما يتعلق باملاكهم .

(تقرر ماهوآت)

١٠٢، المادة ٨ من الأمر رقم ٦ المذكور النص الآتى .

مادة ٨ - تمد الأجال التي كان يجب في خلالها تقديم البروتستات أو عمل أية إجراءات أخرى تتعلق بالمطالبة بالأوراق ذات القيمة المالية المتداولة فيما يتعلق ببنك درسدنر على الوجه الآتي .

الى ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٩ بالنسبة للأوراق ذات القيمة المالية المتداولة التي حل موعد استحقاقها من أول و ١٥ سبتمبر سنة ١٩٣٩ داخلا في ذلك اليوم الأخير .

الى ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٩ بالنسبة للأوراق التي حل موعد استحقاقها بين ١٦ و ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٣٩ داخلا في ذلك اليوم الأخير .

الى ٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٩ بالنسبة للأوراق التي حل موعد استحقاقها بين أول و ١٥ اكتوبر سنة ١٩٣٩ داخلا في ذلك اليوم الأخير .

الى ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٩ بالنسبة للأوراق التي حل موعد استحقاقها بين ١٦ و ٣١ اكتوبر سنة ١٩٣٩ داخلا في ذلك اليوم الأخير .

القاهرة ١٢٩ اكتوبر سنة ١٩٣٩
على ماهر

أمر رقم ١٨

خاص بركوب ضباط الجيش وضباط الصف والعساكر بالسكك الحديدية .

نحن على ماهر باشا

بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

(تقرر ما هو آت)

استثناء من قرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ أغسطس سنة ١٩٣٩ يحق لضباط الجيش المصري الذين تقل رتبته عن رتبة عميد ثان (صاغ) عند انتقالهم في أعمال مصلحة في مصر أو السودان أن يركبوا في السكك الحديدية والبواخر في الدرجة الأولى .

ويحق لضباط الصف والعساكر الموجودين بالصحراء الغربية أن يركبوا مجانا بالسكك الحديدية عند قيامهم بالاجازات الى بلادهم وعودتهم الى المنطقة المذكورة .

القاهرة في ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٩
على ماهر

أمر رقم ١٩

بتعديل الأمر رقم ١ الخاص بالرقابة

نحن على ماهر باشا

نظرا لانه لوحظ أن بعض الافراد ينقل بغير طريق البريد كتابات ومطبوعات وصورا

وطرودا من مصر الى الخارج ومن الخارج الى مصر مما يعطل اخضاعها للرقابة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من أمرنا رقم ١ الخاص بالرقابة .

فيموجب السلطات المخولة لنا بالمرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ الخاص باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

(قررنا ما هو آت)

بضاف الحكم الآتي الى الأمر رقم ١ الخاص بالرقابة .

١٠ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات أو باحدى هاتين العقوبتين كل من نقل أو تسبب في نقل كتابات أو مطبوعات أو صور أو طرود خاضعة لاشراف الرقابة بحسب أحكام الفقرة الأولى من مصر الى الخارج أو من الخارج الى مصر بغير طريق مصلحة البريد .

القاهرة في ٣ ديسمبر سنة ١٩٣٩ على ماهر

أمر رقم ٢٠

خاص بتنفيذ الأوامر رقم ٦ و ٨ و ١١

نحن على ماهر باشا

بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر بتاريخ أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية وبعد الاطلاع على الأوامر رقم ٦ و ٨ و ١١ الخاصة بالتجار مع حكومة الريخ الالمانى ورعاياه .

(تقرر ما هو آت)

في تنفيذ الأوامر رقم ٦ و ٨ و ١١ الخاصة بالتجار مع حكومة الريخ الالمانى ورعاياه يعتبر ما للشركات أو لمعاهد الصناعة أو بيوت التجارة الاجنبية الموضوعة تحت الحراسة من الفروع والتوكيلات والمكاتب في مصر هيئات مستقلة عنها .

ولا يجوز أن يدخل في حساب ذمات هذه الهيئات غير الالتزامات التى تكون قد ارتبطت هى بها مباشرة أو الالتزامات التى تتصل بعقود أو تصرفات أو عمليات تكون هى قد عقدتها أو باشرتها أو التى يكون المقابل لها قد دخل فى أصول تلك الهيئات ويخرج بذلك من حساب تلك الذمات ما ارتبط به من التزامات الشركة أو معهد الصناعة أو بيت التجارة الاصلى أو فروعه أو توكيلاته أو مكاتبه التى يكون مركزها أو دائرة عملها فى بلاد غير القطر المصرى

على ماهر

القاهرة في ١٧ ديسمبر سنة ١٩٣٩

أمر رقم ٢١

خاص باجراء تفتيش منازل ومكاتب بعض الاشخاص المشتبه فيهم

نحن على ماهر باشا

بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية

وبناء على ما عرضه علينا معالي وزير المالية .

(أمرنا بما هوآت)

يجرى تفتيش منازل ومكاتب الآتي أسمائهم بعد لضبط ما قد يوجد بها من دفاتر وأوراق وخلافه خاصة بشركة

الالمانية .

محمد أمين هايمن

ميراجولى جدو

بوليتى . ا

بولص وديد

عيسى جورج

ابراهيم نور الدين

وعلى محافظ مصر تنفيذ هذا الأمر

القاهرة في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٩

على ماهر

أمر رقم ٢٢

بتعديل الأمر رقم ٦ الصادر في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٣٩

نحن على ماهر باشا

بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية . وبعد الاطلاع على الاوامر رقم ٦ و ٨ و ١٠ الخاصة باتخاذ التدابير اللازمة في شأن الاتجار مع حكومة الريخ الالمانى ورعاياه واجراء الترتيبات الملزمة فيما يتعلق باملاكهم .

(تقرر ما هوآت)

مادة ١ - يضاف الى المادة الثالثة من الامر رقم ٦ الصادر في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٣٩ المتقدم

ذكره فقرة ثانية يكون نصها كالاتى .

ويجوز له أيضا أن يأذن بالاستثناء من الحظر المنصوص عليه في المادة السابعة .
مادة ٢ — يستعاض عن الفقرة الثالثة من المادة الخامسة من الأمر رقم ٦ السابق ذكره
النص الآتي .

ويجوز للحارس بأذن وزير المالية أن يباشر تصفية الاعمال أو البيوت أو الاموال الموضوعة
في الحراسة وبوجه خاص أن يطلب فسخ شركة أو أن يوافق عليه كما يجوز له أن يباشر أى
عمل يعهد به اليه وزير المالية .

مادة ٣ — يضاف الى الأمر رقم ٦ المتقدم ذكره مادة ٥ (مكررة) يكون نصها كالآتي
مادة ٥ مكررة — يعين وزير المالية حارسا لشركات التأمين على الحياة الالمانية يجوز أن
يكون شركة تأمينات تعمل في مصر . وليس لذلك الحارس أن يباشر عقودا جديدة
ولكن يجوز له أن يمضى لمصلحة المؤمن عليهم في كل الاعمال اللازمة لتنفيذ العقود القائمة وله
على وجه الخصوص قبض ما استحق أو يستحق من المبالغ والوفاء بشروط التأمين واجابة طلب
المؤمن عليهم من شراء قيمة وثائق (بوالص) التأمين

وتؤخذ المبالغ التي يدفعها للمؤمن عليهم لدى الشركة أولا من أقساط التأمين التي تدفع
لتلك الشركة ثم من أموالها . فاذا لم يكف ذلك فمن أموال شركات التأمين الأخرى التي
تكون في الحراسة وإلا فمن الاموال التي تكون بيد الحارس العام

القاهرة في ١٧ فبراير سنة ١٩٤٠ على ماهر

أمر رقم ٢٣

خاص بتعيين الجرائم التي تختص المحاكم العسكرية بنظرها .

نحن على ماهر باشا

بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الأحكام
العرفية في البلاد المصرية .

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء الصادر في ٨ مارس سنة ١٩٤٠ بتحويلنا الحق في
إحالة بعض الجرائم التي يعاقب عليها القانون العام إلى المحاكم العسكرية .

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ — تحال إلى المحاكم العسكرية الجرائم الآتية يانها .

أولا — الجرائم المنصوص عليها في الباب الأول من الكتاب الثاني من قانون العقوبات .

ثانياً — الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٣٣ عقوبات إذا وقع الفعل على الموظف بخدمة
عمومية أثناء تأدية وظيفته في سبيل تنفيذ الأحكام العرفية أو بسببها .

ثالثاً — الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٣٥ عقوبات .
رابعاً — هرب المقبوض عليهم أو المحكوم عليهم في جرائم تختص بها المحاكم العسكرية
خامساً — الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٦٢ عقوبات وجرائم السرقة إذا كان محل
الجريمة من معدات الدفاع أو المحافظة على سلامة المرافق العامة .
سادساً — الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٦٣ و ١٦٤ بشأن تعطيل المواصلات .
سابعاً — الجرائم المنصوص عليها في المراسيم بقوانين رقم ٩٥ و ٩٦ و ١٠٧ لسنة ١٩٣٩
وفي المادتين ٣٧٤ و ٣٧٥ من قانون العقوبات .
ثامناً — الجرائم المنصوص عليها في المرسومين بقوانين رقم ٩٨ و ١٠١ لسنة ١٩٣٩ .
مادة ٢ — تختص المحاكم العسكرية بمحاكمة كل من يرتكب في دائرة اختصاصها جريمة
من الجرائم التي خولت الاختصاص بنظرها
القاهرة في ٤ ابريل سنة ١٩٤٠

على ماهر

أمر رقم ٢٤

خاص بالمفرقات والآلات المفرقة والغازات السامة والأسلحة والذخائر

نحن على ماهر باشا

بعد الاطلاع على المادة ٣٦٣ من قانون العقوبات والقانون رقم ٨ الصادر في ١٧ مايو سنة ١٩١٧
الخاص باحراز وحمل السلاح . ونظراً لان الظروف الحاضرة توجب إعادة النظر في الرخص
المشار إليها في المادة ٣٦٣ من قانون العقوبات وبحث المسوغات المشروعة المشار إليها في المادة
المذكورة كما توجب إعادة النظر في الحالات الشخصية المتصلة بحمل أو إحراز الأسلحة .
ونظراً من جانب آخر لانه من الضروري أيضاً اكمال الاحكام التشريعية القائمة واحكام قوتها
باصدار تشريع خاص فيما يتعلق بالمفرقات والآلات المفرقة والغازات السامة والاسلحة
والذخائر .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام
العرفية في البلاد المصرية .

(تقرر ما هوآت)

مادة ١ — يجب على كل من يحوز أو يحرز مفرقات أو آلات مفرقة أو غازات سامة
سواء أكان ذلك برخيص أم بغير ترخيص ومهما يكن السبب في ذلك أن يقدم إخطاراً عنها
قبل ١٥ مايو سنة ١٩٤٠ إلى مركز البوليس في محل إقامته وأن يدلى بكل ما يطلب منه من
البيانات في هذا الشأن ويجب عليه تسليمها فوراً إلى مندوبي السلطة القائمة على إجراء الاحكام

العرفية متى طلبوا منه ذلك وتضبط وتصادر المفرقات والآلات المفرقة التي ترى السلطة المذكورة أن حيازتها وإحرازها ليس له مسوغ مشروع ولها في هذا الشأن مطلق الرأي وتشمل عبارة (المفرقات) كل مادة مفرقة أو محرقة وكل مادة معدة لأن تدخل في تركيب المفرقات وكذلك كل جهاز أو آلة أو مادة أو شيء معد لأن يستخدم في صنعها .

وتشمل عبارة (الآلات المفرقة) القنابل والقنابل اليدوية الصغيرة وغير ذلك من الآلات المتفجرة أو المحرقة وكذلك القنابل والسهام النارية وغيرها من الأدوات المعدة لاشعال الآلة أو لاجداث الانفجار وتشمل عبارة (الغازات السامة) الغازات الخائقة والمسيلة للدموع وغيرها من الغازات المضرة بالصحة والمستحضرات السائلة أو الجامدة القابلة لأن تتحول إلى نوع من أنواع الغازات المذكورة وكذلك المواد المعدة لأن تستخدم في صنعها .

مادة ٢ — يجب على كل من يحوز أو يحرز ولو بمقتضى رخصة عدا الاشخاص المذكورين في المادة ٧ من القرار الصادر في ٢ يونيو سنة ١٩١٧ أسلحة نارية غير أسلحة الصيد وأسلحة الزينة أو ذخائر مما يستعمل فيها أن يقدم عنها إخطارا قبل ١٥ مايو سنة ١٩٤٠ في مكتب البوليس في محل إقامته وأن يدلى بكل ما يطلب منه من البيانات في هذا الشأن . ويجب عليه أيضا أن يسلم هذه الأسلحة والذخائر فوراً إلى مندوبي السلطة القائمة على إجراء الاحكام العرفية متى طلبوا منه ذلك . ولا تشمل عبارة (أسلحة الصيد) البنادق المتعددة الطلقات التي تطلق بالرصاص وكل سلاح يطلق بذخائر حربية ولا تشمل عبارة (أسلحة الزينة) إلا الأسلحة العتيقة والأسلحة الفاخرة غير المعدة للاستعمال الفعلي والتي تكون على الأخص محلاة بالذهب والفضة أو منقوشة نقشا فنيا ولا تقل قيمتها عن عشرين جنيها إذا كانت بندقية أو قريينة أو بندقية قصيرة وعن ثمانية جنيها إذا كانت ريفولفر أو عن ثلاثة جنيها إذا كانت طبنجة .

مادة ٣ — يقوم الموظفون الذين تنتدبهم السلطة القائمة على إجراء الاحكام العرفية لهذا الغرض بمعاينة وتفتيش الاشخاص والمنازل للبحث عن المفرقات والآلات المفرقة والغازات السامة والأسلحة والذخائر التي تكون قد حيزت أو أحرزت بطريقة غير مشروعة دون التقيد بالاجراءات المنصوص عنها في قانوني تحقيق الجنايات أو أي قانون آخر .

مادة ٤ — يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على ثمانى سنوات كل من وجد بعد ١٥ مايو سنة ١٩٤٠ حائزا أو محرزا بنفسه أو بواسطة شخص آخر مفرقات أو آلات مفرقة أو غازات سامة مخالفة لاحكام هذا الامر أو الأوامر التي تصدر تنفيذا له . ويعاقب بالسجن من ستة أشهر إلى خمس سنوات وبغرامة من ثلاثين جنيها إلى ثلاثمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من وجد بعد التاريخ المبين في الفقرة السابقة وبالشروط الواردة بها حائزا أو محرزا للأسلحة أو الذخائر المبينة بالمادة ٢ . وكل من استورد أو صنع أو باع أو حصل لاحد على مفرقات أو آلات مفرقة أو غازات سامة أو أسلحة أو ذخائر مخالفة للقوانين واللوائح المعمول بها في هذا الشأن أو مخالفة لهذا الامر أو الأوامر التي تصدر تنفيذا له يعاقب بالعقوبات المبينة في إحدى

الفقرتين السابقتين بحسب ما إذا كان الامر متعلقا بفرقعات أو آلات مفرقة أو غازات سامة أو أسلحة وذخائر .

مادة ٥ - فيما عدا المسؤولية التي تقع على عاتق من حاز أو أحرز بنفسه يعتبر حائزا أو محرزا بواسطة شخص آخر كل شخص يكون تابعة أو مستخدمة أو خادمة أو من يكون تحت سلطته مباشرة حائزا أو محرزا لفرقعات أو آلات مفرقة أو غازات سامة أو أسلحة أو ذخائر مخالفة لأحكام هذا الامر والاوامر التي تصدر تنفيذا له وذلك إلى أن تثبت حسن نيته .

مادة ٦ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيا أو باحدى هاتين العقوبتين كل من منع بأية طريقة كانت إجراء المعاينة والتفتيش المنصوص عليهما في المادة ٣ أو حال دون ذلك

على ماهر

القاهرة في ٧ مايو سنة ١٩٤٠

أمر رقم ٢٥

خاص بدخول ومغادرة الاراضي المصرية .

نحن على ماهر باشا

بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

(نقرر ماهوآت)

مادة ١ - لا يجوز لاحد أن يدخل الاراضي المصرية إلا إذا حصل على تأشير بذلك من السلطات المصرية المختصة لاحق لتاريخ هذا الامر .

غير أنه يجوز حتى تاريخ ٣٠ مايو سنة ١٩٤٠ أن يأذن وزير الداخلية بدخول الاراضي المصرية للأشخاص الحاصلين على تأشير سابق على ٧ مايو سنة ١٩٤٠ إذا أثبتوا أنهم كانوا في تاريخ هذا الامر قد تركوا محل موطنهم أو إقامتهم في الخارج للحضور إلى مصر وتلقى التأشيرات الصالحة لسفر أو أكثر من الخارج المعطاة قبل هذا التاريخ .

مادة ٢ - لا يجوز لاحد أن يخرج من الاراضي المصرية إلا إذا كان حاصلا على تأشير خاص بذلك تعطيه وزارة الداخلية .

على ماهر

القاهرة في ٧ مايو سنة ١٩٤٠

أمر رقم ٢٦

بإجازة تحصيل رسم عن الترخيص بدخول الموانئ المصرية .

نحن علي ماهر باشا

نقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

(تقرر ما هو آت)

يؤذن لمدوب السلطة القائمة على تنفيذ الاحكام العرفية بمنطقة الاسكندرية والقنال بتحصيل رسم لا يتجاوز عشرة قروش عن كل ترخيص يعطى للأشخاص الذين يسمح لهم بالدخول في مناطق ميناء الاسكندرية وموانئ منطقة القنال .

علي ماهر

القاهرة في ١١ مايو سنة ١٩٤٠

أمر رقم ٢٧

خاص بقناطر محمد علي

نحن علي ماهر باشا

بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ — تعتبر قناطر محمد علي (الجديدة) منطقة حرام ولا يؤذن بالمرور عليها بتاتا .

مادة ٢ — تعتبر قناطر المياه المذكورة بعد مناطق حرام ولا يجوز الصيد أو رسو المراكب أو استقرارها فيها .

(أولا) منطقة المياه المحصورة ما بين القناطر القديمة لفرع دمياط والسد الفاطس لهذا الفرع وكذا منطقة المياه لمسافة ٣٠٠ متر جنوب هذه القناطر و ٣٠٠ متر شمال السد الفاطس .

(ثانيا) منطقة المياه المحصورة ما بين القناطر القديمة لفرع رشيد والسد الفاطس لهذا الفرع وكذا منطقة المياه لمسافة ٣٠٠ متر جنوب هذه القناطر و ٣٠٠ متر شمال السد الفاطس .

مادة ٣ — يرخص فقط للمراكب التي تمر من القناطر ذهابا وإيابا بين الوجهين البحري والقبلي بالمرور من الأهوسة الموجودة بالقناطر القديمة والقناطر الجديدة على أن تسير موازية للساحل وقرية منه .

مادة ٤ — يستثنى من أحكام المادة الأولى رجال الجيش المصري والبريطاني ورجال

البوليس وهم بملابسهم العسكرية . أما رجال الري فيجب أن يكون يدهم اذن من رؤسائهم معتمدين قائد قوات الجيش المصرى فى تلك المنطقة .

القاهرة فى ١٢ مايو سنة ١٩٤٠ على ماهر

أمر رقم ٢٨

خاص باستدعاء الضباط بالمعاش للخدمة العامة

نحن على ماهر باشا

بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية فى البلاد المصرية .

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ — يجوز استدعاء أى ضابط بالمعاش اعتبر لائقا طبيا للعمل للخدمة العامة فى الجيش أو الرديف أو القوات المراقبة أو للخدمة فى مصلحة الحدود وخفر السواحل وذلك بأية جهة ولاية مدة من الزمن محددة مقدما أو غير محددة تنتهى باعلان الضابط بنهايتها . وتفصل فى اللياقة الطبية اللجنة الطبية العسكرية مضافا إليها طبيبان يعينهما مجلس الوزراء بناء على عرض وزير الصحة العمومية .

مادة ٢ — يعاد الضابط الذى يستدعى للخدمة طبقا للمادة السابقة بالرتبة التى كانت له عند إحالة الى المعاش وتصرف له مكافأة شهرية توازى الفرق بين ماهية تلك الرتبة والمعاش الذى يتقاضاه مضافا اليه ما يستحقه من المرتبات الاضافية المقررة لتلك الرتبة .

ولا تضاف مدة الخدمة الجديدة الى الخدمة التى تدخل فى حساب المعاش ولا يترتب عليها أى أثر آخر فيما يتعلق بالحقوق فى المكافأة أو المعاش .

مادة ٣ — تسرى على الضباط المذكورين مدة استدعائهم للخدمة القوانين العسكرية وبوجه خاص يعتبر رفض التقدم الى اللجنة الطبية المشار اليها فى المادة الأولى عدم انقياد ويعاقب عليه بما يقرره قانون الاحكام العسكرية لهذا الذنب .

القاهرة فى ١٢ مايو سنة ١٩٤٠ على ماهر

أمر رقم ٢٩

خاص باعادة الاشخاص الذين يستدعون الى وظائفهم بعد انتهاء مدة الاستدعاء

نحن على ماهر باشا

بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية فى البلاد المصرية .

(تقرر ما هوآت)

يجب على كل من يستخدم بعقد أو بدون عقد مصرياً في الرديف استدهى للخدمة في الجيش ان يعيده الى خدمته بالشروط الاصلية وان يصرف له ثلثا مرتبه أو أجرة عن مدتها على ألا تتجاوز مسئوليته في هذا الشأن مدة ثلاثة شهور ولا يجوز في مدة الخدمة المذكورة فسخ عقد الاستخدام أو استعمال الحق في الاخطار بانتهائه .

القاهرة في ١٢ مايو سنة ١٩٤٠ على ماهر

أمر رقم ٣٠

بتشكيل لجنة تقدير التعويضات المترتبة على أوامر الاستيلاء في منطقة القاهرة

نحن على ماهر باشا

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بتنظيم أوامر الاستيلاء والتكاليف بموجب القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر بتاريخ أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

(تقرر ما هوآت)

تشكل لجنة تقدير ويعهد اليها بتجديد الايمان والتعويضات أو المكافآت لما يقع عليه الاستيلاء بمنطقة القاهرة الخاصة كما حددها الأمر العسكري رقم ١٣ الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٣٩ وتؤلف اللجنة المذكورة كما يأتي .

وكيل محافظة القاهرة رئيساً
الاستاذ عبد الحميد عرفان سيف النصر المحامي بقسم قضايا وزارات الزراعة
والمعارف والدع الوطني
مدير القسم المالي بمحافظه القاهرة
عضوين

القاهرة في ١٦ مايو سنة ١٩٤٠ على ماهر

أمر رقم ٣١

نحن على ماهر باشا

بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

(تقرر ما هوآت)

مادة ١ - ممنوع منا باتا اقتراب أى فرد من أى طائرات أجنبية تهبط في الأراضي

المصرية في غير المطارات الرسمية .

مادة ٢ — على جميع الأفراد التبليغ عن هذه الطائرات فوراً الى أقرب مركز بوليس أو نقطة عسكرية أو أى سلطة ادارية أخرى .

مادة ٣ — ممنوع منعاً باتاً أخذ بيانات من ركاب هذه الطائرات أو اعطاؤهم أى معلومات إلا بواسطة السلطات الميينة في المادة الثانية .

مادة ٤ — جميع القوات التى تنزل من الطائرات بواسطة المظلات الواقية والى يحتتمل أن تكون مرتدية ملابس مشابهة للباس الجيش المصرى أو الجيش البريطانى للتضليل أو ملابس مدنية وكان عددهم أكثر من ستة فى كل دفعة يجب اعتبارهم من الاحمداء وأى عدد أقل من هذا يجب اعتباره مشبوها ووضعهم تحت التحفظ وعلى جميع الافراد أن يتولى بعضهم تبليغ ذلك فوراً إلا أقرب نقطة بوليس أو نقطة عسكرية أو أى سلطة ادارية أخرى والباقون يتولون حراسة هؤلاء المهابطين لحين وصول القوات المصرية أو البريطانية وعلى جميع السكان فى النقطة التى حصل فيها نزول هذه القوات أن يعلقوا مساكنهم ومتاجرهم وأى مرافق أخرى .

القاهرة فى ١٩ مايو سنة ١٩٤٠ على ماهر

أمر رقم ٣٢

نحن على ماهر باشا

بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر بتاريخ أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية فى البلاد المصرية .

(نقرر ما هو آت)

مادة وحيدة — يحرم صيد الأسماك أو العزء أو الاقتراب من طوابى رأس التين والعرب وسيدى العجمى فى دائرء نصف قطرها ١٠٠٠ متر .

القاهرة فى ١٩ مايو سنة ١٩٤٠ على ماهر

أمر رقم ٣٣

نحن على ماهر باشا

بعد الاطلاع على الأمر رقم ٢٤ الصادر فى ٧ مايو سنة ١٩٤٠ وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية فى البلاد المصرية .

(نقرر ما هو آت)

مادة وحيدة — يجب على كل من يحوز أو يحرز أسلحة نارية أو ذخائر ما تستعمل فيها من

المقيمين بالمحافظات وعواصم المديريات والمدن الآتى بيانها الذين أوجب عليهم الامر العسكري السالف الذكر تقديم اخطار عنها أن يسلّموا تلك الاسلحة النارية والدخائر الى مكتب البوليس في محل اقامتهم وذلك في خلال ثلاثة أيام من تاريخ نشر هذا الامر .

أما المدن فهى .

الحلة الكبرى - كفر الزيات - زفتى - كفر الدوار - السنبلوين - المنزلة - منوف -

سنورس .

على ماهر

القاهرة فى ١٩ مايو سنة ١٩٤٠

أمر رقم ٣٤

نحن على ماهر باشا

بعد الاطلاع على الأمرين العسكريين رقم ٢٤ و ٣٣ الصادرين فى ٧ و ١٩ مايو سنة ١٩٤٠ و بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر بتاريخ ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية فى البلاد المصرية .

(تقرر ما هو آت)

أولا - تشكّل لجان بالمديريات مكونة من .

المدير	رئيسا
مأمور المركز	عضوين
عمدة القرية	

للنظر فى أمر الاسلحة الموجودة لدى أصحابها الذين سبق لهم أن أخطروا عنها لتوصى ببقائها لديهم من عدمه .

وعلى اللجان المشار اليها تقديم توصياتها فى خلال سبعة أيام من تاريخ صدور هذا الامر الى وزارة الداخلية ادارة اللوائح والرخص للنظر فيها .
ثانيا - على مديري المديريات تنفيذ أمرنا هذا :

على ماهر

القاهرة فى ١٩ مايو سنة ١٩٤٠

أمر رقم ٣٥

باجازة تحصيل رسم عن الترخيص بمغادرة البلاد المصرية

نحن على ماهر باشا .

بعد الاطلاع على الامر العسكري رقم ٣٥ الصادر بتاريخ ٧ مايو سنة ١٩٤٠ الخاص بدخول ومغادرة الاراضى المصرية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر بتاريخ أول سبتمبر سنة ١٩٤٠
(تقرر ما هو آت)

يؤذن لمدير ادارة الجوازات والجنسية بوزارة الداخلية بتحصيل رسم لا يتجاوز خمسين
قرشا عن كل ترخيص يعطى للأشخاص الذين يسمح لهم بمغادرة البلاد المصرية .
القاهرة في ١٩ مايو سنة ١٩٤٠
على ماهر

أمر رقم ٣٦

خاص بمحافظة البحر الاحمر

نحن على ماهر باشا
بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الأحكام
العرفية في البلاد المصرية .
(تقرر ما هو آت)

مادة وحيدة - يكون من القسم التابع لمصلحة الحدود المعروف الآن بقسم البحر الاحمر
محافظة يطلق عليها (محافظة البحر الاحمر) .
القاهرة في ٢٠ مايو سنة ١٩٤٠
على ماهر

أمر رقم ٣٧

خاص بالاستيلاء على عقار بمديرية المنوفية وتشكيل لجنة تقدير التعويضات بها
نحن على ماهر باشا
بعد الاطلاع على المرسوم بقانون ١٠٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بتنظيم أوامر الاستيلاء
والتكاليف بموجب القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣
وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر بتاريخ أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام
العرفية في البلاد المصرية

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ - يجرى الاستيلاء على العقار ملك المسيو أودلف منوسيج الكائن بين كوبرى
بنا الكبير المعدل للمرور و كوبرى بنا للسكة الحديدية على الشاطئ الغربى للنيل فى زمام مديرية
المنوفية وذلك لكى يشتغل مؤقتا والى أن يصدر أمر جديد وفقا للتعليمات التى تصدرها
السلطة المذكورة

ويجب على شاغلي هذا العقار اخلاؤه قبل يوم ١٥ يونيه سنة ١٩٤٠

مادة ٢ — تشكل لجنة تقدير ويعهد اليها بتحديد الأثمان والتعويضات لما يقع عليه الاستيلاء
بمديرية المنوفية وتؤلف اللجنة المذكورة كما يأتي .

وكيل محافظة مصر رئيسا .
الأستاذ عبد الحميد عرفان سيف النصر المحامي بقسم قضايا وزارات
الزراعة والمعارف والدفاع الوطني
مدير القسم المالي بمحافظه القاهرة
القاهرة في ٢١ مايو سنة ١٩٤٠
على ماهر باشا

أمر رقم ٣٨

نحن على ماهر باشا .
بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر بتاريخ أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام
العرفية في البلاد المصرية .
(تقرر ماهوآت)

مادة ١ — يحظر وقوف ورسو المراكب والقوارب على اختلاف أنواعها وما يشابهها من
العائمات تحت الكبارى والقناطر المقامة على النيل وفرعيه وما يتفرع منه من رياحات وترع .
مادة ٢ — يحظر وقوف السيارات والمركبات والسائرين على الأقدام حال المرور فوق
هذه الكبارى والقناطر .

مادة ٣ — المراكب والقوارب العائمات التي تمر تحت القناطر والكبارى التي ليس بها أهوسة
معينة للمرور يجب أن تمر بالقرب من الشواطئ وموازية لها .
القاهرة في ٢١ مايو سنة ١٩٤٠
على ماهر

أمر رقم ٣٩

نحن على ماهر باشا .
بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر بتاريخ أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام
العرفية في البلاد المصرية .
(تقرر ماهوآت)

مادة وحيدة — يمنع المرور بتاتا على خزان أسوان وقناطر اسنا ونجع حمادى وأسيوط ما بين
الساعة الخامسة مساء إلى الساعة السادسة صباحا .
القاهرة في ٢١ مايو سنة ١٩٤٠
على ماهر

أمر رقم ٤٠

بتقرير العقوبات بالنسبة للجرائم التي تقع مخالفة لأوامر السلطة القائمة على إجراء الاحكام العرفية

نحن علي ماهر باشا

بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

(تقرر ما هوآت)

مادة وحيدة - إذا وقعت مخالفة للأوامر الصادرة من السلطة القائمة على إجراء الاحكام العرفية ولم تكن تلك الأوامر قد قررت عقوبة على مخالفة أحكامها تكون العقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز ستة أشهر وغرامة لا تتجاوز عشرين جنبا أو باحدى هاتين العقوبتين .

القاهرة في ٢٢ مايو سنة ١٩٤٠ علي ماهر

أمر رقم ٤١

بتعديل الأمر رقم ٢٣ الصادر في ٤ ابريل سنة ١٩٤٠

نحن علي ماهر باشا

بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

(تقرر ما هوآت)

مادة وحيدة -- يضاف إلى المادة الاولى من الأمر رقم ٢٣ الصادر في ٤ ابريل سنة ١٩٤٠ بتعيين الجرائم التي تختص المحاكم العسكرية بنظرها الحكم الآتي .

(تاسعا) الجرائم المنصوص عليها في المادة ٣٦٣ من قانون العقوبات

القاهرة في ٢٢ مايو سنة ١٩٤٠ علي ماهر

أمر رقم ٤٢

نحن علي ماهر باشا

بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر بتاريخ أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

وبعد الاطلاع على الأمر العسكري رقم ٣٩ لسنة ١٩٤٠ وبما أنه رئي تعديل أوقات منع المرور على خزان أسوان وقناطر اسنا ونجع حمادى وأسيوط

(تقرر ما هوآت)

مادة وحيدة - يمنع المرور بتاتا على خزان أسوان وقناطر اسنا ونجع حمادى وأسيوط من غروب الشمس الى شروقها

علي ماهر

القاهرة في ٢٢ مايو سنة ١٩٤٠

أمر رقم ٤٣

نحن علي ماهر باشا
بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر بتاريخ أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الاحكام
العرفية في البلاد المصرية .

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ - ممنوع مرور السفن والمراكب والفلايك وما يشابهها من العائمات من قناطر محمد
علي الجديدة والقديمة بين غروب الشمس وشرورها .
مادة ٢ - ممنوع رسو السفن والمراكب والفلايك وما يشابهها من العائمات على الشواطئ
والجزر المؤدية لقناطر محمد علي الجديدة والقديمة ما بين غروب الشمس وشرورها ويمكن أن
ترسو في عرض النيل على مسافة لا تقل عن خمسمائة متر من القناطر والشواطئ والجزر المؤدية اليها
القاهرة في ٢٧ مايو سنة ١٩٤٠

علي ماهر

أمر رقم ٤٤

بتشكيل المحاكم العسكرية

نحن علي ماهر باشا .

بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الاحكام
العرفية في البلاد المصرية وبعد الاطلاع على القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٣٣ الخاص بنظام الاحكام
العرفية وعلى القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٤٠ المعدل له وعلى القرارات الصادرة من وزير العدل
بندب قضاة للمحاكم العسكرية المختلفة .

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ - تشكل محكمة عسكرية عليا للنظر في كل ما يرتكب في الاراضي المصرية من
الجرائم التي تقضى الأوامر العسكرية باحالتها إلى المحاكم العسكرية والتي يعاقب عليها بعقوبة
أشد من الحبس وتؤلف من حضرات .

أحمد صفوت بك
توفيق إبراهيم بك
محمد حافظ بك
مستشارين

العميد محمود صبحي أفندي .

العميد الثاني عبد القادر عبد الرؤوف أفندي .

مادة ٢ - تشكل في كل من القاهرة والاسكندرية محكمتان عسكريتان للنظر فيما عدا

ما ذكر في المادة الأولى من الجرائم التي تقضى الأوامر العسكرية بإحالتها إلى المحاكم العسكرية وتؤلف الأولى من .

حضرة محمد أمين الشاهد أفندى القاضى بمحكمة مصر الابتدائية الاهلية وضابطين

حضرة مصطفى حسن أفندى القاضى بمحكمة مصر الابتدائية الاهلية وضابطين

وفى الثانية من .

حضرة أبو العنين سالم أفندى القاضى بمحكمة الاسكندرية الاهلية وضابطين .

حضرة احمد حسن خير الله أفندى القاضى بمحكمة الاسكندرية الابتدائية الاهلية

وضابطين .

مادة ٣ - تشكل فى عاصمة كل مديرية وفى كل محافظة أخرى محكمة عسكرية واحدة

تختص بما يقع فى المديرية أو المحافظة من الجرائم .

وتؤلف على الوجه الآتى .

مديرية الغربية - حضرة محمد أمين زكى أفندى قاضى محكمة طنطا الابتدائية الاهلية

وضابطين .

مديرية المنوفية - حضرة محمود مرسى محمد أفندى قاضى محكمة شبن الكوم الابتدائية الاهلية

وضابطين .

مديرية الشرقية - حضرة ابراهيم لطفى أفندى قاضى محكمة الزقازيق الابتدائية الاهلية

وضابطين .

مديرية الدقهلية - حضرة عبد الهادى على أفندى قاضى محكمة المنصورة الابتدائية الاهلية

وضابطين .

مديرية البحيرة - حضرة امام عيدروس الحوت أفندى القاضى بمحكمة الاسكندرية الابتدائية

الاهلية وضابطين .

مديرية القليوبية - حضرة حسن حسن عبد البر أفندى القاضى بمحكمة مصر الابتدائية الاهلية

وضابطين

مديرية الجيزة - حضرة عارف محمد أفندى القاضى بمحكمة مصر الابتدائية الاهلية وضابطين

مديرية بنى سويف - حضرة محمد صادق أفندى القاضى بمحكمة بنى سويف الابتدائية

الاهلية وضابطين

مديرية الفيوم - حضرة محمد كامل البهنساوى أفندى القاضى بمحكمة بنى سويف الابتدائية

الاهلية وضابطين

مديرية المنيا - حضرة محمد عفت أفندى القاضى بمحكمة المنيا الابتدائية الاهلية وضابطين .

مديرية أسيوط - حضرة أحمد مختار أفندى القاضى بمحكمة أسيوط الابتدائية الاهلية وضابطين

مديرية جرجا - حضرة أحمد زكى أفندى القاضى بمحكمة سوهاج الابتدائية الاهلية وضابطين

مديرية قنا - حضرة أحمد أبوبكر يحيى أفندى القاضى بمحكمة قنا الابتدائية الاهلية وضابطين
مديرية أسوان - حضرة محمد صالح أفندى القاضى بمحكمة قنا الابتدائية الاهلية وضابطين .
محافظة السويس - حضرة جلال الدين حفى ناصف أفندى قاضى محكمة مصر الابتدائية
الاهلية وضابطين

محافظة دمياط - حضرة عبد الخالق سليمان أفندى القاضى بمحكمة المنصورة الابتدائية الاهلية
وضابطين

مادة ٤ - تختص المحكمة العسكرية فى بور سعيد بالنظر فيما يقع من الجرائم فى محافظة سيناء
وتختص المحكمة العسكرية فى الاسكندرية بالنظر فيما يقع من الجرائم فى الصحراء الغربية
وتختص المحكمة العسكرية فى أسىوط بالنظر فيما يقع من الجرائم فى الصحراء الجنوبية .
وتختص المحكمة العسكرية فى السويس بالنظر فيما يقع من الجرائم فى محافظة البحر الاحمر
القاهرة فى ٣٠ مايو سنة ١٩٤٠

على ماهر

أمر رقم ٤٥

باعتبار منطقة جبل حوف منطقة ممنوعة لا يجوز دخولها

نحن على ماهر باشا

بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر بتاريخ أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام
العرفية فى البلاد المصرية .

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ - تعتبر منطقة جبل حوف الميمنة حدودها بعد منطقة ممنوعة ولا يجوز دخولها
بتاتا . الحد البحرى - خط يبتدىء من شرق نقطة بوليس الهجانة الواقعة فى الجنوب الشرقى
لمحطة المعصرة (خط حلوان) ويمتد شرقا فى موازاة الطريق الموصل للمحاجر وفى الجهة
الجنوبية منه الى أن ينتهى الى جبل حوف . الحد الغربى - يبتدىء من شرق نقطة بوليس
الهجانة ويتجه جنوبا مارا شرق مباني عزبة قايرقة الامممت مباشرة الى أن يصل الى نقطة
تحويلة خط سكة حديد جبل حوف . (داخل المنطقة الممنوعة) ثم يسير فى الجنوب منها الى
مسافة خمسمائة متر .

الحد القبلى - يبتدىء من نهاية الحد الغربى ثم يتجه شرقا فى موازاة خط سكة حديد جبل حوف
وفى الجنوب منها على مسافة خمسمائة متر الى أن ينتهى بمدخل وادى حوف الى الجبل .
الحد الشرقى - خط يسير موازيا لجبل حوف وفى الشرق منه ويقابل امتداد الحدين
البحرى والقبلى .

مادة ٢ — يستثنى من أحكام المادة الأولى ضباط القوات البرية والبحرية والجوية المصرية والبريطانية بملابسهم الرسمية .
القاهرة في أول يونيه سنة ١٩٤٠
على ماهر

أمر رقم ٤٦

نحن على ماهر باشا
بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر بتاريخ أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية .
(تقرر ما هو آت)

مادة ١ — ممنوع منعاً باتاً الاقتراب من جميع مستودعات الجيش المصرى والبريطانى أيا كان نوعها في أنحاء المملكة المصرية في دائرة قطرها ٢٠٠ متراً إلا بترخيص كتابى من المسئولين عن هذه المستودعات .
مادة ٢ — على قوات لواء الحدود والبوايس الموجودين في مناطق هذه المستودعات ملاحظة تنفيذ عدم اقتراب الأهالى منها منعاً لاحتكاك قوات الحراسة المصرية أو البريطانية بالجمهور .

القاهرة في ٥ يونيه سنة ١٩٤٠
على ماهر

أمر رقم ٤٧

خاص بالنقود القضية

نحن على ماهر باشا
بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية .
(تقرر ما هو آت)

مادة ١ — يحظر عند الدفع أو المصارفة إعطاء أو قبول العملة القضية المتداولة قانوناً في مصر بسعر يباير قيمتها الرسمية كما يحظر على أى شخص أن يرفض متعمداً في حدود العرف المألوف دفع باقى الحساب فى المعاملات فى هذه النقود ويحظر بيع أو شراء النقود المذكورة بسعر يختلف عن قيمتها الاسمية أو صهرها أو إجراء أى عمل فيها يترفع عنها صفة النقد كما يحظر كل عرض ولو كان غير علنى خاص بهذه العمليات ويحظر أيضاً سحب العملة القضية المتداولة قانوناً فى مصر بقصد الادخار .

مادة ٢ — يعاقب كل من يخالف أحكام المادة السابقة بالحبس مدة ستة أشهر وبغرامة تساوى عشرة أمثال قيمة النقود التى كانت موضوع المخالفة أو باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٣ — يقوم الموظفون الذين ينتدبهم وزير المالية لهذا الغرض بالتفتيش بضبط المخالفات لاحكام هذا الأمر دون التقيد بالإجراءات المنصوص عليها في قانونى تحقيق الجنايات .
مادة ٤ — فى تطبيق الفقرة الأخيرة من المادة الأولى يؤذن لكل من سبق له ادخار عملة فضية أن يصرفها فى خزائن الحكومة فى مدة لا تتجاوز خمسة أيام من تاريخ هذا الأمر .
القاهرة فى ٨ يونيه سنة ١٩٤٠ على ماهر

أمر رقم ٤٨

بتشكيل لجان تقدير التعويضات المترتبة على أوامر الاستيلاء

نحن على ماهر باشا

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٣٩ بتنظيم أوامر الاستيلاء أو التكاليف بموجب القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣
وبعد الاطلاع على الأمر رقم ٣٠ المؤرخ ١٦ مايو سنة ١٩٤٠ بتشكيل لجنة تقدير التعويضات المترتبة على أوامر الاستيلاء فى منطقة القاهرة .
وبعد الاطلاع على الأمر رقم ٣٧ المؤرخ فى ٢١ مايو سنة ١٩٤٠ بتشكيل لجنة تقدير التعويضات المدنية على أوامر الاستيلاء فى مديرية المنوفية
وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر بتاريخ أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الاحكام العرفية فى البلاد المصرية .

(تقرر ما هوآت)

مادة ١ — تشكل لجنة تقدير فى كل محافظة وفى كل مديرية يعهد اليها بتحديد الأمان والتعويضات أو المكافآت لما يقع عليه الاستيلاء فى المحافظة أو المديرية .

وتؤلف اللجنة المذكورة كما يأتى

المحافظ أو المدير أو من ينوب عنه رئيسا

مندوب عن وزارة المالية

مندوب عن وزارة التجارة والصناعة

اثنان أحدهما من أعضاء الغرفة التجارية والثانى من الأعيان أو اثنان من الأعيان فى حالة عدم وجود غرفة تجارية ويعينهما المحافظ أو المدير .

مادة ٢ — تحدد الأمان والتعويضات أو المكافآت لما يقع عليه الاستيلاء فى المناطق التابعة لمصلحة الحدود لجان يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصاتها قرار من وزير الدفاع الوطنى .

مادة ٣ — يلغى الأمران رقم ٣٠ و ٣٧ على أن تستمر اللجنتان المشكلتان بمقتضى هذين الأمرين لما صدر به أوامر استيلاء قبل صدور هذا الأمر

على ماهر

القاهرة فى ٩ يونيه سنة ١٩٤٠

أمر رقم ٤٩

بتعديل العقوبات التي توقع في حالة عدم الاذعان لأوامر الاستيلاء والتكاليف

نحن علي ماهر باشا

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ الخاص بنظام الاحكام العرفية وبعد
الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بتنظيم أوامر الاستيلاء والتكاليف
بموجب القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر بتاريخ أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام
العرفية في البلاد المصرية .

(تقرر ما هو آت)

مادة وحيدة — يعاقب كل من يرفض الاذعان لأوامر الاستيلاء والتكاليف المنصوص
عليها في المادة الثالثة من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وغرامة
لا تتجاوز ٢٠ جنيتها أو باحدى هاتين العقوبتين .

علي ماهر

القاهرة في ٩ يونيه سنة ١٩٤٠

أمر رقم ٥٠

نحن علي ماهر باشا .

بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام
العرفية في البلاد المصرية .

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ — يحظر أن يستعمل في صنع الخبز دقيق غير دقيق القمح الصافي غير المخلوط بأية
أنواع أخرى من الدقيق أو أن يطرح أو يعرض للبيع أو أن يباع خبز لا يكون مصنوعا
من ذلك الدقيق .

مادة ٢ — يحظر أيضا على كل صاحب مطحن أو مخبز أو مشغل بتجارة الدقيق أن يحرز
دقيق قمح مخلوطا ، ويجب على كل شخص ممن ذكر في الفقرة السابقة كان في تاريخ نشر هذا
الأمر يحرز قدرا من الدقيق المخلوط أن يبلغ عنه وزارة التجارة والصناعة وأن ينفذ الأوامر التي
تضعها الوزارة المذكورة في هذا الشأن

مادة ٣ — يؤذن لوزير التجارة والصناعة في أن يجيز استثناءات للاحكام المتقدمة وفي
هذه الحالة توضع القواعد التي يجب مراعاتها فيما يتعلق بخلط الدقيق وتركيبه وبالعلامات المميزة
للدقيق المخلوط والخبز المصنوع منه

مادة ٤ — يعاقب كل من يخالف أحكام هذا الأمر بالحبس مدة ثلاثة أشهر وبغرامة قدرها عشرون جنيها أو باحدى هاتين العقوبتين
ويحكم بمصادرة الدقيق المخلوط والخبز
القاهرة في ١١ يونيه سنة ١٩٤٠
على ماهر

أمر رقم ٥١

نحن على ماهر باشا
بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية .
(تقرر ماهوآت)

مادة ١ — يجب على كل مصرى جاوز سن الثمانية عشر ولم يتجاوز سن الخامسة والثلاثين وكان حاملا لترخيص بقيادة سيارة معدة للاجرة أن يتقدم في موعد لا يتجاوز يوم ٢٠ يونيه سنة ١٩٤٠ الى مجلس الفرعة في المديرية أو المحافظة التي يقيم في دائرتها ويجب على من يقرر المجلس لياقته مبدئيا أن يتقدم للكشف الطبي بمستشفى الجيش بالقبة
مادة ٢ — يجوز لوزارة الدفاع الوطنى أن تستخدم بالقدر الذى تقتضيه الحاجات العسكرية السائقين الذين تثبت لياقتهم للخدمة وذلك لمدة التي تحددها
كما يجوز لها أن تستبقى في الخدمة للمدة التي تحددها من تطوعوا قبل هذا الأمر للقيام بأعمال سائق سيارة

ويخضع هؤلاء السائقون للقوانين العسكرية من تاريخ استخدامهم
ويصرف اليهم عدا نفقات السكن والغذاء والملبس مكافأة شهرية قدرها ٣٠٠ قرش
القاهرة في ١٢ يونيه سنة ١٩٤٠
على ماهر

أمر رقم ٥٢

بتعديل تشكيل لجان تقدير التعويضات المترتبة على أوامر الاستيلاء

نحن على ماهر باشا
بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٣٩ بتنظيم أوامر الاستيلاء والتكاليف بموجب القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣
وبعد الاطلاع على الامر رقم ٤٨ بتشكيل لجان تقدير التعويضات المترتبة على أوامر الاستيلاء وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر بتاريخ أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية

(تقرر ماهو آت)

مادة وحيدة - يضم إلى لجان تقدير التعويضات المترتبة على أوامر الاستيلاء المشكلة بمقتضى
لامر رقم ٤٨ المؤرخ ٩ يونيه سنة ١٩٤٠ متدوب عن وزارة الدفاع الوطنى
القاهرة فى ١٥ يونيه سنة ١٩٤٠

على ماهر

أمر رقم ٥٣

بشأن استيراد قيمة البضائع المصدرة

نحن على ماهر باشا

بمقتضى السلطة المخولة لنا بالرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية
فى البلاد المصرية .

(تقرر ماهو آت)

مادة ١ - لا يعطى عند التصدير الترخيص السابق المشار اليه فى المادة ٤ من اللائحة الجمركية
الصادرة فى ١٦ فبراير سنة ١٩٠٩ إلا بعد تقديم إقرار كتابى إلى السلطات الجمركية يتعهد به
مالك البضائع المعدة للتصدير أو وكيله بأن يسلم المستندات الخاصة بذلك البضائع إلى أحد
المصارف بمصر فى موعد لا يتجاوز ١٥ يوما وبأن يستورد فى موعد لا يتجاوز ستة أشهر ثمن
البضائع المذكورة بالعملة الاجنبية بطريقة يرضاها وزير المالية أو من ينييه عنه فى ذلك ما لم يكن
قد تصرف فى تلك المستندات بواسطة مصرف مرخص له بأجراء العمليات المشار إليها فى الرسوم
بقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٣٩

مادة ٢ - يجوز لوزير المالية أن يعنى بقرار يصدره لهذا الغرض البضائع المصدرة إلى البلاد
التي يعينها ذلك القرار من تقديم الاقرار المنصوص عليه فى المادة الأولى .

مادة ٣ - فى حالة عدم الوفاء بالتعهدات المبينة بالاقرار فى الموعد المحدد لها يعاقب مالك
البضائع المصدرة أو وكيله بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة تساوى ثلاثة أمثال
المبالغ التي لم يتم استيرادها أو باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٤ - يوكل الى وزير المالية تنفيذ هذا الأمر وله أن يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه
كذلك له أن يجيز بقرارات استثناءات فردية من أحكام المادة الأولى وعلى الأخص فيما كان
متعلقا بالمواعيد .

على ماهر

القاهرة فى ١٥ يونيه سنة ١٩٤٠

أمر رقم ٥٤

خاص باستيراد وتداول القراطيس المالية والقيم المنقولة

نحن علي ماهر باشا

بعد الاطلاع على الأوامر رقم ٦ و ٧ و ١١ و ٢٠ و ٢٢ الخاصة بالتدابير التي تتخذ للتجار مع حكومة الريخ الألماني ورعاياه واجراء الترتيبات اللازمة فيما يتعلق باملاكهم .
وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

(نقرر ما هو آت)

١ — يحظر استيراد القراطيس المالية وغيرها من القيم المنقولة وكذا نقل ملكيتها من أشخاص مقيمون بالخارج أو لحسابهم الى أشخاص مقيمين بمصر إلا بترخيص سابق بمنحه وزير المالية .

ويلحق بالمقيمين في الخارج في هذا الحكم من لم تمض على اقامتهم بمصر ستة أشهر .
ولا يمنح الترخيص المشار اليه في الفقرة الأولى إلا بعد اقامة الدليل على أن الاستيراد أو النقل لا يعني بالذات أو بالواسطة شخصا من الأشخاص المشار اليهم في المادة الأولى من الأمر رقم ٦ ولا يعود عليه بأية فائدة .

٢ — يجوز لوزير المالية أن يعني من القيود المذكورة في المادة الأولى استيراد أو نقل ملكية القراطيس المالية وغيرها من القيم المنقولة التي يكون مصدرها بلدا من البلاد التي يحددها أو التي تكون مملوكة لأشخاص يقيمون في تلك البلاد .

٣ — لا يجوز نقل ملكية القراطيس المالية والقيم المنقولة الأخرى سواء أكانت مقيدة في جدول الاسعار الرسمي أم غير مقيدة فيه إلا بواسطة أحد السماسرة المقيدين .
ولا يجوز للسماسرة مباشرة هذا النقل ما لم يقدم لهم اقرار موقع عليه من البائع يذكر فيه أن النقل لا يعني بالذات أو بالواسطة شخصا من الأشخاص المشار اليهم في المادة الأولى من الأمر رقم ٦ ولا يعود عليه بأية فائدة .

وفي الأحوال التي تكون فيها القراطيس المالية أو غيرها من القيم المنقولة ملكا لأشخاص مقيمين في الخارج فإن تقديم الترخيص المشار اليه في المادة الأولى يعني من تقديم الاقرار المذكور .

مادة ٤ — يجب على السماسرة أن يرسلوا الاقرارات المشار اليها في المادة السابقة الى وزارة المالية أو الى الهيئات التي تنتدبها لهذا الغرض وفقا للأوضاع التي تحدد فيما بعد بقرار وزير المالية .

٥ - يعاقب كل من يخالف أحكام المادة الأولى بالحبس لمدة لا تزيد على شهر وبغرامة تساوي ثلاثة أمثال قيمة القراطيس المالية وغيرها من القيم المنقولة المستوردة أو المتداولة خلافاً للأحكام المقررة في هذا الأمر أو بأحدى هاتين العقوبتين .
ويعاقب كل من يخالف أحكام المادتين ٣ و ٤ بغرامة من ١٠ قروش الى مائة قرش ويجوز مصادرة القراطيس المالية والقيم المنقولة موضوع المخالفة .
٦ - يجوز لوزير المالية أن يخول أية هيئة ينتدبها لهذا الغرض الحق في منح الترخيصات المشار إليها في المادة الأولى وإن يحدد شروط منحها .
وله أن يصدر القرارات اللازمة لتنفيذ هذا الأمر .
القاهرة في ١٥ يونيه سنة ١٩٤٠
على ماهر

أمر رقم ٥٥

بمنع الملاحة في التربة الحلوة بمنطقة القنال

نحن على ماهر باشا

بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية .

(تقرر ما هو آت)

مادة وحيدة — تمنع الملاحة في التربة الحلوة في منطقة القنال .

القاهرة في ١٦ يونيه سنة ١٩٤٠
على ماهر

أمر رقم ٥٦

بتعيين الاميرالاي على الشريف بك مندوباً للسلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية بمنطقة الحدود .

نحن على ماهر باشا

بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية .

(تقرر ما هو آت)

مادة وحيدة — يعين الاميرالاي على الشريف بك المدير العام لمصلحة الحدود مندوباً للسلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية في الجهات الداخلة في ادارة المصلحة المذكورة عدا ما جعله الأمران رقم ٥ و ١٣ داخلاً في اختصاص مندوبي مناطق الاسكندرية والقنال والصحراء الغربية ويكون له ما للمندوبين المذكورين من السلطة .

وله أن ينب عنه في استعمال السلطة المذكورة القائمين على إدارة المحافظات في مصلحة الحدود .

على ماهر

القاهرة في ١٦ يونيه سنة ١٩٤٠

أمر رقم ٥٧

خاص بالرعايا الايطاليين والمشبين بهم

نحن على ماهر باشا

بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية

(نقرر ما هو آت)

مادة ١ — يجب على جميع الرعايا الايطاليين والاشخاص الذين لاجنسية لهم وكانوا سابقا من الرعايا الايطاليين البالغين من العمر ثمانية عشر عاما فأكثر أن يتقدموا في مدينتي القاهرة والاسكندرية الى المكاتب الخاصة التي تنشأ لهذا الغرض وفي المحافظات الأخرى والمديريات الى مقر المحافظة أو المديرية التي يوجد في دائرتها محل توطنهم أو اقامتهم ومعهم كافة المستندات المثبتة لشخصيتهم وجنسياتهم وثلاث من صورهم الفوتوغرافية . ويحدد وزير الداخلية مقر المكاتب الخاصة والتواريخ التي يجب التقدم فيها و يعلن عنها في الجريدة الرسمية وبطريق الصحف .

مادة ٢ — يجب على الاشخاص المشار اليهم في المادة السابقة أن يقدموا اقرارا كتابيا بصيغة النموذج المرافق فاذا كان الشخص لا يعرف القراءة والكتابة تولى أحد موظفي مكتب القيد ملء النموذج بحسب اقرار صاحب الشأن الشفوي ويجوز أن يعنى الاشخاص المذكورون من الحضور بأنفسهم لاسباب صحية ثابتة بشهادة طبية أو لاسباب جدية يقبلها وزير الداخلية . وتباشر الاجراءات المتقدمة بالنسبة لمن يوجد في معسكرات الاعتقال في المعسكر لاشراف السلطة المهيمنة عليه .

مادة ٣ — ترتب البيانات التي يقدمها أصحاب الاقرار وتحفظ في مقر كل محافظة أو مديرية .

مادة ٤ — يعطى كل شخص قيد اسمه تذكرة اثبات شخصية من النموذج المرافق ويحصل عن كل تذكرة رسم قدره عشرة قروش ويجوز للمحافظ أو المدير أن يعفى من دفع الرسم من ثبت اعساره .

مادة ٥ — حمل تذكرة اثبات الشخصية واجب ويجب تقديمها الى السلطات كلما طلبت .

مادة ٦ — اذا طرأ تغيير على حالة الشخص الذي قيد اسمه وجب عليه أن يقدم اقرارا تكميليا في خلال ثمان وأربعين ساعة الى المحافظة أو المديرية التي يوجد في دائرتها محل توطنه أو اقامته ويجب عليه أيضا أن يقدم تذكرة اثبات شخصيته ليثبت فيها التغيير المذكور كذلك في حالة

نقل محل توطنه أو اقامته الى محافظة أو مديرية أخرى يجب عليه في خلال ٤٨ ساعة من تاريخ وصوله أن يقدم اقرارا الى مقر المحافظة أو المديرية التي يوجد بها محل توطنه أو اقامته الجديد وان يطلب تسليمه تذكرة اثبات الشخصية الجديدة بعد تسليم تذكرته القديمة .

مادة ٧ - يجب أن تستبدل بتذاكر اثبات الشخصية التي نلت للاستعمال تذاكر أخرى وكذلك الحال حين تصبح هيئة الشخص غير متفقة مع الصورة الفوتوغرافية ويحصل رسم قدره ٢٥ قرشا عن تجديد كل تذكرة تالفة .

مادة ٨ - كل مخالفة لاحكام هذا الامر عدا ما نص عليه في الفقرة التالية يعاقب مرتكبها بالحبس لمدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز ٥٠ جنيا أو باحدى هاتين العقوبتين . ويعاقب كل شخص لا يبرز تذكرة اثبات شخصيته عند الطلب بالحبس لمدة لا تزيد عن ثمانية أيام وبغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهات أو باحدى هاتين العقوبتين .

القاهرة في ١٦ يونيه سنة ١٩٤٠ على ماهر

أمر رقم ٥٨

خاص باتخاذ التدابير اللازمة في شأن الاتجار مع مملكة ايطاليا ورعاياها وإجراء الترتيبات الملائمة فيما يتعلق باملاكهم .
نحن على ماهر باشا .

بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .
ونظراً لان قطع العلاقات السياسية بين مصر ومملكة ايطاليا يقتضى اتخاذ التدابير اللازمة في شأن الاتجار مع حكومة مملكة ايطاليا ورعاياها وإجراء الترتيبات الملائمة فيما يتعلق باملاكهم

(تقرر ماهوآت)

مادة ١ - يحظر ابتداء من ١٢ يونيه سنة ١٩٤٠ أن تعقد بالذات أو بالواسطة مع المذكورين بعد أو لمصلحتهم تصرفات أو عقود أو عمليات تجارية كانت أم مالية أم من نوع آخر (١) حكومة مملكة ايطاليا وعلى الأخص ما كان إعانة أو مساهمة في أى قرض أصدرته الحكومة المذكورة أو أصدر لمصلحتها أو كان تسليف مال أو الحصول لها على مال .
(٢) كل شخص طبعى أو معنوى موجود بأراضي مملكة ايطاليا أو مستعمراتها .
ويدخل في هذه الطائفة كل شخص معنوى مركزه الرئيسى بالأراضي المذكورة .
(٣) كل شخص ولو لم يكن مقيماً في الأراضي المذكورة يباشر معاملات معها ويقتصر الحظر في هذه الحالة على ماهو بشأن هذه المعاملات .

- (٤) كل شخص طبيعي أو معنوي من رعايا مملكة إيطاليا موجود في الخارج .
(٥) كل شخص طبيعي أو معنوي من رعايا مملكة إيطاليا مقيم في مصر ويستثنى من هذا الحكم ما لم يصدر بشأنهم قرار من وزير المالية .

- ١ - الرعايا الايطاليون الذين من أصل لوبي .
٢ - الرعايا الايطاليون الذين من أصل اسرائيلي .
٣ - الرعايا الايطاليون من المستخدمين أو العمال أو الذين يباشرون بأنفسهم صناعة أو تجارة بمساعدة مستخدمين أو عاملين على الأكثر ولا تشمل عبارة (شخص طبيعي أو معنوي من رعايا مملكة إيطاليا) الاشخاص الطبيعيين أو المعنويين ذوي الجنسية اللبنانية إلا إذا صدر قرار من وزير المالية باعتبارهم بالذات داخلين في تلك العبارة .

مادة ٢ - مع عدم الاخلال بالأحوال المشار إليها في المادة الخامسة يحظر أن ينفذ لمصلحة الحكومة أو الاشخاص المذكورين في المادة السابقة الذين يحظر الاتجار معهم أى التزام مالى أو غير مالى ناشئ عن أى تصرف أو عقد أو عملية تم قبل ١٢ يونيه سنة ١٩٤٠

مادة ٣ - لا يجوز لأى شخص طبيعي أو معنوي حظر الاتجار معه بمقتضى هذا الأمر أن يرفع دعوى مدنية أو تجارية أمام أى هيئة قضائية بمصر أو أن يتابع السير فى دعوى منظورة أمام الهيئات المذكورة .

مادة ٤ - يجوز لوزير المالية أن يأذن فى استثناءات عامة أو خاصة من الحظر المنصوص عليه فى المواد الثلاث السابقة .

مادة ٥ - يجب على كل شخص طبيعي أو معنوي موجود بالقطر المصرى وعلى كل مصرى موجود فى الخارج .

١ - يكون حائزا أو مديرا أو مشرفا بأية صفة على أموال منقولة أو ثابتة مملوكة للحكومة الايطالية أو أى شخص طبيعي أو معنوي ممن ذكروا فى الفقرتين ٢ و ٤ من المادة الأولى يكون قد حظر الاتجار معه .

٢ - أو يكون مدينا بأية مبالغ أو قراطيس مالية أو عروض أيا كانت طبيعتها للاشخاص السالف ذكرهم

٣ - أو يكون دائما بأية صفة للاشخاص المذكورين .

٤ - أو يكون ذا حق على أموال أيا كانت طبيعتها كائنة فى أراضى المملكة الايطالية أو أو مستعمراتها أن يقدم بيانا عنها لوزارة المالية فى المواعيد والشروط والأوضاع التى يحددها قرار يصدره وزير المالية لهذا الغرض .

مادة ٦ - يدخل فى نظام الحراسة كل شخص طبيعي أو معنوي حظر الاتجار معه بمقتضى هذا الأمر وكانت له أموال بمصر . ويمثل هذا الحارس الشخص المذكور أمام القضاء ويحولى

ادارة الأموال الموضوعة في الحراسة والاشراف عليها ويتسلم المبالغ المدفوعة وله حق البراء واعطاء المخالفات وعلى العموم يقوم بجميع الاعمال التي تقتضيها ادارة الاموال الموضوعة في الحراسة والاشراف عليها . ويجوز للحارس باذن وزير المالية أن يباشر تصفية الاعمال أو البيوت أو الاموال الموضوعة في الحراسة وبوجه خاص أن يطلب فسخ شركة أو أن يوافق عليه كما يجوز له أن يباشر أى عمل يعهد به اليه وزير المالية ويعتبر ما للشركات أو لمعاهد الصناعة أو بيوت التجارة الاجنبية الموضوعة تحت الحراسة من الفروع والتوكيلات والمكاتب في مصر هيئات مستقلة .

ولا يجوز أن يدخل في حساب ذمات هذه الهيئات غير الالتزامات التي تكون قد ارتبطت هي بها مباشرة أو الالتزامات التي تتصل بعقود أو تصرفات أو عمليات تكون هي قد عقدتها أو باشرتها أو التي يكون المقابل لها قد دخل في أصول تلك الهيئات ويخرج بذلك من حساب تلك الذمات ما ارتبط به من التزامات الشركة أو معهد الصناعة أو بيت التجارة الاصلى أو فروعه أو توكيلاته أو مكاتبه التي يكون مركزها أو دائرة عملها في بلاد غير القطر المصرى .

مادة ٧ — يعين وزير المالية حارسا للشركات الايطالية للتأمين على الحياة يجوز أن يكون شركة تأمينات تعمل في مصر .

وليس لذلك الحارس أن يباشر عقودا جديدة ولكن يجوز له أن يمضى لمصلحة المؤمن عليهم في كل الاعمال اللازمة لتنفيذ العقود القائمة وله على وجه الخصوص قبض ما استحق أو يستحق من المبالغ والوفاء بشروط التأمين واجابة طلب المؤمن عليهم من شراء قيمة وثائق (بوالص) التأمين وتؤخذ المبالغ التي يدفعها المؤمن عليهم لدى الشركة أولا من أقساط التأمين التي تدفع لتلك الشركة ثم من أموالها فإذا لم يكف ذلك فمن أموال شركات التأمين الأخرى التي تكون في الحراسة وإلا فمن المبالغ التي تكون بيد الحارس العام لاموال الايطاليين المذكور في المادة التالية .

مادة ٨ — يعين وزير المالية حارسا عاما يختص بادارة أموال الاشخاص الموضوعين بمقتضى هذا الأمر تحت الحراسة والتي لم يعين وزير المالية أو الحارس العام ذاته في حالة عدم قيام الوزير بتعيينه لادارة تلك الاموال — حارسا خاصا .

ويكون للحارس العام سلطة التوجيه والمراقبة العليا على الحراس الخصوصيين .
ويحدد وزير المالية اتعاب الحارس العام والحراس الخصوصيين وكافة المصاريف والتنفقات .
مادة ٩ — يعتبر باطلا بحكم القانون كل تصرف أو عقد أو عملية جاء مخالفا لاحكام هذا الأمر ما لم يرخص به مقدما وزير المالية أو الحارس المختص .

مادة ١٠ — يجوز لوزير المالية أن يمد بقرار يصدره الى التواربىخ التي يعينها الآجال التي كان يجب في خلالها تقديم البروتستات أو عمل أية اجراءات أخرى تتعلق بالمطالبة بالأوراق

ذات القيمة المالية المتداولة فيما يتعلق بالبنوك الموضوعة تحت الحراسة بمقتضى هذا الأمر .

مادة ١١ - يكون للموظفين الذين يعينون بقرار من وزير المالية لتنفيذ هذا الأمر صفة مأمورى الضبطية القضائية .

مادة ١٢ - يعاقب بالحبس وبغرامة لا تزيد على ٢٠٠ جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أو شرع فى مخالفة أحكام هذا الأمر أو تعمد اعطاء بيانات غير صحيحة أو ناقصة .

القاهرة فى ١٦ يونيه سنة ١٩٤٠ على ماهر

أمر رقم ٥٩

بتطبيق أحكام الأمر رقم ١٢ على حكومة المملكة الإيطالية وبعض الرعايا الإيطاليين نحن على ماهر باشا

بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية فى البلاد المصرية .

(تقرر ما هوآت)

مادة وحيدة - الاحكام الواردة بالأمر رقم ١٢ بشأن حكومة الريح الالماني والاشخاص الذين يحظر اجراء عمليات تجارية أو غيرها معهم تطبيقا للأمر رقم ٦ يبسط أمرها على حكومة المملكة الإيطالية والاشخاص الذين يحظر اجراء عمليات تجارية أو غيرها معهم تطبيقا للأمر رقم ٥٨ .

القاهرة فى ١٦ يونيه سنة ١٩٤٠ على ماهر

أمر رقم ٦٠

يحظر أخذ صور فوتوغرافية أو رسم لاشياء معينة

نحن على ماهر باشا

بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية فى البلاد المصرية .

(تقرر ما هوآت)

مادة وحيدة - يحظر على كل شخص لا يكون بيده ترخيص خاص لهذا الغرض من وزير الدفاع الوطنى أن يأخذ ولو خارج المناطق العمومية التى حددتها السلطات العمومية صورة فوتوغرافية أو رسما لما يأتى ذكره .

(١) المنشآت أو المباني الحربية كالأستحكامات والمطارات والبطاريات والكشافات والثكنات

والمسكرات والمضارب ومحطات استراحة الجنود .

(٢) الترسانات ومخازن الذخيرة والمؤن أو أى محل أو مصنع يجرى فيه عمل لأغراض الدفاع الوطنى .

(٣) كل تشكيلة عسكرية (جنود أو سيارات) من الجيش المصرى أو البريطانى .

(٤) المستشفيات والقطارات الصحية والنقلات .

(٥) المحطات الرئيسية للتلفراف والتليفون والتلفراف اللاسلكى والمعامل الخاصة بمرافق المياه والغاز والكهرباء ومقاييس الغاز والاحواض الخاصة بالوقود السائل أو بالزيت .

(٦) المنشآت فى الموانئ أو فى قناة السويس والبواخر الراسية فيه أو التى تعبره .

القاهرة فى ١٧ يونيه سنة ١٩٤٠
على ماهر

أمر رقم ٦١

بإضافة أحكام الى الأمر رقم ٥٨ الصادر بتاريخ ١٦ يونيه سنة ١٩٤٠

نحن على ماهر باشا

بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الاحكام العرفية فى البلاد المصرية .

وبعد الاطلاع على الأمر رقم ٥٨ المتقدم بتاريخ ١٦ يونيه سنة ١٩٤٠ بخصوص التدابير اللازمة فى شأن الاتجار مع حكومة مملكة ايطاليا ورعاياها واجراء الترتيبات اللازمة فيما يتعلق باملاكهم .

(تقرر ما هو آت)

مادة وحيدة - يضاف الى الأمر رقم ٥٨ المتقدم ذكره مادة ١٣ يكون نصها كالاتى .
مادة ١٣ - يجوز أن تطبق أحكام هذا الأمر بقرار يصدره وزير المالية على كل شركة أو جمعية مصرية أو أجنبية تعمل بإشراف ايطالى أو تدخل فيها مصالح ايطالية هامة .

القاهرة فى ١٨ يونيه سنة ١٩٤٠
على ماهر

أمر رقم ٦٢

بشأن تملك العقارات فى أقسام الحدود

نحن على ماهر باشا

بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الاحكام العرفية فى البلاد المصرية .

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ - يحظر على كل شخص طبيعى أو معنوى أجنبى الجنسية أن يملك بأى طريق

كان عدا الميراث عقارا كائنا باحدى الاقسام التى تقوم على ادارتها مصلحة الحدود ويسرى الحظر كذلك على الوقف على أجنبي وتقرير حقوق عينية له وتحدد بأمر فى الاقسام المذكورة المناطق التى لا يمتد اليها الحظر المنصوص عليه فى الفقرة الأولى .

كذلك يكون تعديل المناطق المذكورة أو تعديل حدودها بأمر .

مادة ٢ - فى الجهات التى يسرى عليها الحظر المشار اليه فى المادة الأولى يجب فى كل تملك عقار بأى طريق عدا الميراث لمصلحة شخص طبيعى أو معنى مصرى الجنسية وفى الوقف عليه وتقرير حقوق عينية له أن يؤذن به مقدما من وزير الدفاع الوطنى ويجوز رفض هذا الاذن خصوصا فى حالة ما اذا كان المشتري شخصا معنويا تحت اشراف سلطة أجنبية أو اذا وجدت أسباب جدية تدعو الى الاعتقاد بأنه يعمل لصالح غيره .

مادة ٣ - لوزير الدفاع الوطنى بعد موافقة مجلس الوزراء أن يجيز استثناءات عامة أو خاصة من الحظر أو القيد المبينين فى المادتين الأولى والثانية .

مادة ٤ - يعتبر باطلا قانونا كل نقل ملكية أو وقف أو تقرير حقوق عينية يقع مخالفا لأحكام هذا الأمر .

مادة ٥ - مع مراعاة أحكام الفقرة التالية تظل الحالة الراهنة للملاك قائمة .

وعند نزع الملكية للمنفعة العامة عن عقارات كائنة بالاقسام التى تقوم على ادارتها مصلحة الحدود مملوكة لأجنبى أو شغلها مؤقتا تراعى الاستثناءات المبينة فى المواد الآتية بأحكام القانونين رقمى ٢٧ لسنة ١٩٠٦ و ٥ لسنة ١٩٠٧ الخاصين بنزع الملكية للمنفعة العامة .

مادة ٦ - نزع ملكية العقارات وتشغل مؤقتا بقرار يصدره وزير الدفاع الوطنى .

مادة ٧ - فى حالة نزع الملكية يتضمن القرار الذى يقضى بها بيان أوصاف العقار وأسماء الملاك والشاغلين له وتقدير التعويض الذى يدفع لهم وينشر القرار فى الجريدة الرسمية ويعطى اداريا الى كل من المالك والشاغل للعقار بواسطة مصلحة الحدود .

ويترتب على النشر فى الجريدة الرسمية فى صالح طالب نزع الملكية نفس النتائج التى تترتب على تسجيل عقد انتقال الملكية .

مادة ٨ - فى الأربعة الايام التالية لإعلان القرار يدعو ممثل مصلحة الحدود الملاك ذوى الشأن للحضور أمامه فى خلال ثمانية أيام على الأكثر للممارسة فى قيمة التعويض .

وفى حالة وجود أشخاص آخرين أولى شأن بسبب حق منفعة أو إيجارة يكون صاحب الملك ملزما بدعوتهم الى جلسة الاتفاق المنصوص عليها فى الفقرة السابقة وإلا بقى دون غيره مسئولاً أمامهم عن التعويض الذى يجوز أن يطلبوه .

مادة ٩ - اذا تعذر الاتفاق أو اذا لم يحضر صاحب الشأن بناء على التكليف الموجه

إليه وفقا للمادة ٨ يودع المبلغ الذى تقدره المصلحة فى خزانة المحكمة الابتدائية المختصة ويبلغ صاحب الشأن بهذا الإيداع وفى هذه الحالة يجوز لوزير الدفاع الوطنى إصدار القرار بالاستيلاء على العقار المتروكة ملكيتها .

مادة ١٠ — يجوز للمتزوج ملكيته أن يارض فى الثمن فى خلال شهر من تاريخ الاعلان بالإيداع أمام المحكمة الأهلية المختصة وتحكم المحكمة على وجه الاستعجال ولا يكون حكمها قابلا للطعن بأى طريق من طرق الطعن العادية أو غير العادية .

مادة ١١ — فى حالة الاستيلاء المؤقت تقوم مصلحة الحدود بالأجراءات التى تفرضها المادة ٢٢ من القانونين رقمى ٢٧ لسنة ١٩٠٦ و ٥ لسنة ١٩٠٧ على المدير أو المحافظ فى مثل هذه الحالة .

على ماهر

القاهرة فى ٢٣ يونيه سنة ١٩٤٠

أمر رقم ٦٣

بتعديل الأمر رقم ٢٤ الصادر فى ٧ مايو سنة ١٩٤٠

نحن على ماهر باشا

بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية فى البلاد المصرية .

وبعد الاطلاع على الأمر رقم ٢٤ الصادر فى ٧ مايو سنة ١٩٤٠ الخاص بالفرقات والآلات المفرقة والغازات السامة والأسلحة والدخائر .
(تقرر ما هو آت)

مادة وحيدة — يستعاض عن الفقرة الثانية من المادة الرابعة من الأمر رقم ٢٤ الصادر فى ٧ مايو سنة ١٩٤٠ المتقدم ذكره بالنص الآتى :

ويعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى خمس سنوات وبغرامة من ثلاثين جنيها إلى ثلاثمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من وجد بعد التاريخ المبين فى الفقرة السابقة وبالشروط الواردة بها (حائزا أو محرزا للأسلحة أو الدخائر المبينة بالمادة ٢)

على ماهر

القاهرة فى ٢٣ يونيه سنة ١٩٤٠

أمر رقم ٦٤

خاص بفسخ عقود الاجارة بسبب الاخلاء

نحن حسن صبرى باشا

بناء على المرسوم الصادر بتاريخ أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية فى البلاد

المصرية . وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر بتاريخ ٣٠ يونيه سنة ١٩٤٠

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ — تفسخ عقود الاجارة المبرمة مع الاشخاص الذين يضطرون لاخلاء مساكنهم بأمر من السلطات وذلك ابتداء من تاريخ الاخلاء ولا يلزم المستأجر بأداء أى تعويض .
مادة ٢ — فى المدن والاحياء والجهات التى يصدر بتحديداتها قرار من وزير الداخلية تفسخ عقود الاجارة المبرمة مع مستأجر يكون قد غادر المدينة أو الحى أو الجهة بناء على دعوة السلطات إذا طلب ذلك المستأجر ويكون الفسخ من تاريخ الاخلاء ويجب الاخطار قبله بأربعة وعشرين ساعة لكى يتمكن المؤجر من اجراء المعايمة اللازمة للمكان المؤجر ولا يلزم المستأجر بأى تعويض بسبب فسخ العقد قبل انتهاء المدة المحددة وفيما عدا ذلك من العلاقات بين المؤجر والمستأجر تسرى أحكام القانون العام .

مادة ٣ — لا يلزم المستأجر المشار اليه فى المادة الأولى الذى يكون قد أخطر المالك بأنه يرغب فى استمرار عقد الايجار أو الذى يترك أمتعته فى الامكنة المؤجرة ولا المستأجر المشار اليه فى المادة ٢ الذى لم يطلب فسخ عقد الايجار خلال المدة التى لا يشغل فيها المكان المؤجر بنفسه أو بأشخاص يأذن لهم فى ذلك بأكثر من نصف قيمة الايجار المتفق عليه .

حسن صبرى

القاهرة فى ٢ يوليه سنة ١٩٤٠

أمر رقم ٦٥

بشأن فسخ عقود الاجارة المبرمة لفصل الصيف

نحن حسن صبرى باشا

بناء على المرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الأحكام العرفية فى البلاد المصرية وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر بتاريخ ٣٠ يونيه سنة ١٩٤٠

(تقرر ما هو آت)

مادة وحيدة — يجوز للمستأجر فسخ عقود الاجارة المبرمة قبل تاريخ نشر هذا الأمر لتأجير منازل أو شقق فى الاسكندرية وبور سعيد لفصل الصيف وذلك باخطار المؤجر بذلك قبل ١٥ يوليه سنة ١٩٤٠ ويجوز اجراء هذا الاخطار بكتاب موصى عليه مع علم استلام يسلم الى مكاتب البريد قبل التاريخ المذكور ويعتبر العقد المبرم لسنة قد ابرم لفصل الصيف اذا كان المستأجر متوطنا ويقم فعلا فيما خلا فصل الصيف فى بلد غير البلدين المذكورين ويترب على فسخ الاجارة بمقتضى أحكام هذا الأمر حق فى التعويض قبل المستأجر اذا كان قد شغل المكان المؤجر من قبل أو اذا كان الميعاد المتفق عليه لشغل المكان سابقا على تاريخ هذا الأمر .
وتحدد المحاكم التعويض المذكور مع مراعاة ظروف كل حالة على أنه لا يجوز بأى حال أن

يتجاوز مقدار التعويض نصف قيمة الايجار المثق عليه .
فاذا كانت قد دفعت قيمة الاجارة أو عربون مقدما وجب ردها بالشروط عينها .
فاذا انقضى الميعاد المنصوص عليه في الفقرة الاولى يجرى على فسخ العقود المشار اليها في هذا
الأمر أحكام القانون العام .
القاهرة في ٢ يولييه سنة ١٩٤٠
حسن صبرى

أمر رقم ٦٦

بضم عضو الى اللجنة الاستشارية لمعاونة الرقيب العام
نحن حسن صبرى باشا
بناء على المرسوم الصادر بتاريخ أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الأحكام العرفية في
البلاد المصرية .
وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر بتاريخ ٣٠ يونيه سنة ١٩٤٠ وبعد الاطلاع على
الأمر رقم ٣ الخاص بالرقابة .

(تقرر ما هو آت)

مادة وحيدة — بضم حضرة صاحب العزة أحمد صديق بك الى اللجنة الاستشارية لمعاونة
الرقيب العام في أداء مهمته بصفة مستشار ادارى
القاهرة في ٢ يولييه سنة ١٩٤٠
حسن صبرى

أمر رقم ٦٧

يحظر دخول المياه الاقليمية المصرية أثناء الليل

نحن حسن صبرى باشا
بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ٣٠ يونيه سنة ١٩٤٠

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ — يحظر على البواخر التجارية دخول المياه الاقليمية المصرية أو الرسو فيها فيما بين
غروب الشمس وشرورها في حدود ثلاثة أميال من السواحل المصرية
مادة ٢ — ويجوز لوزير المواصلات أو للسلطات التي ينتدبها لهذا الغرض أن تجيز استثناءات
من الحكم الوارد في الفقرة السابقة .
مادة ٣ — كل باخرة تجارية تخالف أحكام المادة الاولى تتعرض لاطلاق النار عليها .
القاهرة في ٥ يولييه سنة ١٩٤٠
حسن صبرى

امر رقم ٦٨

بتعديل بعض أحكام الأمر رقم ٥٨

نحن حسن صبرى باشا

بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ٣٠ يونيه سنة ١٩٤٠

(تقرر ماهو آت)

مادة ١ - يستبدل بعبارة (١) الرعايا الايطاليون الذين من أصل لوبى الواردة في الفقرة قبل الاخيرة من المادة الاولى من الأمر رقم ٥٨ الخاص باتخاذ التدابير اللازمة في شأن الاتجار مع حكومة مملكة ايطاليا ورعاياها واجراء الترتيبات الملائمة فيما يتعلق باملاهم بعبارة :
(١) الرعايا الايطاليون الذين أصلهم من ليبيا أو من جزر الدوديكانيز .

مادة ٢ - يضاف الى المادة ٧ من الأمر رقم ٥٨ المذكور الفقرتان الآتيان .
يجوز لشركات التأمين التى تعمل فى مصر أن تقسح بدون اعلان سابق العقود والاتفاقات المبرمة مع شركات تأمين ايطالية بمناسبة أو من أجل عمليات التأمين على التأمين (اعادة التأمين) وتسترد السمسرة أو الاقساط أو العمولة التى تكون قد حصلت بها الشركات المذكورة فى مقابل خدمات لم تؤد بعد . ويجوز لوزير المالية أن يتخذ بقرار يصدره التدابير التى ترمى الى تيسير استمرار العمليات القائمة للتأمين على التأمين التى تتولاها الشركات الايطالية بواسطة شركات تأمين أخرى وبنوع خاص فيما يتعلق بالاحتياطى الحسابى الخاص بتلك العمليات .

مادة ٣ - يضاف الى الأمر رقم ٥٨ المذكور المادتان ١٣ و ١٤ ونصهما كالآتى .
مادة ١٣ - يكون لاصحاب الاعمال قبل الرعايا الايطاليين عدا من ذكروا فى المادة الاولى (٥) ١ و ٢ حق الفصل بدون اعلان سابق وبغير تعويض حتى فى حالة وجود عقد لمدة معينة وفى الاحوال التى يكون فيها على صاحب العمل أن يدفع الى شخص من الرعايا الايطاليين عند فصله مبلغا نتيج من اشتراك صاحب الشأن فى صندوق الادخار أو فى أى صندوق آخر شبيه به يجب دفع هذا المبلغ الى الحارس العام ولهذا أن يسلم الى صاحب الشأن كل المبلغ أو بعضه مرة واحدة أو على دفعات مقسطة .

مادة ١٤ - عقود اجارة الاماكن المبرمة مع الرعايا الايطاليين عدا من ذكروا فى المادة الاولى (٥) ١ و ٢ يجوز لأى المتعاقدين فسخها بلا اخطار سابق وبلا تعويض من أجل الفسخ قبل الميعاد .

تحريرا فى غرة جمادى الثانية سنة ١٣٥٩ (٧ يوليه سنة ١٩٤٠) حسن صبرى

أمر رقم ٦٩

بتعريف ساعة لفصل الصيف

نحن حسن صبرى باشا

بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر فى ٣٠ يونيه سنة ١٩٤٠

(تقرر ما هوآت)

مادة ١ - ابتداء من ١٥ يولييه لغاية آخر سبتمبر سنة ١٩٤٠ تكون الساعة القانونية فى البلاد المصرية هى الساعة بحسب النظام المتبع مؤخره بقدر ٦٠ دقيقة وتحقيقا لهذا الغرض فى ليلة ١٤ - ١٥ يولييه سنة ١٩٤٠ تقدم الساعة الحالية ٦٠ دقيقة فى الساعة ٢٣ حسب الوقت الحالى القاهرة فى ١٠ يولييه سنة ١٩٤٠ -
حسن صبرى

أمر رقم ٧٠

خاص باقرارات عن أموال الرعايا الايطاليين

نحن حسن صبرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفيه فى البلاد المصرية وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر فى ٣٠ يونيه سنة ١٩٤٠ وبعد الاطلاع على الأمر رقم ٥٨ الخاص باتخاذ التدابير اللازمة فى شأن الاتجار مع مملكة ايطاليا ورعاياها واجراء الترتيبات اللازمة فيما يتعلق باملاكهم .

(تقرر ما هوآت)

مادة ١ - - تضاف بعد المادة ٥ من الأمر رقم ٥٨ مادة ٥ مكررة يكون نصها كالاتى .
يجب على كل شخص طبيعى أو معنوى موجود بالقطر المصرى وعلى كل مصرى موجود فى الخارج

(١) يكون حائزا أو مديرا أو مشرفا بأية صفة على أموال منقولة أو ثابتة مملوكة لشخص طبيعى أو معنوى من رعايا مملكة ايطاليا الموجودين بمصر ومن حظر أن يعقد معهم أو لمصلحتهم تصرفات أو عقود أو عمليات تجارية كانت أو مالية أم من نوع آخر تطبقا لأحكام الأمر رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٠

(٢) أو يكون مدينا بأية مبالغ أو قراطيس مالية أو عروض أيا كانت طبيعتها للأشخاص السالف ذكرهم .

(٣) أو يكون دائما بأية صفة للأشخاص المذكورين
إذا كانت قيمة الاموال أو الديون تتجاوز ٥٠ جنيها مصريا أن يقدم بيانا عنها لوزير

المالية في المواعيد والشروط والأوضاع التي يحددها قرار يصدره وزير المالية .
مادة ٢ - كل تصرف يتعلق بنقل الملكية أو حق الانتفاع في أموال منقولة أو ثابتة (ويدخل في ذلك نقل أوراق النقد) . وكل عقد اجارة لمدة تزيد على سنة وكل تعديل في شركة مدنية أو في مركز الشركاء فيما بينهم يجب تقديم بيان عنه في المواعيد والشروط والأوضاع التي يحددها قرار يصدره وزير المالية حين يكون نصاب التصرف أو العقد أو التعديل يتجاوز مائة جنيه ويكون قد تم أو أبرم بين أول يناير سنة ١٩٤٠ و ١٢ يونيو سنة ١٩٤٠ وكان شخص طبيعى أو معنوى من رعايا مملكة إيطاليا المشار اليهم في المادة السابقة طرفا فيه وما كان من التصرفات أو العقود أو التعديلات المشار اليها في الفقرة السابقة تاريخه سابق على أول يناير سنة ١٩٤٠ يجب أن يقدم عنه بيان اذا طلب ذلك وزير المالية أو من ينتدبهم لهذا الغرض . ويقع الالتزام بتقديم بيان على جميع الاشخاص الذين يكونون طرفا في التصرف أو العقد أو التعديل على أنه يجوز لهؤلاء الأشخاص أن يعينوا وكلاء يتولى عنهم تقديم بيان واحد وكل تصرف أو عقد أو تعديل لا يقدم عنه بيان في الميعاد يعتبر باطلا بحكم القانون .

مادة ٣ - يعاقب كل من يقدم بيانا غير صحيح أو ناقصا وكذلك من يمتنع عن تقديم بيان أو يرفض ذلك بالحبس لمدة لا تزيد على ١٥ يوما وغرامة لا تتجاوز ٢٠ جنيها أو باحدى هاتين العقوبتين

فاذا ارتكبت الجريمة عمدا بقصد اخفاء أموال مما يجب عند الاقتضاء أن تدخل في الحراسة تكون العقوبة الحبس وغرامة لا تتجاوز ٢٠٠ جنيه أو احدى هاتين العقوبتين .
القاهرة في ١٧ يولييه سنة ١٩٤٠
حسن صبرى

أمر رقم ٧١

خاص بتفريغ البضائع وشحنها وتقلها في الموانى المصرية

نحن حسن صبرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ٣٠ يونيو سنة ١٩٤٠
(تقرر ماهوآت)

مادة ١ - يجوز للمدير العام لمصلحة الجمارك أن يأمر قباطين السفن الراسية في الموانى المصرية بتفريغ أو شحن شحناتها في المواعيد والاماكن التي يعينها .

مادة ٢ - يجوز للمدير العام لمصلحة الجمارك أن يأمر أصحاب البضائع الموضوعة على الارصفة أو داخل المخازن الجمركية أو من أرسلت اليهم تلك البضائع بسحبها في المدة التي يحددها على ألا تقل عن ٨ ساعات فاذا لم يتم سحب البضاعة في الميعاد المحدد للمدير العام من تلقاء نفسه

ان يأمر بنقلها وإيداعها في المكان الذى ينحصره لهذا الغرض على ثقة صاحب البضاعة أو من أرسلت إليه وعلى مسئوليته وتحصل المبالغ المستحقة من أجل ذلك طبقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ٦٥ الصادر فى ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٢٨ بشأن المجزأ الادارى وتكون البضائع المخزونة على هذا الوجه خاضعة للنظام المقرر فى لائحة ٨ أكتوبر سنة ١٨٨٥ الخاصة بالمخازن الجمركية .

ولا يجوز لصاحب البضاعة أو من أرسلت إليه أن يطالب مصلحة الجمارك أو القائمين على شئون المخازن بأى تعويض من جراء التدابير التى تتخذ وفقا لهذه المادة كما أنه ليس للقائمين على شئون المخازن أن يطالبوا بأى تعويض عن سحب البضائع .

القاهرة فى ١٦ يوليه سنة ١٩٤٠ حسن صبرى

أمر رقم ٧٢

خاص برفع العلم المصرى على السفن فى البحار

نحن حسن صبرى باشا

بناء على المرسوم الصادر بتاريخ أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الاحكام العرفية فى البلاد المصرية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر فى ٣٠ يونيه سنة ١٩٤٠

(تقرر ما هوآت)

مادة ١ يحظر دون إذن سابق من وزير المواصلات تأجير السفن التى ترفع العلم المصرى فى مصر أو فى الخارج إلى شخص طبيعى أو معنوى من جنسية أجنبية سواء أكان ذلك لرحلة أم لرحلات أم لمدة محددة .

مادة ٢ — كل مخالفة للحكم المتقدم يعاقب عليها بغرامة لا تتجاوز ألف جنيه وتعتبر وثيقة الاجارة باطلة بحكم القانون .

القاهرة فى ١٦ يوليه سنة ١٩٤٠ حسن صبرى

أمر رقم ٧٣

نحن حسن صبرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الاحكام العرفية فى البلاد المصرية

وعلى الأمر رقم ٥٨ بتاريخ ١٧ يونيه سنة ١٩٤٠ الخاص بالتدابير اللازمة فى شأن الاتجار مع المملكة الايطالية ورعاياها واجراء الترتيبات اللازمة بما يتعلق باملاكها .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر فى ٣٠ يونيه سنة ١٩٤٠

(تقرر ما هوآت)

• مادة وحيدة — بجميع مواعيد سقوط الحق بجميع مواعيد الاجراءات التي تنص على ضد
الرعايا الابطاليين الموضوعين في الحراسة والتي تحل بين ١٢ يونيه سنة ١٩٤٠ و ١٢ اكتوبر
سنة ١٩٤٠ توقف أو تمت لمدة أربعة أشهر

حسن صبرى

القاهرة في ١٧ يونيه سنة ١٩٤٠

أمر رقم ٧٤

بشأن أوامر الاستيلاء والتكاليف الخاصة بالموظفين والاماكن اللازمة للخدمة الطبية بالاسكندرية
نحن حسن صبرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في
البلاد المصرية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ٣٠ يونيه سنة ١٩٤٠

(تأمر بما هوآت)

مادة ١ — عملاً على استيفاء أسباب العناية الطبية بمدينة الاسكندرية ينحول الحاكم العسكري
لمنطقة الاسكندرية أو من ينتدبه لهذا الغرض الحق في إصدار أوامر تكليف أو استيلاء .

(١) للأطباء والصيادلة والمرضى والمرضات الذين يزاولون مهنتهم بالاسكندرية عدا من
كان يعمل في خدمة الجيش المصرى أو القوات البريطانية .

(٢) على كل معهد طبي أو جراحي أو مستشفى وكل مركز للإسعاف وعلى كل الإمكانيات
التي تصلح لمعالجة الجرحى والمرضى أو لاستشفائهم

(٣) المستحضرات الصيدلانية والكيمياوية وكذلك أدوات الجراحة والمعامل .

مادة ٢ — يجب على كل شخص أشير اليه في الفقرة (١) من المادة السابقة أن يقدم إلى محافظة
الاسكندرية في ثمانية أيام من تاريخ نشر هذا الأمر اقراراً يذكر فيه اسمه ولقبه وتاريخ
ومحل ميلاده وحالته المدنية (متزوج أم أعزب) ومحل إقامته ومهنته (وعند الاقتضاء يذكر
نوع الاختصاص الذي يباشره) وكذلك المحل الذي يزاول فيه مهنته ويجب على كل مالك
لمعهد أو مركز أشير اليه في الفقرة (٢) من المادة السابقة كما يجب على كل مالك لمكان يصلح
لمعالجة الجرحى والمرضى أو لاستشفائهم كلما طلب منه ذلك أن يقدم بشخصه في خلال المدة
المذكورة إلى المحافظة أو أن ينيب عنه وكيلًا معتمداً لكي يدلى بكافة المعلومات الخاصة بالمعهد
أو المركز أو المكان ويجب أن تبلغ المحافظة كل تغيير يطرأ على الاقرارات المشار إليها في
الفقرتين السابقتين في خلال ٤٨ ساعة .

مادة ٣ — يجب على كل من يجوز مستحضرات صيدلانية وكيمياوية مما يحدد بأمر يصدره الحاكم
العسكري لمنطقة الاسكندرية أن يقدم اقراراً وفقاً للأوضاع وفي المواعيد التي يبينها الأمر المذكور

تذكر فيه مقادير مآلديه من هذه المستحضرات ويجوز أن تضبط وأن تصادر المستحضرات التي لا يقدم بها اقرار .

مادة ٤ — تشكل لجنة تقدير تحمل محل لجنة التقدير العامة المشكلة بالأمر رقم ٤٨ في ٩ يولييه سنة ١٩٤٠ بمحافظة الاسكندرية يناط بها تحديد الاثمان والتعويضات والمكافآت التي يجب دفعها من أجل أى تكليف أو استيلاء يحصل تنفيذا لهذا الأمر وتؤلف هذه اللجنة على الوجه الآتى .

الحاكم العسكري لمنطقة الاسكندرية رئيسا
طبيب وصيدلى أو كياوى يعينهما وزير الصحة العمومية
مهندس يعينه وزير الاشغال العمومية أعضاء
القاهر فى ٢٤ يولييه سنة ١٩٤٠ حسن صبرى

أمر رقم ٧٥

خاص بترك الوظيفة أو التوقف عن العمل فى العمليات والمؤسسات ذات المنفعة العامة
نحن حسن صبرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ الخاص باعلان الأحكام العرفية فى البلاد المصرية وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر فى ٣٠ يونيه سنة ١٩٤٠
(نأمر بما هوآت)

مادة ١ — يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وغرامة لا تتجاوز ٥٠ جنيهاً أو باحدى هاتين العقوبتين كل موظف أو مستخدم أو عامل فى أشغال أو مؤسسات ذات منفعة عامة أو يكون قد حصل الاستيلاء عليها أو تعمل لحساب الحكومة أو يكون قد صدر قرار من وزير الدفاع الوطنى باعتبار قيامها فى المصلحة العامة بترك وظيفته أو يتوقف عن العمل اذا كان ترك الوظيفة أو التوقف عن العمل قد حصل من جماعة مؤلفة من ثلاثة أشخاص أو أكثر وبعد اتفاق سابق ويعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وغرامة لا تتجاوز ٢٠٠ جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من حرّض الموظفين أو المستخدمين أو العمال المذكورين بأية طريقة على ترك وظائفهم أو التوقف عن العمل .

مادة ٢ — يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وغرامة لا تتجاوز ٢٠٠ جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من اعتدى أو شرع فى الاعتداء على حق الموظفين أو المستخدمين أو العمال المشار اليهم فى المادة السابقة فى العمل أو على حق القائمين على ادارة الأشغال أو المؤسسات المتقدم ذكرها فى استخدام أى شخص أو الامتناع عن استخدامه وذلك باستعمال القوة أو الضرب أو الارهاب أو التهديد أو تدابير غير مشروعة على الوجه المبين فى المادة ٣٧٥ من قانون العقوبات ويعاقب

الحبس وبغرامة لا تزيد على ٣٠٠ جنيه كل من حرّض بأية طريقة على ارتكاب جريمة من الجرائم المشار إليها في هذه المادة

مادة ٣ - يحظر أن تتوقف الأشغال والمؤسسات المشار إليها في المادة الأولى عن العمل أو أن تقلل منه أو أن تخرج من العمل كل أو بعض العمال بغير ترخيص من وزير الداخلية ويمنح الترخيص إذا تبين أن العملية أو المؤسسة لا تعيد أى ربح أو أن لديها أسباباً تبرر التدبير الذى يراد اتخاذه ولا ينطبق الحظر المشار إليه في الفقرة الأولى على فصل العمال فرادى على ألا يزيد عدد من يفصل منه على عشر مجموع عددهم كل ستة أشهر فيعاقب كل من يخالف أحكام هذه المادة بالعقوبات المقررة في المادة الأولى .

مادة ٤ - يجب عرض كل نزاع ينشأ بين المخدمين والمستخدمين في الأشغال والمؤسسات المشار إليها في المادة الأولى على لجنة توفيق تكون من ثلاثة أعضاء يعينون بقرار يصدره وزير الدفاع الوطنى وقرارات اللجنة غير قابلة للاستئناف وملزمة لطرفى النزاع .

حسن صبرى

القاهرة في ٢٤ يونيه سنة ١٩٤٠

أمر رقم ٧٦

بشأن فرض قيود على تداول واستهلاك البترول الأبيض (الكيروسين) وغيره من المنتجات والمواد .

نحن حسن صبرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ٣٠ يونيه سنة ١٩٤٠

(نقرر ما هو آت)

مادة ١ - يجوز لوزير التموين أن يفرض بعض القيود على تداول واستهلاك البترول الأبيض (الكيروسين) وغيره من المنتجات والمواد التى تحدد بقرار منه بعد موافقة اللجنة الوزارية للتموين .

ويكون التنظيم اللازم لذلك التداول والاستهلاك بقرار من وزير التموين .

مادة ٢ - كل مخالفة لأحكام القرارات المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة الأولى يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز ١٠٠ جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

حسن صبرى

القاهرة في ٨ أغسطس سنة ١٩٤٠

أمر رقم ٧٧

بتكملة الأمر رقم ٦٤ الخاص بفسخ عقود الاجارة بسبب الاخلاء

نحن حسن صبرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية فى البلاد المصرية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر فى ٣٠ يونيه سنة ١٩٤٠ . وبعد الاطلاع على الأمر رقم ٦٤ الخاص بفسخ عقود الاجارة بسبب الاخلاء .

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ - يضاف إلى المادة الثانية من الأمر رقم ٦٤ الصادر فى أول يوليه سنة ١٩٤٠ فقرة يكون نصها كما يأتى :

على أنه إذا لم يكن المستأجر قد دفع الإيجار المستحق جاز للمالك أن يعارض فى تقل الأثاث وله عند الاقتضاء أن يستعين بالبوليس . وعلى البوليس أن يعاونه فى ذلك إذا لم يقدم المستأجر إيصالات الاجرة المستحقة .

مادة ٢ - يضاف إلى المادة الثالثة من الأمر رقم ٦٤ المتقدم ذكره فقرة يكون نصها كما يأتى .

على أن حق المستأجر فى ألا يدفع أكثر من قيمة الإيجار المتفق عليه مقصور على المدة الباقية من عقد إيجارته أو على سنة على الأكثر إذا كانت المدة المذكورة تتجاوز السنة .

حسن صبرى

القاهر فى ٨ أغسطس ١٩٤٠

٧٨ أمر رقم

بتعديل الفقرة (ثانية) من المادة الأولى من الأمر العسكرى رقم ٢٣ الخاص بتعيين الجرائم التى تختص المحاكم العسكرية بنظرها

نحن حسن صبرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية فى البلاد المصرية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر فى ٣٠ يونيه ١٩٤٠ .

وبعد الاطلاع على الأمر العسكرى رقم ٢٣ الصادر فى ٤ ابريل سنة ١٩٤٠ الخاص بتعيين الجرائم التى تختص المحاكم العسكرية بنظرها .

(تقرر ما هوآت)

مادة وحيدة - تعدل الفقرة (ثانية) من المادة الأولى من الأمر رقم ٢٣ السابق ذكره على الوجه الآتي

ثانيا : الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٣٣ و ١٣٦ و ١٣٧ من قانون العقوبات إذا وقع الفعل على الموظف أو المكلف بخدمة عمومية أثناء تأدية وظيفته في سبيل تنفيذ الاحكام العرفية أو بسببها .

حسن صبرى

القاهرة في ١٧ أغسطس سنة ١٩٤٠

أمر رقم ٧٩

بتعديل الأمر العسكري رقم ١٨

نحن حسن صبرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

و بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ٣٠ يونيه سنة ١٩٤٠
وبعد الاطلاع على الامر العسكري رقم ١٨ الصادر في ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٩

(تقرر ما هوآت)

مادة وحيدة — تلغى الفقرة الثانية من الأمر رقم ١٨ وتستبدل بها أحكام الفقرة الآتية .

يحق للضباط وضباط الصف والعساكر والموظفين والمستخدمين والعمال والمدنيين الذين يعملون بوحدات الجيش الموجودة بالصحراء الغربية أن يركبوا مجاناً بالسكك الحديدية عند قيامهم الى بلادهم في أجازات وعودتهم الى المنطقة المذكورة .

حسن صبرى

القاهرة في ١٩ أغسطس سنة ١٩٤٠

أمر رقم ٨٠

بشأن الطريق الصحراوى بين القاهرة والاسكندرية

نحن حسن صبرى باشا

نظرا لان الطريق الصحراوى بين القاهرة والاسكندرية تابع لمصلحة أقسام الحدود في حين يتبع البعض الآخر مديرية البحيرة وان من المصلحة في الظروف الحاضرة أن يكون الطريق كله خاضعا لنظام واحد وبناء على المرسوم الصادر بتاريخ أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر فى تاريخ ٣٠ يونيه سنة ١٩٤٠

(نقرر ما هوآت)

تلحق مؤقتا بمصلحة أقسام الحدود وتطبق عليها أحكام المرسوم الصادر فى ٥ اكتوبر سنة ١٩٣٣ الجهات التابعة لمديرية البحيرة المؤشر عليها باللون الاحمر فى الخريطة المرافقة والمبينة بعد .

الجزء الواقع بين الحد الأصيل الفاصل بين مديرية البحيرة ومصلحة أقسام الحدود وبين نقطة تقاطع حد مصلحة الحدود بالطريق المبين بلوحة الفيتة مقياس رقم عند العلامة الحديدية رقم ٩ من مجموعة الحدايد الفاصلة بين محافظة الصحراء الغربية ومحافظة الاسكندرية ومديرية البحيرة ويستمر جنوبى شرقى مع الطريق الى أن يصل الى نقطة تبعد كيلو مترين منها غربى نهاية ترعة التوبارية ثم يتجه جنوبى شرقى موازيا لترعة التوبارية وعلى بعد كيلو مترين منها الى أن يلتقى بخط مصلحة الحدود الأصيل الذى يبعد كيلو مترين من حد المساحة التفصيلية وبناء على ذلك تكون قواعد الادارة والقضاء والاجراءات التى تتبع فيها هى عين القواعد التى تتبع فى مصلحة الحدود .

حسن صبرى

القاهرة فى ٢١ أغسطس سنة ١٩٤٠

أمر رقم ٨١

بشأن اغلاق المحلات العمومية فى القرى بعد الساعة العاشرة مساء

نحن حسن صبرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية فى البلاد المصرية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر فى ٣٠ يونيه سنة ١٩٤٠

(نقرر ما هوآت)

مادة ١ — يجب على أصحاب المحلات العمومية فى القرى أن يغلقوا هذه المحلات ابتداء من الساعة العاشرة مساء .

ويكون مستغل المحل العمومى ومديره ومباشر أعماله مسئولين معا عن أية مخالفة لهذا الأمر .

مادة ٢ — كل من يخالف أحكام هذا الأمر يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على خمسة عشر يوما وبغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهات أو باحدى هاتين العقوبتين .

حسن صبرى

القاهرة فى ٢٥ أغسطس سنة ١٩٤٠

أمر رقم ٨٢

بشأن استيراد أوراق النقد لبنك إنجلترا

نحن حسن صبرى باشا

بعد الاطلاع على الأمرين العسكريين رقم ٦ و ٥٨ الخاصين باتخاذ التدابير اللازمة في شأن
الاتجار مع حكومتى الريخ الألماني وإيطاليا والأراضي المحتلة أو الموضوعات تحت إشرافهما .
وعلى المرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية فى البلاد المصرية
وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر فى ٣٠ يونيه سنة ١٩٤٠

(أمرنا بما هو آت)

مادة ١ — يحظر استيراد أوراق النقد لبنك إنجلترا ما لم يخول بذلك ترخيص سابق من
وزارة المالية ولا يخول هذا الترخيص إلا إذا قدم الدليل على أن الاستيراد لا يخص بالذات
أولاً بواسطة أحد الأشخاص الذين حظر التعامل التجارى معهم بمقتضى الأمرين العسكريين
رقم ٦ و ٥٨ أو ليس من شأنه أن يعود عليه بفائدة ما .

مادة ٢ — يجوز لوزير المالية أن يمنح بقرار يصدره استثناءات عامة من الحظر المنصوص
عليه فى المادة الأولى وعلى الإخص فيما يتعلق باستيراد أوراق النقد الآتية من البلاد التى يعينها
القرار المذكور أو التى يحملها المسافرون القادمون الى مصر .

مادة ٣ — يعاقب على مخالفة أحكام المادة الأولى بالحبس لمدة لا تتجاوز شهرا وبغرامة
تعادل ثلاثة أضعاف قيمة أوراق النقد المستوردة على خلاف أحكام المادة المذكورة أو باحدى
هاتين العقوبتين

مادة ٤ — لوزير المالية الحق فى أن يفوض أية هيئة يعينها لهذا الغرض فى إصدار
الترخيص المشار إليه فى المادة الأولى وتحديد شروطه وله أن يتخذ القرارات اللازمة فى
هذا الأمر .

حسن صبرى

القاهرة فى ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٠

أمر رقم ٨٣

خاص بتنقيلات الرعايا الألمانين والإيطاليين والمشبهين بهم

نحن حسن صبرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ الخاص بإعلان الأحكام
العرفية فى البلاد المصرية .

(تأمر بما هوآت)

مادة ١ - يحظر على الرعايا الالمانيين والايطاليين ومن في حكمهم ممن يسرى عليهم الحظر المنصوص عليه في الامرين ٦ و ٥٨ أن يوجدوا خارجا عن دائرة البلد التي يكون فيها محل إقامتهم إلا إذا أذن لهم بذلك إذنا خاصا أو عاما من مكتب البوليس المختص .
ويجب في جميع الاحوال علي الرعايا المذكورين أن يحصلوا على إذن خاص حين يكون انتقالهم بسيارة خاصة .

مادة ٢ - كل مخالفة لاحكام هذا الأمر يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها أو باحدى هاتين العقوبتين .

حسن صبرى

القاهرة في ١٦ سبتمبر سنة ١٩٤٠

أمر رقم ٨٤

بتعديل الأمر رقم ٥٥ الخاص بمنع الملاحة في التربة الحلوة بمنطقة القنال

نحن حسن صبرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

و بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ٣٠ يونيه سنة ١٩٤٠

(تقرر ما هوآت)

مادة وحيدة - يعدل الأمر العسكري رقم ٥٥ المتقدم ذكره كما يأتي :

تمنع الملاحة في التربة الحلوة في منطقة القنال ما لم يصدر بها ترخيص خاص من وزير المواصلات .

حسن صبرى

القاهرة في ١٦ سبتمبر سنة ١٩٤٠

أمر رقم ٨٥

بشأن تطبيق قانون الاحكام العسكرية أثناء قيام الاحكام العرفية

نحن حسن صبرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ الخاص بإعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

و بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ٣٠ يونيه ١٩٤٠

(تقرر ما هو آت)

مادة وحيدة - يطبق قانون الاحكام العسكرية اثناء قيام الاحكام العرفية على كل من هو خاضع لاحكامه في زمن الحرب .

حسن صبرى

القاهرة في ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٤٠

أمر رقم ٨٦

بشأن ادخال تعديل في الامر العسكري رقم ٧٥ الصادر في ٢٤ يولييه ١٩٤٠

نحن حسن صبرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

وبعد الاطلاع على الامر رقم ٧٥ الخاص بترك الوظيفة أو التوقف عن العمل في العمليات والمؤسسات ذات المنفعة العامة .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ٣٠ يونيه سنة ١٩٤٠

(تقرر ما هو آت)

مادة وحيدة - يستعاض عن عبارة (بغير ترخيص من وزير الداخلية) الواردة في الفقرة الأولى من المادة ٣ من الأمر العسكري رقم ٧٥ الصادر في ٢٤ يولييه سنة ١٩٤٠ بعبارة (بغير ترخيص من وزير الدفاع الوطنى)

حسن صبرى

القاهرة في ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٤٠

أمر رقم ٨٧

بشأن امتناع الموظفين والمستخدمين العموميين عن العمل

نحن حسن صبرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ الخاص باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ٣٠ يونيه سنة ١٩٤٠

(تقرر ما هو آت)

مادة وحيدة - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر و بغرامة لا تتجاوز ١٠٠ (مائة جنيه) كل موظف أو مستخدم عمومى امتنع عمدا عن تأدية واجب من واجبات وظيفته إذا كان امتناعه يلحق أو من شأنه أن يلحق ضررا بالدفاع عن البلاد .

ويطبق هذا الحكم أيضا على كل مستخدم أو عامل في العمليات أو المؤسسات المشار إليها
في الأمر رقم ٧٥

حسن صبرى

القاهرة في ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٤٠

أمر رقم ٨٨

خاص بعدد صفحات الجرائد

نحن حسن صبرى باشا .

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في
البلاد المصرية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ٣٠ يونيه سنة ١٩٤٠

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ — ابتداء من أول اكتوبر سنة ١٩٤٠ وإلى أن يقرر ما يخالف ذلك لا يجوز
اصدار الجرائد اليومية إلا من ست صفحات دون أن تصحبها ملاحق أو أن تشتمل على نشرات
أو أية أوراق مطبوعة ترفق بها أو تحشر بين صفحاتها . ومع ذلك فيجوز لها في كل شهر نشر
عشر صفحات إضافية تختار أيامها كيف تشاء .

(أولا) يمنع عدم ظهور جريدة مرة في الأسبوع من تطبيق القاعدة المتقدمة عليها .

مادة ٢ — في الأحوال التي تصدر فيها إحدى الجرائد التي لا تظهر إلا ست مرات في
الأسبوع جريدة أخرى تحمل محلها في اليوم الذي لا تظهر فيه تعتبر كلتا الجريدتين جريدة
واحدة فيما يتعلق بتطبيق القيود المنصوص عليها في المادة الأولى .

وفي الأحوال التي تظهر فيها بعض الجرائد غير اليومية بطريقة تجعلها في الواقع تؤلف
جريدة واحدة يومية ولو أنها تصدر باسمين مختلفين أو أكثر فإن القيود المتقدمة تسرى أيضا
على هذه الجرائد كما لو كانت جريدة واحدة .

مادة ٣ — يجوز لمن تعاقد عن الجريدة أن يفسخ العقود المتعلقة بنشر اعلانات في الجرائد
التي خفضت عدد صفحاتها العادي تنفيذا لأحكام هذا الأمر .

مادة ٤ — كل مخالفة لأحكام هذا الأمر تكون عقوبتها الغرامة من ٥٠ إلى ٥٠٠ جنيه
ويكون صاحب الجريدة أو الناشر والطابع ان وجد مسئولين معا عن هذه المخالفات .

وتضبط إداريا أعداد الجرائد التي تنشر خلافا لهذا الأمر .

حسن صبرى

القاهرة في ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٤٠

أمر رقم ٨٩

خاص بتحديد ارتفاع المباني في بعض المناطق أو الجهات

نحن حسن صبرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ الخاص بإعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية .

و بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ٣٠ يونيه سنة ١٩٤٠

(تقرر ما هوآت)

مادة ١ - مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٥١ الصادر في ١٦ يونيه سنة ١٩٤٠ الخاص بتنظيم المباني يحظر في المناطق أو الجهات التي تعين بقرار يصدره وزير الدفاع الوطنى إنشاء مبان جديدة أو تغطية مبان قائمة تزيد على الارتفاع المبين في القرار ويخطر أصحاب الشأن بذلك بالطريق الإدارى .

مادة ٢ - كل مخالفة لأحكام هذا الأمر يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز ١٠٠ جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين .

ويحكم على المخالف فضلا عن ذلك بهدم الأعمال المخالفة .

وإذا اتخذت اجراءات للمحاكمة بسبب مخالفة أحكام هذا الأمر جاز إيقاف الأعمال المخالفة فورا بالطريق الإدارى .

القاهرة في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٤٠

حسن صبرى

أمر رقم ٩٠

بتجنيد الطلبة الناجحين في امتحان النقل إلى السنة الرابعة بالمدارس الصناعية والحاصلين على شهادة إتمام الدراسة الابتدائية للمدارس الصناعية إجباريا

نحن حسن صبرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية .

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٣ يناير سنة ١٩٤٠ بقبول المتطوعين لمدرسة الصناعات الميكانيكية الحربية . و بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ٣٠ يونيه سنة ١٩٤٠ .

وبناء على ما عرضه علينا معالى وزير الدفاع الوطنى .

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ - يجب على مصرى جاوز سن السابعة عشر ولم يتجاوز سن الواحدة والعشرين ونجح فى امتحان النقل إلى السنة الرابعة للتعليم الصناعى أو حصل على شهادة انمام الدراسة الابتدائية للمدارس الصناعية فى أقسام (البرادة ميكانيكا السيارات والكهرباء والحدادة وخرائطه المعادن والسمنكة والسروجية والتجارة) أن يتقدم فى ميعاد لا يتجاوز ١٠ أكتوبر سنة ١٩٤٠ إلى حضرة قائد مدرسة الصناعات الميكانيكية الحربية بالعباسية للكشف عليه طيبا .

مادة ٢ - يجوز لوزارة الدفاع الوطنى أن تدخل فى المدرسة العدد اللازم لها من الطلبة الذين ثبتت لياقتهم للخدمة .

وينخضع كل من أخذ على هذا الوجه للقوانين العسكرية من الوقت المعين لحضوره المدرسة ويعفى من الخدمة فى الجيش العامل وفى الرديف بقدر المدة المشار إليها فى الفقرة التالية .

وتطبق على من يؤخذ من هؤلاء الطلبة فيما يتعلق بمدة الدراسة والخدمة الملحقه بالجيش وبالمكافأة التى تمنح لهم اثناء الدراسة أو فى مدة الخدمة إلا أحكام المنصوص عليها فى قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٣ يناير سنة ١٩٤٠ .

حسن صبرى

القاهرة فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٤٠

أمر رقم ٩١

خاص بمواعيد سقوط الحق ومواعيد الاجراءات التى تسرى ضد الرعايا الايطالين
الموضوعين فى الحراسة

نحن حسن صبرى باشا

بعد الاطلاع على الأمر رقم ٥٨ بتاريخ ١٧ يونيه سنة ١٩٤٠ الخاص بالتدابير اللازمة فى شأن الاتجار مع المملكة الايطالية ورعاياها واجراء الترتيبات الملائمة فيما يتعلق بأملأكم وعلى الأمر رقم ٧٣ بتاريخ ١٧ يوليه سنة ١٩٤٠ الخاص بإيقاف أو مد مواعيد سقوط الحق ومواعيد الاجراءات التى تسرى ضد الرعايا الايطالين الموضوعين فى الحراسة والتى تحل بين ١٢ يونيه سنة ١٩٤٠ و ١٢ أكتوبر سنة ١٩٤٠ لمدة أربعة أشهر

وبعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية فى البلاد المصرية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر فى ٣٠ يونيه سنة ١٩٤٠

(تقرر ما هو آت)

مادة وحيدة - جميع مواعيد سقوط الحق وجميع مواعيد الاجراءات التى تسرى ضد الرعايا

الايطاليين الموضوعين في الحراسة والتي تنتهى بين ١٢ اكتوبر سنة ١٩٤٠ و ١٢ فبراير سنة ١٩٤١ توقف أو تمتد لمدة أربعة أشهر .

حسن صبرى

القاهرة في ٥ اكتوبر سنة ١٩٤٠

أمر رقم ٩٢

بتعديل بعض أحكام الأمر رقم ٥٨

نحن حسن صبرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ الخاص باعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر بتاريخ ٣٠ يونيه سنة ١٩٤٠ وبعد الاطلاع على الأمرين العسكريين ٥٨ و ٦٨ الصادرين في ١٦ يونيه و ٧ يوليه سنة ١٩٤٠ .

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ — يكون رقم المادتين اللتين أضيفتا إلى الأمر العسكرى رقم ٥٨ بالمادة الثالثة من الأمر العسكرى رقم ٦٨ المادة ١٤ والمادة ١٥ .

مادة ٢ — يستعاض عن المادة ١٤ من الأمر المذكور بالنص الآتى :

مادة ١٤ — يكون لأصحاب الأعمال قبل الرعايا الايطاليين عدامن ذكروا في المادة الأولى (٥) و ٢ حق الفصل بدون اعلان سابق وبغير تعويض عن الفصل حتى في حالة وجود عقد لمدة معينة . ويجب أن يدفع إلى الحارس العام المبالغ المستحقة للمستخدم بوصفها تعويضا عن مدة الخدمة بمقتضى عقد الاستخدام أو المستحقة على صندوق ادخار أو أى صندوق شبيه به دون تفريق بين ما إذا كانت المبالغ التى دفعت فى الصندوق دفعها صاحب العمل والمستخدم معا أو دفعها أحدهما فقط . وللحارس العام أن يسلم إلى صاحب الشأن كل المبلغ أو بعضه مرة واحدة أو على دفعات مقسطة .

ويجوز للحارس العام أن يأذن لأصحاب الأعمال بأن يحتفظوا على سبيل الامانة بالمبالغ المشار إليها فى الفقرة السابقة على أنه يجب عليهم أن يدفعوا للحارس المذكور وفى الاوقات التى يحددها كل المبالغ المذكورة أو بعضها مرة واحدة أو على دفعات مقسطة . ويجوز للمصالح العامة أيضا فيما يتعلق بالمبالغ المستحقة للموظفين الايطاليين الذين يفصلون من الخدمة أن يدفعوها لأصحاب الشأن كلها أو بعضها جملة واحدة أو على دفعات مقسطة .

حسن صبرى

القاهرة في ٥ اكتوبر سنة ١٩٤٠

أمر رقم ٩٣

بتخفيض المبالغ التي تحصلها الادارة عن بعض البرقيات

نحن حسن صبرى باشا

بعد الاطلاع على عقد الامتياز الخاص بشركة ماركونى التلغرافية اللاسلكية بمصر
وبما أنه ليتسنى وضع تعريفية مخفضة كما تقترحه الشركة صاحبة الامتياز للبرقيات المرسلة
من رجال القوات البريطانية الموجودين بمصر أو الواردة لهم يقتضى تخفيض المبالغ التي تحصلها
الحكومة عن البرقيات المذكورة .

وبعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الأحكام العرفية في
البلاد المصرية . وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ٣٠ يونيه سنة ١٩٤٠

(نأمر بما هوآت)

تخفيض حصة الحكومة فيما يتعلق بالبرقيات المرسلة من رجال القوات البريطانية بمصر أو
الواردة لهم ممن ينتفعون بالتعريفية المخفضة المتقدم ذكرها إلى ثلاثة سنتيمات ذهبا عن الكلمة
الواحدة بالنسبة للمنطقة الأولى وإلى ستة سنتيمات ذهبا بالنسبة للمنطقة الثانية .
كذلك تخفيض الاثاوة التي تقتضيها الحكومة عن البرقيات المذكورة إلى ثلاثة أخماس
السنتيم ذهبا عن كل كلمة يدفع عنها أجر .

حسن صبرى

القاهرة في ٩ اكتوبر سنة ١٩٤٠

أمر رقم ٩٤

بشأن اعانة الرعايا الايطاليين المعوزين

نحن حسن صبرى باشا

بعد الاطلاع على مذكرة مفوضية سويسرا القائمة على مصالح الايطاليين في مصر المؤرخة
١٣ اكتوبر سنة ١٩٤٠ التي يعرض بها عرضا وافقت عليه حكومة مملكة ايطاليا أن تؤخذ
الأموال اللازمة لاعانة الرعايا الايطاليين المعوزين من أموال الايطاليين الموضوعة في الحراسة
وبعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في
البلاد المصرية وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ٣٠ يونيه سنة ١٩٤٠

(نقرر ما هوآت)

يؤذن للحارس العام لادارة أموال الرعايا الايطاليين في أن يأخذ من أموال الايطاليين
الموضوعة في الحراسة وأن يدفع الى الهيئة التي تناط بها صرف الاعانات الى الرعايا الايطاليين

المعوزين والى أسرهم والى المستشفيات المبالغ اللازمة لمعونتهم على أن يراعى بوجه عام وبقدر .
الاستطاعة نظام الأولوية المقرر فيما يلى .

يخصص أولا لشئون الاعانة المتقدم ذكرها المرتبات والمعاشات والايادات أيا كان نوعها
المستحقة لأى شخص طبيعى أو معنوى ايطالى الجنسية ممن وضعت أموالهم فى الحراسة يوجد
خارج البلاد المصرية كما يخصص لذلك الغرض أمواله المنقولة (ويدخل فى ذلك الودائع ثم
ما يملكه من العقارات على أن يبدأ بالأطيان الزراعية ويخصص بعد ذلك لشئون الاعانة
الايادات أيا كان نوعها المستحقة لأى شخص طبيعى أو معنوى ايطالى الجنسية ممن وضعت
أموالهم فى الحراسة (يوجد فى مصر) كما تخصص لذلك الغرض أمواله المنقولة (ويدخل فى
ذلك الودائع) ثم ما يملكه من العقارات على أن يبدأ بالأطيان الزراعية ويستثنى من الترخيص
المشار اليه فى الفقرة السابقة المبالغ المشار اليها فى المادة ١٤ من الأمر رقم ٥٨ وكذلك ما يلزم
من الايرادات الاموال لمعيشة من يملكها من الرعايا الايطاليين وأسرمهم ويجوز للحارس العام
أن يقترض وأن يقدم تأمينا لذلك الاموال المنقولة أو أن يرهن العقارات وذلك حتى يتم البيع
أو فى الاحوال التى يبدو له فيها أن الاقتراض أفضل من البيع ويجب فيما يتعلق بالرعايا الايطاليين
المعوزين الذين كانوا عند اصدار الامر رقم ٥٨ مستخدمين فى عملية ايطالية موضوعة فى الحراسة
أن تكون اعانتهم واعانة أسرهم بواسطة الحارس الخاص من الاموال الناتجة من تلك العملية
وفقا للتعليمات التى يتلقاها فى هذا الصدد من الحارس العام

حسن صبرى

القاهرة فى ١٦ أكتوبر سنة ١٩٤٠

أمر رقم ٩٥

بقرار استثناء من أحكام الأمر رقم ٩٠

نحن حسن صبرى باشا

بعد الاطلاع على الامر رقم ٩٠ الخاص بتجنيد ذلابة المدارس الصناعية اجباريا وعلى
المرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية فى البلاد المصرية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر فى ٣٠ يونيه سنة ١٩٤٠

(تقرر ما هوآت)

لاتسرى أحكام المادة الأولى من الامر العسكري رقم ٩٠ على العمال المستخدمين فى ورش
الاقسام بمصلحة سكك حديد وتلفونات وتليفونات الحكومة .

حسن صبرى

القاهرة فى ١٧ أكتوبر سنة ١٩٤٠

أمر رقم ٩٦

نحن حسن صبرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية فى البلاد المصرية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر فى ٣٠ يونيه سنة ١٩٤٠

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ — استثناء من احكام المادة ١٢ فقرة ثانية من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ يجوز لوزير الداخلية دائماً ألا يوافق على الجهة التى يختارها المراقب وفى هذه الحالة تحدد جهة اقامة المراقب بقرار من وزير الداخلية .

مادة ٢ — يجب على كل مراقب أن يتخذ له مسكناً فى الجهة المعينة لمراقبته فاذا عجز أو امتنع عن ذلك أو اتخذ مسكناً ترى سلطة البوليس أنه تتعذر مراقبته فيه عينت له مكاناً يأوى اليه ويجوز أن يكون هذا المكان ديوان المركز أو القسم أو نقطة البوليس أو منزل العمدة . ويعتبر المكان المذكور مسكن المراقب فى تطبيق احكام القانون المتقدم ذكره .

حسن صبرى

القاهرة فى ٢٠ اكتوبر سنة ١٩٤٠

أمر رقم ٩٧

خاص بفسخ عقود الایجار المبرمة مع الرعايا الالمان

نحن حسن صبرى باشا

بعد الاطلاع على الامر العسكرى رقم ٦ الخاص باتخاذ التدابير اللازمة فى شأن الاتجار مع حكومة الريخ الالمانى ورعاياه واجراء الترتيبات الملائمة فيما يتعلق باملاكهم وعلى المرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية فى البلاد المصرية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر فى ٣٠ يونيه سنة ١٩٤٠

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ — يجوز لكل من المتعاقدين فى عقود الایجار المبرمة مع الرعايا الالمان عدا الذين استثنوا بقرار من وزير المالية استناداً الى المادة ٣ من الامر رقم ٦ فسخ تلك العقود بدون اعلان سابق وبغير تعويض من أجل الفسخ قبل الميعاد .

حسن صبرى

القاهرة فى ٢٠ اكتوبر سنة ١٩٤٠

أمر رقم ٩٨

بشأن مراقبة بيع الاصناف الغذائية ومواد الحاجيات الأولية

نحن حسن صبرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٣٩ بتحديد أقصى الاسعار للاصناف الغذائية ومواد الحاجيات الأولية .

وبعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية فى البلاد المصرية

وبمقتضى السلطات المخولة لنا بالمرسوم الصادر فى ٣٠ يونيه سنة ١٩٤٠

(نقرر ما هو آت)

مادة ١ - لوزير التجارة والصناعة أن يعين من موظفى وزارته من يقوم باثبات المخالفات التى نص عليها فى المرسوم بقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٣٩ الخاص بتحديد أقصى الاسعار للاصناف الغذائية ومواد الحاجيات الأولية ويكون لهؤلاء الموظفين فى هذا الصدد صفة رجال الضبطية القضائية كما يكون لهم الحق فى دخول المحال والمصانع والمخازن وغيرها من الاماكن المخصصة لبيع وتخزين الاصناف والمواد المدرجة فى الجدول المرفق بالمرسوم المتقدم ذكره ولهم كذلك الحق فى طلب وفحص دفاتر التجارة وغيرها من المستندات التجارية مما يكون له شأن فى تحديد الثمن الذى تباع به الاصناف والمواد السابق ذكرها .

مادة ٢ - يعاقب الموظفون المشار اليهم فى المادة السابقة الذين يذيعون أية معلومات حصلوا عليها اثناء تأدية أعمالهم بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز ٢٠ جنيها أو باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٣ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز ١٠ جنيهاً أو باحدى هاتين العقوبتين كل من يمتنع عن تقديم الدفاتر والمستندات المذكورة فى المادة الأولى بعد طلبها منه وكذلك كل من يدلى ببيانات كاذبة

القاهرة فى ٢٩ اكتوبر سنة ١٩٤٠

حسن صبرى

أمر رقم ٩٩

بتعديل الأمر رقم ٢٤

نحن حسن صبرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية فى البلاد المصرية

وبمقتضى السلطات المخولة لنا بالمرسوم الصادر فى ٣٠ يونيه سنة ١٩٤٠

(تقرر ما هو آت)

يستعاض عن الفقرة الثالثة من المادة ٢ من الأمر رقم ٢٤ الخاصة بالفرقعات والآلات
المفرقة والغازات السامة والأسلحة والذخائر بالنص الآتى :
تشمل عبارة (أسلحة الصيد) كل سلاح ناري غير مششخن على أن هذه العبارة لا تشمل
البنادق غير المششخنة التي لا تطلق غير الرصاص .

حسن صبرى

القاهرة في ٧ نوفمبر سنة ١٩٤٠

أمر رقم ١٠٠

نحن حسن صبرى باشا

بعد الاطلاع على الأمر رقم ٢٣ الخاص بتعيين الجرائم التي تختص المحاكم العسكرية
بنظرها .

وعلى المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية في البلاد
المصرية .

وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨ مارس سنة ١٩٤٠ بتحويلنا الحق في إحالة بعض
الجرائم التي يعاقب عليها القانون العام الى المحاكم العسكرية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ٣٠ يونيه سنة ١٩٤٠

(أمرنا بما هو آت)

يضاف الى الجرائم المبينة بالمادة ١ — من الأمر رقم ٢٣ الجرائم المنصوص عليها في القانون
رقم ٨ لسنة ١٩١٧ الخاص باحراز وحمل السلاح .

حسن صبرى

القاهرة في ٧ نوفمبر سنة ١٩٤٠

أمر رقم ١٠١

بشأن بيوت العاهرات السرية

نحن حسن صبرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الاحكام العرفية في
البلاد المصرية .

وبمقتضى السلطات المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ٣٠ يونيه سنة ١٩٤٠

(تقرر ما هو آت)

استثناء من لائحة بيوت العاهرات الصادرة في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٠٥

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز ١٠ جنيهات أو باحدى

هاتين العقوبتين كل من يفتح أو يدير بيوتا للعاهرات في الجهات التي لا يوجد بها اخطا ط يكون المحافظ أو المدير قد عينها لهذا الغرض وفقا لنص المادة ٢ من اللائحة السابق ذكرها أو في جهة تكون هذه الاخطا ط قد ألغيت فيها .

وتطبق على الحالات المذكورة في الفقرة السابقة أحكام لائحة ١٦ نوفمبر سنة ١٩٠٥ السابقة الذكر غير ما كان منها خاصا بتنظيم بيوت العاهرات حين تكون مفتوحة في الاخطا ط المعينة لهذا الغرض .

حسن صبرى

القاهرة في ٧ نوفمبر سنة ١٩٤٠

أمر رقم ١٠٢

بشأن عقود التأمين وعقود التأمين على التأمين الخاصة بشركات التأمين الموضوعة في الحراسة

نحن حسن صبرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالرسوم الصادر في ٣٠ يونيه سنة ١٩٤٠

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ — مع عدم الاخلال بأحكام المادة ٥ مكررة من الأمر رقم ٦ والمادة ٧ من الأمر رقم ٥٨ لا يجوز لشركات التأمين الموضوعة في الحراسة أن تباشر ابتداء من تاريخ نشر هذا الأمر عقودا جديدة ولا أن تقبل بطريق التجديد الضمني تجديد العقود التي انتهى أجلها وإلا اعتبرت تلك العقود الجديدة أو المجددة باطلة .

ولا يجوز لتلك الشركات أيضا ابتداء من التاريخ المذكور أن تباشر عقودا للتأمين على التأمين وإلا كانت هذه العقود باطلة .

مادة ٢ — تعتبر عقود التأمين القائمة غير عقود التأمين على الحياة مفسوخة منذ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٠ إلا إذا أبلغ المؤمن حارس الشركة صاحبة الشأن بخطاب مسجل رغبته في استمرار العمل بالعقد القائم حتى نهايته .

وترد الأقساط المدفوعة عدا ما كان منها خاصا بالمادة السابقة على تاريخ التسخ .

مادة ٣ — تفسخ بحكم القانون في تاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٠ عقود التأمين على التأمين المقودة مع شركات تأمين موضوعة في الحراسة ويصنف في تاريخ التسخ كل ما اتفق عليه من الترتيبات وترد الاقساط أو كل مبلغ آخر سبق تحصيله عدا ما كان منها خاصا بالمادة السابقة

على ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٠

حسن صبرى

القاهرة في ٧ نوفمبر سنة ١٩٤٠

أمر رقم ١٠٣

ن اعانة منكوبي القارات

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

و بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠

(تقرر ما هوآت)

مادة ١ - تنشأ في كل من القاهرة والاسكندرية لجنة لاعانة منكوبي القارات تشكل من :-

المحافظ رئيسا
مندوبين من وزارة الأشغال العمومية في القاهرة أو من مجلس البلدية في الاسكندرية
مندوب من وزارة الداخلية
مندوب من وزارة الشؤون الاجتماعية
اثنين من الاعيان يعينهما وزير الداخلية

ويكون من اختصاص هاتين اللجنتين أن تقترحا على السلطات المحلية الوسائل العاجلة الواجب اتخاذها لايواء وعلاج واطعام منكوبي القارات وأسرهم وتقدير قيمة الاعانة التي ترى صرفها اليهم وتقسيم ما يوضع بين يديها لهذا الغرض من المبالغ الناتجة مما يؤخذ من أموال الرعايا الايطاليين الموضوعة في الحراسة أو من الاعانات التي تقررها الحكومة أو البلدية أو من تبرعات الأفراد .

مادة ٢ - يؤذن للحارس العام لادارة أموال الرعايا الايطاليين في أن يأخذ من أموال الايطاليين الموضوعة في الحراسة وان يدفع الى اللجنتين المشار اليهما في المادة السابقة المبالغ اللازمة لاعانة منكوبي القارات وأسرهم على أن يراعى بوجه عام وبقدر الاستطاعة نظام الأولوية المنصوص عليه في الفقرات ٢ و ٣ و ٤ و ٥ من الأمر رقم ٩٤ .

حسين سرى

القاهرة في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٤٠

أمر رقم ١٠٤

بشأن موظفي مصلحة الحدود

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر بتاريخ أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر بتاريخ ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠
وبعد الاطلاع على الأمر رقم ١٨ المعدل بالأمر رقم ٧٩
(تقرر ما هو آت)

تسرى أحكام الفقرة الثانية من الأمر رقم ١٨ المعدل بالأمر رقم ٧٩ على موظفي مصلحة
الحدود الموجودين بمنطقة الصحراء الغربية .

القاهرة في ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠ حسين سرى

أمر رقم ١٠٥

بشأن مرور ضباط الجيش المصرى على الخزان والقناطر

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية فى
البلاد المصرية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠ وبعد الاطلاع على الامر
العسكرى رقم ٣٩ لسنة ١٩٤٠ والمعدل بالامر العسكرى رقم ٤٢ سنة ١٩٤٠
(تقرر ما هو آت)

يضاف الى المادة الوحيدة من الامر رقم ٤٢ المتقدم ذكره فقرة ثانية نصها كما يأتى .
« ويستثنى من ذلك حضرات ضباط الجيش المصرى ماداموا بملابسهم الرسمية ويحملون تذاكر
الشخصية » .

القاهرة فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠ حسين سرى

أمر رقم ١٠٦

بشأن عقود الايجار المبرمة مع الرعايا الالمانيين أو الابطاليين

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ الخاص باعلان الاحكام العرفية
فى البلاد المصرية

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠

وبعد الاطلاع على الأمرين رقم ٦ و ٩٧ وعلى الأمر رقم ٥٨

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ — عقود الايجار المبرمة مع مستأجرين من الرعايا الالمانيين أو الابطاليين عدا

ما أبرم منها مع الرعايا الايطاليين المشار اليهم في الفقرتين ا و ب من المادة الاولى (٥) من الامر
العسكرى ٥٨ يجوز للمستأجرين بموافقة الحارس العام أن يفسخوها بدون اعلان سابق وبغير
تعويض من أجل الفسخ قبل الميعاد .

مادة ٢ -- يلغى الأمر رقم ٩٧ والمادة ١٥ من الأمر رقم ٥٨ ويعتبر ما جرى من فسخ
عقود الايجار استنادا إلى الاحكام الملغاة باطلا ما لم يكن الفسخ قد نفذ عند نشر هذا الامر
القاهرة في ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠
حسين سرى

أمر رقم ١٠٧

بشأن تنظيم قطر السفن في داخل وخارج مينائى الاسكندرية والسويس
نحن حسين سرى باشا
بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الأحكام العرفية
في البلاد المصرية .
و بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠
(تقرر ما هوآت)

مادة ١ - لا يجوز مباشرة أى عملية لقطر السفن في داخل أو خارج مينائى الاسكندرية
والسويس إلا بمقتضى ترخيص سابق من مدير عام مصلحة الموانئ والمنائر أو ممن يتدبه لهذا
الغرض .

ولا يصلح الترخيص إلا للقاطرة المذكورة به .
وتباشر عمليات القطر تحت مسئولية أصحاب الشأن دون أن يكون على المصلحة أية مسئولية
بسبب منح الترخيص .

وتحدد المصلحة تعريفه لعمليات القطر ولا يجوز المطالبة عن هذه العمليات إلا بالأجر المحدد
في التعريف المذكورة .

مادة ٢ - كل مخالفة لأحكام هذا الأمر يعاقب عليها بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها وبالحبس
لمدة لا تزيد على ثلاثة شهور أو باحدى هاتين العقوبتين وذلك مع عدم الاخلال بحق مندوبى
المصلحة في ازالة أسباب المخالفة فورا .

حسين سرى

القاهرة في ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠

أمر رقم ١٠٨

بشأن وضع بعض أموال الرعايا الإيطاليين المشار اليهم في المادة الاولى رقم ٣ فقرة
٥ من الامر رقم ٥٨ في الحراسة

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ الخاص باعلان الاحكام العرفية
في البلاد المصرية .

وبعد الاطلاع على الأمر رقم ٥٨ الصادر بتاريخ ١٧ يونيه ١٩٤٠ وبخصوص التدابير
اللازمة في شأن الاتجار مع حكومة مملكة إيطاليا ورعاياها واجراء الترتيبات الملزمة فيما
يتعلق باملاكهم .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٦ نوفمبر ١٩٤٠

(تقرر ما هو آت)

مادة وحيدة — إذا كان الرعايا الإيطاليون من المستخدمين أو العمال أو من الذين
يباشرون بأنفسهم صناعة أو تجارة بمساعدة مستخدمين أو عاملين على الاكثر ممن يجرى عليهم
الاستثناء المنصوص عليه في رقم ٣ فقرة (٥) من المادة الاولى من الامر رقم ٥٨ ، يملكون
أموال منقولة أو عقارية أو أموال غير التي تقوم عليها صناعتهم أو تجارتهم فان هذه الاموال
أسوة بغيرها من أموال الإيطاليين تكون خاضعة للحراسة المنصوص عليها في الامر رقم ٥٨

القاهر في ٥ ديسمبر سنة ١٩٤٠

حسين سرى

أمر رقم ١٠٩

بشأن تنفيذ التزامات شركات التأمين الموضوعة في الحراسة

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على الأمر رقم ٥٨ الخاص باتخاذ التدابير اللازمة في شأن الاتجار مع مملكة
إيطاليا ورعاياها واجراء الترتيبات الملزمة فيما يتعلق باملاكهم .

وبعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في
البلاد المصرية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠

(تقرر ما هو آت)

يجوز أن تؤخذ المبالغ اللازمة للقيام بالالتزامات التي عقدتها في مصر شركات التأمين الإيطالية
الموضوعة في الحراسة غير شركات التأمين علي الحياة من الاموال الموجودة لدى الحارس العام

على أموال الإيطاليين وذلك بترخيص من وزير المالية ووفقا للشروط التي يقررها بهذا الشأن .
القاهرة في ٦ ديسمبر سنة ١٩٤٠
حسين سرى

أمر رقم ١١٠

بشأن تسليم الأوراق القضائية الى أشخاص موجودين في أرض محتلة أو مراقبة
نحن حسين سرى باشا
بعد الاطلاع على المادة ٩ من قانون المرافعات الاهلى في المواد المدنية والتجارية والمادة ١١
من قانون المرافعات المختلطة في المواد المدنية والتجارية .
وعلى الأمرين رقم ٦ و ٨٥ .
وعلى المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية
وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠
(تقرر ما هوآت)

تسلم صور الأوراق التي تعلن على أيدي المحضرين والتي يقصد اعلانها الى أشخاص
موجودين في أراضى تحتلها المانيا وايطاليا أو تكون خاضعة لاشرافهما ممن لا يكون لهم في
مصر وكيل مأذون له بالعمل بوزارة المالية والى وكيل النائب العام وهو يؤشر على الأصل
علامة بالاستلام .

وتعرض صورة من الأوراق المذكورة في اللوحة المعدة لذلك بالمحكمة الابتدائية .
القاهرة في ٦ ديسمبر سنة ١٩٤٠
حسين سرى

أمر رقم ١١١

بتعيين مندوب للسلطة القائمة على اجراء الأحكام العرفية بمنطقة الحدود
نحن حسين سرى باشا
بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الاحكام العرفية في
البلاد المصرية .
وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٦ نوفمبر ١٩٤٠ .
وعلى الأمر رقم ٥ المعدل بالأمر رقم ١٣ .
(تقرر ما هوآت)

مادة ١ — يعين المدير العام لمصلحة الحدود مندوبا للسلطة القائمة على اجراء الاحكام
العرفية في الجهات الداخلة في ادارة المصلحة المذكورة ما عدا ما جعله الأمران رقم ٥ و ١٣

داخلا في اختصاص مندوبي منطقتي الاسكندرية والقنال ويكون له ما للمندوبين المذكورين من السلطة .

وله أن ينب عنه في استعمال تلك السلطة القائمين على ادارة المحافظات في مصلحة الحدود
مادة ٢ - تلغى المادة ٣ بقرة (٤) من الأمر العسكري رقم ٥ والأمر رقم ٥٦ .

القاهرة في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٠
حسين سرى

أمر رقم ١١٢

بشأن تنظيم الادارة بمعتقل الطور

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في
البلاد المصرية .

وبعد الاطلاع على الخطاب الدوري الخاص المؤرخ ٣٠ مايو سنة ١٩٤٠ الصادر من الحاكم
العسكري العام بشأن المحافظة على الأمن في البلاد

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠

(نقرر ما هو آت)

١ - قبول المعتقلين

مادة ١ - لا يقبل أى شخص في محل الاعتقال إلا بناء على أمر كتابي صادر من وزير
الداخلية ويجب على القومندان أن يوقع بالاستلام على أصل أمر الاعتقال وأن يعيده الى الشخص
الذى أحضر المعتقل وأن يسلم صورة منه للموظف المختص لحفظها بملف المعتقل ورصد بياناتها
بالدفتر المعد لاستقبال المعتقلين وتكليف من أحضر المعتقل بالتوقيع عليه .

مادة ٢ - يجب تفتيش كل معتقل عند استلامه . ويؤخذ منه كل ما يوجد معه من المنوعات
أو الأشياء ذات القيمة أو الأسلحة أو غيرها ويقيد بدفتر الامانات المعد لذلك وتترك له ملابسه
الخاصة والأشياء المعدة للاستعمال الشخصي ما عدا المطاوي والسكاكين وما شابه ذلك .

مادة ٣ - يكشف طبيباً على كل معتقل عند استلامه لمعرفة حالته الصحية وتتخذ الاجراءات
اللازمة لمنع انتشار الأمراض بين المعتقلين .

مادة ٤ - يعمل لكل معتقل ملف تفيد فيه جميع البيانات المتعلقة به وجميع تصرفاته
والمعلومات الجنائية الخاصة به .

٢ - النظام والحراسة في مكان الاعتقال

مادة ٥ - يوضع محل الاعتقال تحت ادارة واشراف قومندان يكون هو المسئول عن الحراسة

فيه وإصدار الأمر في هذا الشأن ويعاونه في ذلك عدد من المساعدين يناط بهم تنفيذ الأمر وإصدارها في حدود اختصاصهم حسب النظام الذي يضعه القومندان :

مادة ٦ - يعين القومندان الحدود التي لا يجوز للمعتقلين تجاوزها وله أن يحجزهم في أماكن خاصة إذا اقتضت ذلك المحافظة على الأمن أو الصحة .

مادة ٧ - يجب على جميع المعتقلين اطاعة أوامر حضرات الضباط والحراس والتزام حدود الأمر والتعليمات .

مادة ٨ - يجب التتبع على المعتقلين مرتين في اليوم الأولى في الصباح والثانية في المساء

٣ - الاجراءات الصحية

مادة ٩ - تتخذ التدابير الصحية اللازمة لضمان النظافة والصحة في محل الاعتقال ولمنع انتشار الأمراض الوبائية .

مادة ١٠ - يجري الطبيب المعين بمحل الاعتقال تفتيشا طبيا على جميع المعتقلين مرة كل خمسة عشر يوما على الأقل لمراقبة حالتهم الصحية وتوفير وسائل النظافة بينهم وعليه أن يقدم تقريرا عن كل حالة يرى ضرورة النظر فيها . ويرفع هذا التقرير الى القومندان ويخطر وزارة الداخلية عما جاء فيه .

مادة ١١ - يعد في محل الاعتقال مستوصف توجد فيه الاسعافات الطبية الضرورية .

مادة ١٢ - يجب اعدام الملابس والمهمات التي يرى الطبيب أنها ضارة بالصحة العمومية بعد قيدها في دفتر خاص والتأشير فيه بالتصرفات التي حصلت فيها وإذا كانت هذه المهمات ملائكا للدولة تتخذ الاجراءات الادارية لاعتماد خصمها من العهدة .

٤ - غذاء المعتقلين وملابسهم

مادة ١٣ - يصرف لكل معتقل يوميا الأغذية الاعتيادية المبينة بالكشف المرافق ويجوز المعتقل أن يؤخذ كل ما يلزمه من الأغذية من المتعهد الموجود بمكان الاعتقال بالثمن المحدد لكل صنف كما يجوز له استلام الأغذية الواردة له من أقاربه في الخارج بعد فحصها بمعرفة الطبيب .

مادة ١٤ - يحتفظ المعتقلون بملابسهم الخاصة كما يسمح لهم باستحضارها من الخارج إذا كانت نظيفة في حالة جيدة . وتصرف الملابس الآتية لمن ليست له ملابس كافية .

عدد

٢ جا كتة قطن (تصرف في فصل الصيف)

١ جا كتة صوف على قطن (تصرف في فصل الشتاء بعد سحب ملابس الصيف)

٢ قميص قطن
١ طاوية
(تصرف كل ستة شهور)

١ - حصيرة ليف

١ بطانية صوف بلدى

تزداد بطانية في فصل الشتاء وتسحب عند انتهاء الفصل .

مادة ١٥ - كل معتقل تعدد اتلاف الأدوات والملابس الأميرية المنصرفة إليه يكلف بدفع ثمنها أو قيمة اصلاحها خصما من حسابه في الامانات مع عدم الاخلال بمعاقبته اداريا .

٥ - أموال المعتقلين

مادة ١٦ - يجوز أن تؤخذ المبالغ التي يحملها المعتقلون أو بعضها متى رأى القومندان ذلك بعد اثبات قيمتها ويوقع عليها بالدفتري من القومندان ومن نفس المعتقل وترصد المبالغ لحساب من أخذت منهم وتحفظ على ذمتهم في عهدة القومندان في خزانة خاصة .

٦ - مراسلات المعتقلين

مادة ١٧ - لا يجوز للمعتقل أن يرسل أقاربه أو أصدقائه إلا بعد تصريح خاص من القومندان الذي له دائما الاطلاع على الرسائل الصادرة من المعتقل أو الواردة إليه وان وجد فيها شيئا يشتبه فيه له حق منع إرسال رسالته أو تسليم الرسالة إليه .

مادة ١٨ - يرخص للمعتقلين أن يتسلموا طرود بريد تحتوي على مواد غذائية أو ملابس وتسلم الطرود لأصحابها بإيصال بعد فحصها بمعرفة القومندان .

مادة ١٩ - يجوز السماح للمعتقلين في حالة الاستعجال المعترف بها أن يرسلوا رسائل برقية (تلغراف) نظير دفع الرسوم العادية .

مادة ٢٠ - لا يصرح لأى زائر بالدخول في محل الاعتقال إلا بعد أخذ اسمه ودرجة قرابته أو علاقته بالمعتقل وإذا اشتبه القومندان في أمر زائر جاز له أن يأمر بتفتيشه فإذا أتى ذلك كان له حق منعه من الدخول وكذلك يجوز له أن يأمر بتفتيش الزائرين عند خروجهم .

مادة ٢١ - تكون الزيارات دائما بحضور أحد المستخدمين بتكليف من القومندان ولا يجوز بتاتا السماح للزوار بالتجول داخل محل الاعتقال .

٨ - تشغيل المعتقلين

مادة ٢٢ - يضع القومندان نظاما داخليا يبين فيه ترتيب أنواع المعتقلين حسب كفائتهم واستعدادهم وحالتهم الصحية والاعمال التي تليق بكل نوع منها ويبين هذا النظام الامتيازات والفوائد التي يحصل عليها كل معتقل اذا كان حسن السير والسلوك وكان مجتهدا في العمل .

مادة ٢٣ - يجب ألا تتعدى مدة تشغيل المعتقلين ثمانى ساعات .

مادة ٢٤ - يكلف المعتقلون بكنس غرفهم والطرق المؤدية اليها وتنظيفها وعليهم المساعدة في كل ما يتعلق بالنظافة والصحة العامة بمحل الاعتقال .

مادة ٢٥ - لا يعطى المعتقلون أجرا على الأعمال المتعلقة بإدارة محل الاعتقال أو ترتيبه أو المحافظة عليه أما الذين يشتغلون في أعمال أخرى فلهم الحق في أجور مقابل تلك الأعمال ولإدارة محل الاعتقال أن تخصم جزءا من أجر كل معتقل في مقابل ما تتحمله من نفقات ويحفظ لكل منهم صافي ما يستحقه ويوضع تحت تصرفه طول مدة الاعتقال ويعطى إليه في نهاية المدة أو يصرف بناء على طلبه لمائلته أو يعرف لاسرته في حالة الوفاة .

مادة ٢٦ - على القومندان عند الاقتضاء أن يضع التدابير اللازمة لمنع هرب المعتقلين أثناء قيامهم بالعمل خارج منطقة محل الاعتقال .

٩ - النظام التأديبي للمعتقلين

مادة ٢٧ - لا يجوز للمعتقلين ارتكاب أحد الأمور الآتية أو الشروع فيها .
(١) الخروج عن طاعة أوامر القومندان أو أى ضابط آخر بمحل الاعتقال في أثناء تأدية أعمالهم الرسمية

- (٢) عدم احترام أى موظف أو مستخدم أو مندوب أو زائر لمحل الاعتقال .
(٣) التكاسل في العمل أو عدم الاعتناء به أو التوقف عنه .
(٤) السب أو التلفظ بألفاظ خارجة عن حد الآداب أو الاستخفاف أو التهديد .
(٥) الخروج عن حد الآداب سواء أ كان ذلك بالفعل أم بالإشارة .
(٦) التعدي أو الهجوم على الغير .
(٧) أحداث ضوضاء مقلقة لراحة محل الاعتقال .
(٨) ترك الغرفة أو النقطة المينة للمعتقل أو محل العمل بغير موجب .
(٩) اتلاف أو افساد محل من محال الاعتقال أو أى شيء من الأشياء المصرح للمعتقل باستعمالها .

- (١٠) التبول أو التبرز في غير المحل المعد لذلك .
(١١) احراز أشياء ممنوعة .
(١٢) إعطاء شيء لمعتقل آخر أو أخذ شيء منه بدون إذن .

مادة ٢٨ - إذا ارتكب معتقل إحدى المخالفات المبينة في المادة السابقة أو شروع في ارتكابها جاز للقومندان أن يوقع عليه العقوبتين الآتيتين أو أحدهما .

- (١) الحبس الانفرادى أو الحبس مع الشغل مدة لا تتجاوز سبعة أيام .
(٢) القصر على الأغذية المقررة لأصحابها الجزاء (حسب جدول الأغذية المبين في المادة ١٣ من هذه اللائحة) مدة لا تزيد على خمسة أيام .

مادة ٢٩ - إذا ارتكب معتقل إحدى المخالفات الآتية أو الشروع في ارتكابها يأمر القومندان بمحاكمته أمام محكمة عسكرية تشكل من ثلاثة ضباط أحدهم الرئيس الذى يجب ألا تقل رتبته عن يوزباشي .

(١) الهياج أو التحريض عليه .
(٢) مقاومة أحد موظفي محل الاعتقال أو مستخدميه أو التعدي مع استعمال القوة أو التعدي المتكرر على معتقل آخر .

(٣) الهرب

(٤) التسبب عمدا في ائتلاف جزء من أجزاء محل الاعتقال أو الأدوات المتعلقة به ائتلافا بالغا .

(٥) العود الى ارتكاب احدى المخالفات المنصوص عليها في المادة ٢٧ من هذه اللائحة وكل عمل مغل بحسن السلوك ويستحق عقابا أشد من العقوبات المنصوص عليها في المادة ٢٨ وتحكم هذه المحكمة بالعقوبات الآتية .

(أ) عشرين جلدة والسجن لمدة شهرين مع الاشغال الشاقة .

(ب) خمس وثلاثين جلدة والسجن لمدة شهر واحد مع الاشغال الشاقة .

(ج) خمسين جلدة .

ولكن في حالة الهرب أو الشروع فيه للمحكمة أن تحكم أيضا بالجلد لغاية خمسين جلدة والسجن مع الأشغال الشاقة لمدة أقصاها سنتان . ولا تنفذ أحكام هذه المحكمة إلا بعد التصديق عليها من الحاكم العسكري العام .

مادة ٣٠ - لا يجوز معاقبة أى معتقل أو محاكمته إلا بعد اعلانه بالفعل المنسوب اليه وبالأدلة المثبتة للتهمة ضده وبعد السماح له بالدفاع عن نفسه ويعمل عن ذلك محضر تدون فيه أقوال الشهود وأقوال المتهم .

مادة ٣١ - يجب قبل تنفيذ عقوبة الجلد على المعتقل عرضه على الطبيب ليتحقق من أن حالته الصحية تساعد على احتمال هذه العقوبة ويجب تنفيذ العقوبة بحضوره .

مادة ٣٢ - اذا جوزى المعتقل بالعقوبة الخاصة بأغذية الجزاء لمدة أكثر من أسبوع لعدة مخالفات فلا تنفذ عليه مرة واحدة بأكثر من أسبوع ويجب أن تفصل كل مدة عن الأخرى بفترة ولا تقل عن ثلاثة أيام .

مادة ٣٣ - كل جزاء يوقع على المعتقل يجب قيده بالدقتر المعد لذلك وتدوينه في الملف الخاص بالمعتقل

مادة ٣٤ - كل جزاء يتعدى الحد المقرر بالمادتين ٢٨ و ٢٩ من هذا الامر ينخفض الى الى هذا الحد وكل جزاء يصدر ممن لا يملك توقيعه لا يعمل به .

مادة ٣٥ - يجوز للضباط ورجال الحفظ المكلفين بحراسة المعتقلين أن يستعملوا أسلحتهم ضد المعتقلين في الحالتين الآتيتين .

(١) لدفع أى مهاجمة أو صد أى مقاومة مصحوبة باستعمال القوة متى كان في غير امكانهم دفع المهاجمة أو صد المقاومة بوسائل أخرى (٢) لمنع الفرار ان لم يكن في الامكان منعه بطريقة

أخرى وفي هذه الحالة يجب إطلاق أول عيار نارى فى الفضاء فإذا استمر المعتقل على محاولته الفرار بعد هذا الارهاب فيجوز لمن هو مكلف بحراسته أن يطلق عليه النار موجهة الطلق إلى ساقه إذا استعمل أحد رجال الحفظ السلاح ضد المعتقل تخطر النياية فورا بذلك وهى تشرع فى التحقيق إذا رأت لزوما لذلك .

مادة ٣٦ — إذا احدث المعتقل هياجا شديدا فيجوز للقومندان أن يوضعه فى الحديد لمدة لا تزيد على الأربع والعشرين ساعة وإذا دعت الحالة لوضعه أكثر من ذلك فيجب أن لا تتجاوز المدة بأى حال من الأحوال سبعة أيام بشرط اخطار الوزارة تليفرافيا وارسال تقرير لها بذلك .

١٠ — وفاة المعتقلين

مادة ٣٧ — يدفن من يموت من المعتقلين على نفقة الحكومة مع اخطار المحافظة أو المديرية التابع اليها بلد المتوفى ويجوز السماح لأقارب المعتقل المتوفى باستلام جثته ودفنها بمعرفةهم وعلى نفقتهم .

مادة ٣٨ — إذا كانت الوفاة غير طبيعية أو كانت فجائية يقوم القومندان باخطار النيابة لاتخاذ الاجراءات القانونية .

١١ — الافراج عن المعتقلين

مادة ٣٩ — لا يفرج عن المعتقل إلا بناء على أمر من وزير الداخلية .
مادة ٤٠ — عند الافراج عن المعتقل يعاد أمر الاعتقال الخاص به للجهة الادارية المرسل اليها ويرحل إلى مركزه على نفقة الحكومة وبطلب إلى الجهة الادارية التى سيقم فى دائرتها مراقبة سيره وسلوكه وتسلم إلى المعتقل أماناته وإذا كانت ملابسه تالفة ولم يكن فى قدرته الحصول على غيرها فتعطى لهم ملابس .

حسين سرى

القاهرة فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٠

بيان

عن الأغذية الاعتيادية المقرر صرفها لكل شخص من المعتقلين بجهة الطور

عدد	يوم السبت	عدد
٤ درهم بصل		٢٢٥ درهم خبز
١ دقة		٤٨ » خضار عادى
٦ زيت		٢٩ » لحم خشنة
٢١ عدس		١٨٥٠ » ارز
٤ ملح		

عدد	عدد
يومى الاثنين والأربعاء	١ درهم دقة
٢٢٥ درهم خبز	٦ » زيت
٤ » بصل	٤٢ » عدس
١ » دقة	٤ » ملح
٦ » زيت	٢٨ » خضار طازة خاصة يوم الثلاثاء
٥٦ » فول	يوم الجمعة
٤ » ملح	٢٢٥ درهم خبز
أيام الأحد والثلاثاء والخميس	٢٨ » خضار طازة
٢٢٥ درهم خبز	٤ » بصل
٤٦ » خضار عادة	١ » دقة
٢٦٦ » أرز	٦ » زيت
٤ » بصل	٥٦ » فول
	٤ » ملح
يعطى لكل شخص نصف اقة صابون شهريا .	

أمر رقم ١١٣

خاص بدفع سندات شركة قنال السويس وبنك الأراضى المصرى

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على الحكمين الصادرين من محكمة الاستئناف المختلطة الاول فى ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٠ بشأن دفع سندات شركة قنال السويس . والثانى فى ٢١ مارس سنة ١٩٤٠ بشأن دفع سندات الشركة المساهمة المصرية المسماة (بنك الأراضى المصرى) وحيث انه ينبغى مع عدم الاخلال بأمر تأويل الحكمين المتقدم ذكرهما أن يلاحظ فيما يتعلق بشركة قنال السويس أن هذه الشركة لا تقوى الظروف الحاضرة على الاطلاع بالتزاماتها بحسب ماقرره الحكم الصادر فى ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٠ دون أن تستهدف للعجز عن النهوض بالتكاليف التى ألقاها عقدا لا امتياز على عاتقها خدمة للصالح العام . وحيث انه من جهة أخرى فيما يتعلق ببنك الاراضى المصرى سيفضى الزامه بخدمة سندات على أساس الذهب بسعر قابل للتغير إلى اختلال التوازن المالى لهذه الشركة نظرا للتقلبات غير المألوفة التى تفتاب سعر الذهب بسبب الحالة الدولية . وحيث انه من واجب الحكومة أن تتدخل لدرء الاضطرابات الصار بالصلح العام .

وبعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية فى البلاد المصرية .

و بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠

(تقرر ما هوآت) .

مادة ١ — ابتداء من ١٥ يولييه سنة ١٩٣٥ وإلى أن يقرر ما يخالف ذلك يؤذن لشركة قنال السويس في أن تدفع — على أساس الفرنك الذي يساوي ٨٥٧٥ و ٣ قروش — قيمة ما استحق أو ما يستحق من كوبونات سنداتنا وكذلك القوائد المستحقة عن الأسهم ويؤذن لها في أن تدفع على الأساس نفسه قيمة ما استهلك من السندات والأسهم بطريق القرعة ابتداء من ١٥ يولييه سنة ١٩٣٥ وفي أن توقف هذا الاستهلاك ابتداء ٣٠ يونيه سنة ١٩٤٠ ويجوز للشركة أن تستخدم في دفع فوائد سنداتنا المال الاحتياطي الخاص الذي أنشئ. لما يحتمل من سداد قيمة ما أعطى إلى حاملي السندات ابتداء من ١٥ يولييه سنة ١٩٣٥ من شهادات تحفظ لهم حقهم في الفرق المتنازع عليه .

مادة ٢ — ابتداء من ١٥ يناير سنة ١٩٣٧ وإلى أن يقرر ما يخالف ذلك يؤذن للشركة المساهمة المصرية المسماة بينك الأراضى المصرية في أن تدفع على أساس الذهب المحدد سعره بـ ١٩٥ مليما للجرام الذهب من عيار $\frac{1}{10}$ كوبونات سنداتنا ذات $\frac{1}{4}$ ليرة لسنة ١٩٣٠ التي استحققت أو تستحق وكذلك قيمة أوراق تلك السندات التي استهلك أو تستهلك بموجب جدول الاستهلاك .

مادة ٣ — يحق لوزير المالية اتخاذ كافة التدابير اللازمة لتنفيذ هذا الامر .

القاهرة في ٥ يناير سنة ١٩٤١ حسين سرى

أمر رقم ١١٤

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ الخاص باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية.

و بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠

(تقرر ما هوآت)

مادة ١ — يجوز لوزير الداخلية بقرار يصدره أن يقرر وضع الاشخاص الذين يرى فيهم خطرا على الامن العام تحت مراقبة البوليس للمدة التي يحددها في قراره .

مادة ٢ — تسرى على هذه المراقبة أحكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ وأحكام الامر

العسكرى رقم ٩٦ الصادر في ١٢٠ أكتوبر سنة ١٩٤٠ .

حسين سرى

القاهرة في ١٣ يناير سنة ١٩٤١

أمر رقم ١١٥

خاص بالتدابير التي تتخذ لمقاومة حمى الملاريا في الجهات التي تسكنها القوات العسكرية

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في

البلاد المصرية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠

(نقرر ما هو آت)

مادة ١ - منع انتشار حمى الملاريا يؤذن لوزير الصحة العمومية في أن يحظر بقرار منه بعض

الزراعات في الجهات التي تقيم بها قوات عسكرية .

وتحدد أنواع ما يحظر من الزراعات بالاتفاق مع وزير الزراعة والمناطق التي يحظر الزراعة

فيها بالاتفاق مع وزير الدفاع الوطني .

مادة ٢ - كل مخالفة لاحكام القرارات التي تصدر تنفيذها لهذا الامر يعاقب مرتكبها بغرامة

لا تتجاوز عشرة جنيهات وبالحبس لمدة لا تزيد على ثلاثة شهور أو باحدى هاتين العقوبتين مع

عدم الاخلال بما للمعاونين الذين يفتديهم وزير الصحة العمومية ويحولهم سلطة رجال الضبطية

الفضائية اضبط هذه الجرائم من حق ازالة أسباب المخالفات طبقا للشروط التي يحددها وزير

الصحة العمومية بقرار منه .

حسين سرى

القاهرة في ١٣ يناير سنة ١٩٤١

أمر رقم ١١٦

يحظر ارتداء وحمل شارات مماثلة أو مشابهة لما يرتديه أو يحمله أفراد القوات العسكرية

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في

البلاد المصرية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠

(نقرر ما هو آت)

مادة ١ - يحظر على الافراد أن يرتدوا أو يحملوا علانية ملابس أو أزياء أو شارات

مماثلة أو مشابهة لتلك التي يرتديها أو يحملها أفراد القوات البرية والبحرية والجوية لحضرة

صاحب الجلالة ملك مصر والقوات البريطانية على اختلاف أسلحتها .

مادة ٢ - يعاقب كل من يخالف أحكام المادة السابقة بالحبس لمدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تزيد على عشرين جنيا أو باحدى هاتين العقوبتين . كذلك تضبط وتصادر . اداريا الملابس والأزياء والشارات المتقدم ذكرها . ويعاقب بنفس العقوبة المديرون أو المسئولون عن ادارة الهيئات أو الجمعيات التي يفتى اليها المخالفو التي تكون قد قررت اخذ تلك الملابس أو الأزياء أو الشارات شعار لا عضائها أو للأفراد المتضمن اليها .

حسين سرى

القاهرة في ١٣ يناير سنة ١٩٤١

أمر رقم ١١٧

بتقرير استثناء من أحكام الأمر رقم ٩٠

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على الأمر رقم ٩٠ الخاص بتجنيد طلبة المدارس الصناعية إجباريا .
وعلى المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية
وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠
(تقرر ما هوآت)

لا تسرى أحكام المادة الأولى من الأمر العسكري رقم ٩٠ على مستخدمي وعمال مصلحة
المواني والنائر .

حسين سرى

القاهرة في ٢٢ يناير سنة ١٩٤١

أمر رقم ١١٨

بشأن ندب رئيس قسم مراقبة النشر

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ الخاص بإعلان الاحكام العرفية
في البلاد المصرية

وبعد الاطلاع على الأمر رقم ٢ بإجراء تعيينات بمصلحة الرقابة .
وبمناسبة انتهاء مدة ندب حضرة الدكتور محمد عوض محمد .
وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠

(تقرر ما هوآت)

يندب حضرة الاستاذ محمد حسن يوسف القائم بأعمال مدير ادارة المطبوعات بوزارة الداخلية
رئيسا لقسم مراقبة النشر .

حسين سرى

القاهرة في ٢٥ يناير سنة ١٩٤١

أمر رقم ١١٩ بشأن المناطق الخاصة

نحن حسين سرى باشا.
بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في
البلاد المصرية .

وعلى الأمر رقم ٥ المعدل بالأمر رقم ١٣ بشأن المناطق الخاصة .
وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٦ نوفمبر ١٩٤٠ .
(تقرر ما هو آت)

تعديل الفقرة (٣) من الأمر رقم ١٣ السالف الذكر على الوجه الآتي :
قنال السويس وتشمل هذه المنطقة .

(١) منطقة تقع شرق قنال السويس يحدها خط يبتدىء من نقطة تلاقي البحر الأبيض
المتوسط بالشاطئ الشرقي لنهر النيل (فرع دمياط) متجها إلى قبلي بجوار فرع دمياط من الجهة
الشرقية حتى الكيلو ٢٢٣ ثم يتجه إلى شرق مارا قبلي سكن دمياط حتى يتقابل بشاطئ بحيرة
المنزلة ثم يتجه إلى قبلي ثم إلى الشرق ثم إلى قبلي بجوار شاطئ البحيرة المذكورة مارا غربى سكن
المطرية إلى أن يتقابل مع خط الطول ٣٢ درجة ثم يتجه في سيره إلى قبلي على الخط المذكور حتى
يتقابل مع الحد الفاصل بين صحراء القصاصين والأطيان المنزرعة بمركز فاقوس ثم يتجه إلى
غرب مائلا إلى قبلي بجوار الحد الفاصل بين صحراء القصاصين والأطيان المنزرعة بمركز فاقوس
وأبي حماد إلى أن يتقابل مع ترعة الاسماعيلية عند بلدة العباسية ثم يتجه الى غرب مائلا الى قبلي
بجوار ترعة الاسماعيلية من الجهة الغربية لغاية تقابلها بخط الطول (٣٠ و ٣١ درجة) ثم يتجه الى
قبلي على الخط المذكور الى أن يتقابل بخط العرض ٣٠ درجة

(ب) منطقة تقع غرب قنال السويس ويحدها خط يبتدىء من نقطة تقابل خط عرض
٣٠ درجة مع خط طول (٣٠ و ٣١ درجة) وينتهى على ساحل البحر الأحمر عند رأس أم هيفارة .

حسين سرى

القاهرة في ٥ فبراير سنة ١٩٤١

أمر رقم ١٢٠

بشأن أوامر التكاليف الخاصة بالأطباء اللازمين للخدمة الطبية للوقاية من الغارات الجوية
ببعض مدن وبلاد القطر .

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في
البلاد المصرية .

وبمقتضى السلطات المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠
(تأمر بما هوآت)

مادة ١ - عملا على توفير العناية الطبية اللازمة لاسعاف المصابين في الغارات الجوية بخول
الحاكم العسكري أو المدير كل في دائرة اختصاصه سلطة اصدار أوامر تكليف الى الأطباء
الذين يزاولون مهنتهم في المدن أو البلاد الميمنة بالمادة ٣ فيما عدا الاطباء الملتحقين بخدمة الجيش
المصرى أو القوات البريطانية ، وعلى الاطباء الذين تصدر لهم تلك الأوامر اتباع نظام التناوب
الذى يوضع لهذا الغرض . والتوجه الى محطات أو مراكز الاسعاف للقيام باجراء الاسعافات
الطبية والمعالجة اللازمة لمصابي الغارات الجوية . ويجوز للحاكم العسكري أو المدير أن يعهد
بمباشرة تلك السلطة الى مندوب عنه يعينه لهذا الغرض .

مادة ٢ - يجب على الاطباء المشار اليهم في الفقرة الاولى من المادة السابقة أن يقدموا الى
الجهة وفي الموعد الذى يحدده الحاكم العسكري أو المدير لهذا الغرض اقرارا مذكرا بتوقيعهم
يذكر فيه الاسم واللقب والسن والحالة المدنية (متزوج أم أعزب) والجنسية والجهة أو الجهات
التي يزاول فيها مهنته مع بيان محالها ومحل الإقامة (بين رقم التليفون بكل من تلك المحال ان وجد)
ونوع المهنة الطبية التي يزاولها (تذكر أيضا مادة التخصص ان كان الطبيب اخصائيا) .

مادة ٣ - يطبق هذا الأمر في المدن والبلاد الآتى بيانها .
القاهرة وضواحيها ويتبعها بندر الجزيرة وامبابة .

بور سعيد ويتبعها بور فؤاد .

الاسماعيلية - القنطرة - السويس ويتبعها بور توفيق - طنطا - المحلة الكبرى - كفر
الزيات - الزقازيق - بنها - دمنهور .

مادة ٤ - تشكل في كل منطقة أو مديرية لجنة تقدير خاصة يناط بها تحديد المكافآت
التي تمنح لقاء التكليف التي تصدر تنفيذا لهذا الامر . وتؤلف هذه اللجنة على الوجه الآتى .

الحاكم العسكري أو المدير رئيسا

طبيب يعينه وزير الصحة العمومية
مهندس يعينه وزير الاشغال العمومية
عضوان {

القاهرة في ١٩ فبراير سنة ١٩٤١
حسين سرى

أمر رقم ١٢١

بتعديل الأمر رقم ١١٩ بشأن المناطق الخاصة

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في
البلاد المصرية .

وعلى الأمر رقم ٥ المعدل بالأمرين رقمي ١٣ و ١١٩ بشأن المناطق الخاصة .
وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠

(تقرر ما هو آت)

يلغى الأمر العسكري رقم ١١٩ ويستعاض عنه بما يأتي .
تعدل الفقرة (٣) من الأمر رقم ١٣ المشار إليه أعلاه على الوجه الآتي .
قنال السويس وتشمل هذه المنطقة .

(أ) منطقة تقع شرق قنال السويس ويحدها خط مستقيم يبتدىء من نقطة على البحر الأبيض المتوسط تبعد ٥٠ كيلو مترا عن مدينة بور فؤاد ويمتد الى البحر الأحمر .

(ب) منطقة تقع غرب قنال السويس ويحدها خط يبتدىء من نقطة تلاقي البحر الأبيض المتوسط بالشاطئ الشرقي لنهر النيل (فرع دمياط) متجها الى قبلي بجوار فرع دمياط من الجهة الشرقية حتى الكيلو ٢٢٣ ثم يتجه الى شرق مارا قبلي سكن دمياط حتى يتقابل بشاطئ بحيرة المنزلة ثم يتجه الى قبلي ثم الى الشرق ثم الى قبلي بجوار شاطئ البحيرة المذكورة مارا غربي سكن المطرية الى أن يتقابل مع خط الطول ٣٢ درجة ثم يتجه في سيره الى قبلي على الخط المذكور حتى يتقابل مع الحد الفاصل بين صحراء القصاصين والاطيان المنزرعة بمركز فاقوس ثم يتجه الى غرب مائلا الى قبلي بجوار الحد الفاصل بين صحراء القصاصين والاطيان المنزرعة بمركز فاقوس وأبي حماد الى أن يتقابل مع ترعة الاسماعيلية عند بلدة العباسية ثم يتجه الى غرب مائلا الى قبلي بجوار ترعة الاسماعيلية من الجهة الغربية لغاية تقابلها بخط الطول (٣٠ و ٣١ درجة) ثم يتجه الى قبلي على الخط المذكور الى أن يتقابل بخط العرض ٣٠ درجة .

(ج) منطقة تقع جنوب قنال السويس ويحدها خط يبتدىء من نقطة تقابل خط عرض ٣٠ درجة مع خط طول (٣٠ و ٣١ درجة) وينتهي على ساحل البحر الأحمر عند رأس أم مغارة .

حسين سرى

القاهرة في ٢٠ فبراير سنة ١٩٤١

أمر رقم ١٢٢

بتعديل الأمر رقم ٨٩ الخاص بتحديد ارتفاع المباني في بعض المناطق أو الجهات

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

وعلى الأمر رقم ٨٩ الخاص بتحديد ارتفاع المباني في بعض المناطق أو الجهات .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠

(تأمر بما هوآت)

تعديل المادة الاولى من الامر رقم ٨٩ المشار اليه أعلاه على الوجه الآتى .
« ومع عدم الاخلال بأحكام القانون رقم ٥١ الصادر فى ١٦ يونيه سنة ١٩٤٠ الخاص بتنظيم
المباني يحظر فى المناطق أو الجهات التى تعين بقرار يصدره وزير الدفاع الوطنى انشاء مباني
جديدة أو تغطية مباني قائمة إلا بعد الحصول على تصريح من وزير الدفاع الوطنى يحدد به
الارتفاع المصرح له لكل مبنى .

حسين سرى

القاهرة فى ٢٣ فبراير سنة ١٩٤١

أمر رقم ١٢٣

بتعديل الفقرة الأولى من الأمر رقم ٩٤ الصادر فى ١٦ أكتوبر سنة ١٩٤٠
نحن حسين سرى باشا
بعد الاطلاع على الأمر رقم ٩٤ بشأن اعانة الرعايا الايطاليين المعوزين
وبعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الأحكام العرفية
فى البلاد المصرية . وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠

(تقر بما هوآت)

مادة وحيدة — يستعاض عن الفقرة الاولى من الامر رقم ٩٤ السالف ذكره بالنص
الآتى .

« يؤذن للحارس العام لادارة أموال الرعايا الايطاليين بالرغم مما يمكن أن يوقع على
ما ييسده من حجز ما المدين لدى الغير ومن معارضة فى أن يأخذ من أموال الايطاليين
الموضوعة فى الحراسة وأن يدفع الى الهيئة التى بناط بها صرف الاعانات الى الرعايا الايطاليين
المعوزين والى أسرهم والى المستشفيات المبالغ اللازمة لمعونتهم على أن يراعى بوجه عام وبقدر
الاستطاعة نظام الاولوية المقرر فيما يلى .

حسين سرى

القاهرة فى ٢ مارس سنة ١٩٤١

أمر رقم ١٢٤

بشأن فسخ عقود الايجار فى حالة عدم قيام المالك بالالتزامات الخاصة بالمخانيء الواقعة
من الغارات الجوية

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية فى
البلاد المصرية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠
(تقرر ما هو آت)

مادة ١ - يجوز لمستأجرى العقارات التى لم يقم أصحابها بالالتزامات التى يفرضها عليهم القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٠ والقرار المنفذ له الصادر تحت رقم ٣ (وقاية) فى ١٥ ديسمبر سنة ١٩٤٠ أن يفسخوا عقود الإيجارة بغير حاجة إلى إخطار سابق وبلا تعويض بسبب فسخ العقد قبل انتهاء مدته على أنه إذا لم يكن المستأجر قد دفع الأجرة المستحقة جاز للمالك أن يعارض فى نقل الأثاث وله عند الاقتضاء أن يستعين بالبوابس وعلى البوابس أن يعاوننه فى ذلك إذا لم يقدم المستأجر إيصالات الأجرة المستحقة .
وتظل العلاقات الأخرى بين المالك والمستأجر خاضعة لأحكام القانون العام .

مادة ٢ - إذا حدث فى أثناء العمل بهذا الأمر أن المستأجر الذى فسخ عقد إيجارته تطبيقاً للفقرة الأولى من المادة السابقة سكن بعد فسخ الإيجارة بصفته مستأجراً منزلاً لم يقيم صاحبه بالالتزامات التى يفرضها عليه القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٠ - والقرار المنفذ له الصادر تحت رقم ٣ (وقاية) فى ١٥ ديسمبر سنة ١٩٤٠ لم يجز له الانتفاع بالحق المنصوص عليه فى المادة الأولى الخاص بالإخطار والتعويض . ويجب عليه عند الاقتضاء أن يدفع للمالك التعويض اللازم بسبب فسخ عقد الإيجارة قبل انتهاء مدته وفقاً لأحكام القانون العام .

مادة ٣ - لا يترتب على التغييرات التى تلحق الأماكن المؤجرة بسبب بناء المخابىء للوقاية من الغارات الجوية أى حق للمستأجر فى طلب فسخ عقد الإيجارة إلا إذا أثبت استحالة سكنى الأماكن المؤجرة إليه .

حسين سرى

القاهرة فى ٩ مارس سنة ١٩٤١

أمر رقم ١٢٥

خاص بالمبالغ التى تدفع ليد الحراس

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على الأمر رقم ٦ الخاص باتخاذ التدابير اللازمة فى شأن الاتجار مع حكومة الريخ الألمانية ورعاياه وأجراء الترتيبات المالية فيما يتعلق بأملاكهم .

وبعد الاطلاع على الأمر رقم ٥٨ الخاص باتخاذ التدابير المالية فى شأن الاتجار مع حكومة المملكة الإيطالية ورعاياها وأجراء الترتيبات المالية فيما يتعلق بأملاكهم .

وبعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية فى البلاد المصرية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ — لا يجوز للمدين في الاحوال التي يجب فيها الدفع تنفيذاً لالتزام ليد الحراس على أموال الالمان والايطاليين بموجب الاحكام المقررة في الامرين رقم ٦ و ٥٨ أن يمتنع عن تنفيذ التزامه استناداً الى أن الحارس لا يستطيع أن يسلمه . أما السند الذي يثبت الالتزام وعلى الاخص الكمبيالة أو السند تحت الاذن أو الورقة التجارية التي يكون قد حررها على نفسه واما أى مستند آخر يتعلق بتنفيذ الالتزام كالشهادة بأن شخصاً على قيد الحياة في مثل أحوال دفع ايراد أو معاش أو تأمين أو مكافأة أو كشهادة الوفاة أو أية وثيقة أخرى مما يطلب تقديمها في مثل هذه الاحوال ، و يعتبر الوصل الذي يعطيه الحارس ابراء صحيحاً بقدر ما دفع اليه لجانب المدين من أية مسئولية ناتجة عن الاوراق التي يكون قد حررها على نفسه أو الالتزامات التي التزم بها ، وفي حالة دفع معاشات . يجب اذا ما عرف تاريخ وفاة صاحب المعاش بطريقة قاطعة أن ترد المبالغ التي تكون قد دفعت على هذا الوجه عن المدة اللاحقة على الوفاة .

حسين سرى

القاهرة في ١٦ مارس سنة ١٩٤١

أمر رقم ١٢٦

بشأن تمكين الشركات المصرية أو الأجنبية من القيام بأعمالها

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على الأوامر الخاصة بالعلاقات مع ألمانيا وايطاليا والبلاد التي تحتلها هاتان الدولتان أو تبسطان عليها رقابة أو تسلطاً .
وبعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

و بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ — نسقط عن أعضاء مجالس ادارة الشركات المساهمة المصرية الالمانى أو الايطالى الجنسية الذين يسرى عليهم الحظر المنصوص عليه في الامرين العسكريين رقم ٦ و ٥٨ عضويتهم في المجالس المذكورة .

مادة ٢ — لا يجوز لمن عدا من ذكروا في المادة السابقة من أعضاء مجالس ادارة الشركات المساهمة المصرية الموجودين في البلاد الالمانية أو الايطالية أو في البلاد التي تحتلها هاتان الدولتان أو تبسطان عليها رقابة أو تسلطاً أن يزاووا مدة اقامتهم في البلاد المذكورة بالذات أو بالواسطة صفة العضوية ولا أن يشتركوا بأية طريقة كانت في ادارة الشركة .

وينعقد المجلس انعقاداً صحيحاً بأعضاء المجلس الآخرين حتى ولو لم يبلغ عددهم العدد المقرر

لصحة الاجتماع ويجوز لهم أن يتولوا جميع الاختصاصات الممنوحة بموجب نظام الشركة وكذلك الاختصاصات التي ينص عليها هذا الأمر .

مادة ٣ -- لا يجوز لأصحاب أسهم وسندات الشركات المصرية المساهمة الموجودين في البلاد الألمانية أو الإيطالية أو في البلاد التي تحتلها هاتان الدولتان أو تبسطان عليها رقابة أو تسلطا أن يباشروا بالذات أو بالواسطة الحقوق التي يقررها لهم نظام الشركة وعلى الأخص ما كان منها متعلقا بتمثيلهم في الجمعيات العمومية حتى ولو كانت سنداتهم مودعة خارج البلاد السالف ذكرها .

مادة ٤ -- يجب على الشركات المساهمة المصرية التي يوجد بعض أسهمها وسنداتنا في حياة أشخاص موجودين في البلاد الألمانية أو الإيطالية أو في البلاد التي تحتلها الدولتان أو تبسطان عليها رقابة أو تسلطا أن تعرض قرارات جمعياتها العمومية على وزير المالية للموافقة عليها .

مادة ٥ -- إذا وقع أن شركة مساهمة مصرية يكون جانب من أصحاب الاسهم فيها موجودا في البلاد الألمانية أو الإيطالية أو في البلاد التي تحتلها هاتان الدولتان أو تبسطان عليها رقابة أو تسلطا لم يحضر جمعيتها العمومية العدد المقرر لصحة الانعقاد أو في الحالة التي لا ينص فيها نظام الشركة على مثل ذلك العدد عدد من الأصوات يمثل نصف رأس مال الشركة على الأقل فلا يجوز عقد الجمعية العمومية ويجب على مجلس الإدارة أن يبلغ ذلك الى وزير المالية في خلال ثلاثة أيام من تاريخ اجتماع الجمعية .

ويجوز لوزير المالية أن يقرر الاستغناء عن عقد جمعية جديدة وأن يرخص للمجلس بأن يتولى بنفسه جميع الاختصاصات المخولة للجمعية العمومية عدا ما كان متعلقا بتعديل نظام الشركة . وفي هذه الحالة يجوز للمجلس على وجه الخصوص أن يضع ميزانية العام المتقضى وحساب الأرباح والخسائر وأن يتولى دفع قيمة الكوبونات غير أنه يجب الحصول على موافقة وزير المالية على قرارات المجلس في هذه الشئون وإلا اعتبرت باطلة . ويجوز اطالة مدة عضوية أعضاء المجلس عند انتهائها وحتى انعقاد الجمعية العمومية المقبل وذلك بقرار يصدره وزير المالية .

مادة ٦ -- تعتبر القرارات التي يجب طبقا لأحكام المادتين السابقتين عرضها على وزير المالية للموافقة عليها قد ووفق عليها إذا لم يبد الوزير في خلال شهر من تاريخ إبلاغها اعتراضا عليها .

وإذا لم يعمل بملاحظات وزير المالية في خلال شهر من تاريخ إرسالها جاز للوزير أن يدخل من تلقاء نفسه التعديلات التي يراها على الميزانية وعلى حساب الأرباح والخسائر . مادة ٧ -- يجوز للمجلس كذلك بموافقة وزير المالية اطالة مدة الشركة إذا ما انتهت مدتها لمدة تنتهى بعد ستة أشهر من تاريخ إلغاء هذا الأمر .

مادة ٨ - تسرى أحكام هذا الأمر على الشركات الأجنبية التي يكون محل عملها أو محل عملها الرئيسي في مصر .

مادة ٩ — يجوز لوزير المالية بقرار يصدره بناء على طلب عضو أو أكثر من أعضاء مجلس الإدارة أن ينقل المركز الرئيسي للشركات المشار إليها في المادة السابقة الى مصر اذا كان هذا المركز في البلاد الألمانية أو الإيطالية أو في بلاد تحتلها هاتان الدولتان أو تبسطان عليها رقابة أو تسلطا .

مادة ١٠ - لا تسرى أحكام هذا الأمر على شركة قناة السويس وتكون محلا لتنظيم خاص .

مادة ١١ - يتعلق بوزير المالية تنفيذ هذا الأمر .

حسين سرى

القاهرة في ٢٠ مارس سنة ١٩٤١

أمر رقم ١٢٧

بقرار ساعة لفصل الصيف

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٤٠

(تقرر ما هو آت)

مادة وحيدة — ابتداء من ١٥ ابريل لغاية ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤١ تكون الساعة القانونية

في البلاد المصرية بحسب النظام المتبع مؤخره بقدر ستين دقيقة .

وتحقيقا لهذا الغرض تقدم الساعة الحالية في ليلة ١٤ - ١٥ ابريل سنة ١٩٤١ ستين دقيقة

في الساعة ٢٣ حسب الوقت الحالى .

حسين سرى

القاهرة في ٢٥ مارس سنة ١٩٤١

أمر رقم ١٢٨

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية في

البلاد المصرية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ — على جميع الهيئات والاشخاص الذين تكون في حيازتهم أسمدة كيماوية من أى نوع أن يقدموا في خلال ثمانية أيام من تاريخ نشر هذا الأمر بياناً عنها الى المحافظة أو المديرية التابعين لها يذكر فيه نوع الاسمدة ومقدارها ومحل ابداعها .

مادة ٢ — يعفى من كانت لديه أسمدة معدة لزراعة أراضيها من تقديم البيان المذكور في المادة السابقة عن القدر اللازم لهذا الغرض .

مادة ٣ — كل مخالفة لأحكام هذا الأمر يعاقب مرتكبها بالحبس لمدة أسبوع وبغرامة تعادل قيمة الاسمدة التي لم يقدم عنها بياناً أو باحدى هاتين العقوبتين .

تضبط الكميات التي لم يقدم عنها بياناً وتصادر .

ويسرى هذا الحكم على الهيئات والاشخاص المشار اليهم في المادة الثانية الذين يبيعون مألديهم من الاسمدة إلا اذا كانوا قد قدموا الاقرار المشار اليه في المادة الاولى .

القاهرة في ٥ ابريل سنة ١٩٤١
حسين سرى

أمر رقم ١٢٩

بتعديل الفقرة (ثامناً) من الأمر العسكري رقم ٢٣ الخاص بتعيين الجرائم التي تختص المحاكم العسكرية بنظرها .

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ الخاص باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠

وبعد الاطلاع على الأمر العسكري رقم ٢٣ الصادر في ٤ ابريل سنة ١٩٤٠ الخاص بتعيين الجرائم التي تختص المحاكم العسكرية بنظرها المعدل بالأمر العسكري رقم ٧٨ الصادر في ١٧ أغسطس سنة ١٩٤٠ .

(تقرر ما هو آت)

مادة وحيدة — تعدل الفقرة (ثامناً) من المادة الاولى من الامر رقم ٢٣ السابق ذكره على الوجه الآتى .

« ثامناً » الجرائم المنصوص عليها في المراسيم بقوانين رقم ٩٨ و ١٠١ و ١٢٨ لسنة ١٩٣٩

حسين سرى

القاهرة في ٥ ابريل سنة ١٩٤١

تنبيه

في الظروف الحالية قد يعتمد بعض الاشخاص الى الترويج علنا لأخبار كاذبة عن العمليات الحربية في مصر أو في غيرها من البلاد أو الى اذاعة معلومات سرية عن تلك العمليات أو الى نشر اشاعات أو الى القاء أقوال من شأنها احداث الذعر أو الى اضعاف الحالة المعنوية للأمة .
وفي أغلب الاحوال تقع هذه الاعمال تحت طائلة القوانين الجنائية وتكون محكومة مرتكبها أمام المحاكم العسكرية .

غير أن الحاكم العسكري العام يود أن ينبه الجمهور الى أنه قد قرر أن الاشخاص الذين تصدر منهم الاعمال المتقدم ذكرها سيعتبرون مشتبهين فيهم كما قرر بمقتضى السلطات المخولة له بالمرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ أنهم سيعتقلون في معسكر على سبيل انتفاء شرهم وذلك مع عدم الاخلال بما يمكن أن يتخذ قبلهم من محاسبة جنائية .

الحاكم العسكري العام

حسين سرى

القاهرة في ٥ ابريل سنة ١٩٤١

أمر رقم ١٣٠

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠

(أمرنا بما هوآت)

يجوز لملاك العقارات التي ينطبق عليها القرار الوزاري رقم ٣ (وقاية) الخاص بتنفيذ القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٠ بشأن بناء مخابيء للوقاية من الغارات الجوية أن يفسخوا عقود الاجارة المبرمة مع المستأجرين للطابق أو الغرف اللازمة لبناء هذه المخابيء تنفيذاً لاحكام المادة ٤ من القرار المذكور

ويجب على الملاك أن يحصلوا مقدماً على موافقة السلطة المختصة المنصوص عليها في المادة الاولى من القرار الصادر في ١٩ يناير سنة ١٩٤١ بأن المكان المطلوب اخلاؤه هو أصلح جزء في المبنى لاعداد المخبأ وأن يعلنوا المستأجر بالتسخ بكتاب موصى عليه .

ويعطى المستأجر في هذه الحالة مهلة ثمانية أيام على الاقل لاختلاء المكان المؤجر له ولا يلزم المالك بأي تعويض بسبب فسخ العقد قبل انتهاء المدة المحددة فيه .

حسين سرى

القاهرة في ١٣ ابريل سنة ١٩٤١

أمر رقم ١٣١

خاص بمعاينة الأضرار الناجمة عن الحرب

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية . وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ — تشكل في كل محافظة وفي كل مديرية لجنة تسمى (لجنة معاينة أضرار الحرب) لتقوم . بناء على طلب ذوى الشأن . بمعاينة نوع الأضرار التي تقع من جراء الأعمال الحربية ومداها وتختص كل لجنة . فيما يتعلق بالأضرار التي تلحق بالنفس . بكل ما يقع على الأشخاص المقيمين في المحافظة أو المديرية . أما ما يتعلق بالأضرار التي تقع على المال فتختص اللجنة بكل ما يصيب الأموال الواقعة في المحافظة أو المديرية .

مادة ٢ — تؤلف اللجان المشار إليها في المادة السابقة على الوجه الآتي .

وكيل المحافظة أو وكيل المديرية أو من ينوب عنه . رئيسا .

عضو من النيابة العمومية .

مندوب عن وزارة الأشغال العمومية أو مندوب عن وزارة الصحة العمومية في حالة الإصابات التي تلحق بالنفس .

اثنان من الأعيان يعينهما المحافظ أو المدير .

ويستبدل بأحد الأعيان في لجنة محافظة القتال مندوب عن شركة قنال السويس في حالة الأضرار التي تلحق بهذه الشركة .

مادة ٣ — لا يترتب على المعاينات المشار إليها في المادة الأولى أية نتيجة لازمة فيما يتعلق . باحتمال قيام الحق في التعويض عن الضرر الذي وقع .

حسين سرى

القاهرة في ١٣ أبريل سنة ١٩٤١

أمر رقم ١٣٢

خاص ببيع البضائع التي لم يجر سحبها والموجودة بمخازن الجمارك

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على المادة ٢٠ من اللائحة الجمركية الصادرة في ١٦ فبراير سنة ١٩٠٩ والمادة ١٧ من لائحة المخازن العمومية الصادرة في ٨ أكتوبر سنة ١٨٨٥ والمادة ٢٢٥ من قانون الجمارك . وبعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية في

البلاد المصرية

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤١
(تقرر ما هو آت)

مادة ١ - استثناء من أحكام المادة ٢٠ من اللائحة الجمركية والمادة ١٧ من اللائحة الخاصة بالمخازن العمومية - يجوز لمصلحة الجمارك بيع البضائع التي لم تسحب من أكثر من ثمانية شهور من مخازن الجمر ك أو مخزن الاستيداع العام إذا كان الشخص الذي أرسلت إليه البضاعة غير معلوم أو كانت البضائع مرسلة إلى أحد رعايا ألمانيا أو إيطاليا أو أحد الأشخاص المقيمين في أرض هاتين الدولتين أو في إحدى البلاد التي تحتلها أو تبسطان عليها رقابة أو سلطانا .

مادة ٢ - يجب على مصلحة الجمارك قبل إجراء البيع نشر إعلان في الجريدة الرسمية تذكر فيه البيانات التي تعين على تعرف البضاعة ويدعى فيه أصحاب الشأن إلى تسديد الرسوم والمبالغ المستحقة وسحب البضاعة في خلال خمسة عشر يوما .

فإذا انقضى هذا الميعاد يشرع في البيع وفقا للمادة ٢٢٥ من قانون الجمارك .

مادة ٣ - ما يبقى من ثمن المبيع بعد خصم كل ما هو مستحق لمصلحة الجمارك أو لصاحب مخزن الاستيداع العام . يدفع بحسب الأحوال للحارسين العاملين أو للحراس الخاصين أو لوزارة المالية أو يحفظ أمانة في خزانة مصلحة الجمارك وإذا لم تطلب الأمانة في هذه الحالة الأخيرة في مدة ثلاث سنوات تصبح حقا مكتسبا لمصلحة الجمارك طبقا للمادة ٢٠ من اللائحة الجمركية الصادرة في ١٦ فبراير سنة ١٩١٩ .

حسين سرى

القاهرة في ٢٤ ابريل سنة ١٩٤١

أمر رقم ١٣٣

بتحريم المرور على بعض الطرق ليلا

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية -

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠
(تقرر ما هو آت)

مادة ١ - تقفل دون المرور - فيما عدا الأحوال التي ترخص بها وزارة الدفاع الوطني - الطرق المبينة بعد .

(أ) الطريق الصحراوي بين مصر والاسكندرية . فيما بين الساعة الخامسة مساء إلى الساعة الخامسة صباحا .

(ب) الطريق الصحراوي بين السويس والقاهرة . فيما بين الساعة السادسة مساء إلى الساعة الخامسة صباحا .

(ج) طريق القنال من بورسعيد إلى الاسماعيلية ومنها إلى السويس فيما بين الساعة السادسة مساء إلى الساعة الخامسة صباحا .

ويجوز للأشخاص والعربات الموجودين في الطرق المذكورة في فترة القفل أن يتابعوا السير تحت مراقبة الموظفين المكلفين بحراسة الطريق ما لم يصدر اليهم هؤلاء الموظفون تعليمات أخرى .

مادة ٢ — يستثنى من أحكام المادة السابقة جميع أفراد القوات البرية والجوية والبحرية لحضرة صاحب الجلالة الملك والسيارات والعربات التابعة لها . وكذلك أفراد القوات البريطانية على اختلاف أسلحتها والسيارات والعربات التابعة لها .

حسين سرى

القاهرة في ٢٤ ابريل سنة ١٩٤١

أمر رقم ١٣٤

بشأن عربان الصحراء الغربية

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

وعلى أمرنا رقم ٨٠ الصادر في ٢١ أغسطس سنة ١٩٤٠ بشأن الطريق الصحراوي بين القاهرة والاسكندرية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠

(نقرر ما هو آت)

مادة ١ — تلحق مؤقتا بمصلحة أقسام الحدود وتطبق عليها أحكام المرسوم الصادر في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٢٢ الجهات التابعة لمديرية البحيرة المؤشر عليها باللون الأحمر في الخريطتين المرافقتين والمبينة بعد . جزء محدد بخط يبتدىء من العلامة الحديدية رقم ٣٠ الموضوعه فوق كوم الشعران من مجموعة الحدايد الفاصلة بين محافظة الصحراء الغربية ومديرية البحيرة ويستمر مع الحد الأصلي الفاصل بين محافظة الصحراء الغربية ومديرية البحيرة لغاية العلامة الحديدية رقم ٩ الموضوعه على مسافة ٣٠٠ متر جنوب شرقي عزى بك وعلى المسدق الموصل للعزبة المذكورة ثم يتجه الحد لجهة الجنوب الشرقي بجوار المنطقة السابق إضافتها لمصلحة الحدود بموجب الأمر العسكري رقم ٨٠ الصادر في ٢١ أغسطس سنة ١٩٤٠ ثم يمتد لجهة الجنوب الشرقي بعد نهاية المنطقة المذكورة لمسافة كيلو مترين حتى نهاية ترعة النوبارية ثم يتجه الحد من نهاية الترعة النوبارية لجهة الشمال الشرقي بجوار الطريق الموصل لكوم الحنش لغاية الحد الكدسترالى الفاصل بين نواحي المهديّة وكوم حيفين والغيتة وكوم الحنش الواقع شرقي مقام سيدى عبدالله بمسافة

٢٠٠ متر وغرب عزبة أبوخطيب بمسافة ٦٠٠ متر ثم يتجه نحو الشمال الغربي بجوار الكدسترالى المذكور حتى يلتقى بالعلامة الحديدية رقم ٣٠ الموصوفة قبلا . وبناء على ذلك تكون قواعد الادارة والقضاء والاجراءات التى تتبع فيها هى عين القواعد التى تتبع فى مصلحة أقسام الحدود .

مادة ٢ - تخصص لاقامة العربان من أهالى ليبيا والصحراء الغربية الذين نزحوا منذ أول يونيه سنة ١٩٤٠ المنطقة المبينة فى المادة الاولى من هذا الامر والمنطقة المبينة فى الامر العسكرى رقم ٨٠ المشار اليه أعلاه وكل منطقة تعينها لهم مصلحة أقسام الحدود داخل حدود الصحراء الغربية .

مادة ٣ - يجب على كل من يريد من هؤلاء العربان الدخول فى منطقة الدلتا أو مديريات الوجه القبلى أن يكون مسجلا اسمه بمصلحة أقسام الحدود وحاملا تذكرة اثبات الشخصية التى تحوى أوصافه وصورته الفوتوغرافية . ويجب عليه كذلك أن يحصل على ترخيص كتابى لذلك من مصلحة أقسام الحدود تبين فيه عدد الايام التى تستغرقها إقامته داخل هذه المنطقة أو الجهة التى ينوى الانتقال اليها .

مادة ٤ - على جميع العربان المشار اليهم فى المادة الثانية الذين نزحوا إلى الدلتا أو إلى مديريات الوجه القبلى قبل صدور هذا الامر أن يقدموا أنفسهم فى خلال خمسة عشر يوما التالية لنشر هذا الامر إلى أقرب نقطة بوليس أو مركز فى الجهة التى يقيمون بها لتسجيل أسمائهم والتثبت من شخصياتهم .

مادة ٥ - لا يجوز لأحد من العربان المبيينين فى المادة السابقة أن ينتقل من محل اقامته المسجل فى مركز البوليس بدون ترخيص كتابى من المركز المذكور وكل ترخيص يصدره مركز البوليس بالانتقال من محل الى آخر يجب أن يبين جهات الانتقال ومدة الاقامة بها .

مادة ٦ - تنشئ مصلحة أقسام الحدود نقطتى مراقبة على الحدود الشرقية بالمناطق المبينة فى المادة الثانية على طرفى الطريقين المبيينين بالخرائطين المرافقتين وتنشئ وزارة الداخلية نقطتى بوليس مقابلتين لنقطتى الحدود لاستقبالهم والتثبت من حصولهم على التصريح المنصوص عليه فى المادة الثالثة .

مادة ٧ - استثناء من حكم المادة الثالثة يباح للعربان التجول فى المنطقة الواقعة غربى ترعة النوبارية بعرض كيلو مترين فى حدود مديرية البحيرة كما هو مبين بالخرائطين المرافقتين . وذلك لرعى مواشيههم والتزود بالمياه على أن يكونوا خاضعين لرقابة البوليس .

مادة ٨ - اذا تبين للبوليس أن أحدا من العربان غير مرغوب فى امتداد اقامته بداخل الدلتا أو مديريات الوجه القبلى يسحب الترخيص منه وتخطر مصلحة أقسام الحدود بذلك ويسلم لأقرب نقطة من تقط الحدود لاعادته الى موطنه .

مادة ٩ - كل مخالفة لأحكام هذا الامر يسلم مرتكبها فورا لمصلحة أقسام الحدود

لمحاكمته ويعاقب بغرامة من عشرة جنيهات الى عشرين جنيها وبالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو احدى هاتين العقوبتين .

حسين سرى

القاهرة فى ٣٠ ابريل سنة ١٩٤١

أمر رقم ١٣٥

بتعديل الفقرة (ثامنا) من المادة الاولى من الامر العسكرى رقم ٢٣ الخاص بتعيين الجرائم التى تختص المحاكم العسكرية بنظرها .

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية فى البلاد المصرية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠

وبعد الاطلاع على الامر العسكرى رقم ٢٣ للصادر فى ٤ ابريل سنة ١٩٤٠ الخاص بتعيين الجرائم التى تختص المحاكم العسكرية بنظرها المعدل بالاوامر العسكرية رقم ٤١ و ٧٨ و ١٠٠ و ١٢٩ .

(تقرر ما هو آت)

مادة وحيدة — تعدل الفقرة (ثامنا) من المادة الاولى من الأمر رقم ٢٣ السابق ذكره على الوجه الآتى .

(ثامنا) الجرائم المنصوص عليها فى المراسيم بقوانين رقم ٩٨ و ١٠١ و ١٢٨ لسنة ١٩٣٩ ورقم ٥٣ لسنة ١٩٣١ .

حسين سرى

القاهرة فى ٤ مايو سنة ١٩٤١

أمر رقم ١٣٦

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية فى البلاد المصرية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠

وبعد الاطلاع على الامر العسكرى رقم ٤٤ الصادر فى ٣٠ مايو سنة ١٩٤٠

(تقرر ما هو آت)

مادة وحيدة — تستبدل المادة (١) من الامر العسكرى رقم ٤٤ الصادر فى ٣٠ مايو سنة ١٩٤٠ بالنص الآتى .

مادة ١ — تشكل محكمة عسكرية عليا للنظر في كل ما يرتكب في الاراضى المصرية من الجرائم التى تقضى الاوامر العسكرية باحالتها الى المحاكم العسكرية والتى يعاقب عليها بعقوبة أشد من الحبس وتؤلف من حضرات .

محمد توفيق ابراهيم بك - رئيسا .

محمد المفتي الجزايرلى بك .

عبد العزيز غنيم بك .

العميد محمود صبحى أفندى .

العميد الثانى عبد القادر عبد الرؤوف أفندى .

القاهر فى ١٤ مايو سنة ١٩٤١

حسين سرى

أمر رقم ١٣٧

بشأن نفقات المدارس الإيطالية

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على الأمر رقم ٨ هـ الخاص باتخاذ التدابير اللازمة فى شأن الاتجار مع مملكة ايطاليا ورعاياها واجراء الترتيبات الملائمة فيما يتعلق باملاكهم .

وعلى الامر رقم ٩٤ هـ الخاص باعانة الرعايا الايطاليين المعوزين .

وعلى المرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية فى البلاد المصرية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠ .

(تقرر ما هوآت)

مادة ١ — يؤذن للحارس العام فى أن يأخذ من أموال الرعايا الايطاليين الموضوعة فى الحراسة المبالغ اللازمة لتغطية نفقات الادارة والرقابة الخاصة بالمدارس الإيطالية المرخص لها بالعمل .

مادة ٢ — تطبق أحكام الفقرات ٢ الى ٥ من الامر رقم ٩٤ هـ على المبالغ المشار اليها فى المادة السابقة .

القاهرة فى ١٤ مايو سنة ١٩٤١

حسين سرى

أمر رقم ١٣٨

بتعيين مندوب للسلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية بمنطقة قنال السويس

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية فى

البلاد المصرية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠
وبعد الاطلاع على الأمر رقم ٥ الصادر في ٣ سبتمبر سنة ١٩٣٩ بشأن المناطق الخاصة .
(تقرر ما هو آت)

مادة وحيدة — يعين يومى نصار بك مدير أسيوط مندوبا للسلطة القائمة على اجراء
الاحكام العرفية في منطقة قنال السويس بدلا من أحمد محمود عزمى بك .
القاهرة في ١٧ مايو سنة ١٩٤١
حسين سرى

أمر رقم ١٣٩

بالترخيص لشركة ماركونى التلغرافية بانشاء خط لاسلكى مباشر بين القاهرة ونيويورك
نحن حسين سرى باشا
بعد الاطلاع على عقد الامتياز الخاص بشركة ماركونى التلغرافية اللاسلكية بمصر .
ونظرا لما تقتضيه الضرورات الحالية من انشاء خط لاسلكى مباشر بين القاهرة ونيويورك .
وبعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الأحكام العرفية في
البلاد المصرية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠
(تقرر ما هو آت)

يرخص لشركة ماركونى التلغرافية اللاسلكية بصفة مؤقتة بانشاء خط لاسلكى مباشر
بين القاهرة ونيويورك على أن تدفع الشركة للحكومة ما تستحقه من حصة نهائية واثابة
وغيرها طبقا للاتفاق القائم .

القاهرة في ٢١ مايو سنة ١٩٤١
حسين سرى

أمر رقم ١٤٠

بالترخيص لشركة ماركونى التلغرافية بنقل الصور باللاسلكى بين القاهرة ولندن
نحن حسين سرى باشا
بعد الاطلاع على عقد الامتياز الخاص بشركة ماركونى التلغرافية اللاسلكية بمصر . وبما
أن الظروف الحالية تقتضى التعجيل بادخال نظام نقل الصور باللاسلكى بين القاهرة ولندن .
وبعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الأحكام العرفية في
البلاد المصرية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠

(أمرنا بما هو آت)

مادة ١ - يرخص لشركة ماركونى التلغرافية اللاسلكية بصفة مؤقتة بنقل الصور باللاسلكى بين القاهرة ولندن .

مادة ٢ - تحصل الاجور على الصور باللاسلكى على أساس (١٦) مليا عن كل سنتيمتر مربع على ألا تقل أجرة الصورة عن عشرة جنيهات مصرية . ومع عدم الاخلال بباقي الاشتراطات المنصوص عليها بالاتفاق الثلاثى المؤرخ ٢١ يولييه سنة ١٩٣٢ تدفع الشركة للحكومة اناوة قدرها ٣ ٪ من الاجرة المشار اليها على ألا تقل عن ثلاثين قرشا عن كل صورة .

حسين سرى

القاهرة فى ٢١ مايو سنة ١٩٤١

أمر رقم ١٤١

بشأن ايقاف مواعيد سقوط الحق أو امتداد مواعيد الاجراءات التى تسرى ضد الرعايا الايطاليين الموضوعين فى الحراسة

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على الأمر رقم ٥٨ الصادر فى ١٧ يونيه سنة ١٩٤٠ الخاص بالتجار مع المملكة الايطالية ورعاياها واجراء الترتيبات الملأمة فيما يتعلق باملاكهم .

وبعد الاطلاع على الأمرين رقمى ٧٣ و ٩١ الصادرين فى ١٧ يولييه و ١٥ اكتوبر سنة ١٩٤٠ بشأن مواعيد سقوط الحق و مواعيد الاجراءات التى تسرى ضد الرعايا الايطاليين الموضوعين فى الحراسة .

وبعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الأحكام العرفية فى البلاد المصرية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠

(نقرر ما هو آت)

مادة وحيدة - توقف أو تؤجل لمدة قدرها أربعة أشهر جميع مواعيد سقوط الحق أو مواعيد اجراءات المرافعات التى تسرى ضد الرعايا الايطاليين الموضوعين فى الحراسة والتى تنتهى فيما بين ١٢ فبراير سنة ١٩٤١ و ١٢ يونيه سنة ١٩٤١ .

حسين سرى

القاهرة فى ٢٩ مايو سنة ١٩٤١

أمر رقم ١٤٢ بشأن حماية الأشجار الخشبية

نحن حسين سرى باشا ..

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية فى البلاد المصرية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠

(أمرنا بما هوآت)

مادة ١ — يحظر قطع الاشجار الخشبية المغروسة (من أى نوع كانت) أو قلعها قبل الحصول على ترخيص بذلك من وزارة الزراعة أو أحد التفانيش الزراعية بالمديريات .

مادة ٢ — يجب للحصول على الترخيص المشار اليه للمادة السابقة تقديم طلب يكون مؤشر عليه من عمدة البلد أو نائبه بما يفيد ملكية الطالب للأشجار المراد قطعها أو قلعها ومشتمل على تعهد من الطالب بالقيام فى خلال المدة التى تحددها بغرس خمس شجيرات (عن كل شجرة قطعت أو قلمت) من نوعها أو من أى نوع آخر تقره الوزارة وبمباشرة صيانتها إذا تلفت الشجيرات المغروسة بسبب الإهمال فى صيانتها ويجب على حائز العقار أن يغرس شجيرات غيرها بدلا منها فى المدة التى تحدد لهذا الغرض .

مادة ٣ — إذا لم يقم الطالب بغرس الشجيرات على الوجه المبين فى المادة السابقة تتولى الوزارة مباشرة زراعتها على نفقته .

مادة ٤ — يعهد إلى موظفى وزارة الزراعة باثبات الجرائم التى تقع بالمخالفات لاحكام هذا الامر ويكون لهم فى هذا شأن صفة مأمورى الضبطية القضائية وعلى العمدة والمشايع ورجال الحفظ بوجه عام تبليغ التفانيش الزراعى بالمديرية أو الوزارة عن كل ما يصل إلى علمهم من المخالفات للأحكام المتقدمة .

مادة ٥ — كل مخالفة لأحكام هذا الأمر يعاقب مرتكبها بغرامة لا تزيد على مائة قرش

حسين سرى

القاهرة فى ٢٩ مايو سنة ١٩٤١

أمر رقم ١٤٣

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ بشأن نظام الأحكام العرفية المعدل بالقانونين رقم ٢٣ لسنة ١٩٤٠ ورقم ٢١ لسنة ١٩٤١

وعلى المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية وعلى المادة الثانية من الأمر رقم ٥ بشأن المناطق الخاصة .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ - يؤذن لمندوب السلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية في منطقة الصحراء الغربية في تعيين الضباط الذين تشكل منهم المحاكم العسكرية المنصوص عليها في المادة ٦ (ثالثة) من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ المعدل بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٤١ . وفي تعيين الضابط الذى يقوم بعمل النيابة وفقا للمادة المذكورة

ويؤى الضباط المعينون على هذا الوجه اليمين أمام المندوب المتقدم ذكره .

مادة ٢ - تلغى المادة ٤ من الأمر رقم ٤٤ الخاص بتشكيل المحاكم العسكرية فيما يتعلق باختصاص محكمة الاسكندرية العسكرية في منطقة الصحراء الغربية .

مادة ٣ - لا يسرى على المحاكم العسكرية المنصوص عليها في المادة ٦ (ثالثة) من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ قرار وزارة الداخلية الصادر في ١٠ ابريل سنة ١٩٤٠ بشأن القواعد التى تتبع أمام المحاكم العسكرية .

حسين سرى

القاهرة في ٣١ مايو سنة ١٩٤١

أمر رقم ١٤٤

خاص بالآماكن المنوع الاقتراب منها

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

وعلى الأمر رقم ٤٦ الخاص بالآماكن المنوع الاقتراب منها .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠

(أمرنا بما هو آت)

مادة وحيدة - تعدل المادة الأولى من الأمر رقم ٤٦ المشار إليه أعلاه على الوجه الآتى :
(ممنوع منا باتا الاقتراب من جميع مستودعات الجيشين المصرى والبريطانى أيا كان نوعها ومن معسكرات اعتقال أسرى الحرب ومحلات اعتقال رعايا الاعداء المدنيين فى أنحاء المملكة المصرية فى دائرة قطرها مائتى متر إلا بترخيص كتابى من المسئولين عن هذه المستودعات أو هذه المعسكرات أو المحلات .

حسين سرى

القاهرة فى أول يونيه سنة ١٩٤١

أمر رقم ١٤٥

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على الأمر رقم ٥٠ الصادر فى ١١ يونيه سنة ١٩٤٠
وبعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الأحكام العرفية فى البلا المصرية .
وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠ .

(نقرر ما هو آت)

مادة ١ - يحظر أن يستعمل فى صنع الخبز دقيق مخلوط بغير دقيق الأرز أو دقيق الأذرة ولا يجوز أن تتجاوز نسبة المخلوط ١٠ فى المائة .
مادة ٢ - يحظر أيضا على كل صاحب مطحن أو مخبز أو مشغل بتجارة الدقيق أن يحرز دقيق قمح مخلوط بغير الارز أو الأذرة أو بنسبة تتجاوز النسبة المتقدم ذكرها .
مادة ٣ - يحظر أن يباع الدقيق المنصوص عليه فى المادة الثانية أو يطرح أو يعرض للبيع أو يحرز بقصد البيع ما لم يبين على عبواته الوزن القائم لكل عبوة بالاقة أو الكيلو جرام واسم صاحب المطحن وعنوانه وعبارة (دقيق قمح مخلوط) ويضاف إليها نوع الحب المخلوط به ونسبته وتكتب هذه البيانات باللغة العربية بحروف ظاهرة لا يقل ارتفاعها عن ثلاث سنتيمترات فى وسط العبوات أو على بطاقة تلتصق على العبوات بأحكام .
مادة ٤ - يتعلق بوزير التجارة والصناعة فى أن يجيز استثناءات للأحكام المتقدمة وفى إصدار القرارات اللازمة لتنفيذ هذا الامر

مادة ٥ - يعاقب كل من يخالف هذا الامر بالحبس لمدة ثلاثة أشهر وبغرامة قدرها عشرون جنيها مصريا أو باحدى هاتين العقوبتين . ويحكم بمصادرة الدقيق المخلوط والخبز .

حسين سرى

القاهرة فى ٢ يونيه سنة ١٩٤١

أمر رقم ١٤٦

في شأن تحديد أقصى الأسعار لبعض الحاصلات الزراعية

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية

وبعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٣٩ الخاص بتحديد أقصى الأسعار للأصناف الغذائية ومواد الحاجيات الأولية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر بتاريخ ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠

(تقرر ما هو آت)

مادة وحيدة — استثناء من أحكام المادتين ٣ و ٢ من المرسوم بقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٣٩ الخاص بتحديد أقصى الأسعار للأصناف الغذائية ومواد الحاجيات الأولية .

(أولا) يجوز أن تحدد مواعيد اعلان الأسعار ومدة الالتزام بالتسعيرة بقرار من وزير التجارة والصناعة .

(ثانيا) تسري أحكام المرسوم بقانون المتقدم ذكره أيضا على الزراع فيما يتعلق ببيع القمح والأذرة والأرز وغير ذلك من الحاصلات الزراعية التي تعين بقرار من وزير التجارة والصناعة سواء أكان البيع اختياريا أم جبريا .

حسين سرى

القاهرة في ١٢ يونيه سنة ١٩٤١

أمر رقم ١٤٧

بشأن أوامر التكاليف الخاصة بأصحاب المهن والصناعات

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على الفقرة ١٢ من المادة ٣ من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ الخاص باعلان الاحكام العرفية .

وبعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية .

وبمقتضى السلطات المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠ .

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ — يرخص عند الضرورة لمندوب السلطة القائمة على اجراء الأحكام العرفية

وللمحافظين والمديرين كل في دائرة اختصاصه . في اصدار أوامر تكليف بالشغل لكل مستخدم أو صانع أو عامل . وعلى العموم لكل شخص يتصل بعمل صناعي أو تجاري أو مهنة أو حرفة يرى ضرورة استمرار قيامه في الجهة التي تصدر من أجلها أوامر التكليف لهؤلاء الأشخاص .

مادة ٢ — يجوز أن يكون التكليف بالشغل في شأن العمل أو المهنة أو الحرفة عاما أو بطريق تسمية المكلفين . فإذا كان التكليف عاما جاز لمندوب السلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية والمحافظين والمديرين أن يحددوا عدد الاشخاص المطلوبين وما يقتضي مراعاته من ترتيب الأولوية بينهم أو من قواعد الاعفاء .

مادة ٣ — تسري القوانين العسكرية على الاشخاص الذين يصدر بشأنهم أوامر تكليف بالشغل وذلك من تاريخ صدورها . على أن كل ما يمتنع عن العمل أو يرفض الاستمرار في العمل أو العودة إلى عمله يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز ٢٠٠ جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٤ — يكون جزاء الاشخاص المكلفين الذي يدفعه صاحب الشأن هو الجزاء المألوف في الاعمال والمهن والحرف التي وقع التكليف من أجلها . وعند الخلاف يكون الفصل بمندوبي السلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية أو المحافظين والمديرين .

مادة ٥ — يجب على كل هيئة أو شخص ذي شأن أن يدلي للموظفين المتدربين لهذا الغرض بجميع المعلومات التي يطلبونها والتي تمكن من تحديد عدد الاشخاص وشروط التكليف مما نص عليه في هذا الامر .

ويعاقب بغرامة لا تزيد على عشرة جنيهات كل شخص يمتنع عن اعطاء البيانات المذكورة أو يعطى بيانات غير صحيحة .

مادة ٦ — يتعلق بمندوب السلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية والمحافظين والمديرين الحق في اتخاذ التدابير التي يرونها لازمة لتنفيذ هذا الامر .

حسين سرى

القاهرة في ١٦ يونيه سنة ١٩٤١

أمر رقم ١٤٨

بشأن التدابير التي تتخذ لاعانة منكوبي الغارات ومعاينة الاضرار الناجمة عن الحرب

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

وعلى الأمرين رقم ١٠٣ الخاص بأعانة منكوبي الغارات ورقم ١٣١ الخاص بمعاينة الأضرار
الناجمة عن الحرب .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ — تنشأ لجنة في كل محافظة أو في كل مديرية وتشكل من :

المحافظ أو المدير أو وكيل كل منهما رئيسا

عضو من النيابة العمومية

مندوب عن وزارة الأشغال العمومية أو مندوب عن وزارة الصحة العمومية في حالة الإصابات

التي تلحق بالنفس

اثنان من الأعيان يعينهما المحافظ أو المدير

ويستبدل باحد الأعيان في لجان محافظات القنال والسويس وسيناء مندوب عن شركة

قنال السويس في الحالات التي تلحق فيها اضرار بهذه الشركة وفيما يختص بلجان المحافظات

التابعة لمصلحة الحدود يستعاض عن عضو النيابة بضابط قضائي وعن مندوب وزارة الأشغال

العمومية بمندوب عن مصلحة الأشغال العسكرية .

مادة ٢ — تختص اللجان المشار إليها في المادة السابقة .

(أولا) بتقديم اقتراحات إلى السلطات المختصة عن الوسائل العاجلة الواجب اتخاذها لإيواء

وعلاج وإطعام منكوبي الغارات وأسرم . وتقدير قيمة الإعانة التي ترى صرفها اليهم وتوزيع

ما يتجمع لديها من المبالغ والإعانات والتبرعات المخصصة لهذا الغرض .

(ثانيا) معاينة الأضرار التي تقع على النفس أو المال الناشئة عن الحرب وذلك بناء على طلب

ذوي الشأن ويحرر عن كل معاينة محضر وتحفظ محاضر المعاينات بمكاتب المحافظة أو المديرية

التي وقعت فيها الحوادث . ولا يترتب على هذه المعاينات أي نتيجة لازمة فيما يتعلق باحتمال قيام

الحق في التعويض على الضرر الذي وقع .

مادة ٣ — يؤذن للحارسين العامين على إدارة أموال الرعايا الألمان والايطاليين في أن يأخذ

من الأموال الموضوعة في الحراسة المبالغ التي تقرر صرفها لاعانة منكوبي الغارات وأسرم

ويراعي في ذلك بقدر الامكان نظام الأولوية المقرر بالنسبة لاعانة المعوزين من الرعايا

المذكورين .

مادة ٤ — يلغى الأمران رقم ١٠٣ و ١٣١ المتقدم ذكرهما .

حسين سري

القاهرة في ٢٣ يونيه سنة ١٩٤١

أمر رقم ١٤٩

بتعديل تشكيل لجان تقدير التعويضات المترتبة على أوامر الاستيلاء

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٣٩ بتنظيم أوامر الاستيلاء والتكاليف بموجب القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ .

وعلى الأمرين رقم ٤٨ و ٥٢ الخاصين بتشكيل لجان تقدير التعويضات المترتبة على أوامر الاستيلاء . وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر بتاريخ ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠

(تقرر ما هو آت)

مادة وحيدة - بضم إلى لجان تقدير التعويضات المترتبة على أوامر الاستيلاء المشكلة بمقتضى الأمر رقم ٤٨ المؤرخ ٩ يونيه سنة ١٩٤٠ والمعدل بالأمر رقم ٥٢ المؤرخ ١٥ يونيه سنة ١٩٤٠ مندوب عن وزارة التكوين .

حسين سرى

القاهرة في ٢٦ يونيه سنة ١٩٤١

أمر رقم ١٥٠

بشأن التدابير التي تتخذ لاعانة منكوبي الغارات ومعاينة الاضرار الناجمة عن الحرب

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

وعلى الأمر رقم ١٤٨ بشأن التدابير التي تتخذ لاعانة منكوبي الغارات الجوية ومعاينة الاضرار الناجمة عن الحرب .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ - فيما يختص بمنطقة الاسكندرية نحول الحاكم العسكري لهذه المنطقة الحق في تشكيل العدد اللازم من اللجان المنصوص عنها في الأمر رقم ١٤٨ بحسب ما تقتضيه أحوال المنطقة المذكورة .

مادة ٢ - - يكون تشكيل هذه اللجان كما يأتي :-

المحافظ أو وكيله أو من ينتدبه المحافظ لهذا الغرض رئيساً
عضو من النيابة العمومية
مهندس من وزارة الأشغال العمومية أو المجلس البلدى أو مندوب من وزارة الصحة العمومية
أو المجلس البلدى فى حالة الإصابات التى تلحق بالنفس .
اثنان من الأعيان يعينهما المحافظ .

مادة ٣ — يكون لهذه اللجان جميع الاختصاصات المبينة فى المادة ٢ من الأمر رقم ١٤٨
الصادر بتاريخ ٢٣ يونيه سنة ١٩٤١
القاهرة فى ٢٨ يونيه سنة ١٩٤١
حسين سرى

أمر رقم ١٥١

بتحديد إيجار المنازل وامتداد عقود الإيجار المخصصة للسكنى

نحن حسين سرى باشا

بعد الإطلاع على المرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية
فى البلاد المصرية .

و بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠ .

(قرر ما هو آت)

مادة ١ — لمستأجرى المنازل أو أجزاء المنازل الخالية من المفروشات أو المفروشة والمخصصة
للسكنى والمستأجرين من الباطن فى المدن وفى الأحياء التى يصدر بتحديداتها قرار من وزير
الداخلية الحق فى طلب امتداد الإجارة القائمة فى أول مايو سنة ١٩٤١ بالشروط الواردة فيها
لمدد جديدة متتابعة بحيث لا تزيد المدة الواحدة على ستة أشهر .

ويجب للانتفاع بأحكام الفقرة السابقة أن يكون المستأجر قد قام بجميع الالتزامات المفروضة
عليه بمقتضى عقد الإيجار وأن يعلن المالك بخطاب موصى عليه برغبته فى التجديد قبل انتهاء الإجارة
بخمسة عشر يوماً على الأقل .

مادة ٢ — لا يجوز أن تزيد الإجارة المتفق عليها فى عقود الإيجار المبرمة بعد أول مايو ١٩٤١
على القيمة التجارية لشهر إبريل سنة ١٩٤١ أو أجرة المثل فى الشهر المذكور .

ويدخل فى تقدير القيمة التجارية أو أجرة المثل المذكورتين تقويم كل شرط أو التزام
جديد لم يكن وارداً فى العقود المبرمة قبل أول مايو سنة ١٩٤١ أو لم يجر العرف فى هذا التاريخ
بفرضه على المستأجر . كما يدخل فى التقدير كل مبلغ إضافى يكون المؤجر قد اقتضاه لهذا الغرض
من المستأجر مباشرة أو عن طريق الوسيط فى الإجارة .

فى الأحوال التى لا توجد فيها عقود كتابية أو يتعذر الحصول عليها يجوز إثبات شروط

التعاقد والقيمة التجارية وأجر المثل والتكاليف الإضافية المشار إليها فيما تقدم بكافة طرق الإثبات مهما كانت قيمة النزاع .

مادة ٣ — استثناء من أحكام المادتين ٣٨٩ و ٤٧٤ من القانونين المدني الاهلى والمختلط تسرى الاحكام المتقدمة على المالك الجديد للعقار ولو لم يكن لسند الايجار تاريخ ثابت بوجه رسمى سابق على تاريخ البيع .

مادة ٤ — يعتبر باطلا بحكم القانون كل شرط مخالف للاحكام المتقدمة وبحكم باستقطاع المبالغ المحصلة بغير وجه حق من الاجرة التى يستحق دفعها .

مادة ٥ — ترفع المنازعات الناشئة عن تطبيق هذا الامر بناء على طلب ذوى الشأن إلى المحكمة الابتدائية المختصة .

ويجب على قلم الكتاب أن يرفع الطلب فى خلال ٢٤ ساعة من تاريخ استلامه الى رئيس الدائرة المختصة الذى يحدد جلسة لفض النزاع . ويخطر قلم الكتاب طرفى الخصوم بخطاب مسجل وبعلم الوصول قبل موعد الجلسة بخمسة أيام على الأقل . وتحكم المحكمة على وجه الاستعجال ولا يكون حكمها قابلا للاستئناف .

مادة ٦ — لا تسرى على هذا الامر أحكام الامر رقم ٤٠ الخاص بتقرير العقوبات بالنسبة للجرائم التى تقع مخالفة لاوامر السلطة القائمة على إجراء الاحكام العرفية .

القاهرة فى أول يولييه سنة ١٩٤١
حسين سرى

أمر رقم ١٥٢

بشأن استعمال بعض الاماكن المؤجرة إلى السلطات الادارية أو المعاهد فى غير
الاغراض المخصصة لها

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية فى
البلاد المصرية .

وعلى المادتين ٩ و ١٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالتدابير الاستثنائية
التي تتخذ لتأمين سلامة البلاد .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠

(تقرر ماهوآت)

مادة ١ — لا يجوز للمالك خلافا لما يتضمن عقد الايجار من أحكام أن يطلب فسخ العقد المذكور أو مراعاة الشروط التى تضمنها والخاصة باستعمال الاماكن المؤجرة إذا اقتضت ظروف استثنائية . وعلى وجه الخصوص ابواء منكوبى أو ضحايا الغارات الجوية تخصيص الاماكن

المؤجرة إلى المصالح العامة أو الهيئات البلدية والمحلية أو المعاهد الدينية والخيرية أو معاهد التعليم لاستعمال مؤقت غير عادي لم ينص عليه في عقد الايجار أو تضمن العقد نصا يحظره .

مادة ٢ - تمد عقود الايجار المبرمة من المصالح أو المعاهد التي تفتتح بأحكام المادة الأولى لمدة متتالية لا تزيد المدة الواحدة منها على ستة أشهر بعد إخطار المالك بذلك بكتاب موصى عليه يرسل إليه قبل انتهاء مدة العقد بخمسة عشر يوما على الأقل .

مادة ٣ - تختص لجان التقدير المشار إليها في المادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٣٩ المتقدم ذكره بناء على طلب ذوى الشأن بمعاينة الضرر الذى أصاب المالك من جراء الاستعمال غير العادى للأمكنة المؤجرة لأحد المستأجرين المذكورين في المادة الأولى . ولتحديد التعويضات التي يستحق دفعها على المستأجر مالم تكن الأمكنة المؤجرة قد أعيدت إلى حالتها الأولى . كل منازعة في قرارات لجان التقدير تعرض وتنظر وفقا لأحكام المادة ١٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٣٩ .

مادة ٤ - ترفض كل دعوى ترفع إلى القضاء خلافا لأحكام السابق ذكرها حتى لو كان رفعها سابقا على نشر هذا الأمر وفي أية حالة كانت عليها الدعوى .

القاهر في أول يولييه سنة ١٩٤١
حسين سرى

أمر رقم ١٥٣

بقصر بيع المشروبات الروحية أو المخمرة على أوقات معينة

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠

(نقرر ما هو آت)

مادة ١ - لا يجوز في المحال العمومية تقديم مشروبات روحية أو مخمرة للجمهور في غير المواعيد الآتية :-

من الساعة الثانية عشرة (ظهرا) إلى الساعة الثانية والنصف بعد الظهر ثم من الساعة السادسة والنصف مساء إلى الساعة الثانية عشرة والنصف بعد منتصف الليل .

مادة ٢ - يعاقب كل من يخالف أحكام المادة السابقة بالحبس لمدة لا تزيد على خمسة عشر يوما وبغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهات أو باحدى هاتين العقوبتين .

وفي حالة العود تكون العقوبة الحبس لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لغاية عشرين جنيها أو باحدى هاتين العقوبتين .

وإذا أثبت أحدهم أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة
اقتصرت العقوبة على الغرامة .

القاهرة في ٧ يولييه سنة ١٩٤١

حسين سرى

أمر رقم ١٥٤

بإبطال العمل بالأمرين رقم ٥٠ و ١٤٥

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الأحكام العرفية في
البلاد المصرية .

وعلى الأمرين رقم ٥٠ و ١٤٥ الصادرين في ٢ يونيه سنة ١٩٤٠ و ١١ يونيه سنة ١٩٤١
والخاصين بخلط الدقيق :

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠

(نقرر ما هو آت)

مادة وحيدة - ابتداء من تاريخ صدور هذا الأمر يبطل العمل بالأمرين رقم ٥٠ و ١٤٥
المتقدم ذكرهما .

القاهرة في ٧ يولييه سنة ١٩٤١

حسين سرى

أمر رقم ١٥٥

خاص بفسخ عقود الاجارة لمنطقة الاسكندرية

نحن حسين سرى باشا .

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الأحكام العرفية
في البلاد المصرية .

وبمقتضى السلطات المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠ .

(نقرر ما هو آت)

مادة ١ - تسرى أحكام المادتين ٢ و ٣ من الأمر رقم ٦٤ المعدل بالأمر رقم ٧٧ على
منطقة الاسكندرية بأكملها .

وفيما يتعلق بمنطقتي رمل الاسكندرية غربى خط ترام الرمل والميناء الغربية بالاسكندرية
المشار اليهما في قرار وزير الداخلية رقم ١٦ في ٧ يولييه سنة ١٩٤٠ والداخلتين في نطاق منطقة
الاسكندرية المشار اليها في الفقرة الأولى تطبق أيضا أحكام المادتين المتقدم ذكرهما على عقود

الايجارة المبرمة أو المجددة في المدة الواقعة بين تاريخي القرار المذكور وصدور هذا الأمر .
مادة ٢ - تطبق أحكام الأمر رقم ٦٥ على عقود الايجار المبرمة لفصل الصيف من هذا العام ويجب أن يتم هذا الاخطار المشار اليه في الفقرة الأولى من الامر المذكور قبل ٢٠ يولييه سنة ١٩٤١ .

القاهرة في ٨ يولييه سنة ١٩٤١
حسين سرى

أمر رقم ١٥٦

نحن حسين سرى باشا
بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

وعلى الامرين رقم ٧٤ و ١٢٠ الخاصين - الاول بأوامر الاستيلاء والتكاليف الخاصة بالموظفين والاماكن اللازمة للخدمة الطبية بالاسكندرية والثاني بأوامر التكاليف الخاصة بالاطباء اللازمين للخدمة الطبية للوقاية من الغارات الجوية ببعض مدن و بلاد القطر .

و بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ - تسرى أحكام الامر رقم ٧٤ المتقدم ذكره على المدن والبلاد الميينة في الجدول الملحق بهذا الامر ويبدأ ميعاد تقديم الاقرار المنصوص عنه في المادة ٢ (فقرة أولى) من تاريخ نشر هذا الامر .

ويعنى الاطباء من تقديم هذا الاقرار إذا كان قد سبق لهم تقديم الاقرار المنصوص عنه في المادة ٢ من الامر رقم ١٢٠ - ويتعلق بوزير الصحة العمومية تعديل الجدول المشار اليه في الفقرة الاولى بالحذف والاضافة .

مادة ٢ - يخول الحاكم العسكري في المناطق الخاصة والمحافظة أو المدير في الجهات الاخرى كل في دائرة اختصاصه . السلطات والاختصاصات المخولة بمقتضى الامر رقم ٧٤ المتقدم ذكره للجாகم العسكري لمنطقة الاسكندرية .

مادة ٣ - يلغى الامر رقم ١٢٠ المتقدم ذكره .

القاهرة في ١٥ يولييه سنة ١٩٤١
حسين سرى

بيان بالبلاد التي يسرى عليها الامر العسكري رقم ١٥٦

منطقة القاهرة وضواحيها بما فيها بندر الجزيرة وامبابه .

الاسكندرية وضواحيها .

منطقة بورسعيد بما فيها بور فؤاد والقنطرة .

» الاسماعيلية .

طنطا - الزقازيق - دمنهور - المحلة الكبرى - كفر الزيات - بنها - المنصورة -
طلخا .

أمر رقم ١٥٧

خاص بأسرى الحرب

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الأحكام العرفية في
البلاد المصرية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ - يعاقب بغرامة لا تزيد عن عشرة جنيهات كل من يتصل بأسرى الحرب بوسيلة
لا تجيزها السلطات المختصة أو من غير الحصول على ترخيص خاص بذلك .

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر والغرامة من عشرين إلى مائة جنيه
أو إحدى هاتين العقوبتين إذا تم الاتصال باستعمال طرق احتيالية .

مادة ٢ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر والغرامة من عشرين إلى مائة جنيه أو
إحدى هاتين العقوبتين .

(١) كل من يدخل أحد معسكرات اعتقال أسرى الحرب أو يشرع في دخوله من غير
إذن خاص بذلك .

(ب) كل من سهل بأي طريقة كانت أو شرع في تسهيل هروب أسرى الحرب .
وتكون العقوبة في الحالتين السابقتين بالحبس إذا كان مرتكب الجريمة أحد الأشخاص
المكلفين بالمراقبة أو بخدمة المعسكر الذى كان فيه الأسير معتقلا .

حسين سرى

القاهرة في ١٦ يولييه سنة ١٩٤١

أمر رقم ١٥٨

خاص بالاتجار مع الرعايا الألمان والايطاليين وبالتدابير الخاصة بأموالهم
نحن حسين سرى باشا .

بعد الاطلاع على الأمر رقم ٦ باتخاذ التدابير اللازمة في شأن الاتجار مع حكومة الريخ
الألماني ورعاياه واجراء الترتيبات الملزمة فيما يتعلق بأموالهم .

وعلى الأوامر رقم ٨ و ١١ و ١٧ و ٢٠ و ٢٢ و ٩٧ و ١٠٢ و ١٠٦ و ١٢٥ و ١٤٨ المكملات
أو المعدلة للأمر رقم ٦ المتقدم ذكره .

وعلى الأمر رقم ٥٨ الخاص باتخاذ التدابير اللازمة في شأن الاتجار مع مملكة ايطاليا ورعاياها
واجراء الترتيبات الملزمة فيما يتعلق بأموالهم .

وعلى الأوامر رقم ٦١ و ٦٨ و ٧٠ و ٧٣ و ٩١ و ٩٢ و ٩٤ و ١٠٢ و ١٠٦ و ١٠٨ و ١٠٩ و
١٢٣ و ١٢٥ و ١٣٧ و ١٤١ و ١٤٨ المكملات أو المعدلة للأمر رقم ٥٨ المتقدم ذكره .

وعلى المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .
وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠ .

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ — في تطبيق هذا الأمر تشمل عبارة « الرعايا الألمان أو الايطاليين » حكومة
الريخ الألماني وحكومة مملكة ايطاليا والاشخاص المعنوية الألمانية والايطالية ذات الشأن
العام . وكذلك كل شخص طبيعي أو معنوي من رعايا الريخ الألماني أو المملكة الايطالية .
ويعتبر الاشخاص الآتي بيانهم في حكم الرعايا الالمان أو الايطاليين وتشملهم كذلك عبارة
الرعايا الالمان أو الايطاليين المذكورة في الفقرة السابقة بـ

(١) كل شخص طبيعي أو معنوي من رعايا دولة تحتلها ألمانيا أو ايطاليا أو تخضع
لرعايتيها أو من المقيمين بأرضها ويكون قد صدر بشأنه قرار من وزير المالية يجعله في حكم رعايا
احدى تينك الدولتين .

(٢) الشركات أو الجمعيات المصرية أو الاجنبية التي يصدر وزير المالية قراراً باعتبارها تعمل
باشراف الماني أو ايطالي أو باعتبارها تدخل فيها مصالح ألمانية أو ايطالية هامة .

مادة ٢ — لا يعتبر الرعايا التشيكوسلوفاكيون أو الالبانيون من الرعايا الالمان أو
الايطاليين ولا يسرى عليهم التعريف الوارد في المادة الاولى . كذلك لا يشمل التعريف المتقدم
رعايا الحبشة وأهالي المستعمرات الايطالية وذلك ابتداء من التاريخ الذي حررت فيه
تلك البلاد .

مادة ٣ -- يستثنى من مدلول تعريف الرعايا الواردة في المادة الاولى الأشخاص الآتى بيانهم :-

بشرط أن يكونوا موجودين في البلاد المصرية وألا يكون قد صدر بشأنهم من قرار وزير المالية بالحاقهم بأولئك الرعايا :-

« ا » الرعايا الايطاليون الذين من أصل لوبى أو من جزر الدوديكانيز .

« ب » « الامان أو الايطاليون الذين من أصل اسرائيلى

« ج » « أو الايطاليون من المستخدمين أو العمال أو من الذين يباشرون بأنفسهم صناعة أو تجارة بمساعدة اثنين على الاكثر من المستخدمين أو العمال .

ويجوز لوزير المالية في الاحوال التى يكون فيها أحد الرعايا الامان أو الايطاليين قد انتفع بغير وجه حق بالاستثناء المتقدم ذكره أن يرجع أثر قرار اثبات صحة الواقع أو قرار الالحاق الى تاريخ سابق على نشره مع مراعاة حقوق الغير الذين تعاملوا معه بحسن نية .

مادة ٤ - يحظر أن تعقد بالذات أو بالواسطة مع الرعايا الامان أو الايطاليين أو لمصلحتهم عقود أو تصرفات أو عمليات تجارية كانت أم مالية أم من نوع آخر .

مادة ٥ - يحظر أن ينفذ أى التزام مالى أو غير مالى ناشئ عن عقد أو تصرف أو عملية تم لمصلحة الرعايا الامان أو الايطاليين فى تاريخ سابق على أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ أو ١٢ يونيه سنة ١٩٤٠ بحسب ما إذا كان الامر خاصا بالرعايا الامان أو الايطاليين .

مادة ٦ - لا يجوز لأى شخص من الرعايا الامان أو الايطاليين أن يرفع دعوى مدنية أو تجارية أمام أية هيئة قضائية فى مصر ولا أن يتابع السير فى دعوى منظورة أمام الهيئات المذكورة .

مادة ٧ - مع مراعاة الاستثناءات المنصوص عليها فى هذا الأمر يدخل فى الحراسة كل شخص من الرعايا الامان أو الايطاليين يمتلك أموالا بمصر وكذلك كل فرع أو توكيل أو مكتب موجود بمصر ومملوك للرعايا المذكورين

مادة ٨ - يجوز لوزير المالية أن يمنح استثناءات عامة أو خاصة من أحكام المواد ٤ الى ٧

مادة ٩ - يعين وزير المالية حارسين عامين يختصان بإدارة أموال الرعايا الامان والايطاليين . ويعين أيضا حراسا خاصين . ويعين الحراس ، العا مان والخاصون بموافقة وزير المالية موظفى الحراسات الذين يجوز أن يكون من بينهم موظفون بالحكومة للعمل فيها بصفة دائمة أو مؤقتة . وتعطى أتعاب الحراس ومراتب الموظفين وكذلك مصروفات الحراسة بأخذ نسبة مئوية على الاموال الموضوعة فى الحراسة . ويحدد وزير المالية قيمة وشروط تلك الاتعاب والمرتبات والمصاريف .

مادة ١٠ - تكون مهمة الحراس النيابة عن الرعايا الامان أو الايطاليين ولا تمرى عليهم النواهى المنصوص عليها فى المواد ٤ و ٥ و ٦ من هذا الأمر . ويتولون استلام وإدارة الاموال

الموضوعة في الحراسة بعد جردها ولهم بوجه خاص أن يتخذوا الاجراءات اللازمة لتحصيل ما لا أولئك الرعايا من الديون ولدفع ما عليهم منها وأن يقبضوا ما يدفع لهم وأن يعطوا المخالصات وأن يبيعوا الأموال القابلة للتلف أو التي تكون تفقات المحافظة عليها باهظة . وفي الأعمال الصناعية والتجارية ويجوز لهم أن يباشروا كل ما يتعلق بالاستغلال العادي للعمل ولهم أن يتصلحوا وأن يتنازلوا عن الديون كلها أو بعضها . وللحراس حق التقاضي باسم الأشخاص الذين ينوبون عنهم ولهم باذن وزير المالية أن يباشروا بيع الأموال وتصفية الأعمال - الموضوعة في الحراسة وبوجه خاص أن يطلبوا فسخ شركة أو أن يوافقوا عليه . كما يجوز لهم أن يباشروا أى عمل يعهد به اليهم وزير المالية .

مادة ١١ - يتولى الحارسان العايمان ادارة أموال الأشخاص الموضوعين في الحراسة التي لم يعين وزير المالية لادارتها حارسا خاصا ويكون لهما في هذه الحالة السلطات المبينة في المادة السابقة وللحارسين العامين حق التوجيه والمراقبة العليا على الحراس الخاصين ولهما حق التفتيش على أعمال وإدارة الحراس الخاصين وعلى هؤلاء أن يضعوا تقارير دورية عن حالة أعمالهم وأن يبعثوا بها إلى الحارسين العامين ليتخذوا في شأنها ما يريانه لازما من تدابير . وتدرج ودائع المال الخاصة بالرعايا الالمان أو الايطاليين الداخلين في الحراسة في حساب موحد لكل طائفة من أولئك الرعايا . ويتولى الحارسان العايمان إدارة هذا الحساب . ويناط بالحارسين العامين أن يقوموا على تنفيذ أحكام هذا الأمر

مادة ١٢ - لوزير المالية أن يقرر تكليف الحارسين العامين بأن يأخذوا من الأموال الموضوعة في الحراسة وبصرف النظر عما يوقع على ما بيدها من حجز ما للمدين لدى الغير ومن معارضة : مبالغ يحدد مقدارها وذلك لأعانة من كوبي الغارات الجوية وللمساعدة المعوزين الموجودين في مصر من الرعايا الالمان والايطاليين أو من رعايا الحبشة أو من أهالي المستعمرات الايطالية أو من رعايا البلاد التي تحتلها المانيا أو ايطاليا أو تخضع لرقابتهما أو لأعمال مؤسسات البر أو معاهد التعليم التابعة لهم أو لتغطية بعض مصاريف الاعتقال . ويحدد وزير المالية بقرار يصدره نظام الأولوية الذي يراعى في أخذ هذه المبالغ بوجه عام ويقدر الاستطاعة . كذلك يجوز لوزير المالية أن يقرر على سبيل التعميم والاطراد تصفية بعض أنواع الاموال المملوكة للرعايا الالمان أو الايطاليين الموضوعين في الحراسة أو جميع تلك الاموال وأن يعهد بهذه التصفيات الى الهيئات أو الى الأشخاص الذين يعينهم لهذا الغرض . ويجوز له أن يحدد بقرار منه اختصاصات المصنفين والاجراءات التي تتبع في بيع تلك الاموال

مادة ١٣ - يعتبر باطلا بحكم القانون كل عقد أو تصرف أو عملية تم أوجاء مخالفا لأحكام هذا الأمر ما لم يرخص به وزير المالية أو الحارس المختص .

مادة ١٤ — يجب على كل شخص طبيعي أو معنوي موجود بالقطر المصري وعلى كل مصري موجود في الخارج .

(١) يكون مديراً أو مشرفاً أو مستودعاً أو حائزاً بأي صفة لأموال منقولة أو ثابتة أو لحقوق مملوكة بالذات أو بالواسطة لأحد الرعايا الألمان أو الإيطاليين الذين لا يتمتعون بأي استثناء من الاستثناءات الواردة بهذا الأمر .

(٢) أو يكون مديناً بأي مبالغ أو قراطيس مالية أو عروض أو حقوق أياً كانت طبيعتها للأشخاص السالف ذكرهم .

(٣) أو يكون دائناً بأي صفة للرعايا المذكورين . إذا كانت قيمة الاموال أو الحقوق أو الديون تتجاوز ٥٠ جنيهاً مصرياً أن يقدم بياناً عنها في المواعيد وبالأوضاع والشروط التي تحدد بقرار من وزير المالية . ووجوب تقديم البيان المذكور لا يقتصر على الاموال التي تكون في الحياة أو الحقوق التي تكون مستحقة في تاريخي أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ و ١٢ يونيه سنة ١٩٤٠ بالنسبة للألمان أو الإيطاليين وعلى الاموال والحقوق التي دخلت في الحياة أو حل استحقاقها بعد التاريخين المذكورين بل هو يشمل أيضاً الاموال والحقوق المحتملة أو التي لا تكون مستحقة في تاريخ تقديم البيان كما يشمل الاموال والحقوق المتنازع عليها أو التي تكون محل مقاصة .

مادة ١٥ — يجب على وكلاء الدائنين بالتفليسات المفتوحة في مصر أن يبلغوا الحارس من تلقاء أنفسهم بيان جميع الديون المستحقة على التفليسة لأحد الرعايا الموضوعين في الحراسة وأن يقدموا جميع المستندات والأوراق الخاصة بتلك الديون والتي تكون في حيازتهم .

مادة ١٦ — يجب كذلك تقديم بيان في المواعيد وبالأوضاع والشروط التي تحدد بقرار من وزير المالية عن كل اتفاق كتابي أو شفوي يتعلق بنقل الملكية أو حق الانتفاع أو حق الاستعمال في الاموال منقولة أو ثابتة أو بنقل الحقوق أياً كانت طبيعتها أو يترتب عليه إدخال أي تعديل في شركة مدنية أو تجارية أو في مركز الشركاء فيما بينهم إذا كان أحد الرعايا الإيطاليين طرفاً في الاتفاق حين يكون نصابه زائداً على ١٠٠ جنيه ويكون قد تم بين أول يناير سنة ١٩٤٠ و ١٢ يونيه ١٩٤٠ .

وما كان من الاتفاقات تاريخه سابق على أول يناير سنة ١٩٤٠ يجب أن يقدم عنه بيان إذا طلب ذلك وزير المالية أو من ينتدبهم لهذا الغرض ويقع الالتزام بتقديم البيان على جميع الأشخاص الذين كانوا طرفاً في الاتفاق على أنه يجوز لهم أن يعينوا وكلاء يتولى عنهم تقديم بيان واحد .

مادة ١٧ — تعتبر باطلة بحكم القانون الاتفاقات التي يجب تقديم بيان عنها وفقاً لأحكام المادة السابقة والتي لا يقدم بيان عنها في المواعيد المحددة أو التي يكون البيان بشأنها غير صحيح إلا إذا رأى الحارس إقراراً بصحتها . ويجوز للحارس إذا كانت لديه أسباب تدعو إلى الشك في صحتها أن يرفض قبول كل اتفاق لم يعط تاريخاً ثابتاً إلا بعد ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٣٩ أو أول يناير

سنة ١٩٤٠ بحسب ما إذا كان الامر خاصا بالرعايا الالمان أو الايطاليين أو بعد التاريخ الذى تحدده وزير المالية تطبيقا لنص الفقرة ٢ من المادة السابقة .

ويجوز له للسبب المتقدم أن يرفض قبول أى اتفاق بنقل الملكية على سبيل التبرع وأن يرفض قبول أى عقد من عقود المعاوضة يكون من شأنه إخفاء الاموال عن الحراسة أياً كان تاريخ إبرام الاتفاق أو العقد حين لا يكون قد نفذ تنفيذاً فعلياً قبل التواريخ المنصوص عليها في الفقرة السابقة .

ويجوز لذوى الشأن الطعن فى قرار الحارس بعريضة تقدم فى خلال شهرين من تاريخ اعلانهم به إلى المحكمة الابتدائية المختصة ويجب على قلم الكتاب أن يرفع الطعن فى خلال ٢٤ ساعة من تاريخ تسلمه إلى رئيس الدائرة المختصة الذى يحدد جلسة للنظر فى الطعن ويخطر قلم الكتاب الخصوم بالموعد بخطاب مسجل بعلم الوصول يرسله قبل موعد الجلسة بخمسة أيام على الأقل ولا يجوز الطعن فى قرار المحكمة بأى طريق من طرق الطعن العادية أو غير العادية وتتبع الاجراءات عينها بالنسبة لكل نزاع بشره الحارس أو ذوى الشأن فيما يختص بالاموال أو الحقوق التى يجب أن يقدم بيان عنها وفقاً لاحكام المواد السابقة .

مادة ١٨ — يجب على الرعايا الالمان أو الايطاليين أن يسلموا إلى الحارس جميع الاموال المملوكة لهم ويجب كذلك على الاشخاص المشار اليهم فى الفقرتين ٢ و ١ من المادة ١٤ أن يسلموا الحارس الاموال المنقولة والسندات المثبتة للحقوق المذكورة فى بياناتهم أو يجعلوه يضع يده على الاموال الثابتة ويتم الايداع والتسليم المذكوران فى التواريخ ووفقاً للاوضاع التى يصدر بها قرار من وزير المالية ولا يلزم الاشخاص المدينون بمبالغ من النقود بدفعها إلا فى تاريخ استحقاقها ويجوز للحارس عند رفض أحد من هؤلاء تسليم ماله به استعمال الحجز الادارى إذا كان الامر خاصاً باموال وحقوق غير متنازع عليها ومستحقة الاداء وفى هذه الحالة إذا وقع الحجز على الشئ الذى كان يجب تسليمه لا يباشر رجال الادارة بيعه بل يسلمونه إلى الحارس ويجوز للحارس أن يمنح الاشخاص الذين يقع عليهم الالتزام المشار اليه فى هذه المادة شروطاً أو مهلاً وفقاً لما يقضى به العرف التجارى أو عملاً بما توجه مصلحة الاشخاص الذين ينوب عنهم

مادة ١٩ — المبالغ التى يجب دفعها وفقاً لاحكام هذا الامر وتنفيذاً لالتزامات أو عقود قومت بالعمله الالمانية أو الايطالية يكون دفعها بالعمله المصريه بالسعر الذى يحدده وزير المالية

مادة ٢٠ — لا يجوز للمدين فى الأحوال التى يجب فيها الدفع ليد الحارس تنفيذاً لالتزام ما بوجب الأحكام المقررة بمقتضى هذا الأمر أن يمتنع عن تنفيذ التزامه أو أن يعدل فى شروط تنفيذه استناداً إلى أن الحارس لا يستطيع أن يسلمه السند الذى يثبت الالتزام أو أى مستند آخر يتعلق بتنفيذ الالتزام ويعتبر الوصل الذى يعطيه الحارس ابراء صحيحاً بقدر مادفع اليه لجانب المدين من أية مسئولية ناتجة من الالتزامات التى التزم بها وفى حالة دفع مبالغ يجب

إذا ما ثبتت وفاة صاحب الماش بطريقة قاطعة ان ترد المبالغ التي تكون قد دفعت على هذا الوجه عن المدة اللاحقة للوفاة .

مادة ٢١ — إذا تبين مثلا من القيود المدونة بدفاتر المدين أو من قوائم دفع الكوبونات أو من أى دفتر أو سجل أو ورقة لمحل من المحال المالية أو غيره، أن أحد الرعايا الألمان أو الإيطاليين كان مالكا لقيم منقولة جاز للحارس أن يباشر الحقوق المتعلقة بتلك القيم ويدخل في ذلك قبض إراداتها ولو لم يستطع تقديم أوراقها وذلك ما لم يثبت أن صاحب الشأن قد نقل ملكية تلك القيم الى الغير نقلا صحيحا .

مادة ٢٢ — يجوز بقرار من وزير المالية أن تمتد جميع مواعيد سقوط الحق وجميع مواعيد الاجراءات التي تسرى ضد الرعايا الموضوعين في الجراسة إلى التواريخ التي يحددها .

مادة ٢٣ — إذا تبين أن الخصوم في حساب شخص موضوع في الحراسة تزيد على الأصول جاز للحارس العام أو الحارس الذي ينتدبه أن ينشر (في الجريدة الرسمية) اعلانا يطلب فيه من كل ذى شأن تقديم الوثائق المثبتة للديون التي لهم عليه في موعد لا يتجاوز شهرا من تاريخ نشر الاعلان . ويجوز للحارس أو لمدوبه عند انتهاء هذا الموعد وبموافقة وزير المالية أن يباشر تصفية أموال المدين وتوزيع الأصول بين الدائنين العاديين بعد استبعاد الأموال المخصصة لحقوق الدائنين الممتازين أو المرتهنين رهنا حيازيا أو تأمينا . أما هذه الحقوق فتكون المطالبة بها واستيفائها بحسب قواعد القانون العام ويترتب على نشر الاعلان المشار اليه في الفقرة الاولى إيقاف كل اجراء تنفيذي على المنقول قبل الحارس العام أو الخاص مدى ثلاثة أشهر على أنه يجوز للدائنين الممتازين أو المرتهنين أن يتخذوا اجراءات نزع ملكية العقار فاذا لم يصدر وزير المالية عند نهاية موعد الثلاثة أشهر المتقدم ذكره قرارا بأذن فيه بالتصفية جاز للدائنين أن يسيروا في الاجراءات وفقا لقواعد القانون العام . ويكون توزيع الأصول على الدائنين العاديين قسمة غرما . ويقتصر على الدائنين الذين أودعوا مستنداتهم في الموعد المحدد فيما تقدم ولا ينظر في أى طلب آخر ولا يترتب عليه إيقاف التوزيع وكل دائن لا يسلم الحارس العام أو مندوبه بصحة سنده يخصص له مقابل طلبه على سبيل التذكار إلى أن يصدر قرار المحكمة المختصة بصحة السند .

مادة ٢٤ — يعتبر مال الشركات أو لمعاهد الصناعة أو بيوت التجارة الموضوعة في الحراسة من الفروع والتوكيلات والمكاتب في مصر هيئات مستقلة عنها ولا يجوز أن يدخل في حساب أذمات هذه الهيئات غير الالتزامات تكون قد ارتبطت هي بها مباشرة بالالتزامات التي تتصل بعقود أو تصرفات أو عمليات تكون هي قد عقدتها أو باشرتها أو التي يكون المقابل لها قد دخل في أصول تلك الهيئات ويخرج بذلك من حساب تلك الذمات ما ارتبط به من التزامات الشركة

أو معهد الصناعة أو بيت التجارة الاصلى أو فروع أو توكيلات أو مكاتبه التى يكون مركزها أو ادارة عملها فى بلاد غير القطر المصرى .

مادة ٢٥ — لا يجوز لهيئات التأمين الموضوعة فى الحراسة أن تباشر عقودا جديدة أو أن تباشر عقودا للتأمين على التأمين وإلا اعتبرت تلك العقود جميعاً باطلة ولا يجوز أن تجدد عقود التأمين التى انتهت أجلها بطريق التجديد الضمنى وتعتبر عقود التأمين القائمة غير عقود التأمين على الحياة مفسوخة إلا إذا أبلغ المؤمن الحارس المختص بخطاب مسجل رغبته فى استمرار العمل بالعقد القائم حتى نهايته وتفسخ بحكم القانون عقود التأمين على التأمين القائمة والمقودة مع هيئات تأمين موضوعة فى الحراسة ويصنف كل ما اتفق عليه من الترتيبات وترد الاقساط أو كل مبلغ آخر سبق تحصيله عدا ما كان منها خاصا بالمدة السابقة على تاريخ التفسخ ويجوز لوزير المالية أن يتخذ بقرار يصدره التدابير التى ترمى إلى تيسير استمرار العمليات القائمة للتأمين على التأمين التى تتولاها الهيئات الألمانية أو الايطالية بواسطة هيئات تأمين أخرى وبنوع خاص فيما يتعلق بالاحتياطى الحسابى الخاص بتلك العمليات .

مادة ٢٦ — يباشر الحارس تصفية الهيئات المذكورة مع مراعاة مصلحة المؤمن عليهم ويجوز له بالنسبة لهيئات التأمين على الحياة أن يمضى فى كل الاعمال اللازمة لتنفيذ العقود القائمة وله على وجه الخصوص قبض ما يستحق أو يستحق من المبالغ والقيام بتنفيذ شروط التأمين وإجابة طلب المؤمن عليهم من شراء قيمة وثائق (بوالص) التأمين أو تحويلها إلى هيئات أخرى وتؤخذ المبالغ التى يدفعها الحارس لمواجهة الالتزامات التى عقدتها فى مصر هيئات التأمين الموضوعة فى الحراسة أولا من أقساط التأمين المدفوعة ثم من أموال الهيئة صاحبة الشأن فإذا لم يكف ذلك فمن أموال هيئات التأمين الاخرى التى من جنسية هذه الهيئة والموضوعة فى الحراسة وعند الاقتضاء تؤخذ هذه المبالغ من الاموال التى تكون بيد الحارسين العاملين بعد الحصول على موافقة وزير المالية .

مادة ٢٧ — عقود الاجارة المبرمة مع مستأجرين من رعايا الالمان أو الايطاليين يجوز للمستأجرين بموافقة الحارس العام أن يفسخوها بدون اعلان سابق وبغير تعويض من أجل التفسخ قبل الميعاد .

مادة ٢٨ — يكون لاصحاب الاعمال قبل (الرعايا الالمان أو الايطاليين) عدا من يشملهم الاعفاء المنصوص عليه فى المادة ٣ فقرة (١) و (ب) حق الفصل بدون اعلان سابق وبغير تعويض عن الفصل حتى فى حالة وجود عقد لمدة معينة . ويجب أن يدفع إلى الحارس العام المبالغ المستحقة للمستخدم بوصفها تعويضا عن مدة الخدمة بمقتضى عقد الاستخدام أو المستحقة على صندوق الادخار أو أى صندوق شبيه به دون تفريق بين ما إذا كانت المبالغ التى دفعت فى الصندوق دفعا لصاحب العمل والمستخدم معا أو دفعا أحدهما فقط وللحارس العام أن

يسلم إلى صاحب الشأن كل المبلغ أو بعضه دفعة واحدة أو على دفعات مقسمة ويجوز للحارس العام أن يرخص لأصحاب العمل بأن يحتفظوا بالمبالغ المستحقة للعمال المشار إليها في الفقرة السابقة كوديعة وذلك بشرط القيام بدفع هذه المبالغ إلى الحارس المذكور في الوقت الذي يحدده كلها أو بعضها دفعة واحدة أو على دفعات مقسطة .

مادة ٢٩ - إذا كان أحد الرعايا المشار إليهم في الفقرة (ج) من المادة ٣ يملك أموالاً منقولة أو ثابتة حين يكون مستخدماً أو عاملاً أو يملك أموالاً غير التي تقوم عليها صناعته أو تجارته في الأحوال الأخرى فإن هذه الأموال تكون خاضعة للحراسة .

ولا يجوز لهؤلاء الرعايا أن يبيعوا محال صناعتهم أو تجارتهن إلا بموافقة الحارس العام على أن يسلموا له حاصل بيع تلك المحال . وإذا صدر قرار باعتقال أحد الرعايا المذكورين دون أن يصدر قرار باللاحاق مبطل للاستثناء المشار إليه في المادة ٣ يدبر الحارس العام أمر استغلال محله الصناعي أو التجاري . ويفضل أن يكلف بهذا الاستغلال أحد أقارب صاحب الشأن أو أحد المستخدمين أو الصناع الذين يعملون عنده على أن تراعى القيود المبينة في المادة التالية .

مادة ٣٠ - يجوز أن يقيد الانتفاع بالاستثناء المشار إليه في المادة ٣ كما يجوز أن يقيد منح الاستثناءات المنصوص عنها في المادة ٨ بالشروط الآتية .

(١) يجب على الأشخاص الذين يكونون محل الاستثناء أن يقدموا إلى الحارس العام بياناً مفصلاً عن أملاكهم وتقريراً عن تجارتهم أو صناعتهم أو عملهم في مهنتهم .

(٢) يجب عليهم أن يقدموا للحارس العام كل شهر تقريراً عن أعمالهم في خلال الشهر المنقضى وبيانات عن حسابات ذلك الشهر .

(٣) لا يجوز لهم بغير إذن من الحارس العام أن يباشروا صرف مصاريف استثنائية كشراء بضائع لتخزينها أو كشراء مواد أولية أو عدد أو آلات أو تجديد أو إصلاح المهمات أو كأعمال الصيانة أو الإصلاح في العقارات .

(٤) يجب عليهم أن يدفعوا كل شهر للحارس العام جملة الأرباح التي يحصلون عليها بعد خصم المبلغ الذي يكون الحارس العام قد حددته للوفاء بحاجاتهم الضرورية .

(٥) لا يجوز لهم أن يرفعوا دعوى مدنية أو تجارية أو أن يستمروا في السير في دعوى سبق لهم رفعها بغير الحصول على إذن خاص من الحارس العام .

(٦) لا يجوز لهم بغير ترخيص من الحارس العام أن يباشروا مهنة غير التي كانوا يباشرونها في تاريخ ٣ سبتمبر سنة ١٩٣٩ أو ١٢ يونيو ١٩٤٠ بحسب ما إذا كان الأمر خاصاً بالرعايا الألمان أو الإيطاليين .

وبجوز أن يكون الترخيص مقيداً بشروط أخرى يقررها وزير المالية وفقاً لطبيعة أعمال الشخص الذي حصل على الترخيص .

مادة ٣١ — تسرى أحكام هذا الأمر أيضاً على كل شخص ليس من الرعايا الالمان أو الايطاليين وإنما يباشروا معاملات مع أحد هؤلاء الرعايا وفي خصوص هذه المعاملات .

مادة ٣٢ — يكون للموظفين الذين يعينون بقرار من وزير المالية لتنفيذ هذا الامر صفة مأمورى الضبطية القضائية .

مادة ٣٣ — يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز ٢٠٠ جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أو شرع في مخالفة أحكام هذا الامر عدا الأحكام المنصوص عليها في المادة التالية

مادة ٣٤ — يعاقب بغرامة لا تتجاوز ٢٠ جنيتها الاشخاص الذين يقع عليهم الالتزام بتقديم البيانات المشار اليها في المواد ١٤ (فقرة ١ و ٢) و ١٥ و ١٦ والذين يكونون قد أغفلوا تقديمها أو يكونون قد قدموا بيانات غير صحيحة أو ناقصة . كذلك يعاقب بنفس العقوبة الاشخاص الذين يرفضون أن يسلموا إلى الحارس الاموال التى يجب عليهم تسليمها بمقتضى المادة ١٨ إلا إذا كان الرفض يرجع إلى نزاع قضائى قائم بشأن هذه الاموال أو إذا أثبتوا حسن نيتهم فى هذا الشأن وتكون العقوبة الحبس لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وغرامة لا تتجاوز ٢٠٠ جنيه أو احدى هاتين العقوبتين إذا ارتكبت الجريمة بقصد اخفاء أموال أو حقوق يجب تقديم بيان عنها أو تسليمها . وتطبق العقوبة ذاتها فيما يتعلق بالبيانات المشار اليها في المادة ١٤ (فقرة ٣) إذا قدمت بقصد تهريب أموال أو حقوق مستحقة للحراسة وتقضى المحكمة علاوة على ما تقدم بتسليم الاموال أو الأوراق أو المستندات التى كان يجب تقديم بيان عنها أو تسليمها .

مادة ٣٥ — يعنى الاشخاص الذين سبق لهم قبل تاريخ العمل بهذا الأمر تقديم البيانات المشار اليها في المواد ١٤ و ١٥ و ١٦ وتنفيذ عمليات التسليم المشار اليها في المادة ١٨ من الالتزامات المنصوص عنها في المواد المذكورة .

مادة ٣٦ — يلغى الأوامر رقم ٦ و ٥٨ وكذلك الاوامر رقم ٨ و ١١ و ١٧ و ٢٠ و ٢٢ و ٦١ و ٦٨ و ٧٠ و ٧٣ و ٩١ و ٩٢ و ٩٤ و ٩٧ و ١٠٢ و ١٠٦ و ١٠٨ و ١٠٩ و ١٢٣ و ١٢٥ و ١٣٧ و ١٣٨ (مادة ٣)

مادة ٣٧ — تعتبر القرارات الصادرة تنفيذاً للامرين رقم ٦ و ٥٨ كما يعتبر ما عداها من الاحكام التى تستند إلى هذين الامرين منقذة لهذا الامر ومستندة له وذلك ما لم يتعذر التوفيق بينها وبين أحكام هذا الامر .

مادة ٣٨ — يتعلق بوزير المالية أن يتخذ كل التدابير التى يراها لازمة لتنفيذ هذا الامر .

حسين سرى

القاهرة فى ١٥ يونيه سنة ١٩٤١

أمر رقم ١٥٩

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على الامر رقم ١٥٨ الخاص بالتجار مع الرعايا الالمان والاطالين وبالتدبير الخاصة بأموالهم .

وعلى اعلان وزارة المالية المؤرخ ٢١ أغسطس ١٩٤٠ بشأن الوفاء إلى أشخاص موجودين في بلاد تحتلها ألمانيا أو إيطاليا أو تبسطان عليها رقابة أو تسلطا .

وعلى الامر رقم ١١٠ بشأن تسليم الاوراق القضائية إلى أشخاص موجودين في أراض محتلة أو مراقبة .

وعلى الامر رقم ١٢٦ بشأن تمكين الشركات المصرية أو الاجنبية من القيام بأعمالها .

وبعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ — تسرى أحكام هذا الامر على كل شخص طبيعي أو معنوي مقيم أو موجود ولو بصفة مؤقتة في ألمانيا أو إيطاليا أو في البلاد التي تحتلها هاتان الدولتان أو تخضع لرقابتهما غير رعايا ألمانيا أو إيطاليا أو من في حكمها ممن تسرى عليهم أحكام الامر رقم ١٥٨ الخاص بالتجار مع الرعايا الالمان أو الايطاليين وبالتدبير الخاصة بأموالهم . ويعتبر بدء الاحتلال أو الرقابة بالنسبة لكل بلد التاريخ المبين في النهر (١ - من الجدول المذكور) ويجوز تعديل هذا الجدول بقرار يصدره وزير المالية بموافقة مجلس الوزراء . والشركات المصرية والشركات الاجنبية التي لا تكون جنسيتها من جنسيات الدول المذكورة في الجدول المرفق يجوز بقرار يصدره وزير المالية أن تجعل في حكم الاشخاص المذكورين في الفقرة الأولى إذا كانت لها مصالح هامة في البلاد المحتلة أو الخاضعة للرقابة .

مادة ٢ — يحظر أن تعقد بالذات أو بالواسطة مع الاشخاص المذكورين في المادة الاولى أو لمصلحتهم عقود أو تصرفات أو عمليات تجارية كانت أم مالية أم من نوع آخر ويحظر أيضاً أن ينفذ أى التزام مالى أو غير مالى ناشئ عن عقد تصرف أو عملية لمصلحتهم في تاريخ سابق على أول سبتمبر ١٩٣٩ أو ١٢ يونيه ١٩٤٠ أو على التاريخ المحدد لبدء الاحتلال أو الرقابة على البلد الذى يوجد فيه أصحاب الشأن . كذلك لا يجوز للاشخاص المذكورين أن يرفعوا دعوى مدنية أو تجارية أمام أية هيئة قضائية في مصر ولا أن يتابعوا السير في دعوى منظورة أمام تلك الهيئات .

(أولا) تسرى النواهي المنصوص عليها في الفقرات السابقة على (مكتب البلاد المحتلة والخاضعة للرقابة) المشار اليه في المادة التالية ولا على الوكلاء المأذون لهم وفقا لاحكام المواد ١٥ إلى ١٩ .

مادة ٣ — تنشأ هيئة قائمة بذاتها تسمى مكتب البلاد المحتلة والخاضعة للرقابة تكون داخلة في سلطان وزير المالية . ومهمة هذا المكتب النياابة عن الاشخاص المذكورين في المادة الاولى واستلام وإدارة الاموال المملوكة لهؤلاء الاشخاص بعد جردها في غير الاحوال المنصوص عليها في المواد ١٥ إلى ١٩ ومراقبة أعمال الوكلاء المرخص لهم بمقتضى المواد المذكورة . وله فيما يتعلق بتلك الاموال أن يباشر جميع أعمال الادارة وعلى وجه الخصوص أن يتخذ الاجراءات اللازمة لتحصيل مالا وللك الاشخاص من الديون ودفع ما عليهم منها وأن يقبض ما يدفع وأن يعطى المخالصات وأن يبيع الاموال القابلة للتلف أو التي تكون نفقات المحافظة عليها باهظة وفي الاعمال الصناعية والتجارية يجوز له أن يباشر كل ما يتصل بالاستغلال العادى للعمل كذلك له أن يتصالح وأن يتنازل عن الديون كلها أو بعضها — وتكون العمليات المتعلقة بالاشخاص الموجودين في بلد واحد موضوع حساب المستقل وتدرج ودائع المال في حساب موحد بكل بلد .

وله حق التقاضى باسم الاشخاص الذين ينوب عنهم ونسلم إلى المكتب صور الأوراق التي تعلن على أيدي المحضرين والتي يقصد اعلانها إلى الاشخاص المذكورين ممن لا يكونوا لهم في مصر وكيل مأذون له بالعمل للمكتب باذن وزير المالية المباشر بيع الاموال ونصفية الاعمال المملوكة لاحد الاشخاص المشار اليهم في المادة الاولى ممن يتولى المكتب إدارة أموالهم مباشرة وبوجه خاص أن يطلب فسخ شركة أو أن يوافق عليه . وعلى المكتب الاشراف على تنفيذ هذا الامر . كذلك له أن يباشر ما يعهد به اليه وزير المالية من اختصاصات أخرى .

مادة ٤ — يتولى ادارة المكتب مدير عام ويكون تعيينه بقرار من وزير المالية ويعين المدير العام مستخدماً للمكتب بموافقة وزير المالية . ويجوز أن يكون من بينهم موظفون بالحكومة ينتدبون للعمل بالمكتب بصفة دائمة أو مؤقتة . يضع المدير العام ميزانية المكتب وحساباته ويصدق عليها وزير المالية — تغطى مصروفات المكتب بأخذ نسبة مئوية على جميع الاموال التي يتولى المكتب ادارتها .

مادة ٥ — يجب على كل شخص طبيعي أو معنوي موجود بالقطر المصرى وعلى كل مصرى موجود في الخارج .

(١) يكون مديرا أو مشرفا أو مستودعا أو حائزا بأى صفة لاموال متقولة أو ثابتة أو الحقوق مملوكة بالذات أو بالواسطة لاحد الاشخاص المذكورين في المادة الاولى .
(٢) أو يكون مدينا بأى مبالغ أو قراطيس مالية أو عروض أو حقوق أيا كانت طبيعتها للاشخاص السالف ذكرهم .

(٣) أو يكون دائماً بأى صفة للرعايا المذكورين .

إذا كانت طبيعة الاموال أو الحقوق أو الديون تتجاوز ٥٠ جنيها مصرباً وأن يقدم بيان عنها في المواعيد وبالأوضاع والشروط التي تحدد بقرار من وزير المالية . ووجوب تقديم البيان المذكور لا يقتصر على الاموال التي تكون في الحيازة أو الحقوق التي تكون مستحقة في التواريخ المحددة ببدء الاحتلال أو الرقابة وعلى الاموال والحقوق التي دخلت في الحيازة أو حل استحقاقها بعد التواريخ المذكورة بل هو يشمل أيضاً الاموال والحقوق المحتملة أو التي لا تكون مستحقة في تاريخ تقديم البيان كما يشمل الاموال والحقوق المتنازع عليها أو التي تكون محل مقاصة .

مادة ٦ - يجب على وكلاء الدائنين للتفليسات المفتوحة في مصر أن يبلغوا المكتب من تلقاء أنفسهم بيان جميع الديون المستحقة على التفليسة لأحد الاشخاص المشار اليهم في المادة الاولى وأن يقدموا جميع المستندات والأوراق الخاصة بتلك الديون والتي تكون في حيازتهم

مادة ٧ - يجب كذلك تقديم بيان في المواعيد والأوضاع والشروط التي تحدد بقرار من وزير المالية عن كل اتفاق كتابي أو شفوي يتعلق بنقل الملكية أو حق الانتفاع أو حق الاستعمال في الاموال المنقولة أو ثابتة أو بنقل الحقوق أياً كانت طبيعتها أو يترتب عليه ادخال أى تعديل في شركة مدنية أو تجارية أو في مركز الشركاء فيما بينهم إذا كان أحد الأشخاص المشار اليهم في المادة الأولى طرفاً في الاتفاق حين يكون نصابه زائداً على ١٠٠ جنيهاً يكون قد تم بعد التاريخ المحدد لكل بلد في النهر (ب) من الجدول المرفق - ويقع الالتزام بتقديم البيان على جميع الاشخاص الذين كانوا طرفاً في الاتفاق على أنه يجوز لهم أن يعينوا وكيلًا يتولى عنهم تقديم بيان واحد .

مادة ٨ - تعتبر باطلة بحكم القانون الاتفاقات التي يجب تقديم بيان عنها وفقاً لأحكام المادة السابقة والتي لا يقدم عنها بيان في المواعيد المحددة أى التي يكون البيان بشأنها غير صحيح إلا إذا رأى المكتب اقرار صحتها .

ويجوز للمكتب إذا كانت لديه أسباب تدعو إلى الشك في صحته أن يرفض قبول كل اتفاق لم يعط تاريخاً ثابتاً إلا بعد التاريخ المبين في النهر (ب) من الجدول المرفق بالنسبة لكل بلد ويجوز له للسبب المتقدم أن يرفض قبول أى اتفاق بنقل الملكية على سبيل التبرع وأن يرفض قبول أى عقد من عقود المعاوضة يكون من شأنه اخفاء الاموال عن المكتب أياً كان تاريخ ابرام الاتفاق أو العقد حين لا يكون قد نفذ تنفيذاً فعلياً قبل التواريخ المنصوص عليها بالفقرة السابقة - ويجوز لذوى الشأن الطعن في قرار المكتب بعريضة تقدم في خلال شهرين من تاريخ اعلانهم به إلى المحكمة الابتدائية المختصة ويجب على قلم الكتاب أن يرفع الطعن في خلال ٢٤ ساعة من تاريخ تسلمه إلى رئيس الدائرة المختصة الذي يحدد جلسة لنظر الطعن . ويخطر

قلم الكتاب المخصوص بالموعد بخطاب مسجل بعلم الوصول يرسله قبل موعد الجلسة بخمسة أيام على الأقل ولا يجوز الطعن في قرار المحكمة بأى طريق من طرق الطعن العادية أو غير العادية - وتتبع الاجراءات عينها بالنسبة لكل نزاع يثيره المكتب أو ذوى الشأن فيما يختص بالاموال أو الحقوق التى يجب أن يقدم بيان عنها وفقا لأحكام المواد السابقة .

مادة ٩ - - يجب على الاشخاص المشار اليهم بالفقرتين ١ و ٢ من المادة ٥ أن يسلموا المكتب الاموال المنقولة والسندات المثبتة للحقوق الوارد ذكرها فى البيان المقدم منهم وأن يجعلوه بضع يده على الاموال السابقة . وعلى أنه يجوز للوكلاء المرخص لهم بمقتضى أحكام المواد من ١٥ إلى ١٩ الاحتفاظ بأموال موكلهم مع مراعاة الشروط والقيود التى تكون قد أثبتت بالترخيصات ويتم الابداع والتسليم المذكوران فى التواريخ ووفقا للأوضاع التى يصدر بها قرار من وزير المالية ولا يلزم الاشخاص المدينين بمبالغ من النقود بدفعها إلا فى تاريخ استحقاقها . ويجوز للمكتب أن يمنح الاشخاص الذين يقع عليهم الالتزام المشار اليه فى هذه المادة شروطا أو مهلا وفقا لما يقضى به العرف التجارى أو عملا بما توجبه مصلحة الاشخاص الذين ينوبوا عنهم .

مادة ١٠ - - المبالغ التى يجب دفعها وفقا لأحكام هذا الامر وتنفيذا للالتزامات أو عقود قومت بالعملة القانونية فى البلاد المحتلة أو الخاضعة للرقابة يكون دفعها بالعملة المصرية بالسعر الذى يحدده وزير المالية .

مادة ١١ - - لا يجوز للمدين فى الاحوال التى يجب فيها الدفع ليد المكتب تنفيذا لالتزام ما بموجب الاحكام المقررة بمقتضى هذا الأمر أن يمتنع عن تنفيذ التزامه أو أن يعدل فى شروط تنفيذه استنادا إلى أن المكتب لا يستطيع أن يسلمه السند الذى يثبت الالتزام أو أى مستند آخر يتعلق بتنفيذه الالتزام . ويعتبر الوصل الذى يعطيه المكتب ابراء صحيحا بقدر ما دفع اليه الجانب المدين من أية مسئولية ناتجة من الالتزامات التى التزم بها وفى حالة دفع معاشات يجب إذا ما ثبتت وفاة صاحب المعاش بطريقة قاطعة أن ترد المبالغ التى تكون قد دفعت على هذا الوجه عن المدة اللاحقة للوفاة .

مادة ١٢ - - إذا تبين مثلا من الديون المدونة بدفاتر المدين أو من قوائم دفع كوبونات أو من أى دفتر أو سجل أو ورقة محل من المحال المالية أو غيره ان أحد الاشخاص المشار اليهم فى المادة الاولى كان مالكا لقيم منقولة جاز للمكتب أن يباشر الحقوق المتعلقة بتلك القيم ويدخل فى ذلك قبض ايراداتها ولو لم يستطع تقديم أوراقها وذلك ما لم يثبت أن صاحب الشأن قد نقل ملكية تلك القيم إلى الغير نقلا صحيحا .

مادة ١٣ - - كوبونات الدين العام المصرى والمؤسسات العامة والشركات التى تقوم عادة بالوفاء بالتزاماتها المالية كلها أو بعضها فى البلاد المحتلة أو الخاضعة للرقابة المذكورة فى الجدول المرفق التى لم تقدم لقبض قيمتها فى خلال ثمانية أشهر من تاريخ استحقاقها تعتبر مملوكة إلى

أشخاص موجودين في البلاد المذكورة ما لم يقيم الدليل على العكس وذلك في حدود متوسط مادفع من تلك الكوبونات في خلال السنتين المائتين الأخيرتين في تلك البلاد ويجوز أن يأمر قرار يصدره وزير المالية بتسليم قيمتها إلى المكتب .

مادة ١٤ - يجوز بقرار من وزير المالية أن تمتد جميع مواعيد سقوط الحق وجميع مواعيد الاجراءات التي تسرى على الاموال التي يتولى المكتب ادارتها مباشرة إلى التواريخ التي يحددها .

مادة ١٥ - إذا كان لاحد الاشخاص المذكورين في المادة الاولى ممن لهم أعمال تجارية وصناعية مركز ادارى أو دائرة عمل أو فرع أو وكيل أو مكتب يديره وكيل عنه لديه حق يرضى اللازم في ادارة مصالحه في القبض والدفع باسمه جاز للمكتب أن يرخص لهذا الوكيل الاستمرار في القيام بعمله ومباشرة أموال موكله ولا يمنح الترخيص إلا بالشروط الآتية :
(١) يجب على الوكيل أن يباشر أعماله في مصر باعتبار أن العملية قائمة بذاتها فلا يجوز له أن يطلب بالذات أو بالواسطة أمر من موكله أن ينفذ أمرا يصدره له الموكل إلا إذا حصل على إذن خاص بذلك .

(٢) يجب عليه أن يحصل على موافقة المكتب على الميزانية والحسابات السنوية وأن يقدم له الميزانيات والبيانات والتقارير وفقا للتعليمات الصادرة اليه في هذا الشأن .

(٣) لا يجوز له بأي حال من الأحوال أن يتصرف فيما يجنيه من الارباح إلا بعد الحصول على موافقة المكتب فيجوز للمكتب أن يأمر بإبداعها وفقا للمادة ٩ ويجوز أن يكون الترخيص خاضعا لشروط أخرى مما تقتضيه طبيعة العملية أو ظروف استغلالها .

مادة ١٦ - يجوز أن يرخص المكتب لفروعه أى لمديرى الفروع وكلاء المحال التجارية أو الصناعية أو مستودعيها مما لا تنطبق عليهم المادة السابقة في القيام ببيع البضائع المودعة لديهم وكذلك في تحصيل المبالغ المستحقة لتلك المحال وأن يسلموا المبالغ المدفوعة لهم إلى المكتب بعد خصم قيمة السمسرة والمصاريف التي يكون صاحب الشأن قد أنفقها .

مادة ١٧ - يجوز بناء على ترخيص المكتب أن يعهد بادارة الاموال المنقولة والثابتة المملوكة للأشخاص المذكورين في المادة الاولى والتي لا تكون عملية تجارية أو صناعية أو وكلاء هؤلاء الأشخاص إما المصريين أو الاجانب الذين كانت مصر محل اقامتهم العادية في التاريخ المحدد لبدء احتلال البلد الذى يقيمون به أو لبدء بسط الرقابة عليه والذين ليس لهم وكيل معين على الوجه الصحيح فيجوز للمكتب أن يعين وكلاءا للنياحة عنهم وإدارة أموالهم الشخص الذى كان يباشر هذه الادارة دون أن يكون لديه وكيل صحيح أو صريح في التاريخ السابق ذكره أو أحد أقاربه الأقربين .

مادة ١٨ - يجوز أن يرخص للمصارف والهيئات التي تشتغل بالتسليف بأن تستبقى لديها

ودائع النقود أو القيم المنقولة المملوكة للأشخاص المذكورين في المادة الأولى إذا كان ايداعها سابقا على تاريخ احتلال البلد أو بسط الرقابة عليه ولا يجوز لها بغير إذن سابق من المكتب أن تدمج في حساب الودائع المذكورة القوائد أو الكوبونات أو غيرها من إيرادات رؤوس الأموال التي أودعت لديها فإذا كانت الودائع ضامنة لدين مستحق للمصرف أو الهيئة مخصص دخل الكوبونات لسداد قوائد الديون التي تضمنها .

مادة ١٩ — لا يجوز لهيئات التأمين التي تعمل في مصر وتكون لها جنسية أحد البلاد المذكورة في الجدول المرفق أو تعتبر فروعاً أو توكيلات لهيئة تعمل في ألمانيا أو إيطاليا أو في أحد البلاد المحتلة أو الخاضعة لرقابة هاتين الدولتين أو تكون لها مصالح هامة في هذه البلاد أو تستمر في مباشرة أعمالها في مصر إلا بعد الحصول على إذن خاص من المكتب وذلك فضلاً عن التسجيل الذي أوجبه القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٣٩ . تناط بالمكتب تصفية هيئات التأمين المنصوص عليها في الفقرة السابقة والتي لم تتوفر فيها شرط التسجيل والترخيص وله أن ينتدب لهذا الغرض إحدى شركات التأمين التي تعمل في مصر ويراعى في هذه التصفية مصالح المؤمن عليهم ويجوز للمصنف بالنسبة لهيئات التأمين على الحياة أن يمضى في كل الأعمال اللازمة لتنفيذ العقود القائمة وله على وجه الخصوص قبض ما استحق أو يستحق من المبالغ والقيام بتنفيذ شروط التأمين وإجابة طلب المؤمن عليهم من شراء قيمة وثائق (بوالص) التأمين أو تحويلها إلى هيئات أخرى ويجوز في حالة عدم كفاية أصول الهيئة التي في دور التصفية أن تؤخذ المبالغ اللازمة لمواجهة الالتزامات المنصوص عليها في الفقرة السابقة من الأموال التي على المكتب إدارتها بترخيص من وزير المالية ووفقاً للشروط التي يقررها .

مادة ٢٠ — لا يجوز للهيئات التي تكون في دور التصفية أن تباشر عقوداً جديدة أو تباشر عقود التأمين على التأمين وإلا اعتبرت تلك العقود جميعاً باطلة ولا يجوز أن تتجدد عقود التأمين التي انتهت أجلها بطريق التجديد الضمني وتعتبر عقود التأمين القائمة غير عقود التأمين على الحياة منسوخة في التاريخ الذي يحدده المكتب إلا إذا أبلغ المؤمن بخطاب مسجل رغبته في استمرار العمل بالعقد القائم حتى نهايته وتفسخ بحكم القانون عقود التأمين على التأمين القائمة والمعقودة مع الهيئات التي تكون في دور التصفية ويصفي كل ما انفق عليه من الترتيبات وترد الأقساط أو كل مبلغ آخر سبق تحصيله عدا ما كان منها خاصاً بالمدة السابقة على تاريخ الفسخ ويجوز لوزير المالية أن يتخذ بقرار يصدره التداير التي ترمى إلى تيسير استمرار العمليات القائمة للتأمين على التأمين التي تتولاها الهيئات المنصوص عليها في المادة ١٩ بواسطة هيئات تأمين أخرى وبأنواع خاص فيما يتعلق بالاحتياطي الحسابي الخاص بتلك العمليات .

مادة ٢١ — يجوز أن تعلق الترخيصات المشار إليها في المواد ١٥ إلى ١٩ على شروط معينة كالزام المرخص لهم بتمكين موظفي المكتب الذي ينتدب لهذا الغرض من القيام بما يرون

إجرائه من التحقيقات الدورية وبتقديم تقرير مفصل إلى المكتب في مواعيد ثابتة ويجوز دائماً سحب هذه الترخيصات ويكون قرار المكتب في هذا الشأن قابلاً للطعن لدى وزير المالية وفي حالة السحب تسلم الاموال التي كان يديرها الوكيل المرخص له إلى المكتب .

مادة ٢٢ — لا ترتب على الترخيص الممنوح بمقتضى هذا الأمر أى مسئولية على الحكومة أو المكتب قبل الأشخاص أو من يتوبون عنهم أو الغير .

مادة ٢٣ — إذا تبين للمكتب بمناسبة تقديم طلب من أحد الدائنين أن المحصوم في حساب المدين تزيد على الأصول جاز للمكتب أن ينشر في الجريدة الرسمية اعلاناً يطلب فيه من كل ذى شأن تقديم الوثائق المثبتة للديون التي لهم عليه في موعد لا يتجاوز شهراً من تاريخ نشر الاعلان ويجوز للمكتب عند انتهاء هذا الموعد وبموافقة وزير المالية أن يباشر تصفية أموال المدين وتوزيع الاصول بين الدائنين العاديين بعد استبعاد الأموال المخصصة لحقوق الدائنين الممتازين أو المرتهنين رهناً حيازياً أو تأمينا أما هذه الحقوق فتكون المطالبة بها واستيفائها بحسب قواعد القانون المشار اليه في الفقرة الاولى ويترتب على نشر الاعلان المشار اليه في الفقرة الاولى وقف كل اجراء تنفيذي على المنقول قبل المكتب مدى ثلاثة أشهر على أنه يجوز للدائنين الممتازين أو المرتهنين أن يتخذوا اجراءات نزع ملكية العقار فإذا لم يصدر وزير المالية عند نهاية موعد الثلاثة أشهر المتقدم ذكره قراراً يأذن فيه بالتصفية جاز للدائنين أن يسيروا في الاجراءات وفقاً لقواعد القانون العام ويكون توزيع الاصول على الدائنين العاديين قسمة غرماء ويقتصر على الدائنين الذين أودعوا مستنداتهم في الموعد المحدد فيما تقدم ولا ينظر في أى طلب آخر ولا يترتب عليه وقف التوزيع وكل دائن لا يسلم المكتب بصحة سنده ينحصر له مقابل طلبه على سبيل التذكير إلى أن يصدر قرار المحكمة المختصة بصحة السند .

مادة ٢٤ — المعاهد والمنشآت والجمعيات التابعة للبلاد المذكورين في الجدول المرفق التي تكون أغراضها التعليم والقيام بأبحاث علمية أو علاج أو مساعدة المرضى أو الفقراء تظل إدارتها بيد مديرها الحالي ما لم يصدر قرار من وزير المالية بتنظيمها على وجه خاص وتستمر في القيام بمهمتها على ألا تطلب أمراً من السلطات الرسمية أو الهيئات الرئيسية الموجودة في البلاد المحتلة أو الخاضعة للرقابة أو أن تنفذ أى أمر يصدر اليها من تلك السلطات أو الهيئات وتنشأ في وزارة المالية لجنة تسمى لجنة المدارس والمعاهد والهيئات الخيرية ويكون من اختصاصها ابداء الرأى فى كل الشئون الخاصة بالمعاهد والهيئات المشار اليها في الفقرة السابقة ومراقبة أعمالها واقتراح التدابير الملائمة على وزير المالية وعلى وجه الخصوص منح إعانات تسمح لها بمتابعة أعمالها وتشكل هذه اللجنة من وزير المالية أو من يتوب عنه رئيساً ومن مندوب من كل من وزارتي المعارف العمومية والصحة العمومية ومن المدير العام لمكتب البلاد المحتلة أو الخاضعة للرقابة ومن ثلاثة أعضاء يصدر بتعيينهم قرار من وزير المالية لمدة سنة ويجوز أن يبلغ عددهم إلى خمسة ويجوز أن يرخص وزير المالية للمكتب

بالشروط التي يحددها لهذا الغرض في أن يأخذ من الأموال التي يتولى ادارتها المبالغ اللازمة لمصلحة المعاهد والهيئات والجمعيات المشار اليها في هذه المادة أو لتحقيق ما يشبه ذلك من الأغراض العامة .

مادة ٢٥ — تسرى أحكام هذا الأمر أيضاً على كل شخص يباشر معاملات مع أحد الأشخاص المذكورين في المادة الاولى وفي خصوص هذه المعاملات .

مادة ٢٦ — يكون للموظفين الذين يعينون بقرار من وزير المالية لتنفيذ هذا الأمر صفة مأموري الضبطية القضائية .

مادة ٢٧ — يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز ٢٠٠ جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أو شرع في مخالفة أحكام هذا الأمر عدا الأحكام المنصوص عليها في المادة التالية .

مادة ٢٨ — يعاقب بغرامة لا تتجاوز ٢٠ جنيتها الأشخاص الذين يقع عليهم الالتزام بتقديم البيانات المشار اليها في المواد ٥ (فقرة ١ و ٢) و ٦ و ٧ والذين يكونون قد أغفلوا تقديمها أو يكونوا قد قدموا بيانات غير صحيحة أو ناقصة كذلك يعاقب بنفس العقوبة الاشخاص الذين يرفضون أن يسلموا إلى المكتب الاموال التي يجب عليهم تسليمها بمقتضى المادتين ٩ و ٢١ (فقرة ثالثة) إلا إذا كان الرفض يرجع إلى نزاع قضائي قائم بشأن هذه الاموال أو إذا أثبتوا حسن نيتهم في هذا الشأن وتكون العقوبة بالحبس لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وغرامة لا تتجاوز ٢٠٠ جنيه أو احدى هاتين العقوبتين إذا ارتكبت الجريمة بقصد إخفاء أموال أو حقوق يجب تقديم بيان عنها أو تسليمها .

مادة ٢٩ — يعنى الاشخاص الذين سبق لهم أن قدموا إلى وزارة المالية قبل تاريخ العمل بهذا الامر بيانات مطابقة لاحكام المواد ٥ و ٦ و ٧ من الالتزام بتقديم بيان آخر بشرط أن يؤدوا للمكتب بياناتهم السابقة في المواعيد المحددة لهذا الغرض . يستمر العمل بالترخيصات التي سبق منحها من وزير المالية تطبيقاً للاعلان المؤرخ ٢١ اغسطس سنة ١٩٤٠ على أن تراعى شروط منح الترخيص على انه يجب على هيئات التأمين المرخص لها اتباع الشروط التي يحددها القرار الوزاري المشار اليه في المادة ١٩ جميع المبالغ والودائع السابق تسليمها إلى وزارة المالية وفقاً لاحكام الاعلان المؤرخ ٢١ اغسطس ١٩٤٠ تعتبر صحيحة وتحول وزارة المالية قيمتها إلى المكتب .

مادة ٣٠ — يلغى الامر رقم ١١٠ واعلان وزارة المالية المؤرخ ٢١ اغسطس سنة ١٩٤٠

مادة ٣١ — تعتبر الاجراءات التنفيذية لاحكام الامرين رقم ٦ و ٥٨ المتعلقة بالاشخاص الموجودين في ألمانيا أو ايطاليا أو في البلاد التي تحتلها هاتان الدولتان أو تخضعان لرقابتهما كما يعتبر كل اسناد إلى تلك الاحكام تنفيذا لهذا الامر أو اسنادا اليه وذلك ما لم يتعذر التوفيق بينها وبين أحكام الأمر المذكور .

مادة ٣٣ — يتعلق بوزير المالية أن يتخذ كل التدابير التي يراها لازمة لتنفيذ هذا الامر

حسين سرى

القاهرة في ١٥ يولييه سنة ١٩٤١

جدول مرفق بالأمر رقم ١٥٩

(ب) التاريخ الذى يتخذ مبدأ لتقديم البيانات المشار اليها فى المادتين ٧ و ٨	(١) التاريخ المحدد لبداء الاحتلال أو الرقابة	البلاد الواقعة تحت الاحتلال أو الرقابة من ألمانيا وإيطاليا
٣ سبتمبر سنة ١٩٣٩	٣ سبتمبر سنة ١٩٣٩	تشيكوسلوفاكيا
٣ » » » »	٣ » » » »	بولندا
١٠ ابريل » ١٩٤٠	١٠ ابريل » ١٩٤٠	الدانمارك
١٤ مايو » »	١٤ مايو » »	هولندا (ماعدا الهند الشرقية الهولندية وسورينام وكوراساوا .
» » » » »	» » » » »	دوقية لكسمبورج
٢٨ » » » »	٢٨ » » » »	بلجيكا (ماعدا الكنفو البلجيكي)
أول يناير » »	١٢ يونيه » »	البانيا
٢١ يونيه » »	٢١ يونيه » »	فرنسا (بما فى ذلك مراكش والجزائر وتونس)
١٥ مايو » » »	١٥ اغسطس » »	التروبيج
أول » » » »	١٣ ابريل » ١٩٤١	المجر
» » » » »	١٣ ابريل » »	بلغاريا
أول يولييه » » »	١٣ ابريل » »	رومانيا
٢٢ مايو » ١٩٤١	٢٢ مايو » »	يوغسلافيا
» » » » »	» » » » »	اليونان

أمر رقم ١٦٠

خاص بتعيين الجرائم التي تختص المحاكم العسكرية بنظرها

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية . وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠ .

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ — تجال إلى المحاكم العسكرية الجرائم الآتية ذكرها .

- ١ — الجرائم المنصوص عليها في الباب الأول من الكتاب الثاني من قانون العقوبات .
- ٢ — الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٣٣ و ١٣٦ و ١٣٧ من قانون العقوبات إذا وقع الفعل على الموظف المكلف بخدمة عمومية أثناء تأدية وظيفته في سبيل تنفيذ الاحكام العرفية أو بسببها
- ٣ — الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٣٥ عقوبات .
- ٤ — هرب المقبوض عليهم أو المحكوم عليهم في جرائم تختص بها المحاكم العسكرية .
- ٥ — الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٦٢ عقوبات وجرائم السرقة واخفاء الاشياء المسروقة اذا كان محل الجريمة من معدات الدفاع أو المحافظة على سلامة المرافق العامة
- ٦ — الجرائم المنصوص عليها في المواد من ١٦٣ الى ١٧٠ عقوبات بشأن تعطيل المواصلات
- ٧ — الجرائم المنصوص عليها في المراسيم بقوانين رقم ١٥ و ٩٦ و ١٠٧ لسنة ١٩٣٩ وفي المادتين ٣٧٤ و ٣٧٥ من قانون العقوبات
- ٨ — الجرائم المنصوص عليها في المراسيم بقوانين رقم ٩٨ و ١٠١ و ١٢٨ لسنة ١٩٣٩ ورقم ٥٣ لسنة ١٩٣١

٩ — الجرائم المنصوص عليها في المادة ٣٦٣ من قانون العقوبات .

١٠ — الجرائم المنصوص عليها بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩١٧ الخاص باحراز وحمل السلاح

مادة ٢ — تختص المحاكم العسكرية بمحاكمة كل من يرتكب في دائرة اختصاصها جريمة من الجرائم التي خولت الاختصاص بنظرها

مادة ٣ — تلغى الاول رقم ٢٣ و ٤١ و ٧٨ و ١٠٠ و ١٢٩ و ١٣٥

حسين سرى

القاهرة في ٣١ يوليو سنة ١٩٤١

أمر رقم ١٦١

بالاذن بتقديم المستندات التي تكون في حيازة مصلحة الرقابة إلى المحاكم

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية . وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠

(تقرر ما هوآت)

يؤذن للرقيب العام في أن يستخدم أى مستند يقع في يده بمناسبة تأدية وظيفته وأن يقدمه للنيابة وجهات التحقيق والقضاء لاثبات الجرائم والعقاب عليها . وعلى الأخص ما يقع منها مخالفة للأوامر العسكرية وتكون له من أجل ذلك صفة مأمور الضبطية القضائية

ويؤذن له كذلك في أن يقدم إلى القضاء أى مستند يقع في يده بمناسبة تأدية وظيفته لاثبات الحقوق المدنية أو التجارية أو فيها متى كان المستند متعلقا بالأوامر الخاصة بالتدابير التي اتخذت بشأن ألمانيا أو إيطاليا أو البلاد التي يحتلتها أو يخضعانها للرقابة .

ويجوز للرقيب العام عند الضرورة أن يقدم بدلا من المستند الاصل صورة مصدقا عليها منه بأنها طبق الاصل .

القاهرة في ٣١ يولييه سنة ١٩٤١

حسين سرى

أمر رقم ١٦٢

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية . وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠

(تقرر ما هوآت)

مادة ١ - لايجوز أن تطلق على المشروبات الروحية تسميات شمبانيا وكنياك وتوكي وبورت وهوك وشيرى ومادير وملجا وبورجونى وبوردو وغيرها من التسميات الاقليمية الخاصة بالمنتجات النبيذية إلا إذا كانت واردة من هذه الجهات مصحوبة بشهادة تدل على المصدر

مادة ٢ - يحظر بيع المشروبات الروحية المقطرة أو المخمرة أو عرضها للبيع أو حيازتها بقصد البيع ما لم تكن مطابقة لمواصفاتها وتركيبها الطبيعي الاصلى

مادة ٣ - المشروبات المبينة فيما بعد يجب علاوة على ما ذكر في المادة السابقة أن تكون مطابقة في وصفها ومحتوياتها وتركيبها للموامين في تعريف كل منها كما على .

(١) النبيذ هو المشروب الكحولي الناتج من التخمير الكحولي الطبيعي للعنب الغض الجاف (الذبيب) وعصيرها ويجب أن يكون خاليا من الرائحة والطعم الخلي وخاليا من المواد الحافظة والغريبة والضارة بالصحة ماعدا ثاني اكسيد الكبريت وأملأحه بشرط ألا يزيد مقدار ثاني اكسيد الكبريت عن مائة جرام في اللتر ومجموع ثاني اكسيد الكبريت الحر وأملأحه عن ٤٠٠ جرام في اللتر كما يجب ألا يزيد مقدار الحموضة الطيارة في النبيذ عن ٢ جرام محسوبة كحامض الخليك في اللتر ولا كمية النحاس به عن عشرة مليجرامات في اللتر . ويجب ألا يقل مقدار الكحول في النبيذ عن ٧ ٪ بالحجم ولا يزيد عن ١٦ ٪ بالحجم . وتطلق تسمية نبيذ حلو على المشروب الكحولي الناتج من عصير العنب الغاض أو الجاف الآخذ في التخمير والمعاد للاستهلاك . وتقتصر عبارة نبيذ فوار على النبيذ الذي نتج فورانه بأعادة التخمير له داخل اناء محكم القفل سواء أكان ذلك التخمير ذاتيا أم أجرى على طريقة شبنانيا . وإذا كان فوران النبيذ ناتجا من اضافة ثاني اكسيد الكربون التقي وتطلق عليه عبارة نبيذ غازي أو عبارة نبيذ فوار بإضافة ثاني اكسيد الكربون التقي . ويجب أن يكتب على أوعية النبيذ ما يدل على أنه ناتج من العنب الغاض أو العنب الجاف (الذبيب) والمواصفات المتقدم ذكرها تنطبق من حيث المواد الحافظة والمواد الضارة بالصحة على أنواع الأنبذة المشار إليها في البنود ٢ و ٣ و ٤ من هذه المادة .

(٢) النبيذ الكحولي هو المشروب الناتج من تخمير عصير العنب الغاض أو الجاف سواء أكان نبيثا أم مطبوخا مركزا أم غير مركز مضافا اليه كحول قبل أو بعد التخمير أو اثنائه بشرط ألا تقل كمية الكحول عن ١٥ درجة وألا تزيد كمية الكحول المضافة في كل الأحوال عن الكمية اللازمة لرفع درجة النبيذ الكحولي إلى أكثر من ٢٣ درجة .

(٣) نبيذ التفاح يجب أن يكون ناتجا من تخمير التفاح وألا يقل مقدار الكحول فيه عن ٣ ٪ بالحجم ولا تزيد الحموضة الطيارة عن ٣ جرام محسوبة كحامض الخليك في اللتر . وإذا كان أساس تحضير المشروب فاكهة من نوع آخر غير التفاح فتطلق عليه التسميات الآتية حسب الأحوال . نبيذ البلح . الكمثرى . الخوخ .

(٤) الفروط والآبتريف المجهز على قاعدة النبيذ تطلق على المشروبات التي لا تزيد درجة الكحول فيها على ٢٣ درجة وتكون محتوية على ٨٠ ٪ . على الأقل في النبيذ الكحولي أو من عصير العنب أو من نبيذ مادي محتو على الأقل على عشرة درجات من الكحول .

(٥) عرق العنب أو براندى هو المشروب الكحولي المستحصل من تقطير النبيذ الناتج من العنب الغاض على شرط ألا يفقده التقطير خواصه النبيذية ولا يقل مقدار الكحول به بالحجم عن ٣٨ في المائة وأن يكون خاليا من المواد الغريبة أو الضارة بالصحة . وإذا كان أساس تحضير هذا المشروب فاكهة من نوع آخر غير العنب تطلق عليه التسميات الآتية حسب الأحوال عرق التفاح . الكمثرى . البلح . الخوخ . ثقل العنب

(٦) الروم هو المشروب الكحولى الناتج من تخمير عصير القصب أو العسل الأسود ثم تقطيره على شرط ألا يفقده التقطير خواصه قبل التقطير ويجب ألا يقل مقدار الكحول به عن ٤٥ في المائة بالحجم ويجب أن يكون خالياً من المواد الغريبة أو الضارة بالصحة .

(٧) البيرة هي المشروب الكحولى الغازى الناتج من تخمير الملت الناتج من الشعير النقى أو المضاف إليه الأرز والسكر بنسبة لا تزيد عن ٣٥ في المائة وظهرة حشيشة الدينار وخميرة البيرة والمياه يعتبر من أنواع البيرة الممنوعة طبقاً للمادة الثانية من هذا الأمر كل نوع يخالف ما يأتى :

(أ) بيرة خفيفة وهي التى لا يقل مقدار تقيعها الاصلى عن ٩ في المائة بالوزن ونسبة الكحول فيها لا تقل فيها عن ٢ وربع في المائة بالوزن ودرجة تخميرها لا تقل عن ٥٠ في المائة ولا يقل وزنها النوعى قبل التخمير عن ٣٦.٣ و ١ .

(ب) بيرة متوسطة أو ما تسمى بيرة التصدير أو الحفظ أو غير المعلن من نوعها ويجب ألا يقل مقدار تقيعها الاصلى عن ١٢ في المائة بالوزن ونسبة الكحول فيها لا تقل عن ٣ في المائة بالوزن ودرجة تخميرها لا تقل عن ٥٠ في المائة ولا يقل وزنها النوعى قبل التخمير عن ٤٨.٨ و ١ .

(ج) بيرة قوية وهي المعروفة باسم Doublemalt ويجب ألا يقل مقدار تقيعها الاصلى عن ١٦ في المائة بالوزن ونسبة الكحول فيها لا تقل على ٣ في المائة بالوزن ودرجة تخميرها لا تقل على ٤٤ في المائة ولا يقل وزنها النوعى قبل التخمير عن ٦٥.٧ و ١ ويجب إيضاح نوع البيرة على البطاقات والأوعية

وعلى العموم يجب أن تكون البيرة ذات طعم ورائحة طبيعيين مقبولين وخالية من الروائح والمواد الغريبة وكذا من العكارة والرواسب والمواد المعلقة ولا يجوز أن تحتوى البيرة على أى مادة حافظة سوى ثانى اكسيد الكبريت للاوعية بشرط ألا تزيد نسبة ما يوجد منه عن عشرين مليجرام فى اللتر كما يجب أن تكون البيرة خالية من المعادن السامة وأن تكون خالية من السكرين والصابونين بأنواعه أو أى مادة أخرى ضارة بالصحة أو غريبة .

(٨) الجن وهو المشروب الناتج من تقطير حبوب الفلال المهروسة مضافاً إليها المادة السكرية الناتجة من تخمير الشعير المنيب ويعطى له نكهة خاصة بإعادة تقطيره مع طمر العرعر و مواد عشبية أخرى ولا يقل مقدار الكحول فيه عن ٤٢ في المائة بالحجم .

(٩) الجنيفر هو المشروب الناتج من تقطير عصير مختمر من الفمخ أو الشعير أو الشوفان مع تمر العرعر ولا يقل مقدار الكحول عن ٤٢ في المائة بالحجم .

(١٠) الوسكى هو المشروب الكحولى الناتج من تخمير تقيع الفلال ثم تقطيره على شرط ألا يفقده التقطير خواصه قبل التقطير . ويجب أن يكون كل نوع مطابقاً لخواصه وتركيبه وألا يقل مقدار الكحول فيه عن ٤٠ في المائة بالحجم وأن يكون خالياً من المواد الحافظة أو الغريبة أو الضارة بالصحة .

(١١) الزيب والازوزو هو المشروب الكحولى الناتج من تقطير النبيذ مع الينسون ويجب أن لا يقل مقدار الكحول فيه عن ٤٥ في المائة بالحجم .

(١٢) المستكة هو المشروب الكحولى الناتج من تقطير النبيذ مع الينسون والمستكة ويجب ألا يقل مقدار الكحول فيه عن ٤٠ في المائة بالحجم . وعبارة مستكة كيو تطلق على المشروب الوارد من جزيرة كيو .

مادة ٤ — تطلق تسمية (طافيا) على المشروبات الروحية التى لا تقل درجة الكحول فيها عن ٤٠ في المائة بالحجم والتى تحضر عن طريق مزج الكحول التى بالماء والألوان والخللاصات أو الأرواح النقية غير الضارة بالصحة . على ألا تضاف إليها مواد من شأنها أن تعطى المشروب خواص المشروب الطبيعى بقصد تضليل التحليل . ولا يجوز أن تطلق على هذه المشروبات أى تسمية أخرى خلاف عبارة (طافية) ويجب أن تردف التسمية بالبيان الآتى : مشروب اصطناعى محضر من الكحول الصناعى والماء ولون وأرواح . ويجوز أن تضاف إليها كمية من عرق العنب (براندى) لا تقل عن ٣٠ في المائة ولا تزيد عن ٣٥ في المائة وفى هذه الحالة يجوز أن يضاف الى البيان ما يدل على إضافة عرق العنب إليها مع ضرورة ذكر النسبة الداخلة فى تركيبها .

مادة ٥ — لا يجوز أن يستعمل فى تلوين المشروبات الكحولية المنصوص عليها فى هذا الأمر سوى الكرميل (السكر المحروق ماعدا الويسكى فلا يجوز أن تضاف إليه أى مادة ملونة وعلى أن يجوز باذن من وزير التجارة والصناعة وبموافقة وزارة الصحة العمومية — استعمال مواد ملونة أخرى بالنسبة لبعض المشروبات)

مادة ٦ — لا يجوز أن يزيد مقدار الزرنيخ فى المشروبات المنصوص عليها فى هذا الأمر عن ٥ ر . مليجرام فى اللتر ماعدا النبيذ فيجوز أن يحتوى على كمية من الزرنيخ لا تزيد عن مليجرام واحد فى اللتر .

مادة ٧ — المحلات التى تباع أى نوع من أنواع المشروبات الاصطناعية التى يطلق عليها اسم (طافية) وهى المشار إليها فى المادة الرابعة يجب أن يوضح فى مكان ظاهر بها اعلان تدل على بيع تلك المشروبات وذلك بالكيفية التى يقررها وزير التجارة والصناعة .

مادة ٨ — يحظر على المحلات العمومية بكافة أنواعها — التى تباع مشروبات روحية طبيعية مقطرة بالقطاعى (بالكاس) وكذلك المحلات التجارية التى تباع الخمر من أوعية مفتوحة أن تباع فى نفس المحل . أو تعرض للبيع أو أن تموزلاى سبب كان . المشروبات الاصطناعية المشار إليها فى المادة الرابعة .

مادة ٩ — لا يجوز بيع المشروبات المشار إليها فى هذا الأمر أو عرضها للبيع أو حيازتها بقصد البيع مالم تحمل أوعيتها يانا بالتسميات الخاصة بها طبقا لما هو مبين فى الأمر المذكور مع بيان

بجهة الانتاج وغير ذلك من البيانات الاخرى التي يقرر وزير التجارة والصناعة وضعها بقرار يصدره مشتمل على كيفية وضع هذه البيانات . ويحظر أن تقرن التسميات المنصوص عليها في الفقرة السابقة بأي بيان ووصف أو رسم أو علامة أو رمز من شأنه أن يحدث لبسا أيا كان فيما يتعلق بنوع المشروب أو مصدره .

مادة ١٠ — المشروبات الروحية المقطرة أو المخمرة التي تستورد من الخارج يجب أن تباع داخل الاوعية التي وردت فيها من الخارج وبالحالة التي عليها على أنه إذا أريد تخفيف المشروبات الروحية الواردة من الخارج يجب أن يراعى في ذلك مطابقتها المطابقة التامة لمواصفات المشروب الذي تباع بتسميته الا تضاف اليها أية كمية من كحول الصناعات أو الالوان أو الارواح وأن تتم تعبئتها وفقا للقواعد التي يصدر بها قرار من وزير التجارة والصناعة .

مادة ١١ — يصدر وزير التجارة والصناعة قرارا بتنظيم تصريف المشروبات التي تكون موجودة في تاريخ نشر هذا الامر وتحمل تسميات مخالفة لاحكام الواردة بها .

مادة ١٢ — يقوم بمراقبة تنفيذ هذا الامر الموظفون الذين لهم صفة مأموري الضبطية القضائية لاثبات المخالفات لاحكام القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية ويكون لهؤلاء الموظفين حق تفتيش مصانع المشروبات الروحية والمخازن الخاصة بها والمتاجر والمحلات العامة التي تباع فيها لاخذ عينات من المشروبات المشتبه فيها بقصد فحصها كياويا كما يكون لهم الحق في ضبط المشروبات التي توجد بحالة مخالفة لاحكام هذا الامر .

مادة ١٣ — كل مخالفة لاحكام هذا الامر أو لاحكام القرارات التي تصدر تنفيذها له يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد عن سنة وبغرامة من خمسة جنيهاً إلى مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين فقط .

ويجوز للمحكمة فضلاً عن ذلك أن تحكم بمصادرة المشروبات المضبوطة وأن تأمر باغلاق المحل مدة لا تقل عن أسبوع ولا تزيد عن شهر .

مادة ١٤ — يلغى الامر رقم ٦٨ الذي أصدره الحاكم العسكري لمنطقة الاسكندرية في أول ابريل سنة ١٩٤١ . ويعمل بهذا الامر في جميع بلاد القطر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية القاهرة في ٧ أغسطس سنة ١٩٤١

حسين سرى

أمر رقم ١٦٣

خاص بتفريغ البضائع وشحنها ونقلها في الموانئ المصرية

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

و بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠
(أمرنا بما هوآت)

مادة وحيدة — تعدل المادة ٢ من الأمر رقم ٧١ الصادر في ١٦ يولييه سنة ١٩٤٠ على
الوجه الآتى : —

يجوز للمدير العام لمصلحة الجمارك أن يأمر بنقل البضائع المفرغة في الموانى وملحقاتها إلى
مكان آخر في داخل القطر لتمام الاجراءات الجمركية فيه بصرف النظر عن أى اعتراض من
جانب أصحاب البضائع أو من أرسلت اليهم ويكون النقل على نفقة هؤلاء ومسئوليتهم كذلك
يجوز له أن يأمر أصحاب البضائع الموضوعة على الأرض صفة أو داخل المخازن الجمركية أو في
الأماكن المشار إليها في الفقرة السابقة أو من أرسلت اليهم تلك البضائع بسحبها في المدة التى
حددها فإذا لم يتم سحب البضاعة في الميعاد المحدد . فللمدير العام من تلقاء نفسه أن يأمر بنقلها
وإيداعها في المكان الذى يخصصه لهذا الغرض على نفقة صاحب البضاعة أو من أرسلت اليه وعلى
مسئوليته وتحصل المبالغ المستحقة بمقتضى الفقرتين السابقتين طبقاً للأحكام المرسومة بقانون رقم
٦٥ الصادر في ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٢٨ بشأن الحجز الإدارى وتكون البضائع المخزونة على هذا
الوجه خاضعة للنظام المقرر في لائحة ٨ أكتوبر سنة ١٨٨٥ الخاصة بالمخازن الجمركية .

ولا يجوز لصاحب البضاعة أو من أرسلت اليه أن يطالب مصلحة الجمارك أو القائمين على
شئون المخازن بأى تعويض من جراء التدابير التى تتخذ وفقاً لهذه المادة . كما أنه ليس للقائمين
على شئون المخازن أن يطالبوا بأى تعويض عن سحب البضائع .

القاهرة في ٧ أغسطس سنة ١٩٤١
حسين سرى

أمر رقم ١٦٤

خاص بعقود اجارة المحال التجارية والصناعية والمدارس

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية في
البلاد المصرية .

وعلى الأمرين رقم ٦٤ و ٧٧ الخاصين بفسخ عقود الاجارة بسبب الاخلاء
وعلى الأمر رقم ١٥١ بتحديد ايجار المنازل وامتداد عقود ايجار الأماكن المخصصة للسكنى
و بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠

(نقرر ما هوآت)

مادة ١ — تستمر أحكام الأمرين رقم ٦٤ و ٧٧ الخاصين بفسخ عقود الاجارة بسبب
(١٩)

الاخلاء سارية على عقود إجارة المحلات التجارية والصناعية .

مادة ٢ - في المدن والجهات التي يصدر بتحديد قرار من وزير الداخلية تطبيق أحكام الأمر رقم ١٥١ الخاص بتحديد إيجار المنازل وامتداد عقود إيجار الأماكن المخصصة للسكنى على عقود إجارة المدارس والمحلات التجارية والصناعية .

القاهرة في ٧ أغسطس سنة ١٩٤١ حسين سرى

أمر رقم ١٦٥

نحن حسين سرى باشا .

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية .

وعلى الأمر العسكري رقم ١٨ بتاريخ ٧ نوفمبر ١٩٣٩ المعدل بالأمرين العسكريين رقم ٧٩ و ١٠٤ .

و بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠

(تقرر ما هو آت)

مادة وحيدة - تسرى أحكام الفقرة الثانية من الأمر رقم ١٨ المعدلة بالأمرين العسكريين رقم ٧٩ و ١٠٤ على الضباط وضباط الصف والعساكر والموظفين والمستخدمين والعمال المدنيين الذين يعملون بوحدات الجيش وموظفي مصلحة الحدود الموجودين بمنطقة القتال .

القاهرة في ٢٦ يونيو سنة ١٩٤١ حسين سرى

أمر رقم ١٦٦

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية .

و بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠ .

(تقرر ما هو آت)

مادة وحيدة - لا يجوز حلع القطن الناتج من محصول موسم سنة ١٩٤١ قبل ١٥ سبتمبر من السنة في الوجه البحرى وقبل أول سبتمبر في الوجه القبلى .

القاهرة في ٣١ أغسطس سنة ١٩٤١ حسين سرى

أمر رقم ١٦٧

خاص بانتقال ضباط مصلحة خفر السواحل بالسكك الحديدية والبواخر بالدرجة الأولى

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية

وعلى الأمر العسكري رقم ١٨ الصادر بتاريخ ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٩

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر بتاريخ ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠

(تقرر ما هو آت)

مادة وحيدة - تسري أحكام الفقرة الأولى من الأمر العسكري رقم ١٨ الصادر في ٧ نوفمبر

سنة ١٩٣٩ على ضباط خفر السواحل .

حسين سرى

القاهرة في ٧ سبتمبر سنة ١٩٤١

أمر رقم ١٦٨

بشأن تقديم البيانات والمستندات المتعلقة بالودائع والحسابات

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠

(أمرنا بما هو آت)

مادة ١ - مع عدم الإخلال بالأحكام الواردة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بشأن الاطلاع فيما يتعلق بتحصيل الضرائب على الدفاتر التجارية وغيرها من الوثائق يكلف المدبرون المسئولون في المصارف والاعمال التجارية أو الصناعية بأن يقدموا إلى من يعينهم وزير المالية لهذا الغرض عند الطلب كل البيانات المتعلقة بودائع الاشخاص أو الفريق من الاشخاص الذين يسميهم وزير المالية وكذلك الدفاتر التجارية أو أى أوراق أخرى خاصة بهذه الحسابات والودائع .

مادة ٢ - يجب على الاشخاص المعينين لمباشرة الاطلاع المقرر في المادة السابقة المحافظة على السر فإذا خالفوا كان العقاب هو المنصوص عليه في المادة ٣١٠ من قانون العقوبات .

مادة ٣ - الامتناع عن تقديم البيانات والدفاتر والأوراق المشار إليها في المادة الأولى وكذلك تعمد تقديم بيانات غير صحيحة يعاقب عليه بالحبس لمدة لا تتجاوز شهرا وبغرامة ما بين ٥٠ و ١٠٠ جنيه

حسين سرى

القاهرة في ٧ سبتمبر سنة ١٩٤١

مر رقم ١٦٩

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية . وعلى المادة ٣٠ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ بشأن المحال العمومية وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠

(تقرر ما هو آت)

مادة وحيدة — يجب على مستغلي الفنادق والوكائل والبنسيونات والبيوت المفروشة وما يماثلها من الأماكن المعدة لايواء الجمهور أن يطلبوا من النزلاء عند ما يكون النزيل أحد أفراد قوات الجيش المصرى أو القوات البريطانية إبراز تذكرة إثبات الشخصية وعليهم في هذه الحالة أن يثبتوا في الدفتر المعد لهذا الغرض . عدا البيانات المشار اليها في المادة ٣٠ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ المتقدم ذكره . رقم وتاريخ تذكرة إثبات الشخصية فإذا لم تكن لدى النزيل المتقدم ذكره تذكرة شخصية وجب اثبات ذلك في الدفتر وإخطار البوليس بهذا الأمر في الحال .
القاهرة في ٧ سبتمبر سنة ١٩٤١
حسين سرى

أمر رقم ١٧٠

بشأن تقديم بيان عن الأموال المقيمة بالعملة الاجنبية

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ الخاص باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ — يجب على كل شخص يملك أو يحوز بأى صفة في مصر أو في الخارج دولارات من عملة الولايات المتحدة الأمريكية سواء في صورة أوراق نقد أو غير ذلك من وسائل الدفع أو في صورة ديون أو اعتمادات أو يملك أو يحوز قراطيس أو أى قيم متقولة أخرى بالدولار من عملة الولايات المتحدة الأمريكية أن يقدم بيانا عنها في المواعيد وبالأوضاع والشروط التى تحدد بقرار من وزير المالية .

ويجوز بقرار من وزير المالية أن يطلب نفس البيان عن الاموال المينة فيما تقدم والى كانت محل ملك أو حيازة بأى صفة في التاريخ الذى يحدده ذلك القرار . على ألا يكون التاريخ المذكور سابقا على أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ وفي هذه الحالة يجب على مقدم البيان أن يبين كل تحويل في الملكية طرأ بعد التاريخ المذكور .

مادة ٢ — لا يجوز أن يباشر على الاموال المنصوص عنها بالمادة السابقة أى تصرف أو أية عملية بغير الحصول على موافقة وزير المالية مقدما .

مادة ٣ — يجوز لوزير المالية أن يأمر بقرار منه تطبيق أحكام المادتين السابقتين على الاموال المقومة بعملة أجنبية أخرى .

مادة ٤ — مع عدم الإخلال بتطبيق العقوبات الاشد المقررة فى قانون العقوبات يعاقب الموظفون أو من يتدبون للقيام بالأعمال المتصلة بالبيانات المشار إليها فى المواد السابقة على إفشاء أى بيان منها بالحبس لمدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز عشرين جنيتها أو باحدى هاتين العقوبتين فقط .

مادة ٥ — يعاقب بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيتها الأشخاص الذين يغفلون تقديم البيان فى المواعيد أو يقدمون بيانات غير صحيحة .

وتكون العقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر وغرامة لا تزيد على مائتى جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين فقط إذا ارتكبت الجريمة عمدا بقصد إخفاء الاموال التى يجب تقديم البيان عنها
القاهرة فى ٧ سبتمبر سنة ١٩٤١
حسين سرى

أمر رقم ١٧١

بتعديل الفقرة ٥ من المادة الاولى من الامر رقم ١٦٠

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية فى البلاد المصرية .

وعلى الامر رقم ١٦٠ الخاص بتعيين الجرائم التى تختص المحاكم العسكرية بنظرها .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠ .

(نقرر ما هوآت)

مادة وحيدة — تعدل الفقرة ٥ من المادة الأولى من الامر رقم ١٦٠ المتقدم ذكره على الوجه الآتى .

(٥) الجرائم المنصوص عليها فى المادة ١٦٢ عقوبات إذا كان محل الجريمة من معدات الدفاع أو المحافظة على سلامة المرافق العامة .

(٥ مكررة) جرائم السرقة وإخفاء الاشياء المسروقة إذا كان موضوع الجريمة الاسلحة أو الذخائر أو المؤن أو غير ذلك من المهمات والأدوات المملوكة للجيش المصرى أو للقوات البريطانية .

حسين سرى

القاهرة فى ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤١

أمر رقم ١٧٢

بالغاء الفقرة الثانية من المادة الثانية من الامر رقم ٢٨ واستبدال نص جديد بها
نحن حسين سرى باشا
بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الاحكام العرفية في
البلاد المصرية .

وبعد الاطلاع على الامر العسكري رقم ٢٨ باستدعاء الضباط بالمعاش للخدمة العاملة
وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠
(نقرر ما هو آت)

مادة ١ - تلغى الفقرة الثانية من المادة الثانية من الامر رقم ٢٨ سالف الذكر ويستبدل بها
النص الآتى :

ولا تضاف مدة الخدمة الجديدة إلى الخدمة التي تدخل في حساب المعاش ولا يترتب عليها أى
أثر آخر فيما يتعلق بالحق في المكافأة أو المعاش إلا إذا أصيب الضابط في واقعة حربية أو في
خدمة أمر بها وأدت الإصابة إلى خروجه من الخدمة أو وفاته . ففي هذه الحالة تضاف مدة
الخدمة الجديدة إلى الخدمة التي تدخل في حساب المعاش وينطبق عليه أو على ورثته ما يتصل
بالمعاشات الخاصة أو المعاشات والمكافآت الاستثنائية أو المكافآت الإضافية من أحكام
المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ وقرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٠ .
أما إذا لم تؤد الإصابة إلى خروج الضابط من الخدمة عومل فيما يتعلق بالتعويض بأحكام
القانون المالى لوزارة الدفاع الوطنى .

مادة ٢ - تطبق الاحكام أعلاه اعتباراً من تاريخ العمل بالامر رقم ٢٨ .

القاهرة في ٢١ سبتمبر سنة ١٩٤١
حسين سرى

أمر رقم ١٧٣

بشأن الاختكار

نحن حسين سرى باشا
بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ الخاص بإعلان الاحكام
العرفية في البلاد المصرية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠

(نقرر ما هو آت)

مادة وحيدة - يعاقب بالحبس لمدة لا تتجاوز ستة وبغرامة لا تزيد على ٥٠٠ جنيه أو

بأحدى هاتين العقوبتين كل منتج أو موزع أو مسمار أو تاجر بالجملة أو القطاعى يعمل على إحداث تأثير فى الأسعار أو فى تموين السوق أو يحاول إحداث شىء من ذلك بمفرده أو بطريق الاجتماع والتواطؤ مع الغير بأن يحبس عن التداول منتجات أو بضائع أو أغذية أو سلعا أيا كان نوعها أو بأن يرفض بيعها بالشروط المألوفة فى تجارتها أو صناعته .

حسين سرى

القاهرة فى ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٤١

أمر رقم ١٧٤

بتشديد العقوبات المنصوص عليها فى المرسوم بقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٣٩ والأمر رقم ٧٦

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية فى البلاد المصرية .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٣٩ بتحديد أقصى الأسعار للأصناف الغذائية ومواد الحاجيات الأولية .

وعلى الأمر رقم ٧٦ بشأن فرض قيود على تجاوز واستهلاك البترول الأبيض (الكيروسين) وغيره من المنتجات والمواد .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠ .

(نقرر ما هو آت)

مادة وحيدة - يضاف إلى آخر المادة ٥ من المرسوم بقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٣٩ والمادة ٢ من الأمر العسكرى رقم ٧٦ النص الآتى :

ويأمر الحكم القاضى بالادانة باغلاق المحل لمدة لا تزيد على ثمانية أيام وفى حالة العود فى نفس السنة تكون العقوبة الحبس لمدة لا تزيد على سنتين وغرامة لا تقل عن ٥٠ جنيها ولا تتجاوز ٥٠٠ جنيه ويؤمر دائما بالاغلاق لمدة تراوح بين ١٥ يوما وشهرا .

حسين سرى

القاهرة فى ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٤١

أمر رقم ١٧٥

بإنشاء ادارة عامة لمراقبة الاسعار

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

و بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ - - ينشأ بمكتب الحاكم العسكري العام إدارة عامة لمراقبة الاسعار وتكون مهمتها القيام بتنفيذ قرارات الوزارات المختلفة في شأن تطبيق أحكام التشريعات واللوائح المتعلقة باحصاء البضائع والمنتجات اللازمة للسكان المدنيين واخزائنها واستيرادها وتصديرها وبيعها وتحديد أسعارها ويجوز لوزير التموين أن يخول لإدارة مراقبة الأسعار سلطة الاستيلاء للعمل على توفير مخزون من البضائع والمنتجات اللازمة للسكان المدنيين وأن يعهد اليه بتنظيم بيع الأصناف الغذائية ومواد الحاجيات الأولية للجمهور مباشرة .

مادة ٢ - - يكون للمراقب العام للأسعار الهيمنة على الأشخاص المكلفين بتنفيذ أحكام المراسيم بقوانين والاوامر العسكرية وغيرها من الاحكام المشار اليها في المادة الاولى .

مادة ٣ - - يكون المراقب العام للأسعار عضواً بحكم القانون في لجنة التسعير المركزية المنشأة بالمرسوم بقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٣٩

وله حق حضور اجتماعات لجنة التموين ويكون له صوت استشاري .

حسين سرى

القاهرة في ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٤١

أمر رقم ١٧٦

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٠١ الصادر في ٥ سبتمبر سنة ١٩٣٩ بتحديد أقصى الاسعار للأصناف الغذائية ومواد الحاجيات الأولية .

وبعد الاطلاع على الامر رقم ١٤٦ في شأن تحديد أقصى الاسعار لبعض الحاصلات الزراعية وبعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٣٩ بحظر الاسراف في شراء أو جيازة بعض الاصناف .

وبعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية

(تقرر ماهوآت)

مادة ١ — يجب على كل شخص يحوز بأى وجه احدى الحاصلات الزراعية المنصوص عليها في الفقرة (الثانية) من الأمر العسكري رقم ١٤٦ أن يقدم الى مندوب وزارة التموين بياناً عن الكميات التى تتجاوز استهلاك أسرته وغذاء ماشيته وتقاوى أرضه فى الحدود وبالمقادير التى يعينها قرار من وزير الزراعة . وتقدم البيانات المذكورة فى التواريخ وبحسب الأوضاع التى يحددها قرار من وزير التموين .

مادة ٢ — يجب أن يبلغ مندوب وزارة التموين بكل بيع أو شراء يقع على الكميات المشار إليها فى المادة السابقة فى الثلاثة الأيام التى تليه .

مادة ٣ — يجب على من يملك كميات المحاصيل المشار إليها فى المادة الاولى ان يبيعها كلها أو بعضها الى الحكومة أو الهيئات التى تنتدبها لهذا الغرض اذا طلبت ذلك .

وتقرض على من يخالف ذلك العقوبات المقررة فى المادة ٥ من المرسوم بقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٣٩ .

مادة ٤ — تعاقب المخالفة لأحكام المادة الاولى والثانية بالحبس لمدة لا تتجاوز شهراً وبغرامة من ٥ الى ١٠٠ جنيه .

فإذا وقعت الجريمة بقصد الاختفاء كان العقاب الحبس لمدة لا تتجاوز سنة والغرامة من ٥٠ جنياً الى ١٠٠ جنيه أو احدى هاتين العقوبتين .

القاهرة فى ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٤١
حسين سرى

أمر رقم ١٧٧

خاص بحصر استيراد المنتجات والبضائع

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية فى البلاد المصرية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠

(تقرر ماهوآت)

مادة ١ — لا يجوز استيراد البضائع والمنتجات المبينة بالجدولين رقم ١ و ٢ الملحقين بهذا الأمر بطريق البحر إلا بعد الحصول على رخصة استيراد من وزير المالية .

ويكون للبضائع والمنتجات المبينة فى الجدول رقم ١ والتى رخص باستيرادها أسبقية النقل البحرى على البضائع والمنتجات المبينة فى الجدول رقم ٢ .

مادة ٢ - البضائع والمنتجات المبينة في الجدول رقم ٣ الملحق بهذا الأمر لا يجوز استيرادها بطريق البحر ولا تعطى عنها رخصة استيراد .

مادة ٣ - يجوز تعديل الجداول سالفة الذكر بقرار من وزير المالية .

مادة ٤ - لا تسرى أحكام هذا الأمر على .

(أ) المنتجات التي تستورد بأوامر خاصة من الحكومة لمواجهة الطوارئ، وعلى الأشخاص الحبوب والأسمدة ومواد الوقود .

(ب) أنواع الوقود السائل .

(ج) طرود البريد .

(د) عفش المسافرين .

(هـ) العينات التجارية .

(و) البضائع والمنتجات المستوردة من البلاد التي يعينها وزير المالية بقرار منه .

مادة ٥ - يتعلق بوزير المالية تنفيذ أحكام هذا الأمر . ويعمل به من أول نوفمبر سنة ١٩٤١ . ولوزير المالية أن يصدر القرارات اللازمة لتنظيم إصدار الرخص .

حسين سرى

القاهرة في ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٤١

أمر رقم ١٧٨

بتنظيم الاتجار في الدقيق والخبز

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية . وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠

(نقرر ما هو آت)

مادة ١ - يحظر على أصحاب المخازن . بغير ترخيص سابق من وزير التموين - أن يصنعوا أو يطرحوا للبيع أو يبيعوا أو يحرزوا خبزا غير الخبز المصنوع من خليط من دقيق القمح المستخرج بنسبة ٩٠ في المائة ومن دقيق الأرز بقدر ١٥ جزء من دقيق الارز إلى ١٠٠ جزء من دقيق القمح . ويطلب الترخيص لصنع الخبز القورمة أو الخبز الشامي ويحدد بنسبة استخراج الدقيق الذي يصنع منه هذان النوعان والحد الأقصى لما يصنعه الخبز منهما بمراعاة القدر الذي اعتاد الخبز يبعه . ويحظر عليهم كذلك أن يحوزوا فيما عدا ما يرخص به بمقتضى الفقرة السابقة دقيقا غير الخليط المشار اليه في الفقرة الأولى .

مادة ٢ - يحظر على أصحاب المطاحن وتجار الدقيق - بغير ترخيص سابق من وزير التموين أن يستخرجوا أو أن يحوزوا دقيقا غير الخليط المشار اليه في الفقرة الأولى من المادة السابقة .

ويطلب الترخيص للدقيق الممتاز اللازم لصنع أنواع الخبز المشار اليه في الفقرة الثانية من المادة السابقة ويحدد الترخيص نسبة استخراج الدقيق المذكور والحد الأقصى للكميات المرخص بها مادة ٣ - لا يجوز أن يطرح للبيع الدقيق الخليط المشار اليه في الفقرة الأولى من المادة ١ والدقيق الممتاز كما لا يجوز بيعه أو حيازته إلا في عبوات يبين فيها الوزن بالآقة أو الكيلو جرام واسم صاحب المطحن وعنوانه والاشارة (دقيق خليط) أو (دقيق ممتاز) على حسب الأحوال . وتكتب هذه البيانات باللغة العربية وبحروف اتساعها ثلاثة سنتيمترات على الأقل في مكان ظاهر على العبوة .

مادة ٤ - يتولى إثبات المخالفات لأحكام هذا الامر رجال الضبطية القضائية والموظفون الذين يتدبرهم وزير التكوين لهذا الغرض ويكون لهم في أداء هذا العمل صفة رجال الضبطية القضائية ولهم في سبيل مراقبة هذا الامر دخول المحال والمطاحن والتخازن وغير ذلك من الامكنة المخصصة لصنع أو تخزين أو تعبئة أو بيع الدقيق والخبز كما أن لهم فحص السجلات ودفاتر حساب مستغلي تلك المحال .

مادة ٥ - يعمل بهذا الامر اعتباراً من ٥ أكتوبر سنة ١٩٤١ .
فإذا كان لدى أصحاب المطاحن وتجار الدقيق كميات من دقيق لا يطابق المواصفات المبينة في هذا الامر ولم تستنفد حتى تاريخ العمل به وجب عليهم أن يقدموا إلى وزارة التكوين بياناً عنها في يوم ٥ أكتوبر وأن يلتزموا الاوامر التي يصدرها اليهم وزير التكوين في شأنها .
مادة ٦ - يعاقب على كل مخالفة لأحكام هذا الامر بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين وبحكم بمصادرة الدقيق والخبز موضوع المخالفة .

مادة ٧ - لوزير التكوين أن يتخذ القرارات اللازمة لتنفيذ هذا الامر .

حسين سرى

٤ رمضان سنة ١٣٦٠ (٢٥ سبتمبر سنة ١٩٤١)

أمر رقم ١٧٩

بتحويل وزير الوقاية المدنية سلطة الاستيلاء على العقارات الميينة أو على أجزاء منها لاعداد مخايء عامة بها

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠

(نقرر ما هو آت)

مادة ١ - يحول وزير الوقاية المدنية سلطة إصدار أوامر إستيلاء على العقارات الميينة أو

على أجزاء منها بالمدن والجهات المقرر اتخاذ تدابير الوقاية بها لاعداد مخاينىء عامة بها للوقاية من الغارات الجوية .

٢ — ويعلن الأمر لصاحب الشأن إدارياً ويعطى مهلة ثمانية أيام على الأقل لاخلاء المكان وإلا فلرجال الادارة إخلاؤه بالقوة .

مادة ٣ — تقوم بتقدير التعويضات عما يقع الاستيلاء عليه تطبيقاً للمادة السابقة لجان التقدير المشكلة بموجب الأمر رقم ٤٨ المعدل بالامرين رقمى ٥٢ و ١٤٦ على أن يضم إليها فى هذه الحالة (١) مهندس من مصلحة المباني الا —

(٢) مهندس من مصلحة التنظيم بالقاهرة أو من المجلس البلدى أو المحل المختص بالمدن الاخرى مادة ٤ — يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

القاهرة فى ٤ أكتوبر سنة ١٩٤١ حسين سرى

أمر رقم ١٨٠

بترتيب امتياز خاص لضمان المبالغ المقرضة لبناء المخاينىء

نحن حسين سرى باشا

وبعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية فى البلاد المصرية .

وبعد الاطلاع على القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٠ بشأن الوقاية من الغارات الجوية . وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠

(تقرر ما هوآت)

مادة وحيدة — يكون للمبالغ التى تنفقها الادارة أو الحراس العاملون أو الخاضعون لادارة أموال الرعايا الألمان أو الايطاليين أو المدير العام لمكتب البلاد المحتلة والخاضعة للوقاية لبناء المخاينىء المنصوص عليها فى القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٠ . امتياز خاص يقع على قيمة الايجار وعلى ثمن العقار فى حالة بيعه .

ويكون لكل مبلغ يقوم بدفعه أى شخص آخر لبناء المخاينىء مثل هذا الامتياز وذلك فى حالة حدود مادفع فعلاً لهذا الغرض .

وتكون مرتبة هذا الامتياز مباشرة عقب الامتياز الخاص بالمصاريف القضائية المبينة فى الفقرة (١) من المادة ٦٠١ من القانون المدنى الاهلى والمادة ٧٢٧ من القانون المدنى المخطط .

حسين سرى

القاهرة فى ٦ أكتوبر سنة ١٩٤١

مر رقم ١٨١

بتعديل الامر رقم ٩٠ الخاص بتجديد الطلبة الناجحين في امتحان النقل الى السنة الرابعة بالمدارس الصناعية وكذلك الحاصلين على اتمام الدراسة الابتدائية للمدارس الصناعية اجباريا

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في اول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

وبعد الاطلاع على الامر رقم ٩٠ الخاص بتجديد الطلبة الناجحين في امتحان النقل الى السنة الرابعة بالمدارس الصناعية وكذلك الحاصلين على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية للمدارس الصناعية اجباريا .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٦ نوفمبر ١٩٤٠

وبناء على ما عرضه علينا وزير الدفاع الوطنى .

(تقرر ما هو آت)

مادة وحيدة - يجب على كل مصرى بلغ سن السادسة عشرة ولم يتجاوز الثالثة والعشرين ونجح في امتحان النقل الى السنة الرابعة للتعليم الصناعى أو حصل على اتمام الدراسة الابتدائية للمدارس الصناعية فى أقسام (البرادة) ميكانيكا السيارات الكهربائية الحدادة . خراطة المعادن السمكرة ، السروجية ، النجارة ، أن يتقدم فى ميعاد لا يتجاوز ١٠ اكتوبر سنة ١٩٤١ الى حضرة قائد مدرسة الصناعات الميكانيكية الجرية بالعباسية للكشف عليه طبيا

حسين سرى

تحريرا فى ١٧ اكتوبر سنة ١٩٤١

أمر رقم ١٨٢

بشأن العمليات الخاصة بأوراق النقد لبنك انجلترا

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى اول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية فى البلاد المصرية .

وبعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٣٩ بتنظيم العمليات الخاصة بالنقود وأوراق النقد الاجنبية

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠

(تقرر ما هو آت)

مادة وحيدة - تخضع جميع العمليات الحالية أو المؤجلة المتعلقة بأوراق نقد بنك انجلترا

لاحكام المرسوم بقانون رقم ١٠٩ الصادر في ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٣٩ بتنظيم العمليات الخاصة
بالنقود وأوراق النقد الاجنبية

حسين سرى

القاهرة في ٩ اكتوبر سنة ١٩٤١

أمر رقم ١٨٣

بشأن مزاولة مهنة الصيارف

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية
في البلاد المصرية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ - لا يجوز لأى شخص كان أن يزاول مهنة صرافة النقود وأوراق النقود إلا بعد
الحصول على ترخيص وزير المالية ، ويجوز دائما سحب هذا الترخيص

مادة ٢ - يجب على كل من يرغب الحصول على الترخيص المنصوص عليه في المادة الاولى
أن يقدم طلبا الى وزارة المالية مشفوعا بالبيانات التى تطلب منه وعلى الاخص التى تتعلق بحالته
المادية وقيمة رأس المال المشتغل وعدد أوراق النقد الاجنبية الموجودة لديه

مادة ٣ - لا يجوز للصيارفة أن يباشروا أية عملية تزيد قيمتها على ٥٠ جنيها مصريا وتعتبر
في حكم العملية الواحدة العمليات التى تتم في مدة خمسة عشرة يوما مع نفس الاشخاص ولم
يكن لها أسباب مختلفة ، أما العمليات التى تزيد قيمتها على ٥٠ جنيها مصريا فانه يجب أن
يتولاهم مصرف مرخص له بذلك

مادة ٤ - يجب على الصيارفة أن يسكوا بطريقة منتظمة ويوما بيوم دفاتر يذكروا فيها
جميع عمليات بيع وشراء ومبادلة أوراق النقد الاجنبية أو المصرية التى يباشرونها . ويجب
تقديم هذه الدفاتر عند كل طلب الى مندوبى وزارة المالية .

مادة ٥ - يجب على الصيارف أن يقدموا الى وزارة المالية كل خمسة عشر يوما بيانا بالعمليات
التي باثروها وكشفا بالنقود وأوراق النقد الاجنبية الموجودة لديهم

يعاقب بغرامة من عشرة جنيهات الى ١٥ جنيها كل من يهمل مسك الدفاتر امساكا منظما
أو يمنع عن تقديم الدفاتر وفقا لنص المادة ٣ وكذلك كل من يغفل تقديم البيان والكشف
المنصوص عليه في المادة ٤ أو من يقدم بيانا أو كشفا غير مطابق للواقع

مادة ٦ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وغرامة لا تتجاوز ٥٠ جنيها مصريا

كل من يخالف حكم المادة الأولى ، ويعاقب بغرامة توازي قيمة العملية موضوع المخالفة كل
كل من يخالف حكم المادة ٣

مادة ٧ - لوزير المالية أن يصدر القرارات اللازمة لتنفيذ هذا الامر الذى يعمل به بعد مضي
شهر من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

القاهرة فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٤١
حسين سرى

أمر رقم ١٨٤

بإدخال تعديلات على الامر رقم ٣٧ الخاص بقناطر محمد على

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الاحكام العرفية فى
البلاد المصرية .

وعلى الامر رقم ٢٧ الخاص بقناطر محمد على

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠

(تقرر ما هو آت)

مادة وحيدة - تستبدل بالمادة الرابعة من الأمر رقم ٢٧ السالف الذكر النص الآتى .

مادة ٤ - يستثنى من أحكام المادة الأولى رجال الجيش المصرى والبريطانى ورجال البوليس

بملابسهم الرسمية . أما رجال الرى فيجب أن يكون يدهم اذن من رؤسائهم معتمد من قائد

قوات الجيش المصرى فى تلك المنطقة ويستثنى كذلك السيارات واللواريات المدنية التى تريد

حملتها على ثلاثة أطنان

حسين سرى

القاهرة فى ١١ أكتوبر سنة ١٩٤١

أمر رقم ١٨٥

بتحويل المحافظين والمديرين سلطة الاستيلاء على المواقع التى تلزم لتخزين ما تشتره

الحكومة من الاقطان والبذرة تنفيذا للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٤١

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الاحكام العرفية فى

البلاد المصرية .

ونظرا للحاجة الماسة إلى تدبير الاماكن اللازمة لتخزين ما تشتره الحكومة من الاقطان

والبذرة تنفيذا للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٤١ .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠ .

(تقرر ما هوآت)

- مادة ١ - يخول للمحافظين ومديرى المديریات سلطة إصدار أوامر الاستيلاء على المواقع اللازمة لتخزين ما تشتريه اللجنة المشتركة من الاقطان والبذرة تنفيذا للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٤١
- مادة ٢ - يعلن الأمر لصاحب الشأن إداريا ويعطى مهلة ثلاثة أيام على الأقل لاختلاء الموقع . وإلا فلرجال الادارة إخلاؤه بالقوة
- مادة ٣ - تكون فى كل مديرية أو محافظة لجنة تقدير يعهد اليها لتحديد التعويضات لما يقع عليه الاستيلاء طبقا لهذا الامر وتؤلف كما يأتى
- (أ) المحافظ أو المدير أو وكيل كل منهما رئيسا
- (ب) مفتش المالية
- (ج) مفتش المساحة
- (د) اثنان من أعضاء مجلس المديرية أو مجلس البلدية على حسب الأحوال يختارهما المحافظ أو المدير
- مادة ٤ - يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية
- القاهرة فى ١٢ اكتوبر سنة ١٩٤١
- حسين سرى

أمر رقم ١٨٦

بتنظيم بيع الحلويات والاشربة المثلجة وخلافها لافراد القوات المصرية والبريطانية والقوات التابعة للدول المتحالفة مع بريطانيا العظمى

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الأحكام العرفية فى البلاد المصرية

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠

(تقرر ما هوآت)

- مادة ١ - لايجوز بيع الحلويات والاشربة المثلجة أو غير المثلجة كالدندرمة والجيلاني والغازوزة والمياه المعدنية وعصير الليمون والشاي وغيرها لافراد القوات المصرية أو البريطانية والقوات التابعة للدول المتحالفة مع بريطانيا العظمى إلا أن يكون ذلك فى المحال العمومية المرخص لها بذلك من العسكرية المختصة وبشرط أن تكون الحلويات والاشربة المذكورة مجهزة فى أما كن تفرها السلطات المذكورة
- مادة ٢ - كل مخالفة لاحكام هذا الامر يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة شهور وبغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات أو باحدى هاتين العقوبتين فضلا عن اعدام ما يضبط من الحلويات والاشربة

مادة ٣ — يلغى القرار رقم ٩ لسنة ١٩٤١ المؤرخ ٨ يونيه سنة ١٩٤١ الذى أصدره الحاكم
المسكرى لمنطقة القنال بالإسماعيلية .

مادة ٤ — يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

القاهرة فى ١٣ اكتوبر سنة ١٩٤١ :
حسين سرى

أمر رقم ١٨٧

بشأن استيراد أوراق النقد المصرى

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية
فى البلاد المصرية . وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠

(تقرر ما هوآت)

مادة ١ — يحظر استيراد أوراق النقد المصرى ما لم يخول بذلك ترخيص سابق من وزير المالية
مادة ٢ — يجوز لوزير المالية أن يمنح بقرار يصدره استثناءات عامة من الحظر المنصوص
عليه فى المادة الاولى .

مادة ٣ — لوزير المالية الحق فى أن يفوض أية هيئة يعينها لهذا الغرض فى إصدار الترخيص
المشار اليه فى المادة الاولى وتحديد شروطه . وله أن يتخذ القرارات اللازمة لتنفيذ هذا الامر .
مادة ٤ — يعاقب على كل مخالفة لأحكام المادة الأولى بالحبس مدة لا تتجاوز شهرا وبغرامة
تعادل ثلاثة أضعاف قيمة أوراق النقد المستوردة بدون ترخيص أو باحدى هاتين العقوبتين .

القاهرة فى ١٤ اكتوبر سنة ١٩٤١
حسين سرى

أمر رقم ١٨٨

بشأن العملة النيكل والبرونز

نحن حسين سرى

بعد الاطلاع على الامر رقم ٤٧ الصادر بتاريخ ٨ يونيه سنة ١٩٤٠ بشأن العملة الفضية .
وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠

(تقرر ما هوآت)

مادة وحيدة — تطبق أحكام الامر رقم ٤٧ الصادر بتاريخ ٨ يونيه سنة ١٩٤٠ بشأن
العملة الفضية على العملة النيكل والبرونز على ألا تقل الغرامة المنصوص عليها فى المادة الثانية من
الامر رقم ٤٧ المشار اليه عن مبلغ عشرة جنيهات .

القاهرة فى ٢٢ اكتوبر سنة ١٩٤١
حسين سرى

أمر رقم ١٨٩

بشأن التدابير التي تتخذ لإغاثة منكوبي الغارات ومعاينة الأضرار الناجمة عن
الحرب بمنطقة القنال

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية
في البلاد المصرية .

وعلى الأمر رقم ١٤٨ بشأن التدابير التي تتخذ لإغاثة منكوبي الغارات الجوية . ومعاينة
الأضرار الناجمة عن الحرب

و بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ — فيما يختص بمنطقة القنال يخول الحاكم العسكري لمنطقة القنال الحق في تشكيل
العدد اللازم من اللجان المنصوص عنها في الأمر رقم ١٤٨ بحسب ما تقتضيه أحوال المنطقة المذكورة

مادة ٢ — يكون تشكيل اللجان كما يأتي :

المحافظ ووكيله أو من يندبه المحافظ لهذا الغرض رئيسا

عضو من النيابة العمومية

مهندس من وزارة الأشغال أو مندوب من وزارة الصحة العمومية في حالة الإصابات التي
تليق بالنفس .

اثنان من الأعيان يعينهما المحافظ

مادة ٣ — يكون لهذه اللجان جميع الاختصاصات المبينة في المادة ٢ من الأمر رقم ١٤٨
الصادر بتاريخ ٢٣ يونيو سنة ١٩٤١ .

القاهرة في ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٤١

حسين سرى

أمر رقم ١٩٠

بتشكيل محكمة عسكرية غليا

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية في
البلاد المصرية .

و بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠

وبعد الاطلاع على الأمر العسكري رقم ١٣٦ الصادر في ١٤ مايو سنة ١٩٤١

(تقرر ما هو آت)

مادة وحيدة - تستبدل بالمادة (١) من الأمر العسكري رقم ١٣٦ الصادر في ١٤ مايو سنة ١٩٤١ النص الآتي :

مادة ١ - تشكل محكمة عسكرية عليا للنظر في كل ما يرتكب في الأراضي المصرية من الجرائم التي تقضى بالأوامر العسكرية بأحالتها إلى المحاكم العسكرية والتي يعاقب عليها بقوة أشد من الحبس وتؤلف من حضرات :

عبد اللطيف غربال بك رئيسا

محمد المفتي الجزائري بك

عبد العزيز غنيم بك أعضاء

العميد محمود صبحي افندي

العميد الثاني عبدالقادر عبد الرؤف افندي

حسين سرى

القاهرة في ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٤١

أمر رقم ١٩١

بشأن استعمال أنوال النسيج اليدوية

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية . وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠ .

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ - يجب على كل من يحوز نولا يدويا للنسيج أن يبلغ المحافظة أو المديرية بذلك في خلال ثمانية أيام من صدور هذا الأمر

مادة ٢ - ابتداء من ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤١ تحظر صناعة الأقمشة بالألوان المشار إليها في المادة السابقة على النساجين الذين لم يحصلوا على ترخيص من وزير التموين و يمنح الترخيص لأولئك النساجين بناء على طلبهم ويبين الترخيص نماذج الأقمشة المرخص بصناعتها ويحظر نسج أى نموذج آخر

ويحدد الترخيص كمية الغزل الذي يرخص لكل نساج أن ينسجها
ولو وزير التموين بقرار يصدره أن يقرر شروط وأوضاع توريد الغزل إلى النساجين الذين يطبق عليهم هذا الأمر

ويجوز سحب الترخيص في أى وقت . ولا تخل الأحكام المتقدمة بتطبيق القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٣٤ الخاص بإنشاء السجل التجارى .

مادة ٣ — يتولى اثبات المخالفات لأحكام هذا الأمر رجال الضبطية القضائية والموظفون الذين يتدبرهم وزير التموين لهذا الغرض ويكون لهم في أداء هذا العمل صفة رجال الضبطية القضائية .

مادة ٤ — كل مخالفة لنصوص المادتين الأولى والثانية من هذا الأمر يعاقب عليها بغرامة لا تزيد على ٢٠ جنيهاً أو الحبس لمدة لا تزيد عن شهر .

وتنضبط الأقمشة المنسوجة بالمخالفة لنصوص هذا الأمر أو لشروط الترخيص وتصادر .

القاهرة في ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٤١
حسين سرى

أمر رقم ١٩٢

بشأن العلامات الدالة على أصل البضائع

نحن حسين سرى باشا
بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية .
وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠ .
(تقرر ما هو آت)

مادة وحيدة — كل من أزال أو عدل العلامات الموضوعة على إحدى مواد الحاجيات الأولية والأصناف الغذائية والدالة على مصدرها المضرى أو بوجه عام قدم أو شرع في تقديم إحدى تلك المواد أو الأصناف مما هي من صنع أو مصدر محلى بوصف أنها أجنبية الأصل وذلك بقصد التهرب من أحكام المرسوم بقانون رقم ١٠١ الخاص بتحديد أقصى الأسعار للأصناف الغذائية ومواد الحاجيات الأولية يعتبر أنه قد ارتكب مخالفة للقانون المتقدم ذكره ويعاقب بالعقوبات المقررة فيه وذلك مع عدم الإخلال بالعقوبات المنصوص عليها في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش

على أن تصدر كافة المواد والأصناف موضوع المخالفة

القاهرة في ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٤١
حسين سرى

أمر رقم ١٩٣

باحصاء المساحات الزراعية والمحاصيل

نحن حسين سرى باشا
بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية

ويعتضى السلطة المخولة لنا بالرسوم الصادر بتاريخ ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ - يجرى بصفة دورية في جميع القطر المصرى وفي التواريخ التي تحدد بقرار من وزير الزراعة احصاء للمساحات المخصصة أو المقررة لاحدى الزراعات المبينة بالجدول المرفق بهذا الأمر وكذلك للمحاصيل الناتجة منها .

ويجوز لوزير الزراعة بقرار يصدره ادخال التعديلات التي يراها على الجدول المشار اليه في الفقرة السابقة .

مادة ٢ - يباشر عمليات الاحصاء مندوبو وزارة الزراعة ومصصلحة عموم الاحصاء والتعداد . وكذلك يكون من مندوبي الاحصاء مندوبو مصصلحة المساحة والعمد والمشايع والصيارفة وكذلك جميع الاشخاص الذين يعينهم وزير الزراعة لهذا الغرض .

يصدر وزير الزراعة قرارا بتحديد الشروط والاضاع الخاصة بعمليات الاحصاء .

مادة ٣ - يجب على كل شخص يعين بالتطبيق للمادة السابقة مندوبا للاحصاء أن يقدم المساعدة اللازمة لضمان تنفيذ جميع اجراءات الاستعلام والتحقيق اللازمة لمهمة الاحصاء وفقا للتعليمات التي يقرها وزير الزراعة .

مادة ٤ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تتجاوز عشرين جنيتها أو باحدى هاتين العقوبتين كل مندوب للاحصاء يرفض أو يهمل في القيام بالالتزامات المبينة في المادة ٣ .

مادة ٥ - يعاقب كل شخص يرفض اعطاء البيانات المبينة في القرارات الصادرة بتنفيذ هذا الأمر أو الذي يعتمد اعطاء بيانات غير صحيحة بغرامة من جنيتين الى خمسة جنيتها عن كل فدان أو بعض فدان لم يذكره . أو أعطيت بيانات غير صحيحة .

حسين سرى

تحريرا في ٩ شوال ١٣٦٠ (١٢٩ أكتوبر ١٩٤١)

القطن ، القمح ، الذرة ، الشعير ، الفول ، البرسيم

أمر رقم ١٩٤

بتعيين مندوب للسلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية بمنطقة قناة السويس

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على الرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية .

ويعتضى السلطة المخولة لنا بالرسوم الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠

وبعد الاطلاع على الأمر رقم ١٣٨ الصادر ١٧ مايو سنة ١٩٤١

وبعد الاطلاع على الأمر رقم ٥ الصادر في ٣ سبتمبر سنة ١٩٣٩ بشأن المناطق الخاصة .

(تقرر ما هوآت)

مادة وحيدة - يعين محمد عزيز أباظه بك محافظ القنال مندوبا للسلطة القائمة على اجراء
الاحكام العرفية في منطقة القنال بدلا من يومى تصار بك .

حسين سرى

القاهرة في ١٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤١

أمر رقم ١٩٥

بشأن الاقرارات التى يقدمها منكوبو الغارات الجوية للسلطة المختصة للحصول
على نفقة أو اعانة

نحن حسين سرى باشا .

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية
فى البلاد المصرية .

وعلى الأمر رقم ١٤٨ بشأن التدابير التى تتخذ لاعانة منكوبى الغارات ومعاينة الاضرار
الناجمة عن الحرب .

وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٥ يولى ١٩٤١ بالموافقة عن انشاء لجان لتقدير نفقة
شهرية تصرف الى من فقدوا مواردهم .

ويعتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠

(تقرر ما هوآت)

مادة وحيدة - يعاقب بالحبس لمدة لا تتجاوز سنة أو بغرامة لا تزيد على عشرين جنيها كل من
قدم للجان تقدير النفقات الشهرية المشكلة أو التى تشكل تطبيقا لقرار مجلس الوزراء المتقدم
ذكره بيانات كاذبة عن حالته المدنية والمالية للوصول الى تقرير نفقة شهرية أو اعانة له لفقده
وسائل عيشه بسبب الغارات الجوية ويعاقب بنفس العقوبات كل من صادق على تلك البيانات
وهو عالم بكذبها .

وتكون العقوبة فى الحالتين السابقين الحبس وغرامة لا تزيد على خمسين جنيها مصريا
أو باحدى هاتين العقوبتين اذا ترتب على تقديم تلك البيانات الاستيلاء فعلا على النفقة أو الاعانة
وذلك كله مع عدم الاخلال بحق الحكومة فى الرجوع بما صرفته بسبب تلك البيانات على
صاحب الاقرار ومن صادق عليه متضامنين .

حسين سرى

تحريرا فى ٣ نوفمبر سنة ١٩٤١

أمر رقم ١٩٦

بشأن انتاج المنسوجات وتجاريتها

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

وبعد الاطلاع على الأمر رقم ١٩١ بشأن استعمال أنوال النسيج اليدوية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠ .

(نقرر ما هو آت)

مادة ١ - تؤلف لجنة تسمى « لجنة الغزل والمنسوجات » وتشكل كما يأتي :-

المدير العام لمصلحة الجمارك	رئيسا
مندوب من وزارة المالية	أعضاء
مندوب من وزارة التجارة والصناعة	
مندوب من وزارة التموين	
ممثل لشركة مصر للنسيج	
ممثل لشركة الغزل الاهلية	
ممثل للنساجين الذين يشتغلون بالانوال اليدوية	

ويعين المندوبون الثلاثة الاخرون بقرار من وزير المالية ويجوز لهم الاستعانة بخبراء على ألا يكون هؤلاء حق الاشتراك في المداولات .

مادة ٢ - تختص لجنة الغزل والمنسوجات بما يأتي .

١ - ايجاد التوازن بين الكميات اللازمة للاستهلاك المحلى من الغزل والمنسوجات المشار اليها في الجدول المرفق بهذا الأمر وبين ما تنتجه مصانع النسيج الميكانيكية وأنوال النسيج اليدوية وعند الاقتضاء تدبير العجز في الانتاج باستيراد الكميات اللازمة من الخارج . وتحقيقا لهذا الغرض احصاء الانتاج المحلى للغزل والنسيج بأنواعه .

والعمل على توحيد الانتاج بجعله قاصرا على عدد محدود من الاصناف النموذجية للمنسوجات القطنية التي تحدد اللجنة أو صافها لكي يسهل اخضاعها للتسعيرة . وتحديد الكميات التي يجب على كل مصنع وكل منتج يدوي صنعها من كل نموذج .

٢ - انشاء نظام لتوزيع الغزل والمنسوجات القطنية بواسطة التجار والجمعيات التعاونية والغرف التجارية والهيئات والجمعيات الاخرى لتيسير امداد النساجين وتجار التجزئة والمستهلكين بالكميات اللازمة لهم .

واللجنة بقصد الحصول على الكميات اللازمة لهذا التوزيع أن تعيد النظر في العقود التي تكون قيد التنفيذ أو التي يجري تنفيذها مما يكون مصانع النسيج أو النساجين أبرموه وباعوا بها مصنوعاتهم ويجوز لها عند الاقتضاء وبصرف النظر عن كل نص يخالف الغائها بغير حاجة إلى اعلان سابق وبلا تعويض .

٣ - الاقتراح على الهيئات المختصة للاستيلاء على كل ماتراه ضروريا وكذلك ابداء جميع الاقتراحات التي تؤدي إلى تحقيق المهمة الموكولة اليهم .

مادة ٣ - لوزير التموين أن يمنح بصفة استثنائية ولأسباب هامة اعفاءات من الالتزام المفوض على مصانع النسيج والنساجين الذين يشتغلون بالأنوال اليدوية بصناعة كميات معينة من النسيج .

مادة ٤ - يجوز للسلطات الإدارية في مخالفة أوامر اللجنة أن تضبط الغزل والمنسوجات موضوع المخالفة وإن تتصرف فيها وفقا لقرارات اللجنة دون أن يكون لصاحبها بسبب ذلك الحق في أن يطالب بتعويض ما .

ويجوز لها أيضا بناء على طلب اللجنة أن تقوم باغلاق المصنع أو المعمل أو المحل لمدة لا تزيد على شهر .

مادة ٥ - يجوز لوزير المالية أن يعدل بقرار منه الجدول المرفق بهذا الأمر .
وفي حالة ادراج صنف جديد في الجدول يكون للجنة بالنسبة لهذا الصنف جميع الاختصاصات الواردة في هذا الأمر ابتداء من يوم ادراجه في الجدول .

القاهرة في ٤ نوفمبر سنة ١٩٤١

حسين سرى

جدول

الاقمشة المصبوغة الرخيصة
السكستور

الاقمشة الخام
الاقمشة المبيضة

أمر رقم ١٩٧

بتحويل سلطة الاستيلاء على بعض العقارات

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية .

ونظرا للحاجة الملحة للاستيلاء على مساحات من الأراضي في بعض مديريات الوجه القبلي لتنفيذ مشروعات صغيرة تتعلق بالرى القاية منها تيسير امداد زراعة الشتوى في تلك الجهات بمياه النيل فضلا عن زيادة المساحات الصيفية التي تزرع حبوبا غذائية وذلك لمواجهة طلبات التموين

بمجلس الوزراء الصادر في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٤١
وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠
(تقرر ما هو آت)

مادة وحيدة - يخول وزير الاشغال العمومية أو من ينتدبه سلطة اصدار قرارات استيلاء مؤقتة على العقارات اللازمة لشئون الري تنفيذا لبرنامج تيسير ري الزراعات الشتوية والاستزادة من زراعة الحبوب الغذائية الذي صدر به في ١٣ أكتوبر الماضي قرار مجلس الوزراء المتقدم ذكره ويجرى الاستيلاء على تلك العقارات للمدة التي يراها لازمة لتحقيق الغاية المطلوبة .
القاهرة في ٥ نوفمبر سنة ١٩٤١
حسين سرى

أمر رقم ١٩٨ بتحديد استهلاك اللحوم

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ الخاص باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية

وبعد الاطلاع على لائحة السلخانات الصادرة بها قرار من وزير الداخلية في ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٩٣ . وبعد الاطلاع على القانون رقم ٦ لسنة ١٩١٢ بمنع ذبح عجول البقر وأنانها
وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ — لا يجوز بعد ظهر يومى الاحد والاربعاء وصباح يومى الاثنين والخميس من كل أسبوع أن تذبح في السلخانات العمومية أو في الأماكن التي تقوم مقامها الحيوانات المعدة لحومها للاكل ولا يجوز ذبح الحيوانات في صباح يومى الاحد والاربعاء وفي مساء يومى الاثنين والخميس إلا بمقدار كميات اللحم الناتجة من ذبائح صباح ومساء الأيام المقابلة من السنة السابقة ولا يجوز ذبح الحيوانات في الأيام الأخرى من الأسبوع إلا بمقدار كمية من اللحم تساوى المتوسط اليومي لذبائح السلخانات أو المكان الذي يقوم مقامها في الأسبوع المقابل من السنة السابقة فإذا تجاوزت الطلبات في يوم معين الحد المرخص به وجب خفضها ويراعى في الخفض كميات اللحوم التي يبيعها القصابون عادة .

مادة ٢ — لا يجوز في يومى الاثنين والخميس من كل أسبوع بيع اللحم الطازج أو المبرد أو عرضه للبيع وكذلك الدواجن وطيور الصيد والارانب حتى ولو كانت حية ولا يسرى الحظر السالف الذكر على اللحوم المملحة أو المحفوظة ولا على مستحضرات اللحم التي يجوز ألا تستهلك فوراً

مادة ٣ — لا يجوز في يومى الاثنين والخميس تقديم أصناف من اللحوم أو بيع شطائر (سندوتش) باللحم فى المحلات التى يرتادها الجمهور وبصفة خاصة فى الفنادق والنزل والمطاعم والقهوى والحانات والبوفيهات ومحلات البقالة . لا يجوز للمحلات المشار إليها فى الفقرة السابقة أن تقدم فى الأيام الأخرى من الأسبوع أكثر من صنف واحد من اللحم إلى نفس الشخص فى الأكلة الواحدة

مادة ٤ — يجوز لوزير التموين أن يحدد بقرار منه الشروط التى يرخص بها على سبيل الإستثناء من نصوص هذا الأمر بيع اللحوم إلى المرضى والمستشفيات فى يومى الاثنين والخميس . كذلك له أن يحدد بقرار منه أيام الأعياد التى يرفع فيها الحظر المنصوص عليه فى المواد السابقة

مادة ٥ — بتولى اثبات المخالفات لأحكام هذا الأمر رجال الضبطية القضائية والموظفون الذين ينتدبهم وزير التموين لهذا الغرض ويكون لهم فى أداء هذا العمل رجال الضبطية القضائية ويكون لهم فى مراقبة تنفيذ الأحكام السابقة الذكر حق دخول السلخانات والمجازر والمحلات المشار إليها فى هذا الأمر كما يكون لهم فحص الحسابات والدفاتر

مادة ٦ — يعاقب كل من يخالف الأحكام السابقة بالحبس ثلاثة أشهر وبغرامة من خمسة جنيهات أو بأحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٧ — استثناء من أحكام المادة ٣٧ من لائحة ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٩٣ الخاصة بالسلخانات ومحال الجزارة يعاقب كل من يخالف المادة الأولى من اللائحة المذكورة فيما هو خاص بالذبح خارج السلخانات العامة أو الأماكن التى تقوم مقامها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة من خمسة جنيهات إلى خمسين جنيها أو بأحدى هاتين العقوبتين

واستثناء من أحكام المادة ٢ من القانون رقم ٦ لسنة ١٩١٢ الخاص بمنع ذبح عجول البقر وأنثاها . وبوجه عام يعاقب بنفس العقوبات ذبح أنثا البقر وأنثا الجاموس المولودة فى القطر . والى لم تستكمل نمو الست القواطع الأولى الدائمة . وأنثا الغنم المولودة فى القطر والى لم تستكمل الأربع القواطع الأولى الدائمة .

وفضلا عن ذلك تضبط وتصادر وتعرض للبيع بواسطة مندوبى وزارة التموين الحيوانات المذبوحة واللحوم المعروضة للبيع أو المبيعة . وكذلك اللحوم المخزونة فى المحلات المشار إليها فى المادة ٣ مادة ٨ — فى الأحوال المشار إليها فى المادتين السابقتين يقضى الحكم بإغلاق محل الجزارة أو المحل الذى وقعت فيه المخالفة لمدة لا تزيد على ثمانية أيام وفى حالة العود فى نفس السنة يكون الإغلاق لمدة ١٥ يوما إلى شهر .

أمر رقم ١٩٩

بإضافة حكم جديد إلى الأمر العسكري رقم ١٥١ الخاص بتحديد إيجار المنازل وامتداد عقود الإيجار المخصصة للسكنى

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية

وبعد الاطلاع على الأمرين رقم ١٥١ ورقم ١٦٤ لسنة ١٩٤١
وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠
(أمرنا بما هوآت)

مادة وحيدة — تضاف إلى آخر الأمر رقم ١٥١ لسنة ١٩٤١ السالف الذكر المادة الآتية
مادة ٧ — لوزير الداخلية أن يأمر بقرارات يصدرها بسريان أحكام المواد السابقة على ما يراه من المباني والأماكن الأخرى غير المنصوص عليها في المادة الأولى
القاهرة في ١١ نوفمبر سنة ١٩٤١
حسين سرى

أمر رقم ٢٠٠

بشأن تنظيم شحن القطن إلى الاسكندرية

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ الخاص بإعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠
(تقرر ما هوآت)

مادة ١ — لتنظيم شحن القطن إلى الاسكندرية . لا يجوز شحن أى كمية منه من داخلية البلاد إلى الاسكندرية بأى وسيلة من وسائل النقل إلا بمقتضى ترخيص سابق من وزير المالية وفقاً للشروط التى يقررها

مادة ٢ — لوزير المالية الحق فى أن يفوض فى إصدار الترخيص المشار اليه فى المادة الأولى أية هيئة يعينها لهذا الغرض

مادة ٣ — يعاقب كل من يخالف أحكام المادة الأولى من هذا الأمر بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة شهور وبغرامة من خمسة جنيهات إلى خمسين جنيهاً أو باحدى هاتين العقوبتين

مادة ٤ — يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

القاهرة في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤١
حسين سرى

أمر رقم ٢٠١

بتعديل الأمر رقم ١٣٣ الخاص بتحريم المرور على بعض الطرق ليلا

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

وبعد الاطلاع على الأمر رقم ١٣٣ الصادر في ٢٥ ابريل سنة ١٩٤١

ويعتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠

(تقرر ما هو آت)

مادة وحيدة — تعدل المادة الاولى من الأمر رقم ١٣٣ المتقدم ذكره على الوجه الآتى .

مادة ١ — تقفل دون المرور فيما عدا الاحوال التى ترخص بها وزارة الدفاع الوطنى الطرق المبينة بعد فيما بين الساعة الثانية مساء إلى الساعة السادسة صباحا

(ا) الطريق الصحراوى بين مصر والاسكندرية .

(ب) الطريق الصحراوى بين السويس والقاهرة .

(ج) طريق القنال من بور سعيد إلى الاسماعيلية ومنها إلى السويس .

ويجوز للأشخاص والعربات الموجودين فى الطرق المذكورة فى فترة القفل أن يتابعوا السير

تحت مراقبة الموظفين المكلفين بحراسة الطريق مالم يصدر إلى هؤلاء الموظفين تعليمات أخرى .

حسين سرى

القاهرة فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٤١

أمر رقم ٢٠٢

بتنظيم استيراد وتصريف الأدوية والعقاقير والمستحضرات الطبية

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية فى

البلاد المصرية .

وعلى القانون رقم ٥ لسنة ١٩٤١ بشأن مزاولة مهنة الصيدلة والاتجار فى المواد السامة

والمرسوم بقانونين رقمى ١٠١ و ١٢٨ لسنة ١٩٣٩ الخاصين الاول بتحديد أقصى الاسعار

للاصناف الغذائية ومواد الحاجيات الأولية والثانى بحظر الاسراف فى شراء أو حيازة

بعض الأصناف .

ويعتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠ .

(نقرر ما هو آت)

مادة ١ — مع عدم الاخلال بأحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٤١ والمرسومين بقانونين رقمي ١٠١ و ١٢٨ لسنة ١٩٣٩ المتقدم ذكرهما . يجب على تجار الادوية والعقاقير والمستحضرات الطبية بالجملة وعلى الوسطاء في تجارة هذه الاصناف أو أى شخص مرخص له باستيرادها من الخارج أن يسلّموا لكل مشتري فاتورة باسم المحل مذيلة بتوقيع التاجر أو الوسيط أو من ينوب عنهما عن كل ما يبيعونه منها وأن يثبتوا فيها الاصناف المبيّنة والتمن الذى يبعث به وتاريخ البيع .

ويجب على الصيادلة ومساعدتهم ومديرى الصيدليات وتجار الادوية بالتجزئة أن يعلنوا عن أسعار الاصناف التى يتجرون بها فى مكان ظاهر من المحال بأن يوضع اسم الدواء ويبين الثمن المحدد لبيعه بالقرش وكسور القرش وأن يمتنعوا عن صرف الادوية والعقاقير والمستحضرات الطبية المبيّنة فى الجدول الذى يصدر بتحديد قرار من وزير الصحة العمومية الا بتمتضي تذاكر طبية تحفظ لديهم وتقدم لمفتش وزارة الصحة العمومية عند الطلب كذلك يجب عليهم أن يسلّموا لكل من يشتري أحد تلك الاصناف فاتورة باسم المحل موقعا عليها من الاشخاص المذكورين أو من ينوب عنهم عن كل ما يبيعونه منها وأن يثبتوا فيها الاصناف المبيّنة والتمن الذى يبعث به .

مادة ٢ — يجب على جميع الاشخاص المذكورين فى المادة السابقة أن يخطرُوا لجنة تحديد أسعار الادوية بوزارة الصحة العمومية بالاصناف التى تكون فى حيازتهم ولم يسبق تحديد سعرها بما فى ذلك العبوات المختلفة للدواء الواحد التى لم يسبق تحديد سعرها ويجب أن يتم الاخطار فى خلال ثمانية أيام من تاريخ نشر هذا الامر بالنسبة لما يوجد من تلك الاصناف لديهم الآن ومن تاريخ حيازة تلك الاصناف فى الاحوال الاخرى . ويحظر عليهم أن يبيعوا هذه الاصناف أو يتصرفوا فيها قبل تحديد أسعارها بمعرفة اللجنة المتقدم ذكرها ونشر هذه الاسعار فى قوائم التسعير الجبرى .

مادة ٣ — يحظر على الاطباء أن يصرفوا لمرضاهم تذاكر طبية بأدوية أو عقاقير أو مستحضرات طبية مما هو وارد فى الجدول المنصوص عليه فى المادة الاولى للعلاج لمدة تزيد على عشرة أيام ويجب على الطبيب أن يثبت على التذكرة اسم المريض الذى صرفت اليه وعنوانه . كذلك يحظر على الافراد أن يعمدوا إلى صرف كمية من الدواء الواحد تزيد على ما هو مبين فى الفقرة السابقة باستعمال تذاكر طبية صادرة من أطباء مختلفين .

مادة ٤ — مع عدم الاخلال بأحكام المادة ٢ (فقرة ثانية) لا يجوز للصيادلة ومساعدتهم وللمديرى الصيدليات ولتجار الادوية بالتجزئة أن يمتنعوا لأى سبب كان عن بيع ما يكون موجودا فى محالهم من الادوية والعقاقير والمستحضرات الطبية

مادة ٥ — كل مخالفة لاحكام هذا الامر يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين وبمحكم القاضى بمصادرة الادوية

والعقاقير والمستحضرات الطبية موضوع المخالفة و باعلان الحكم باللصق في الامكنة التي يحددها الحكم
القاهرة في ٤ ديسمبر سنة ١٩٤١
حسين سرى

أمر رقم ٢٠٣

بتعديل الأمر رقم ١٣٣ الخاص بتحريم المرور على بعض الطرق ليلا

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في
البلاد المصرية .

وبعد الاطلاع على الأمرين رقمي ١٣٣ و ٢٠١

و بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ — تعديل المادة الأولى من الامر رقم ١٣٣ المتقدم ذكره على الوجه الآتي

مادة ١ - تفعل دون المرور . فيما عدا الأحوال التي ترخص بها وزارة الدفاع الوطنى الطرق
المبينة بعد فى المواعيد المحددة أمام كل منها .

(أ) الطريق الصحراوى بين مصر والاسكندرية فيما بين الساعة الثانية مساء إلى الساعة
السادسة صباحا .

(ب) الطريق الصحراوى بين السويس والقاهرة فيما بين الساعة الخامسة مساء إلى الساعة
السادسة صباحا .

(ج) طريق القنال من بورسعيد إلى الاسماعيلية ومنها إلى السويس فيما بين الساعة الرابعة
مساء إلى الساعة السادسة صباحا

مادة ٢ - يلغى الأمر رقم ٢٠١ .

القاهرة في ٤ ديسمبر سنة ١٩٤١
حسين سرى

أمر رقم ٢٠٤

بشأن توريدات السكك الحديدية والتلغرافات والتليفونات التى تشتري من بريطانيا العظمى

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في
البلاد المصرية .

وبعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٣١ بشأن مجلس السكك الحديدية والتلغرافات والتليفونات.

و بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠

(نقرر ما هو آت)

مادة وحيدة - استثناء من أحكام المادة ٣ من المرسوم بقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٣١ يجوز لسفير مصر في لندن إبرام عقود التوريد الخاصة بالسكك الحديدية والتلغرافات والتليفونات التي لا تزيد قيمتها على ١٠٠٠٠ جنيه سواء بالمناقصة أو بالممارسة .

ويجوز له متى وجد ما يبرر ذلك الإبراء من الغرامات والتعويضات عن التأخير المنصوص عليها في العقود المبرمة لحساب السكك الحديدية والتلغرافات والتليفونات والتي يكون محلها بضائع تصنع في بريطانيا العظمى

حسين سرى

القاهرة في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٤١

أمر رقم ٢٠٥

بشأن بعض الاجراءات الواجب اتباعها للوقاية من الغارات الجوية

نحن حسين سرى باشا .

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

و بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠

(نقرر ما هو آت)

مادة ١ - في المدن والجهات التي صدر أو يصدر بتعيينها قرار من وزير الوقاية المدنية تنفيذاً للمادة الأولى من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٠ ومع عدم الإخلال بالأوامر السابق صدورها بشأن بعض الاجراءات الواجب اتباعها للوقاية من الغارات الجوية يجب اتباع التعليمات الآتية .

(١) لا يجوز استعمال صفارات أو آلات أو أى جهاز للتنبيه يحدث أصواتاً مماثلة لصوت الصفارات التي أعدها الحكومة للانداز بوقوع غارة جوية

(٢) على الاشخاص الذين يكونون بالشوارع والميادين والطرق العامة عند انطلاق صفارات الانذار بالغارات الجوية أن يلجأ الى منازلهم أو محال أعمالهم أو الى أقرب مخبأ أو خندق وأن يقفوا به الى أن تعطى إشارة زوال الخطر

(٣) لا يجوز دخول المخايء والخنادق المعدة للوقاية من الغارات الجوية في غير أوقات الغارات الجوية كما أنه لا يجوز لأى شخص أن يبقى بها بعد اعطاء اشارة زوال الخطر .

(٤) يجب مراعاة النظام عند دخول المخايء والخنادق أو الخروج منها والتزام الهدوء مدة البقاء فيها .

(٥) لا يجوز دخول المخايء والخنادق عند استيفاء العدد المقرر لكل منها بعد التنبيه عن ذلك من حارس المخبأ أو الخندق .

(٦) محظور بئانا العبث بالأدوات والمعدات الموجودة داخل المخايء والخنادق أو خارجها أو نقلها من الأما كن المخصصة لها

(٧) محظور القاء أى فضلات أو قاذورات داخل المخبأ أو الخندق أو حوله .

(٨) ممنوع منعاً باتاً التدخين داخل المخبأ .

(٩) لحراس المخايء العامة السلطة في تنفيذ الأوامر التي تتعلق بنظام الالتجاء للمخايء والتواجد بها في حدود التعليمات السابقة ولهم حق الاستعانة بالبوليس عند الاقتضاء .

(١٠) لا يجوز استصحاب الحيوانات المستأنسة كالكلاب والقطط وغيرها داخل المخبأ

(١١) لا يجوز استعمال مصابيح البترول أو المواقد داخل المخايء

مادة ٢ — كل مخالفة لأحكام هذا الأمر يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة شهور وبغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات أو بأحدى هاتين العقوبتين

حسين سرى

القاهرة في ١١ ديسمبر سنة ١٩٤١

أمر رقم ٢٠٦

خاص بالرعايا اليابانيين والمسيحيين بهم وباتخاذ التدابير اللازمة في شأن الاتجار مع حكومة اليابان ورعاياها واجراء الترتيبات الملائمة فيما يتعلق باملاكم

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠

ونظراً لان قطع العلاقات السياسية بين مصر واليابان يقتضى اتخاذ التدابير اللازمة في شأن حالة رعايا هذه الدولة والاتجار مع حكومة اليابان ورعاياها واجراء الترتيبات الملائمة فيما يتعلق باملاكم

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ — تسرى أحكام الأمر رقم ٥٧ الصادر في ١٦ يونيه سنة ١٩٤٠ على الرعايا اليابانيين البالغين من العمر ثمانية عشر عاماً فأكثر

مادة ٢ — تسرى على الرعايا اليابانيين أحكام الامر رقم ١٥٨ فيما عدا أحكام المواد ١

و ٢ و ٣ و ٣٥ وتشمل عبارة (الرعايا اليابانيين) حكومة اليابان والأشخاص المعنوية اليابانية ذات الشأن العام وكذلك كل شخص طبيعي أو معنوي من رعايا هذه الدولة ويعتبر الأشخاص الآتي يانهم في حكم الرعايا اليابانيين وتشملهم كذلك عبارة الرعايا اليابانيين المذكورة في الفقرة السابقة .

(١) كل شخص طبيعي أو معنوي من رعايا دولة تحتلها اليابان أو تخضع لرقابتها أو من المقيمين بأرضها ويكون قد صدر بشأنه قرار من وزير المالية يجعله في حكم رعايا هذه الدولة .

(٢) الشركات أو الجمعيات المصرية أو الاجنبية التي يصدر وزير المالية قرار باعتبارها تعمل بإشراف ياباني أو باعتبارها تدخل فيها مصالح يابانية . يستثنى من مدلول تعريف (الرعايا اليابانيين) الرعايا اليابانيون من المستخدمين أو العمال الذين يباشرون بأنفسهم صناعة أو تجارة بمساعدة اثنين على الأكثر من المستخدمين أو العمال بشرط أن يكونوا موجودين في البلاد المصرية والا يكون قد صدر بشأنهم قرار من وزير المالية بالحاقهم بأولئك الرعايا - ويجوز لوزير المالية في الأحوال التي يكون فيها أحد الرعايا اليابانيين قد انتفع بغير وجه حق بالاستثناء المتقدم ذكره أن يرجع أثر قرار اثبات صحة الواقع أو قرار الالحاق إلى تاريخ سابق على نشره مع مراعاة حقوق الغير الذين تعاملوا معه بحسن نية .

مادة ٣ — يبدأ في تطبيق المواد ١٤ و ١٥ و ١٧ (فقرة ثانية) من الأمر رقم ١٥٨ على الرعايا اليابانيين من تاريخ ٩ ديسمبر سنة ١٩٤١ ويستبدل بتاريخ أول يناير سنة ١٩٤٠ الوارد بالمواد ١٦ و ١٧ (فقرة أولى) تاريخ أول يونيه سنة ١٩٤١

حسين سرى

القاهرة في ١١ ديسمبر سنة ١٩٤١

أمر رقم ٢٠٧

بوقف العمل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٣ الخاص بمعامل التفريخ الصناعي للدجاج

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

وبعد الاطلاع على القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٣٣ الخاص بمعامل التفريخ الصناعي للدجاج

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠

(أمرنا بما هو آت)

مادة وحيدة — إلى أن تصدر أوامر أخرى . يوقف العمل بأحكام القانون رقم ٢٨ لسنة

١٩٣٣ الخاص بمعامل التفريخ الصناعي للدجاج .

وتحفظ المحاضر بسبب القانون المذكور حفظاً (قطعيًا) وتعتبر الدعوى العمومية في دعاوى المخالفات المنظورة أمام المحاكم عند صدور هذا الأمر قد سقطت .

ويجوز لوزير الزراعة بقرار يصدره إعفاء أصحاب معامل التفريخ من كل أو بعض الاشتراطات اللازمة لإدارتها والترخيص بأعادة فتح المعامل التي صدر الحكم بإغلاقها .

القاهرة في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤١ حسين سرى

أمر رقم ٢٠٨

بتعديل مواعيد بيع المشروبات الروحية أو المخمرة في مدينتي الاسكندرية وبور سعيد

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية

وبعد الاطلاع على الأمر رقم ١٥٣ بقصر بيع المشروبات الروحية أو المخمورة على أوقات معينة .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠

(نقرر ما هو آت)

مادة وحيدة — استثناء من أحكام المادة الأولى من الأمر رقم ١٥٣ السابق الذكر تكون المواعيد التي يجوز فيها للدعوى العمومية تقديم المشروبات الروحية أو المخمرة للجمهور في مدينتي الاسكندرية وبور سعيد كما يأتي :

من الساعة الثانية عشرة (ظهراً) إلى الساعة الثانية والنصف بعد الظهر ثم من الساعة الخامسة مساءً إلى الساعة الثانية عشرة (نصف الليل)

القاهرة في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٤١ حسين سرى

أمر رقم ٢٠٩

خاص بالرعايا المجرين والرومانيين والمسيحيين بهم وباتخاذ التدابير اللازمة في شأن الاتجار مع حكومتى المجر ورومانيا ورعاياهما واجراء الترتيبات اللازمة فيما يتعلق بأملأهم

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠

ونظراً لقطع العلاقات السياسية بين مصر ودولتي المجر ورومانيا يقتضى اتخاذ التدابير اللازمة

فيما يتعلق بحالة رعايا هاتين الدولتين والاتجار مع حكومتى المجر ورومانيا ورعاياهما وإجراء الترتيبات اللازمة فيما يتعلق بأملأهم .

(نقرر ما هو آت)

مادة ١ — تسرى أحكام الأمر رقم ٥٧ الصادر في ١٦ يونيه سنة ١٩٤٠ على من بلغ من العمر ثمانية عشرة عاما فأكثر من الرعايا المجرين والرومانين أو من الاشخاص الذين لا جنسية لهم وكانوا من قبل من الرعايا المجرين أو الرومانين .

مادة ٢ — تسرى على الرعايا المجرين والرومانين أحكام الامر رقم ١٥٨ فيما عدا أحكام المواد رقم ١ و ٢ و ٣ و ٣٥ — وتشمل عبارة (الرعايا المجرين والرومانين) حكومة مملكة المجر وحكومة مملكة رومانيا والاشخاص المعنوية المجرية والرومانية ذات الشأن العام وكذلك كل شخص طبيعي أو معنوي من رعايا هاتين الدولتين — وتشملهم كذلك عبارة (الرعايا المجرين أو الرومانين) المذكورة في الفقرة السابقة .

(١) كل شخص طبيعي أو معنوي من رعايا دولة تحتلها المجر أو رومانيا أو تخضع لرقابتها أو من المقيمين بأرضهما ويكون قد صدر بشأنه قرار من وزير المالية يجعله في حكم رعايا إحدى تينك الدولتين .

(٢) الشركات أو الجمعيات المصرية أو الأجنبية التي يصدر وزير المالية قرارا باعتبارها تعمل به باشراف مجرى أو روماني أو باعتبارها تدخل فيها مصالح مجرية أو رومانية — ويستثنى من مدلول تعريف (الرعايا المجرين والرومانين) الاشخاص الآتي بيانهم بشرط أن يكونوا موجودين في البلاد المصرية وألا يكونوا قد صدر بشأنهم قرار من وزير المالية بالحاقهم بأولئك الرعايا .

(١) الرعايا المجرين أو الرومانيون الذين من أصل إسرائيلي (ب) الرعايا المجرين أو الرومانيون من المستخدمين أو العمال الذين يباشرون بأنفسهم صناعة أو تجارة بمساعدة اثنين على الأكثر من المستخدمين أو العمال — ويجوز لوزير المالية في الاحوال التي يكون فيها أحد الرعايا المجرين أو الرومانين قد انتفع بغير وجه حق بالاستثناء المتقدم ذكره أن يرجع أثر قرار إثبات صحة الواقع أو قرار الالحاق إلى تاريخ سابق على نشره مع مراعاة حقوق الغير الذين تعاملوا معه بحسن نية .

مادة ٣ — يبدأ في تطبيق الاحكام المنصوص عليها في المواد ٥ و ١٤ و ١٧ (فقرة ثانية) من الامر رقم ١٥٨ على الرعايا المجرين والرومانين من تاريخ ١٧ ديسمبر سنة ١٩٤١ ويستبدل بتاريخ أول يناير سنة ١٩٤٠ الوارد بالمواد ١٦ و ١٧ (فقرة أولى) تاريخ أول مايو سنة ١٩٤٠ .

مادة ٤ — تنقل إدارة أموال الرعايا المجرين والرومانين التي يباشرها الآن مكتب البلاد

المحتلة والخاضعة للرقابة طبقا للامر رقم ١٥٩ إلى الحارس العام المختص وذلك في التاريخ
وبالشروط والأوضاع التي يقررها وزير المالية

حسين سرى

القاهرة في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤١

أمر رقم ٢١٠

بشأن الاشخاص الموجودين في المجر أو رومانيا أو في البلاد التي تحتلها هاتان الدولتان
أو تخضع لرقابتهما .

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في
البلاد المصرية .

وبعد الاطلاع على الامر ١٥٩ بشأن العلاقات مع البلاد التي تحتلها ألمانيا أو إيطاليا أو
تخضع لرقابتها .

وعلى الامر رقم ٢٠٩ الخاص برعايا المجر أو رومانيا والمسيحيين بهم وباتخاذ التدابير اللازمة
في شأن الاتجار مع حكومة المجر ورومانيا ورعاياهما وإجراء الترتيبات اللازمة فيما يتعلق بأعمالهم
وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٦ نوفمبر ١٩٤٠

(تقرر ما هو آت)

مادة وحيدة - تسرى أحكام الامر رقم ١٥٩ على الاشخاص الطبيعيين أو المعنويين
المقيمين أو الموجودين ولو بصفة مؤقتة في المجر أو رومانيا أو في بلاد تحتلها هاتان الدولتان
أو تخضع لرقابتهما وذلك ما عدا الاشخاص الطبيعيين أو المعنويين من رعايا المجر أو رومانيا
أو المسيحيين بهم الخاضعين لاحكام الامر رقم ٢٠٩

ولوزير المالية أن يضيف بقرار يصدره إلى الجدول المرفق بالامر رقم ١٥٩ البلاد التي قد
تدخل في احتلال أو رقابة المجر أو رومانيا وتاريخ الاحتلال أو بسط الرقابة وكذلك التاريخ
الذي يتخذ مبدأ لتقديم الاقرارات المشار اليها في المادتين ٧ و ٨ من الامر رقم ١٥٩

حسين سرى

القاهرة في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤١

أمر رقم ٢١١

بشأن الاشخاص الموجودين في اليابان أو في البلاد التي تحتلها اليابان أو تبسط عليها رقابة

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في
البلاد المصرية .

وبعد الاطلاع على الامر رقم ١٥٩ بشأن العلاقات مع البلاد التي تحتلها ألمانيا وإيطاليا أو تخضع لرقابتهما .

وعلى الأمر رقم ٢٠٦ الخاص برعايا اليابان والمسيحيين بهم وباتخاذ التدابير اللازمة في شأن الاتجار مع حكومة اليابان ورعاياها وإجراء الترتيبات اللازمة فيما يتعلق بأعمالهم .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠

(نقرر ما هو آت)

مادة وخيدة - تسرى أحكام الامر رقم ١٥٩ على الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين أو الموجودين ولو بصفة مؤقتة في اليابان أو في بلاد تحتلها اليابان أو تبسط عليها رقابة وذلك ماعدا الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين من رعايا اليابان أو المسيحيين بهم الخاضعين لأحكام الأمر رقم ٢٠٦

ولوزير المالية أن يضيف بقرار يصدره إلى الجدول المرفق بالأمر رقم ١٥٩ البلاد التي تحتلها اليابان أو تبسط عليها رقابة وتاريخ الاحتلال أو بسط الرقابة وكذلك التاريخ الذي يتخذ مبدأ لتقديم الاقرارات المشار إليها في المادتين ٧ و ٨ من الأمر رقم ١٥٩

حسين سرى

القاهرة في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤١

أمر رقم ٢١٢

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية .

وعلى الامر ١٦٢ الصادر في ٧ اغسطس سنة ١٩٤١

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠ .

(نقرر ما هو آت)

مادة ١ - تعدل المواد ٣ (فقرة ٥ و ٦ و ٧ - فقرة أخيرة) و ٤ و ٥ من الأمر رقم ١٦٢ على الوجه الآتي :

مادة ٣ - (٥) عرق العنب - براندى - هو المشروب الكحولى الناتج من تقطير النبيذ على شرط أن لا يفقده التقطير خواصه النبيذية ولا يقل مقدار الكحول به بالحجم عن ٣٨ ٪ وأن يكون خاليا من المواد الغريبة أو الضارة بالصحة . وإذا كان أساس تحضير هذا المشروب فاكهة من نوع آخر من العنب تطلق عليه التسميات الآتية حسب الأحوال - عرق التفاح - عرق الخوخ - عرق الكثرى - عرق ثقل العنب - عرق البلح .

ويجب ألا يقل مقدار الكحول من عرق البلح عن ٣٠ ٪ بالحجم .
(٦) الروم هو المشروب الكحولى الناتج من تحضير عصير القصب أو العسل الاسود ثم تقطيره على شرط ألا يفقده التقطير خواصه قبل التقطير ويجب ألا يقل مقدار الكحول به عن ٤٣ فى المائة بالحجم ويجب أن يكون خاليا من المواد الغريبة أو المضارة بالصحة .

(٧) (فقرة أخيرة) ولا يجوز أن تحتوى البيرة على أى مادة حافظة سوى ثانى أكسيد الكبريت بشرط ألا تزيد نسبة ما يوجد منه عن ٧٠ ملليجراما فى اللتر . كما يجب أن تكون البيرة خالية من المعادن السامة وأن تكون خالية من السكرين والصابونين بأنواعه أو بأى مادة أخرى ضارة بالصحة أو غريبة .

مادة ٤ — تطلق تسمية (طافيا) على المشروبات الروحية التى لا تقل درجة الكحول فيها عن ٣٠ فى المائة بالحجم والتى تحضر عن طريق مزج الكحول النقى بالماء والالوان والمخلاصات أو الأرواح النقية غير المضارة بالصحة على ألا تضاف اليها مواد من شأنها أن تعطى المشروب خواص المشروب الطبيعى بقصد تضليل التحليل - ولا يجوز أن تطلق على هذه المشروبات أى تسمية أخرى خلاف عبارة (طافيا) ويجب أن تردف التسمية بالبيان الآتى - مشروب اصطناعى محضر من الكحول الصناعى والماء ولون وأرواح - ويجوز أن تضاف اليها كمية من عرق العنب لا تقل عن ٣٠ فى المائة ولا تزيد عن ٣٥ فى المائة وفى هذه الحالة يجوز أن يضاف إلى البيان ما يدل على اضافة (عرق العنب) اليها مع ضرورة ذكر النسبة الداخلة فى تركيبها . ويجب أن يذكر على أوعية تلك المشروبات بيان بدرجة الكحولية .

مادة ٥ — لا يجوز أن يستعمل فى تلوين المشروبات الكحولية المنصوص عليها فى هذا الأمر سوى السكرمل (السكر المحروق)

وعلى انه يجوز باذن من وزير التجارة والصناعة وموافقة وزارة الصحة العمومية استعمال مواد ملونة أخرى بالنسبة لبعض المشروبات .

مادة ٦ — يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

حسين سرى

القاهرة فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٤١

أمر رقم ٢١٣

بتعديل الامر رقم ١٩٨ الخاص بتحديد استهلاك اللحوم

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية

فى البلاد المصرية .

وعلى الامر رقم ١٩٨ الصادر فى ٦ نوفمبر سنة ١٩٤١ الخاص بتحديد استهلاك اللحوم

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠

(نقرر ما هو آت)

مادة وحيدة - تلغى المواد من ١ إلى ٤ من الامر رقم ١٩٨ المتقدم ذكره ونستبدل بها الاحكام الآتية :

مادة ١ - لا يجوز بعد ظهر أيام الاحد والاربعاء والجمعة وفي مساء أيام الاثنين والخميس والسبت من كل اسبوع أن تذبح في السلخانات العمومية أو في الاماكن التي تقوم مقامها الحيوانات المعدة لحومها للاكل - ولا يجوز ذبح الحيوانات في صباح أيام الاحد والاربعاء والجمعة وفي مساء أيام الاثنين والخميس والسبت إلا بمقدار كميات اللحم الناتجة من ذبائح صباح ومساء الايام المقابلة لها من السنة السابقة - ولا يجوز ذبح الحيوانات في الايام الاخرى من الاسبوع إلا بمقدار كمية من اللحم تساوى المتوسط اليومي لذبائح السلخانة أو المكان الذي يقوم مقامها في الاسبوع المقابل له من السنة السابقة فإذا تجاوزت الطلبات في يوم معين الحد المرخص به وجب حفظها ويراعى في الخفض كميات اللحوم التي يبيعها القصابون مادة

مادة ٢ - لا يجوز في أيام الاثنين والخميس والسبت من كل اسبوع بيع اللحم الطازج أو المبرد أو عرضه للبيع وكذلك الدواجن وطيور الصيد والارانب حتى ولو كانت حية - ولا يسرى الحظر السالف الذكر على اللحوم المملحة أو المحفوظة ولا على مستحضرات اللحم التي يجوز ألا تستهلك فوراً .

مادة ٣ - لا يجوز في أيام الاثنين والخميس والسبت تقديم أصناف من اللحوم أو بيع شطائر « ساندويتش » باللحم في المحلات التي يرتادها الجمهور وبصفة خاصة في الفنادق والنزل والمطاعم والفهاوى والحانات والبوفيهات ومحلات البقالة - ولا يجوز للمحلات المشار إليها في الفقرة السابقة أن تقدم في الايام الاخرى من الاسبوع أكثر من صنف واحد من اللحم إلى نفس الشخص في الاكلة الواحدة .

مادة ٤ - يجوز لوزير التموين أن يحدد بقرار منه الشروط التي يرخص بها . على سبيل الاستثناء من نصوص هذا الامر - بيع اللحوم إلى المرضى والمستشفيات في أيام الاثنين والخميس والسبت وكذلك له أن يحدد بقرار منه أيام الاعياد التي يرفع فيها الحظر المنصوص عليه في المواد السابقة .

أمر رقم ٢١٤

بشأن إعلان الأسعار في بعض المحال العمومية

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠

(تقرر ماهوآت)

مادة ١ يجب على مديري الفنادق والينسيونات والمقاهى والمطاعم والبارات والبوفيات وغيرها من المحال العمومية المعدة لبيع الوجبات والمأكولات والمشروبات بقصد تعاطيها في نفس المحل أن يعلنوا عن الاسعار وعن النسبة المئوية التى تضاف اليها مقابل الخدمة والتي يجوز أن تزيد على ١٠ فى المائة من قيمتها وعند عدم ذكر هذه النسبة يعلن أن تحديدها متروك لتقدير العملاء . وكذلك يجب على مديري الفنادق والينسيونات والبيوت المفروشة وما يماثلها من الاماكن المعدة لايواء الجمهور أن يعلنوا عن عدد الغرف المعدة للايجار وأجرة كل غرفة بما فى ذلك أجرة الطعام أو بدونه على أساس أن الغرفة لشخص واحد وليوم أو اسبوع أو شهر واحد وأن يعلنوا عند الاقتضاء عن أجرة الغرفة إذا كانت معدة لشخصين أو أكثر .

مادة ٢ - يكون اعلان الاسعار والبيانات المشار اليها فى المادة السابقة بالكيفية التى يصدر بها قرار من وزير التجارة والصناعة .

مادة ٣ - على مديري المحال المشار اليها فى المادة الاولى أن يرسلوا لوزير التجارة والصناعة كتابا موصى عليه متضمنا الاسعار والبيانات الواجب عليهم الاعلان عنها ويكون ذلك فى خلال عشرة أيام من تاريخ نشر هذا الامر بالنسبة للمحلات الموجودة وقت صدوره وفى خلال اسبوع من تاريخ افتتاح المحل فى الأحوال الاخرى . كذلك يجب عليهم إخطار الوزارة بكتاب موصى عليه فى كل زيادة يراد ادخالها على الاسعار قبل العمل بها بأربع وعشرين ساعة على الأقل .

مادة ٤ - إذا رأت الوزارة أن الاسعار المبلغة اليها مرتفعة أخطرت بذلك المحل المختص بخطاب موصى عليه مع ذكر أقصى الاسعار التى توافق عليها فإذا لم يقبل المعلن اليه هذه الاسعار تقوم بتحديد الاسعار نهائيا لجنة تشكل بقرار من وزير التجارة والصناعة يكون من بين أعضائها من يمثل المحال المذكورة فى المادة الاولى - ويعلن قرار اللجنة إلى المحل المختص ويكون ملزما فى الحال بتعديل الاعلان عن الاسعار بحيث يكون مطابقا لقرار اللجنة ولا يجوز بعد ذلك رفع الاسعار التى حددتها اللجنة إلا بموافقة الوزارة

مادة ٥ - يعاقب كل من يخالف هذا الأمر بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر وغرامة لا تزيد على خمسين جنيتها أو إحدى هاتين العقوبتين

ويعاقب بنفس العقوبة كل من طالب عميلاً بسعر أعلى من السعر المعلن عنه :

ويكون صاحب المحل مسئولاً مع مديره عن كل مخالفة لأحكام المادة ٤ فإذا أثبت أحدهما أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة اقتضرت العقوبة على الغرامة بالنسبة له .

ويأمر القاضي علاوة على ذلك بإعلان الحكم ونشره في الأماكن والجرائد التي يعينها على ثقة المحكوم عليه .

ويجوز للمحكمة في حالة ارتكاب مخالفة جديدة في نفس المحل في خلال شهر من تاريخ صدور الحكم أن تأمر بخلق المحل لمدة لا تتجاوز أسبوعاً .

مادة ٦ - يكون للموظفين الذين يعينون بقرار من وزير التجارة والصناعة لتنفيذ هذا الأمر صفة مأموري الضبطية القضائية لاثبات المخالفات لأحكامه ولهم حق الدخول في المحال المشار إليها في المادة الأولى للتثبت من نفاذ هذا الأمر .

حسين سرى

القاهرة في ١٠ يناير سنة ١٩٤٢

أمر رقم ٢١٥

خاص بالرعايا البلغاريين والفنلنديين والمسيحيين بهم وباتخاذ التدابير اللازمة في شأن الاتجار مع حكومتى بلغاريا وفنلندا ورعاياهما وإجراء الترتيبات الملائمة فيما يتعلق بأملأكم

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠

ونظراً لأن قطع العلاقات السياسية بين مصر ودولتي بلغاريا وفنلندا يقتضي اتخاذ التدابير اللازمة فيما يتعلق بحالة رعايا هاتين الدولتين والاتجار مع حكومتى بلغاريا وفنلندا ورعاياهما وإجراء الترتيبات الملائمة فيما يتعلق بأملأكم .

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ - تسرى أحكام الأمر رقم ٥٧ الصادر في ١٥ يونيو سنة ١٩٤٠ على من بلغ من العمر ثمانية عشر عاماً فأكثر من الرعايا البلغاريين والفنلنديين أو من الأشخاص الذين لاجئسية لهم وكانوا من الرعايا البلغاريين أو الفنلنديين .

مادة ٢ — تسرى على الرعايا البلغارين والفنلنديين أحكام الامر رقم ١٥٨ فيما عدا أحكام ١ و ٢ و ٣ و ٣٥ وتشمل عبارة (الرعايا البلغارين والفنلنديين) حكومتى مملكة بلغاريا وجمهورية فنلندا والأشخاص المعنوية البلغارية والفنلندية ذات الشأن العام وكذلك كل شخص طبيعي أو معنوى من رعايا هاتين الدولتين . ويعتبر الأشخاص الآتى بيانهم فى حكم رعايا البلغارين والفنلنديين المذكورة فى الفقرة السابقة .

(١) كل شخص طبيعي أو معنوى من رعايا دولة تحتلها بلغاريا أو فنلندا أو تخضع لرقابتها أو من المقيمين بأرضهما ويكون قد صدر بشأنه قرار من وزير المالية يجعله فى حكم رعايا تلك الدولتين .

(٢) الشركات أو الجمعيات المصرية أو الأجنبية التى يصدر وزير المالية قرارا باعتبارها تعمل بإشراف بلغارى أو فنلندى باعتبارها تدخل فيها مصالح بلغارية أو فنلندية . ويستثنى من مدلول تعريف (الرعايا البلغارين والفنلنديين) الأشخاص الآتى بيانهم بشرط أن يكونوا موجودين فى البلاد المصرية وألا يكون قد صدر قرار من وزير المالية بإلحاقهم بأولئك الرعايا .

(١) الرعايا البلغاريون أو الفنلنديون الذين من أصل إسرائيل .

(ب) الرعايا البلغاريون أو الفنلنديون من المستخدمين أو العمال الذين يباشرون بأنفسهم صناعة أو تجارة بمساعدة اثنين على الأكثر من المستخدمين أو العمال . ويجوز لوزير المالية فى الأحوال التى يكون فيها أحد الرعايا البلغارين أو الفنلنديين قد انتفع بغير وجه حق بالاستثناء المتقدم ذكره أن يرجع اثر قرار اثبات صحة الواقع أو قرار الإلحاق إلى تاريخ سابق على نشره مع مراعاة حقوق الغير الذين تعاملوا معه بحسن نية .

مادة ٣ — يبدأ فى تطبيق الأحكام المنصوص عليها فى المواد ٥ و ١٤ و ١٧ فقرة ثانية من الامر رقم ١٥٨ على الرعايا البلغارين والفنلنديين من تاريخ ٥ يناير سنة ١٩٤٢ ويستبدل بتاريخ أول يناير سنة ١٩٤٠

مادة ٤ — تنقل إدارة أموال الرعايا البلغارين والفنلنديين التى يباشرها مكتب البلاد المحتلة والخاضعة للرقابة طبقا للأمر رقم ١٥٩ إلى الحارس العام المختص وذلك فى التاريخ والشروط والأوضاع التى يقررها وزير المالية .

حسين سرى

القاهرة فى ١٣ يناير سنة ١٩٤٢

أمر رقم ٢١٦

بتعديل الأمر رقم ٢١٣ الخاص بتحديد استهلاك اللحوم

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

وعلى الأمر رقم ١٩٨ الصادر في ٦ نوفمبر ١٩٤١ والأمر رقم ٢١٣ الصادر في ٥ يناير سنة ١٩٤٢ الخاصين بتحديد استهلاك اللحوم .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠

(نقرر ما هو آت)

مادة وحيدة — تلغى المادة الوحيدة من الأمر رقم ٢١٣ المتقدمة الذكر وتستبدل بها الاحكام الآتية :-

مادة ١ - لا يجوز بعد ظهر الاحد وصباح الاثنين والثلاثاء والاربعاء أن تذبح في السالخانات العمومية أو في الاماكن التي تقوم مقامها الحيوانات المعدة لحومها الاكل . ولا يجوز ذبح الحيوانات في الأيام الأخرى من الأسبوع إلا بمقدار كمية تساوى المتوسط اليومي لذبائح السلخانة أو المكان الذي يقوم مقامها في الأسبوع المقابل له من سنة ١٩٤٠ ناقصا ١٠ في المائة فإذا تجاوزت الطلبات في يوم معين الحد المرخص به وجب خفضها . وتراعى في خفض كميات اللحوم التي يبيعها القصابون عادة .

مادة ٢ - لا يجوز في أيام الاثنين والثلاثاء والاربعاء من كل أسبوع بيع اللحم الطازج أو المبرد أو عرضه للبيع وكذلك الدواجن وطيور الصيد والارانب حتى ولو كانت حية . ولا يسرى الحظر السابق على اللحوم المملحة أو المحفوظة ولا على مستحضرات اللحم التي يجوز ألا تستهلك فوراً .

مادة ٣ - لا يجوز في أيام الاثنين والثلاثاء والاربعاء تقديم أصناف من اللحوم أو بيع شطائر (سندوتش) باللحم في المحلات التي يرتادها الجمهور وبصفة خاصة في الفنادق والنزل والمطاعم والفهاوى والحانات والبوفيات ومحلات البقالة . ولا يجوز للمحلات المشار إليها في الفقرة السابقة أن تقدم في الأيام الأخرى من الأسبوع أكثر من صنف واحد من اللحم إلى نفس الشخص في الأكلة الواحدة .

مادة ٤ - يجوز لوزير التموين أن يحدد بقراره الشروط التي يرخص بها على سبيل الاستثناء من نصوص هذا الأمر بيع اللحوم إلى المرضى والمستشفيات في أيام الاثنين والثلاثاء والاربعاء كذلك له أن يحدد بقراره أيام الاعياد التي يرفع فيها الحظر المنصوص عليه في المواد السابقة .

حسين سرى

القاهرة في ١٧ يناير سنة ١٩٤٢

أمر رقم ٢١٧

بشأن الاشخاص الموجودين في فنلندا أو في بلغاريا أو في البلاد التي تحتلها هاتان الدولتان أو تخضع لرقابتهما .

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

وبعد الاطلاع على الامر رقم ١٥٩ بشأن العلاقات مع البلاد التي تحتلها ألمانيا أو إيطاليا أو تخضع لرقابتهما .

وعلى الامر رقم ٢١٥ الخاص برعايا بلغاريا وفنلندا والمسيحيين بهم وباتخاذ التدابير اللازمة في شأن الاتجار مع حكومتى بلغاريا وفنلندا ورعاياهما واجراء الترتيبات الملائمة فيما يتعلق بأعمالهم وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠ .

(تقرر ما هو آت)

مادة وحيدة — تسرى أحكام الامر رقم ١٥٩ على الاشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين أو الموجودين ولو بصفة مؤقتة في بلغاريا أو فنلندا أو في بلاد تحتلها هاتان الدولتان أو تخضع لرقابتهما . وذلك ماعدا الاشخاص الطبيعيين أو المعنويين من رعاياهما أو المسيحيين بهم الخاضعين لاحكام الامر رقم ٢١٥ . ولوزير المالية أن يضيف بقرار يصدره إلى الجدول المرفق بالامر رقم ١٥٩ البلاد التي تدخل في احتلال أو رقابة بلغاريا أو فنلندا . وتاريخ الاحتلال أو بسط الرقابة . وكذلك التاريخ الذي يتخذ مبدءاً لتقديم الاقرارات المشار اليها في المادتين ٧ و ٨ من الامر رقم ١٥٩ .

حسين سرى

القاهرة في ٢١ أكتوبر سنة ١٩٤٢

أمر رقم ٢١٨

بشأن منع ضرب الارز الجلدية

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية

وبعد الاطلاع على قرار اللجنة الوزارية العليا للتموين الصادر في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٤١

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠ .

(تقرر ما هوآت)

مادة ١ — يحظر ضرب الارز الجلاسيه من يوم صدور هذا الامر لغاية آخر شهر فبراير سنة ١٩٤٢ .

مادة ٢ — كل من يخالف أحكام هذا الامر من أصحاب مصانع ضرب الارز أو المسئولين عن إدارتها يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تزيد على ٥٠ جنيها مصريا أو باحدى هاتين العقوبتين فقط .

ويعاقب بنفس هذه العقوبة كل منتج أو تاجر أرز أو وسيط يقدم للمضارب أية كمية من الارز بقصد ضربها جلاسيه في خلال المدة المذكورة بالمادة الاولى .

مادة ٣ — لوزير التموين أن يتخذ القرارات اللازمة لتنفيذ هذا الأمر .

حسين سرى

القاهرة في ٢١ يناير سنة ١٩٤٢

أمر رقم ٢١٩

بتنظيم الاتجار في الدقيق والخبز

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ الخاص باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

وبعد الاطلاع على الأمر رقم ١٧٨

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠

(تقرر ما هوآت)

مادة ١ — يحظر على أصحاب المخازن - بغير ترخيص سابق من وزير التموين - أن يصنعوا أو يعرضوا للبيع أو يبيعوا أو يحوزوا غير الخبز المصنوع من خليط من دقيق القمح والذرة والارز بالنسبة الآتية .

٥٠ في المائة من دقيق القمح المستخرج بنسبة ٩٠ في المائة .

٢٥ في المائة من دقيق الذرة ٢٥ في المائة من دقيق الارز

مادة ٢ — يحظر على أصحاب المطاحن وتجار الدقيق - بغير ترخيص سابق من وزير التموين - أن يستخرجوا أذونات بخلط دقيق غير الخليط المشار اليه في المادة السابقة - وفي حالة الترخيص باستخراج دقيق غير هذا الخليط يحدد الترخيص نسبة استخراج الدقيق المذكور والحد الأقصى للكميات المرخص بها والمدة اللازمة لاستنقادها

مادة ٣ — لا يجوز أن يطرح للبيع الدقيق الخليط المشار اليه في المادة الأولى أو الدقيق

المرخص به كما لا يجوز بيعه أو حيازته إلا في عبوات مبيّن فيها الوزن بالآفة أو الكيلوجرام واسم صاحب المطحن وعنوانه والاشارة إلى نوع الدقيق (خليط) أو (غير خليط) على حسب الأحوال وتسكتب هذه البيانات باللغة العربية وبحروف ارتفاعها ثلاثة سنتيمترات على الأقل في مكان ظاهر على العبوة على بطاقة تلتصق عليها

مادة ٤ - يحظر على الافراد من غير أصحاب المخازن والمطاحن وتجار الدقيق أن يحوزوا أو يستعملوا في أى غرض من الأغراض دقيقا غير الخليط المبيّن بالمادة الأولى.

مادة ٥ - يتولى اثبات المخالفات لأحكام هذا الامر رجال الضبطية القضائية والموظفون الذين ينتدبهم وزير التموين في هذا الغرض ويكون لهم في اداء هذا العمل صفة رجال الضبطية القضائية . ولهم في سبيل مراقبة تنفيذ أحكام هذا الامر دخول المحال والمطاحن والمخازن وغير ذلك من الامكنة المخصصة لصنع أو تخزين أو تعبئة أو بيع الدقيق والخبز كما أن لهم فحص السجلات ودفاتر مستغلى تلك المحال .

مادة ٦ - يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

فإذا كان لدى أصحاب المخازن والمطاحن وتجار الدقيق والافراد كميات من دقيق لا يطابق المواصفات المبينة بالمادة الاولى من هذا الامر وجب عليهم أن يقدموا لوزارة التموين بيانا عنها في ظرف ثلاثة أيام من تاريخ نشر هذا الامر بالجريدة الرسمية وأن يراعوا تنفيذ الأوامر التي يصدرها وزير التموين في هذا الشأن .

مادة ٧ - يعاقب على كل مخالفة لأحكام هذا الامر بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر وبغرامة لا تزيد عن ١٠٠ جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين ويحكم بمصادرة الدقيق والخبز موضوع المخالفة .

مادة ٨ - لوزير التموين أن يتخذ القرارات اللازمة لتنفيذ هذا الامر .

مادة ٩ - يلغى الأمر العسكري رقم ١٧٨ الخاص بتنظيم الاتجار في الدقيق والخبز الصادر في ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٤١

حسين سرى

أمر رقم ٢٢٠

بإضافة حكم جديد إلى الأمر رقم ١٦٠ الخاص بتعيين الجرائم التي تختص المحاكم بنظرها

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

وبعد الاطلاع على الامر رقم ١٦٠ الخاص بتعيين الجرائم التي تختص المحاكم العسكرية
نظرها المعدل بالامر رقم ١٧١

و بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠

(تقرر ما هو آت)

مادة وحيدة - يضاف إلى آخر المادة الأولى من الامر رقم ١٦٠ السالف الذكر
لفقرة الآتية :

(١١) الجرائم المنصوص عليها في المواد ٢٦٧ و ٢٦٨ و ٢٦٩ و ٢٧٨ من قانون العقوبات
إذا ارتكبت إبان الغارات الجوية أو في المخاض العامة .

القاهرة في ٢٦ يناير سنة ١٩٤٢

حسين سرى

أمر رقم ٢٢١

بشأن الجرائم المخلة بالحياة التي ترتكب إبان الغارات الجوية أو في المخاض العامة

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية
في البلاد المصرية .

و بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠

(تقرر ما هو آت)

مادة وحيدة - يعاقب من يرتكب الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٧٨ من قانون العقوبات
إبان الغارات الجوية أو في المخاض العامة بالحبس مدة لا تقل عن ستة شهور ولا تزيد على سنتين
أو بغرامة لا تقل عن عشرين جنيتها مصرى ولا تزيد على مائتى جنيه .

القاهرة في ٢٦ يناير سنة ١٩٤٢

حسين سرى

أمر رقم ٢٢٢

بتعديل الامر رقم ١٧٧

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في
البلاد المصرية .

وبعد الاطلاع على الأمر رقم ١٧٧ بحظر استيراد المنتجات والبضائع .

و بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠

(تقرر ما هو آت)

مادة وحيدة — تعديل الفقرة (ج) من المادة ٤ من الامر رقم ١٧٧ المتقدم ذكره بما يأتي
(ج) طرود البريد الواردة باسم الافراد لاستعمالهم الشخصي

القاهرة في ٢٩ يناير سنة ١٩٤٢
حسين سرى

أمر رقم ٢٢٣

بتعديل الامر رقم ٢١٦ الخاص بتحديد استهلاك اللحوم

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الأحكام العرفية
في البلاد المصرية .

وبعد الاطلاع على الامر رقم ١٩٨ الخاص بتحديد استهلاك اللحوم المعدل على التتابع
بالامر رقم ٢١٣ الصادر في ٥ يناير سنة ١٩٤٢ وبالامر رقم ٢١٦ الصادر في ١٧ يناير سنة ١٩٤٢
وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠ .

(تقرر ما هو آت)

مادة وحيدة — تعديل المادة الثانية من الامر رقم ٢١٦ السالف الذكر على الوجه الآتي :
مادة ٢ — لا يجوز في أيام الاثنين والثلاثاء والاربعاء من كل أسبوع بيع اللحم الطازج
أو المبرد أو عرضه للبيع وكذلك الدواجن والأرانب حتى ولو كانت حية .
ولا يسرى الحظر السابق على اللحوم المملحة أو المحفوظة ولا على مستحضرات اللحم التي
يجوز ألا تستهلك فوراً .

القاهرة في أول فبراير سنة ١٩٤٢
حسين سرى

أمر رقم ٢٢٤

بتعيين مراقب للنشر

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الأحكام العرفية
في البلاد المصرية .

وبعد الاطلاع على الأمر رقم ٢ بإجراء تعيينات بمصلحة الرقابة .

وبمناسبة انتهاء مدة ندب حضرة الأستاذ محمد حسن يوسف

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ٧ فبراير سنة ١٩٤٢

(تقرر ما هو آت)

يندب حضرة الاستاذ محمد فريد أبو حديد الموظف بوزارة المعارف لرياسة قسم مراقبة النشر بدلا من حضرة الاستاذ محمد حسن يوسف .

مصطفى النحاس

القاهرة في ٧ فبراير سنة ١٩٤٢

أمر رقم ٢٢٥

بتنظيم الاتجار في الدقيق والخبز

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

وبعد الاطلاع على الأمر رقم ٢١٩

و بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ٧ فبراير سنة ١٩٤٢

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ - يحظر على أصحاب المخازن أو المسؤولين عن ادارتها . بغير ترخيص سابق من وزير المالية .

(١) أن يصنعوا أو يعرضوا للبيع أو يحوزوا غير الخبز المصنوع من خليط من دقيق القمح والذرة والارز بالنسب الآتية :

٥٠ في المائة من دقيق القمح بجميع عناصره عدا الردين الناعمة والخشنة

٢٥ في المائة من دقيق الذرة

(ب) ادخال الردة بنوعها أو أية مادة أخرى على الخليط السالف الذكر أثناء عملية الخبز ولا يجوز لهم أيضا رغف العجين (تقريصه) إلا على رادة ناعمة بشرط أن تكون هذه الردة نظيفة وغير محتوية على عناصر غريبة .

مادة ٢ - يحظر على أصحاب المطاحن أو المسؤولين عن ادارتها وتجار الدقيق - بغير ترخيص سابق من وزير المالية - أن يستخرجوا أو أن يحوزوا دقيقا غير الخليط المشار اليه في المادة السابقة . وفي حالة الترخيص باستخراج دقيق غير هذا الخليط يحدد الترخيص نسبة استخراج الدقيق المذكور والحد الاقصى للكميات المرخص بها والمدة اللازمة لاستنفادها .

أن طرح للبيع الدقيق الخليط المشار اليه في المادة الاولى أو الدقيق

مجازته إلا في عبوات مبن فيها الوزن بالاقية أو الكيلوجرام

مشارا إلى نوع الدقيق (خليط) أو (غير خليط) على حسب

الاحوال . وتكتب هذه البيانات باللغة العربية وبحروف ارتفاعها ثلاثة سنتيمترات على الأقل على بطاقة تلصق في مكان ظاهر بالعبوة .

مادة ٤ — يحظر على الافراد من غير أصحاب المخازن والمطاحن أو المسؤولين عن ادارتها وعلى تجار الدقيق أن يحوزوا أو يستعملوا في أى غرض من الاغراض دقيقا غير الخليط المبين بالمادة الاولى .

مادة ٥ — يتولى اثبات المخالفات لاحكام هذا الامر رجال الضبطية القضائية والموظفون الذير ينتدبهم وزير المالية في هذا الغرض . ويكون لهم في اداء هذا العمل صفة رجال الضبطية القضائية . ويكون لهم في سبيل مراقبة تنفيذ احكام هذا الامر دخول المحال والمطاحن والمخازن والمخازن وغير ذلك من الامكنة المخصصة لصنع أو تخزين أو تعبئة أو بيع الدقيق أو الخبز كما أن لهم فحص سجلات ودفاتر مستغلى تلك المحال .

مادة ٦ — يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية . فاذا كان لدى أصحاب المخازن والمطاحن وتجار الدقيق والافراد كميات من دقيق لا يطابق المواصفات الميينة بالمادة الاولى من هذا الامر وجب عليهم أن يقدموا لوزارة المالية بياناً عنها في ظرف ثلاثة أيام من تاريخ نشر هذا الامر بالجريدة الرسمية وأن يلتزموا الأوامر التي يصدرها وزير المالية في هذا الشأن .

مادة ٧ — يعاقب كل مخالف لأحكام هذا الامر مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تزيد عن مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين فقط . ويحكم بمصادرة الدقيق والخبز موضوع المخالفة

مادة ٨ — لوزير المالية أن يتخذ القرارات اللازمة لتنفيذ هذا الامر .

مادة ٩ — يستعاض بهذا الامر عن الامر رقم ٢١٩

مصطفى النحاس

القاهرة في ١٢ فبراير سنة ١٩٤٢

فهرست

الجزء الأول من مجموعة الأوامر العسكرية

صفحة

١	٢٦ يونيو سنة ١٩٢٣ - قانون رقم ١٥ بنظام الأحكام العرفية
٤	أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ - مرسوم بإعلان الأحكام العرفية
٥	أمر رقم ١ خاص بالرقابة من السلطة القائمة على اجراء الأحكام العرفية
٦	باجراء تعيينات بمصلحة الرقابة
٧	بتشكيل لجنة استشارية لمعاونة الرقيب العام
٧	بشأن تفتيش البواخر بميناء بورسعيد والسويس
٨	بشأن المناطق الخاصة
٦	باتخاذ التدابير اللازمة في شأن الاتجار مع حكومة الريخ الالمانى
٩	ورعاياه واجراء الترتيبات اللازمة فيما يتعلق باملاكهم
١١	خاص بالرعاياء الالمان من السلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية
٨	خاص بالتدابير التى تتخذ لتنظيم الاتجار مع بعض الشركات
١١	والاجراءات المتعلقة بممتلكاتها
١٢	خاص بنظام تفتيش السفن فى ميناء الاسكندرية
١٢	خاص بأوامر الاستيلاء والتكاليف
١٣	بإضافة أحكام إلى الأمر رقم ٦ الصادر بتاريخ ١٤ سبتمبر سنة ١٩٣٩
١٣	بإيجاب تقديم اقرار تكميلي عند التصدير
١٤	بشأن المناطق الخاصة
١٥	خاص برعايا الالمان
١٥	خاص ببيع السفن البحرية التى ترفع العلم المصرى
١٦	بمعاقة مرتكبى جرائم السرقة فى أحوال خاصة
١٦	بتعديل المادة ٨ من الأمر رقم ٦ الخاص بالاتجار مع الالمان
١٨	خاص بركوب ضباط الجيش وضباط الصف والعساكر
١٧	بالسكك الحديدية
١٧	بتعديل الأمر رقم ١ الخاص بالرقابة
١٨	خاص بتنفيذ الاوامر رقم ٦ و ٨ و ١١

٢١	أمر رقم ٢١	خاص باجراء تفتيش منازل ومكاتب بعض الاشخاص المشتبه فيهم	١٩
٢٢	»	بتعديل الامر رقم ٦ الصادر في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٣٩	١٩
٢٣	»	خاص بتعيين الجرائم التي تختص المحاكم العسكرية بنظرها	٢٠
٢٤	»	خاص بالمفرقات والآلات المفرقة والغازات السامة والاسلحة والذخائر	٢١
٢٥	»	خاص بدخول ومغادرة الاراضي المصرية	٢٣
٢٦	»	باجازة تحصيل رسم عن الترخيص بدخول الموانئ المصرية	٢٤
٢٧	»	خاص بقناطر محمد علي	٢٤
٢٨	»	خاص باستدعاء الضباط بالمعاش للخدمة العامة	٢٥
٢٩	»	خاص باعادة الاشخاص الذين يستدعون إلى وظائفهم بعد انتهاء مدة الاستدعاء	٢٥
٣٠	»	بتشكيل لجنة تقدير التعويضات المترتبة على أوامر الاستيلاء في منطقة القاهرة	٢٦
٣١	»	بمنع الاقتراب من الطائرات الاجنبية والتليغ عن رجال المظلات الواقية	٢٦
٣٢	»	بتحريم صيد الاسماك	٢٧
٣٣	»	بتسليم الاسلحة النارية	٢٧
٣٤	»	بلجان فحص رخص الاسلحة	٢٨
٣٥	»	باجازة تحصيل رسم عن الترخيص بمغادرة البلاد المصرية	٢٨
٣٦	»	خاص بمحافظة البحر الاحمر	٢٩
٣٧	»	خاص بالاستيلاء على عقار بمديرية المنوفية وتشكيل لجنة تقدير التعويضات بها	٢٩
٣٨	»	خاص برسو المراكب والعائمات	٣٠
٣٩	»	بمنع المرور على خزان اسوان وبعض القناطر	٣٠
٤٠	»	بتقرير العقوبات بالنسبة للجرائم التي تقع مخالفة لـ أوامر السلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية	٣١
٤١	»	بتعديل الامر رقم ٢٣ الصادر في ٤ ابريل سنة ١٩٤٠	٣١
٤٢	»	بتعديل اوقات المرور على خزان اسوان والقناطر	٣١
٤٣	»	بمنع السفن والمراكب من الاقتراب من قناطر محمد علي الجديدة	٣٢
٤٤	»	بتشكيل المحاكم العسكرية	٣٢
٤٥	»	باعتبار منطقة خوف منطقة ممنوعة لايجوز دخولها	٣٤
٤٦	»	بمنع الاقتراب من مستودعات الجيش المصري والبريطاني	٣٥
٤٧	»	خاص بالنقود الفضية	٣٥
٤٨	»	بتشكيل لجان تقدير التعويضات المترتبة على أوامر الاستيلاء	٣٦

مصحفة

٤٩	أمر رقم ٤٩	بتعديل العقوبات التي توقع في حالة عدم الاذعان لأوامر الاستيلاء والتكاليف
٣٧		الاستيلاء والتكاليف
٣٧	٥٠	خاص بصناعة الخبز
٣٨	٥١	خاص بسواقين سيارات الاجرة
٣٨	٥٢	خاص بتعديل تشكيل لجان تقدير التعويضات المترتبة على أوامر الاستيلاء
٣٩	٥٣	بشأن استيراد قيمة البضائع المصدرة
٤٠	٥٤	خاص باستيراد وتداول القراطيس المالية والقيم المنقولة
٤١	٥٥	يمنع الملاحة في التربة الخلو بمنطقة القنال
	٥٦	بتعيين الامم لاي من الشريف بك مندوبا للسلطة القائمة على
٤١		اجراء الامم العربية بمنطقة الحدود
٤٢	٥٧	خاص بالرعايا الايطاليين والمسيحيين بهم
	٥٨	خاص باتخاذ التدابير اللازمة في شأن الاتجار مع مملكة
٤٣		ايطاليا ورعاياها واجراء الترتيبات اللازمة فيما يتعلق بأعمالهم
	٥٩	بتطبيق أحكام الأمر رقم ١٢ على حكومة المملكة الإيطالية
٤٦		وبعض الرعايا الايطاليين
٤٦	٦٠	يحظر أخذ صور فوتوغرافية أو رسم لاشياء معينة
٤٧	٦١	بإضافة أحكام إلى الأمر رقم ٥٨ الصادر بتاريخ ١٦ يونيه سنة ١٩٤٠
٤٧	٦٢	بشأن تملك المقارات في أقسام الحدود
٤٩	٦٣	بتعديل الأمر رقم ٢٤ الصادر في ٧ مايو سنة ١٩٤٠
٤٩	٦٤	خاص بفسخ عقود الاجارة بسبب الاخلاء
٥٠	٦٥	بشأن فسخ عقود الاجارة المبرمة لفصل الصيف
٥١	٦٦	بضم عضو إلى اللجنة الاستشارية لمعاونة الرقيب العام
٥١	٦٧	يحظر دخول المياه الاقليمية المصرية أثناء الليل
٥٢	٦٨	بتعديل بعض أحكام الأمر رقم ٥٨
٥٣	٦٩	بتقرير ساعة لفصل الصيف
٥٣	٧٠	خاص باقرارات عن أموال الرعايا الايطاليين
٥٤	٧١	خاص بتفريغ البضائع وشحنها ونقلها في المواني المصرية
٥٥	٧٢	خاص برفع العلم المصري على السفن في البحار
	٧٣	خاص بامتداد مواعيد سقوط الحق والاجراءات ضد الايطاليين
	٧٤	بشأن أوامر الاستيلاء والتكاليف الخاصة بالموظفين والاماكن
٥٦		اللازمة للخدمة الطبية بالاسكندرية

صحيفة

أمر رقم ٧٥	خاص بترك الوظيفة أو التوقف عن العمل في العمليات والمؤسسات ذات المنفعة العامة	٥٧
» ٧٦	بشأن فرض قيود على تداول واستهلاك البترول الأبيض (الكيروسين) وغيره من المنتجات والمواد	٥٨
» ٧٧	بتكملة الأمر رقم ٦٤ الخاص بفسخ عقود الاجارة بسبب الاخلاء	٥٩
» ٧٨	بتعديل الفقرة (ثانية) من المادة الأولى من الأمر العسكري رقم ٢٣ الخاص بتعيين الجرائم التي تختص المحاكم العسكرية بنظرها	٥٩
» ٧٩	بتعديل الأمر العسكري رقم ١٨	٦٠
» ٨٠	بشأن الطريق الصحراوي بين القاهرة والاسكندرية	٦٠
» ٨١	بشأن اغلاق المحلات العمومية في القرى بعد الساعة العاشرة مساء	٦١
» ٨٢	بشأن استيراد أوراق النقد لبنك إنجلترا	٦٢
» ٨٣	خاص بتنقلات الرعايا الالمانيين والايطاليين والمسيحيين بهم	٦٢
» ٨٤	بتعديل الأمر رقم ٥٥ الخاص بمنع الملاحة في التربة الحلوة بمنطقة القنال	٦٣
» ٨٥	بشأن تطبيق قانون الاحكام العسكرية أثناء قيام الاحكام العرفية	٦٣
» ٨٦	بشأن إدخال تعديل في الأمر العسكري رقم ٧٥ الصادر في ٢٤ يونيو سنة ١٩٤٠	٦٤
» ٨٧	بشأن امتناع الموظفين والمستخدمين العموميين عن العمل	٦٤
» ٨٨	خاص بعدد صفحات الجرائد	٦٥
» ٨٩	خاص بتحديد ارتفاع المباني في بعض المناطق أو الجهات	٦٦
» ٩٠	بتجنيد الطلبة الناجحين في امتحان النقل إلى السنة الرابعة بالمدارس الصناعية والحاصلين على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية للمدارس الصناعية اجباريا	٦٦
» ٩١	خاص بمواعيد سقوط الحق ودواعيد الاجراءات التي تسرى ضد الرعايا الايطاليين الموضوعين في الحراسة	٦٧
» ٩٢	بتعديل بعض أحكام الأمر رقم ٥٨	٦٨
» ٩٣	بتخفيض المبالغ التي تحصلها الادارة عن بعض البرقيات	٦٩
» ٩٤	بشأن اعانة الرعايا الايطاليين المعوزين	٦٩
» ٩٥	بقرار استثناء من أحكام الأمر رقم ٩٠	٧٠
» ٩٦	بتحديد سكن المراقبين	٧١

صحيفة	أمر رقم ٩٧	خاص بفسخ عقود الايجار المبرمة مع الرعايا الالمان	٧١
	» ٩٨	بشأن مراقبة بيع الاصناف الغذائية ومواد الحاجيات الاولى	٧٢
	» ٩٩	بتعديل الامر رقم ٢٤	٧٢
	» ١٠٠	بتعديل الامر رقم ٢٣	٧٣
	» ١٠١	بشأن بيوت العاهرات السرية	٧٣
	» ١٠٢	بشأن عقود التأمين وعقود التأمين على التأمين الخاصة بشركات التأمين الموضوعة في الحراسة	٧٤
	» ١٠٣	بشأن اعانة منكبوي الغارات	٧٥
	» ١٠٤	بشأن موظفي مصلحة الحدود	٧٥
	» ١٠٥	بشأن مرور ضباط الجيش المصري على الخزان والقناطر	٧٦
	» ١٠٦	بشأن عقود الايجار المبرمة مع الرعايا الالمانيين أو الابطاليين	٧٦
	» ١٠٧	بشأن تنظيم قطر السفن في داخل وخارج مينائي الاسكندرية والسويس	٧٧
	» ١٠٨	بشأن وضع بعض أموال الرعايا الابطاليين المشار اليهم في المادة الاولى رقم ٣ فقرة ٥ من الامر ٥٨ في الحراسة	٧٨
	» ١٠٩	بشأن تنفيذ التزامات شركات التأمين الموضوعة في الحراسة	٧٨
	» ١١٠	بشأن تسليم الاوراق القضائية إلى أشخاص موجودين في أرض محتلة أو مراقبة	٧٩
	» ١١١	بتعيين مندوب للسلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية بمنطقة الحدود	٧٩
	» ١١٢	بشأن تنظيم الادارة بمعتقل الطور	٨٠
	» ١١٣	خاص بدفع سندات شركة قنال السويس وبنك الاراضي المصري	٨٦
	» ١١٤	خاص باعطاء وزير الداخلية حق مراقبة بعض الاشخاص	٨٧
	» ١١٥	خاص بالتدابير التي تتخذ لمقاومة حمى الملاريا في الجهات التي تسكنها القوات العسكرية	٨٨
		بمظهر ارتداء وحمل شارات بمائلة أو مشابهة لما يرتديه أو يحمله القوات العسكرية	٨٨
		من أحكام الأمر رقم ٩٠	٨٩
		لنقسم مراقبة القصر الخاصة	٨٩
			١٠

صحيفة

١٢٠	»	بشأن أوامر التكاليف الخاصة بالاطباء اللازمين للخدمة الطبية للوقاية
٩٠		من الفارات الجوية ببعض مدن وبلاد القطر
١٢١	»	بتعديل الامر رقم ١١٩ بشأن المناطق الخاصة
١٢٢	»	بتعديل الامر رقم ٨٩ الخاص بتحديد ارتفاع المباني في بعض المناطق
٩٢		أو الجهات
١٢٣	»	بتعديل الفقرة الأولى من الامر رقم ٩٤ الصادر في ١٦ أكتوبر سنة ١٩٤٠
١٢٤	»	بشأن فسخ عقود الايجار في حالة عدم قيام المالك بالالتزامات الخاصة
٩٣		بالمخاض الواقية من الفارات الجوية
١٢٥	»	خاص بالمبالغ التي تدفع ليد الحراس
١٢٦	»	بشأن تمكين الشركات المصرية أو الأجنبية من القيام بأعمالها
١٢٧	»	بتقرير ساعة لفصل الصيف
١٢٨	»	خاص بالسياد الكيماوى
١٢٩	»	بتعديل الفقرة (ثامنا) من الامر العسكرى رقم ٢٣ الخاص بتعيين
٩٨		الجرائم التي تختص المحاكم العسكرية بنظرها
١٣٠	»	بشأن فسخ عقود ايجار الاماكن اللازمة لعمل المخاض
١٣١	»	خاص بمعاينة الاضرار الناجمة عن الحرب
١٣٢	»	خاص ببيع البضائع التي لم يجر سحبها والموجودة بمخازن الجمارك
١٣٣	»	بتحريم المرور على بعض الطرق ليلا
١٣٤	»	بشأن عربان الصحراء الغربية
١٣٥	»	بتعديل الفقرة (ثامنا) من المادة الاولى من الامر العسكرى رقم ٢٣
١٣٦	»	الخاص بتعيين الجرائم التي تختص المحاكم العسكرية بنظرها
١٣٧	»	بتشكيل محكمة عسكرية عليا
١٣٨	»	بشأن تفقات المدارس الايطالية
١٣٩	»	بتعيين مندوب السلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية بمنطقة شمال السودان
١٤٠	»	بالترخيص لشركة ماركونى التلغرافية باانشاء خط لاسلكى
١٤١	»	بين القاهرة ونيويورك
		بالترخيص لشركة ماركونى التلغرافية بين
		القاهرة ولندن
		بشأن ايقاف مواعيد سقوط الحق أو امتد
		بشأن الرعايا الايطالين الموضوعين

١٠٨	بشأن حماية الاشجار الخشبية	١٤٢	أمر رقم
١٠٩	خاص بتأليف المحاكم العسكرية في الصحراء الغربية	١٤٣	»
١٠٩	خاص بالاماكن الممنوع الاقتراب منها	١٤٤	»
١١٠	بتعديل الامر رقم ٥٠	١٤٥	»
١١١	في شأن تحديد أقصى الاسعار لبعض الحاصلات الزراعية	١٤٦	»
١١١	بشأن أوامر التكاليف الخاصة بأصحاب المهن والصناعات	١٤٧	»
	بشأن التدابير التي تتخذ لاعانة منكوبي الغارات ومعاينة الاضرار	١٤٨	»
١١٢	الناجمة عن الحرب		
١١٤	بتعديل تشكيل لجان تقدير التعويضات المترتبة على أوامر الاستيلاء	١٤٩	»
	بشأن التدابير التي تتخذ لاعانة منكوبي الغارات ومعاينة الاضرار	١٥٠	»
١١٤	الناجمة عن الحرب		
١١٥	بتحديد ايجار المنازل وامتداد عقود الايجار المخصصة للسكنى	١٥١	»
	بشأن استعمال بعض الاماكن المؤجرة إلى السلطات الادارية	١٥٢	»
١١٦	أو المعاهد في غير الاغراض المخصصة لها		
١١٧	بقصر بيع المشروبات الروحية أو الخمر على أوقات معينة	١٥٣	»
١١٨	بإبطال العمل بالأمرين رقم ٥٠ و ١٢٥	١٥٤	»
١١٨	خاص بفسخ عقود الاجارة لمنطقة الاسكندرية	١٥٥	»
١١٩	يسريان أحكام الامر رقم ٧٤ و ١٢٠ على بعض الاماكن	١٥٦	»
١٢٠	خاص بأمرى الحرب	١٥٧	»
	خاص بالاتجار مع الرعايا الالمان والاطالين وبالتدابير الخاصة	١٥٨	»
١٢١	بأموالهم		
١٣٠	خاص بالاتجار مع الرعايا الالمان والاطالين	١٥٩	»
١٣٩	خاص بتعيين الجرائم التي تختص المحاكم العسكرية بنظرها	١٦٠	»
١٤٠	بالاذن بتقديم المستندات التي تكون في حيازة مصلحة الرقابة إلى المحاكم	١٦١	»
١٤٠	خاص بتسمية بعض المشروبات الروحية وكيفية تركيبتها	١٦٢	»
١٤٤	خاص بتفريغ البضائع وشحنها ونقلها في الموانئ المصرية	١٦٣	»
١٤٥	خاص بعقود اجارة المحال التجارية والصناعية والمدارس	١٦٤	»
	يسريان بعض أحكام الامر رقم ١٨ المعدل بالامرين رقم ٧٩ و ١٠٤	١٦٥	»
١٤٦	على الضباط وضباط الصف والعساكر		
١٤٦	خاص بمحج القطن	١٦٦	»

صحيفة

١٤٧	خاص بانتقال ضباط مصلحة خفر السواحل بالسكة الحديدية والبواخر	١٦٧	أمر رقم
١٤٧	بشأن تقديم البيانات والمستندات المتعلقة بالودائع والحسابات	١٦٨	»
	خاص بالزام أصحاب الفنادق والبنيونات بطلب تذاكر إثبات	١٦٩	»
١٤٨	الشخصية من الجنود البريطانيين والمصريين		
١٤٨	بشأن تقديم بيان عن الاموال المقومة بالعملة الاجنبية	١٧٠	»
١٤٩	بتعديل الفقرة ٥ من المادة الاولى من الامر رقم ١٦٠	١٧١	»
	بالغاء الفقرة الثانية من المادة الثانية من الامر رقم ٢٨ واستبدال نص	١٧٢	»
١٥٠	جديد بها		
١٥٠	بشأن الاحتكار	١٧٣	»
	بتشديد العقوبات المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ١٠١ لسنة	١٧٤	»
١٥١	١٩٣٩ والامر رقم ٢٦		
١٥٢	بانشاء ادارة عامة لمراقبة الانعطار	١٧٥	»
١٥٢	خاص بتقديم بيان عن الحاصلات الزراعية المخترنة	١٧٦	»
١٥٣	خاص بمحصر استيراد المنتجات والبضائع	١٧٧	»
١٥٤	بتنظيم الاتجار في الدقيق والخبز	١٧٨	»
	بتحويل وزير الوقاية المدنية سلطة الاستيلاء على العقارات المبينة أو	١٧٩	»
١٥٥	على أجزاء منها لا اعداد مخايء عامة بها		
١٥٦	بترتيب امتياز خاص لضمان المبالغ المقرضة لبناء المخايء	١٨٠	»
	بتعديل الامر رقم ٩٠ الخاص بتجنيد الطلبة الناجحين في امتحان	١٨١	»
	النقل إلى السنة الرابعة بالمدارس الصناعية وكذلك الحاصلين على اتمام		
١٥٧	الدراسة الابتدائية بالمدارس الصناعية اجباريا		
١٥٧	بشأن العمليات الخاصة بأوراق النقد لبنك إنجلترا	١٨٢	»
١٥٨	بشأن مزاولة مهنة الصيارف	١٨٣	»
١٥٩	بادخال تعديلات على الامر رقم ٣٧ الخاص بقناطر محر على	١٨٤	»
	بتحويل المحافظين والمديرين سلطة الاستيلاء على المواقع التي تلزم	١٨٥	»
	لتخزين ما تشتره الحكومة من الأقطان والبذرة تنفيذا للقانون رقم		
١٥٩	٤٧ لسنة ١٩٤١		
	بتنظيم بيع الحلويات والاشربة الثلجة وخلافها لافراد القوات المصرية	١٨٦	»
١٦٠	والبريطانية والقوات التابعة للدول المتحالفة مع بريطانيا العظمى		
١٦١	بشأن استيراد أوراق النقد المصري	١٨٧	»

١٦١	بشأن العملة النيكل والبرونز .	١٨٨	أمر رقم
١٦٢	بشأن التدابير التي تتخذ لاعادة منكوبي الغارات ومعاينة الاضرار	١٨٩	د
١٦٢	الناجمة عن الحرب بمنطقة القتال		
١٦٢	بتشكيل محكمة عسكرية عليا	١٩٠	د
١٦٣	بشأن استعمال أنوال النسيج اليدوية	١٩١	د
١٦٤	بشأن العلامات الدالة على أصل البضائع	١٩٢	د
١٦٤	باحصاء المساحات الزراعية والمحاصيل	١٩٣	د
	بتعيين مندوب للسلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية بمنطقة	١٩٤	د
١٦٥	قنال السويس		
	بشأن الاقرارات التي يقدمها منكوبو الغارات الجوية للسلطة المختصة	١٩٥	د
١٦٦	للحصول على نفقة أو اعانة		
١٦٧	بشأن انتاج المنسوجات وتجارتها	١٩٦	د
١٦٨	بتحويل سلطة الاستيلاء على بعض العقارات	١٩٧	د
١٦٩	بتحديد استهلاك اللحوم	١٩٨	د
	بإضافة حكم جديد إلى الأمر العسكري رقم ١٥١ الخاص بتحديد	١٩٩	د
١٧١	ايجار المنازل وامتداد عقود الايجار المخصصة للسكني		
١٧١	بشأن تنظيم شحن القطن إلى الاسكندرية	٢٠٠	د
١٧٢	بتعديل الامر رقم ١٣٣ الخاص بتحريم المرور على بعض الطرق ليلا	٢٠١	د
١٧٢	بتنظيم استيراد وتصريف الأدوية والعقاقير والمستحضرات الطبية	٢٠٢	د
١٧٤	بتعديل الامر رقم ١٣٣ الخاص بتحريم المرور على بعض الطرق ليلا	٢٠٣	د
	بشأن توريدات السكك الحديدية والتلغرافات والتليفونات التي	٢٠٤	د
١٧٤	تشتري من بريطانيا العظمى		
١٧٥	بشأن بعض الاجراءات الواجب اتباعها للوقاية من الغارات الجوية	٢٠٥	د
	خاص بالرعايا اليابانيين والمسيحيين بهم وباتخاذ التدابير اللازمة في	٢٠٦	د
	شأن الاتجار مع حكومة اليابان ورعاياها واجراء الترتيبات اللازمة		
١٧٦	فيما يتعلق بأملأهم		
	بوقت العمل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٣ الخاص بمعامل التفريخ	٢٠٧	د
١٧٧	الصناعي للدجاج		
	بتعديل مواعيد بيع المشروبات الروحية أو الخمرة في مدينتي	٢٠٨	د
١٧٨	الاسكندرية وبور سعيد		

صحيفة

٢٠٩	أمر رقم	خاص بالرعايا المجرين والرومانيين والمسيحيين بهم وباتخاذ التدابير اللازمة في شأن الاتجار مع حكومتى المجر ورومانيا ورعاياهما وإجراء الترتيبات الملائمة فيما يتعلق بأملأهم	١٧٨
٢١٠	د	بشأن الاشخاص الموجودين في المجر أو رومانيا أو في البلاد التي تحتلها هاتان الدولتان أو تخضع لرقابتهما	١٨٠
٢١١	د	بشأن الاشخاص الموجودين في اليابان أو في البلاد التي تحتلها اليابان أو تبسط عليها رقابة	١٨٠
٢١٢	د	بتعديل الامر رقم ١٦٢ الخاص بتحديد استهلاك اللحوم	١٨١
٢١٣	د	بتعديل الامر رقم ١٩٨ الخاص بتحديد استهلاك اللحوم	١٨٢
٢١٤	د	بشأن اعلان الاسعار في بعض المحال العمومية	١٨٤
٢١٥	د	خاص بالرعايا البلغارين والفنلنديين والمسيحيين بهم وباتخاذ التدابير اللازمة في شأن الاتجار مع حكومتى بلغاريا وفنلندا ورعاياهما وإجراء الترتيبات الملائمة فيما يتعلق بأملأهم	١٨٥
٢١٦	د	بتعديل الامر رقم ٢١٣ الخاص بتحديد استهلاك اللحوم	١٨٧
٢١٧	د	بشأن الاشخاص الموجودين في فنلندا أو في بلغاريا أو في البلاد التي تحتلها هاتان الدولتان أو تخضع لرقابتهما	١٨٨
٢١٨	د	بشأن منع ضرب الارز الجلدية	١٨٨
٢١٩	د	بتنظيم الاتجار في الدقيق والخبز	١٨٩
٢٢٠	د	بإضافة حكم جديد إلى الأمر رقم ١٦٠ الخاص بتعيين الجرائم التي تختص المحاكم بنظرها	١٩٠
٢٢١	د	بشأن الجرائم المخلة بالحياء التي ترتكب ابان الغارات الجوية أو في المخايء العامة	١٩١
٢٢٢	د	بتعديل الامر رقم ١٧٧	١٩١
٢٢٣	د	بتعديل الامر رقم ٢١٦ الخاص بتحديد استهلاك اللحوم	١٩٢
٢٢٤	د	بتعيين مراقب للنشر	١٩٢
٢٢٥	د	بتنظيم الاتجار في الدقيق والخبز	١٩٣

نقابة المحامين الأهلية

مجموعة الأوامر العسكرية

الجزء الثاني

من الأمر رقم ٢٢٦ إلى الأمر رقم ٤٥٠

مطبعة جعازي بالمقاهرة

أمر رقم ٢٢٦

يمنع مرور السيارات واللوريات المدنية ليلا بقناطر محمد علي
نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الأحكام العرفية
في البلاد المصرية .

وعلى الأمرين رقمي ٢٧ و ١٨٤ الخاصين بقناطر محمد علي .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ٧ فبراير سنة ١٩٤٢ .

(تقرر ما هو آت)

مادة وحيدة — يضاف في نهاية المادة الرابعة ما يأتي :

« على أن يمنع مرور هذه السيارات واللوريات المدنية ما بين غروب الشمس وشرقها .

القاهرة في ١٧ فبراير سنة ١٩٤٢ مصطفى النحاس

أمر رقم ٢٢٧

باباحة بيع الطيور والأرانب الحية

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الأحكام العرفية
في البلاد المصرية .

وبعد الاطلاع على الأمر رقم ١٩٨ الخاص بتحديد استهلاك اللحوم المعدل على التابع

بالأمر رقم ٢١٣ الصادر في ٥ يناير سنة ١٩٤٢ والأمر رقم ٢١٦ الصادر في ١٧ يناير سنة

١٩٤٢ وبالأمر رقم ٢٢٣ الصادر في أول فبراير سنة ١٩٤٢ .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ٧ فبراير سنة ١٩٤٢ .

(تقرر ما هو آت)

مادة وحيدة — تلغى المادة الوحيدة من الأمر رقم ٢٢٣ الصادر في أول فبراير سنة ١٩٤٢

المتقدم الذكر وتستبدل بها الأحكام الآتية :

لا يجوز في أيام الاثنين والثلاثاء والأربعاء من كل أسبوع بيع اللحوم الطازجة أو المبردة

أو عرضها للبيع . ولا يسرى الحظر السابق على اللحوم المملحة أو المحفوظة ولا على مستحضرات

اللحم التي يجوز ألا تستهلك فوراً .

مصطفى النحاس

القاهرة في ١٧ فبراير سنة ١٩٤٢

أمر رقم ٢٢٨

بنقل اختصاص المحاكم القنصلية الفرنسية في مواد الأحوال الشخصية مؤقتا إلى المحاكم المختلطة
نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية
في البلاد المصرية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ٧ فبراير سنة ١٩٤٢ .

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ — ينقل مؤقتا إلى المحاكم المختلطة ابتداء من تاريخ العمل بهذا الأمر ما احتفظت
به المحاكم القنصلية الفرنسية من الاختصاص في مواد الأحوال الشخصية في مصر بمقتضى حق
الخيار المنصوص عليه في المادة ٩ من معاهدة ٨ مايو سنة ١٩٣٧ الخاصة بإلغاء الامتيازات في
مصر . وتحال القضايا القائمة حتى هذا التاريخ أمام المحكمة القنصلية الفرنسية إلى المحاكم المختلطة
لكي تواصل النظر فيها بالحالة التي تكون عليها وتصدر الحكم فيها نهائيا .

مادة ٢ — لوزير العدل أن يتخذ القرارات اللازمة لتنفيذ هذا الأمر الذي يعمل به
ابتداء من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

مصطفى النحاس

القاهرة في ٢ مارس سنة ١٩٤٢

أمر رقم ٢٢٩

بشأن اجراء التفتيش في أحوال سرقة أو إخفاء مهمات مملوكة للجيش المصرى
أوللقوات البريطانية

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية
في البلاد المصرية .

وعلى الأمر رقم ١٦١ الخاص بتعيين الجرائم التي تختص المحاكم العسكرية بنظرها .
وعلى الأمر رقم ١٧١ الخاص بتعديل الفقرة ٥ من المادة الأولى من الأمر رقم ١٦٠ .
وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ٧ فبراير سنة ١٩٤٢

(تقرر ما هو آت)

مادة وحيدة — يقوم الموظفون الذين تنتدبهم السلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية
بمعاينة وتفتيش الاشخاص والمنازل للبحث عن المسرقات في جرائم السرقة أو إخفاء الاشياء
المسرقة دون التقيد بالاجراءات المنصوص عنها في قانون تحقيق الجنايات أو أى قانون آخر

وذلك متى كانت الاشياء المسروقة أو المخبأة أسلحة أو ذخائر أو مؤن أو غير ذلك من المهمات
الملوكة للجيش المصرى أو القوات البريطانية .

القاهرة فى ٢ مارس سنة ١٩٤٢
مصطفى النحاس

أمر رقم ٢٣٠

بتعديل الأمر رقم ٢١٤ بشأن إعلان الأسعار فى بعض المحال العمومية

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الاحكام العرفية فى
البلاد المصرية .

وبعد الاطلاع على الأمر رقم ٢١٤ بشأن اعلان الاسعار فى بعض المحال العمومية الصادر
بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٩٤٢ .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر فى ٧ فبراير سنة ١٩٤٢ .

(تقرر ما هو آت)

مادة وحيدة — تعدل المادة ٣ من الأمر رقم ٢١٤ سالف الذكر كالاتى :

على مديرى المحال المشار اليها فى المادة الاولى أن يرسلوا لوزارة التجارة والصناعة كتابا
موصى عليه متضمنا الاسعار والبيانات الواجب عليهم الاعلان عنها . ويكون ذلك فى ميعاد غايته
٣٠ مارس سنة ١٩٤٢ بالنسبة للمحلات الموجودة وقت صدور هذا الامر وفى خلال أسبوع
من تاريخ افتتاح المحل فى الأحوال الاخرى .

كذلك يجب عليهم إخطار الوزارة بكتاب موصى عليه عن كل زيادة يراد ادخالها على الاسعار
قبل العمل بها بأربع وعشرين ساعة على الأقل .

القاهرة فى ٢ مارس سنة ١٩٤٢
مصطفى النحاس

أمر رقم ٢٣١

بتنظيم ضرب الأرض

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الاحكام العرفية فى
البلاد المصرية .

وبعد الاطلاع على الأمر رقم ٢١٨ بشأن منع ضرب الارز الجلasiه .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر فى ٧ فبراير سنة ١٩٤٢ .

(تقرر ما هو آت)

يستعاض عن أحكام الأمر رقم ٢١٨ سالف الذكر بما يأتي .
مادة ١ — وزير المالية أن يعين بقرارات يصدرها تبعاً لما تقتضيه حالة التكوين أصناف الارز التي تستخرجها مصانع ضربه ونسبة ما يضرب في كل منها .
مادة ٢ — وزير المالية أن يعنى بقرار منه بعض المضارب من أحكام المدة الأولى .
مادة ٣ — كل من يخالف أحكام القرارات التي يصدرها وزير المالية تطبيقاً للمادة الأولى أصحاب مصانع الارز أو المسئولين عن إدارتها يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .
ويعاقب بهذه العقوبة كل تاجر للأرز أو منتج له أو وسيط لكتبيهما يقدم لأحد المضارب أية كمية من الارز بقصد ضربها لاستخراج أصناف غير التي يقررها وزير المالية .

مصطفى النحاس

القاهرة في ٣ مارس سنة ١٩٤٢

أمر رقم ٢٣٢

بحظر بيع المشروبات الروحية أو المخمرة في أوقات معينة

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية بالبلاد المصرية .

وبعد الاطلاع على الأمرين رقم ١٥٣ و ٢٠٨ الصادرين في ٧ يولييه و ١٦ ديسمبر سنة ١٩٤١ وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ٧ فبراير سنة ١٩٤٢ .

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ — يحظر في أى مكان كان وعلى الأخص في المحال العمومية تقديم أو بيع المشروبات الروحية أو المخمرة بالقطاع من منتصف الليل الى الظهر ومن الساعة ١٤ الى الساعة ٣٠ و ١٨ ويستثنى من ذلك مدينتا الاسكندرية وبورسعيد فلا يجوز تقديم أو بيع الخمر فيهما بعد الساعة ١٧ .

مادة ٢ — كل مخالفة لأحكام هذا الأمر يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات أو باحدى هاتين العقوبتين وتأمر المحكمة فضلاً عن ذلك بمصادرة المشروبات الروحية أو المخمرة المعروضة للبيع .

وفي حالة العود تكون العقوبة التلق مدة لا تقل عن ثلاثة أيام ولا تتجاوز شهراً .

مادة ٣ — إذا ارتكبت المخالفة في محل عمومي كان المستغل والمدير أو مباشر أعماله والشخص الذي تولى بيع أو تقديم المشروبات خلافاً لأحكام هذا الأمر مسئولين بالتضامن . وإذا أثبت

أحدهما أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يكن في وسعه أن يمنع وقوع المخالفة. اقتضرت العقوبة على الغرامة .

مادة ٤ - يلغى الأمران ١٥٣ و ٢٠٨ السابق ذكرهما .

القاهرة في ٥ مارس سنة ١٩٤٢ مصطفى النحاس

أمر رقم ٢٣٣

يحظر طبع خرائط لأي جزء من أجزاء المملكة المصرية ومنع بيعها أو تداولها

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ٧ فبراير سنة ١٩٤٢ .

(نقرر ما هو آت)

- ١ - يحظر على غير المصالح الحكومية بدون إذن خاص من وزارة الدفاع الوطني طبع خرائط مقاس أعلى ٢٥٠.٠٠٠ أو أكبر منها لأي جزء من أجزاء المملكة المصرية سواء أكانت منقولة عن الخرائط الرسمية أم مأخوذة من أي مصدر آخر كما يحظر بيع تلك الخرائط وتداولها .
- ٢ - يجب على كل شخص حائز لأية خريطة مما نص عليه في المادة السابقة أن يحظر بذلك إدارة المخبرات الحربية بوزارة الدفاع الوطني في خلال أسبوع من تاريخ صدور هذا الامر .

القاهرة في ٥ مارس سنة ١٩٤٢ مصطفى النحاس

أمر رقم ٢٣٤

خاص بالرعايا التايلنديين « السياميين » والمسيحيين بهم وباتخاذ التدابير اللازمة في شأن

الاتجار مع حكومة تايلند « سيام » ورعاياها وإجراء الترتيبات اللازمة

فيما يتعلق بأملأهم

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ٧ فبراير سنة ١٩٤٢ .

(نقرر ما هو آت)

مادة ١ - تسري أحكام الأمر رقم ٥٧ الصادر في ١٦ يونيه سنة ١٩٤٠ على من بلغ من

العمر ثمانية عشر عاماً فأكثر من الرعايا التايلنديين أو من الأشخاص الذين لاجنسية لهم وكانوا سابقاً من الرعايا التايلنديين .

مادة ٢ - تسرى على الرعايا التايلنديين أحكام الأمر رقم ١٥٨ فيما عدا أحكام المواد ١ و ٢ و ٣ و ٢٥ .

وتشمل عبارة الرعايا التايلنديين حكومة مملكة تايلند والأشخاص المعنوية التايلندية ذات الشأن العام وكذلك كل شخص طبيعي أو معنوي من رعايا هذه المملكة .
ويعتبر الأشخاص الآتي بيانهم في حكم الرعايا التايلنديين وتشملهم لذلك عبارة الرعايا التايلنديين المذكورة في الفقرة السابقة .

(١) كل شخص طبيعي أو معنوي من رعايا دولة تحتلها تايلند أو تخضع لرقابتها أو من المقيمين بأرضها ويكون قد صدر بشأنه قرار من وزير المالية يجعله في حكم رعايا تلك الدولة .
(٢) الشركات أو الجمعيات المصرية أو الأجنبية التي يصدر وزير المالية قراراً باعتبارها تعمل بإشراف تايلندي أو باعتبارها تدخل فيها مصالح تايلندية .

ويستثنى من مدلول تعريف الرعايا التايلنديين الأشخاص الآتي بيانهم بشرط أن يكونوا موجودين في البلاد المصرية وألا يكون قد صدر قرار من وزير المالية بالحاقهم بأولئك الرعايا .
(١) الرعايا التايلنديون الذين من أصل اسرائيلي .

(ب) الرعايا التايلنديون من المستخدمين أو العمال أو من الذين يباشرون بأنفسهم صناعة أو تجارة بمساعدة اثنين على الأكثر من المستخدمين أو العمال .

ويجوز لوزير المالية في الأحوال التي يكون فيها أحد الرعايا التايلنديين قد انتفع بغير وجه حق بالاستثناء المتقدم ذكره أن يرجع أثر قرار إثبات صحة الواقع أو قرار اللاحق إلى تاريخ سابق على نشره مع مراعاة حقوق الغير الذين تعاملوا معه بحسن نية .

مادة ٣ - يبدأ في تطبيق الأحكام المنصوص عليها في المواد ٥ و ١٤ و ١٧ « فقرة ثانية » من الأمر رقم ١٥٨ على الرعايا التايلنديين من تاريخ ٩ مارس سنة ١٩٤٢ ويستبدل بتاريخ أول يناير سنة ١٩٤٠ الوارد بالمواد ١٦ و ١٧ « فقرة أولى » تاريخ أول يونيو سنة ١٩٤١ .
مادة ٤ - تنقل إدارة أموال الرعايا التايلنديين التي يباشرها مكتب البلاد المحتلة والخاضعة للرقابة طبقاً للأمر رقم ١٥٩ إلى الحارس العام المختص وذلك في التاريخ وبالشروط والأوضاع التي يقرها وزير المالية .

أمر رقم ٢٣٥

بشأن الاشخاص الموجودين في تايلند « سيام » أو في البلاد التي تحتلها أو تخضع لرقابتها
نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الاحكام العرفية
في البلاد المصرية :

وبعد الاطلاع على الامر رقم ١٥٩ بشأن العلاقات مع البلاد التي تحتلها ألمانيا أو إيطاليا أو
تخضع لرقابتها .

وعلى الامر رقم ٢٣٤ الخاص بالرعايا التايلنديين « السياميين » والمسيحيين بهم وبالتدابير اللازمة
في شأن الاتجار مع حكومة تايلند « سيام » ورعاياها واجراء الترتيبات اللازمة فيما يتعلق بأعمالهم
وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ٧ فبراير سنة ١٩٤٢ .

(تقرر ما هو آت)

مادة وجيدة — تسري أحكام الامر رقم ١٥٩ على الاشخاص الطبيعيين أو المعنويين
المقيمين أو الموجودين ولو بصفة مؤقتة في تايلند أو في بلاد تحتلها تلك الدولة أو تخضع لرقابتها
وذلك ما عدا الاشخاص الطبيعيين أو المعنويين من رعاياها أو المسيحيين بهم الخاضعين لاحكام
الامر رقم ٢٣٤ .

ولو وزير المالية أن يضيف بقرار يصدره إلى الجدول المرفق بالامر ١٥٩ البلاد التي تدخل
في احتلال أو رقابة تايلند وتاريخ الاحتلال أو بسط الرقابة وكذلك التاريخ الذي يتخذ
مبدأ لتقديم الاقرارات المشار إليها في المادتين ٧ و ٨ من الامر رقم ١٥٩ .

القاهرة في ٥ مارس سنة ١٩٤٢ مصطفى النحاس

أمر رقم ٢٣٦

بتحديد استهلاك اللحوم

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الاحكام العرفية في
البلاد المصرية .

وبعد الاطلاع على الأمر رقم ١٩٨ و ٢١٣ و ٢٢٣ و ٢٢٧ الخاصة بتحديد استهلاك اللحوم
وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ٧ فبراير سنة ١٩٤٢ .

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ — لا يجوز بعد ظهر الاحد وفي يوم الاثنين والثلاثاء وفي صباح الاربعاء أن يذبح

في السلخانات العمومية أو في الأماكن التي تقوم مقامها الحيوانات المعدة لحومها للأكل .
ولا يجوز ذبح الحيوانات في الأيام الأخرى من الأسبوع إلا بمقدار كمية من اللحم يساوي المتوسط اليومي لذبائح السلخانة أو المسكان الذي يقوم مقامها في الأسبوع المقابل له في سنة ١٩٤٠ ناقصا ١٠ في المائة فإذا تجاوزت الطلبات في يوم محدد الحد المرخص به وجب خفضها وتراعى في خفض كميات اللحوم التي يبيعها القصابون عادة . ولا تسرى هذه الأحكام على الجمال فذبحها مباح في جميع أيام الأسبوع بغير تحديد .

مادة ٢ — لا يجوز في أيام الاثنين والثلاثاء والأربعاء من كل أسبوع بيع اللحم الطازج أو المبرد أو عرضه للبيع ولا يسرى الحظر السابق على لحم الجمال واللحوم المملحة أو المحفوظة ولا على مستحضرات اللحم التي يجوز ألا تستهلك فوراً .

مادة ٣ — بيع الأرناب والطيور على اختلاف أنواعها مباح في جميع أيام الأسبوع ولا يجوز في أيام الاثنين والثلاثاء والأربعاء تقديم أصناف من اللحوم بما في ذلك لحوم الأرناب والطيور أو بيع شطائرهما (سندوتش) في المحال التي يرتادها الجمهور وبصفة خاصة الفنادق والنزل والمطاعم والقهوى والحانات والبوفيات ومحلات البقالة

ولا يجوز للمحلات المشار إليها في الفقرة السابقة أن تقدم في الأيام الأخرى من الأسبوع أكثر من صنف واحد من اللحم إلى نفس الشخص في الأكلة الواحدة

مادة ٤ — يجوز لوزير المالية أن يحدد بقرار منه الشروط التي يرخص بها على سبيل الاستثناء من نصوص هذا الأمر في بيع اللحوم إلى المرضى والمستشفيات في أيام الاثنين والثلاثاء والأربعاء كذلك له أن يحدد بقرار منه أيام الأعياد التي يرفع فيها الحظر المنصوص عليه في المواد السابقة

مادة ٥ — يتولى إثبات المخالفات لأحكام هذا الأمر رجال الضبطية القضائية والموظفون الذين يتدبرهم وزير المالية لهذا الغرض ويكون لهم في أداء هذا العمل صفة رجال الضبطية القضائية ويكون لهم في مراقبة تنفيذ الأحكام السابقة الذكر حق دخول السلخانات والمجازرو المحلات المشار إليها في هذا الأمر كما يكون لهم فحص الحسابات والدفاتر

مادة ٦ — يعاقب كل من يخالف الأحكام السابقة بالحبس ثلاثة أشهر وغرامة من خمسة جنيهات إلى خمسين جنيهاً أو بأحدى هاتين العقوبتين

مادة ٧ — استثناء من أحكام المادة ٣٧ من لائحة ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٩٣ الخاصة بالسلخانات ومحال الجزارة يعاقب كل من يخالف المادة الأولى من اللائحة المذكورة فيما هو خاص بالذبح خارج السلخانات العامة أو الأماكن التي تقوم مقامها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وغرامة من خمسة جنيهات إلى خمسين جنيهاً أو بأحدى هاتين العقوبتين واستثناء من أحكام المادة ٢ من القانون رقم ٦ لسنة ١٩١٢ الخاص بمنع ذبح عجول البقر وأناتها وبوجه عام يعاقب بنفس العقوبات كل من ذبح أنثى البقر وأنثى الجاموس المولودة في القطر والتي لم تستكمل نمو

الست القواطع الأولى الدائمة وأثاث الغنم المولودة في القطر والتي لم تستكمل الأربع القواطع الأولى الدائمة وفضلا عن ذلك تضبط وتصادر وتعرض للبيع بواسطة مندوبي وزارة المالية الحيوانات المذبوحة واللحوم المعروضة للبيع أو المبيعة وكذلك اللحوم المخزونة في المحلات المشار إليها في المادة الثالثة وذلك عدا الجمال واللحوم أو مستحضرات اللحوم المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الثانية

مادة ٨ - في الأحوال المشار إليها في المادتين السابقتين يقتضى الحكم اغلاق محل الجزارة أو المحل الذي وقعت فيه المخالفة لمدة لا تزيد على ثمانية أيام وفي حالة العود في نفس السنة يكون الاغلاق لمدة خمسة عشر يوما إلى الشهر

مادة ٩ - تلغى الأوامر السابقة رقم ١٩٨ و ٢١٣ و ٢١٦ و ٢٢٣ و ٢٢٧

القاهرة في ١٥ مارس سنة ١٩٤٢ مصطفى النحاس

أمر رقم ٢٣٧

بتقرير ساعة لفصل الصيف

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ٧ فبراير سنة ١٩٤٢ .

(تقرر ما هو آت)

مادة وحيدة - ابتداء من أول ابريل لغاية ١٠ سبتمبر سنة ١٩٤٢ تكون الساعة القانونية في البلاد المصرية هي الساعة بحسب النظام المتبع مؤخره بقدر ستين دقيقة .

وتحقيقا لهذا الغرض تقدم الساعة الحالية في ليلة ٣١ مارس - أول ابريل سنة ١٩٤٢ ستين دقيقة في الساعة ٢٣ حسب الوقت الحالي .

مصطفى النحاس

القاهرة في ٢٣ مارس سنة ١٩٤٢

أمر رقم ٢٣٨

بتنظيم الاتجار في اطارات السيارات

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٣٩ الخاص باحصاء المؤن اللازمة لرجال الجيش والسكان المدنيين والقرار رقم ٥٤ الصادر في ٢٨ أغسطس سنة ١٩٣٩ بشأن احصاء المخزون من المنتجات والبضائع .

وعلى المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٣٩ الخاص بمنع تصدير بعض المنتجات والبضائع بوجه خاص اطارات السيارات وعلى المرسوم بقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٣٩ بتحديد أقصى الأسعار للأصناف الغذائية ومواد الحاجيات الأولية .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٣٩ بحظر الاسراف في شراء أو حيازة بعض الاصناف والقرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٢ الصادر تنفيذا له .

وعلى المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ٧ فبراير سنة ١٩٤٢ .

(تقرر ما هو آت)

مادة — يجب على كل من يحوز بأى صفة كانت اطارات جديدة للسيارات أن يقدم اقاراراً عنها إلى وزارة المالية قبل يوم ٣١ مارس سنة ١٩٤٢ .

ويستثنى من الالتزام المشار اليه في الفقرة السابقة الاشخاص الذين يمتلكون سيارة أو أكثر ولا يحوزون أكثر من خمسة اطارات جديدة عن كل سيارة منها وذلك بشرط أن تكون تلك الاطارات ملكاً لهم .

ويجب أن يتضمن الاقرار اسم مقدمه ولقبه أو اسم الشركة إذا تعلق الامر بمتجر وعنوانه ومهنته وبيان عدد الاطارات التي يحوزها وعلاماتها التجارية وأنواعها وأوصافها وكذلك المكان الموجودة فيه .

ويجب على مقدم الاقرار أيضاً أن يدلى بكافة البيانات التكميلية التي يطلبها منه المندوبون الذين يعينهم وزير المالية لهذا الغرض .

وتشمل عبارة اطارات السيارات الواردة في هذا الأمر الاطارات الداخلية ولا يدخل في مدلولها اطارات الموتوسيكلات والدراجات .

مادة ٢ - يحظر على كل شخص لم يحصل على ترخيص سابق من وزارة المالية أن يبيع اطارات جديدة أو يتنازل عنها بعوض أو بطريق البدل أو أن يباشر عمليات تتعلق باطارات جديدة . ويجب أن يتضمن طلب الترخيص اسم الطالب ولقبه ومهنته وعنوانه وكذلك الصفة التي يطلب بمقتضاها الترخيص وأسماء مالك المحل والمديرين له والمشرفين عليه والوكلاء أو الوسطاء وكذلك ألقابهم ومهنتهم وعنواناتهم وبيان نوع التجارة (بالجملة أو بالتجزئة) والتاريخ الذي بدأ فيه ممارستها وعنوان المتاجر والمخازن جميعها . ويجب أن يرفق بالطلب صورة من الاقرار المشار اليه في المادة الأولى . ولا يمنع الترخيص إلى غير الاشخاص أو المتاجر الذين لم يمارسوا تجارة الاطارات في تاريخ صدور هذا الأمر إلا على سبيل الاستثناء ولا سبب تقتضيها المصلحة العامة .

ويجوز دائماً سحب الترخيص .

مادة ٣ - استثناء من أحكام المادة السابقة يجوز للأشخاص غير المرخص لهم بالتجار في الاطارات والذين يجهزون إطارات جديدة سبق تقديم بيان صحيح عنها أن يبيعوا في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ صدور هذا الأمر ما لديهم من الاطارات الى أحد التجار من الحاصلين على الترخيص المشار اليه في المادة ٢ .

ويجب اخطار وزارة المالية بالبيع في خلال ٤٨ ساعة من حصوله ويقع واجب الاخطار على كل من المشتري والبائع .

مادة ٤ - يحظر على التجار الذين حصلوا على الترخيص المشار اليه في المادة ٢ أن يبيعوا كما يحظر على كل شخص أن يشتري اطارات جديدة إلا بمقتضى إذن شخصي بالشراء يصدر من وزارة المالية ويبين فيه عدد الاطارات المرخص بشرائها وأوصافها .

وعلى المشتري تسليم الاذن الى البائع وعلى هذا الأخير الاحتفاظ به .
واذا لم يتناول الشراء إلا جزءا من الكمية المبينة في الاذن تسلم وزارة المالية الى المشتري صورة من هذا الاذن يبين فيها عدد الاطارات التي تم شراؤها لكي يتمكن من شراء باقي الكمية المرخص له بها .

وبشبه بالبيع أو الشراء في تطبيق أحكام المادتين السابقتين كل صفقة تتم على سبيل التبرع أو البدل وتكون في الواقع بيعا أو شراء حقيقيا .

مادة ٥ - يحظر على كل تاجر يرخص له بالتجار في الاطارات أن يمتنع عن أن يبيع لمن يحمل إذنا شخصيا عدد الاطارات المبين في الاذن في حالة توافر هذا العدد في متجره أو مخزنه
مادة ٦ - مع عدم الاخلال بالعقوبات المنصوص عليها في المادة العاشرة يجب على من باع اطارات جديدة أو مستعملة بسعر أعلى من السعر المحدد بمقتضى المرسوم بقانون رقم ١٠١ الصادر في ٥ سبتمبر سنة ١٩٣٩ أن يرد الى المشتري المبلغ الذي اقتضاه زيادة على السعر المحدد مهما تكن الوسيلة المتبعة لرفع الاسعار .

استثناء من أحكام المادتين ٢١٥ و ٢٨٠ من القانون المدني الاهلي والمختلط يجوز للمشتري مهما كانت قيمة النزاع أن يثبت بكافة طرق الاثبات بما في ذلك شهادة الشهود حقيقة الثمن الذي دفعه .

مادة ٧ - تنشأ بوزارة المالية لجنة برئاسة وكيل الوزارة لشئون التكوين وتشكل من خمسة أعضاء يعينهم وزير المالية . وتختص هذه اللجنة بتحديد قواعد الأولوية الواجبة الاتباع في منح الأذون الشخصية المشار اليها في المادة ٣ ولها أن تقترح على اللجان المنشأة بموجب المرسوم بقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٣٩ تحديد السعر الاقصى للاطارات الجديدة والمستعملة وأن تقدم اقتراحاتها إلى وزارة المالية أو تبدي الرأي في المسائل المتعلقة بتموين البلاد بالاطارات وتنظيم الاتجار فيها .

مادة ٨ - يجب على التجار المرخص لهم بالتجار في الاطارات أن يكون لديهم سجل خاص

ثبت فيه المقادير المخزونة عندهم في تاريخ تقديم الاقرار المشار اليه في المادة الأولى وما يشترطونه أو يبيعونه بعد ذلك من الاطارات الجديدة .

كذلك يجب عليهم أن يثبتوا في السجل أمام كل عملية بيع رقم وتاريخ الاذن الذي تم بمقتضاه البيع وكذلك عدد الاطارات الواردة فيه وأوصافها .

مادة ٩ - يتولى إثبات المخالفات لأحكام هذا الامر رجال الضبطية والموظفون الذين يتدبرهم وزير المالية لهذا الغرض ويكون لهم في أداء هذا العمل صفة رجال الضبطية القضائية .

ويكون لهم في سبيل مراقبة تنفيذ أحكام هذا الامر دخول المتاجر والمخازن وغير ذلك من الأماكن التي تخزن فيها الاطارات كما أن لهم فحص السجلات ومراجعة البيانات الواردة فيها للتأكد من صحتها .

مادة ١٠ - كل مخالفة لأحكام هذا الامر فيما عدا المخالفات المشار اليها في الفقرتين التاليتين يعاقب عليها بالحبس لمدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه .

وكل مخالفة لأحكام المادة ١ والمادة ٣ فقرة ٢ والمادة ٤ فقرة ٢ والمادة ٨ يعاقب عليها بالحبس لمدة لا تزيد على شهر أو بغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه . فإذا ارتكبت المخالفة عمداً بقصد التضليل تكون العقوبة الحبس لمدة لا تزيد على سنة أو غرامة لا تتجاوز ٥٠٠ جنيه . ويعاقب بغرامة تراوح بين عشرة جنيهات وخمسين جنيهاً كل من اشترى إطارات جديدة بدون ترخيص بالمخالفة لأحكام المادة ٤ وفي حالة العود خلال سنة تكون العقوبة الحبس لمدة لا تزيد على شهراً أو غرامة لا تتجاوز مائة جنيه .

وفي جميع الحالات تضبط وتصادر الاطارات موضوع المخالفة . فإذا لم يتيسر وضع اليد عليها تحكم المحكمة بغرامة إضافية مساوية لقيمة الاطارات .

مادة ١١ - يعاقب بنفس العقوبات المشار اليها في المادة السابقة كل من حرّض أو ترك الغير يرتكب إحدى المخالفات المنصوص عليها في هذا الامر مع علمه بارتكابها تحقيقاً لمصلحة يعود نفعها عليه وكذلك كل من ساعد على ارتكاب المخالفة بصفة وسيط أو وكيل أو سمسار .

مادة ١٢ - لوزير المالية أن ييسر بقرار منه تطبيق أحكام هذا الامر الخاصة بالاطارات الجديدة على الاطارات القديمة أو إطارات الموتوسيكلات .

مادة ١٣ - يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية . ولوزير المالية أن يصخذ القرارات اللازمة لتنفيذه .

أمر رقم ٢٣٩

بشأن لجان التوفيق بين العمال وأصحاب الاعمال

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية وعلى قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ١٩ اغسطس سنة ١٩١٩ وأول مايو سنة ١٩٢٤ بالموافقة على تشكيل لجان للتوفيق بين العمال وأصحاب الاعمال بالمحافظات والمديريات وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ٧ فبراير سنة ١٩٤٢

(نقرر ما هو آت)

مادة ١ - تشكل لجان للتوفيق بين العمال وأصحاب الاعمال بالمحافظات والمديريات على الوجه الآتى :

المحافظ أو المدير	رئيسا
رئيس المحكمة الواقع في دائرتها النزاع أو قاض تنقديه وزارة العدل إذا كان النزاع واقعا في دائرة محكمة جزئية .	
مندوب مصلحة العمل	أعضاء {
مندوب صاحب العمل	
مندوب الصناعات	
مندوبان اثنان عن العمال	

مادة ٢ - يكون لهذه اللجان نفس الاختصاصات المخولة لهذا بموجب قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ١٩ اغسطس سنة ١٩١٩ وأول مايو سنة ١٩٢٤ المتقدم ذكرهما وتحال عليها المسائل التى تدخل في اختصاصها من وزير الصحة العمومية .

مادة ٣ - تصدر هذه اللجان قرارات مسببة في المسائل التى تعرض عليها وترفع هذه القرارات إلى وزير الصحة العمومية لاعتمادها وتكون هذه القرارات بعد اعتمادها ملزمة للأخصوم في النزاع الذى اتخذ في شأنه القرار .

مادة ٤ - يعتبر اعتماد الوزير للقرارات بمثابة صيغة تنفيذية لها وتنفذ كالأحكام

مصطفى النحاس

القاهرة في ٢٣ مارس سنة ١٩٤٢

أمر رقم ٢٤٠

بتقرير بعض قيود في مولد النبي

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية

ونظرا لانه يجب اتخاذ بعض الاجراءات بمناسبة الاحتفال بالمولد النبوي الشريف وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ٧ فبراير سنة ١٩٤٢ (تقرر ماهو آت)

مادة ١ - يحظر في أى مكان كان وعلى الاخص في المحال العمومية تقديم أو بيع المشروبات الروحية أو المخمرة بالجملة أو القطاعي ابتداء من الساعة السادسة من مساء السبت ١١ ربيع الاول سنة ١٣٦١ (٢٨ مارس سنة ١٩٤٢) لغاية الساعة السادسة من مساء اليوم التالى (الاحد ٢٩ مارس) ولا يجوز في الموعد المذكور في الفقرة السابقة فتح المحال المخصصة فقط لبيع أو تقديم المشروبات المذكورة

ولا يجوز فتح بيوت الدعارة في الموعد السالف الذكر

مادة ٢ - كل مخالفة لاحكام هذا الامر يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تزيد على شهر أو بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات

مصطفى النحاس

القاهرة في ٢٦ مارس سنة ١٩٤٢

أمر رقم ٢٤١

خاص بحظر استيراد المنتجات والبضائع

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على الأمر رقم ١٧٧ الخاص بحظر استيراد المنتجات والبضائع وبعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ٧ فبراير سنة ١٩٤٢ . (تقرر ماهو آت)

مادة وحيدة - تعدل المادة ١ من الامر رقم ١٧٧ على الوجه الآتى :
لايجوز استيراد البضائع والمنتجات المبينة بالجدولين رقم ١ و ٢ الملحقين بهذا الامر إلا بعد الحصول على رخصة استيراد من وزارة المالية

مصطفى النحاس

القاهرة في أول ابريل سنة ١٩٤٢

أمر رقم ٢٤٢

بإضافة حكم جديد إلى الأمر رقم ١٦٠ الخاص بتعيين الجرائم التي تختص المحاكم العسكرية بنظرها

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية .

وعلى الأمر العسكري رقم ١٦٠ الخاص بتعيين الجرائم التي تختص المحاكم العسكرية بنظرها والمعدل بالأمرين رقم ١٧١ و ٢٢٠

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ٧ فبراير سنة ١٩٤٢

(تقرر ما هو آت)

مادة وحيدة - يضاف إلى الأمر العسكري رقم ١٦٠ المتقدم ذكره فقرة جديدة (٨ مكررا) نصها كما يأتي :

« ٨ مكررا - الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية وفي القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والنش إذا تعلقت هذه الجرائم بالمشروبات الروحية »

مصطفى النحاس

القاهرة في ٢ أبريل سنة ١٩٤٢

أمر رقم ٢٤٣

بشأن محصول القمح الناتج من موسم سنة ١٩٤٢

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ٧ فبراير سنة ١٩٤٢

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ - يجب على كل من يمتلك محصولا من القمح الناتج من موسم سنة ١٩٤٢ أن يسلم إلى الحكومة جزء من هذا المحصول بالثمن الذي يحدده وزير المالية

ويحدد بقرار يصدره وزير المالية مقدار الجزء الواجب تسليمه إلى الحكومة عن كل فدان بالنسبة لكل مركز أو لكل قسم منه .

مادة ٢ - يجب على أصحاب مقادير القمح المحجوز لحساب الحكومة أن يسلموها في الشون

التي تعينها لهم وزارة المالية ووفقا للأوضاع التي تقررها في هذا الشأن . وفضلا عن الجزاءات المنصوص عليها في المادة التاسعة يكون للسلطات التي يعينها وزير المالية لهذا الغرض الحق في الاستيلاء من تلقاء نفسها على تلك المقادير

مادة ٣ — على كل مالك للقمح وقت الحصاد أو حائز بأية صفة كانت للأرض التي أنتجت القمح أن يدلى فيما يتعلق بالأرض المزروعة قمحا أو المقادير المحصودة بجميع البيانات التي يطلبها منه المندوبون المعينون لهذا الغرض قبل الحصاد أو بعده .

مادة ٤ — فيما عدا كميات القمح المعدة لتسليمها إلى الحكومة وفقا للتعليمات الصادرة من مندوبيها لا يجوز ابتداء من تاريخ الحصاد نقل أية كمية من القمح المحصود من البلد الذي حصدت فيه إلا بعد الحصول على إذن خاص بذلك من المدير وينتهي هذا الحظر بتنفيذ الإلزامات المقررة بالمادتين ١ و ٢ (فقرة أولى)

مادة ٥ — لا تحول أية مطالبة ناشئة عن أى تعاقد أو حق دون تسليم مقادير القمح المنصوص عليها في المادة الأولى إلى الحكومة ويجب إجراء التسليم بصرف النظر عن كل حجز أو معارضة . أما حقوق أصحاب الشأن على القمح المسلم إلى الحكومة فتنتقل إلى الثمن الذي تدفعه الحكومة .

مادة ٦ — فيما بين الافراد من علاقات تلغى بحكم القانون عقود بيع القمح غير المحصود من موسم سنة ١٩٤٢ السابق تاريخها على تاريخ صدور هذا الامر وتلغى العقود اللاحقة لهذا التاريخ والسابقة على تاريخ القرار المشار إليه في المادة الأولى الخاض بتحديد مقادير القمح الواجب تسليمها فيما يوازي مقادير القمح الواجب تسليمه إلى الحكومة . ولا يجوز المطالبة بأى تعويض نتيجة لهذا الالغاء وفي حالة دفع عربون فانه يجب رده .

مادة ٧ — في الاحوال التي يتفق فيها على أن تكون الاجرة عينية يجوز للمستأجر أن يدفع الايجار تقدماً على أساس السعر الرسمي للقمح وقت الوفاء .

مادة ٨ — لوزير المالية أن يصدر القرارات اللازمة لتنفيذ هذا الامر .

مادة ٩ — يعاقب على رفض تسليم كل أو بعض مقادير القمح المنصوص عليها في المادة الأولى أو على عدم القيام بهذا التسليم بالحبس من ثلاثة أشهر إلى ستة أشهر وبغرامة قدرها ستة جنيهات عن كل إردب لم يسلم .

وكل مخالفة أخرى لأحكام هذا الامر والقرارات الصادرة بتنفيذه يعاقب مرتكبها بالحبس من شهر إلى ثلاثة أشهر وبغرامة تتراوح بين ٢٠ جنيها و ٢٠٠ جنيه . وفي جميع الاحوال يحجز القمح موضوع المخالفة ويصادر .

أمر رقم ٢٤٤

بتحديد عدد صفحات الجرائد اليومية والمجلات الأسبوعية

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

وعلى الأمر رقم ٨٨ الخاص بعدد صفحات الجرائد .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ٧ فبراير سنة ١٩٤٢ .

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ — ابتداء من يوم ١٤ ابريل سنة ١٩٤٢ لا يجوز إصدار الجرائد اليومية إلا في أربع صفحات دون أن تصحبها ملاحق أو أن تشمل على نشرات أو أية أوراق مطبوعة ترفق بها أو تحشر بين صفحاتها . ومع ذلك فيجوز لها في كل شهر نشر عشر صفحات إضافية تختار أيامها كيف تشاء . ولا يجوز للجرائد اليومية أن تصدر إلا ست مرات أسبوعيا في الأيام التي تختارها . ولا يجوز لها بأية حال إصدار جريدة أخرى ولو باسم آخر لتحل محلها في اليوم الذي لا تظهر فيه .

مادة ٢ — ابتداء من يوم ٢٠ ابريل سنة ١٩٤٢ لا يجوز إصدار مطبوعات دورية غير يومية إلا مرة في الأسبوع على الأكثر . ولا يجوز إصدار المجلات الأسبوعية على ورق يزيد حجمه على ٣٠ في ٤٤ سم وتقسم هذه المجلات إلى قسمين حسب حجم الورق الذي تصدر فيه على الوجه الآتي : —

أولا — المطبوعات التي تصدر في حجم يزيد على ٣٠ في ٢١ سم .

ثانيا — المطبوعات التي تصدر في حجم ٣٠ في ٢١ أو أقل من ذلك .

فإذا كان ثمن العدد خمسة مليمات فلا يجوز أن تصدر مطبوعات القسم الأول في أكثر من ثمانى صفحات ومطبوعات القسم الثانى في أكثر من ست عشرة صفحة . وإذا زاد ثمن العدد على خمسة مليمات جاز أن يزداد عدد الصفحات المحددة فيما تقدم بنسبة أربع صفحات للقسم الأول وثمانى صفحات للقسم الثانى عن كل خمسة مليمات من الثمن المحدد بعد الخمسة مليمات الأولى . وأيا كان ثمن العدد لا يجوز أن يزيد الحد الأقصى لعدد الصفحات المرخص بها أسبوعيا على عشرين صفحة بالنسبة لمطبوعات القسم الأول وعلى أربعين صفحة بالنسبة لمطبوعات القسم الثانى .

مادة ٣ — فى الأحوال التى تظهر فيها بعض الجرائد اليومية أو المجلات بطريقة تجعلها

فى الواقع تألف جريدة واحدة يومية أو مجلة واحدة ولو أنها تصدر باسمين مختلفين أو أكثر تطبق القيود الواردة فى المادتين ١ و ٢ على جميع هذه المطبوعات . وكذلك تطبق القيود المذكورة على الملاحق والاعداد الخاصة التى تعتبر جزءا لا يتجزأ من أعداد الجريدة أو المجلة .

مادة ٤ — يجوز لمن تعاقد عن الجريدة أو المجلة أن يفسخ العقود المتعلقة بنشر الاعلانات فى الجرائد أو المجلات التى خفضت عدد صفحاتها العادى تنفيذا لأحكام هذا الأمر .

مادة ٥ — كل مخالفة لأحكام هذا الأمر تكون عقوبتها الغرامة من ٥٠ إلى ٥٠٠ جنيه ويكون صاحب الجريدة أو المجلة والناشر والطابع ان وجد مسئولين معا عن هذه المخالفات .

وتضبط إداريا أعداد الجرائد أو المطبوعات التى تنشر خلافا لهذا الأمر . وفضلا عن ذلك يأمر الحكم الصادر بالادانة لتعطيل الجريدة أو المجلة لمدة ثمانية أيام .

وتكون مدة التعطيل ستة عشر يوما فى حالة العود فى مدة سنة .

مادة ٦ — يلغى الأمر رقم ٨٨ .

مصطفى النحاس

القاهرة فى ١١ ابريل سنة ١٩٤٢

أمر رقم ٢٤٥

بتحريم المرور على بعض الطرق ليلا

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الأحكام العرفية فى البلاد المصرية .

وعلى الأمرين رقم ١٣٣ ورقم ٢٠٣ الخاصين بتحريم المرور على بعض الطرق ليلا .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر فى ٧ فبراير سنة ١٩٤٢

(نقرر ما هوآت)

مادة ١ — تفعل دون المرور — فيما عدا الأحوال التى ترخص بها وزارة الدفاع الوطنى الطرق المبينة بعد فى المواعيد المحددة أمام كل منها .

(أ) الطريق الصحراوى بين مصر والاسكندرية فيما بين الساعة الخامسة مساء والساعة الخامسة صباحا .

(ب) الطريق الصحراوى بين القاهرة والسويس فيما بين الساعة السادسة مساء والساعة الخامسة صباحا .

(ج) طريق القنال من بورسعيد الى الاسماعيلية ومنها الى السويس فيما بين الساعة السادسة مساء والساعة الخامسة صباحا .

ويجوز للأشخاص والعربات الموجودة فى الطرق المذكورة فى فترة الفقل أن يتابعوا السير

تحت مراقبة الموظفين المكلفين بحراسة الطريق مالم يصدر اليهم هؤلاء الموظفون تعليمات أخرى .
مادة ٢ — يستثنى من أحكام المادة السابقة جميع أفراد القوات البرية والجوية والبحرية
لحضرة صاحب الجلالة الملك والسيارات والعربات التابعة لها .
وكذلك أفراد للقوات البريطانية على اختلاف أسلحتها والسيارات والعربات التابعة لها .
عادة ٣ — يلغى الأمران رقم ١٣٣ و ٢٠٣ المتقدم ذكرهما .

مصطفى النحاس

القاهرة في ١١ أبريل سنة ١٩٤٢

أمر رقم ٢٤٦

بشأن ضرب الأرز ونقله

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية في
البلاد المصرية . وبعد الاطلاع على الأمر رقم ٢٣١ بتنظيم ضرب الأرز .
وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ٧ فبراير سنة ١٩٤٢ .

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ — يجب على أصحاب مضارب الأرز أو المسئولين عن إدارتها أن يقدموا في خلال
ثلاثة أيام من تاريخ نشر هذا الأمر بيانا إلى المحافظ أو المدير الذي يقع المضرب في دائرة
اختصاصه عن كميات الأرز التي كانت في حيازتهم بأي صفة كانت في تاريخ ٥ مارس سنة ١٩٤٢
والكميات الموجودة في حيازتهم عند صدور هذا الأمر ويجب أن يتضمن البيان نوع الأرز
« شعير أو كارجو أو ممسوح » وأسماء أصحابه . ويجب عليهم أن يقدموا في يوم السبت من كل
أسبوع بيانا إلى المحافظ أو المدير عن كميات الأرز المسلمة اليهم خلال الأسبوع وأسماء أصحابها
والجهات الواردة منها . ويجب عليهم أيضا أن يقدموا بيانا عن كميات ونوع الأرز المضروب
لديهم في خلال المدة ذاتها . ويكون البيان كتابة وموقعا عليه من صاحب المضرب أو المدير
المسئول عن إدارته .

مادة ٢ — لا يجوز مطلقا نقل أية كمية من الأرز الكارجو من المضرب أو ملحقاته إلا بمقتضى
ترخيص كتابي من المحافظ أو المدير تحدد فيه كمية الأرز المرخص بنقلها والجهة المراد نقلها إليها
والغرض من هذا النقل . ويجب مراعاة البيانات الواردة في الترخيص بكل دقة .

ويجب على صاحب المضرب أو المدير المسئول عن إدارته ألا يسمح بنقل الأرز الكارجو
من المضرب أو ملحقاته إلا بعد الاطلاع على الترخيص بذلك .

مادة ٣ — كل مخالفة لأحكام هذا الأمر يعاقب مرتكبها بالعقوبة المنصوص عليها في الأمر
رقم ٢٣١ فضلا عن مصادرة الأرز الذي ينقل خلافا لأحكام المادة الثانية .

مادة ٤ - يتولى اثبات المخالفات لأحكام هذا الأمر رجال الضبطية القضائية والموظفون الذين يتدبرهم وزير التموين لهذا الغرض ويكون لهم في أداء هذا العمل صفة رجال الضبطية القضائية .

يكون لهم في سبيل مراقبة تنفيذ أحكام هذا الأمر الحق في دخول مضارب الأرز والمخازن وغيرها من الأماكن المخصصة للتخزين أو تعبئة الأرز ولهم كذلك حق فحص الدفاتر والسجلات الخاصة بهذه المحال .

مصطفى النحاس

القاهرة في ١١ أبريل سنة ١٩٤٢

أمر رقم ٢٤٧

بإغلاق بيوت العاهرات

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية .

وعلى اللائحة الصادرة في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٠٥ بشأن بيوت العاهرات . وعلى الأمر العسكري رقم ١٠١ بشأن بيوت العاهرات السرية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ٧ فبراير سنة ١٩٤٢ .

(تقرر ماهوآت)

مادة ١ - تغلق بيوت العاهرات في جميع البلاد ابتداء من أول مايو سنة ١٩٤٢ فيما عدا عواصم المحافظات والمديريات فيكون تحديد الميعاد فيها بقرار يصدر من المحافظ أو المدير .

ولا يجوز من الآن فتح بيوت جديدة للعاهرات .

ويعتبر في تطبيق هذا الأمر بيتا للعاهرات كل محل ينطبق عليه نص المادة الأولى من لائحة ١٦ نوفمبر سنة ١٩٠٥ بشأن بيوت العاهرات .

مادة ٢ - كل من فتح أو أدار بيتا للعاهرات أو ساهم أو عاون في إدارته بالمخالفة لهذا الأمر أو اللائحة المشار إليها بالمادة السابقة يعاقب بالسجن من ثلاث سنوات إلى خمسة .

وإذا كان مرتكب هذه الجريمة زوجا لمن تتعاطى الفحشاء في بيت للعاهرات أو من أصولها أو المتولين تربيتها أو ملاحظتها أو ممن كان لهم سلطة عليها يعاقب بالأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنوات إلى سبعة .

مادة ٣ - استثناء من أحكام قانون تحقيق الجنايات ينحول رجال الضبطية القضائية الذين يتدبرون لإثبات المخالفات لأحكام هذا الأمر دخول وتفتيش كل بيت تكون قد دلت التحريات على أنه يدار للعاهرات . وللمحافظ أو المدير أن يصدر بعد إطلاعه على محضر ضبط المخالفة أمرا إداريا - بإغلاق البيت .

مادة ٤ — يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات كل شخص من رجال الضبطية القضائية دخل بسوء نية بيتا بقصد إثبات مخالفة لاحكام المادة الثانية من هذا الامر وهو يعلم أن البيت لا يدار للعاهرات وذلك مع عدم الاخلال بالمحاكمة التأديبية .

مادة ٥ — كل امرأة مريضة بأحد الامراض الزهرية وتتصل ببيت من بيوت العاهرات بآخر اتصالا جنسيا مع علمها بمرضها تعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٦ — يلغى الامر العسكري رقم ١٠١ المتقدم ذكره .

مادة ٧ — يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

القاهرة في ١١ أبريل سنة ١٩٤٢
مصطفى النحاس

أمر رقم ٢٤٨

بشأن بيع البضائع التي مضى عليها أكثر من ثلاثة أشهر في المستودع الجمركي
الكائن بجوار السويس

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية .

وعلى المادة ٢٠ من اللائحة الجمركية الصادرة في ١٦ فبراير سنة ١٩٣٩ والمادة ١٧ من لائحة المخازن العمومية الصادرة في ١٨ أكتوبر سنة ١٨٨٥ .

وبعد الاطلاع على الأمر رقم ١٣٢ الخاص ببيع البضائع التي لم يجر سحبها والموجودة بمخازن الجمرک .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ٧ فبراير سنة ١٩٤٢ .

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ — استثناء من أحكام المادة ٢٠ من اللائحة الجمركية والمادة ١٧ من اللائحة الخاصة بالمخازن العمومية . يرخص لمدير عام مصلحة الجمارك بأن يبيع من تلقاء نفسه البضائع التي مضى عليها في المستودع الجمركي الكائن بجوار السويس أكثر من ثلاثة أشهر ولم يجر سحبها .

مادة ٢ — تعلن مصلحة الجمارك عن البيع قبل الموعد المحد له بثمانية أيام على الأقل في الوقائع المصرية وفي جريدتين إحداهما محررة باللغة العربية والأخرى بلغة أجنبية ويكون المبيع دائماً بالمراد العلني .

مادة ٣ — يودع المتحصل من ثمن البيع بخزانة مصلحة الجمارك على ذمة صاحب الشأن بعد خصم قيمة الرسوم الجمركية وكافة المبالغ المستحقة للمصلحة أو للقائمين على شئون الاستقداع .

مادة ٤ — لا يجوز لصاحب البضاعة أو لمن أرسلت إليه أن يطالب مصلحة الجمارك أو القائمين على شئون المخازن بأي تعويض من جراء التدابير التي تتخذ وفقا لهذا الامر كما أنه ليس للقائمين على شئون المخازن أن يطالبوا بأي تعويض عن سحب البضائع .

مادة ٥ — لوزير المالية أن يصدر القرارات اللازمة لتنفيذ هذا الامر الذي يعمل به بعد خمسة عشر يوما من نشره في الوقائع المصرية .

مصطفى النحاس

القاهرة في ١٣ أبريل سنة ١٩٤٢

أمر رقم ٢٤٩

بتعديل الأمر رقم ٢٣٢ بحظر بيع المشروبات الروحية أو الخمرة في أوقات معينة

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

وبعد الاطلاع على الأمر رقم ٢٣٢ بحظر بيع المشروبات الروحية أو الخمرة في أوقات معينة وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ٧ فبراير سنة ١٩٤٢ .

(نقرر ما هو آت)

مادة وحيدة — يستعاض عن المادة الاولى من الأمر رقم ٢٣٢ بالنص الآتي .

مادة ١ — لا يرخص بتقديم وبيع المشروبات الروحية أو الخمرة المعدة لاستهلاكها في محل البيع سوى ما بين الساعة ١٢ ونصف والساعة ٢ ونصف بعد الظهر وبين الساعة ٦ مساء والساعة ١٠ مساء إلا فيما يختص بمدينة الإسكندرية وبور سعيد فيجوز أن يبتدىء تقديم الخمر أو بيعها من الساعة ٥ مساء بدلا من الساعة ٦ مساء ولا يرخص بيع المشروبات الروحية أو الخمرة لاستهلاكها خارج المحل ولا بتسليم هذه المشروبات إلى المشتري إلا فيما بين الساعة ١٢ ونصف والساعة ٢ ونصف بعد الظهر ومن الساعة ٦ مساء إلى الساعة ٨ مساء .

ولا يسرى الحظر المشار إليه في الفقرة السابقة على البيع بالجملة ولا على توصيل المبيعات إلى المنازل

مصطفى النحاس

القاهرة في ١٤ أبريل سنة ١٩٤٢

أمر رقم ٢٥٠

بشأن أوامر الاستيلاء والتكاليف الخاصة باستعمال السيارات واستخدام سائقها

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

وعلى الأمرين رقم ٤٨ الخاص بتشكيل لجان تقدير التعويضات المترتبة على أوامر الاستيلاء ورقم ١٤٧ بشأن أوامر التكاليف الخاصة بأصحاب المهن والصناعات وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ٧ فبراير سنة ١٩٤٢ (تقرر ماهو آت)

مادة ١ — في المدن والبلاد المذكورة في الجدول المرفق بهذا الأمر يخصص للمحافظين والمديرين وضباط الاتصال الطبي بمنطقة القاهرة العسكرية والطبيب الأول للحاكم العسكري لمنطقة الاسكندرية ومفتشى صحة المحافظات والمديريات والمراكز كل دائرة إختصاصه في أن يصدروا أوامر إستيلاء لاستعمال السيارات (اللورى) المعلقة المخصصة لنقل البضائع وسيارات النقل المشترك المخصصة للركاب وأن يصدروا كذلك أوامر تكاليف لاستخدام سائقي هذه السيارات ويجوز لوزير الوقاية المدنية أن يعدل بقرار يصدره الجدول المرفق بهذا الأمر .

مادة ٢ — لاجل تنفيذ الاحكام السابقة يجب على أصحاب السيارات المشار اليها في المادة الاولى أن يقدموا وفقا للاوضاع والشروط التي يقررها وزير الوقاية المدنية يانا شاملا لكافة الايضاحات اللازمة والمتعلقة بسياراتهم وبالسائقين المخصصين لقيادتها .

مادة ٣ — يعاقب كل من يرفض تسليم السيارات المطلوب استعمالها إلى السلطة المختصة أو يمتنع عن تنفيذ تعليمات السلطة المذكورة فيما يتعلق بهذا التسليم وكذلك كل من يمتنع عن العمل أو عن الاستمرار فيه أو العودة اليه إذا كان الأمر متعلقا بالخدمات بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز ١٠٠ جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

ويعاقب بنفس العقوبات المتقدمة كل من يرفض الادلاء بالبيانات المذكورة في المادة ٢ أو يعطى بيانات غير صحيحة .

مادة ٤ — يكون لندوبي السلطة القائمة على إجراء الاحكام العرفية والسلطات المعينة في المادة الاولى من هذا الأمر الحق في اتخاذ كافة التدابير اللازمة لتنفيذ هذا الأمر .

القاهرة في ١٦ ابريل سنة ١٩٤٢ مصطفى النحاس

جسـدول

بيان المدن والبلاد التي يسرى عليها الامر رقم ٢٥٠

(١) القاهرة بما في ذلك البلاد الداخلة في المنطقة الخاصة التابعة للحاكم العسكري لمنطقة القاهرة

(٢) الاسكندرية بما في ذلك البلاد الداخلة في المنطقة الخاصة التابعة للحاكم العسكري

لمنطقة الاسكندرية .

(٣) بور سعيد وتشمل بور فؤاد (٤) الاسماعيلية (٥) السويس وتشمل بور توفيق

(٦) دمياط (٧) المنصورة (٨) ميت غمر (٩) الزقازيق (١٠) طنطا

(١١) كفر الزيات (١٢) المحلة الكبرى (١٣) دمنهور (١٤) رشيد

(١٥) شبن الكوم (١٦) بنها (١٧) بنى سويف (١٨) الفيوم (١٩) دسوق

مر رقم ٢٥١

بشأن تدابير الاضاءة والمرور التي تتخذ للوقاية من الغارات الجوية

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية . وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ٧ فبراير سنة ١٩٤٢ .

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ - في المدن والجهات الميمنة في الجدول الملحق بهذا الامر تفرض بصورة دائمة على الاضاءة العامة والخاصة القيود الآتية :

(ا) تخفض الاضاءة في الطرق العمومية بمقدار ٥٠ ٪ مما كانت عليه في الاحوال العادية ولا تضاء إلا المصاييح المطلية بلون أزرق قاتم .

(ب) يراعى في الاضاءة داخل المباني والمسكن بأنواعها ألا ينبعث منها مباشرة أى نور أبيض يمكن رؤيته من أعلى .

(ج) يراعى في الاضاءة في المحال المكشوفة ألا ينبعث منها أى نور أبيض يمكن رؤيته مباشرة من أعلى .

(د) تمنع الاعلانات المضئية الخارجية .

(هـ) يجب طلاء المصاييح الامامية والجانبية للترام والعربات من أى نوع كانت بما في ذلك الدراجات بلون أزرق قاتم ويجب أن يوضع في مؤخرة هذه العربات مصباح أحمر لا ينبعث منه أى نور أبيض .

(و) يجب ألا ينبعث في المدن الواقعة على شاطئ البحر أى ضوء يمكن رؤيته من الخارج من جهة البحر ويجوز تعديل الجدول المشار اليه في هذه المادة بقرار من وزير الداخلية .

مادة ٢ - يجب في حالة الانذار بوقوع غارة جوية حقيقية أو تجريبية اتباع التعليمات الآتية :

(ا) يراعى في الاضاءة داخل المباني والمسكن بأنواعها ألا ينبعث منها أى ضوء يمكن رؤيته من الخارج .

(ب) تطفأ الانوار في المحال المكشوفة فيما عدا المصاييح المطلية بلون أزرق قاتم على ألا يتجاوز عددها خمس عدد المصاييح المستعملة عادة فيها .

(ج) يجوز ترك نوافذ المستشفيات ومراكز الاسعاف مفتوحة بشرط أن تكون أنوارها الداخلية مطلية بلون أزرق قاتم .

(د) تطفأ أنوار الترام والعربات من أى نوع كانت ما عدا أنوار العربات المرخص لها بالسير أثناء الانذار بوقوع غارات جوية على أن تكون حاملة للعلامات المميزة التي تصرفها السلطة المختصة .

(هـ) يحظر استعمال لمبات كهربائية في الطرق العمومية ويستثنى من ذلك رجال الجيش والبوليس ومتطوعوا الدفاع السلي بشرط أن يكون زجاج اللمبات التي يحملونها مطليا بلون أزرق قاتم وأن يكون نورها موجها دائما إلى أسفل .

(و) يحظر حظراً باتاً اشغال عيdan الثقاب أو التدخين في الطرق العمومية أو على أسطح المباني أو شرفاتها أو بالقرب من نوافذها .

مادة ٣ - يحظر على السيارات والموتوسيكلات في المدن والجهات المشار إليها في المادة الأولى السير من غروب الشمس إلى شروقها بسرعة تزيد على ٢٥ كيلومترا في الساعة .

ويجب أن تظلي مؤخرة العربات التي تجرها الخيول باللون الأبيض وكذلك الرفارف الخلفية للدراجات المعدة للاستعمال بعد غروب الشمس .

مادة ٤ - يحظر تسيير الترام والعربات والدراجات من أى نوع كانت أثناء الانذار بوقوع غارة جوية حقيقية أو تجريبية ويستثنى من ذلك عربات الاشخاص المرخص لهم بذلك من المحافظة أو المديرية لأسباب تتعلق بالامن العام أو بأعمال الوقاية من الدفاع الوطني .

ويجب على سائقي العربات تعطيل حركة آلاتها وإطفاء أنوارها وتركها بجوار الرصيف أو في أرض فضاء بحيث لا تعرقل حركة المرور .

كذلك يجب على راكبي الدراجات الوقوف فوراً والالتجاء الى أقرب مخبأ ووضع دراجاتهم في أمكنة لا تعوق حركة المرور ويحظر أخذها الى المخبأ أو تركها قائمة بمحاذاة الاكبريز بتركيز بدالاتها على حافته .

كما يجب على سائقي عربات الركوب فصل الخيول عن العربات ووضعها في أرض فضاء اذا أمكن - ويجب ربطها من الرسن لامن الممرع ويحظر ربطها بأعمدة النور على أنه يجوز ربطها في العربات نفسها بحيث تثبت العربات في سلاسل من الحديد أو فرامل أو أية وسيلة أخرى وأن يكون الرباط من أسفل مدار العجلة يراعى بقدر الامكان ترك العربات التي تحمل مواد سائلة خطيرة كالغاز والبنزين أو المفرقات أو أية مادة أخرى خطيرة قابلة للاحتراق في أرض بعيدة عن المساكن .

وعلى سائقي السيارات أيضا أن ينفذوا الأوامر التي تصدر لهم من رجال البوليس ومن متطوعي الدفاع السلي .

مادة ٥ - لا يجوز بدون ترخيص أن توضع العربات العلامات المخصصة للسيارات المرخص لها بالسير أثناء الانذار بوقوع غارات جوية كما لا يجوز استعمال علامات يمكن أن تختلط بالعلامات الرسمية .

مادة ٦ - فضلا عن الاحكام المينة بهذا الامر يراعى في المناطق الساحلية التعليمات الخاصة بالموضوعة لكل منها .

مادة ٧ - مع عدم الاخلال بأحكام الامر العسكري رقم ٦٧ يجب على ربانية السفن والمراكب

التي ترسو أو تسير ليلاً في المياه الإقليمية أو الداخلية تقيد الاضاءة في سفنهم على النحو الآتي :
أولاً — تطفأ الانوار بالسفن أثناء رسوها عدا الانوار اللازمة للدلالة عليها فيجب حجبها بحيث لا يظهر منها إلا النور الضروري وفي حالة السير لا تضاء إلا الانوار الضرورية لهذه العملية.
وعند الانذار بوقوع غارة جوية يجب على السفن والمراكب أن تطفئ جميع الانوار التي فيها وألا تتابع سيرها واستثناء من أحكام هذه المادة يجوز للسفن التي تجتاز قناة السويس أن تستعمل أنواراً كاشفة حسباً تفرضه شركة قنال السويس بالاتفاق مع الحاكم العسكري لمنطقة القنال .

مادة ٨ — كل مخالفة لأحكام هذا الامر يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر وبغرامة لا تزيد على عشرة جنيهات أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مصطفى النحاس

القاهرة في ١٦ أبريل سنة ١٩٤٢

جدول

بيان المدن والجهات التي تنطبق عليها أحكام الامر رقم ٢٥١

جميع البلاد والقرى والعزب والكفور والنجوع الواقعة بين ساحل البحر الأبيض المتوسط وخط وهمي يمتد جنوبي بحيرة مريوط الى بلدة كفر الدوار فأبى حصن فدمهور - فديسوق - فييلا - فديكرنس - فيني عبيد - فصان الحجر - ثم يتجه شرقاً الى أن يتقابل مع خط الطول ٣٢ وهو الحد الغربي لقيود الاضاءة لمنطقة القنال .

أمر رقم ٢٥٢

يحظر وضع المواد القابلة للاتهاب على أسطح المنازل

نحن مصطفى النحاس باشا

وبعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

وعلى القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٠ بشأن الوقاية من الغارات الجوية وعلى القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٤٠ بشأن المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ٧ فبراير سنة ١٩٤٢ .

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ — في المدن والجهات التي يطبق فيها القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٠ بشأن الوقاية من الغارات الجوية يحظر بتاتا إبقاء أى شيء من المواد القابلة للاتهاب على أسطح الدور والمساكن كالأخشاب وخطب القطن وخطب الذرة وقصب السكر والحصر والاثاثات والصناديق والبراميل

الفارغة وكذلك الاكشاك وأبراج الحمام وعشش الدواجن وغيرها من المنشآت البسيطة المؤقتة المصنوعة من الخشب أو من المواد القابلة للاشتعال.

مادة ٢ - يكون للموظفين الذين يتقدمهم وزير الوقاية المدنية لتنفيذ هذا الامر صفة رجال الضبطية القضائية لا ثبات المخالفات لاحكامه . ويكون لهم في مراقبة تنفيذ احكام هذا الامر حق الصعود إلى أسطح المنازل . ويكون دائماً لدى الشأن إذا كان موجوداً أن يحضر المعاينة وإذا كان غائباً يجب أن يدعى لحضورها فرد بالغ من أفراد الأسرة أو أحد القاطنين بالمنزل أو أحد الجيران ويثبت بالمحضر حصول تلك الدعوة أو استحالة حصولها وكذلك حضور أحد الأشخاص المشار اليهم أو امتناعه عن المحضور .

مادة ٣ - كل مخالفة لاحكام المادة الاولى من هذا الامر يعاقب عليها مرتكبها بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيتها . ويعاقب بنفس العقوبة كل من أنشأ مخزناً للاخشاب من غير الحصول على الرخصة المنصوص عليها في القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٠٤ بشأن المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والمخطرة .

وتأمر المحكمة في كل الحالات بإزالة الاشياء موضوع المخالفة أو هدمها على نفقة المخالف بتنفيذ هذا الامر ويجوز لوزارة الوقاية المدنية إجراء هذا التنفيذ على نفقته .

القاهرة في ٢٣ ابريل سنة ١٩٤٢

مصطفى النحاس

أمر رقم ٢٥٣

بشأن استعمال الاسمدة التي تصرفها الحكومة

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

وبعد الاطلاع على قرار وزير المالية رقم ٤٣ لسنة ١٩٤٢ بشأن الاسمدة الكيماوية التي تصرف للمحاصيل الضيفية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ٧ فبراير سنة ١٩٤٢

(نقرر ما هو آت)

مادة ١ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز ٢٠٠ جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من ذكر عمداً في الاستمارات الخاصة بطلب السماد من الهيئات المكلفة بذلك من الحكومة بيانات كاذبة عن المساحات الزراعية أو عن أنواع الزراعة التي يباشر زراعتها فيها ويعاقب بنفس العقوبة كل عمدة أو شيخ بلد أو موظف يشهد بصحة البيانات مع علمه بكذبها وهذا فضلاً عن محاكمته تأديبياً .

مادة ٢ - يعاقب بنفس العقوبة كل من لا يخصص كليات السماد بأكملها لكل زراعة قدم بشأنها الطلب والتي صرفت له لاجل استعمالها في هذه الزراعة .

مادة ٣ - يعمل بهذا الامر ابتداء من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية
القاهرة في ٢٨ ابريل سنة ١٩٤٢
مصطفى النحاس

أمر رقم ٢٥٤

بإعادة تشكيل المحكمة العسكرية العليا

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية

وعلى الامر رقم ٤٤ المعدل بالامر رقم ١٩٠ والخاص بتشكيل المحاكم العسكرية

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ٧ فبراير سنة ١٩٤٢

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ - يستبدل بالمادة الأولى من الامر رقم ٤٤ الخاص بتشكيل المحاكم العسكرية والمعدل بالامر رقم ١٩٠ النص الآتي :

تشكل محكمة عسكرية عليا للنظر في كل ما يرتكب في الاراضى المصرية من الجرائم التي تقضى الاوامر العسكرية بأحالتها إلى المحاكم العسكرية ، والتي يعاقب عليها بعقوبة أشد من الحبس وتؤلف من حضرات

رئيساً	محمود محمد السبع بك
	ابراهيم احمد شلبي بك
أعضاء	محمود عفيفي بك
	البكباشي محمود صبحي افندى
	الصاغ عبد القادر عبد الرؤف افندى

ويعين بصفة احتياطية حضرتا سليمان بهجت بك ومحمد فتحي بك عضوين بالمحكمة المذكورة

مادة ٢ - يلغى الامر رقم ١٩٠ المتقدم ذكره .

القاهرة في ٧ مايو سنة ١٩٤٢
مصطفى النحاس

أمر رقم ٢٥٥

بتعديل الامرين رقم ٧٤ و ١٥٦

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية .

وعلى الأمر رقم ٧٤ بشأن أوامر الاستيلاء والتكاليف الخاصة بالموظفين والاماكن اللازمة للخدمة الطبية بالاسكندرية والمكمل بالأمر رقم ١٥٦ .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ٧ فبراير سنة ١٩٤٢ .

(نقرر ما هو آت)

مادة ١ - تعدل المادتان ١ و ٢ من الأمر رقم ٧٤ والمادة ١ من الأمر رقم ١٥٦ المتقدم ذكرها كما يأتي :

أولا - تضاف المادة ١ من الأمر رقم ٧٤ فقرة أخيرة نصها كما يأتي :

٤ - للموظفين والخدمة الذين يعملون في الفنادق والبنسيونات والمدارس وكذلك على الاسرة والمفروشات الموجودة بها .

ثانيا - يستبدل بالفقرة الثانية من المادة ٢ من الأمر رقم ٧٤ النص الآتي :

ويجب على أصحاب المعاهد الطبية والجراحية والمستشفيات والفنادق والمدارس أو مستأجرها أو مديريها أن يقدموا إلى المحافظة أو المديرية المختصة بيانا شاملا للموظفين والخدمة الذين يعملون بها ولعدد الاسرة التي يحوزونها .

ويكون تقديم هذه البيانات في خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدور هذا الامر ووفقا للأوضاع التي يقررها وزير الصحة العمومية بهذا الشأن ولا تسري هذه الاحكام على الاماكن المستعملة بواسطة السلطات العسكرية .

ثالثا - يستبدل بالفقرة الثالثة من المادة ١ من الامر رقم ١٥٦ النص الآتي :

ويتعلق بوزير الصحة العمومية تعديل الجدول المشار اليه في الفقرة الأولى بالحذف والاضافة .

مادة ٢ - يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مصطفى النحاس

القاهرة في ٩ مايو سنة ١٩٤٢

أمر رقم ٢٥٦

بتعديل الأمر رقم ١٧٧

نحن مصطفى النحاس باشا
بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية
في البلاد المصرية .

وعلى الأمر رقم ١٧٧ الخاص بحظر استيراد المنتجات والبضائع . والمعدل بالأمرين رقم ٢٢٢
ورقم ٢٤١ . وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ٧ فبراير سنة ١٩٤٢ .
(تقرر ما هو آت)

مادة وحيدة — يضاف إلى الأمر رقم ١٧٧ الخاص بحظر استيراد المنتجات والبضائع
مادة ٤ (مكررا) نصها كما يأتي
مادة ٤ — (مكررا) يجوز لوزير المالية أن يأمر بمصادرة البضائع والمنتجات التي تستورد
بالمخالفة لأحكام المادتين ١ و ٢
ويعتبر استيراد البضائع والمنتجات التي تشحن من الخارج قبل الحصول على ترخيص من
وزارة المالية مخالفا لأحكام هذا الأمر .

مصطفى النحاس

القاهرة في ١٢ مايو سنة ١٩٤٢

أمر رقم ٢٥٧

بشأن البيانات المتعلقة بحظر الاسراف في شراء وحيازة بعض الاصناف

نحن مصطفى النحاس باشا
بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية في
البلاد المصرية .

وتيسيرا لتنفيذ أحكام المرسوم بقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٣٩ الخاص بحظر الاسراف في
شراء أو حيازة بعض الاصناف .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ٧ فبراير سنة ١٩٤٢

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ — يجب على كل من يتجر في صنف أو أكثر من الاصناف المبينة في الجدول الملحق
بالمرسوم بقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٣٩ الخاص بحظر الاسراف في شراء أو حيازة بعض الاصناف
وعلى كل من يصنع شيئا من ذلك كما يجب على التجار وأصحاب المصانع الذين تستلزم تجارتهم أو

صناعتهم استخدام الاصناف المذكورة أن يرسلوا في خلال أسبوع من تاريخ نشر هذا الامر إلى مكتب السجل التجارى بالمحافظة أو المديرية التى يقع فى دائرتها محلهم الرئيسى أو أى فرع لهم أو وكالة إخطارا مشتملا على ما يأتى :-

١ - اسم ولقب مقدم البيان . وعند الافتضاء اسم المحل وعنوانه التجارى . وإذا كان الامر متعلقا بشركة يبين اسمها وأغراضها . ومن له حق التوقيع باسمها .

٢ - رقم القيد بالسجل التجارى .

٣ - أنواع الاصناف التى يتجر فيها المحل أو يصنعها أو يستخدمها .

٤ - عنوان المحل الرئيسى والفروع والوكالات .

٥ - عنوان الامكنة التى يوجد بها كل صنف .

ويحرر الاخطار على الاستمارة المعدة لذلك . ويمكن الحصول عليها من مكتب السجل التجارى المختص

مادة ٢ - يجب على الاشخاص المذكورين فى المادة السابقة أن يخطروا مكتب السجل المختص عن كل تغيير أو تعديل فى البيانات المنصوص عليها فى المادة المذكورة فى خلال ثلاث أيام من تاريخ التعديل

مادة ٣ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهر واحد وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها أو باحدى هاتين العقوبتين كل من بهمل إعطاء البيانات المبينة فى المادتين السابقتين فى الميعاد المقرر أو يعتمد إعطاء بيانات غير صحيحة

مصطفى النحاس

القاهرة فى ١٤ مايو سنة ١٩٤٢

أمر رقم ٢٥٨

بتعديل الأمر رقم ٢٤٥

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الاحكام العرفية فى البلاد المصرية.

وعلى الأمر رقم ٢٤٥ الخاص بتحريم المرور على بعض الطرق ليلا .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر فى ٧ فبراير سنة ١٩٤٢ .

(تقرر ما هو آت)

مادة وحيدة - تعدل المادة الثانية من الأمر رقم ٢٥٥ على الوجه الآتى :

يسئثنى من أحكام المادة السابقة جميع أفراد القوات البرية والجوية والبحرية لحضرة صاحب
الجلالة الملك . وكذلك القوات البريطانية على اختلاف أسلحتها بشرط وجود هؤلاء الافراد في
سيارات أو عربات تابعة لتلك القوات أو الأسلحة .

مصطفى النحاس

القاهرة في ١٤ مايو سنة ١٩٤٢

أمر رقم ٢٥٩

بإيجاب كبس الأقطان الموجودة بالاسكندرية كبسا بخاريا

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في
البلاد المصرية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ٧ فبراير سنة ١٩٤٢

(نقرر ما هو آت)

مادة ١ - يجب على كل من يملك أو يحوز قطنا في مدينة الاسكندرية أن يقوم بكبسه كبساً
بخاريا في خلال شهر من تاريخ ادخاله في منطقة الاسكندرية وفيما يتعلق بالقطن الموجود الآن
في المنطقة المشار اليها فانه يجب كذلك كبسه قبل تاريخ ٢٠ يونيو سنة ١٩٤٢ .

مادة ٢ - تعتبر المصاريف التي صرفها حائز القطن للقيام بالالتزام المنصوص عليه في المادة
السابقة من مصاريف الحفظ والصيانة وتسرى عليها أحكام المادتين ٦٠٣ و ٦٠٥ من القانون المدني
الأهلي والمادتين ٧٢٩ و ٧٣١ من القانون المدني المختلط .

مادة ٣ - يعاقب كل من يخالف أحكام هذا الأمر بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر
وبغرامة من خمسة جنيهات إلى خمسين جنيها أو باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٤ - يكون للموظفين الذين يعينون بقرار من وزير المالية لتنفيذ هذا الأمر صفة
مأموري الضبطية القضائية لاثبات المخالفات لاحكامه .

مادة ٥ - يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

مصطفى النحاس

القاهرة في ١٩ مايو سنة ١٩٤٢

أمر رقم ٢٦٠

بشأن التصرفات الخاصة بمحصول القمح الناتج من موسم عام ١٩٤٢

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على الامر رقم ٢٤٣ بشأن محصول القمح الناتج من موسم عام ١٩٤٢

وبعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٣٩ وعلى الامر رقم ١٤٦ بتحديد أقصى الاسعار .

وبعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ٧ فبراير سنة ١٩٤٢ .
(تقرر ما هو آت)

مادة ١ - يحظر حتى نهاية يوم ٣١ أغسطس سنة ١٩٤٢ اجراء أى بيع للقمح الناتج من موسم عام ١٩٤٢ ويستثنى من ذلك عقود البيع الصادرة للحكومة .

مادة ٢ - تلقى بحكم القانون عقود بيع القمح المبرمة من ٧ أبريل إلى تاريخ صدور هذا الأمر والمنصبة على مقادير من القمح غير واجبة التسليم إلى الحكومة .

ويجب على المشتريين أو غيرهم من الحائزين في خلال شهر من تاريخ صدور هذا الأمر أن يسلموا إلى الحكومة مقادير القمح موضوع التعاقد المشار اليه في الفقرة السابقة بثمن قدره ٣٠٠ قرش للأردب من القمح الهندي و ٢٨٥ قرشا للأردب من القمح البلدى الذى تبلغ زنته ١٥٠ كيلوجراما وتكون درجة نظافته ٢٢ و ٥ قيراطا في الحالين .

مادة ٣ - يحظر نقل القمح خارج حدود المديرية الموجود فيها قبل الحصول على ترخيص بذلك من وزارة التموين .

مادة ٤ - كل مخالفة لاحكام هذا الأمر يعاقب مرتكبها بالحبس من ثلاثة أشهر إلى ستة أشهر وبغرامة من ٥٠ جنيها الى ٥٠٠ جنية .

ويكون الاشخاص الذين اشتركوا في عملية بيع القمح المحظور مسئولين بالتضامن سواء كانوا بائعين أو مشتريين أو وسطاء أو ممولين .

وفي جميع الاحوال يضبط ويصادر القمح موضوع المخالفة كما تضبط وتصادر وسائل النقل أو الجرار التى استعملت في نقله .

مادة ٥ - استثناء من أحكام المرسوم بقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٣٩ والأمر رقم ١٤٦ يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى ستة أشهر وبغرامة من ٥٠ جنيها إلى ٥٠٠ جنية كل من اشترك بصفة بائع أو مشترك أو وسيط أو ممول في بيع قمح ناتج من محصول موسم عام ١٩٤٢ أبرم أو نفذ بسعر يزيد على السعر المحدد له وفي جميع الاحوال يضبط ويصادر القمح موضوع المخالفة .

مادة ٦ - تصرف بالطريقة الادارية مكافأة مالية لكل شخص سواء أكان من موظفي الحكومة أم من غيرهم يكون قد ضبط أو سهل ضبط ومصادرة مقادير القمح موضوع الجرائم المشار اليها في المادتين السابقتين .

وتكون هذه المكافأة بنسبة ١٠٪ من قيمة القمح المصادر محتسبة وفقا للسعر الرسمي .
مادة ٧ - في تطبيق أحكام هذا الأمر تعتبر مائة لعقد البيع كل عملية أو صفقة أيا كانت التسمية التي تطلق عليها إذا كان من شأنها نقل ملكية قمح ناتج من محصول موسم ١٩٤٢ .
ويجوز إقامة الدليل على وقوع البيع أو العملية أو الصفقة الممنوعة بكافة طرق الاثبات .
مادة ٨ - يعمل بهذا الأمر ابتداء من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مصطفى النحاس

القاهرة في ٢٠ مايو سنة ١٩٤٢

أمر رقم ٢٦١

بتعديل الامر رقم ٢٦٠

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية

وعلى الامر رقم ٢٦٠ بشأن التصرفات الخاصة بمحصول القمح الناتج من موسم عام ١٩٤٢
وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ٧ فبراير سنة ١٩٤٢

(نقرر ما هو آت)

مادة ١ - تعديل المادتان ١ و ٢ من الامر رقم ٢٦٠ المتقدم ذكره كما يأتي
مادة ١ - يحظر إجراء أى بيع للقمح الباقي من محصول موسم سنة ١٩٤١ وكذلك القمح الناتج من محصول موسم عام ١٩٤٢
وتلغى بحكم القانون عقود بيع القمح المشار اليه في الفقرة التي تكون قد أبرمت قبل تاريخ صدور هذا الأمر

وتستثنى من أحكام الفقرتين السابقتين عقود البيع الصادرة للحكومة
مادة ٢ - يجب على المشتري أو غيرهم من الحائزين بأية صفة كانت في خلال شهر من تاريخ صدور هذا الامر أن يسلموا إلى الحكومة مقادير القمح موضوع التعاقد المشار اليه في المادة السابقة بضمن قدره ٣٠٠ قرش للاردب من القمح الهندي و ٢٨٥ قرشا للاردب من القمح البلدي الذي تبلغ زنته ١٥٠ كيلو جراما وتكون درجة نظافته ٥ و ٢٢ قيراطا في الحالتين

مادة ٣ - يستبدل بعبارة موسم عام سنة ١٩٤٢ حيث وردت في الامر رقم ٢٦٠ المتقدم ذكره عبارة موسم عامي ١٩٤١ و ١٩٤٢

مادة ٣ - يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

مصطفى النحاس

القاهرة في ٢٣ مايو سنة ١٩٤٢

أمر رقم ٢٦٢

بتعيين مراقب للنشر

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

وبعد الاطلاع على الأمر رقم ٢ بإجراء تعيينات بمصلحة الرقابة .

وبمناسبة انتهاء مدة ندب حضرة الأستاذ محمد فريد أبو حديد .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ٧ فبراير سنة ١٩٤٢ .

(تقرر ما هو آت)

مادة وحيدة — بتدب حضرة الأستاذ حسن جلال القاضي بمحكمة مصر الابتدائية الاهلية

لرياسة قسم مراقبة النشر بدلا من حضرة الأستاذ محمد فريد أبو حديد .

مصطفى النحاس

القاهرة في ٢٤ مايو سنة ١٩٤٢

أمر رقم ٢٦٣

بشأن الاستيلاء على ما يلزم من التقاوى لموسم الزراعة المقبل

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الاحكام العرفية

في البلاد المصرية .

وعلى الأمر رقم ٢٤٣ بشأن محصول القمح الناتج من موسم عام ١٩٤٢ . وعلى الأمر

رقم ٢٦٠ المعدل بالأمر رقم ٢٦١ بشأن التصرفات الخاصة بمحصول القمح الناتج من موسم

عام ١٩٤٢ .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ — لوزير الزراعة سلطة اصدار أوامر الاستيلاء على كيات القمح والفول والشعير

الناتجة من زراعة موسم عام ١٩٤١ — ١٩٤٢ واللازمة للتقاوى . ويعين الوزير في هذه الأوامر

الجهات الناتج منها المحصول اللازم للتقاوى وأسماء الزراع المالكين أو الحائزين لهذا المحصول

سواء أكانوا ممن سبق أن تعاقدوا مع وزارة الزراعة أم مع الهيئات التي تدبها الوزارة في هذا

الشأن أم مع غيرهم .

مادة ٢ — يكون لأوامر الاستيلاء المشار إليها في المادة السابقة الأولوية في التنفيذ ولا

يعطل تنفيذها وجود التزامات أخرى على الزراع أو الحائزين . ولا يجوز لهؤلاء بأي حال من الأحوال الاحتجاج بواجب تسليم القمح إلى الحكومة بمقتضى الأمر رقم ٢٤٣ للوصول إلى الامتناع عن تنفيذ أوامر الاستيلاء الصادرة من وزير الزراعة .

مادة ٣ — يجوز لوزارة الزراعة أن تبقى المقادير التي استولت عليها تطبيقاً للمادة الأولى في مكان الاستيلاء . بحراسة مالكها أو الحائزين لها .

مادة ٤ — فيما يتعلق بتطبيق أحكام المادة ٤ من الأمر رقم ٢٤٣ والمادة ٣ من الأمر رقم ٢٦٠ يكون ثقل مقادير القمح التي تصدر بشأنها أوامر الاستيلاء بترخيص من وزير الزراعة .

مادة ٥ — يعاقب على كل مخالفة لأحكام هذا الأمر بالحبس من ستة أشهر إلى سنة وبغرامة من مائة جنيه إلى خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين . وتضبط مقادير الحبوب موضوع المخالفة وتصادر .

مادة ٦ — يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

مصطفى النحاس

القاهرة في ٢٩ مايو سنة ١٩٤٢

أمر رقم ٢٦٤

بشأن إقامة العشش برأس البر

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ — يحظر إقامة عشش أو أية منشأة وقتية برأس البر قبل الحصول على ترخيص بذلك من محافظة دمياط ويجوز له دائماً سحب هذا الترخيص .

مادة ٢ — تقدم طلبات الترخيص المشار إليها في المادة السابقة الى محافظة دمياط ويجب أن تشمل على بيان اسم الطالب ولقبه ومهنته وجنسيته وعنوانه وإذا كان الطلب مقدماً من شركة وجب بيان اسمها ونوعها وغرضها واسم الشخص أو الأشخاص الذين لهم حق التوقيع باسمها . ويرفق بالطلب بيان مفصل بالأدوات التي تكون في حيازة الطالب والمعدة لإقامة العشش أو المنشآت مع بيان الأماكن للوجود فيها — ويعطى الترخيص لعدد من العشش أو المنشآت معادل لكميات الأدوات التي يثبت الطالب أنها في حيازته .

مادة ٣ — لا يجوز إقامة العشش والمنشآت إلا في الأماكن المعبئة من المحافظة والمخصصة

للمصطافين ولا تجوز إقامتها إلا وفقا للنماذج الثلاثة التى ستضع وزارة التجارة والصناعة المواصفات الخاصة بها .

ويجب عرض العقود الخاصة بإقامة العشش والمنشآت على محافظة دمياط للتصديق عليها .

مادة ٤ - يحدد وزير التجارة والصناعة بقرار يصدر منه الحد الأقصى لأسعار إنشاء كل نوع من النماذج الثلاثة .

ويحظر بيع العشش والمنشآت التى سبق تشييدها بأسعار أعلى من الاسـمار القصوى التى سبق ذكرها .

ويحدد محافظ دمياط الحد الأقصى للإيجار .

مادة ٥ - يجب على المقاولين المرخص لهم - فى حدود ما يوجد فى حيازتهم من أدوات البناء - تنفيذ طلبات إقامة العشش والمنشآت التى تقدم اليهم من مستأجرى قطع الأرض فى الأماكن المخصصة للمصطافين .

مادة ٦ - يؤذن لمحافظ دمياط بإصدار أوامر تكليف الى مقاولى بناء العشش والمنشآت ومستخدميهم أو الى العمال المتخصصين فى هذا النوع من البناء وكذلك بإصدار أوامر استيلاء على الأدوات اللازمة للبناء وله حق الزامهم بإقامة العشش اللازمة للمصطافين .

وبعاقب على الامتناع عن تنفيذ أوامر التكاليف والاستيلاء المتقدم ذكرها بالعقوبات المنصوص عنها فى المادة ٩ .

مادة ٧ - يحظر نقل الأدوات المخصصة لبناء العشش خارج حدود رأس البر ما لم يصدر بذلك ترخيص كتابى سابق من محافظ دمياط .

مادة ٨ - مع عدم الإخلال بالعقوبات المنصوص عنها فى المادة ٩ يجب على المقاول أو البائع الذى اقتضى سعراً أعلى من السعر المحدد طبقاً لما جاء بالمادة ٤ أن يرد للمتعاقد معه المبالغ التى حصلها منه زيادة عن السعر المحدد ويرفع كل نزاع فى هذا الشأن إلى المحكمة الجزئية المختصة وتحكم فيه على وجه الاستعجال ويكون حكمها غير قابل لأي طعن .

ويجوز استثناء من أحكام المادتين ٢١٥ و ٢٨٠ من القانونين المدنى الأهلى والمختلط - اثبات مقادير المبالغ المدفوعة بجميع طرق الإثبات مهما بلغت قيمة الدعوى .

مادة ٩ - يعاقب على كل مخالفة لأحكام هذا الامر بالحبس لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر وبغرامة من خمسة جنيهات إلى مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ١٠ - يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

مصطفى النحاس

القاهرة فى ٢٩ مايسنة ١٩٤٢

أمر رقم ٢٦٥

بتعيين مراقب للنشر

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

وبعد الاطلاع على الأمر رقم ٢ بإجراء تعيينات بمصلحة الوقاية .

وبمناسبة انتهاء مدة ندب حضرة الاستاذ حسن جلال .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .

(تقرر ما هو آت)

مادة وحيدة — يندب حضرة الاستاذ محمد مصطفى حسن القباني سكرتير لجنة المالية والجمارك بمجلس الشيوخ لرياسة قسم مراقبة النشر بدلا من حضرة الاستاذ حسن جلال .

مصطفى النحاس

القاهرة في ٣١ مايو سنة ١٩٤٢

أمر رقم ٢٦٦

بشأن الاستيلاء على مقادير السكر المخزونة لدى الشركة العامة لمصانع السكر ومعمل التكرير في مصر وعلى ما تنتجه منه

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ - يجرى الاستيلاء على المقادير المخزونة من السكر الخام والمكرر الموجودة في تاريخ صدور هذا الأمر والملوكة للشركة العامة لمصانع السكر ومعمل التكرير في مصر وكذلك على جميع ما تنتجه الشركة المذكورة من السكر .

ومع مراعاة الحكم المتقدم تظل شروط الاتفاقات المبرمة بين الحكومة والشركة نافذة المفعول

مادة - يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

مصطفى النحاس

القاهرة في ٣١ مايو سنة ١٩٤٢

امر رقم ٢٦٧

بتعديل الامرين رقم ٢٤٣ و ٢٦٠

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

وعلى الامر رقم ٢٤٣ بشأن محصول القمح الناتج من موسم عام ١٩٤٢ وعلى الامر رقم ٢٦٠ المعدل بالامر رقم ٢٦١ بشأن التصرفات الخاصة بمحصول القمح الناتج من موسم عام ١٩٤٢ .
وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢
(نقرر ما هو آت)

مادة ١ - تستبدل بالمادتين ١ و ٢ من الامر رقم ٢٦٠ المعدل بالامر رقم ٢٦١
الاحكام الآتية :

المادة الأولى

يحظر اجراء أى بيع للقمح الباقي من محصول موسم عام ١٩٤١ وكذلك القمح الناتج من محصول موسم عام ١٩٤٢ إلا بترخيص سابق من وزير التموين .
وتلغى بحكم القانون عقود بيع القمح المشار اليه في الفقرة السابقة التي تكون قد أبرمت قبل تاريخ صدور هذا الامر .

وتستثنى من أحكام الفقرتين السابقتين عقود البيع الصادرة للحكومة - كذلك يرخص للملاك الذين يكونون قد سلموا إلى الحكومة كميات القمح الواجب تسليمها اليها تنفيذاً لأحكام الامر رقم ٢٤٣ باجراء عمليات بيع القمح بشرط أن تكون هذه البيوع صادرة الى أشخاص من القاطنين في القرية التي حصدها فيها القمح وفي حدود الكميات اللازمة لهم ولعائلاتهم .

المادة الثانية

لا يجوز نقل كميات القمح من البلد الذي حصدت فيه إلا بعد الحصول على إذن خاص بذلك من المدير فيما يتعلق بنقل القمح في حدود المديرية ومن وزير التموين فيما يتعلق بنقل القمح من محافظة أو مديرية إلى أخرى .
ولا يسرى هذا الحظر على كميات القمح التي تسلم الى الحكومة وفقاً للتعليمات الصادرة من مندوبيها .

مادة ٢ - تلغى المادة ٤ من الامر رقم ٢٤٣ المتقدم ذكره .

مادة ٣ - يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مصطفى النحاس

القاهرة في ٣ يونيو سنة ١٩٤٢

أمر رقم ٢٦٨

بايقاف البيوع الجبرية الخاصة بالعقارات المبنية

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية .

وعلى الأمر رقم ٦٤ الخاص بفسخ عقود الايجار بسبب الاخلاء المعد في الاوامر رقم ٧٧ و ١٥٥ و ١٦٤ .

وعلى قرارى وزارة الداخلية الصادرين في ٧ يولييه ١٩٤٠ و ٣ نوفمبر سنة ١٩٤١ بتعيين المدن والاحياء والجهات المشار اليها في الامر رقم ٦٤

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ — استثناء من أحكام قانونى المرافعات الاهلى والمختلط الخاصة بالتنفيذ العقارى يجوز لكل مالك لعقار مبنى اتخذت بشأنه إجراءات التنفيذ أن يحصل بالشروط المقررة بعد على حكم بايقاف البيع لمدة ستة أشهر .

مادة ٢ — يجب للانتفاع بأحكام المادة السابقة أن يثبت المالك حصول خفض فى إيراد العقار محل التنفيذ يوازى على الأقل نصف القيمة التجارية السنوية المتخذة أساساً لربط عوائد الاملاك المبنية وأن يكون هذا الخفض ناشئاً عن تطبيق الامر العسكرى رقم ٦٤ والاوامر والقرارات المعدلة أو المنفذة له والخاصة بفسخ عقود الايجارة بسبب الاخلاء بأمر من السلطات أو بناء على دعوة منها .

مادة ٣ — يقدم طلب الايقاف إلى قلم كتاب المحكمة المختصة مشفوعاً بالمستندات المؤيدة له ويجب على قلم الكتاب تقديم الطلب فى خلال ٢٤ ساعة من تاريخ تسلمه إلى القاضى المنتدب للبيوع ويحدد القاضى جلسة لنظره بعد إعلان طالبى التنفيذ العقارى وأرباب الديون المسجلة لبدء أقوالهم ويتولى قلم الكتاب هذا الاعلان بكتاب مسجل مع علم الوصول قبل التاريخ المحدد للجلسة بخمسة أيام على الأقل .

ولا يحول الحكم بايقاف البيع دون السير فى إجراءات التنفيذ العقارى حتى يتم تسجيل الحكم الصادر بالبيع أو حتى يتم الاعلان الخاص بايداع قائمة شروط البيع حسب الاحوال تبعاً لما إذا كانت الاجراءات تباشر أمام المحاكم الاهلية أو المختلطة .

مادة ٤ - يجب أن يتضمن كل حكم صادر بايقاف البيع تحديد جلسة لأصحاب الشأن يكون موعدها قبل انتهاء مدة الايقاف بخمسة عشر يوماً على الأقل .

ويجوز للمدين أن يقدم في هذه الجلسة طلبا جديدا بإيقاف البيع لمدة ستة أشهر أخرى ويحكم بالإيقاف إذا أثبت الطالب أن إيراد العقار استمر مدة تاريخ تقديم طلبه الأول مخفضا على الوجه المبين في المادة رقم ٢ .

مادة ٥ — يحكم القاضي المنتدب لليوع في طلبات الايقاف على وجه الاستعجال ويكون حكمه غير قابل لاي طعن .

مادة ٦ — يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

القاهرة في ٧ يونيه سنة ١٩٢٢
مصطفى النحاس

أمر رقم ٢٦٩

بشأن تفويض مندوب السلطة القائمة على إجراء الاحكام العرفية بمنطقة الحدود في تقرير عقوبة المصادرة

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

وعلى المادة ٢ من الامر رقم ٥ بشأن المناطق الخاصة وعلى الامر رقم ١١١ بتعيين مندوب للسلطة القائمة على إجراء الاحكام العرفية بمنطقة الحدود

ويعتضي السلطة المخولة لنا بالرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .

(نقرر ما هو آت)

١ — يؤذن للمدير العام لمصلحة الحدود بصفته مندوبا للسلطة القائمة على إجراء الاحكام العرفية بترتيب عقوبة المصادرة على مخالفة القرارات التي يصدرها بشأن تنظيم ادخال وإخراج البضائع والمواد الغذائية بمحافظة سيناء والبحر الاحمر التابعتين لمصلحة الحدود

مادة ٢ — يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

مصطفى النحاس

القاهرة في ٧ يونيه سنة ١٩٤٢

أمر رقم ٢٧٠

بتعديل الأمر رقم ٢٣٢

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

وعلى الأمر رقم ٢٣٢ بحظر بيع المشروبات الروحية أو الخمرة في أوقات معينة المعدل
بالأمر رقم ٢٤٩

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٩٢ .
(تقرر ما هو آت)

١ - يستعاض عن الفقرة الأولى من المادة الأولى من الأمر رقم ٢٣٢ المعدل بالأمر
رقم ٢٤٩ بالنص الآتي :

لا يرخص بتقديم وبيع المشروبات الروحية أو الخمرة المعدة لاستهلاكها في محل البيع إلا في
فيما بين الساعة ١٢ ونصف والساعة ٢ ونصف بعد الظهر وفيما بين الساعة ٧ مساءً والساعة ١١ مساءً
على أنه فيما يختص بمدينة الإسكندرية وبورسعيد يبتدى ميعاد تقديم الخمر وبيعها في الفترة الثانية
من الساعة ٦ مساءً بدلا من الساعة ٧ مساءً .

مادة ٢ - يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

القاهرة في ١٠ يونيو سنة ١٩٤٢ مصطفى النحاس

أمر رقم ٢٧١

بالغاء الأمر رقم ٢٤٦

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في
البلاد المصرية .

وعلى الأمر رقم ٢٣١ بتنظيم ضرب الارز المكمل بالأمر رقم ٢٤٦ بشأن ضرب الارز
ونقله . وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ - يلغى الأمر رقم ٢٤٦ المتقدم ذكره .

مادة ٢ - يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

القاهرة في ١٠ يونيو سنة ١٩٤٢ مصطفى النحاس

أمر رقم ٢٧٢

بتعديل الأمر رقم ١١٢ بشأن تنظيم الادارة بمعتقل الطور

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في
البلاد المصرية .

وبعد الاطلاع على الامر رقم ١١٢ بشأن تنظيم الادارة بمقتل الطور
وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢
(تقرر ما هو آت)

مادة ١ - تعدل المادة ٢٨ من الامر رقم ١١٢ كما يأتي .
مادة ٢٨ - إذا ارتكب معتل إحدى المخالفات المبينة في المادة السابعة وعلى العموم ما من
شأنه الاخلال بالنظام أو الطاعة أو شرع في ارتكاب شيء من ذلك جاز للقومندان أن يوقع
عليه عقوبة أو أكثر من العقوبات الثلاث الآتية حسب ما يراه .

(١) الجلب اثنتى عشرة جلدة على الأكثر .
(٢) الحبس الإفرادى أو الحبس مع الشغل مدة لا تتجاوز سبعة أيام .
(٣) القصر على الأغذية المقررة لأصحاب الجزاء (حسب الجدول المبين في المادة ١٣ من
هذه اللائحة) .
ويجوز للقومندان أن في حالة العود إما توقيع العقوبات المذكورة وأما إحالة المعتقل على
المحكمة العسكرية طبقاً لأحكام الفقرة (٥) من المادة ٢٩

مادة ٣ - يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
القاهرة في ١٠ يونيه سنة ١٩٤٢
مصطفى النحاس

أمر رقم ٢٧٣

بتنظيم الاتجار في الدقيق والخبز

نحن مصطفى النحاس باشا
بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية في
البلاد المصرية .

وعلى الامر رقم ٢٢٥ بتنظيم الاتجار في الدقيق والخبز .
وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .
(تقرر ما هو آت)

مادة ١ - يحظر على أصحاب المحازر أو المسؤولين عن إدارتها بغير ترخيص سابق من وزير
التأمين .

١ - أن يصنعوا أو يعرضوا للبيع أو يحوزوا غير الخبز المصنوع من دقيق القمح بجميع
عناصره عدا الردين الناعمة والخشنة .
٢ - إدخال الردة بنوعها أو دقيق حبوب غير القمح أو دقيق البقول أو دقيق أبة مادة
أخرى على الدقيق سالف الذكر أثناء عملية الخبز .

ولا يجوز لهم أيضا رغف المعجين (تقريصه) إلا على ردة ناعمة بشرط أن تكون هذه الردة نظيفة وغير محتوية على عناصر غريبة .

ويجب ألا تزيد نسبة الرطوبة في الخبز على ٤٠ في المائة والحموضة على ٥٠ في المائة مقدرة كحمض اللبنيك وأن مذاقه ورائحته طبيعيتين .

مادة ٢ - يحظر على أصحاب المطاحن أو المسؤولين عن إدارتها وتجار الدقيق غير ترخيص سابق من وزير التموين أن يستخرجوا أو أن يحوزوا دقيقا غير الدقيق المشار إليه في المادة الأولى (١) .

ويجب أن لا تزيد نسبة الرطوبة في الدقيق على ١٥ في المائة وأن يكون مذاقه ورائحته طبيعيتين .

مادة ٣ - يصدر وزير التجارة والصناعة قرارا بتحديد وزن الرغيف وبالنسبة التي يجوز التسامح فيها من وزن الخبز بسبب جفافه .

مادة ٤ - لوزير التموين بقرار يصدره أن يفرض وضع بيانات على عبوات الدقيق تنقل بوزنه ومصدره ويشتمل القرار على الكيفية التي توضع بها هذه البيانات .

مادة ٥ - يتولى إثبات المخالفات لأحكام هذا الأمر رجال الضبطية القضائية والموظفين الذين يندبهم وزير التموين لهذا الغرض ويكون لهم في أداء هذا العمل صفة رجال الضبطية القضائية ويكون لهم في سبيل مراقبة تنفيذ أحكام هذا الأمر دخول المحال والمطاحن والمخابز والمخازن وغير ذلك من الامكنة المخصصة لصنع أو تخزين أو تعبئة أو بيع الدقيق والخبز كما أن لهم فحص سجلات ودفاتر مستغلي تلك المحال .

مادة ٦ - يعاقب على كل مخالفة لأحكام هذا الأمر بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنة وبغرامة من خمسة جنيهات إلى مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين فقط ويحكم بمصادرة الدقيق والخبز موضوع الجريمة

مادة ٧ - يلغى الأمر رقم ٢٢٥ الصادر في ١٢ فبراير سنة ١٩٤٢ .

مادة ٨ - يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ولوزير التموين أن يتخذ القرارات اللازمة لتنفيذ هذا الأمر .

مصطفى النحاس

القاهرة في ١٠ يونيه سنة ١٩٤٢

أمر رقم ٢٧٤

بشأن تنظيم بيع الدقيق والخبز

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الأحكام العرفية

في البلاد المصرية .

وعلى الأثر رقم ٢٧٣ بتنظيم الاتجار في الدقيق والخبز .
وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢
(تقرر ما هو آت)

مادة ١ - يحظر على أصحاب المخازن ومديرها المسئولين والمستخدمين أو العمال بها أن يعرضوا للبيع أو يبيعوا أو يسلموا على أى وجه كان الدقيق المنصرف إليهم من السلطات المختصة لصنع الخبز .

مادة ٢ - يحظر بغير ترخيص خاص من وزير التموين بيع الدقيق بالجملة في المحال التي تتبعه بالقطاعى ويعتبر بيعا بالجملة كل مبيع يعادل مقدارا من الدقيق زنة ٥٠ أقة فأكثر

مادة ٣ - يحظر على أصحاب المطاحن ومديرها المسئولين أن يبيعوا أو يسلموا على أى وجه كان أية كمية من مقادير القمح أو الارز أو الازرة موجودة في حيازتهم . على أنهم يجوز لهم بيع الدقيق الناتج من هذه الحبوب بمقتضى أذونات تصدر لهذا الغرض من مكاتب وزارة التموين .

مادة ٤ - يحظر نقل القمح والازرة والارز والدقيق أو الخبز بأية وسيلة كانت إلى خارج منطقة مدينة القاهرة قبل الحصول على ترخيص بذلك من وزارة التموين .

مادة ٥ - يتولى اثبات الجرائم التي تقع مخالفة لاحكام هذا الامر رجال الضبطية القضائية وكذلك الموظفون الذين تنتدبهم لهذا الغرض وزارة التموين ويكون لهم في سبيل القيام بهذه المهمة صفة رجال الضبطية القضائية .

مادة ٦ - يعاقب كل من يرتكب جريمة بالمخالفة لاحكام هذا الامر بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنة وبغرامة من ٥٠ جنيها إلى ٥٠٠ جنية .

ويكون أصحاب المحال المشار اليها في المواد السابقة ومديروها مسئولين بالتضامن عن كل جريمة تقع من مستخدمى تلك المحال أو عمالها .

على أنه إذا أثبت صاحب المحل أو مديره أنه بسبب غيابه أو بسبب استحالة قيامه بالمراقبة لم يتيسر له مع وقوع الجريمة اقتضرت العقوبة على الغرامة من ١٠٠ جنية إلى ٥٠٠ جنية .
وفي جميع الاحوال تضبط وتصادر الاشياء موضوع الجريمة .

ويجوز لجهة الادارة سحب ترخيص المحل الذي وقعت فيه الجريمة .

مادة ٧ - يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المادة السابقة كل من اشترك في عملية نقل محظورة وفقا لما هو منصوص عليه في المادة ٤ وعلى الأشخاص بتقديم وسائل النقل .

مادة ٨ - تصرف بالطريقة الادارية مكافأة مالية لكل شخص سواء أكان من موظفى الحكومة أم من غيرهم يكون قد ضبط أو سهل ضبط ومصادرة مقادير الدقيق أو القمح أو الذرة أو الارز موضوع الجرائم المشار اليها في المواد من ١ إلى ٤ وتكون هذه المكافأة بنسبة

٢٠ ٪ من قيمة الاشياء المصادرة محسوبة وفقا للسعر الرسمي .
مادة ٩ - يعمل بهذا الامر ابتداء من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .
القاهرة في ١٠ يونيه سنة ١٩٤٢
مصطفى النحاس

أمر رقم ٢٧٥

بشأن محصول القمح المشعر (المعروف بالبقية)

نحن مصطفى النحاس باشا
بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في
البلاد المصرية
وعلى الامرين رقم ٢٤٣ و ٢٦٠ المعدلين بالامرين رقم ٢٦١ و ٢٦٧ . بشأن محصول القمح
الباقى من موسم سنة ١٩٤١ .

و بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢
(تقرر ما هو آت)

مادة ١ - تطبق على محصول القمح المشعر (المعروف بالبقية) أحكام الامرين رقم ٢٤٣
و ٢٦٠ المعدلين بالامرين رقم ٢٦١ و ٢٦٧ بشأن محصول القمح الباقى من موسم سنة ١٩٤١
والناتج من موسم سنة ١٩٤٢ .

مادة ٢ - يعمل بهذا الامر ابتداء من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية
القاهرة في ١٨ يونيه سنة ١٩٤٢
مصطفى النحاس

أمر رقم ٢٧٦

بتعديل الأمر رقم ٢٤٣

نحن مصطفى النحاس باشا
بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في
البلاد المصرية .

وعلى الأمر رقم ٢٤٣ بشأن محصول القمح الناتج من موسم سنة ١٩٤٢ .
و بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .
(تقرر ما هو آت)

مادة ١ - تستبدل بعبارة وزير المالية حيث وردتا في الامر رقم ٢٤٣ المتقدم ذكره عبارتا
« وزير التموين » و (وزارة التموين)

مادة ٢ - يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
القاهرة في ١٨ يونيه سنة ١٩٤٢
مصطفى النحاس

أمر رقم ٢٧٧

بتنظيم نقل دقيق القمح

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

وعلى الأمر رقم ٢٧٤ بشأن تنظيم بيع دقيق الخبز

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢

(نقرر ما هو آت)

مادة ١ - يحظر بغير ترخيص سابق من وزير التموين نقل دقيق القمح خارج حدود المحافظة أو المديرية التي يكون بها .

مادة ٢ - يحظر بغير ترخيص سابق من المدير نقل دقيق القمح إلى خارج حدود عواصم المديريات أو بتأجير المراكز التي يكون فيها .

مادة ٣ - يتولى اثبات الجرائم التي تقع مخالفة لاحكام هذا الامر رجال الضبطية القضائية وكذلك الموظفون الذين تفتدبهم لهذا الغرض وزارة التموين ويكون لهم في سبيل القيام بهذه المهمة صفة رجال الضبطية القضائية .

مادة ٤ - يعاقب كل من يرتكب جريمة المخالفة لاحكام هذا الامر بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنة وبغرامة من خمسين جنيها إلى خمسمائة جنيه ويحكم بمصادرة دقيق موضوع الجريمة .

مادة ٥ - تصرف بالطريقة الادارية مكافأة مالية لكل شخص سواء أكان من موظفي الحكومة أم من غيرهم يكون قد ضبط أو سهل ضبط ومصادرة مقادير دقيق موضوع الجرائم المشار اليها في المادتين ١ و ٢ وتكون هذه المكافأة بنسبة ٢٠ في المائة من قيمة الاشياء المصادرة محسوبة وفقا للسعر الرسمي

مادة ٦ - يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

مصطفى النحاس

القاهرة في ٢٣ يونيه سنة ١٩٤٢

أمر رقم ٢٧٨

بتعديل المادة الرابعة من الأمر رقم ٢٦٠

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

وعلى الامر رقم ٢٤٣ بشأن محصول القمح الناتج من موسم سنة ١٩٤٢ .
وعلى الامر رقم ٢٦٠ المعدل بالامر رقم ٢٦١ بشأن التصرفات الخاصة بمحصول القمح
الناتج من موسم عام سنة ١٩٤٢ . وعلى الامر رقم ٢٦٧ بتعديل الامرين ٢٤٣ و ٢٦٠
وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢
(تقرر ما هو آت)

مادة ١ - تعدل الفقرة الأولى من المادة الرابعة من الامر رقم ٢٦٠ على الوجه الآتى :
مادة ٤ - كل مخالفة لاحكام هذا الامر يعاقب مرتكبها بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنة
وبغرامة من ٥٠ جنيها إلى ٥٠٠ جنيها

مادة ٢ - يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية
القاهرة في ٢٣ يونيه سنة ١٩٤٢
مصطفى النحاس

أمر رقم ٢٧٩

بشأن تقرير عقوبة الرشوة في بعض شئون التموين

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في
البلاد المصرية . وعلى الامر رقم ٧٦ بشأن فرض قيود على تداول واستهلاك البترول الابيض
والكيروسين ، وغيره من المنتجات والمواد . المعدل بالامر رقم ١٧٤ .
وعلى الامر رقم ٢٤٣ بشأن محصول القمح الناتج من موسم سنة ١٩٤٢ المعدل بالامر رقم ٢٦٧
وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ - يعاقب بعقوبة الرشوة المنصوص عليها في المادة ١٠٨ من قانون العقوبات مستخدمو
الهيئات والشركات وغيرهم من الافراد الذين يكفون بعمل من أعمال التموين تنفيذا لاحكام
الامرين رقم ٧٦ و ٢٤٣ المتقدم ذكرهما والقرارات المنفذة لهما إذا قبلوا الرشوة باحدى الطرق
المبينة في المواد من ١٠٣ إلى ١٠٦ من قانون العقوبات لاداء ذلك العمل ولو كان العمل حقا
أو للامتناع عن أدائه ولو ظهر أنه غير حق

مادة ٢ - يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

القاهرة في ٢٥ يونيه سنة ١٩٤٢
مصطفى النحاس

أمر رقم ٢٨٠

بتعديل العقوبات المقررة لبعض الجرائم الخاصة بالتموين

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

وعلى المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٣٩ الخاص بمنع تصدير بعض المنتجات والبضائع .
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٣٩ الخاص بتحديد أقصى الاسعار للأصناف الغذائية ومواد الحاجيات الأولية المعدل بالأمر رقم ١٧٤ . وعلى المرسوم بقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٣٩ الخاص بحظر الاسراف في شراء أو حيازة بعض الاصناف . وعلى الأمر رقم ٧٦ بشأن فرض قيود على تداول واستهلاك البترول الأبيض (الكيروسين) وغيره من المنتجات والمواد .
المعدل بالأمر رقم ١٧٤ . وعلى الأمر رقم ٢٣٨ بتنظيم الاتجار في إطارات السيارات . وعلى الأمر رقم ٢٧٣ بتنظيم الاتجار في الدقيق والخبز وعلى الأمر رقم ٢٧٤ بشأن تنظيم بيع الدقيق والخبز .
ویمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٥ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .

(نقررنا هوأت)

مادة ١ - تستبدل بالعقوبات المنصوص عليها في المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٣٩ والمادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٣٩ والمادة الثانية من الأمر رقم ٧٦ والفقرة الأولى من المادة العاشرة من الأمر رقم ٢٣٨ عقوبة الحبس من ثلاثة أشهر إلى سنة وبغرامة من ٥٠ جنيه إلى ٥٠٠ جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين - وفي حالة العود في نفس السنة تكون العقوبة الحبس من ثلاثة أشهر إلى سنتين وغرامة لا تقل عن ٥٠ جنيه ولا تتجاوز ٥٠٠ جنيه وفي جميع الاحوال تضبط وتصادر الاشياء موضوع المخالفة ويجوز أن يأمر القاضي بجلد المتهم ولا يزيد الحد الاقصى للجلد عن ٥٠ جلدة .

مادة ٢ - يستبدل بالمادة ثلاثة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٣٩ النص الآتي :
يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر الى سنة وبغرامة من ٥٠ إلى ٥٠٠ جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من صدر حاصلات أو بضائع من القطر المصرى أو حاول إخراجها من البلاد بالمخالفة لهذا المرسوم بقانون . وفي حالة العود في نفس السنة تكون العقوبة الحبس من ثلاثة أشهر إلى سنتين وغرامة لا تقل عن ٥٠ جنيه ولا تزيد على ٥٠٠ جنيه وتضبط وتصادر الحاصلات والبضائع موضوع المخالفة ويجوز أن يأمر القاضي بجلد المتهم ولا يزيد الحد الاقصى للجلد على ٥٠ جلدة
مادة ٣ - يضاف إلى آخر المادة السادسة من الأمر رقم ٢٧٣ والمادة السادسة من الأمر رقم ٢٧٤ فقرة أخيرة نصها كما يأتي :

و يجوز للقاضي أن يأمر بجلد المتهم ولا يزيد الحد الاقصى للجلد على ٥٠ جلدة .

مادة ٤ - يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

القاهرة في ٢٥ يونيه سنة ١٩٤٢
مصطفى النحاس

أمر رقم ٢٨١

بتنظيم بيع الثلجات

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

وبعد الاطلاع على الامر رقم ١٨٦ بتنظيم بيع الحلويات والاشربة الثلجة وخلافها لأفراد القوات المصرية والبريطانية والقوات التابعة للدول المتحالفة مع بريطانيا العظمى .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .

(تقرر ما هوآت)

مادة ١ - مع عدم الاخلال بأحكام القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٠٤ الخاص بالمحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة وبأحكام الامر رقم ١٨٦ السالف الذكر يحذر بغير ترخيص سابق من وزارة الداخلية أو وزارة الصحة العمومية أو مندوبيها . فتح أو إدارة محل لصناعة أو بيع الثلجات على اختلاف أنواعها .

مادة ٢ - مع عدم الاخلال بأحكام لائحة الباعة السريجة الصادر بها قرار وزير الداخلية بتاريخ ٣١ يناير سنة ١٩١٥ يحظر على الباعة المتجولين أن يبيعوا الثلجات بغير ترخيص سابق من وزارة الصحة العمومية . ولا يمنح الترخيص إلا بالنسبة للثلجات التي تصنع في محل مرخص به وتوضع في علب من الكرتون أو أى آنية أخرى محكمة الغلق . ويجب أن يذكر على الاوانى المذكورة اسم صاحب المحل الذى تصنع فيه الثلجات ورقم الترخيص .

مادة ٣ - يعاقب كل من يخالف أحكام هذا الامر بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات أو باحدى هاتين العقوبتين .

وعند ضبط المخالفة يغلق المحل بالطريق الادارى . وهذا فضلا عن ضبط وإعدام الثلجات التى لا تتفق مع أحكام هذا الامر .

مادة ٤ - يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

مصطفى النحاس

القاهرة في ٢٥ يونيه سنة ١٩٤٢

أمر رقم ٢٨٢

بوجوب الاخطار عن المشتبه فيهم

نحن مصطفى النحاس باشا .

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

وعلى الأمر رقم ٣١ الصادر في ١٩ مايو سنة ١٩٤٠

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .

(نقرر ما هو آت)

مادة ١ — يجب على كل من يعلم بهبوط طائرة أجنبية في الأراضي المصرية في غير المطارات الرسمية أو شاهد أشخاصا ينزلون منها أو يهبطون من الطائرات بواسطة المظلات الواقعة أن يخطر في الحال أقرب نقطة بوليس أو أية سلطة إدارية أخرى

مادة ٢ — يجب على كل من يعلم بوجود شخص مشتبه فيه داخل الأراضي المصرية أن يخطر في الحال أقرب نقطة بوليس أو أى سلطة إدارية أخرى — وفي تطبيق هذه المادة تشمل عبارة (شخص مشتبه فيه) .

(١) كل شخص أجنبي أيا كانت نسبته يدخل القطر المصري بطريقة غير مشروعة .

(٢) أسرى الحرب والمعتقلين المدنيين الهاربين .

(٣) الأجانب الذين لا يعرفون عنهم في الجهة التي يوجدون بها أنه مرخص لهم بحرية الإقامة في مصر ويبدو من الزى العسكري الذي يرتدونه أو من لهجتهم أو حر كانهم أو تصرفاتهم أنهم من رعايا الدول التي قطعت مصر علاقاتها السياسية بها .

مادة ٣ — يعاقب كل من لا يقوم بواجب الاخطار المشار اليه في المادتين السابقتين بالحبس من ستة أشهر إلى سنة وبغرامة من ١٠٠ جنيه إلى ٥٠٠ جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين وفي حالة اعتقال الشخص المبلغ عنه أو المشتبه فيه أو الحكم عليه تمنح مكافأة مالية بالطريق الإداري لكل من قدم إخطارا سواء أكان موظفا أم غير موظف إذا أدى إخطاره الى القاء القبض على ذلك الشخص

مادة ٤ — يعاقب بالحبس من سنة الى ثلاث سنين كل من يتصل بأحد الاشخاص المشار اليهم في المادتين ١ و ٢ لتزويده بمعلومات أو لتحذيره .

مادة ٥ — اذا وقعت الجريمة من أحد مأموري الضبطية القضائية أو أحد رجال البوليس أو الخفر تكون العقوبة الحبس من سنة الى ثلاث سنين في الاحوال المنصوص عليها في المادتين ١ و ٢ والسجن في الاحوال المنصوص عليها في المادة ٤

مادة ٦ - يلغى الامر رقم ٣١ المتقد ذكره

مادة ٧ - يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

مصطفى النحاس

القاهرة في ٢٧ يونيه سنة ١٩٤٢

أمر رقم ٢٨٣

بشأن غلق نادى السيارات الملكى المصرى بالقاهرة

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية فى

البلاد المصرية .

و بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين فى ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢

(تقرر ما هوآت)

مادة وحيدة - يغلق نادى السيارات الملكى المصرى بالقاهرة فوراً ويستمر غلقه الى أن

يصدر أمر آخر

مصطفى النحاس

القاهرة فى ٢٩ يونيه سنة ١٩٤٢

أمر رقم ٢٨٤

بشأن بيع البضائع التى مضى عليها أكثر من ثلاثة أشهر فى المستودعات الجمركية

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية فى

البلاد المصرية .

وعلى المادة ٢٠ من اللائحة الجمركية الصادرة فى ١٦ فبراير سنة ١٩٠٩ والمادة ١٧ من لائحة

المخازن العمومية الصادرة فى ٨ اكتوبر سنة ١٨٨٥ . وبعد الاطلاع على الامر رقم ١٣٢ الخاص

ببيع البضائع التى لم يجر سحبها والموجودة بمخازن الجمرک . وعلى الامر رقم ٢٤٨ بشأن بيع

البضائع التى مضى عليها أكثر من ثلاثة أشهر فى المستودع الجمركى الكائن بجوار السويس .

و بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين فى ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .

(تقرر ما هوآت)

مادة ١ - استثناء من أحكام المادة ٢٠ من اللائحة الجمركية والمادة ١٧ من اللائحة الخاصة

بالمخازن العمومية يرخص للمدير العام لمصلحة الجمارك بأن يبيع من تلقاء نفسه البضائع التى مضى

عليها فى المستودعات الجمركية الكائنة بالجهات التى يعينها وزير المالية بقرار منه أكثر من ثلاثة

أشهر ولم يجر سحبها .

مادة ٢ - تعلن مصلحة الجمارك عن البيع قبل الموعد المحدد له بثمانية أيام على الأقل في الوقائع المصرية وفي جريدتين إحداهما محررة باللغة العربية والاخرى بلغة أجنبية ويكون البيع دائماً بالمزاد العلنى .

مادة ٣ - يودع المتحصل من ثمن البيع بخزانة مصلحة الجمارك على ذمة صاحب الشأن بعد خصم قيمة الرسوم الجمركية وكافة المبالغ المستحقة للمصلحة أو للقائمين على شئون الاستيداع .
مادة ٤ - لا يجوز لصاحب البضاعة أو لمن أرسلت إليه أن يطالب مصلحة الجمارك أو القائمين على شئون المخازن بأى تعويض من جراء التداير التى تتخذ وفقاً لهذا الأمر كما أنه ليس للقائمين على شئون المخازن أن يطالبوا بأى تعويض عن سحب البضائع .

مادة ٥ - لوزير المالية أن يصدر القرارات اللازمة لتنفيذ هذا الأمر الذى يعمل به بعد خمسة عشر يوماً من تاريخ نشره في الوقائع المصرية .

مصطفى النحاس

القاهرة في ٢ يولييه سنة ١٩٤٢

أمر رقم ٢٨٥

بخصوص الترخيص لشركة ماركونى راديو التلغرافية بمصر بنقل الصور باللاسلكى
بين القاهرة ولندن

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على عقد الامتياز الخاص بشركة ماركونى راديو التلغرافية بمصر (شركة مساهمة مصرية)

وعلى الأمر رقم ١٤٠ . وعلى المرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية فى البلاد المصرية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين فى ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .
(تقرر ما هوآت)

مادة ١ - يرخص لشركة ماركونى راديو التلغرافية بمصر (شركة مساهمة مصرية) باستبقاء نظام نقل الصور باللاسلكى بين القاهرة ولندن وذلك بصفة مؤقتة . وتحصل الاجور على أساس ٦٤ ملياً عن كل سنتيمتر مربع من الصورة على ألا تقل أجرة الصورة على عشرة جنيهات مصرية .

مادة ٢ - مع عدم الاخلال بباقي الاشتراطات المنصوص عليها فى الاتفاق الثلاثى المبرم بتاريخ ٢١ يولييه سنة ١٩٣٢ تدفع الشركة للحكومة إتاوة قدرها ١٠٩٢ مليم عن كل سنتيمتر مربع من الصورة على ألا تقل عن ثلاثين قرشاً صاغاً عن كل صورة .

مادة ٣ - يلغى الأمر رقم ١٤٠

مادة ٤ - يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
القاهرة في ٢ يولييه سنة ١٩٤٢
مصطفى النحاس

أمر رقم ٢٨٦

بالترخيص لشركة ماركونى راديو التلغرافية بمصر بنقل الصور باللاسلكى
من القاهرة ونيويورك

نحن مصطفى النحاس باشا
بعد الاطلاع على عقد الامتياز الخاص بشركة ماركونى راديو التلغرافية بمصر - شركة
مساهمة مصرية - وعلى الامر العسكري رقم ١٣٩ الصادر في ٢١ مايو سنة ١٩٤١ بالترخيص
لتلك الشركة با إنشاء خط لاسلكى مباشر بين القاهرة ونيويورك .
وبما أن الظروف الحالية تقتضى التعجيل بادخال نظام نقل الصور باللاسلكى بين القاهرة
و نيويورك . وبعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام
العرفية في البلاد المصرية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢

(نقرر ما هو آت)

- مادة ١ - يرخص بصفة مؤقتة لشركة ماركونى راديو التلغرافية بمصر (شركة مساهمة مصرية)
بنقل الصور باللاسلكى بين القاهرة ونيويورك .
- مادة ٢ - تحصل الأجور على الصور باللاسلكى على أساس فرنكين ذهب عن كل سنتيمتر
مربع منها على ألا تقل أجرة الصور عن ثلثمائة فرنك ذهب .
- مادة ٣ - مع عدم الاخلال بباقي الاشتراطات المنصوص عليها بالاتفاق الثلاثي المؤرخ في
٢١ يونيه سنة ١٩٣٢ تدفع الشركة للحكومة اناوة قدرها ١٩٢ و ١٠٠ مليم عن كل سنتيمتر مربع من
الصورة على ألا تقل عن ثلاثين قرشا صاغا عن كل صورة .
- مادة ٤ - يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

القاهرة في ٢ يولييه سنة ١٩٤٢
مصطفى النحاس

أمر رقم ٢٨٧

بشأن إلحاق منطقة العريش وغيرها فيما يتعلق بقواعد الاختصاص في المواد الجنائية
بمناطق الحدود

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الأحكام العرفية
في البلاد المصرية .

وعلى القانون رقم ٥٩ الصادر في ٣١ يولييه سنة ١٩٣٧ بتعديل المرسوم الصادر في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٢٢ وبالحاق بعض المناطق التابعة لمصلحة الحدود بالقضاء العادى ..

وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٤١ بإضافة حكم جديد إلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ الخاص بنظام الأحكام العرفية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢

(نقرر ما هوآت)

مادة ١ — استثناء من أحكام القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٧ المتقدم ذكره ومن أحكام المادة ٦ (ثالثة) من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ المعدل بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٤١ تتبع مؤقتا وإلى أن يصدر أمر آخر . فى منطقة العريش وجهات الكبرى والشط و عيون موسى ومنطقة التعدين فى وادى غرندل ومنطقة التعدين فى وادى أبو زينة ومنطقتها والطور الواقعة فى شبه جزيرة سيناء أو المدينة حدودها فى ملحق القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٧ . قواعد الاختصاص الجنائى المقررة فى سائر مناطق الحدود .

مادة ٢ — ابتداء من تاريخ هذا الأمر تحال الدعاوى الجنائية المتعلقة بالمناطق المشار إليها فى المادة السابقة والمنظورة أمام محكمة العريش أو محكمة الزقازيق إلى المحاكم العسكرية أو العادية المختصة حسب الأحوال بنظر الجرائم التى تقع فى مناطق الحدود .

مادة ٣ — يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

مصطفى النحاس

القاهرة فى ٢ يولييه سنة ١٩٤٢

أمر رقم ٢٨٨

بشأن استيراد بذرة القطن من السودان

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية فى البلاد المصرية

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين فى ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢

(نقرر ما هوآت)

مادة ١ — استثناء من أحكام المادة الأولى من القانون رقم ١ لسنة ١٩١٦ الخاص بوقاية المزروعات من الآفات المتنقلة من الخارج يجوز لوزير الزراعة أن يرخص باستيراد بذرة القطن من السودان بقصد العصور . بالشروط والأوضاع التى يقررها . وتسرى على هذه البذرة أحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٢٦ الخاص بالبذرة المعدة للصناعة (تجارى)

مادة ٢ — وزير الزراعة اتخاذ القرارات اللازمة لتنفيذ هذا الأمر . الذى يعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

مصطفى النحاس

القاهرة فى ٣ يوليه سنة ١٩٤٢

أمر رقم ٢٨٩

بشأن تدابير الوقاية من الغارات الجوية

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الأحكام العرفية فى البلاد المصرية .

وعلى القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٠ بشأن الوقاية من الغارات الجوية . وعلى القرار الوزارى رقم ١٢ وقاية الصادر فى ٤ يوليه سنة ١٩٤٢ بتنفيذ أحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٠ . وعلى الأوامر رقم ١٥١ و ١٦٤ و ١٩٩ بتحديد أجور المنازل والمدارس والمحال الصناعية والتجارية وغير ذلك من المحال وبامتداد عقود الايجار . وعلى الأمر رقم ١٨٠ بترتيب امتياز خاص لضمان المبالغ المقرضة لبناء المخانيء

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين فى ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .

(نقرر ما هوآت)

مادة ١ — استثناء من أحكام الأوامر رقم ١٥١ و ١٦٤ و ١٩٩ يجوز للمالك العقار الذى أعد الخبأ على نفقته وتسلم الشهادة المشار اليها فى المادة ٤ من القرار الوزارى رقم ١٢ (وقاية) الصادر بتاريخ ٤ يوليه سنة ١٩٤٢ أو للمالك الذى قامت الادارة با إنشاء الخبأ على نفقته أن يتقاضى من القاطنين فى العقار نصف تكاليف إنشاء الخبأ مضافا اليه عند الاقتضاء نصف القيمة التجارية السنوية للمكان الذى أعد فيه الخبأ إذا كان هذا المكان قابلا للاستغلال — وتوزع التكاليف على القاطنين بالمنزل كل بنسبة القيمة التجارية للمكان المخصص له مجزأة على ٢٤ قسطا شهريا تحصل من المستأجرين ابتداء من أول الشهر التالى لصدور هذا الأمر بالنسبة لملاك العقارات الذين سبق أن تسلموا الشهادات المنصوص عليها فى المادة ٧ من القرار رقم ٣ (وقاية) أو من أول الشهر التالى لتسلم الشهادة المنصوص عليها فى المادة ٤ من القرار رقم ١٢ (وقاية) حسب الأحوال والمستأجرين الموجودين وقت المطالبة لأول مرة بهذه التكاليف دون غيرهم الحق فى الاطلاع على حسابات تكاليف اعداد الخبأ — ولا يجوز للمستأجرين أن يفسخوا عقود الايجار قبل إنتهاء مدتها بسفر هذه التكاليف عليهم — وإذا ثبت أن المالك قد زاد الايجار فعلا قبل أول مايو سنة ١٩٤١ بسبب إعداده خبأ خاصا فى ملكه فلا يجوز له الانتفاع بأحكام الفقرة الأولى من هذه المادة

مادة ٢ — كل خلاف بين مالك العقار ومستأجره حول نصيبهم فى تكاليف اعداد الخبأ

وكذلك كل خلاف بين ملاك العقارات الذين ينشئون مخبأً مشتركاً أو بين مالك العقارات وأصحاب محال الملاهي العامة والمحال العمومية والمحال الصناعية والتجارية حول اشتراكهم في إنشاء مخبأٍ مشتركٍ يعرض على لجنة يصدر بتشكيلها قرار من وزير الوقاية المدنية وتعرض المنازعات بناء على طلب يقدم اليها من المالك أو المستأجر أو من مستغلى المحل في ظرف خمسة عشر يوماً من تاريخ قيام النزاع أو من تاريخ أول مطالبة كتابية موجهة من المالك بما يخص المستأجر أو مستغلى المحل في تكاليف إعداد المخبأ . وكل طلب يقدم بعد هذا الميعاد لا يلتفت إليه . وتكون قرارات اللجنة نهائية وتسرى على جميع أصحاب الشأن ولو لم يكون طرفاً في النزاع .

مادة ٣ — يكون للأمرى الضبطية القضائية الذين يصدر بتعيينهم قرار من وزير الوقاية المدنية الحق في دخول كل منزل أو محل للتحقق من تنفيذ الالتزامات التي يفرضها القرار رقم ١٢ (وقاية) وإثبات عدم تنفيذها عند الاقتضاء .

مادة ٤ — يعاقب كل من لم يحمى بالالتزامات المفروضة عليه بموجب أحكام القرار الوزاري رقم ١٢ (وقاية) فيما يختص بأعداد المخبأ بغرامة من خمسين جنيهاً إلى مائة جنية . وكل مخالفة أخرى لأحكام القرار المتقدم ذكره يعاقب مرتكبها بغرامة من عشرة جنيهاً إلى عشرين جنيهاً

مادة ٥ — يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

مصطفى النحاس

القاهرة في ٥ يولييه سنة ١٩٤٢

أمر رقم ٢٩٠

بشأن فسخ عقود الإيجار المترتبة على إنشاء المخبأ

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢
(تقرر ما هو آت)

مادة ١ — يجوز لمالك العقارات التي ينطبق عليها القرار الوزاري رقم ١٢ (وقاية) الصادر بتاريخ ٤ يولييه سنة ١٩٤٢ بتنفيذ أحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٠ بشأن الوقاية من الغارات الجوية أن يفسخوا عقود الإيجار المبرمة مع المستأجرين للطابق أو الغرف اللازمة لأعداد المخبأ .

ويجب على المالك أن يحصلوا مقدماً على موافقة السلطة المختصة المنصوص عليها في المادة الأولى من القرار الصادر في ١٩ يناير سنة ١٩٤١ على أن المكان المطلوب إخلاؤه هو أصلح جزء في المبنى لأعداد المخبأ وأن يعلن المستأجر بالفسخ بكتاب موصى عليه . ويعطى المستأجر في هذه

الحالة مهلة ثمانية أيام لتنفيذ الاخلاء . فإذا انقضت المهلة جاز لمالك العقار الاستعانة برجال الادارة لا خلاء المكان بغير حاجة إلى أى اجراء آخر . ولا يلزم المالك بأى تعويض بسبب فسخ العقد قبل انتهاء المدة المحددة فيه . على أنه إذا اقتضى اعداد الحجب أحداث تغيير جوهري في المكان المؤجر أو اخلاء لجزء منه وترتب على ذلك حرمان المستأجر من الانتفاع كان بالخيار بين فسخ العقد بغير تعويض وبين تخفيض الاجرة .

مادة ٢ - يجوز لمستأجرى العقارات التى لا يقوم أصحابها بتنفيذ الالتزامات التى يفرضها عليهم القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٠ والقرار الوزارى الصادر فى ٤ يولى سنة ١٩٤٢ تحت رقم ١٢ (وقاية) فى المدة المحددة فى هذا القرار أن يفسخوا عقود الايجارة بغير حاجة إلى اخطار سابق وبلا تعويض بسبب فسخ العقد قبل انتهاء المدة .

على أنه إذا لم يكن المستأجر قد دفع الأجرة المستحقة جاز للمالك أن يعارض فى نقل الاثاث وله عند الاقتضاء أن يستعين بالبوليس . وعلى البوليس أن يعاونه فى ذلك إذا لم يقدم المستأجر إيصالات الأجرة المستحقة . وتظل العلاقات الأخرى بين المالك والمستأجر خاضعة لأحكام القانون العام .

مادة ٣ - يلغى الأمران رقم ١٢٤ و ١٣٠ .

مادة ٤ - يعمل بهذا الامر ابتداء من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية

مصطفى النحاس

القاهرة فى ٥ يولى سنة ١٩٤٢

أمر رقم ٢٩١

بشأن تشكيل المحاكم العسكرية الخاصة بمناطق الحدود

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية فى البلاد المصرية .

وعلى المادة ٦ (ثالثة) من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ بشأن نظام الاحكام العرفية المعدل بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٤٠ ورقم ٢١ لسنة ١٩٤١ وعلى الأمر رقم ٥ بشأن المناطق الخاصة . وعلى الامر رقم ١١١ بتعيين مندوب للسلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية بمنطقة الحدود . وعلى الأمر رقم ١٤٣ الخاص بتشكيل المحاكم العسكرية فى منطقة الصحراء الغربية . وعلى الأمر رقم ٢٨٧ بشأن الحاق منطقة العريش وغيرها فيما يتعلق بقواعد الاختصاص بسائر مناطق الحدود . وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين فى ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .

(نقرر ما هو آت)

مادة ١ - يؤذن لمندوب السلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية فى الجهات التابعة لمصلحة

الحدود في تعيين الضباط الذين تشكل منهم المحاكم العسكرية في الجهات المذكورة وفي تعيين الضابط الذي يقوم بعمل النيابة وفقا للمادة ٦ (ثالثة) من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٤٣. ويؤدى الضباط المعينين على هذا الوجه اليمين أمام المندوب المتقدم ذكره .

مادة ٢ - لاتسرى على المحاكم العسكرية المشار اليها في المادة السابقة أحكام قرار وزارة الداخلية الصادر في ١٠ أبريل سنة ١٩٤٠ بشأن الاجراءات التى تتبع أمام المحاكم العسكرية والقرارات المعدلة له والمتممة له .

مادة ٣ - يلقى الامر رقم ١٤٣ المتقدم ذكره .

مادة ٤ - يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية

مصطفى النحاس

القاهرة فى ٥ يوليه سنة ١٩٤٢

أمر رقم ٢٩٢

بتعديل الأمر رقم ٢٨٧

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية فى البلاد المصرية .

وعلى الامر رقم ٢٨٧ بشأن الحاق منطقة العريش وغيرها فيما يتعلق بقواعد الاختصاص فى المواد الجنائية بسائر مناطق الحدود .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين فى ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢

(تقرر ما هوآت)

مادة ١ - تضاف عبارة (أو محكمة السويس الجزئية أو محكمة مصر الكلية) بعد عبارة) المنظورة أمام محكمة العريش أو محكمة الزقازيق الواردة فى المادة الثانية من الامر رقم ٢٨٧ المشار إليه .

مادة ٢ - يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

مصطفى النحاس

القاهرة فى ٦ يوليه سنة ١٩٤٢

أمر رقم ٢٩٣

بشأن الهجرة داخل القطر

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية فى البلاد المصرية .

وعلى الامر رقم ٧٥ الخاص بترك الوظيفة أو التوقف عن العمل في العمليات أو المؤسسات ذات المنفعة العامة . وعلى الامر رقم ٨٧ بشأن امتناع الموظف والمستخدمين العموميين عن العمل وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .

(تقرر ما هوآت)

مادة ١ — يحظر حظرا باتا على الموظفين العموميين الأطباء والصيادلة والمرضين والمرضات والاشخاص العاملين في أشغال أو مؤسسات ذات منفعة عامة والمشتغلين بصناعة أو تجارة في المواد الغذائية أو الحاجات الضرورية وعمال النقل أن يهجروا الجهات التي يقومون فيها بعملهم إلى غيرها . وعلى أنه يجوز الترخيص بصفة استثنائية بالمهاجرة لمن كانت حالتهم الصحية أو الخاصة تستدعى انتقالهم الى جهة أخرى

مادة ٢ — تعطى الترخيصات المشار اليها سابقا كتابة من السلطات الادارية المختصة ويبين فيها الجهة التي ينتقل اليها الشخص أو الاشخاص المرخص لهم ويبين فيها المبرر الجدى الذى اقتضى هذا التصرف .

مادة ٣ — كل مخالفة لأحكام هذا الأمر يعاقب مرتكبها بالحبس من ستة أشهر إلى سنتين

مادة ٤ — يعاقب بالعقوبة السابقة كل موظف عمومي أو مستخدم أو عامل في أشغال أو مؤسسات ذات منفعة عامة والأطباء والصيادلة والمرضين والمرضات وكل شخص من المشتغلين بالصناعة أو التجارة في المواد الغذائية أو الحاجات الضرورية أو من عمال النقل ويترك وظيفته أو يتوقف عن العمل .

مادة ٥ — يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ويكون سريانه فى كل جهة من جهات القطر بقرار يصدر من مندوبى السلطة القائمة على إجراء الاحكام العرفية أو من المحافظين أو المديرين كل فى دائرة اختصاصه .

مصطفى النحاس

القاهرة فى ٦ يولييه سنة ١٩٤٢

أمر رقم ٢٩٤

بتحويل المحافظين والمديرين سلطات استثنائية

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية فى البلاد المصرية .

وعلى الأمر رقم ٥ بشأن المناطق الخاصة

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين فى ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ - فى المناطق التى يعين فيها مندوبون للسلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية يخول المحافظون والمديرون كل فى دائرة اختصاصه السلطات الممنوحة لهؤلاء المندوبين بمقتضى المادة ٢ من الامر رقم ٥ المتقدم ذكره فى سبيل حفظ النظام وصيانة الامن العام ويجوز للمندوبين او المحافظين او المديرين المشار اليهم فى الفقرة السابقة أن ينقلوا الى مأمورى المراكز والاقسام السلطة الممنوحة لهم فى خصوص شئون تتصل بالمهام المسندة الى اولئك المأمورين

مادة ٢ - يكون العمدة والمشايخ ومشايخ الخفراء والخفراء مسئولين شخصيا فى الجهات التى تدخل فى اختصاص كل منهم عن كل اضطراب أو اخلال بالامن العام وكذلك عن تنفيذ الاوامر التى تصدر اليهم من الرؤساء وتسرى على هؤلاء جميعا القوانين العسكرية

واستثناء من احكام الامر العالى الصادر فى ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ يكون للمديرين سلطة عزلهم وابدالهم غيرهم عند الاقتضاء دون الرجوع فى ذلك الى السلطات المختصة

مادة ٣ - يخول المديرون والمحافظون فى المناطق التى لا يوجد فيها مندوبون للسلطة القائمة على احكام عرفية سلطة الاستيلاء كل فى دائرة اختصاصه على جميع وسائل الجرو والنقل الخاصة على اختلاف انواعها كما يرخص لهم بالاستيلاء على مواد الوقود السائل

مادة ٤ - يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ويبدأ تنفيذه فى كل محافظة أو مديرية فى التاريخ الذى تنقطع فيه المواصلات بين تلك المحافظة أو المديرية وبين الحكومة المركزية .

القاهرة فى ٧ يوليه سنة ١٩٤٢ مصطفى النحاس

أ ر رقم ٢٩٥

بتخويل وزير الصحة العمومية سلطة إصدار أوامر استيلاء وتكاليف

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية فى البلاد المصرية .

على الامرين رقم ٧٤ و ١٥٦ بشأن أوامر الاستيلاء والتكاليف الخاصة بالموظفين والاماكن اللازمة للخدمة الطبية المعدلين بالامر رقم ٢٥٥ .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين فى ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ - فى المناطق والجهات التى تطبق فيها احكام الامرين رقم ٧٤ و ١٥٦ المتقدم

ذكرهما ما عدا منطقة الاسكندرية - تنقل إلى وزير الصحة العمومية سلطة إصدار الأوامر الخاصة بالاستيلاء على المستحضرات الصيدلانية والكيمياوية وأدوات الجراحة والمعامل التي تكون لازمة للمستشفيات ووحدات العلاج والاسعاف الطبي وكذلك أوامر التكاليف إلى الأطباء والصيدالة والمرضين والمرضات للعمل في الجهات التي يراولون فيها مهتهم .

مادة ٢ - لوزير الصحة العمومية أن ينقل السلطة المخولة له بمقتضى المادة السابقة فيما يتعلق بأوامر الاستيلاء إلى مفتشى الصحة بالمحافظات والمديريات والراكرز ويقتصر التفويض بنقل هذه السلطة على مفتشى صحة المحافظات والمديريات فيما يتعلق بأوامر التكاليف .

ولمندوب السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية بمنطقة الاسكندرية أن ينقل سلطة إصدار أوامر الاستيلاء والتكاليف المشار إليها في المادة السابقة إلى مفتشى صحة البلدية .

مادة ٣ - يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ويبدأ تنفيذه في كل جهة من جهات القطر في التاريخ الذي تنقطع فيه المواصلات بين تلك الجهة وبين الحكومة المركزية .

القاهرة في ٨ يولييه سنة ١٩٤٢

مصطفى النحاس

أمر رقم ٢٩٦

بشأن أوامر التكاليف الخاصة بالأطباء والصيدالة

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ - لوزير الصحة العمومية أن يصدر أوامر تكاليف إلى الأطباء والصيدالة المرخص لهم بمزاولة المهنة في المملكة المصرية ممن يكونون قد حصلوا على بكالوريوس الطب أو الصيدلة خلال السنتين السابقتين على صدور أمر التكليف وذلك لشغل الوظائف الخالصة بوزارة الصحة العمومية لعدم وجود أطباء أو صيدالة متقدمين لشغل هذه الوظائف .

مادة ٢ - يجب أن يشتمل أمر التكليف على بيان مدة التكليف ولا يجوز أن تزيد هذه المدة على سنتين .

مادة ٣ - يجوز لكل طبيب أو صيدلي أن يعارض في أمر التكليف في خلال أسبوع من صدوره بأن يرفع طلبا إلى السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية ويكون قرارها نهائيا .

ولا يمنع تقديم هذا الطلب من تنفيذ أمر التكليف فوراً .

مادة ٤ - كل من يمتنع من الأطباء والصيدالة عن تنفيذ أمر التكليف الصادر إليه أو يترك

الوظيفة التي عين فيها يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز ٥٠ جنيتها أو باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٥ - لوزير الصحة العمومية إصدار القرارات اللازمة لتنفيذ هذا الأمر الذي يعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مصطفى النحاس

القاهرة في ٩ يولييه سنة ١٩٤٢

أمر رقم ٢٩٧

بتعديل الأمر رقم ٢٣٢ بحظر بيع المشروبات الروحية أو المخمرة في أوقات معينة

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية

وعلى الأمر رقم ٢٣٢ المعدل بالامرين رقم ٢٤٩ ورقم ٢٧٠ .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .

(نقرر ما هو آت)

مادة ١ - يستعاض عن الفقرة الاولى من المادة الاولى من الامر رقم ٢٣٢ المعدل

بالامرين رقم ٢٤٩ ورقم ٢٧٠ بالنص الآتي

لا يرخص بتقديم وبيع المشروبات الروحية أو المخمرة المعدة لاستهلاكها في محل البيع إلا فيما بين الساعة ٥ و ١٢ والساعة ٥ و ١٣ بعد الظهر وفيما بين الساعة ٦ مساء والساعة ١٠ مساء على أنه فيما يختص بمدينة الاسكندرية وبورسعيد فيبتدىء ميعاد تقديم الخمر وبيعها في الفترة الثانية من الساعة ٥ مساء بدلا من الساعة مساء ٦

مادة ٢ - يلغى الامر رقم ٢٧٠ المتقدم ذكره .

مادة ٣ - يعمل بهذا الامر ابتداء من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

مصطفى النحاس

القاهرة في ٩ يولييه سنة ١٩٤٢

أمر رقم ٢٩٨

بشأن اللاجئين

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الاحكام العرفية في

البلاد المصرية .

وعلى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٠ بشأن جوازات السفر وإقامة الأجانب في مصر
وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢
(تقرر ما هو آت)

مادة ١ — استثناء من أحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٠ المتقدم ذكره تطبق على اللاجئين
الأحكام المبينة في هذا الأمر فيما يتعلق بالدخول في البلاد العسكرية والإقامة فيها والخروج منها
أو المرور بها .

مادة ٢ — يعتبر لاجئاً — في تطبيق أحكام هذا الأمر — كل شخص يكون قد ترك بلاده
أو الجهة التي بها محل إقامته الدائم بسبب ظروف الحرب الحالية وقبلت الحكومة بشروط معينة
دخوله في البلاد المصرية أو إبقائه فيها أو مروره بها .

مادة ٣ — لا يؤذن بدخول اللاجئين في البلاد المصرية إلا بعد الاتفاق مع الحكومة صاحبة
الشأن على عدد اللاجئين الذين يسمح لهم بالدخول ومدة الإقامة وشروطها وعلى طريقة دفع
نفقات إيوائهم وإعالتهم . ويتم دخول اللاجئين جماعات منظمة من واقع الحدود والطرق التي
تعيها السلطات المصرية لهذا الغرض ويجوز بصفة استثنائية قبول اللاجئين فرادى .

مادة ٤ — ينتهى الترخيص للاجئين بالإقامة بزوال الأسباب التي سوغت دخولهم ولا يجوز
بأى حال أن تزيد المدة المرخص لهم بها على زمن الحرب وتعين على الحكومة صاحبة الشأن أن
تتعهد من الآن بجمع النفقات المترتبة على ترحيل هؤلاء اللاجئين .

مادة ٥ — يسلم كل لاجئ تذكيرة شخصية خاصة تحمل صورته الفوتوغرافية ويجب على
حاملها أن يبرزها كلما طلب إليه ذلك من السلطات المختصة وتسحب منه عند ترحيله .

مادة ٦ — يحظر على اللاجئين مزاولة أى عمل مالى أو تجارى أو صناعى أو زراعى أو
الاتصاف بأى عمل آخر بأجر أو بغير أجر على أن هذا الحظر لا ينصرف الى الأعمال التي قد
يعهد اليهم بها من جانب الحكومة أو بموافقتها .

ويجب على كل شخص إستخدام لاجئاً أن يفصله من خدمته بمجرد علمه بهذه الصفة وأن
يلعب ذلك في خلال ٤٨ ساعة الى قسم البوليس المقيم في دائرته .

مادة ٧ — تخصص معسكرات خاصة لايواء اللاجئين .

على أنه يجوز الترخيص لهم بالسكن خارج المعسكرات في معاهد أو منازل الأفراد بشرط
أن يتعهد هؤلاء الأفراد والمعاهد بما يأتى : —

١ — التوفر على شؤون إيوائهم وإعالتهم

٢ — السهر على تطبيق النواهي المشار إليها في المادة ٦ بكل دقة .

٣ — إخطار قسم البوليس الذى يقيم في دائرته بوصول اللاجئين عنده وتنقلاته خارج الدائر .

التي يقيم فيها واختفائه (إذا حدث) وبكل تغيير في محل إقامته أو تعديل بطل أعلى حالته الشخصية ويجب أن يتم الاخطار في الحالات المتقدم ذكرها في خلال ٤٨ ساعة من وقوعها .

٤ - تزويد السلطات المختصة بكافة المعلومات التي يطلب اليهم الادلاء بها بشأن اللاجئين أو اللاجئين الذين تعهدوا بايوائهم .

مادة ٨ - يجب في الاحوال التي يعدل فيها المهد أو الشخص الذي يأوى لاجئاً عن إيوائه ومراقبته أن يخطر بذلك قسم البوليس لاستلامه والتصرف في شأنه .

مادة ٩ - يشكل وزارة الداخلية - مكتب لشئون اللاجئين بلحق بإدارة جوازات السفر والجنسية ويختص بتطبيق الاحكام المنصوص عليها في هذا الأمر وبمراقبة اللاجئين .

مادة ١٠ - كل مخالفة لاحكام المواد ٦ و ٧ و ٨ يعاقب مرتكبه بالحبس من ثلاثة أشهر الى ستة أشهر وبالغرامة من ٢٠ جنيها الى مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

وفيما يتعلق بالمعاهد المشار اليها في المادتين ٧ و ٨ يعتبر مدير المعهد أو من ينوب عنه مسئولاً شخصياً عن مخالفة أحكام هذا الأمر .

مادة ١١ - يعاقب كل لاجئ يهرب أو يشرع في الهروب في المكان المخصص له بالحبس من ثلاثة أشهر الى سنة .

ويعاقب كل من يساعد لاجئاً على الهروب أو يسهل له ذلك بالحبس من ثلاثة أشهر الى ستة أشهر وبالغرامة من ٢٠ جنيها الى مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين . فإذا نشأ الهرب عن اهمال في المراقبة من جانب الاشخاص المكلفين بايواء اللاجئين اقتضت العقوبة على الغرامة

مادة ١٢ - يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ويتعلق بوزير الداخلية اتخاذ القرارات اللازمة لتنفيذ أحكامه .

مصطفى النحاس

القاهرة في ١٢ يولييه سنة ١٩٤٢

أمر رقم ٢٩٩

بالتدابير التي تتخذ لإبادة حشرة « النطاط »

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الأحكام العرفية في

البلاد المصرية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .

(نقرر ما هو آت)

مادة ١ - يعد « النطاط » من فصيلة (Oerideloe critiedoe) والمعروف باسم

(Epacromia strepens et enprepoeme nius plorens) من الحشرات الضارة بالزراعة ، ولوزير الزراعة أن يتخذ كافة القرارات الكفيلة بإبادة تلك الحشرة فوراً .

مادة ٢ — يقع واجب تنفيذ التدابير المنصوص عليها في القرارات المشار إليها في المادة السابقة على المالك أو المزارع أو المستأجر أو الحائز بأية صفة كانت ، فإذا كان للمالك أو المزارع أو المستأجر أو الحائز وكيل يتولى شئون زراعة الأرض أو ملاحظتها انتقل هذا الالتزام إلى ذلك الوكيل .

مادة ٣ — إذا رفض المالك أو المزارع أو المستأجر أو الحائز أو الوكيل القيام بالتدابير المبينة في القرارات المشار إليها في المادة الأولى في الميعاد المحدد لذلك قامت السلطات الإدارية ، بعد تحرير محضر باثبات المخالفة بمباشرة تلك التدابير على نفقة المخالف . على أنه لا يجوز أن يزيد ما يحصل لقاء هذه النفقات على ٣٠٠ مليم للفدان الواحد .

مادة ٤ — يجوز لوزير الزراعة عند الضرورة أن يرخص للموظفين الذين يتدبرهم لتنفيذ هذا الأمر في إصدار أوامر الاستيلاء على نخالة القمح اللازمة لتحضير السم المعد لإبادة حشرة النطاط .

مادة ٥ — يتولى اثبات الجرائم التي تقع مخالفة لأحكام هذا الأمر وللقرارات والمنفذة له رجال الضبطية القضائية والموظفون الذين يتدبرهم وزير الزراعة لهذا الغرض ويكون لهم في سبيل القيام بهذه المهمة صفة مأموري الضبطية القضائية .

مادة ٦ — كل مخالفة لأحكام هذا الأمر والقرارات المنفذة له يعاقب مرتكبها بالحبس لمدة لا تتجاوز شهرين وبغرامة لا تتجاوز عشرين جنيتها أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٧ — يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

القاهرة في ١٤ يولييه سنة ١٩٤٢
مصطفى النحاس

أمر رقم ٣٠٠

بتشكيل المحاكم العسكرية

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية .

وعلى الأوامر رقم ٤٤ و ٢٥٤ و ٢٩١ الخاصة بتشكيل المحاكم العسكرية ، وعلى القرارات الوزارية الصادرة بتدب قضاة للمحاكم العسكرية العليا .

وبناء على السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .

(تقرر ماهو آت)

مادة ١ - تشكل خمس محاكم عسكرية عليا للنظر في كل ما يرتكب في الأراضي المصرية من الجرائم التي تقضى الأوامر العسكرية بأحالتها إلى المحاكم العسكرية والتي يعاقب عليها بمقوبة أشد من الحبس ويكون مقر أربع من تلك المحاكم في مدينة القاهرة .

وتؤلف الأولى من حضرات :-

محمد زغلول بك رئيسا

محمد المفتي الجزائري بك ، محمود حلمي سوكة بك ، البكباشي محمد عزت أفندي ، الصاغ مصطفى حسن أفندي . أعضاء

وتؤلف الثانية من حضرات :-

عثمان نجيب بك رئيسا

سليمان بهجت بك ، أحمد فهمي إبراهيم بك ، البكباشي محمد نجيب أفندي ، الصاغ جلال صبري أفندي . أعضاء

وتؤلف الثالثة من حضرات :-

عبد اللطيف محمود بك رئيسا

عبد اللطيف محمد بك ، أحمد نجيب ربيع بك ، البكباشي محمد نجيب أفندي ، الصاغ جلال صبري أفندي . أعضاء

وتؤلف الرابعة من حضرات :-

محمود محمد السيد بك رئيسا

إبراهيم أحمد شلي بك ، محمود عفيفي بك ، البكباشي محمود صبحي أفندي ، الصاغ عبد القادر عبد الرؤوف أفندي . أعضاء

ويعين بصفة احتياطية حضرات :-

أحمد الخازندار بك ، محمد حافظ بك ، عبد العزيز غنيم بك ، رياض قلته بك ، حسن توفيق بك ، محمد فتحي بك .

ويكون مقر المحكمة الخامسة في مدينة أسيوط وتؤلف من حضرات :-

نصار علي بك رئيسا

حسن فهمي بسيوني بك ، أحمد ثابت ثروت بك ، البكباشي محمد حلمي عبد الرحمن أفندي ، الصاغ حسين حمدي أفندي . أعضاء

ويعين بصفة احتياطية حضرات :-

عبد العزيز حلمي بك ، محمد كامل بك ، عبد الله محمد بك .

وتختص المحكمة العسكرية العليا التي مقرها مدينة أسيوط بالجنايات العسكرية التي تقع في دائرة اختصاص محكمة استئناف أسيوط الأهلية .

ويشمل اختصاص المحاكم العسكرية العليا الأخرى بالجنايات العسكرية التي تقع في باقي مديريات ومحافظات القطر ما عدا ما كان منها داخلا في اختصاص المحاكم العسكرية العليا لمناطق الحدود بمقتضى الأمر رقم ٢٩١

مادة ٢ - تشكل في كل من القاهرة والاسكندرية محكمتان عسكريتان أو أكثر وفي كل من المحافظات الأخرى (ما عدا المحافظات التابعة لمصلحة الحدود) وعواصم المديريات محكمة عسكرية أو أكثر لتتظر كل منها فيما عدا ما ذكر في المادة الأولى من الجرائم التي تقضى بالأمر العسكرية باحالتها إلى المحاكم العسكرية .

مادة ٣ - يلغى الأمران رقمي ٤٤ و ٢٥٤ المتقدم ذكرهما .

مادة ٤ - يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

مصطفى النحاس

القاهرة في ١٥ يولييه سنة ١٩٤٢

أمر رقم ٣٠١

بتشكيل محاكم عسكرية احتياطية

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية .

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ الخاص بنظام الأحكام العرفية والمعدل بالقوانين رقم ١٦ ورقم ٢٣ لسنة ١٩٤٠ . وعلى الأمر رقم ٣٠٠ بتشكيل المحاكم العسكرية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢

(نقرر ما هو آت)

مادة ١ - استثناء من أحكام الفقرة الثانية من المادة ٦ (مكررا) من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ المتقدم ذكره ، تنقل عند الضرورة اختصاصات المحاكم العسكرية العليا المنشأة بالأمر رقم ٣٠٠ إلى محاكم الجنايات بتشكيلها العادي ، كل في دائرة اختصاصها وتتبع أمام هذه المحاكم اجراءات المحاكمة العسكرية .

مادة ٢ - استثناء من أحكام الفقرة الأولى من المادة ٦ (مكررا) من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ المتقدم ذكره تشكل عند الضرورة في كل مركز محكمة عسكرية وتؤلف من القاضي الجزئي بالمحكمة الوطنية بمفرده ، ويكون لهذه المحكمة الاختصاصات المبينة في المادة ٢ من الأمر رقم ٣٠٠ الخاص بتشكيل المحاكم العسكرية .

مادة ٣ - استثناء من أحكام المادة ٨ من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ المتقدم ذكره يتولى سلطة اقرار الأحكام التي تصدر من المحاكم العسكرية المشار إليها في المادتين السابقتين مندوبو السلطة القائمة على اجراء الأحكام العرفية وكذلك المحافظون والمديرون في الجهات التي لم يعين لها مندوب خاص للسلطة المذكورة كل في دائرة اختصاصه كما يتولى التثبت من صحة الاجراءات بالنسبة للأحكام الصادرة بعقوبة تتجاوز الحبس لمدة سنتين رئيس المحكمة الابتدائية أو من ينوب عنه .

مادة ٤ - يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .
ويبدأ تنفيذه في كل جهة من جهات القطر في التاريخ الذي تنقطع فيه المواصلات بين مقر محكمة الجنايات ومقر المحكمة العسكرية العليا المختصة فيما يتعلق بتطبيق أحكام المادة الأولى وبين محكمة الأمور الجزئية في المراكز ومقر المحكمة العسكرية في عاصمة المديرية في الاحوال الأخرى .

مصطفى النحاس

القاهرة في ١٥ يولييه سنة ١٩٤٢

أمر رقم ٣٠٢

بشأن تنظيم مهنة السمسرة لتشغيل عمال بالسفن

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ - لا يجوز لأي شخص كان أن يزاول مهنة سمسار لتشغيل عمال بالسفن إلا بعد الحصول على ترخيص من مصلحة الموانئ والمنائر .

مادة ٢ - يقدم طلب الترخيص المشار اليه في المادة السابقة إلى مصلحة الموانئ والمنائريين فيه اسم وعنوان وجنسية الطالب وكذلك الميناء التي سيمارس فيها مهنته .

مادة ٣ - يعاقب من يخالف أحكام هذا الامر بالحبس لمدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز ٥٠ جنيتها أو باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٤ - يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

مصطفى النحاس

القاهرة في ١٥ يولييه سنة ١٩٤٢

أمر رقم ٣٠٣

بشأن المناطق الخاصة

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية .

وعلى الأمر رقم ٥ المعدل بالأمرين رقمي ١٣ و ١٢١ بشأن المناطق الخاصة .
وعلى الأمرين رقمي ١١١ و ١٩٤ بتعيين مندوب للسلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية بمنطقة الحدود وقنال السويس .

و بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .

(نقرر ما هو آت)

مادة ١ - تعتبر مناطق خاصة أقسام البلاد الآتي بيانها :-

١ - القاهرة وتشمل هذه المنطقة :

دائرة محافظة القاهرة من الوجهة الادارية وكذلك الجهات التي تحددها فيما بعد بمديريات
الجيزة والقليوبية والمنوفية بمقتضى قرار يصدر من مندوب السلطة القائمة على تنفيذ الاحكام
العرفية في منطقة القاهرة .

٢ - الاسكندرية وتشمل فيما عدا الجزء الداخل في دائرة المنطقة المبينة في البند ٥ الجهات
التي تدخل في دائرة يحدها خط يمتد من طابية الحمراء - محطة كفر الدوار - المعسكر القديم
إلى طابية العجمي (العريانة)

٣ - قنال السويس وتشمل : فيما عدا الجزء الداخل في دائرة المنطقة المبينة في البند ٥
(١) منطقة تقع غربي قنال السويس ويحدها خط يبتدىء من نقطة تلاقي البحر الابيض
المتوسط بالشاطئ الشرقي لنهر النيل (فرع دمياط) متجها إلى قبلي بجوار فرع دمياط من
الجهة الشرقية حتى الكيلو ٢٢٣ ثم يتجه إلى الشرق مارا قبلي سكن دمياط حتى يتقابل بشاطئ
بحيرة المنزلة ثم يتجه إلى القبلي ثم إلى الشرق ثم إلى القبلي بجوار شاطئ البحيرة المذكورة مارا
غربي سكن المطرية إلى أن يتقابل مع خط الطول ٣٢ درجة ثم يتجه في سيره إلى القبلي على الخط
المذكور حتى يتقابل مع الحد الفاصل بين صحراء القصاصين والاطيان المزروعة بمركز فاقوس
ثم يتجه إلى الغرب مائلا إلى القبلي بجوار الحد الفاصل بين صحراء القصاصين والاطيان المزروعة
بمركز فاقوس وأبي حماد إلى أن يتقابل مع ترعة الاسماعيلية عند بلدة العباسية ثم يتجه إلى
الغرب مائلا إلى القبلي بجوار ترعة الاسماعيلية من الجهة الغربية لغاية تقابلها بخط الطول (٣٠
و ٣١ درجة) ثم يتجه إلى قبلي على الخط المذكور إلى أن يتقابل بخط العرض ٣٠ درجة .

(ب) منطقة تقع جنوب قنال السويس ويحدها خط يبتدىء من نقطة تقابل خط عرض ٣٠ درجة مع خط طول (٣٠ و ٣١ درجة) وينتهي على ساحل البحر الاحمر عند رأس أم مغارة .

٤ - الحدود . وتشمل هذه المنطقة الجهات الداخلة في دائرة مصلحة الحدود .

٥ - شمال الدلتا وتشمل .

المنطقة الساحلية لشمال الدلتا بعرض خمسة أميال بطول الساحل ابتداء من نقطة سواحل أبي قير إلى كوبري الجميل .

مادة ٢ - يجوز لمندوب السلطة القائمة على تنفيذ الاحكام العرفية في المناطق الخاصة - عدا ما ينحوله من سلطات خاصة - أن يتخذ لحفظ النظام وصيانة الامن العام قرارات تطبق في المنطقة التي ندب فيها كلها أو بعضها وتقرض على مخالفتها عقوبة لا تتجاوز الحبس لمدة ثلاثة أشهر وغرامة عشرة جنيهات .

مادة ٣ - يعين مندوبين للسلطة المذكورة .

(١) في منطقة القاهرة

محافظ القاهرة

(٢) في منطقة الاسكندرية

الاسكندرية

(٣) في منطقة قنال السويس

القيال

(٤) في منطقة الحدود

المدير العام لمصلحة الحدود

(٥) في منطقة شمال الدلتا

» » » خفر السواحل

مادة ٤ - تلغى الاوامر رقم ٥ و ١٣ و ١١١ و ١٢١ و ١٩٤ المتقدم ذكرها .

مادة ٥ - يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

القاهرة في ٢٢ يولييه سنة ١٩٤٢ مصطفى النحاس

أمر رقم ٣٠٤

بتنظيم المرور في الطريق الصحراوي بين القاهرة والاسكندرية

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

وعلى الأمر رقم ٢٤٥ المعدل بالأمر رقم ٢٥٨ بشأن تحريم المرور على بعض الطرق ليلا .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .

(نقرر ما هو آت)

مادة ١ - يقفل الطريق الصحراوي بين القاهرة والاسكندرية دون المرور للسيارات والمركبات الذاهبة من القاهرة إلى الاسكندرية .

على أنه يجوز لأصحاب الأعمال وموظفي وعمال الشركات والمنشآت وغيرهم ممن تكون لهم مصلحة جديدة في استعمال هذا الطريق في الاتجاه المذكور الحصول على إذن من مندوب السلطة القائمة على إجراء الاحكام العرفية في منطقة الحدود .

مادة ٢ — يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مصطفى النحاس

القاهرة في ٢٢ يولييه سنة ١٩٤٢

أمر رقم ٣٠٥

بشأن التدابير اللازمة لإيواء المهاجرين .

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

وعلى الأمر رقم ٤٩ بتعديل العقوبات التي توقع في حالة عدم الاذعان لأوامر الاستيلاء والتكاليف .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ ماي سنة ١٩٤٢

(نقرر ما هو آت)

مادة ١ — يخول مندوبو السلطة القائمة على إجراء الاحكام العرفية والمحافظون والمديرون في الجهات التي لم يعين لها مندوب خاص للسلطة المذكورة ، كل في دائرة اختصاصه سلطة إصدار أوامر الاستيلاء وتكاليف بقصد إيواء المهاجرين .

ويكون لهم في سبيل تنفيذ التدابير المشار إليها في الفقرة السابقة أن يتعرفوا في كل وقت من الهيئات والافراد ما يكون لديهم من الامكنة أو الغرف أو الأسرة الزائدة عن الحاجة الحقيقية .

مادة ٢ — يعاقب كل من يرفض الاذعان لأوامر الاستيلاء والتكاليف المشار إليها في المادة السابقة بالحبس لمدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز عشرين جنيتها أو باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٣ — يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مصطفى النحاس

القاهرة في ٢٥ يولييه سنة ١٩٤٢

أمر رقم ٣٠٦

بتعديل الامر رقم ٢٩٤

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية

في البلاد المصرية .

وعلى الامر رقم ٢٩٤ بتحويل المحافظين والمديرين سلطات استثنائية .
وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين فى ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢
(تقرر ما هو آت)

مادة ١ - فقرة أولى - استثناء من أحكام المادة ٢ من الامر رقم ٣٠٣ بشأن المناطق الخاصة
يجوز لمدونى السلطة القائمة على إجراء الاحكام العرفية والمحافظين والمديرين فى الجهات التى
لم يعين لها مندوب خاص للسلطة المذكورة أن يتخذ كل منهم فى دائرة اختصاصه - عدا
ما ينحوله من سلطات خاصة - قرارات تطبق فى المنطقة التابعة لها كلها أو بعضها لحفظ النظام
وصيانة الامن العام وتفرض على مخالفيها عقوبة الحبس لمدة لا تزيد على سنة وغرامة لا تتجاوز
مائتى جنيه .

مادة ٢ - يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .
ويبدأ تنفيذه فى كل محافظة أو مديرية على الوجه المبين فى الفقرة الثانية من المادة ٤ من الامر
رقم ٢٩٤ المتقدم ذكره .
القاهرة فى ٢٥ يولييه سنة ١٩٤٢
مصطفى النحاس

أمر رقم ٣٠٧

يحظر بيع المشروبات الاصطناعية فى بعض الجهات

نحن مصطفى النحاس باشا
بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية فى
البلاد المصرية .

وعلى الامر رقم ١١٢ المعدل بالامر رقم ٢١٢ بشأن المشروبات الروحية .
وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين فى ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .
(تقرر ما هو آت)

مادة ١ - يحظر فى الحال العمومية بنوعها الكائنة فى محافظات القاهرة والاسكندرية وبورسعيد
والسويس ومدينة الاسماعيلية وبندر الجيزة بيع المشروبات الاصطناعية المعروفة باسم (طافيا)
والوارد تعريفها فى المادة ٤ من الامر رقم ١٦٢ المتقدم ذكره ، أو عرضها للبيع أو حيازتها
لأى سبب كان .

ويحول مندوب السلطة القائمة على إجراء الاحكام العرفية والمحافظون والمديرون فى المناطق
التي لم يعين لها مندوب خاص للسلطة المذكورة كل فى دائرة اختصاصه الحق فى إصدار قرارات
بجعل الحكم المتقدم ذكره ساريا على جهات أخرى غير التى أشير اليها فى الفقرة السابقة .
مادة ٢ - كل مخالفة لاحكام هذا الأمر يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على سنة وغرامة

من خمسة جنيهاً إلى مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .
ويجوز للمحكمة فضلاً عن ذلك أن تحكم بمصادرة الممتلكات المضبوطة وأن تأمر بإغلاق
المحل مدة لا تقل عن أسبوع ولا تزيد على شهر .

مادة ٣ - يعمل بهذا الأمر بعد أربعة أيام من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

القاهرة في ٢٥ يولييه سنة ١٩٤٢ مصطفى النحاس

أمر رقم ٣٠٨

بإضافة حكم جديد إلى الأمر رقم ١٦٠ بشأن تعيين الجرائم التي تختص المحاكم
المسكينة بنظرها

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية في
البلاد المصرية .

وعلى الأمر رقم ١٦٠ الخاص بتعيين الجرائم التي تختص المحاكم المسكينة بنظرها والمعدل
بالأوامر رقم ١٧١ و ٢٢٠ و ٢٤٢

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ - يضاف إلى آخر المادة الأولى من الأمر رقم ١٦٠ المتقدم ذكره النص الآتي :
(١٢) الجرائم المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ بشأن
المراهنة على سباق الخيل ورمي الحمام وغيرها من أنواع ألعاب وأعمال الرياضة .
واستثناء من حكم المادة الأولى من القانون المذكور تكون العقوبة على مخالفة أحكامه الحبس
مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وغرامة لا تتجاوز ٢٠ جنياً أو إحدى هاتين العقوبتين فضلاً عن
ضبط الرهون والحكم بمصادرتها لجانب الحكومة .

مادة ٢ - يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

القاهرة في ٢٧ يولييه سنة ١٩٤٢ مصطفى النحاس

أمر رقم ٣٠٩

بتعديل الأمر رقم ٢٤٧

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية
في البلاد المصرية .

وعلى الأمر رقم ٢٤٧ باغلاق بيوت العاهرات .
وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .
(تقرر ما هو آت)

مادة ١ — يستبدل بالفقرة الثالثة من المادة الأولى من الأمر رقم ٢٤٧ المتقدم ذكره
النص الآتي
ماده ١ (فقرة ثالثة)

ويعتبر في تطبيق هذا الأمر بيتا للعاهرات كل محل يتخذ أو يدار للبقاء عادة ولو اقتصر
استعماله على بغى واحدة .

مادة ٢ — يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
القاهرة في ٢ اغسطس سنة ١٩٤٢
مصطفى النحاس

أمر رقم ٣١٠
خاص بجرائم صيد الاسماك

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في
البلاد المصرية .

وعلى المرسوم بقانون الصادر في ٢١ ابريل سنة ١٩٢٦ الخاص بصيد الاسماك في البحيرات
والمياه الداخلية والمياه المصرية وقناة السويس وبالملاحة في البحيرات الداخلية الممدل بالمرسوم
بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٢٩ :

وعلى المرسوم بقانون الصادر في ١٠ مايو سنة ١٩٢٦ الخاص بتقرير بعض المحظورات على
صيد الاسماك .

وعلى المرسوم بقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٢٦ الخاص بالصيد في البحيرات بدون رخصة .
وعلى القرار الصادر في ٢٤ يناير سنة ١٩٣٢ الخاص بصيد الاسماك .

وعلى القرار الصادر في ١٤ ابريل سنة ١٩٤٠ بشأن تحديد أطوال بعض أنواع الاسماك
التي لا يجوز صيد أو بيع أو حيازة أصغر منها .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .
(تقرر ما هو آت)

مادة ١ — استثناء من أحكام المادة ١٢ من المرسوم بقانون الصادر في ٢١ ابريل سنة ١٩٢٦
والمادة ٧٥ (١) و (ب) و (ج) من القرار الصادر في ٢٤ يناير سنة ١٩٣٢ والمادة ١ من القرار
الصادر في ١٤ ابريل سنة ١٩٤٠ يعاقب كل من ارتكب إحدى الجرائم المنصوص عليها في

هذه المواد بالحبس لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيتها أو باحدى هاتين العقوبتين وذلك مع عدم الاخلال بالعقوبات الاخرى المتصوص عليها بالقوانين والقرارات المشار اليها .

مادة ٢ — يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

مصطفى النحاس

القاهرة في ٢ اغسطس سنة ١٩٤٢

أمر رقم ٣١١

بتعديل تشكيل بعض المحاكم العسكرية العليا

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بأعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية

وعلى المادة ٦ مكررة من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ الخاص بنظام الاحكام العرفية .

وعلى الأمر رقم ٣٠٠ الخاص بتشكيل المحاكم العسكرية .

وبناء على السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢

(نقرر ما هو آت)

مادة ١ — يعين الصاغ حسين كامل افندى عضوا بالمحكمة العسكرية العليا الثالثة التي مقرها مدينة القاهرة بدلا من البكباشي حسين كامل افندى .

مادة ٢ — يعين كل من البكباشي أركان الحرب احمد شوقي عبد الرحمن افندى والصابغ محمد مجدى الزارع افندى عضوين بالمحكمة العسكرية العليا الخامسة التي مقرها مدينة أسيوط بدلا من البكباشي احمد حلمى عبد الرحمن افندى والصابغ حسين حمدى افندى .

مادة ٣ — يعين البكباشي احمد حلمى عبد الرحمن افندى والصابغ حسين حمدى افندى عضوين احتياطيين للمحاكم العسكرية العليا بالقاهرة .

مادة ٤ — يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مصطفى النحاس

القاهرة في ٤ اغسطس سنة ١٩٤٢

أمر رقم ٣١٢

بشأن الاتجار فى أجهزة الحريق

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بأعلان الاحكام العرفية في

البلاد المصرية .

و بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢

(تقرر ما هوآت)

مادة ١ — يحظر استيراد أجهزة اطفاء الحريق أو صنعها أو بيعها أو عرضها للبيع أو حيازتها بقصد البيع مالم تكن مصنوعة وفقا للمواصفات المبينة بالجدول الملحق بهذا الأمر . ويجوز لوزير التجارة والصناعة بقرار يصدره تعديل تلك المواصفات .

مادة ٢ — يثبت على كل جهاز معد للبيع لوحة تطبع عليها البيانات الآتية

(١) تاريخ الصنع (اليوم والشهر والسنة)

(٢) إسم الصانع أو البائع .

(٣) ما يفيد حصول التجربة تحت ضغط مائع قدره ٢٤ و ٦ كيلو جرام على السنتيمتر المربع الواحد (٣٥٠ رطلا انجليزيا على البوصة المربعة) واحتمال هذا الضغط باستمرار لمدة خمس دقائق على الأقل .

(٤) تاريخ الاختبار المنصوص عليه تحت (سادسا) من المواصفات العامة المبينة بالجدول الملحق بهذا الأمر .

(٥) كيفية استعمال الجهاز ومائه .

مادة ٣ — مع عدم الاخلال بالأحكام المقررة بالقانون رقم ١٣ الصادر في ٢٨ اغسطس سنة ١٩٠٤ بشأن المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة يجب على كل صاحب متجر أو مصنع لأجهزة اطفاء الحريق أن يقدم اقرارا إلى مكتب السجل التجارى الواقع بدائرته المصنع أو المتجر مبينا فيه ما يأتى

(١) اسم صاحب المصنع أو المتجر ولقبه ومحل إقامته وجنسيته وإذا كان المصنع أو المتجر مستغلا بواسطة الغير فاسم المستغل ولقبه ومحل إقامته وجنسيته وإذا كان مملوكا لشركة وجب ذكر اسم كل من الشركاء المتضامنين فى شركات التضامن أو التوصية أو المديرين المسئولين فى شركات المساهمة ولقب كل منهم ومحل إقامته وجنسيته .

(٢) عنوان المصنع أو المتجر .

وبقدم الاقرار فى خلال شهر من تاريخ نشر هذا الأمر فيما يتعلق بالمصانع أو المتاجر الموجودة وقت صدوره وفى خلال شهر من تاريخ تشغيل المحل فيما يتعلق بالمصانع والمتاجر التى تفتح بعد صدوره .

مادة ٤ — كل تغيير أو تعديل يطرأ على البيانات المشار إليها فى المادة السابقة يجب أن يقدم عنه اقرار جديد إلى مكتب السجل التجارى الكائن بدائرته المحل فى مدة ثمانية أيام من حصوله .

مادة ٥ - على أصحاب مصانع أجهزة اطفاء الحريق وعلى مستورديها أن يمسكوا دفترًا خاصًا يقيّد فيه مقدار المصنوع أو المستورد من كل نوع من أنواع الأجهزة وتاريخ الصنع أو الاستيراد والمقادير المباعة منها وتاريخ بيعها واسم المشتري وعنوان محله .

مادة ٦ - كل مخالفة لأحكام هذا الأمر يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة من خمسة جنيهات إلى مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين فضلاً عن جواز الحكم بمصادرة الأجهزة .

مادة ٧ - يتولى اثبات المخالفات لأحكام هذا الأمر والقرارات التي تصدر تنفيذاً له مأمور الضبطية القضائية والموظفون الذين يعينهم لهذا الغرض وزير التجارة والصناعة بالاتفاق مع وزير الداخلية ويعتبر هؤلاء الموظفون فيما يتعلق بتنفيذ هذا الأمر من مأموري الضبطية القضائية ويكون لهم الحق في تفتيش مصانع أجهزة اطفاء الحريق أو المخازن المخصصة الخاصة بها والمحال التي تباع فيها في أي وقت . على أنه لا يجوز أن يمدى هذا التفتيش إلى أجزاء المصانع والمخازن والمحال غير المخصصة لصناعة أو تخزين أو تجارة هذه الأجهزة .

مادة ٨ - يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

مصطفى النحاس

القاهرة في ٥ أغسطس سنة ١٩٤٢

جدول ملحق بالأمر رقم ٣١٢

بيان مواصفات أجهزة اطفاء الحريق

نوع الجهاز

أجهزة اطفاء الحريق اليدوية

المواصفات

(١) ألا تزيد سعة الجهاز اليدوي على ١٥ لترًا وألا تزيد قطره على ٢٠ سنتيمتراً .
(٢) أن تكون اسطوانية أو مخروطية الشكل وأن تكون محدة الطرفين في الأولى ومحدبة الطرف الكبير في الثانية .

(٣) أن يكون جسم الجهاز وطرفاه من ألواح الصلب الطري أو من النحاس الأحمر ومطلية بالقصدير أو الرصاص من الداخل . على أنه إذا كان الجهاز مصنوعاً من ألواح الصلب الطري فيجب أن تكون جميع هذه الألواح متصلة بعضها ببعض بحيث يغطي أحد الطرفين الآخر (وصله النصف على النصف) بطريقة البرشمة على أن يكون التخريم بالثقاب مع ملء جميع الوصلات بالقصدير .

(٤) أن يكون الطرفان الأعلى والأسفل محدبين دون ثنية راجعة بحيث لا يزيد نصف قطر التحديب على قطر جسم الجهاز وأن تكون قاعدة الارتكاز قطعة واحدة مع جسمه على أن تكون

ممتدة من أسفل نقطة من الجزء المحذب بمقدار كاف لعدم مساسها بالأرض .
وإذا كان جسم الجهاز وطرفاه مصنوعة من ألواح الصلب الطرى يجب ألا يقل سمكها عن
١٥٨ ملليمتر (١٦ و ١ من البوصة) إذا لم يزد قطر الجهاز على ١٥ سنتيمترا ولم يقل قطر
البرشام عن ٧٦ و ٤ ملليمترات (١٦ و ٣ من البوصة)

أما إذا زاد القطر عن ١٥ سنتيمترا فيجب ألا يقل السمك عن ٥٨ و ١٠ ملليمتر (١٦ و ١
من البوصة) وألا يقل قطر البرشام عن ٣٥ و ٦ ملليمتر (ربع بوصة)

أما الأجهزة المصنوعة من النحاس الأحمر فيجب ألا يقل سمكها عن ملليمترين .
(٥) يثبت بفتحة الجهاز جلبية من النحاس الأصفر أو البرونز لا يقل قطرها الداخلى عن
٧٦ سنتيمترات ومقلوطة من الخارج بحيث لا يقل ارتفاع القلووظ عن ٢ ونصف سنتيمترا ولا
يقل سمك الجلبية عن ٦ ونصف ملليمتر ويكون لها غطاء من النحاس الأصفر أو البرونز المقلوظ
من الداخل بحيث لا يقل الجزء المقلوظ به عن سنتيمترين وأن يكون به ثلاثة ثقوب قطر كل
منها ٣ ملليمترات على أبعاد متساوية وعلى بعد سنتيمتر واحد من نهاية القلاووظ السفلى لتخفيف
الضغط المحتبس في الجهاز عند فتح الغطاء . وأن تكون القلوطة مستمرة وغير ناقصة وأن يحكم
قفل الغطاء بورده من جلد جيد مشحما تشحيا جيدا أو بكاوتشوك مقاوم لمفعول الحمض
أو مادة أخرى تصلح لهذا الغرض بحيث يكون سمك الوردة ٣ ملليمترات .

وفي أجهزة الاطفاء ذات الصودا والحمض يكون الحامل الذى يوضع فيه وعاء الحمض
مصنوعا من سلك نحاس أحمر مطلى جيدا بالقصدير أو الرصاص بحيث لا يقل قطره عن ٧٦ و ٤
ملليمتر (١٦ - ٣ بوصة)

(٦) أن يعمل للجهاز مقبض يثبت فيه بطريقة يسهل معها نقله وتصويبه إلى النار .
(٧) الأجهزة ذات الصودا والحمض يكون الوعاء وغطاؤه (إذا كان له غطاء) من الزجاج
أو الصينى أو الرصاص .

(٨) أن يكون حجم البورى كافيا لقذف السائل إلى مسافة تتراوح ما بين ٦ و ٩ أمتار
لمدة لا تقل عن دقيقة واحدة .

(٩) أن يكون الاناء الداخلى في أجهزة الاطفاء الرغوية مصنوعا من ألواح النحاس الأحمر
بسمك لا يقل عن ٣ و ٤ ملليمتر وأن يطلى طلاء جيدا من الداخل والخارج بالقصدير أو الرصاص
وأن تكون جميع الاجزاء الداخلية في الجهاز بما فيها اليايات مطلية بالقصدير أو الرصاص .

٢ - أجهزة إطفاء الحريق التى تزيد سعتها على ١٥ لترا لغاية ٥٠ لترا

(١) أن تكون الأجهزة اسطوانية الشكل ومحدبة الطرفين .
(٣) أن يكون جسم الجهاز وطرفاه من ألواح الصلب الطرى الذى لا يقل سمكه عن
١٧ و ٣ ملليمتر (١ و ٨ بوصة) وأن تكون مطلية جيدا من الداخل بالقصدير أو الرصاص .

(٣) أن تكون ألواح الصلب الطرى متصلة بعضها ببعض بحيث يغطى أحد الطرفين الآخر (وصلة النصف على النصف) بطريقة البرشمة على أن يكون التخريم بالثقاب مع ملء أطراف جميع الوصلات بالقصدير وفي الوصلة الطولية يكون البرشام على صفين متوازيين بحيث تكون مواضع البرشام في أحد الصفين مقابلة لمنتصف الخطوة في الصف الآخر ويكون مسار البرشام من الصلب الطرى مقاس ٣٥ و ٦ ملليمتر (١٠٤ بوصة) .

وفي كل من الوصلتين العرضيتين لطرفي الجهاز يكون البرشام من الصلب الطرى على صف واحد بمقاس ٣٥ و ٦ ملليمتر (١٠٤ بوصة) .

(٤) أن يكون طرفا الجهاز محدبين دون ثنية راجعة بحيث لا يزيد نصف قطر التحديب على قطر جسم الجهاز . وأن تكون قاعدة الارتكاز مثبتة بأحكام إلى قاع الجهاز (٥) أن يكون الجهاز مركبا على عجل بطريقة لا تعوق استعماله بسهولة .

(٦) أن يكون للفوهة المخصصة لملء الجهاز غطاء من النحاس الأصفر أو البرونز مثبتا فيها بالقلاووظ بحيث لا يقل الجزء المقلووظ في الغطاء عن ٣ سنتيمترات وأن يكون به ثقب في منتصف هذا الجزء لتخفيف الضغط المحتبس في الجهاز عند فتح الغطاء وأن تكون القلاووظ مستمرة وغير ناقصة وأن يحكم قفل الغطاء بوردة من جلد جيد مشحما نشحيا جيدا أو بكارتشوك مقاوم لمفعول الحمض أو مادة أخرى تصلح لهذا الغرض بحيث يكون محكما ٣ ملليمترات .

(٧) أن يكون للجهاز صمام أمن يفتح عند ضغط ١٥ كيلو على السنتيمتر المربع الواحد (٢١٣ رطلا انجليزيا على البوصة المربعة) .

(٨) أن يكون الاناء الداخلى في أجهزة الاطفاء الرغوية مصنوعا من ألواح النحاس الأحمر بسمك لا يقل عن ملليمتر واحد وأن يطللى طلاء جيدا من الداخل والخارج بالقصدير أو الرصاص وأن تكون جميع الأجزاء الداخلية في الجهاز بما فيها اليايات مطلية بالقصدير أو الرصاص .

(٩) يجب أن يثبت بالغطاء صمام من البرونز بطارة لأحكام عزل السائل الموجود بالوعاء الداخلى من السائل الآخر الموجود خارج الوعاء .

٣ — أجهزة إطفاء الحريق التى تزيد سعتها على ٥٠ لترا

(١) أن تكون الاجهزة أسطوانية الشكل ومحدبة الطرفين .

(٢) أن يكون جسم الجهاز وطرفاه من ألواح الصلب الطرى الذى لا يقل سمكه عن ٧٦ و ٤ ملليمتر (١٦ و ٣ بوصة) فى الجسم و ٣٥ و ٦ ملليمتر (١٠٤ بوصة) على الطرفين وأن يكون مطليا جيدا من الداخل بالقصدير أو الرصاص .

(٣) أن تكون ألواح الصلب الطرى متصلة بعضها ببعض بحيث يغطى أحد الطرفين الآخر (وصلة النصف على النصف) بطريقة البرشمة على أن يكون التخريم بالثقاب مع ملء جميع الوصلات

بالقصدير وفي الوصلة الطولية يكون البرشام على صفين متوازيين بحيث تكون مواضع البرشام في أحد الصفين مقابلة لمنتصف الخطوة في الصف الآخر ويكون مسار البرشام من الصلب الطرى مقاس ٩٣ و ٧ ملليمتر (٥١٦ بوصة) .

وفي كل من الوصلتين العرضيتين لطرفي الجهاز يكون البرشام من الصلب الطرى على صف واحد بمقاس ٩٣ و ٧ ملليمتر (٥١٦ بوصة)

(٤) أن يكون طرفا الجهاز محدبين دون ثنيه راجعة بحيث لا يزيد نصف قطر التحديد على قطر جسم الجهاز وأن تكون قاعدة الارتكاز مثبتة بأحكام إلى قاع الجهاز .

(٥) أن يكون الجهاز مركبا على عجل بطريقة لا تعوق استعماله بسهولة .

(٦) أن يكون للفوهة المخصصة لماء الجهاز غطاء من النحاس الأصفر أو البرونز مثبتا فيها بالقلاووظ بحيث لا يقل الجزء المقلوظ في الغطاء عن ٣ سنتيمترات وأن يكون به ثقب في منتصف هذا الجزء لتخفيف الضغط المحتبس في الجهاز عند فتح الغطاء وأن تكون القلوطة مستمرة وغير ناقصة وأن يحكم قفل الغطاء بوردة من جلد جيد مشحما تشحيماً جيداً أو بكاونتشوك مقاوم لمفعول الحمض أو مادة أخرى تصلح لهذا الغرض بحيث يكون سمك الوردة ٣ ملليمترات (٧) أن يكون بالجهاز صمام أمن يفتح عند ضغط ١٥ كيلوجراما على السنتيمتر المربع الواحد الداخلى (٢١٣ رطلا انجلىزيا على البوصة المربعة)

(٨) أن يكون الاناء الداخلى في أجهزة الاطفاء مصنوعا من ألواح النحاس الاحمر بسمك لا يقل عن واحد ونصف ملليمتر وأن يطل جديدا من الداخل والخارج بالقصدير أو الرصاص وأن تكون جميع الاجزاء الداخلية في الجهاز بما فيها اليايات مطلية بالقصدير أو الرصاص .

(٩) يجب أن يثبت بالغطاء صمام من البرونز بطارة لاحكام عزل السوائل الموجودة بالوعاء عن السائل الآخر الموجود خارج الوعاء .

مواصفات عامة

علاوة على المواصفات السابقة يراعى في جميع أجهزة اطفاء الحريق ما يأتى :-

(١) ألا تقل خطوة البرشام في حالة البرشمة عن ثلاثة أمثال قطر مسار البرشام وألا تزيد على خمسة أمثاله وألا تقل المسافة بين حرف اللوح ومركز ثقب البرشام عن نصف الخطوة ولا تزيد عن الخطوة .

وإذا كان البرشام من صفين يجب أن تكون المسافة بين مركزى ثقب البرشام مساوية لنصف الخطوة .

(٢) أن تركيب مصاف على جميع فتحات التصريف :

(٣) ألا يقل سمك الغطاء عن سمك الجلبة .

(٤) أن تعمل علامة تبين بوضوح المستوى الذى تصل اليه المياه بحيث يترك فراغ فى أعلاه لا يقل عن ٥٠ من سعة الاناء الكلية وأن تجعل نسبة الفراغ إلى المحتويات بحيث لا تزيد قوة الضغط عند اختلاط المواد وقيل جميع الفتحات على ١٤ كيلوجراما على السنتيمتر المربع (٢٠٠ رطل انجلىزى على البوصة المربعة)

(٥) أن يحتمل الجهاز ضغطا مائيا قدره ٦ و ٢٤ كيلوجراما على السنتيمتر المربع الواحد (٣٥٠ رطلا انجلىزيا على البوصة المربعة) على الأقل باستمرار لمدة خمس دقائق .

(٦) أن يختبر الجهاز مرة على الأقل كل أربع سنوات تحت ضغط قدره ٢١ كيلو جراما على السنتيمتر المربع (٣٠٠ رطل انجلىزى على البوصة المربعة)

(٧) فى الاجهزة التى سعتها تزيد على ٥٠ لترا يجوز الاستعاضة على البرشمة باللحام بالكهرباء أو بالاكسى استيلين

(٨) إذا كان الجهاز مصنوعا من ألواح الصلب الطرى فيتعين أن يدهن من الخارج بطبقة من السلاقون تغطى بطبقة من البوية الحمراء .

أمر رقم ٣١٣

بشأن الاجانب الذين كانوا من رعايا إحدى الدول التى قطعت مصر علاقاتها السياسية بها
نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية فى
البلاد المصرية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين فى ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢

(نقرر ما هو آت)

مادة ١ — يجب على جميع الاشخاص ذكورا و أناتا البالغين من العمر ثمانية عشر عاما فأكثر الذين كانوا من رعايا إحدى الدول التى قطعت مصر علاقاتها السياسية بها ، وهى ألمانيا وإيطاليا والمجر وبلغاريا ورومانيا وفنلندا واليابان وسيام ودخلوا فى إحدى الجنسيات الاجنبية الاخرى بالزواج أو بالتجنس أن يقدموا أنفسهم فى خلال أسبوع من تاريخ نشر هذا الأمر إلى مقر المحافظة أو المديرية الموجود فى دائرتها محل توطنهم أو إقامتهم لقيد أسمائهم بها . وعليهم أن يستحضروا معهم جميع المستندات المثبتة لشخصيتهم وجنسيتهم ويقدموا بياناً يذكر فيه بصفة خاصة الحالة المدنية لكل منهم وعدد أفراد أسرته ومهنته ومحل إقامته .

كذلك يجب عليهم أن يبلغوا المحافظة أو المديرية التى قدموا إليها البيان السالف الذكر كل تغيير يطرأ على حالتهم المدنية فيه فى خلال أسبوع من حدوث هذا التغيير .

مادة ٢ — يعاقب كل من يخالف أحكام هذا الأمر بالحبس لمدة لا تزيد عن ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز ٥٠ جنيتها أو باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٣ — يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

مصطفى النحاس

القاهرة في ٥ أغسطس سنة ١٩٤٢

أمر رقم ٣١٤

بشأن الاجهزة اللاسلكية فى السيارات

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية فى

البلاد المصرية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين فى ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .

(تقرر ما هوآت)

مادة ١ — يحظر تركيب أى جهاز لاسلكى فى السيارات قبل الحصول على ترخيص خاص بذلك من المحافظة أو المديرية الموجود فى دائرتها محل توطن أو إقامة صاحب السيارة أو حائزها . وعلى أصحاب وحائزى السيارات التى يوجد بها جهاز لاسلكى يراد استبقاؤه أن يقدموا إلى المحافظة أو المديرية فى خلال خمسة عشر يوما من تاريخ نشر هذا الامر طلبا للحصول على الترخيص المشار إليه فى الفقرة السابقة . فاذا لم يحصلوا على الترخيص فى الفترة المذكورة وجب عليهم نزع الجهاز من السيارة .

مادة ٢ — يعاقب كل من يخالف أحكام هذا الأمر بالحبس لمدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز ٥٠ جنيتها أو باحدى هاتين العقوبتين ويحكم فضلا عن ذلك بالمصادرة .

مادة ٣ — يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

مصطفى النحاس

القاهرة فى ٦ يوليه سنة ١٩٤٢

أمر رقم ٣١٥

بشأن العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين للأماكن

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية فى

البلاد المصرية .

وعلى الاوامر رقم ١٥١ و ١٦٤ و ١٩٩ الخاصة بتحديد الاجارات وامتداد عقود الاجار

و بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ — تسرى أحكام هذا الأمر على الأماكن وأجزاء الأماكن على اختلاف أنواعها المؤجرة للسكنى أو لغير ذلك من الأغراض سواء أكانت مفروشة أم غير مفروشة مستأجرة من المالك أم من المستأجر منه وذلك في المدن والجهات والأحياء التي يصدر بتحديداتها قرار من وزير الداخلية .

مادة ٢ — اعتباراً من تاريخ نشر هذا الأمر لا يجوز للمؤجر أن يخرج المستأجر إلا بحكم قضائي يستند إلى أحد السببين الآتين .

(١) أن تكون الإجرة المستحقة بصفة قانونية طبقاً لأحكام هذا الأمر لم تدفع في خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ المطالبة بها بعد الاستحقاق بإعلان على يد محضر أو بخطاب مسجل (٢) أن يكون المستأجر قد استعمل المكان أو سمح باستعماله بطريقة تنافي شروط عقد الإيجار المعقولة أو تضر بمصلحة المالك .

مادة ٣ — استثناء من أحكام المادة السابقة يجوز للمالك فيما يتعلق بالأماكن المخصصة للسكنى أن ينبه على المستأجر بالإخلاء في نهاية مدة الإجارة العادية السارية أو المجددة تجديداً تعاقدياً أو في أثناء الإجارة أو في غير ذلك من الأحوال إذا كان في حاجة حقيقية للمكان لشغله بنفسه أو بأحد والديه أو أولاده ويكون التنبيه بخطاب مسجل قبل موعد الإخلاء بستة أشهر وفي حالة عدم قبول المستأجر بالإخلاء يجب على المالك الحصول على حكم به على ألا يتم الإخلاء قبل مضي شهرين على الأقل من تاريخ النطق بالحكم إذا كان حضورياً أو من إعلانه لشخص المستأجر أو محل إقامته إذا كان غائباً وبشرط انقضاء الستة أشهر المحددة في الفقرة السابقة

وإذا لم يشغل المالك أو أحد والديه أو أولاده المكان في ميعاد شهر من تاريخ الإخلاء أو إذا لم يستمروا شاغلين له مدة سنة على الأقل حق للمستأجر أن يطالب المؤجر بكافة التعويضات الناشئة عن الإخلاء كما أن له الحق في شغل المكان مجدداً .

مادة ٤ — لا يجوز أن تزيد الإجرة المتفق عليها في عقود الإيجار التي تبرم بعد نشر هذا الأمر أو التي أبرمت منذ أول مايو سنة ١٩٤١ على أجرة شهر إبريل سنة ١٩٤١ أو أجرة المثل في الشهر المذكور مضاعفاً إليها .

أولاً — فيما يتعلق بالمحال المؤجرة لأغراض تجارية أو صناعية والمحال العامة ٢٥ في المائة إذا كانت الإجرة المتفق عليها أو أجرة المثل لا تتجاوز ٥ جنيهات شهرياً .

و ٤٠ ٪ فيما زاد على ذلك

ثانياً - فيما يتعلق بالاماكن الأخرى

- ٨ / إذا كانت الاجرة المتفق عليها أو أجرة المثل لا تتجاوز ٤ جنيهاً شهرياً
١٠ / إذا كانت الاجرة المتفق عليها أو أجرة المثل لا تتجاوز عشرة جنيهاً شهرياً
١٢ / فيما زاد على ذلك

على أنه إذا كانت هذه الاماكن مؤجرة بقصد استغلالها كاماكن مفروشة تجوز زيادة الاجرة إلى ٤٠ في المائة من الاجرة المتفق عليها أو أجرة المثل

ويدخل في تقدير الاجرة المتفق عليها أو أجرة المثل المذكورين تقويم كل شرط أو التزام جديد لم يكن وارداً في العقود المبرمة قبل أول مايو سنة ١٩٤١ أو لم يحجز العرف في هذا التاريخ فرضه على المستأجر كما يدخل في التقدير كل مبلغ اضافي يكون المؤجر قد اقتضاه لهذا الغرض من المستأجر مباشرة أو عن طريق الوسيط في الاجارة .

وفي الأحوال التي لا يوجد فيها عقود كتابية أو يتعذر الحصول عليها يجوز اثبات شروط التعاقد والاجرة المتفق عليها أو أجرة المثل والتكاليف الإضافية المشار إليها فيما تقدم بكافة طرق الاثبات مهما كانت قيمة النزاع .

وتسرى الزيادة اعتباراً من أول الشهر التالي لنشر هذا الامر إلا فيما يتعلق بعقود الايجار المبرمة أو المجددة قبل أول مايو سنة ١٩٤١ والتي لا تزال مدتها سارية فإن الزيادة بالنسبة لها تبتدىء من تاريخ نهاية الاجارة المذكورة .

مادة ٥ - استثناء من أحكام المادتين ٣٨٩ من القانون المدني الاهلي و ٤٧٤ من القانون المدني المختلط تسرى الاحكام المتقدمة على المالك الجديد للعقار ولو لم يكن لسند الايجار تاريخ ثابت بوجه رسمي سابق على تاريخ البيع .

مادة ٦ - يجب على المستأجر أو المستأجر من الباطن الذي يرغب في إخلاء المكان المؤجر له مراعاة مواعيد التنبيه المنصوص عليها في المادتين ٣٨٣ من القانون المدني الاهلي و ٤٦٨ من القانون المدني المختلط .

مادة ٧ - يعتبر باطلاً بحكم القانون كل شرط يخالف للأحكام المتقدمة وبحكم باستقطاع المبالغ المحصلة بغير وجه حق من الاجرة التي يستحق دفعها .

مادة ٨ - ترفع المنازعات الناشئة من تطبيق هذا الأمر ببناء على طلب ذوى الشأن إلى المحكمة الكلية المختصة .

ويجب على قلم الكتاب أن يرفع الطلب في خلال ٢٤ ساعة من تاريخ استلامه إلى رئيس الدائرة المختصة الذي يحدد جلسة لفض النزاع ويخطر قلم الكتاب طرفي الخصوم بخطاب مسجل وبعلم الوصول قبل موعد الجلسة بخمسة أيام على الأقل . وتحكم المحكمة على وجه الاستعجال ولا يكون حكمها قابلاً للاستئناف .

مادة ٩ - للمستأجرين الذين تكون قد اتخذت ضدهم إجراءات لاخلاء الامكنة المؤجرة لعدم قيامهم بالاخطار المنصوص عليه في المادة الأولى من الامر رقم ١٥١ أن يستفيدوا من أحكام الامر الحالى إذا لم يكن قد صدر ضدهم حكم نهائى بالاخلاء قبل تاريخ نشره .

مادة ١٠ - لا تسرى على هذا الامر أحكام الامر رقم ٤٠ الخاص بتقرير العقوبات بالنسبة للجرائم التى تقع مخالفة لأوامر السلطة القائمة على إجراء الاحكام العرفية .

مادة ١١ - تلقى الاوامر رقم ١٥١ و ١٦٤ و ١٩٩ المتقدم ذكرها على أن القرارات التى صدرت تنفيذاً للمادة الأولى من الامر رقم ١٥١ والمادة الثانية من الامر رقم ١٦٤ تظل سارية المفعول إلى أن تعدل بطريق الاضافة أو الحذف تطبيقاً للمادة الأولى من هذا الامر .

مادة ١٢ - يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

مصطفى النحاس

القاهرة فى ١٦ أغسطس سنة ١٩٤٢

أمر رقم ٣١٦

بحظر حيازة الحمام الزاجل

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية فى البلاد المصرية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين فى ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .

(نقرر ما هو آت)

مادة ١ - يحظر حيازة الحمام الزاجل بجميع أنواعه وكذلك استخدامه .

مادة ٢ - على كل حائز لحمام زاجل أن يسلمه فى خلال أسبوع من تاريخ العمل بهذا الامر إلى جهة الادارة التى يقيم فى دائرتها .

وبعوض أصحاب الحمام طبقاً لاحكام المرسوم بقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٣٩ والامر رقم ٤٨

مادة ٣ - كل مخالفة لاحكام هذا الامر يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد عن سنة وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

ويضبط الحمام موضوع المخالفة ويحكم بمصادره .

مادة ٤ - يعمل بهذا الامر ابتداء من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

مصطفى النحاس

القاهرة فى ١٦ أغسطس سنة ١٩٤٢

أمر رقم ٣١٧

بإيجاب تقديم بعض بيانات بشأن الجرائد والمجلات

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

ورغبة في تنظيم توزيع ما يستورد من ورق الصحف على الجرائد والمجلات .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .

(نقرر ما هو آت)

مادة ١ - يجب على كل صاحب جريدة أو مجلة أو المسئول عن ادارتها وعلى الناشر أو الطابع ان وجد أن يرسل في خلال عشرة أيام من تاريخ نشر هذا الامر إلى وزارة التموين بيانا كتابيا مشتملا على ما يأتي

(١) اسم ولقب ومحل اقامة صاحب الجريدة أو المجلة والمسئول عن ادارتها والناشر أو الطابع ان وجد .

(٢) اسم الجريدة أو المجلة واللغة التي تنشر بها وطريقة اصدارها (يومية أو أسبوعية أو شهرية أو غير ذلك) وعنوانها .

(٣) بيان ما إذا كان للجريدة أو المجلة مطبعة خاصة وإلا فيبين اسم وعنوان المطبعة التي تطبع فيها .

(٤) كميات الأوراق الموجودة في حيازة صاحب الجريدة أو المجلة أو المسئول عن ادارتها أو الناشر أو الطابع ان وجد لحساب هذه الجريدة أو المجلة والمكان المحفوظة فيه هذه الكميات (٥) مقدار النسخ التي تطبع من كل عدد يصدر من الجريدة أو المجلة ومقدار الورق الذي يستخدم في طبع كل عدد .

(٦) كميات الورق الذي استخدم في طبع الجريدة أو المجلة خلال ستة الاشهر السابقة على تاريخ نشر هذا الامر - كل شهر على حدة وعدد النسخ المردودة خلال هذه المدة لعدم بيعها مع ذكر مقدار وزنها .

مادة ٢ - يجب التبليغ عن كل تغيير يطرأ على البيانات الوارد ذكرها في الفقرات ١ و ٢ و ٣ وكذلك عن كل زيادة تطرأ على كميات الورق المشار اليها في الفقرة (٤) من المادة السابقة في خلال عشرة أيام على الاكثر من تاريخ حدوثه .

مادة ٣ - يعاقب بغرامة لا تزيد على ٥٠٠ جنيه كل من يعتمد اعطاء بيانات غير صحيحة مما هو منصوص عليها في المادتين السابقتين .

ويجوز أن يقضى الحكم الصادر بالعقوبة بتعطيل الجريدة أو المجلة لمدة ١٥ يوما إذا كانت تصدر ثلاث مرات أو أكثر في الأسبوع أو لمدة شهر إذا كانت تصدر أسبوعيا أو لمدة سنة في الأحوال الأخرى .

ويحرم من الحصول على أى كمية من الورق كل من يتأخر في تقديم البيانات المنصوص عليها في المادتين السابقتين في مدة عشرة الأيام المحددة فيهما .

مادة ٤ - يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

القاهرة في ١٩ أغسطس سنة ١٩٤٢
مصطفى النحاس

أمر رقم ٣١٨

بتقرير قيود في بعض المواسم الدينية الكبرى

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية .

ونظرا لأنه من الملائم فرض بعض القيود في المواسم الدينية الكبرى .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .

(تقرر ما هوآت)

مادة ١ - يحظر في أى مكان كان وعلى وجه الأخص في المحال العمومية تقديم المشروبات الروحية أو الخمر أو بيعها بالجملة أو بالتجزئة وذلك في المواسم وفي المواعيد المبينة بعد .

رأس السنة الهجرية - من غروب الشمس في آخر يوم من شهر ذى الحجة إلى وقت الغروب في اليوم التالى .

المولد النبوى الشريف - من غروب الشمس في يوم ١١ ربيع الأول إلى وقت الغروب في اليوم التالى

ليلة الاسراء والمعراج - من غروب الشمس في يوم ٢٦ رجب إلى وقت الغروب في اليوم التالى .

ليلة النصف من شهر شعبان - من غروب الشمس في يوم ١٤ شعبان إلى وقت الغروب في اليوم التالى .

ليلة القدر - من غروب الشمس في يوم ٢٦ رمضان إلى وقت الغروب في اليوم التالى .
ولا يجوز في المواعيد المتقدم ذكرها فتح المحال المخصصة لتقديم المشروبات المذكورة أو بيعها .

مادة ٢ — كل مخالفة لأحكام هذا الأمر يعاقب مرتكبها بالحبس لمدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٣ — يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مصطفى النحاس

القاهرة في ٢٥ أغسطس سنة ١٩٤٢

أمر رقم ٣١٩

بمد أجل العمل بالأمر رقم ٢٣٧ الخاص بتقرير ساعة لفصل الصيف

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في

البلاد المصرية .

وعلى الأمر رقم ٢٣٧ بتقرير ساعة لفصل الصيف .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ — بمد أجل العمل بالنظام الموضوع لساعة فصل الصيف والمقرر بالأمر رقم ٢٣٧

لغاية ١٠ أكتوبر سنة ١٩٤٢ .

مادة ٢ — يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مصطفى النحاس

القاهرة في ٣٠ أغسطس سنة ١٩٤٢

أمر رقم ٣٢٠

بفرض قيود على المراكب من كوبرى القوارب بحلوان ورسوها بالقرب منه

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الأحكام العرفية

في البلاد المصرية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ — يحظر على المراكب والقوارب بكافة أنواعها وما يشابهها من العائمات المرور من

فتحة الكوبرى المصنوع من القوارب المقام على نهر النيل جنوب حلوان كما يحظر عليها الرسو

على مسافة تقل عن ٥٠٠ متر من الكوبرى المذكور وذلك فيما بين غروب الشمس وشرورها .

مادة ٢ - يعاقب كل من يخالف أحكام هذا الأمر بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها أو باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٣ - يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مصطفى النحاس

القاهرة في ٢ سبتمبر سنة ١٩٤٢

أمر رقم ٣٢١

بفرض قيود على الصيد أو التنزه أو الاقتراب من الشاطئ في المياه الاقليمية المصرية

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الأحكام العرفية في

البلاد المصرية .

وعلى الأمرين رقم ٣٢ و ٦٧ الخاصين بفرض قيود على الصيد أو التنزه أو الاقتراب أو

الدخول في المياه الاقليمية المصرية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .

(نقرر ما هو آت)

مادة ١ - مع عدم الاخلال بتطبيق أحكام الأمرين رقم ٣٢ و ٦٧ المتقدم ذكرهما يحرم في

المياه الاقليمية المصرية ابتداء من قنار المكس بالاسكندرية ومنه إلى جهة الغرب صيد الاسماك

أو التنزه أو الاقتراب من الشاطئ بحرا .

مادة ٢ - يعاقب كل من يخالف أحكام هذا الامر بالحبس لمدة لا تزيد على سنة وبغرامة

لا تتجاوز خمسين جنيها أو باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٣ - يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

مصطفى النحاس

القاهرة في ٢ سبتمبر سنة ١٩٤٢

أمر رقم ٣٢٢

بفرض قيود على رسو المراكب على الشاطئ الغربي للنيل في بعض المناطق

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية

في البلاد المصرية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢

(نقرر ما هو آت)

مادة ١ - يحظر على المراكب والفوارب على اختلاف أنواعها وما يشابهها من المائتات التي

تسير أو تستقر في نهر النيل بين الواسطى وكفر الزيات وكذلك في رياح البحيرة بين القناطر الخيرية وكفر بولين أن ترسو على الشاطئ الغربي لأى سبب من الاسباب بين غروب الشمس وشرقها كما يحظر عليها أن ترسو على ذلك الشاطئ نهارا إلا مدة شحن أو تفريغ الحمولة فقط .

مادة ٢ - لا يسرى الحظر المبين في المادة السابقة على المراكب والقوارب والعائمات بكافة أنواعها التي تستعمل في الأغراض العسكرية أو ما كان منها تابعا للحكومة المصرية أو يعمل لحسابها وكذلك ما يرخص له وزير الأشغال العمومية منها بصفة استثنائية وبأذن خاص بالاتفاق مع وزير الدفاع الوطنى .

مادة ٣ - يعاقب كل من يخالف أحكام هذا الامر بالحبس لمدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها أو باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٤ - يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مصطفى النحاس

القاهرة في ٢ سبتمبر سنة ١٩٤٢

أمر رقم ٣٢٣

بإضافة حكم جديد إلى الامر رقم ٢٥١

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الاحكام العرفية في

البلاد المصرية .

وعلى الامر رقم ٢٥١ بشأن تدابير الاضاءة والمرور التي تتخذ للوقاية من الغارات الجوية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢

(تقرر ما هو آت)

مادة وحيدة - تضاف إلى الامر رقم ٢٥١ مادة جديدة (مادة ٧ مكررا) نصها كما يأتى :

« مادة ٧ (مكررا) - لوزير الوقاية المدنية أن يعين الموظفين والمتطوعين الذين يقومون بآليات

المخالفات لاحكام هذا الأمر ويكون لهم في هذا الصدد صفة رجال الضبطية القضائية »

مصطفى النحاس

القاهرة في ٦ سبتمبر سنة ١٩٤٢

أمر رقم ٣٢٤

بتعديل الأمر رقم ٢٨٠

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الاحكام العرفية في

البلاد المصرية .

وعلى الأمر رقم ٢٨٠ بتعديل العقوبات المقررة لبعض الجرائم الخاصة بالتموين .
وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢
(تقرر ما هو آت)

مادة ١ - يضاف إلى المادة الاولى من الامر رقم ٢٨٠ الخاص بتعديل العقوبات المقررة
لبعض الجرائم الخاصة بالتموين فقرة أخيرة نصها ما يأتي :
« مادة ١ (فقرة أخيرة) - ولا يخل تطبيق العقوبات المتقدم ذكرها بتوقيع العقوبات
التبعية المنصوص عليها في المادة ٥ (فقرة ثانية) من المرسوم بقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٣٩ وفي
الامر رقم ١٧٤ .

مادة ٢ - يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .
القاهرة في ٦ سبتمبر سنة ١٩٤٢
مصطفى النحاس

أمر رقم ٣٢٥
بتعديل الأمر رقم ٢٣٦

نحن مصطفى النحاس باشا
بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في
البلاد المصرية .

وعلى الأمر رقم ٢٣٦ الخاص بتحديد استهلاك اللحوم
وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .
(تقرر ما هو آت)

مادة ١ - تفرض جميع القيود المنصوص عليها في الأمر رقم ٢٣٦ الخاص بتحديد استهلاك
اللحوم على لحوم الجمال .
ويلغى بالتالى ما يكون مخالفا للفقرة السابقة من الاحكام الواردة في الأمر المتقدم ذكره .
مادة ٢ - يضاف إلى الامر رقم ٢٣٦ المتقدم ذكره « مادة ٨ مكررة » نصها كما يأتي :
« مادة ٨ مكررة - تصرف بالطريقة الادارية مكافأة مالية بنسبة ٢٠ في المائة من قيمة
اللحوم المصادرة لكل شخص من موظفي الحكومة أو من غيرهم يكون قد ضبط هذه اللحوم أو
سهل ضبطها ومصادرتها .

مادة ٣ - يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
القاهرة في ٦ سبتمبر سنة ١٩٤٢
مصطفى النحاس

أمر رقم ٣٢٦

برفع الحظر الخاص باستهلاك اللحوم في خلال شهر رمضان المعظم

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية .

وبعد الاطلاع على الأمر رقم ٢٣٦ الخاص بتحديد استهلاك اللحوم والمعدل بالأمر رقم ٣٢٥

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ - يرفع الحظر المنصوص عليه في المواد الأولى والثانية والثالثة من الأمر رقم ٢٣٦ خلال شهر رمضان المعظم .

ومع ذلك لا يجوز أن تزيد الذبائح في أى يوم من أيام الشهر المذكور عن المتوسط اليومي لذبائح السلخانات أو الامكنة التي تقوم مقامها في شهر رمضان من سنة ١٣٥٩ هـ .

فإذا تجاوزت الطلبات في يوم معين الحد المرخص به وجب خفضها وتراعى في الخفض كميات اللحوم التي يبيعها القصابون عادة .

مادة ٢ - يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مصطفى النحاس

القاهرة في ٦ سبتمبر سنة ١٩٤٢

أمر رقم ٣٢٧

بتنظيم الاتجار في الدقيق والخبز

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية .

وعلى الأمر رقم ٢٧٣ بتنظيم الاتجار في الدقيق والخبز المعدل بالأمر رقم ٢٨٠ .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ - يحظر على أصحاب الخابز أو المسئولين عن إدارتها تغيير ترخيص سابق من وزير التموين .

(١) أن يصنعوا أو يعرضوا للبيع أو يحوزوا غير الخبز المصنوع من خليط من دقيق القمح

بجميع عناصره عدا الردة الناعمة والخشنة ومن دقيق الذرة الصيفية الخالي من الردة بنسبة جزء من دقيق الذرة إلى جزأين من دقيق القمح .

(٢) إدخال الردة بتويعها أو دقيق حبوب غير القمح والذرة الصيفية أو دقيق أية مادة أخرى على الخليط سالف الذكر أثناء عملية الخبز .

ولا يجوز لهم أيضا رغف العجين (تقريبه) إلا على ردة ناعمة بشرط أن تكون هذه الردة نظيفة وغير محتوية على عناصر غريبة .

ويجب ألا تزيد نسبة الرطوبة في الخبز على ٤٠ في المائة وأن يكون مذاقه ورائحته طبيعيين .

مادة ٢ - يحظر على أصحاب المطاحن أو المسئولين عن إدارتها وتجار الدقيق بغير ترخيص سابق من وزير التموين أن يستخرجوا أو أن يحوزوا دقيقا غير الدقيق المشار إليه في المادة الأولى (١) .

ويجب ألا تزيد نسبة الرطوبة في القيق على ١٥ في المائة وأن يكون مذاقه ورائحته طبيعيين .

مادة ٣ - يصدر وزير التجارة والصناعة قرارا بتحديد وزن الرغيف وبالنسبة التي يجوز التسامح فيها من وزن الخبز بسبب الجفاف .

مادة ٤ - لوزير التموين بقرار يصدره أن يفرض وضع بيانات على عبوات الدقيق تتعلق بوزنه ومصدره ويشتمل القرار على الكيفية التي توضع بها هذه البيانات .

مادة ٥ - يجب على أصحاب المخازن والمطاحن وتجار الدقيق أن يقدموا إلى مكاتب التموين بالمحافظات أو المديريات في خلال خمسة أيام من تاريخ نشر هذا الامر إقرارا متضمنا بيان كميات الدقيق التي يحوزونها والتي لا تكون مطابقة للمواصفات المبينة في المادة الأولى .

مادة ٦ - يتولى إثبات المخالفات لأحكام هذا الامر رجال الضبطية القضائية والموظفون الذين يتدبرهم وزير التموين لهذا الغرض ويكون لهم في أداء هذا العمل صفة رجال الضبطية القضائية .

ويكون لهم في سبيل مراقبة تنفيذ أحكام هذا الامر دخول المحال والمطاحن والمخازن والمخازن وغير ذلك من الامكنة المخصصة لصنع أو تخزين أو تعبئة أو بيع الدقيق والخبز كما أن لهم فحص سجلات ودفاتر مستغلى تلك المحال .

مادة ٧ - يعاقب على كل مخالفة لأحكام هذا الامر والقرارات المنفذة له بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنة وبغرامة من خمسة جنيهات إلى مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ويحكم بمصادرة الدقيق والخبز موضوع الجريمة .

وبجوز للقاضي أن يأمر بجلد المتهم ولا يزيد الحد الاقصى على خمسين جلدة .

مادة ٨ - يلغى الامر رقم ٢٧٣ المتقدم ذكره .

مادة ٩ - يعمل بهذا الامر ابتداء من يوم الخميس ١٠ سبتمبر سنة ١٩٤٢

أمر رقم ٣٢٨

بشأن الجرائم المتصلة بتنفيذ الأمر رقم ٣٢٧

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

وعلى الأمر رقم ١٦٠ الخاص بتعيين الجرائم التي تختص المحاكم العسكرية بنظرها والمعدل بالأوامر رقم ١٧١ و ٢٢٠ و ٢٤٣ و ٣٠٨

وعلى الأمر رقم ٣٢٧ بتنظيم الاتجار في الدقيق والخبز .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ — يضاف إلى آخر المادة الاولى من الأمر رقم ١٦٠ المتقدم ذكره النص الآتي
د ١٣ — الجرائم المنصوص عليها في الباب الثالث من الكتاب الثاني من قانون العقوبات إذا تعلقت هذه الجرائم بتنفيذ الأمر رقم ٣٢٧ الخاص بتنظيم الاتجار في الدقيق والخبز
مادة ٢ — يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المادة ١٠٨ من قانون العقوبات الموظفون المكلفون بمراقبة تنفيذ أحكام الأمر رقم ٣٢٧ إذا وقعت المخالفة لتلك الاحكام نتيجة لا تفاهم بأي شكل كان مع صاحب المطحن أو الخبز وكذلك إذا تعدوا إهمال المراقبة أو اغفال التبليغ عن أية مخالفة للأمر المذكور

مادة ٣ — يعمل بهذا الأمر من تاريخ ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤٢

مصطفى النحاس

القاهرة في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٤٢

أمر رقم ٣٢٩

بتنظيم الاقامة والنزول في منطقة بحيرة المنزلة

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ — تحظر الاقامة في الجزر الواقعة في بحيرة المنزلة وعلى شواطئ مصر ف بحر البقر من

نقطة اتصاله ببحر البقر القديم جنوبا إلى نقطة مصبه بالبحيرة شمالا وعلى شواطئ مصر فمرسيس وفيما عدا الأشخاص المرخص لهم بصيد الأسماك يحظر أيضا النزول أو التجول في الجهات المتقدم ذكرها بأي غرض كان .

مادة ٢ — استثناء من أحكام الفقرة الأولى من المادة السابقة يرخص بالاقامة في الجهات المبينة في الجدول الملحق بهذا الأمر .

ويجوز لوزير الداخلية تعديل هذا الجدول بقرار يصدر منه بالاتفاق مع وزير التجارة والصناعة وبموافقة مجلس الوزراء ويكون له كذلك سلطة اصدار قرارات بالأوضاع عينها لتنظيم الاقامة والنزول في مناطق البحيرات الأخرى .

مادة ٣ — يجب على الأشخاص الذين يقيمون في إحدى الجهات التي حظرت أو تحظر الاقامة فيها أن يغادروها في خلال شهر من تاريخ العمل بهذا الأمر أو من تاريخ قرار وزير الداخلية المشار اليه في المادة السابقة .

مادة ٤ — كل مخالفة لاحكام هذا الأمر يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر ويحكم بإزالة المنشآت المقامة في الجهات المحظورة على تفتق المخالف .

مادة ٥ — يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

القاهرة في ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤٢ مصطفى النحاس

جدول

- ١ — بر الشرقية وجزيرة رأس الرقة وبر الرقة التابعة لمديرية الشرقية .
- ٢ — جزر القبلية والنحاسة والجسر الاسود وعلاوة بايت الشبار التابعة لمديرية الدقهلية .

أمر رقم ٣٣٠

بمنع التعامل بالجملة في الأسماك خارج الحلقات المعدة لذلك

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .

(تقرر ماهوآت)

مادة ١ — لا يجوز التعامل بالجملة في الأسماك بكافة أنواعها خارج الحلقات المعدة لذلك .

مادة ٢ — تعين الحلقات المنصوص عليها في المادة السابقة بقرار من وزير التجارة والصناعة ويحدد هذا القرار على الاخص .

- ١ - الاحكام والشروط الخاصة باشغال مساحات داخل هذه الحلقات .
- ٢ - التدابير التي تكفل صحة التعامل .
- ٣ - الاجراءات اللازمة للمحافظة على النظام والنظافة .
- مادة ٣ - يحدد وزير التجارة والصناعة بقرار منه الرسوم الواجبة التحصيل على عمليات البيع التي تتم داخل الحلقة بحيث لا تتجاوز ٥ في المائة من ثمن البيع .
- مادة ٤ - لا تنطبق الاحكام السابقة إلا في المناطق المبينة في الجدول المرفق بهذا الامر ويجوز تطبيقها فيما بعد بقرارات وزارية على أية منطقة أخرى .
- مادة ٥ - على أصحاب الحوانيت والاسواق الحالية وغيرها من المحال المعدة للتعامل بالجملة في الاسماك وقت إصدار هذا الامر وكذلك على مستغلي تلك المحال أن يراعوا أحكامه في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل به .
- وفي حالة تعديل الجدول المذكور يبدأ الميعاد المتقدم من تاريخ نشر القرار المعدل له .
- مادة ٦ - كل مخالفة لاحكام هذا الامر أو لاحكام القرارات التي تصدر تنفيذا له يعاقب مرتكبها بغرامة لا تتجاوز مائة قرش ولا تقل عن خمسين قرشا وبالحبس مدة لا تزيد على اسبوع أو باحدى هاتين العقوبتين .
- ويجوز بغير اخلال بالمحاكمة الجنائية غلق المحل اداريا بناء على قرار مسبب يصدره وزير التجارة والصناعة .
- مادة ٧ - يكون للموظفين الذين يتدبون بقرار من وزير التجارة والصناعة لاثبات المخالفات التي تقع اخلايا بأحكام هذا الامر والقرارات المنفذة له صفة رجال الضبطية القضائية في هذا الغرض .

مادة ٨ - يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مصطفى النحاس

القاهرة في ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤٢

جدول مرفق بالامر رقم ٣٣٠

الخاص بمنع التعامل في الاسماك خارج الحلقات المعدة لذلك .
بحيرة المنزلة وشواطئها لمسافة ١٥ كيلو مترا

أمر رقم ٣٣١

بقرار قيود على زراعة صنفى قطن الزاجوراء والملكى

نمن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في

البلاد المصرية

وتمشياً مع حاجة الصناعة إلى أصناف القطن المختلفة ونظراً إلى قلة الطلب على بعضها مع وفرة المخزون منها وكثرته على البعض الآخر وبالنظر إلى ما يتطلبه كل هذا من توجيه يتفق مع حاجات الاستهلاك .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢
(تقرر ما هو آت)

مادة ١ - تحظر زراعة صنف القطن (زاجوراه) بالوجه البحرى وبمر كزى الجيزة وامبابه بمديرية الجيزة .

مادة ٢ - لا يجوز أن تزيد المساحة التى تزرع قطناً من صنف (الملكى) على خمسين ألف فدان وتعين الجهات التى يسمح فيها بزراعة هذا النوع من القطن بقرار من وزير الزراعة .

مادة ٣ - يكون لمفتشى وزارة الزراعة ووكلائهم والمهندسين الزراعيين ومعاونى الزراعة وكل موظف يندبه وزير الزراعة لهذا الغرض صفة رجال الضبطية القضائية فيما يتعلق بتطبيق هذا الامر والقرارات التى تصدر تنفيذاً له .

مادة ٤ - كل مخالفة لاحكام هذا الامر والقرارات الصادرة تنفيذاً له يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة عن كل فدان أو كسور الفدان لا تقل عن ألف قرش ولا تزيد على ألفين قرش أو باحدى هاتين العقوبتين .

وتضبط الاقطان موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها لجانب الحكومة .

مادة ٥ - يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

ولو وزير الزراعة اصدار القرارات اللازمة لتنفيذ هذا الامر .

مصطفى النحاس

القاهرة فى ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤٢

أمر رقم ٣٣٢

بتنظيم الاتجار فى بذرة القطن وزيت البذرة

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية فى البلاد المصرية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين فى ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ - يجب على أصحاب محالج القطن وعلى كل من يكون فى حيازته بأية صفة كانت عند نشر هذا الامر كية ما من بذرة القطن الناتجة من موسم سنة ١٩٤١ - ١٩٤٢ أو من مواسم سابقة

عليه أن يقدموا عنها بياناً كتابياً يذكر فيه أنواعها ومحال وجودها على وجه الدقة ويرسل بالبريد المسجل إلى وزارة المالية (مصلحة القطن) في خلال سبعة أيام من تاريخ نشر هذا الأمر . كذلك يجب على أصحاب المعامل المعدة لاستخراج زيت البذرة أن يقدموا في خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر هذا الأمر بياناً مشتملاً على مقادير البذرة بأنواعها التي قاموا بعصرها في سنة ١٩٤١ وفي المدة من أول يناير إلى آخر أغسطس سنة ١٩٤٢ ويتبع في تقديم هذا البيان الأوضاع المقررة في الفقرة السابقة .

مادة ٢ - في خلال سبعة أيام من تاريخ نشر هذا الأمر يحظر على الأشخاص المشار إليهم في المادة السابقة أن يتصرفوا في كميات البذرة التي تكون في حيازتهم أو ينقلوها من مكان إلى آخر ما لم يحصلوا على إذن كتابي بذلك من وزارة المالية (مصلحة القطن)

فإذا انقضى الميعاد المذكور يجب على هؤلاء الأشخاص وعلى المشتريين منهم أن يبلغوا عن كل صفقة في خلال ٤٨ ساعة من وقت إتمامها وذلك بالأوضاع المشار إليها في المادة الأولى . مادة ٣ - يجب على أصحاب المعامل المعدة لاستخراج زيت البذرة أن يقدموا في خلال سبعة أيام من تاريخ نشر هذا الأمر بياناً كتابياً بما يكون لديهم من زيت البذرة . كما يجب عليهم أن يبلغوا عن كل ما يبيعونه منه مع بيان اسم المشتري وذلك في خلال ٤٨ ساعة من وقت إتمام البيع .

وترسل البيانات المتقدم ذكرها بالبريد المسجل إلى وزارة التموين . مادة ٤ - يتولى إثبات المخالفات لأحكام هذا الأمر رجال الضبطية القضائية والموظفون الذين يندبون لهذا الغرض ويكون لهم في أداء هذا العمل صفة رجال الضبطية القضائية . كذلك يكون لهم في سبيل مراقبة تنفيذ أحكام هذا الأمر دخول المعامل والمحالج والشون وغير ذلك من الأماكن التي يخزن فيها الزيت أو بذرة القطن كما أن لهم فحص السجلات ومراجعة البيانات الواردة فيها للتأكد من صحتها .

مادة ٥ - يعاقب كل من يخالف أحكام هذا الأمر بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة من خمسة جنيهات إلى خمسين جنيهاً على أنه فيما يتعلق بالجرائم الخاصة ببذرة القطن تكون الغرامة مائة قرش عن كل إردب من البذرة موضوع المخالفة بحيث لا تقل بأي حال من الأحوال عن عشرة جنيهات .

ويجوز في الحالتين الحكم بأحدى هاتين العقوبتين أي بالحبس أو بالغرامة .

مادة ٦ - يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ولوزير المالية والتموين كل فيما يخصه إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

أمر رقم ٣٣٣

بقرار عقوبة على تسليم الحكومة أقطانا غير التي تشتريها من أقطان موسم ١٩٤٢-١٩٤٣
نحن مصطفى النحاس باشا
بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في
البلاد المصرية .

وعلى المرسوم بقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٣٤ الخاص بمنع خلط أصناف القطن .
وبناء على ما قرره الحكومة من شراء الاقطان الناتجة من موسم ١٩٤٢-١٩٤٣
ويعتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .
(تقرر ما هوآت)

- مادة ١ - مع مراعاة تطبيق أحكام المرسوم بقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٣٤ المتقدم ذكره .
يحظر على البائعين للاقطان الناتجة من موسم ١٩٤٢ - ١٩٤٣ أو من يمثلهم أن يسلّموا الحكومة
أو من ينوب عنها من الهيئات أو الافراد أقطانا ناتجة من مواسم سابقة أو أقطانا من موسم
سنة ١٩٤٢ - ١٩٤٣ مخلوطة بأقطان ناتجة من مواسم سابقة .
مادة ٢ - يكون لموظفي قسم مراقبة أصناف القطن ومنع الخلط بمصلحة القطن وكل موظف
يندبه وزير المالية لهذا الغرض صفة رجال الضبطية القضائية فيما يتعلق بتطبيق هذا الامر
والقرارات التي تصدر تنفيذا له .
مادة ٣ - يعاقب كل من يخالف أحكام هذا الامر بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر
وبغرامة من خمسة جنيهات إلى خمسين جنيها أو باحدى هاتين العقوبتين .
مادة ٤ - يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
ولو وزير المالية إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

مصطفى النحاس

القاهرة في ١٩ سبتمبر سنة ١٩٤٢

أمر رقم ٣٣٤

بشأن زراعة القمح في بعض مناطق شمال الدلتا

نحن مصطفى النحاس باشا
بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في
البلاد المصرية ،
وعلى القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٢ بتعيين المساحة التي تزرع قمحا وشعيرا في سنة ١٩٤٢ -
١٩٤٣ الزراعية ،
ونظراً لما تبين من أن زراعة القمح الهندي بما في ذلك صنف المبروك والمعرض في المنطقة

الشمالية من الوجه البحرى كثيرة التعرض لمرض الصدأ الامر الذى يؤثر تأثيراً سلباً فى المحصول ويجعل من الضرورى قصر زراعة القمح فى هذه المنطقة على الاصناف البلدية دون غيرها والمبادرة إلى تنفيذ هذا التدبير فى الجهات الأكثر تعرضاً لخطر الاصابة بهذا المرض .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالرسومين الصادرين فى ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢

(تقرر ما هوآت)

مادة ١ — مع مراعاة أحكام القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٢ المتقدم ذكره يحظر فى المنطقة التى تشمل مراكز : فوه ودسوق وكفر الشيخ ويلا زراعة غير القمح البلدى فى سنة ١٩٤٢ - ١٩٤٣ الزراعية ، كما يحظر ترقيع ما قد تدعو الحاجة إلى ترقيعه من تلك المساحات إلا من نفس النوع .

مادة ٢ — يكون لمفتشى وزارة الزراعة ووكلائهم والمهندسين الزراعيين ومعاونى الزراعة وكل موظف يندبه وزير الزراعة لهذا الغرض صفة رجال الضبطية القضائية فيما يتعلق بتطبيق هذا الأمر والقرارات التى تصدر تنفيذاً له .

مادة ٣ — كل مخالفة لأحكام هذا الامر والقرارات الصادرة تنفيذاً له يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن ألف قرش ولا تزيد على ألفى قرش عن كل فدان أو كسور الفدان أو باحدى هاتين العقوبتين .

ويضبط القمح موضوع المخالفة ويحكم بمصادرته لحساب الحكومة .

مادة ٤ — يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

ولوزير الزراعة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذ هذا الامر .

مصطفى النحاس

القاهرة فى ١٩ سبتمبر سنة ١٩٤٢

أمر رقم ٣٣٥

بشأن عقود بيع الأقطان الناتجة من موسم ١٩٤٢ - ١٩٤٣ بأثمان تقل عن الأسعار التى تشتري بها الحكومة

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على الرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية فى البلاد المصرية .

وتنفيذا لما ورد فى البيان الذى أدلت به الحكومة فى البرلمان عند ما قررت شراء الأقطان الناتجة من موسم ١٩٤٢ - ١٩٤٣ .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالرسومين الصادرين فى ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ - تلغى بحكم القانون عقود بيع الاقطان الناتجة من محصول عام ١٩٤٢ - ١٩٤٣ متى كانت الاثمان الواردة فيها تقل عن الاسعار التي حددتها الحكومة لمشتري تلك الاقطان ما لم يقبل المشترون تعديل هذه الاثمان على أساس الاسعار المذكورة .

مادة ٢ - يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

مصطفى النحاس

القاهرة في اول اكتوبر سنة ١٩٤٢

أمر رقم ٣٣٦

بمد أجل العمل بالأمر رقم ٢٣٧ الخاص بتقرير ساعة لفصل الصيف

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في اول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

وعلى الأمر رقم ٢٣٧ بتقرير ساعة لفصل الصيف . والأمر رقم ٣١٩ بمد أجل العمل به . وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ - بمد أجل العمل بالنظام الموضوع لساعة فصل الصيف والمقرر بالأمر رقم ٢٣٧ لغاية ٣١ اكتوبر سنة ١٩٤٢ .

مادة ٢ - يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مصطفى النحاس

القاهرة في ٤ اكتوبر سنة ١٩٤٢

أمر رقم ٣٣٧

بالاستيلاء على بذرة القطن

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في اول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

وعلى الأمر رقم ٣٣٢ بتنظيم الاتجار في بذرة القطن وزيت البذرة .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٣٩ بشأن تنظيم أوامر الاستيلاء والتكاليف بموجب القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ .

وعلى الأمر رقم ٤٩ بتعديل العقوبات التي توقع في حالة عدم الاذعان لأوامر الاستيلاء والتكاليف .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .
(تقرر ما هوآت)

مادة ١ - يجرى الاستيلاء على جميع ما يوجد في بلاد القطر من بذرة القطن وكذلك على جميع ما ينتج منها في المستقبل سواء أكانت تجارية أم للتقاوى وسواء كانت في المحاليج أو في شون البنوك أو في المحال التجارية أو في حيازة الافراد أو الهيئات بأية صفة كانت .

مادة ٢ - مع مراعاة ما قرره الحكومة بشأن شراء بذرة القطن الناتجة من محصول موسم سنة ١٩٤٢ - ١٩٤٣ تحدد بقرار من وزير المالية أسعار البذرة على اختلاف أنواعها والمواسم الناتجة منها .

مادة ٣ - يجوز بعد استيلاء الحكومة على البذرة ابقاؤها في المكان المحفوظة فيه عند نشر هذا الأمر بحراسة الحائزين لها .

مادة ٤ - يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية
ولوزراء المالية والزراعة والتموين اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .
القاهرة في ١٧ أكتوبر سنة ١٩٤٢
مصطفى النحاس

أمر رقم ٣٣٨

بشأن تطبيق أحكام الأمر رقم ٣١٥ على العلاقات بين مالك العقار المنزوعة ملكيته وبين المالك الجديد

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على الرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية .

وعلى الأمر رقم ٣١٥ بتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين للأماكن .
وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢
(تقرر ما هوآت)

مادة ١ - تطبق جميع أحكام الامر رقم ٣١٥ المتقدم ذكره لتنظيم العلاقات بين مالك العقار المنزوعة ملكيته وبين المالك الجديد لهذا العقار إذا كان المالك القديم ساكنا فيه ورغب في أن يستمر شاغلا له .

مادة ٢ - يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
القاهرة في ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٢
مصطفى النحاس

أمر رقم ٣٣٩

بمعدل الأمر رقم ٣٢٧ بتنظيم الاتجار في الدقيق والخبز

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية .

وعلى الأمر رقم ٣٢٧ بتنظيم الاتجار في الدقيق والخبز

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .

(نقرر ما هو آت)

مادة ١ - تعدل المادتان الأولى والثانية من الأمر رقم ٣٢٧ على الوجه الآتي :

مادة ١ - يحظر على أصحاب المخازن أو المسئولين عن إدارتها بغير ترخيص سابق من وزير التموين .

(١) أن يصنعوا أو يعرضوا للبيع أو يحوزوا غير الخبز المصنوع من خليط من دقيق القمح ودقيق الذرة الصيفية بجميع عناصرهما عدا سن المدابغ والردة الناعمة والخشنة وذلك بنسبة جزء من دقيق الذرة إلى جزأين من دقيق القمح .

(٢) إدخال سن المدابغ أو الردة الناعمة أو الخشنة أو دقيق حبوب غير القمح والذرة الصيفية أو دقيق أية مادة أخرى على الخليط سالف الذكر أثناء عملية الخبز .

ولا يجوز لهم أيضا رغف العجين (تقريبه) إلا على ردة ناعمة بشرط أن تكون هذه الردة نظيفة وغير محتوية على عناصر غريبة .

ويجب ألا تزيد نسبة الرطوبة في الخبز على ٤٠ في المائة وأن يكون مذاقه ورائحته طبيعيين .

مادة ٢ - يحظر على أصحاب المطاحن أو المسئولين عن إدارتها وتجار الدقيق بغير ترخيص سابق من وزير التموين أن يستخرجوا أو أن يحوزوا دقيقا غير الدقيق المشار إليه في المادة الأولى (١) .

ويجب على أصحاب المطاحن أو المسئولين عن إدارتها تنقية القمح والذرة قبل طحنهما تنقية تامة من المواد الغريبة باتخاذ جميع الوسائل الممكنة .

وعلى الاخص النسف والغرلة والفسيل والتمرير على الفرش بالنسبة للقمح والنسف والغرلة والتمرير على الفرش بالنسبة للذرة .

ويجب ألا تزيد نسبة الرطوبة في الدقيق على ١٥ في المائة وأن يكون مذاقه ورائحته طبيعيين .

مادة ٣ - يعمل بهذا الأمر من تاريخ ١٧ أكتوبر سنة ١٩٤٢

مصطفى النحاس

القاهرة في ١٨ أكتوبر سنة ١٩٤٢

أمر رقم ٣٤٠

بشأن تدير العدد اللازم من الطلبة لمدرسة الصناعات الميكانيكية الحربية

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

وعلى الامر رقم ٩٠ المعدل بالأمر رقم ٩٥ و ١١٧ و ١٨١ بشأن تجنيد الطلبة اللازمين لمدرسة الصناعات الميكانيكية الحربية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ - يجب على طلبة التعليم الصناعى الذين حازوا امتحان النقل إلى السنة الرابعة بنجاح وعلى الحاصلين على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية للمدارس الصناعية في أحد الاقسام الآتى يانها « البرادة - ميكانيكا - السيارات - الكهرباء - كهرباء السيارات - اللاسلكى - الآلات الدقيقة - الحدادة - خراطة المعادن - السمكرة - السروجية - النجارة » أن يقدموا أنفسهم إذا كانوا من المصريين البالغين من السادسة عشرة على الأقل والثالثة والعشرين على الأكثر في المواعيد التى يصدر بتحديد بها قرار من وزير الدفاع الوطنى في كل سنة إلى قائد مدرسة الصناعات الميكانيكية الحربية بالعباسية تمهيدا لتوقيع الكشف الطبي عليهم .

مادة ٢ - يخول وزير الدفاع الوطنى عند الاقتضاء الحق في أن يصدر أوامر تكليف بالالتحاق بمدرسة الصناعات الميكانيكية الحربية إلى الاشخاص انشار اليهم في المادة السابقة ممن تثبت لياقتهم الطبية .

ويراعى في اصدار أوامر التكليف لتدير العدد اللازم من الطلبة لهذه المدرسة ترك الذين تتوافر فيهم حالة من أحوال الاعفاء المنصوص عليها في قانون القرعة العسكرية حتى يتقد من عداهم من المتقدمين اللاتقين لهذا الغرض .

مادة ٣ - يخضع جميع الذين يلتحقون بالمدرسة المذكورة بالقوانين العسكرية ابتداء من التاريخ المحدد لهم لدخول المدرسة وتطبق عليهم فيما يتعلق بمدة الدراسة ومدة الخدمة الملحقه بالجيش وبالمكافأة التى تمنح لهم في هاتين المديتين الاحكام المبينة في قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ٣ يناير سنة ١٩٤٠ و ٢٦ يناير سنة ١٩٤٢ .

وبيعنى هؤلاء الاشخاص من الخدمة في الجيش العامل وفى الرديف بقدر المديتين المشار اليهما في الفقرة السابقة .

مادة ٤ - لا تسرى أحكام هذا الأمر على العمال المستخدمين في ورش وأقسام مصلحة

سكك حديد وتلغرافات وتليفونات الحكومة وعلى مستخدمي وعمال مصلحة الموانئ والمنائر .
مادة ٥ - تلقى الاوامر رقم ٩٠ و ٩٥ و ١١٧ و ١٨١ المتقدم ذكرها .

مادة ٦ - يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

القاهرة في ١٨ اكتوبر سنة ١٩٤٢
مصطفى النحاس

أمر رقم ٣٤١

بشأن حفظ النظام في معاهد التعليم

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في
البلاد المصرية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .

(نقرر ما هو آت)

مادة ١ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر كل من أغرى أو حرض أو شجع بأية
طريقة كانت تلاميذ أو طلبة المدارس أو الكليات أو غيرها من معاهد التعليم على اختلاف أنواعها
على القيام بمظاهرات في داخل المعاهد أو خارجها أو الامتناع عن تلقى الدروس أو مغادرة معاهد
التعليم أو الانقطاع عنها مهما كان الغرض من التحريض أو الاغراء أو التشجيع أو التظاهر
أو المغادرة أو الانقطاع وبصرف النظر عن الأثر المترتب عليه .

وتعد على وجه الخصوص من وسائل الاغراء والتحريض الافعال الآتية :

(١) الوقوف بالقرب من المدارس لتجميع التلاميذ أو الطلبة .

(٢) اذاعة أخبار صحيحة أو كاذبة عن اضراب تلاميذ أو طلبة معاهد تعليم أخرى .

مادة ٢ - يعاقب بنفس العقوبة كل من دعا التلاميذ أو الطلبة إلى الاشتراك بأية طريقة
كانت في تحرير أو توقيع أو نشر أو توزيع احتجاجات ذات صبغة سياسية داخلية أو خارجية

مادة ٣ - يعاقب بنفس العقوبة المتقدمة كل من تجارى بواسطة الايحاء أو الضياع أو الخطاب
أو المحررات أو المطبوعات أو بأية طريقة من طرق النشر على اهتاف بعمل من الاعمال المنصوص
عليها في المادتين السابقتين أو على تحييده أو على لوم أو تحقير الممتنعين عنه .

مادة ٤ - يعاقب كذلك بنفس هذه العقوبة كل من شجع أديبا أو ماديا أو ماليا على
ارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها في المواد السابقة دون أن يشترك مباشرة في ارتكابها .

مادة ٥ - كل تلميذ أو طالب يشترك بأية صورة كانت في أية مظاهرة أو في الامتناع
عن تلقى الدروس أو مغادرة معاهد التعليم أو الانقطاع عنها أو يشترك في الاحتجاجات السياسية
المذكورة آنفا أو يقوم بأى عمل من أعمال الاغراء أو التحريض أو التشجيع المنصوص عليها

في المواد السابقة يعاقب بالعقوبة المقررة فضلا عما يكون للحاكم العسكري العام دائما من حق اصدار الأمر بفصله من المعهد التابع له .

مادة ٦ - يتبع في تحقيق الجرائم المنصوص عليها في هذا الامر وفي المحاكمة وفي تنفيذ الاحكام الاجراءات الخاصة المبينة في قرار وزير الداخلية الصادر في ١٩ اكتوبر سنة ١٩٤٢

مادة ٧ - يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مصطفى النحاس

القاهرة في ٢٤ اكتوبر سنة ١٩٤٢

أمر رقم ٣٤٢

بتعديل تشكيل بعض المحاكم العسكرية العليا

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

وعلى المادة ٦ مكررة ، من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ الخاص بنظام الاحكام العرفية .

وعلى الأمر رقم ٣٠٠ الخاص بتشكيل المحاكم العسكرية والمعدل بالأمر ٣١١

وبناء على السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .

(نقرر ما هو آت)

مادة ١ - يعين صاحباً العزة محمود عفيفي بك وعبد الله محمد بك المستشاران المنتدبان الأول بمحكمة استئناف أسيوط والثاني بمحكمة استئناف مصر كل منهما مكان الآخر في عضوية المحاكم العسكرية العليا .

مادة ٢ - يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مصطفى النحاس

القاهرة في ٢٦ اكتوبر سنة ١٩٤٢

أمر رقم ٣٤٣

بتعيين الحد الأقصى للأجور الخاص بحلج الأقطان الناتجة من محصول موسم ١٩٤٢-١٩٤٣

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في

البلاد المصرية ،

و بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ - لا يجوز أن يزيد الحد الأقصى للأجر الخاص بحلج الاقطان الناتجة من محصول موسم ١٩٤٢ - ١٩٤٣ على الفئات الآتى بيانها .

بالنسبة للقطن الزاجورا والأشموني ٢٤٠ ملياً عن القنطار الواحد .
في الوجه البحرى - بالنسبة لما عدا ذلك ٢٦٠ ملياً عن القنطار الواحد من أصناف القطن .
في الوجه القبلى - بالنسبة لقطن الاشمنوني والزاجورا ٢٩٠ ملياً عن القنطار الواحد .
ويشمل هذا الاجراء تفقات الخليج بما في ذلك الشمبر الحديد .

مادة ٢ - يتولى اثبات المخالفات لأحكام هذا الأمر رجال الضبطية القضائية وموظفو قسم منع خلط أصناف القطن بوزارة المالية ويكون لهم في أداء هذا العمل صفة رجال الضبطية القضائية .

كذلك يكون لهم في سبيل مراقبة تنفيذ أحكام هذا الأمر دخول المحالج والاطلاع على السجلات ومراجعة البيانات الواردة فيها .

مادة ٣ - يلغى بحكم القانون كل شرط يخالف للأحكام المبينة في المادة الأولى ويكون قد ورد في اتفاق أبرم قبل نشر هذا الأمر وترد جميع المبالغ المدفوعة والتي تكون زائدة على الفئات الواردة في المادة المذكورة .

مادة ٤ - يعاقب كل من يخالف أحكام هذا الأمر بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة من خمسة جنيهات إلى خمسين جنيهاً أو باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٥ - يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

القاهرة في ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٤٢
مصطفى النحاس

أمر رقم ٣٤٤

بشأن تزوير أوراق النقد المصرية وتقليدها والاستيلاء عليها

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية .

وعلى الأمر رقم ١٦٠ الخاص بتعيين الجرائم التي تختص المحاكم العسكرية بنظرها والمعدل بالأوامر رقم ١٧١ و ٢٢٠ و ٣٠٨ و ٣٢٨

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ - تختص المحاكم العسكرية بالنظر في الجرائم المنصوص عليها في المادة ٢٠٦ من

قانون العقوبات إذا تعلق بأوراق النقد المصرية أو أوراق البنوك المالية التي أذن بإصدارها قانوناً ، وتكون عقوبتها الاشغال الشاقة المؤقتة .

مادة ٢ - يعاقب بالسجن لمدة لا تزيد على ثماني سنوات كل من استولى بحكم اتصاله بعملية الاصدار أو النقل أو المحافظة على شيء من أوراق النقد أو أوراق البنوك المشار إليها في المادة السابقة والمعدة أو الصالحة للاستعمال وذلك مع عدم الاخلال بما ينص عليه قانون العقوبات بالنسبة لهذه الجريمة من عقوبات أشد .

مادة ٣ - يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مصطفى النحاس

القاهرة في ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٤٢

أمر رقم ٣٤٥

بتعديل الأمر رقم ١٦٢

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

وعلى الأمر رقم ١٦٢ الخاص بتنظيم صناعة وتجارة المشروبات الروحية المعدل بالامر

رقم ٢١٢ .

و بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ - يستبدل بالبند (٨) من المادة الثالثة من الأمر رقم ١٦٢ المتقدم ذكره النص الآتي

مادة ٣ - « بند (٨) »

« الجن Gin » - وهو المشروب الناتج من تقطير حبوب الغلال المهروسة مضافا إليها المادة السكرية الناتجة من تخمير الشعير المنبت ومعطى له نكهة خاصة بإعادة تقطيره مع ثمر العرعر Janiper berues ومواد عشبية أخرى ولا يقل مقدار الكحول فيه عن ٤٢ في المائة بالحجم .

ويجوز تحضيره من إعادة تقطير الكحول التي مع ثمر العرعر ومواد عشبية أخرى على أن لا يقل مقدار الكحول فيه عن ٤٢ في المائة بالحجم .

مادة ٢ - يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مصطفى النحاس

القاهرة في ٥ نوفمبر سنة ١٩٤٢

أمر رقم ٣٤٦

بإيجاب ارسال بيان بكميات السكر الموجودة لدى التجار

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٣٩ الخاص بحظر الاسراف في شراء أو حيازة بعض الأصناف .

وعلى الأمر رقم ٢٥٧ بشأن البيانات المتعلقة بحظر الاسراف في شراء وحيازة بعض الأصناف وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .

(تقرر ما هوآت)

مادة ١ — مع عدم الاخلال بأحكام المرسوم بقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٣٩ والأمر العسكري رقم ٢٥٧ الخاصين بحظر الاسراف في شراء أو حيازة بعض الأصناف يجب على أصحاب المحال العمومية ومحال صنع الحلوى وعلى كل من يتجر في السكر أن يرسل إلى وزارة التموين في خلال سبعة أيام من تاريخ نشر هذا الامر بياناً كتابياً بمقادير السكر التي تكون في حيازته وأنواعها ومحل وجودها على وجه الدقة ويكون ارسال هذا البيان بالبريد المسجل .

مادة ٢ — يتولى إثبات المخالفات لأحكام هذا الامر رجال الضبطية القضائية والموظفون الذين يندبهم وزير التموين لهذا الغرض ويكون لهم في أداء هذا العمل صفة رجال الضبطية القضائية .

كذلك يكون لهم في سبيل مراقبة تنفيذ أحكام هذا الامر دخول المتاجر والمخازن والمصانع وغير ذلك من الأماكن التي يخزن فيها السكر كما أن لهم فحص السجلات ومراجعة البيانات الواردة فيها للتأكد من صحتها .

مادة ٣ — تصرف بالطريقة الادارية مكافأة مالية لكل شخص سواء أكان من موظفي الحكومة أم من غيرهم يكون قد ضبط أو سهل ضبط ومصادرة مقادير السكر موضوع الجريمة المشار إليها في هذا الامر وتكون هذه المكافأة بنسبة ٢٠ ٪ من قيمة السكر المصادر محسوبة وفقاً للسعر الرسمي .

مادة ٤ — يعاقب كل من يخالف أحكام هذا الامر بالحبس مدة لا تتجاوز ٦ شهور وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين ويضبط السكر موضوع المخالفة ويحكم بمصادرته

مادة ٥ — تتبع في تحقيق الجرائم المنصوص عليها في هذا الامر وفي المحاكمة وفي تنفيذ

الاحكام والاجراءات الخاصة الميينة في قرار وزير الداخلية الصادر في ١٩ اكتوبر سنة ١٩٤٢
مادة ٦ — يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مصطفى النحاس

القاهرة في ٨ نوفمبر سنة ١٩٤٢

أمر رقم ٣٤٧

بشأن محصول الارز الناتج من موسم سنة ١٩٤٢

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في
البلاد المصرية .

وعلى القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٣٩ بحظر الاسراف في شراء أوحيازة بعض الاصناف .

وعلى الامر رقم ٢٣١ بتنظيم ضرب الارز .

وعلى قرار وزير الزراعة الصادر في ٢٨ اكتوبر سنة ١٩٤٢ بشأن تحديد مقادير الارز

المطلوب الاستيلاء عليها من محصول موسم ١٩٤٢

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ — يجب على كل من يمتلك محصولا من الارز الناتج من موسم سنة ١٩٤٢ أن يسلم
إلى الحكومة من هذا المحصول المقادير التي حددها وزير الزراعة بقراره المتقدم ذكره الصادر

في ٢٨ اكتوبر سنة ١٩٤٢

مادة ٢ — يجب على أصحاب مقادير الارز المحجوز لحساب الحكومة أن يسلموها في المزارع
لمندوبي بنك التسليف الزراعى وفقا للأوضاع التي تقررها وزارة المالية في هذا الشأن مقابل
دفع الثمن بحسب الاسعار المقررة أو إيداعه خزانة المحافظة أو المديرية عند حصول منازعة
وفضلا عن الجزاءات المنصوص عليها في المادة ٨ يكون للسلطات التي يعينها وزير التموين
لهذا الغرض الحق في الاستيلاء من تلقاء نفسها على تلك المقادير .

مادة ٣ — كل مالك للأرز الشعير وقت الحصاد أو بعده أو حائز بأية صفة كانت للأرض
التي أنتجت الارز أن يدلى فيما يتعلق بالارض المزروعة أرزا أو المقادير المحصودة بجميع البيانات
التي يطلبها منه المندوبون المعينون لهذا الغرض .

مادة ٤ — لا تحول أية مطالبة ناشئة عن أى تعاقد أو حق دون تسليم مقادير الارز
المنصوص عليها في المادة الأولى إلى الحكومة ويجب إجراء التسليم بصرف النظر عن كل حجز
أو معارضة أما حقوق أصحاب الشأن على الارز المسلم إلى الحكومة فتنتقل إلى الثمن الذي
تدفعه أو تودعه الحكومة .

مادة ٥ - ويجب على كل مزارع حائز لكميات من الارز تتجاوز استهلاك أسرته وتقاوى أرضه أن يرسل لوزارة التموين إخطاراً بمقدار الفائض عن حاجته وما يطرأ عليه من تغير في التواريخ وبحسب الأوضاع التي تقررها وزارة التموين ومع عدم الإخلال بما يفرضه المرسوم بقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٣٩ المتقدم من التزامات يجب على أصحاب المضارب والمشتغلين بتجارة الارز أن يرسلوا لوزارة التموين في خلال اسبوع من تاريخ هذا النشر بياناً عن كميات الارز الموجودة في حيازتهم

مادة ٦ - يتولى إثبات المخالفات لأحكام هذا الامر رجال الضبطية القضائية والموظفون الذين يندبهم وزير التموين لهذا الغرض ويكون لهم في أداء هذا العمل صفة الضبطية القضائية

مادة ٧ - تصرف بالطريقة الادارية مكافأة مالية لكل شخص سواء كان من موظفي الحكومة أم من غيرهم يكون قد ضبط أو سهل ضبط ومصادرة مقادير من الارز موضوع الجرائم المشار اليها في هذا الامر وتكون هذه المكافأة بنسبة ٢٠ في المائة من قيمة الارز المصادر محسبة وفقاً للسعر الرسمي

مادة ٨ - يعاقب على رفض تسليم مقادير الارز المنصوص عليها في المادة الأولى كلها أو بعضها أو على عدم القيام بهذا التسليم بالحبس من ثلاثة شهور إلى ستة أشهر وغرامة قدرها ٣٠ جنيهاً عن كل ضريبة أرز لم تسلم .

وكل مخالفة أخرى لأحكام هذا الامر والقرارات الصادرة بتنفيذه يعاقب مرتكبها بالحبس من شهر إلى ثلاثة أشهر وغرامة من عشرين جنيهاً إلى ٢٠٠ جنيه

وفي جميع الاحوال يحجز الارز موضوع المخالفة ويحكم بمصادرته .

مادة ٩ - يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ولوزيرى التموين والزراعة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

مصطفى النحاس

القاهرة في ٨ نوفمبر سنة ١٩٤٢

أمر رقم ٣٤٨

بحظر صيد الحمام

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

وعلى لائحة الصيد الصادر بها قرار وزير الداخلية بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩١٢
وعلى القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٤٢ الخاص بوقاية الطيور النافعة للزراعة .
وعلى الامر رقم ٣١٦ الخاص بحظر حيازه الحمام الزاجل .

ويعتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ - يحظر صيد الحمام الطائر أيا كان نوعه سواء كان الصيد بالبندقية أو بالشبك كما يحظر امساكه أو اهلاكه بأية وسيلة كانت

كذلك يحظر نقل الحمام المصيد على الوجه المبين بالفقرة السابقة ويجب على من ينقل هذا النوع من الطير اقامة الدليل عند الاقتضاء على مصدره

مادة ٢ - يتولى إثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لاحكام هذا الامر رجال الضبطية القضائية والموظفون الذين يتدبرهم وزير الداخلية لهذا الغرض .

مادة ٣ - يعاقب كل من يخالف احكام هذا الامر بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين وتضبط أسلحة الصيد وأدواته والحمام موضوع الجريمة وأدوات النقل ويجوز الحكم بمصادرتها .

مادة ٤ - يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مصطفى النحاس

القاهرة في ١٠ نوفمبر سنة ١٩٤٢

أمر رقم ٣٤٩

بشأن خيوط الغزل القطنية

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

وعلى الامر رقم ٧٦ بشأن فرض قيود على تداول واستهلاك الغاز الايض (الكيروسين) وغيره من المنتجات والمواد .

وعلى الامر رقم ١٩١ و ١٩٦ بشأن المنسوجات والاتجار فيها .

وعلى قرارى وزير التموين رقم ١٤٨ و ١٣١ الصادرين في ٥ يولييه سنة ١٩٤١ وأول سبتمبر سنة ١٩٤٢ بشأن تنظيم التداول لخيوط الغزل القطنية المعدة للنسيج بكافة أنواعها .

ويعتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ - لا يجوز أن ياشريع خيوط الغزل القطنية غير الهيئات المرخص لها بذلك من وزارة التموين .

مادة ٢ - لا يجوز بيع خيوط الغزل القطنية أو حيازتها بقصد البيع مالم يوضع عليها شريط

خاص (بندول) تصرفه وزارة التموين لهذا الغرض ويسرى هذا الحظر ابتداء من التاريخ الذى يحدده وزير التموين بقرار يصدره ويبين القرار كيفية استعمال الشريط والرسم الذى يحصل مقابل صرفه بحيث لا يزيد على عشرة مليات عن كل رزمة من الغزل وزنها عشرة أرتال فأقل .

مادة ٣ — تشكل لجنة الغزل والمنسوجات كما يأتى :

رئيسا

وكيل وزارة التموين

سكرتير عام وزارة التجارة والصناعة أو من ينوب عنه

مراقب مصلحة التشريع التجارى والملكية الصناعية بوزارة

التجارة والصناعة

سكرتير مالى وزارة المالية أو من ينوب عنه

مدير إدارة الغزل والمنسوجات بوزارة التموين

مندوب عن شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى

مندوب عن شركة الغزل الاهلية بالاسكندرية

مندوب عن أصحاب مصانع النسيج اليدوية

ويصدر باعتماد تعيين هؤلاء المندوبين قرار من وزير التموين .

ويجوز للجنة أن تدعو لحضور جلساتها من ترى ضرورة الاستئارة برأيه .

مادة ٤ — تختص لجنة الغزل والمنسوجات ببحث واقتراح الوسائل التى تكفل تموين

البلاد من خيوط الغزل القطنية والنسيج بأنواعه وعلى الأخص بما يأتى

١ — جميع الإحصاءات والبيانات المتعلقة بتموين البلاد من خيوط الغزل القطنية

ومن النسيج .

٢ — تنظيم الرقابة على انتاج مصانع الغزل لتعرف مقادير انتاجها ولضمان تسليمه للهيئات

التي يرخص لها بالتوزيع .

٣ — تحديد الكميات التى يمكن توزيعها من خيوط الغزل القطنية على أصحاب الأتوال

اليديوية والميكانيكية وماكينات التريكو .

٤ — تحديد مقدار ما يحتاج اليه مصانع النسيج من خيوط الغزل القطنية الناتجة من مصانع

الغزل التابعة لها وتشغيل الأتوال التى تكون فى حيازتها ومقدار ما يصرح لها باخترانه من الغزل

على سبيل الاحتياط للطوارئ .

٥ — تحديد مواصفات أنواع الغزل والنسيج التى يفرص على المصانع انتاجها دون غيرها

وكذلك تحديد المقادير التى يجب على المصانع انتاجها من كل نوع .

٦ — وضع النظام الواجب أن تسير عليه الهيئات التى يرخص لها بتوزيع خيوط الغزل

أعضاء

القطنية في استلام الغزل وتوزيعه .

٧ - وضع نظام للرقابة على الهيئات التي يرخص لها بتوزيع خيوط الغزل القطنية للتأكد من انبعاثها للنظام المقرر .

٨ - تحديد عدد ما يرخص بتشغيله من الأنوال اليدوية لمصانع النسيج التي تتبعها مصانع الغزل .

٩ - وضع نظام للرقابة على مصانع النسيج للتأكد من أنها تستخدم للغزل الذي يرخص لها به في أعمالها وأنها تنتج الكميات المقررة لها من كل نوع من أنواع النسيج .

١٠ - وضع نظام لتوزيع المنسوجات القطنية في أنحاء القطر لتيسير امداد المستهلكين بالكميات اللازمة لهم .

ولا تكون قرارات اللجنة نافذة إلا بعد اعتمادها من وزير التموين .

مادة ٥ - تنشأ في كل محافظة وفي كل عاصمة مديرية لجنة تشكل من رئيس مكتب التموين أو من يقوم مقامه رئيساً ومن مفتش التموين ورئيس مكتب السجل التجاري ومنسوب من الغرفة التجارية أعضاء .

ومهمة هذه اللجان مراعاة تنفيذ نظام توزيع خيوط الغزل القطنية بكافة أنواعها على الأسس المقررة وعلاج الشكاوى المحلية إن أمكن وتبليغها إلى وزارة التموين .
ويجوز للجنة في سبيل أداء مهمتها الاستعانة بخبراء .

مادة ٦ - توزع خيوط الغزل القطنية بموجب بطاقات أو تراخيص خاصة وبالأقذار المبينة فيها وتصرف هذه البطاقات والتراخيص وفقاً للقواعد التي يقررها وزير التموين .

مادة ٧ - تقدم طلبات الحصول على البطاقات أو التراخيص بالشروط والأوضاع التي يقرها وزير التموين .

ويجوز لوزير التموين أن يفرض ايداع تأمينات كما يجوز له أن يفرض اشتراطات معينة لضمان استعمال الغزل المرخص صرفه بالبطاقات أو التراخيص الخاصة في النسيج وعلى للعموم في الأغراض المرخص من أجلها .

مادة ٨ - بطاقات التموين شخصية ولا يجوز التنازل عنها وفي حالة الوفاة أو انتقال ملكية المصنع أو نقل المصنع إلى منطقة غير المنطقة المبينة في البطاقة تصبح البطاقة لاغية ويجب أن ترد إلى وزارة التموين .

مادة ٩ - إذا فقدت بطاقة التموين أو تلفت جاز لصاحبها أن يطلب بدلا منها بعد أداء رسم قدره خمسون قرشا .

مادة ١٠ - على صاحب البطاقة أن يخطر وزارة التموين عن كل نقص أو زيادة في عدد

الانوال اليدوية أو الميكانيكية وعن كل تغيير في أحوال المصنع يكون من شأنه إحداث نقص أو زيادة في استعمال خيوط الغزل القطنية .

مادة ١١ - يجب على كل من حصل برخص خاص على خيوط من الغزل أن يرد إلى الجهة التي استلم منها كميات الغزل التي لم تستخدم في الأغراض التي صرف من أجلها .

مادة ١٢ - يجب على جميع منتجى خيوط الغزل القطنية بكافة أنواعها أن يسجلوا سجلاً يقيد به .

١ - مقدار القطن الذي يستخدمونه في صناعة الغزل مع بيان نوع القطن ورتبته .

٢ - مقدار الغزل الذي ينتجونه ونوعه وما يستخدم منه في مصانعهم أو المسلم المرخص لها بالتوزيع .

كما يجب عليهم أن يرسلوا لوزارة التموين في اليومين الأول والسادس عشر من كل شهر بياناً بما أنتجوه من الغزل وما استخدموه أو سلموه للهيئة المرخص لها بالتوزيع في خمسة عشر يوماً السابقة وبحالة الانتاج في تلك المدة .

مادة ١٣ - يجب على أصحاب مصانع النسيج الميكانيكية أن يسجلوا سجلاً يقيد به مقدار ما يرد إليهم من خيوط الغزل القطنية وأنواعها وبيان ما ينتجونه من النسيج مع إيضاح مقاسه ووزنه ونوعه كما يجب عليهم أن يرسلوا لوزارة التموين في اليومين الأول والسادس عشر من كل شهر بياناً بما استخدمه المصنع من خيوط الغزل القطنية من أنواع النسيج المختلفة مع بيان مقاسه ووزنه ويجب أن يشمل الاقرار على ما يكون قد طرأ من التغيرات على عوامل الانتاج بالمصنع ومقداره .

مادة ١٤ - لوزير التموين أن يطلب من أصحاب مصانع الغزل والنسيج والمصانع التي تستخدم غزل القطن في أغراض أخرى بيانات ومعلومات إحصائية يكون عليهم أن يقدموها في المواعيد والأوضاع التي تحددها لهذا الغرض ويجب أن تكون البيانات والمعلومات مطابقة للحقيقة .

مادة ١٥ - يتولى اثبات المخالفات لأحكام هذا الأمر رجال الضبطية القضائية والموظفون الذين ينتدبهم وزير التموين لهذا الغرض ويكون لهم في أداء هذا العمل صفة رجال الضبطية القضائية كما يكون لهم الحق في دخول المخازن والمحال والمصانع وغيرها من الأماكن المخصصة لصناعة الغزل والنسيج أو بيعها أو تخزينها ولهم كذلك الحق في طلب وفحص الدفاتر التجارية وغيرها من المستندات والفواتير والأوراق مما يكون له شأن في مراقبة تنفيذ أحكام هذا الأمر .

كما يكون لهؤلاء الموظفين معاينة الماكينات والانوال وتقدير انتاجها من الغزل أو النسيج

مادة ١٦ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من أثبت في طلبه بيانات غير صحيحة أو غير البيانات المثبتة في البطاقة أو التراخيص أو أهمل إخطار وزارة التموين عن النقص أو التغير المشار إليه في المادة ١٠ ويجوز لوزارة التموين مع عدم الإخلال بالمحاكمة الجنائية أن تلغى أو تعدل البطاقة أو الترخيص في الأحوال المتقدم ذكرها .

وبعاقب كل من يخالف أحكام المواد ٢ و ١٢ و ١٣ و ١٤ بالحبس مدة لا تتجاوز شهراً وبغرامة لا تزيد على خمسين جنيهاً أو باحدى هاتين العقوبتين وكل مخالفة أخرى لأحكام هذا الأمر يعاقب عليها بالحبس مع الشغل من ثلاثة أشهر إلى سنتين وغرامة من ١٠٠ جنيه إلى ٥٠٠ ويأمر القاضي بالطلاق لمدة لا تزيد على ثمانية أيام وفي حالة العود في نفس السنة تكون العقوبة الحبس مع الشغل من ستة أشهر إلى خمس سنوات وغرامة من ٢٠٠ جنيه إلى ١٠٠٠ جنيه ويأمر القاضي بالطلاق لمدة تتراوح بين ١٥ يوماً وشهراً وفي جميع الأحوال تضبط وتصادر الأشياء موضوع المخالفة ويأمر القاضي بإعلان الحكم ونشره في الأماكن والصحف التي يعينها على نفقة المحكوم عليه ويجوز أن يأمر القاضي بجلد المتهم ولا يزيد الحد الأقصى للجلد على خمسين جلده .

ويحرم حق انتخاب أعضاء الغرف التجارية من حكم عليه بالحبس في جريمة من الجرائم المتقدم ذكرها ويكون الحرمان لمدة خمس سنوات من تاريخ انقضاء العقوبة .

ويجوز لوزير التموين فرض العقوبات المنصوص عليها في هذه المادة على كل من يخالف القرارات التي يصدرها تنفيذاً لهذا الأمر .

مادة ١٧ - يعاقب الموظفون المشار إليهم في المادة ١٥ الذين يذيعون أية معلومات حصلوا عليها أثناء تأدية أعمالهم بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز عشرين جنيهاً أو باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ١٨ - تصرف بالطريقة الإدارية مكافأة مالية لكل شخص سواء كان من موظفي الحكومة أم من غيرهم يكون قد ضبط أو سهل ضبط ومصادرة مقادير خيوط الغزل القطنية أو المنسوجات موضوع الجرائم المشار إليها في هذا الأمر وتكون هذه المكافأة بنسبة ٥٠٪ من قيمة الأشياء المصادرة محسوبة وفقاً للسعر الرسمي .

مادة ١٩ - تسرى أحكام هذا الأمر على أنواع خيوط الغزل القطنية المينة نمرها المرفق بهذا الأمر ويجوز تعديل الجدول المذكور بقرار من وزير التموين .

مادة ٢٠ - يلغى الأوامر رقم ١٩١ و ١٩٦ والقرارات الصادران من وزير التموين برقم ١٤٨ سنة ١٩٤١ ورقم ١٣١ لسنة ١٩٤٢ والمتقدم ذكرها

وبمجرد أن يصدر وزير التموين البطاقات والتراخيص طبقاً لأحكام هذا الأمر تصبح ملغاة البطاقات والتراخيص السابق صرفها بمقتضى القرار رقم ١٤٨ لسنة ١٩٤١ .

مادة ٢١ — يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية
ولويزر التموين أن يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه .

القاهرة فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٢ مصطفى النحاس

جدول ملحق بالامر رقم ٣٤٩

- ١ - غزل الفطن المشط أو المرح خاما كان أو مبيضا أو محررا أو مصبوغا من نمرة ٢ إلى نمرة ٦٠ مفردا كان أو مزويا على طاقين أو أكثر أو مونس
- ٢ - غزل الفطن المشط أو المرح بالتريكو خاما كان أو مبيضا أو محررا أو مصبوغا من نمرة ٤ إلى نمرة ٦٠ مفردا كان أو مزويا على طاقين أو أكثر من مونس
- ٣ - غزل صيادى من نمرة ٢٦٤ و ٢٠٩ و ٢٠٨ و ٥٠٦ و ٥٠٩ سواء كان الجميع شلل أو على بوبين أو على كون أو على مطوى .

أمر رقم ٣٥٠

بتعديل تشكيل المحاكم العسكرية

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية فى
البلاد المصرية

وعلى الامر رقم ٣٠٠ الخاص بتشكيل المحاكم العسكرية والمعدل بالامرين رقم ٣١١ و ٣٤٢
وعلى القرارات الوزارية الصادرة بنذب قضاة للمحاكم العسكرية العليا .
وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين فى ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .
(نقرر ما هو آت)

مادة ١ — يعدل تشكيل المحاكم العسكرية العليا الاربع التى مقرها مدينة القاهرة على
الوجه الآتى :

تؤلف الأولى من حضرات

محمد زغلول بك رئيساً

محمد فؤاد بك ، احمد كامل محمد بك ، القائم مقام محمد عزت بك ، الصباغ مصطفى

حسن افندى أعضاء

وتؤلف الثانية من حضرات :

احمد فؤاد أنور بك رئيساً

احمد مختار بنحيت بك ، سليمان بهجت بك ، البكباشى محمد نجيب افندى ، الصباغ جلال

صبرى افندى أعضاء

وتؤلف الثالثة من حضرات :

عبد اللطيف محمود بك رئيساً

عبد اللطيف محمد بك ، زكى خير الابوتيجى بك ، الصاغ حسين كامل افندى ، الصاغ
ابراهيم فهمى افندى أعضاء

وتؤلف الرابعة من حضرات :

محمود محمد السبع بك رئيساً

محمود حملى سوكه بك ، الاستاذ عبد الرحيم غنيم ، البكباشى محمود صبحى افندى ،
البكباشى عبد القادر عبد الرؤوف افندى أعضاء

ويعين بصفة احتياطية حضرات :

احمد الحازندار بك ، محمد حافظ بك ، عبدالعزيز غنيم بك ، رياض قلته بك ، حسن
توفيق بك ، محمد فتحى بك .

مادة ٢ - يعدل تشكيل المحكمة العسكرية العليا الخامسة التى مقرها مدينة أسيوط على
الوجه الآتى :

محمود عفيفى بك رئيساً

احمد زكى البهنسلى بك ، محمد ثابت ثروت بك ، البكباشى احمد شوقى
عبد الرحمن افندى أعضاء

ويعين بصفة احتياطية حضرات :

الاستاذ حسن اسماعيل الهضيبى ، الاستاذ السعيد رمضان ، الاستاذ احمد زيد

مادة ٣ - يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

مصطفى النحاس

القاهرة فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٢

أمر رقم ٣٥١

بتعديل تشكيل المحاكم العسكرية العليا

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية فى
البلاد المصرية .

وعلى الأمر رقم ٣٠٠ الخاص بتشكيل المحاكم العسكرية والمعدل بالأوامر رقم ٣١١

٣٤٢ و ٣٥٠

وعلى القرارات الوزارية الصادرة بتدب قضاة من المحاكم العسكرية العليا

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين فى ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢

(تقرر ما هوآت) -

مادة ١ — يعدل تشكيل المحاكم العسكرية العليا الاربع التي مقرها بمدينة القاهرة على الوجه الآتي :

تؤلف الأولى حضرات

محمد زغلول بك رئيسا

سليمان بهجت بك ، احمد فهمى ابراهيم بك ، القائم مقام محمد عزت بك ، الصاغ مصطفى حسن افندى أعضاء

وتؤلف الثانية من حضرات

احمد فؤاد أنور بك رئيسا

عبد اللطيف محمود بك ، محمد توفيق ابراهيم بك ، البكباشى محمد نجيب افندى ، الصاغ جلال صبرى افندى أعضاء

وتؤلف الثالثة من حضرات

محمود فؤاد بك رئيسا

حسن توفيق بك ، محمد نجيب ربيع بك ، الصاغ حين كامل افندى ، الصاغ ابراهيم فهمى افندى أعضاء

وتؤلف الرابعة من حضرات

احمد مختار نجيت بك رئيسا

احمد الحازندار بك ، عبد العزيز غنيم بك ، البكباشى محمود صبحى افندى ، البكباشى عبد القادر عبد الرؤوف افندى أعضاء

ويعين بصفة احتياطية حضرات

احمد كامل محمد بك ، محمد حافظ بك ، عبد اللطيف محمد بك ، محمود حامى سوكة بك ، زكى خير الابوتيجى بك ، حسن فهمى بسيونى بك ، عبد الله محمد بك

مادة ٢ — يعدل تشكيل المحكمة العسكرية العليا الخامسة التي مقرها مدينة أسيوط على الوجه الآتي

محمود عفيفى بك رئيسا

احمد زكى البهنهسى بك ، محمد ثابت ثروت بك ، البكباشى احمد شوقي عبدالرحمن افندى ، الصاغ محمد مجدى الزارع افندى أعضاء

ويعين بصفة احتياطية حضرات

الاستاذ حسن اسماعيل الهضبي ، الاستاذ احمد زيد ، الاستاذ حسن ابراهيم الطوبى

مادة ٣ — يلغى الأمر رقم ٣٥٠ المتقدم ذكره

مادة ٤ — يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

مصطفى النحاس

القاهرة في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٤٢

أمر رقم ٣٥٢

بتشكيل لجنة لتحقيق المسائل المتعلقة بشئون الحراسات

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية .

وعلى المادتين ٧ و ٩ من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ بشأن نظام الاحكام العرفية .
ونظرا لما تجمع لدينا من الشكاوى من تصرفات بعض الحراس الذين عينوا لادارة أموال
رعايا الدول التي قطعت مصر علاقاتها السياسية بها أو التي تحتلها إحدى هذه الدول أو تخضع
لرقابتها وللرغبة في تحقيق الأمور المنسوبة إليهم على وجه السرعة ،
وبعد موافقة مجلس الوزراء

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .
(تقرر ما هو آت)

مادة ١ - تشكل لجنة لتحقيق الشكاوى والأمر المتعلقة بشئون الحراسة على الدول المتقدم
ذكرها من وقت انشاء هذا النظام ويكون تأليف هذه اللجنة كما يأتي

رئيسا	وزير المالية
رئيس لجنة قضايا الحكومة والمستشار الملكي لمجلس الوزراء	نائب للرئيس
الافوكانو العمومي لدى المحاكم الوطنية	عضوين
مستشار ملكي مساعد يندب بقرار من وزير المالية	
عبد الشافي بك عبد المتعال مراقب عام الميزانية بوزارة المالية	سكرتيرا

مادة ٢ - تختص اللجنة المذكورة بفحص الشكاوى من تصرفات الحراس وكل من أدى
عمالا من أعمال الحراسة وتحقيق الأمور المنسوبة إليهم .

ويكون لها في سبيل أداء هذه المهمة الحق في استدعاء من ترى استجوابه من الحراس
وغيرهم أو من ترى قائدة في سماع شهادته والاطلاع على سجلات الحراسات وغيرها من الدفاتر
والأوراق رسمية أو غير رسمية التي تكون في حيازة شخص أو أية هيئة والاستعانة بأهل الخبرة
من موظفي الحكومة أو غيرهم في الأحوال التي ترى اللجنة فيها لزوما لذلك واستصدار أوامر
من السلطة القائمة على إجراء الاحكام العرفية بتفتيش أماكن السكن وغيرها وبالضبط والاحضار
وبالقبض على من ترى قائدة لتحقيق في اتخاذ هذا الاجراء بالنسبة له وحبسه عند الاقتضاء
احتياطيا وغير ذلك من التدابير التي ترى اللجنة ضرورة اتخاذها في هذا الصدد .

وعلى اللجنة أن تقدم في أقرب وقت إلى السلطة المذكورة تقريرا عن مهمتها .

مادة ٣ - يعاقب كل من يمنع من الأشخاص المشار إليهم في المادة السابقة عن تنفيذ طلب

الحضور الصادر له من اللجنة دون أن يبدى عذرا مقبولا وكذلك كل من يرفض تنفيذ القرارات التي تصدرها اللجنة في الشئون الداخلية في اختصاصها والمينة في المادة السابقة بالحبس مدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو أو باحدى هاتين العقوبتين.

مادة ٤ — يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

القاهرة في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٤٢
مصطفى النحاس

أمر رقم ٣٥٣

بشأن الجرائم المتعلقة بأعمال الحراسات

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية

وعلى الامر رقم ١٦٠ الخاص بتعيين الجرائم التي تختص المحاكم العسكرية بنظرها والمعدل بالاوامر رقم ١٧١ و ٢٢٠ و ٢٤٢ و ٣٠٨ و ٣٢٨ .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ — تختص المحاكم العسكرية بالنظر في جرائم الاختلاس والسرقة وخيانة الامانة والرشوة والتزوير والتبديد المنصوص عليها في قانون العقوبات إذا كان موضوع الجريمة من الاشياء الموضوعة في الحراسات على أموال رعايا البلاد التي قطعت بمصر علاقاتها السياسية بها أو التي تحتلها هذه البلاد أو تخضع لرقابتها .

مادة ٢ — يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

القاهرة في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٤٢
مصطفى النحاس

أمر رقم ٣٥٤

بتقرير قيود على الاتجار في بعض أنواع السلع

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

وعلى الأمر رقم ٢٥٧ بشأن البيانات المتعلقة بحظر الاسراف في شراء أو حيازة بعض الاصناف .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .

(تقرر ما هوآت)

مادة ١ - لا يجوز لغير الاشخاص المقيدة أسماءهم في السجل التجاري والذين قاموا بالالتزامات المبينة في الأمر رقم ٢٥٧ المتقدم ذكره الاتجار في احدى السلع المبينة في الجدول المرفق بهذا الأمر ما لم يحصلوا على ترخيص بذلك من وزارة التموين .

ولوزير التموين الحق في تعديل هذا الجدول بطريق الحذف أو الاضافة .

مادة ٢ - يحظر الاتجار في احدى تلك السلع على كل شخص يحكم عليه في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في القوانين والأوامر المبينة بعد .

المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٣٩ الخاص بمنع تصدير بعض المنتجات والبضائع .
المرسوم بقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٣٩ الخاص بتحديد أقصى الاسعار للأصناف الغذائية ومواد الحاجيات الأولية المعدل بالأوامر رقم ١٤٦ و ١٧٤ و ١٧٥ و ٣٢٤ .

المرسوم بقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٣٩ الخاص بحظر الاسراف في شراء أو حيازة بعض الاصناف المعدل بالأمر رقم ٢٥٧ .

الأمر رقم ٤٩ بشأن العقوبات التي توقع في حالة عدم الاذعان لأوامر الاستيلاء والتكاليف الأمر رقم ٧٦ بشأن فرض قيود على تداول واستهلاك البترول الأبيض (الكيروسين) وغيره من المنتجات والمواد المعدل بالأمرين رقم ١٧٤ و ٣٢٤ .

الأمر رقم ١٧٣ بشأن عقوبة الاحتكار .

» » ٢٣٨ بتنظيم الاتجار في اطارات السيارات .

» » ٢٧٤ بشأن تنظيم بيع الدقيق والخبز .

» » ٣٢٧ بتنظيم الاتجار في الدقيق والخبز .

» » ٣٣٢ بتنظيم الاتجار في بذرة القطن وزيت البذرة .

» » ٣٤٧ بشأن محصول الارز الناتج من موسم سنة ١٩٤٢ .

» » ٣٤٩ بشأن خيوط الغزل القطنية .

ويسرى هذا الحظر من اليوم التالي لتنفيذ الحكم .

مادة ٣ - يتولى اثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لهذا الامر رجال الضبطية القضائية الذين يقومون بمراقبة تنفيذ أحكام القانونين رقم ١٠١ و ١٢٨ لسنة ١٩٣٩ المتقدم ذكرهما وغير هؤلاء من الموظفين الذين يعينهم وزير التموين لهذا الغرض .

مادة ٤ - يعاقب كل مخالفة لأحكام هذا الامر بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنة وبغرامة من خمسين جنيها إلى ٥٠٠ جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

وفي حالة العود في نفس السنة تكون العقوبة الحبس من ثلاثة أشهر إلى سنتين وغرامة لا تقل

عن خمسين جنيها ولا تتجاوز ٥٠٠ جنيه .

وتضبط البضائع موضوع المخالفة وبمحكم المصادرتها .

ويجوز علاوة على ما تقدم أن يأمر القاضي بجلد المتهم خمسين جلدة على الأكثر .
مادة ٥ - تتبع في تحقيق الجرائم المنصوص عليها في هذا الامر وفي المحاكمة وفي تنفيذ
الاحكام والاجراءات الخاصة بالمينة في قرار وزير الداخلية الصادر في ١٩ اكتوبر سنة ١٩٤٢
مادة ٦ - يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية
ولو وزير التموين أن يتخذ القرارات اللازمة لتنفيذه .
القاهرة في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٤٢
مصطفى النحاس

جسـدول

الاصناف المنصوص عليها في الأمر رقم ٣٥٤

- | | |
|-------------------------------|--------------------------------------|
| (١) الاخشاب بأنواعها | اطارات السيارات |
| (٢) الفحم بأنواعه | (١٣) أدوات ولوازم التصوير والمواد |
| (٣) الوقود السائل بأنواعه | الكيميائية اللازمة لها . |
| (٤) الحديد الخام المصنوع | (١٤) مواد الصباغة والباغة |
| (٥) الورق بأنواعه | (١٥) خيوط الغزل |
| (٦) الاسمدة الكيميائية | (١٦) القمح ودقيقه |
| (٧) الجوت الخام والمصنوع | (١٧) الذرة ودقيقها |
| (٨) القصدير | (١٨) الارز ودقيقه |
| (٩) السكر | (١٩) بذرة القطن |
| (١٠) الكبريت | (٢٠) الشاي { قرار وزاري رقم ٦٦ في |
| (١١) النوشادر | (٢١) المنسوجات { أول فبراير سنة ١٩٤٣ |
| (١٢) الكاوتشوك الخام وكاوتشوك | (٢٢) الزيت |

أمر رقم ٣٥٥

بتشديد العقوبات المقررة لبعض الجرائم الخاصة بالتموين

نحن مصطفى النحاس باشا .
بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الاحكام العرفية
في البلاد المصرية .

وعلى المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٣٩ الخاص بمنع تصدير بعض المنتجات والبضائع .
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٣٩ الخاص بتحديد أقصى الاسعار للاصناف الغذائية
ومواد الحاجيات الاولى المعدل بالاوامر رقم ١٤٦ و ١٧٤ و ١٧٥
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٣٩ الخاص بحظر الاسراف في شراء أو حيازة
بعض الاصناف المعدل بالأمر رقم ٢٥٧

وعلى الامر رقم ٤٩ بتعديل العقوبات التي توقع في حالة عدم الاذعان لاوامر الاستيلاء والتكاليف .

وعلى الامر رقم ٧٦ بشأن فرض قيود على تداول واستهلاك البترول الايض (الكيروسين) وغيره من المنتجات والمواد المعدل بالامر رقم ١٧٤

وعلى الامر رقم ٢٣٨ بتنظيم الاتجار في إطارات السيارات .

وعلى الامر رقم ٢٧٤ بشأن تنظيم بيع الدقيق والخبز .

وعلى الامر رقم ٣٢٧ بشأن تنظيم الاتجار في الدقيق والخبز المعدل بالامر رقم ٣٣٩ .

وعلى الامر رقم ٢٨٠ بتعديل العقوبات المقررة لبعض الجرائم الخاصة بالتموين المعدل بالأمر رقم ٣٢٤ .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .

(نقرر ما هو آت)

مادة ١ — تستبدل بالعقوبات المنصوص عليها في المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٣٩ والمادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٣٩ والمادة الوحيدة من الامر رقم ٤٩ والمادة الثانية من الامر رقم ٧٦ والفقرة الاولى من المادة العاشرة من الامر رقم ٢٣٨ والفقرة الاولى من المادة السادسة من الامر رقم ٢٧٤ والمادة السابعة من الامر رقم ٣٢٧ عقوبة الحبس مع الشغل من ثلاثة أشهر إلى سنتين والغرامة من ١٠٠ جنيه إلى ٥٠٠ جنيه ويحكم بخلق المحل مدة لا تزيد على ثمانية أيام .

وفي حالة العود في نفس السنة تكون العقوبة الحبس مع الشغل من ستة أشهر إلى خمس سنوات والغرامة من ٢٠٠ جنيه إلى ١٠٠٠ جنيه ويحكم بالعلق لمدة لا تقل عن ١٥ يوما ولا تزيد على ٣٠ يوما .

وفي جميع الاحوال تضبط الاشياء موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها وبأمر القاضي باعلان الحكم ونشره في الاماكن والصحف التي يعينها على نفقة المحكوم عليه .

ويجوز علاوة على ما تقدم أن يأمر القاضي بجلد المتهم خمسين جلدة على الأكثر .

ويحرم حق انتخاب أعضاء الغرف التجارية من حكم عليه بالحبس في جريمة من الجرائم المشار إليها في هذه المادة وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ انقضاء العقوبة .

مادة ٢ — يلغى الامران رقم ٢٨٠ و ٣٢٤ المتقدم ذكرهما .

مادة ٣ — يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مصطفى النحاس

القاهرة في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٤٢

أمر رقم ٣٥٦

بشأن الجرائم المتصلة بتنفيذ بعض القوانين والامور المتعلقة بالتموين

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

وعلى الامر رقم ١٦٠ الخاص بتعيين الجرائم التي تختص المحاكم العسكرية بنظرها والمعدل بالأوامر رقم ١٧١ و ٢٢٠ و ٢٤٢ و ٣٠٨ و ٣٢٨

وعلى المراسيم بقوانين رقم ٩٨ و ١٠١ و ١٠٧ و ١٢٨ لسنة ١٩٣٩ .

والأوامر رقم ٧٦ و ١٧٣ و ٢٠٢ و ٢٢٦ و ٢٢٨ و ٢٧٤ و ٢٧٧ و ٢٧٩ و ٣٢٧ و ٣٤٧ و ٣٤٩ .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .

(نقرر ما هو آت)

مادة ١ - يستبدل بالمادة الأولى (فقرة ١٣) من الامر رقم ١٦٠ المعدل بالامر رقم ٣٢٨ والخاص بتعيين الجرائم التي تختص المحاكم العسكرية بنظرها النص الآتي :

مادة ١ - (فقرة ١٣) الجرائم المنصوص عليها في الباب الثالث من الكتاب الثاني من قانون العقوبات إذا تعلقت هذه الجرائم بتنفيذ القوانين والامور المبينة في الجدول الملحق بهذا الأمر والقرارات المنفذة لها .

مادة ٢ - مع عدم الاخلال بما يقرره قانون العقوبات من عقوبة أشد يعاقب بالسجن لمدة لا تزيد على ثماني سنوات .

(١) الموظفون المكلفون بمراقبة تنفيذ أحكام القوانين والامور والقرارات المشار اليها في المادة السابقة إذا وقعت المخالفة لتلك الاحكام نتيجة لا تقاومهم بأي شكل كان مع المخالف وكذلك إذا تعدوا إهمال المراقبة أو إغفال التبليغ عن أية مخالفة للقوانين والامور المذكورة .

(٢) مستخدمو الهيئات والشركات وغيرهم من الافراد الذين يكلفون بعمل من أعمال التموين تنفيذا لأحكام القوانين والامور المتقدم ذكرها والقرارات المنفذة لها إذا قبلوا الرشوة باحدى الطرق المبينة في الباب الثالث من الكتاب الثاني من قانون العقوبات لاداء ذلك العمل ولو كان العمل حقا أو للامتناع عن أدائه ولو ظهر أنه غير حق .

مادة ٣ - يلغى الامران رقم ٢٧٩ و ٣٨٢ المتقدم ذكرهما .

مادة ٤ - يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

مصطفى النحاس

القاهرة في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٤٢

أمر رقم ٣٥٧

بتعديل الأمر رقم ٢٥٣ الخاص باستعمال الاسمدة التي تصرفها الحكومة

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية .

وعلى الأمر رقم ٢٥٣ بشأن استعمال الاسمدة التي تصرفها الحكومة .

ويعتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ — يستبدل بالمادة الثانية من الأمر رقم ٢٥٣ المتقدم ذكره النص الآتي

مادة ٢ — « إذا بقي شيء من السماد المنصرف على الوجه المبين في المادة السابقة وأريد تغيير التخصيص المبين في طلب الصرف أو نقل كمية السماد الباقية كلها أو بعضها من مكان إلى آخر وجب الحصول على ترخيص بذلك من وزير التموين .

ويعاقب على كل مخالفة لأحكام الفقرة السابقة بالعقوبة ذاتها المبينة في المادة الاولى .

مادة ٢ — يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

القاهرة في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٤٢ مصطفى النحاس

أمر رقم ٣٥٨

بصرف إعانة غلاء المعيشة لعمال المحال الصناعية والتجارية

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية .

وعلى الأمر رقم ٢٣٩ بشأن لجان التوفيق بين العمال وأصحاب الاعمال . ونظرا لارتفاع نفقات المعيشة تبعا لزيادة أسعار الحاجات الضرورية وما تتطلبه من ضرورة توفير موارد للعامل لمواجهة هذه الحالة بحيث توفر له القدر اللازم للمعيشة في أدنى الحدود المستطاعة .

ويعتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ — يجب على أصحاب المحال الصناعية والتجارية أن يصرفوا للعمال الذين يشتغلون في هذه المحال إعانة غلاء المعيشة فوق مرتباتهم أو أجورهم بحيث لا تقل عن الفئات التي قررتها الحكومة لموظفيها وعمالها والمبينة بالجدول المرفق لهذا الأمر .

وبراعى في تطبيق أحكام هذا الامر أن عبارة « المجال الصناعية والتجارية » تشمل كل محل يشتغل بالاعمال الصناعية والتجارية من أى نوع كانت ويوجه خاص المحلات الوارد ذكرها في المادة ١ من القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ بشأن إصابات العمل ، وأن كلمة « عمال » تشمل كل شخص يؤدي عملا يدويا أو عقليا لحساب شخص آخر وتحت إشرافه أو سلطته نظير أجر .

مادة ٢ — يتخذ أساسا لتحديد العلاوة الاجر الذى يتناوله العامل وقت صدور هذا الامر ويدخل في حساب الاجر ما يكون قد منح له بصفة علاوة عادية ولكنه لا يشمل ما منح للعامل بصفة علاوة غلاء .

مادة ٣ — يمنح العمال الذين عينوا بعد ٣٠ يونيه سنة ١٩٤١ إعانة غلاء معيشة على أساس نصف الفئات المقرره بهذا الامر إذا تبين أنه قد روعى في تحديد أجورهم حالة غلاء المعيشة ، على ألا يقل ما يمنحونهم من أجر وإعانة غلاء عما يمنح لأمثالهم في نفس العمل .

مادة ٤ — يجوز لأصحاب المجال الذين يستخدمون عادة ٥٠ عاملا أو أقل وكذلك لأصحاب المجال الصناعية التى أنشئت بعد أول يناير سنة ١٩٤٠ أن يتقدموا لمصلحة العمل بشكاواهم من دفع فئات غلاء المعيشة على الوجه المبين في هذا الامر .

ويحيل وزير الشؤون الاجتماعية على لجنة التوفيق بين العمال وأصحاب العمل الشكاوى التى تقدم لهم إذا تبين أن الحالة المالية للعمال المبينة في الفقرة السابقة لا تمكن أصحابها من صرف الاعانة وللجنة التوفيق أن تقرر إعفاء صاحب المحل من صرف هذه العلاوة كلها أو بعضها .

مادة ٥ — لا يجوز أن يقل أجر العامل البالغ من العمر ١٨ سنة على سبعة قروش ونصف في اليوم بما في ذلك علاوة غلاء المعيشة . فإذا نقصت من العامل عن ثمانى عشرة سنة جاز أن ينقص أجره في اليوم بنسبة نصف قرش عن كل سنة بحيث لا تقل أجرة اليوم في أى حالة من الاحوال عن خمسة قروش .

مادة ٦ — تطبق أحكام هذا الامر على الاجور والمرتبات المستحقة اعتبارا من أول ديسمبر ١٩٤٢

مادة ٧ — يتولى إثبات الجرائم التى تقع بالمخالفة في أحكام هذا الامر مفتشو مصلحة العمل والموظفون الذين يندبهم وزير الشؤون الاجتماعية لهذا الغرض ويكون لهم في هذا الصدد صفة رجال الضبطية القضائية .

كذلك يكون لهم في سبيل مراقبة تنفيذ أحكام هذا الامر الاطلاع على السجلات والدفاتر ومراجعة البيانات الواردة فيها .

مادة ٨ — كل مخالفة لأحكام هذا الامر والقرارات المنفذة له يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على خمسين جنيها .

ماده ٩ — يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية . ولوزير الشؤون الاجتماعية إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

القاهرة في ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٢

جدول إعانة غلاء المعيشة

أولا — طائفة آباء الاولاد الثلاثة فاكتر

النسبة المقررة	جنيه	جنيه
٥٠٪	—	٣ فأقل
٤٠٪	١٠	٣ أكثر من
٣٠٪ بحد أقصى ٥ جنيهات شهرية	٢٠	» » ١٠
» » ٥ » ٢٠٪	٣٠	» » ٢٠
» » ٥ » ١٥٪	٤٠	» » ٣٠
» » ١٠ » ١٠٪		» » ٤٠ فما فوق

تانيا طائفة آباء الولد وأولادين

٣ فأقل ٤. في المائة بحد أدنى ٦٠ قرشا شهريا

أكثر من ٣ جنيها الى ١٠ جنيها ٣٠ في المائة

» ١٠ » ٢٠ » ٢٠ في المائة

» ٢٠ » ٣٠ جنيها ١٥ في المائة بحد أقصى ٤ جنيها شهريا

» ٣٠ فما فوق ١٠ في المائة » ١٠ » »

ثالثا — طائفة العزاب والمتزوجين ممن لا أولاد لهم

جنيه	جنيه
٣	فأقل
٣	أكثر من
١٠	الى
٢٠	د
١٠	د
٢٠	د
٢٠	فما فوق

٣٠ في المائة بمحد أدنى ٦٠ قرشا شهريا

٢٥ مليا يوميا لعمال المياومة

٢٠ في المائة

١٥ في المائة

١٠ في المائة بمحد أقصى ١٠ جنيهات شهريا

ويشترط ألا تقل جملة ما يصرف من ماهية أو أجر مع الاعانة إلى موظف أو مستخدم أو عامل عن جملة ما يتقاضاه منهما من يقل عنه ماهية أو أجرا من نفس طائفته .

أمر رقم ٣٥٩

بتعيين رئيس قسم مراقبة البريد بمصلحة الوقاية

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

وعلى الامر رقم ٧ باجراء تعيينات بمصلحة الوقاية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .

(تقرر ما هو آت)

مادة وحيدة — ينتدب حضرة ياقوت صالح افندى مراقب بريد القاهرة لرئاسة قسم مراقبة البريد بدلا من حضرة صاحب العزة محمد وجيه بك الذى أحيل على المعاش .
القاهرة في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤٢
مصطفى النحاس

أمر رقم ٣٦٠

بتشديد العقوبة على الاشخاص الذين يسافرون على أسطح عربات السكك الحديدية

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

وعلى قرار وزير المواصلات الصادر في ٤ مارس سنة ١٩٢٦ والخاص بنظام السكك الحديدية

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ — استثناء من أحكام المادة ٣ من قرار وزير المواصلات الصادر في ٤ مارس سنة ١٩٢٦ والخاص بنظام السكك الحديدية يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز ٢٠ جنيا أو باحدى هاتين العقوبتين كل شخص يعمد إلى السفر على أسطح عربات السكك الحديدية .

مادة ٢ — يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مصطفى النحاس

القاهرة في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٤٢

أمر رقم ٣٦١

بتحديد ميعاد لتقديم البيانات المتعلقة بالأرباح التجارية والصناعية
والأرباح الاستثنائية وإيداع الضريبة المستحقة .

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية في
البلاد المصرية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .

(تقرر ما هوآت)

مادة ١ — على جميع الممولين الخاضعين للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية بمقتضى
الكتاب الثانى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أن يقدموا إلى مصلحة الضرائب في ميعاد
لا يتجاوز ٢١ يناير سنة ١٩٤٣ جميع البيانات والميزانيات والقرارات والأوراق التى يقضى
بتقديمها القانون المذكور أو القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ الصادرين بفرض الضريبة الخاصة
على الأرباح الاستثنائية أو اللوائح والقرارات الصادرة بتنفيذ القانونين المذكورين وذلك عن
السنة المالية التى تنتهى فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٢ أو فى خلال السنة المذكورة وعن أى سنة مالية
سابقة لم تكن حساباتها والوثائق الخاصة بها قد قدمت من قبل وعلى الممولين أن يدفعوا للخزانة
فى ميعاد لا يتجاوز آخر فبراير سنة ١٩٤٣ على أساس البيانات والأرقام المتقدمة منه ما يكون
مستحقا عليه من ضريبة عادية أو ضريبة استثنائية عن السنة المنتهية فى سنة ١٩٤٢ وعن أى سنة
سابقة ولو لم تكن مصلحة الضرائب قد فرغت من مراجعة حسابات الممول أو لم يتم الاتفاق
معه على الربط أو لم تتم الاجراءات الخاصة بتقدير رقم الأرباح الذى تربط عليه الضريبة وذلك
مع احتفاظ مصلحة الضرائب بحق مناقشة هذه الأرقام والسير فى اجراءات المراجعة والتقدير
إلى أن يتم الربط النهائى وعندئذ يلتزم الممول بدفع الفرق فى الحدود وطبقاً للأوضاع المقررة

مادة ٢ — يعاقب كل من يخالف أحكام هذا الامر بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر
وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين . ويعاقب بالعقوبة ذاتها على البيانات
غير الصحيحة فى الاقرارات والميزانيات والأوراق التى تقدم تنفيذاً لهذا الأمر إلا إذا أثبت
المسئول عنها أن الخطأ غير متعمد . وفى جميع الاحوال يحكم بزيادة ما لم يدفع من الضريبة
بمقدار يعادل ثلاثة أمثالها .

مادة ٣ — الممول الذى كان لغاية صدور هذا الأمر قد تأخر فى تقديم الميزانيات والبيانات
والوثائق التى يقضى بها القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أو القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ أو القرارات
الصادرة بتنفيذها أو فى أداء الضريبة المستحقة عليه يعنى من الجزاءات المقررة فى هذين القانونين

إذا قام بما توجبه عليه المادة الاولى من هذا الأمر في المواعيد المحددة فيها .

مادة ٤ - يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

القاهرة في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٤٢ مصطفى النحاس

أمر رقم ٣٦٢

بتعديل أحكام الامر رقم ٣٦١ الخاص بتحديد ميعاد لتقديم البيانات المتعلقة بالأرباح التجارية والصناعية والأرباح الاستثنائية وأداء الضريبة المستحقة

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية .

وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رهوس الاموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل وعلى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ بفرض ضريبة خاصة على الأرباح الاستثنائية .

وعلى الأمر رقم ٣٦١ الخاص بتحديد ميعاد لتقديم البيانات المتعلقة بالأرباح الاستثنائية وأداء الضريبة المستحقة .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .

(نقرر ماهو آت)

مادة ١ — استثناء من أحكام المادة الاولى من الأمر رقم ٣٦١ بمد الأجل المحدد في الفقرة الاولى من المادة المذكورة بالنسبة لشركات المساهمة إلى نهاية الميعاد المقرر في الفقرة الاولى من المادة ٤٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ كما يجوز لوزير المالية بالنسبة لغير شركات المساهمة من الممولين أن يمد هذا الأجل إلى نهاية الميعاد المقرر في المادة ٤٨ من القانون المذكور وذلك كله فيما يتعلق بالبيانات الواجب تقديمها عن السنة المالية التي انتهت في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٢ أو في خلال تلك السنة . وفي الحالتين يجب الوفاء بالضريبة المستحقة في خلال اسبوع من تاريخ انقضاء الميعاد المحدد لتقديم البيانات . ويكون الدفع على الوجه المبين في المادة الاولى (فقرة ثانية) من الأمر رقم ٣٦١

مادة ٢ — فيما يتعلق بالسنوات المالية التي تنتهى بعد ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٢ يكون جميع المولين ملزمين بتقديم البيانات والقرارات والميزانيات والاوراق في المواعيد المقررة في الفقرة الاولى من المادة ٤٣ وفي المادة ٤٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وبأداء الضريبة المستحقة بمقتضى القانون المذكور وبمقتضى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ على الوجه المبين في المادة الاولى

(فقرة ثانية) من الامر ٣٦١ ويجب أن يتم الوفاء بها في خلال ثلاثين يوما من تاريخ انقضاء الميعاد المحدد لتقديم البيانات . وتطبق العقوبات المقررة في المادة ٢ من الامر رقم ٣٦١ والزيادة المبينة فيها على كل من يخالف أحكام الفقرة السابقة وعلى ما تتضمنه البيانات والقرارات والميزانيات والأوراق المقدمة من الممولين من بيانات غير صحيحة .

مادة ٣ — يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مصطفى النحاس

القاهرة في ١٩ يناير سنة ١٩٤٣

أمر رقم ٣٦٣

بتقرير بعض التدابير لازالة البرك والمستنقعات وغيرها من بيئات توالد البعوض

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

وعلى القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٣٩ بشأن ردم البرك والمستنقعات . وعلى القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بتنظيم أوامر الاستيلاء والتكاليف . وعلى الامر رقم ١١٥ الخاص بالتدابير التي تتخذ لمقاومة حمى الملاريا في الجهات التي تسكنها القوات العسكرية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .

(تقرر ما هوآت)

مادة ١ — يعتبر في تطبيق هذا الامر بيئة صالحة لتوالد البعوض كل مستنقع أو بركة أو أرض منخفضة عما جاورها من الارض تركد فيها المياه في أى وقت من السنة .

مادة ٢ — يجب على ملاك العقارات التي توجد فيها بيئات صالحة لتوالد البعوض أو وادعى اليد على هذه العقارات في الجهات يعينها وزير الصحة بقرار منه أن يقدموا في خلال عشرة أيام من تاريخ نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية إلى مكاتب ادارة الهندسة القروية في المديرية وإلى مكاتب تفاتيش الصحة في المحافظات الكائن في دائرتها العقار اقرارات كتابية يتعهدون فيها باجراء أعمال الردم والصرف التي تقتضيها إزالة هذه البيئات في ميعاد لا يتجاوز ثلاثة أشهر إذا كانت مساحة البيئة نصف فدان فأقل ولا تتجاوز ستة أشهر في الاحوال الاخرى . وتتولى المكاتب المتقدم ذكرها إذاعة هذا الامر والقرارات المنفذة له في الجهات التي تعين في قرار وزير الصحة العمومية بأن تلصق صورة منها في الامكنة التي يحددها القرار المذكور .

مادة ٣ — يخول وزير الصحة العمومية سلطة الاستيلاء على عقارات البيئات المملوكة لاشخاص لم يقدموا في ميعاد العشرة الايام التعهد المشار اليه في المادة السابقة كما يكون له

إصدار أوامر الاستيلاء على عقارات البيئات التي قدم ملاكها أو واضعو اليد عليها تعهدات بمباشرة أعمال الإزالة دون أن تكون هذه الأعمال قد تمت بالكيفية المقررة أو إذا تبين لندوب وزارة الصحة بعد انقضاء نصف المدة المحددة لمباشرة تلك الأعمال عجز المتعهد عن القيام بما تعهد به بكيفية وافية .

مادة ٤ - يمنح الأشخاص الذين تعهدوا بأعمال إزالة البيئات المتقدم ذكرها جميع التسهيلات الممكنة من جانب السلطات الإدارية وبوجه خاص الإذن بأن يأخذوا بالمجان ما يلزمهم من الطمي والرمال من مخلفات تطهير الآرع والمصارف ومن كشبان الرمال المملوكة للحكومة ويكون للطلبات المقدمة من هؤلاء الأشخاص الأولوية على ما عداها من الطلبات ولو كانت بمقابل

مادة ٥ - استثناء من أحكام القانونين رقم ١٠٣ و ١٠٧ لسنة ١٩٣٩ المتقدم ذكرهما تنظم بعد كيفية الفصل في جميع الطلبات المقدمة من أصحاب الشأن والناشئة عن التداير المشار إليها في المادة ٣ ويجرى تحصيل المصاريف التي تنفقها الحكومة في أرض الغير بطريق الحجز الإداري إلا إذا اختار صاحب العقار دفع المصاريف واسترداد العقار أو التنازل عنه للحكومة

مادة ٦ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين كل شخص يخل بالتعهد الذي قطعه على نفسه دون أن يبدى اعتذارا مقبولة لعدم قيامه بأعمال الردم أو الصرف التي تعهد بمباشرتها .

مادة ٧ - يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

القاهرة في ١٩ يناير سنة ١٩٤٣
مصطفى النحاس

أمر رقم ٣٦٤

بتعديل الأمر رقم ٢٣٦ الخاص بتحديد استهلاك اللحوم

نحن مصطفى النحاس باشا -

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية .

وعلى الأمر رقم ٢٣٦ بتحديد استهلاك اللحوم المعدل بالأمر رقم ٣٢٥ .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ - يستبدل بالمادة الأولى من الأمر رقم ٢٣٦ المعدل بالأمر رقم ٣٢٥ النص الآتي

مادة ١ - لا يجوز بعد ظهر الأحد وفي يومي الاثنين والثلاثاء وفي صباح الأربعاء أن يذبح في السلخانات العمومية أو في الأماكن التي تقوم مقامها الحيوانات المعدة لحومها للأكل .

ولا يجوز ذبح الحيوانات في الأيام الأخرى من الأسبوع إلا بمقدار كمية من اللحم تساوى المتوسط اليومي لذبائح السلخانة أو في المكان الذى يقوم مقامها في الأسبوع المقابل له من سنة ١٩٤١ ناقصا ١٠ فى المائة .

إذا تجاوزت الطلبات فى يوم معين للحد المرخص بها وجب خفضها وتراعى فى الخفض كميات اللحوم التى يبيعها القصابون عادة .

ويجوز لوزير التموين أن يأذن برفع القيد الوارد بالفقرتين من هذه المادة فى جهة أو أكثر وذلك بالقدر اللازم للوفاء بالحاجات الطارئة للجيش أو السكان المدنيين .

مادة ٢ — يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

القاهرة فى ١٠ فبراير سنة ١٩٤٣ مصطفى النحاس

أمر رقم ٣٦٥

بتقرير بعض القيود على استهلاك المواد الغذائية بالمحال العمومية

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية فى البلاد المصرية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين فى ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .
وبعد موافقة مجلس الوزراء .

(نقرر ما هو آت)

مادة ١ — لوزير التجارة والصناعة أن يصدر قرارات بفرض بعض القيود على استهلاك المواد الغذائية فى المطاعم والفنادق والنزل والمقاهى والحانات والبوفيهات وغيرها من المحال العمومية التى يرتادها الجمهور .

مادة ٢ — يتولى اثبات الجرائم التى تقع بالمخالفة للقرارات الصادرة بتنفيذ هذا الامر رجال الضبطية القضائية الذين يقومون بمراقبة تنفيذ أحكام الأمرين رقم ٢١٤ و ٢٣٦ الخاصين باعلان الأسعار وتحديد استهلاك اللحوم وغيرهم من الموظفين الذين يتدبرهم وزير التجارة والصناعة لهذا الغرض ويكون لهم فى هذه الحالة صفة رجال الضبطية القضائية .

مادة ٣ — يعاقب كل من يخالف أحكام القرارات التى تصدر بتنفيذ هذا الغرض بالحبس مدة لاتزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة من خمسة جنيهات إلى خمسين جنيها أو باحدى هاتين العقوبتين وبمحكم باغلاق المحل الذى وقعت فيه الجريمة لمدة لاتزيد على ثمانية أيام .

وفى حالة العود فى نفس السنة يكون الاغلاق لمدة من خمسة عشر يوما إلى شهر .

وفي جميع الاحوال يأمر القاضي باعلان الحكم ونشره في الاماكن والجرائد التي يعينها على نفقة المحكوم عليه .

مادة ٤ - يتبع في تحقيق الجرائم المنصوص عليها في هذا الامر وفي المحاكمة وفي تنفيذ الاحكام والاجراءات الخاصة المبينة في قرار وزير الداخلية الصادر في ١٩ اكتوبر سنة ١٩٤٢
مادة ٥ - يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مصطفى النحاس

القاهرة في ١٠ فبراير سنة ١٩٤٣

أمر رقم ٣٦٦

بشأن تحديد أقصى أسعار الجملة للمشروبات الروحية

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ - تنشأ بوزارة التجارة والصناعة لجنة لتحديد أقصى أسعار الجملة للمشروبات الروحية المقطرة والمختمرة سواء أكانت مصنوعة محليا أم مستوردة من الخارج ويصدر بتشكيل هذه اللجنة قرار من وزير التجارة والصناعة .

مادة ٢ - يصدر وزير التجارة والصناعة قرارا بالكيفية التي تعلن بها الأسعار وبالمدة التي تسرى فيها الاسعار المعلنة .

مادة ٣ - يتولى إثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لهذا الامر الموظفون الذين يعينون بقرار من وزير التجارة والصناعة ويكون لهم في هذا الصدد صفة رجال الضبطية القضائية كذلك يكون لهم في سبيل مراقبة تنفيذ أحكام هذا الأمر الحق في دخول المعامل والمحال والمخازن وغير ذلك من الامكنة المخصصة لصنع أو تخزين أو بيع المشروبات الروحية ، كما أن لهم فحص السجلات ومراجعة البيانات الواردة فيها للتثبت من صحتها .

مادة ٤ - كل من باع صنفا من الاصناف المشار إليها في المادة الاولى أو عرضه للبيع بما يزيد عن السعر المحدد له أو امتنع عن بيعه بهذا السعر يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر وبغرامة لا تزيد على خمسين جنيا أو باحدى هاتين العقوبتين . ويأمر القاضي علاوة على ذلك باعلان الحكم ونشره في الاماكن التي يعينها على نفقة المحكوم عليه .

ويجوز للمحكمة في حالة ارتكاب جريمة جديدة في خلال شهر من تاريخ صدور الحكم أن تأمر باغلاق المحل لمدة لا تتجاوز أسبوعا .

مادة ٥ - يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية . ولوزير التجارة والصناعة أن يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه .

القاهرة في ١٠ فبراير سنة ١٩٤٣
مصطفى النحاس

أمر رقم ٣٦٧

بتقرير رسم أمن على المراكب التي تدخل أو تستقر في الموانئ المصرية

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

وعلى قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ٢١ مايو و ١٢ أغسطس سنة ١٩٤٢ بشأن تعزيز الوسائل المعدة لمكافحة الحرائق في الموانئ المصرية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢

(نقرر ما هو آت)

مادة ١ - يفرض على كل مركب تدخل الموانئ المصرية رسم أمن إقدره ثلاثة مليات عن كل طن من محمولها المسجل ويتكرر تحصيل هذا الرسم في كل مرة تدخل فيها المركب أحد هذه الموانئ . كذلك يفرض على كل مركب تستقر في الموانئ المصرية عادة ولا تبارحه إلا نادرا رسم بالقيمة المتقدم ذكرها يتكرر تحصيله في كل ستة أسابيع على أنه لا يجوز أن يزيد في الحالين عدد المرات التي يحصل فيها هذا الرسم عن المركب بعينها على ثلاثة مرات في السنة الواحدة .

مادة ٢ - تعفى السفن الحربية من الرسم المقرر بالمادة السابقة .

مادة ٣ - يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

القاهرة في ١٠ فبراير سنة ١٩٤٣
مصطفى النحاس

أمر رقم ٣٦٨

بتقرير عقوبات على الامتناع عن توريد الأغذية لمصالح الحكومة

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية

في البلاد المصرية :

وعلى المادة ٨١ مكررا من قانون العقوبات .

ونظرا لأن بعض متعهدي توريد الاغذية صرحوا بعزمهم على الامتناع عن تنفيذ العقود

المبرمة بينهم وبين مصالح الحكومة بحجة ارتفاع الاسعار مع أن الحكومة درجت على النظر في جميع الشكاوى التي من هذا القبيل بروح العطف .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ وبعد موافقة مجلس الوزراء

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ - يعاقب كل من يمتنع لأي سبب كان عن تنفيذ عقد توزيع الاغذية المبرم بينه وبين وزارات الحكومة ومصالحها بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنتين وبغرامة من ١٠٠ جنيه إلى ١٠٠٠ جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين وذلك مع عدم الاخلال بتطبيق عقوبة أشد يكون منصوصا عليها في قانون العقوبات . ويطبق الحكم المبين في الفقرة السابقة على المتعهدين من الباطن .

مادة ٢ - يتبع في تحقيق الجرائم المنصوص عليها في هذا الامر وفي المحاكاة وفي تنفيذ الاحكام الاجراءات الخاصة بها المبينة في قرار وزير الداخلية الصادر في ١٩ اكتوبر سنة ١٩٤٢

مادة ٣ - يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مصطفى النحاس

القاهرة في ١٠ فبراير سنة ١٩٤٣

أمر رقم ٣٦٩

بشأن تحديد أجرة الاماكن المفروشة

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في

البلاد المصرية

وعلى الأمر رقم ٣١٥ بتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين للاماكن .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ - فيما يتعلق بالاماكن المعدة للسكنى والمؤجرة مفروشة يراعى في تقدير أجرة المثل في شهر ابريل سنة ١٩٤١ المشار اليها في المادة ٤ (فقرة أولى) من الامر رقم ٣١٥ أن تكون سارية لأجرة المكان في ذلك الشهر خاليا من المفروشات مضافا اليها النسبة المئوية المبينة في (ثانيا) من المادة ٤ المتقدم ذكرها وكذلك مبلغا شهريا يوازي مقابل الارتفاع بالاساس والادوات الموجودة في المكان المؤجر . ولا يسرى الحكم المبين في الفقرة السابقة على الفنادق والبنسيونات بل تظل خاضعة لحكم الفقرة الرابعة من المادة ٤ من الامر المذكور .

مادة ٢ - يسرى الحكم المبين في الفقرة الأولى من المادة السابقة على ما يبرم من العقود ابتداء من تاريخ نشر هذا الامر وعلى ما يحدد منها ابتداء من ذلك التاريخ ولو كان التجديد قد حصل بمقتضى شروط العقد .

مادة ٣ -- تفصل فى المنازعات الناشئة على تطبيق هذا الامر لجنة تشكل فى كل محافظة ومديرية كما يأتى :

رئيسا	وكيل المحافظة أو المدير أو من ينوب عنه
أعضاء	مندوب من وزارة المالية
	مندوب من وزارة الاشغال العمومية
	مندوب من وزارة التجارة والصناعة
	اثنان من الاعيان يختارهما المحافظ أو المدير

وتكون قرارات هذه اللجنة نهائية وغير قابلة لاي طعن

مادة ٤ -- يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

القاهرة فى ١٥ فبراير سنة ١٩٤٣
مصطفى النحاس

أمر رقم ٣٧٠

بتخفيض المبالغ التى تحصلها الادارة عن البرقيات الخاصة بأعضاء
قوات الولايات المتحدة الامريكية

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية فى
البلاد المصرية .

وعلى عقد الامتياز الخاص بشركة ماركونى التلغرافية اللاسلكية بمصر .

وبما انه ليتسنى وضع تعريفه مخفضة للبرقيات المرسلة من أعضاء قوات الولايات المتحدة
الامريكية والواردة لهم يقتضى الأمر تخفيض المبالغ التى تحصلها الحكومة عن البرقيات المذكورة

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين فى ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢

وبعد موافقة مجلس الوزراء

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ -- تخفض حصة الحكومة عن البرقيات المرسلة ممن يستفدون بالتعريفه المخفضة
المتقدم ذكرها من أعضاء قوات لولايات المتحدة الامريكية الموجودين فى الشرق الاوسط وعن
البرقيات الواردة لهم إلى ثلاثة سنتيمات ذهبا عن الكلمة الواحدة بالنسبة للمنطقة الاولى
(القاهرة والوجه البحرى) وإلى ستة سنتيمات ذهبا بالنسبة للمنطقة الثانية (الوجه القبلى) كذلك
تخفيض الاثارة التى تقتضيها الحكومة عن البرقيات المذكورة إلى ثلاثة أخماس السنتيم ذهبا عن
كل كلمة يدفع عنها أجر .

مادة ٢ - تجرى المحاسبة فيما يختص بحصة الحكومة والاتاوة عن البرقيات المشار إليها في المادة الأولى على أساس سعر ثابت للفرنك قدره ٦٩ مليا وهو سعره قبيل الحرب وبذلك تكون حصة المصلحة بالعملة المصرية في المنطقة الأولى مليونين عن الكلمة الواحدة وفي المنطقة الثانية أربعة مليات والاتاوة ٤٠٠ مليا

مادة ٣ - يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مصطفى النحاس

القاهرة في ١٥ فبراير سنة ١٩٤٣

أمر رقم ٣٧١

بتخفيض المبالغ التي تحصلها الادارة عن البرقيات الخاصة بأعضاء القوات الفرنسية المحاربة

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

وعلى عقد الامتياز الخاص بشركة ماركوني التلغرافية اللاسلكية بمصر .

وبما أنه ليتسنى وضع تعريفة مخفضة للبرقيات المرسلة من أعضاء القوات الفرنسية المحاربة والواردة لهم فيما بين بريطانيا العظمى ومنطقة الشرق الأوسط يقتضى الامر تخفيض المبالغ التي تحصلها الحكومة عن البرقيات المذكورة .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ وبعد موافقة مجلس الوزراء .

(نقرر ما هوآت)

مادة ١ - تخفض حصة الحكومة عن البرقيات المرسلة ممن ينتفعون بالتعريفة المخفضة المتقدم ذكرها من أعضاء القوات الفرنسية المحاربة في الشرق الاوسط وعن البرقيات الواردة لهم إلى ثلاثة سنتيمات ذهبا عن الكلمة الواحدة بالنسبة للمنطقة الاولى (القاهرة والوجه البحرى) وإلى ستة سنتيمات ذهبا بالنسبة للمنطقة الثانية (الوجه القبلى) وذلك فيما يتعلق بالبرقيات المتبادلة بين بريطانيا العظمى ومنطقة الشرق الاوسط .

وكذلك تخفض الاتاوة التي تقتضيها الحكومة عن البرقيات المذكورة إلى ثلاثة أخماس السنتيم ذهبا عن كل كلمة يدفع عنها أجر .

مادة ٢ - تجرى المحاسبة فيما يختص بحصة الحكومة والاتاوة عن البرقيات المشار إليها في المادة الأولى على أساس سعر ثابت للفرنك قدره ٦٩ مليا وهو سعره قبيل الحرب وبذلك تكون حصة المصلحة بالعملة المصرية في المنطقة الاولى مليونين عن الكلمة الواحدة وفي المنطقة الثانية أربعة مليات والاتاوة ٤٠٠ مليا .

مادة ٣ - يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية
القاهرة في ١٥ فبراير سنة ١٩٤٣
مصطفى النحاس

أمر رقم ٣٧٢

بتعديل تشكيل بعض المحاكم العسكرية

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في
البلاد المصرية .

وعلى المادة ٦ (مكررة) من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ الخاص بنظام الاحكام العرفية
وعلى الأمر رقم ٣٠٠ الخاص بتشكيل المحاكم العسكرية والمعدل بالأمرين رقم ٣١١

و ٣٥١

و بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢

(نقرر ما هو آت)

مادة ١ - يعين البكباشى مصطفى حسن حافظ أفندى عضو بالمحكمة العسكرية العليا الثانية
التي مقرها مدينة القاهرة بدلا من البكباشى محمد نجيب أفندى .

مادة ٢ - يعين حضرة زكريا مهنا بك المستشار لمحكمة استئناف أسيوط الاهلية عضوا
بالمحكمة العسكرية العليا الخامسة التي مقرها مدينة أسيوط بدلا من حضرة احمد زكى البهنيسى بك

مادة ٣ - يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مصطفى النحاس

القاهرة في ١٥ فبراير سنة ١٩٤٣

أمر رقم ٣٧٣

بفرض قيود على الصيد أو التنزه أو الاقتراب من الشاطئ في المياه الاقليمية المصرية

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في

البلاد المصرية .

وعلى الامرين رقم ٣٢٢ و ٣٢١ الخاصين بفرض قيود على الصيد أو التنزه أو الاقتراب أو

الدخول في المياه الاقليمية المصرية .

وعلى الامر رقم ٦٧ بحظر دخول المياه الاقليمية المصرية أثناء الليل .

و بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢

(تقرر ماهوآت)

مادة ١ - مع عدم الاخلال بتطبيق أحكام الامر رقم ٦٧ المتقدم ذكره يحظر صيد الاسماك أو التنزه أو الاقتراب من طوابي رأس التين والعرب وسعيد والعجمي في دائرة نصف قطرها مائتا متر كما يحظر في المياه الاقليمية المصرية ابتداء من فتار المكس بالاسكندرية ومنه إلى جهة الغرب بصيد الاسماك أو التنزه أو الاقتراب من الشاطئ بحرا .

على أنه فيما يتعلق بصيد الاسماك يجوز لوزير الدفاع الوطنى أو للسلطات التى يندبها لهذا الغرض رفع القيود الميينة فى الفقرة السابقة كلها أو بعضها للمدة التى يحددها القرار الصادر فى هذا الشأن .

مادة ٢ - يلغى الامران رقما ٣٢ و ٣٢١ المتقدم ذكرهما .

مادة ٣ - يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية

القاهرة فى ١٥ فبراير سنة ١٩٤٣
مصطفى النحاس

أمر رقم ٣٧٤

بجمل علاج البحارة المصريين من الامراض الزهرية إجباريا

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية فى البلاد المصرية .

و بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين فى ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢

(تقرر ماهوآت)

مادة ١ - يجب على كل بحار مصرى يعمل فى السفن التجارية التى تسافر فى البحار سواء كانت سفنا بخارية أو شراعية . ويكون مصابا بأحد الامراض الزهرية مع علمه بذلك أو تكون إيصاحات الطبيب المعالج له أو العلامات الخارجية البادية عليه أو ظروف الحال من شأنها أن ترجح عنده إصابته بأحد هذه الامراض . أن يقدم نفسه فى ميعاد لا يتجاوز ٤٨ ساعة من تاريخ رسو السفينة التى يعمل فيها فى أحد الموانئ المصرية إلى إحدى عيادات الامراض الزهرية الميينة فى الجدول الملحق بهذا الامر وعليه أن يتبع تعليمات الطبيب المعالج فيما يتعلق بالمواظبة على الحضور فى المواعيد التى تحدد له طالما استمرت إقامته فى ذلك الميناء ويكون العلاج فى العيادات المذكورة بالمجان ويقصد فى تطبيق هذا الامر بكلمة (بحارة) أفراد طاقمة السفن على اختلاف درجاتهم وعمالها الذين يبحرون فى السفينة وبكلمتى (الامراض الزهرية) مرض الزهرى فى أدواره المعدية والسيلان والقرحة الرخوة فى أى جزء من أجزاء الجسم .

مادة ٢ - إذا رغب أحد البحارة من المصابين بالامراض الزهرية فى الانتقال من الميناء

الذى نزل فيه إلى مكان آخر داخل البلاد للإقامة فيه ولو مؤقتا فعليه أن يخطر بذلك طبيب
العيادة المعالج له قبل مغادرته الميناء بأربع وعشرين ساعة على الأقل وأن يبين له المكان الذى
سينتقل إليه كما يجب عليه التوجه إلى مكتب الصحة فى الجهة التى انتقل إليها فى خلال أربع
وعشرين ساعة من تاريخ وصوله إليها لمتابعة العلاج تحت إشراف طبيب المكتب المذكور على
الوجه المبين فى المادة الاولى .

مادة ٣ - يتولى إثبات المخالفات لأحكام هذا الأمر رجال الضبطية القضائية والموظفون
الذين يندبهم وزير الصحة العمومية لهذا الغرض ويكون لهم فى أداء هذا العمل صفة رجال
الضبطية القضائية .

مادة ٤ - يعاقب على كل مخالفة لأحكام هذا الأمر بالحبس لمدة أسبوع وبغرامة لا تتجاوز
٥ جنيهات أو باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٥ - يعمل بهذا الأمر بعد سبعة أيام من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .
ولو وزير الصحة العمومية أن يصدر القرارات اللازمة لتنفيذ هذا الأمر .

مصطفى النحاس

٢٨ فبراير سنة ١٩٤٣

(بيان)

مراكز العلاج من الامراض الزهرية فى الموانى المصرية المفتوحة للبحارة على اختلاف جنسياتهم
المراكز أيام وساعات العمل

الساعة	الاسكندرية
٩ - ١٣	١ - عيادة الامراض التناسلية رقم ١ بشارع جميع أيام الاسبوع من
١٨ - ٢٠	محرم بك رقم ٢٤ للنسيل فقط من
٩ - ١٣	٢ - عيادة الامراض التناسلية رقم ٢ بمستوصف جميع أيام الاسبوع من
١٨ - ٢٠	الحديوى اسماعيل بشارع الحديوى الاول للنسيل فقط من
	٣ - المستشفى العمومى بآخر شارع المستشفى نهارا وليلا خارج ساعات العمل الموضحة
	المصرى بشارع المسلة بعاليه

بورسعيد

١٧ - ١٩	١ - مستشفى الامراض التناسلية شارع صيفا من ٨ - ١٢ ومن
١٦ - ١٨	الغازى مختار وشارع توفيق شتاء من ٨ - ١٢ ومن
	تقفل العيادة فى أيام الجمع والاعياد فى شهر رمضان . تفتح العيادة من الساعة التاسعة صباحا
	وتقفل فى الساعة ١٤ ونهارا وليلا خارج ساعات العمل الموضحة بعاليه
	٢ - المستشفى العمومى شارع اوجين قسم اول

المراكز
أيام وساعات العمل
السويس

- ١ - ملحق المستشفى الاميرى باخر شارع نفس مواعيد العمل كما فى بورسعيد
بنك مصر منطقة كفر زرب غربا
- ٢ - المستشفى الاميرى - نفس العنوان نهارا وليلا خارج ساعات العمل الموضحة
السابق بعاليه
دمياط
المستشفى الاميرى . . . نفس مواعيد العمل كما فى بورسعيد
رشيد
المستشفى الاميرى . . . نفس مواعيد العمل كما فى بورسعيد
القصر
مستشفى القصر . . . نفس المواعيد السابقة

أمر رقم ٣٧٥

بتقرير إعفاءات فى المواد الجنائية لأفراد قوات الولايات المتحدة الامريكية فى مصر
نحن مصطفى النحاس باشا
بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية فى
البلاد المصرية .
وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين فى ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ . وبعد
موافقة مجلس الوزراء .

(تقرر ما هوآت)

مادة ١ — فى تطبيق أحكام هذا الامر تشمل عبارة « قوات الولايات المتحدة » كل
شخص يخضع لقانون الجيش أو نظام البحرية فى الولايات المتحدة ويكون أحد أفراد القوات
المسلحة للولايات المتحدة الموجودة فى مصر وكذلك كل موظف مدنى أمريكى الجنسية مرافق
للقوات المذكورة أو عامل معها ويكون حاملا وثيقة محددة لصفته وصادرة من السلطة
الامريكية المختصة .

مادة ٢ — لا يخضع أفراد قوات الولايات المتحدة الموجودة فى مصر لقضاء المحاكم المصرية
فى المواد الجنائية . ومع ذلك فى الاحوال التى يكون فيها مرتكب الجريمة أحد الموظفين

المدنيين المشار اليهم فى المادة السابقة يجوز للسلطات المصرية إحالته إلى المحاكم المصرية أو تسليمه للسلطات العسكرية الأمريكية .

مادة ٣ — يجوز القبض على أفراد قوات الولايات المتحدة بالشروط المبينة فى قانون تحقيق الجنايات المختلط وفى هذه الحالة تبلغ السلطة العسكرية الأمريكية المختصة فوراً بحصول القبض مع بيان اسم الشخص المقبوض عليه وغير ذلك من البيانات الخاصة به ونوع الجرائم التى أوجبت القبض عليه وفيما عدا الحالات التى يتقرر فيها إحالة الدعوى إلى المحاكم المصرية طبقاً للفقرة الثانية من المادة السابقة يسلم المتهم إلى السلطة الأمريكية المختصة وترسل لها جميع البيانات المتعلقة بالأفعال المنسوبة إلى المتهم مع ذكر أسماء شهود القضية وعناوينهم والمعلومات الخاصة بهم . وإذا اتهم أحد أفراد قوات الولايات المتحدة بارتكاب جريمة ولم يقبض عليه من أجلها وجب موافاة السلطة العسكرية الأمريكية المختصة فى أقرب وقت ممكن ببيانات عن التهمة المنسوبة له وبمحضر التحقيق الخاص بها .

مادة ٤ — ينتهى العمل بالنظام المقرر فى المواد السابقة حتماً بمجرد انتهاء الحرب .

مادة ٥ — يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية

مصطفى النحاس

القاهرة فى ٢ مارس سنة ١٩٤٣

أمر رقم ٣٧٦

بتحريم المرور على بعض الطرق ليلاً

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية فى البلاد المصرية .

وعلى الأمر رقم ٢٤٥ الخاص بتحريم المرور فى بعض الطرق ليلاً المعدل بالأمر رقم ٢٥٨ وعلى الأمر رقم ٣٠٤ بتنظيم المرور فى الطريق الصحراوي بين القاهرة والاسكندرية وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين فى ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ (تقرر ما هوآت)

مادة ١ — يقفل دون المرور وفيما عدا الاحوال التى ترخص بها وزارة الدفاع الوطنى طريق القنال بورسعيد إلى الاسماعيلية ومنها إلى السويس فيما بين الساعة السادسة مساءً والساعة الخامسة صباحاً .

ويجوز للأشخاص والعربات الموجودة فى الطرق المذكورة فى فترة القفل أن يتابعوا السير تحت مراقبة الموظفين المكلفين بحراسة الطرق ما لم يصدر اليهم هؤلاء الموظفون تعليمات أخرى .

مادة ٢ — يستثنى من أحكام المادة السابقة جميع أفراد القوات البرية والجوية والبحرية

لحضرة صاحب الجلالة الملك وكذلك أفراد القوات البريطانية على اختلاف أسلحتها بشرط وجود هؤلاء الافراد فى سيارات أو عربات تابعة لتلك القوات أو الاسلحة .

مادة ٣ — تلقى الاوامر رقم ٢٤٥ و ٢٥٨ و ٣٠٤ المتقدم ذكرها .

مادة ٤ — يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

مصطفى النحاس

القاهرة فى ٧ مارس سنة ١٩٤٣

أمر رقم ٣٧٧

بتقرير قيود على زراعة الذرة الرفيعة ببعض المديریات

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية فى البلاد المصرية .

ونظرا لما ثبت من رجحان فائدة الذرة الرفيعة الصفراء على غيرها من أنواع الذرة الرفيعة من الناحيتين الغذائية والصحية الامر الذى يجعل من المصلحة العامة قصر زراعة الذرة الرفيعة فى بعض المناطق على صنف الذرة الرفيعة الصفراء . ونظرا لما تبين من الاقبال على زراعة هذا الصنف الاخير فى مديريات الفيوم والمنيا وأسيوط .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين فى ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .

(تقرر ما هوآت)

مادة ١ — يحظر فى المنطقة التى تشمل فى مديريات الفيوم والمنيا وأسيوط زرع ذرة رفيعة غير الذرة الرفيعة الصفراء سواء كان ذلك فى الزراعة الصيفية أو النيلية .

مادة ٢ — يكون لمفتشى وزارة الزراعة ووكلائهم والمهندسين الزراعيين ومعاونى الزراعة وكل موظف ينسبده وزير الزراعة لهذا الغرض صفة رجال الضبطية القضائية فيما يتعلق بهذا الامر والقرارات التى تصدر تنفيذا له .

مادة ٣ — كل مخالفة لاحكام هذا الامر والقرارات الصادرة تنفيذا له يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن ألف قرش ولا تزيد على ألفى قرش عن كل فدان أو كسور الفدان أو باحدى هاتين العقوبتين .

وتضبط كميات الذرة موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها لجانب الحكومة .

مادة ٤ — يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ولوزير الزراعة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

مصطفى النحاس

القاهرة فى ١٣ مارس سنة ١٩٤٣

أمر رقم ٣٧٨

بتقرير ساعة لفصل الصيف

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .

(تقرر ما هو آت)

مادة وحيدة - ابتداء من أول ابريل ولغاية صدور أمر آخر تكون الساعة القانونية في البلاد المصرية هي الساعة بحسب النظام المتبع مؤخرة بقدر ستين دقيقة .

وتحقيقاً لهذا الغرض تقدم الساعة الحالية في ليلة ٣١ مارس أول ابريل سنة ١٩٤٣ ستين دقيقة في الساعة ٢٣ حسب الوقت الحال .

مصطفى النحاس

القاهرة في ٣١ مارس سنة ١٩٤٣

أمر رقم ٣٧٩

باعتبار بعض الأماكن بناحي الخانكة وأبي زعبل مناطق محرمة

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ - تعتبر الأماكن المبينة بعد بناحي الخانكة وأبي زعبل مناطق عسكرية محرمة لا يجوز دخولها إلا بترخيص خاص من السلطات المختصة . ويان هذه المناطق كما يلي :

(أ) المنطقة الأولى : الواقعة شرقي خط سكة حديد أبو زعبل ما بين الكيلو ٢٣ و ٢٤ ومحاطة من جهاتها الأربع بالاسلاك الشائكة .

(ب) المنطقة الثانية : الواقعة بين مصرف الخانكة شرقاً والترعة الحلوة غرباً ومحاطة من جهاتها الأربع بالاسلاك الشائكة .

(ج) المنطقة الثالثة : المحصورة بين ترعة الاسماعيلية غرباً ومن الشرق بطريق أبي زعبل حق الكيلو ٢٦ ومحاطة بالاسلاك الشائكة من جهاتها الأربع .

(د) المنطقة الرابعة : ويحدها غرباً مصرف الجبل الاصفر الرئيسي وشمالاً المصرف الفرعي

المتفرع من مصرف الجبل الاصفر الرئيسى وجنوبا خط سكة حديد أبو زعبل وشرقا حدائق الحكومة بالجبل الاصفر .

مادة ٢ — على قوات لواء الحدود والبوليس الموجودين فى تلك المناطق ملاحظة تنفيذ هذا الامر على وجه يكفل منع احتكاك القوات المعينة لحراسة تلك الاماكن بالجمهور .

مادة ٣ — يعاقب كل من يخالف أحكام هذا الامر بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها أو باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٤ — يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

القاهرة فى ٢٢ مارس سنة ١٩٤٣ مصطفى النحاس

أمر رقم ٣٨٠

بإصدار أوامر تكاليف إلى بعض العمال الفنيين التابعين لوزارة الاشغال العمومية

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية فى البلاد المصرية .

وعلى المادة ٣ (فقرة ١٢) من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ بنظام الاحكام العرفية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين فى ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .

(تقرر ما هوآت)

مادة ١ — قد أصدرنا أمر تكليف الى جميع العمال الفنيين الملتحقين بخدمة المصالح الميينة بعد لمباشرة الاعمال التى يعهد اليهم فى أدائها .

(أولا) المحطات والطلمبات التابعة لمصلحة الميكانيكا والكهرباء .

(ثانيا) محطة مياه الجزيرة والجزيرة ومحطة مياه كفر العلو ومحطة توليد الكهرباء بمدينة حلوان التابعة لمصلحة التنظيم .

(ثالثا) محطات الهواء المضغوط بمحروفي ومصر القديمة وشبرا ومحطات طلمبات الاميرية وكفر قاروق والجزيرة ومحطة القوى بالجبل الاصفر التابعة لمصلحة الحجارى الرئيسية .

مادة ٢ — تسرى القوانين العسكرية على العمال المشار اليهم فى المادة السابقة ويعاقب كل من امتنع من أولئك العمال عن العمل أو رفض الاستمرار فيه أو العودة إليه بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز ٢٠٠ جنيه أو أو باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٣ — يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

مصطفى النحاس

القاهرة فى ٢٢ مارس سنة ١٩٤٣

أمر رقم ٣٨١

بشأن تحديد أوزان الشاي الناعم والشاي الناعم المخلوط بالخشن الموضوع في عبوات

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية .

وعمتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ — لا يجوز بيع الشاي الناعم المعبأ في علب أو أغلفة وكذلك لا يجوز طرحه أو عرضه للبيع أو حيازته بقصد البيع إلا إذا كان مقدار الشاي الصافي من أحد الأوزان الآتية

$\frac{1}{4}$ اقة (١٠٠ درهم)

$\frac{1}{8}$ اقة (٥٠ درهما)

$\frac{1}{16}$ من الاقة (٢٥ درهما)

أوقية (١٢ درهما)

مادة ٢ — يسرى حكم المادة السابقة على الشاي الناعم المخلوط بالخشن .

مادة ٣ — يتولى اثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لهذا الامر رجال الضبطية القضائية والموظفون الذين يتدبرهم وزير التجارة والصناعة لهذا الغرض ويكون لهم في أداء هذا العمل صفة رجال الضبطية القضائية .

مادة ٤ — كل مخالفة لأحكام هذا الأمر يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة من خمسة جنيهات إلى ١٠٠ جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين . فضلا عن جواز الحكم بالمصادرة وذلك مع عدم الاخلال بتوقيع عقوبة أشد يكون منصوص عليها في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والغش أو في أى قانون آخر .

مادة ٥ — يعمل بهذا الأمر بعد شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

القاهرة في ٢٢ مارس سنة ١٩٤٣ مصطفى النحاس

أمر رقم ٣٨٢

بتعيين جرائم القانون العام التي تختص المحاكم العسكرية بنظرها

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية .

وعلى الأوامر رقم ١٦ و ٧٥ و ٨٧ و ٢٢١ و ٢٤٧ و ٣٤٤ و ٣٥٣ و ٣٦٠ و ٣٦١ و ٣٦٢ الخاصة بأحوالة بعض جرائم القانون العام إلى اختصاص المحاكم العسكرية .
وعلى الأمر رقم ١٦٠ الخاص بتعيين الجرائم التي تختص المحاكم العسكرية بنظرها والمعدل بالأوامر رقم ١٧١ و ٢٢٠ و ٢٤٢ و ٣٠٨ و ٣٥٦ .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .
وبعد موافقة مجلس الوزراء

(نقرر ما هو آت)

مادة ١ - فضلا عما تضمنته الأوامر رقم ١٦ و ٧٥ و ٨٧ و ٢٢١ و ٢٥٧ و ٣٤٤ و ٣٥٣ و ٣٦٠ و ٣٦١ و ٣٦٢ المتقدم ذكرها من أحكام بأحوالة بعض الجرائم التي يعاقب عليها القانون العام إلى اختصاص المحاكم العسكرية تحال إلى هذه المحاكم الجرائم الآتية بيانها :

- (١) الجرائم المنصوص عليها في الباب الأول من الكتاب الثاني من قانون العقوبات .
- (٢) الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٣٣ و ١٣٦ و ١٣٧ و ١٨٥ و ٢٣٠ إلى ٢٣٦ ومن ٢٤٠ إلى ٢٤٣ و ٣٠٣ (فقرة ثانية) من قانون العقوبات إذا وقع الفعل على الموظف أو المكلف بخدمة عمومية أثناء تأدية وظيفته أو بسببها في سبيل تنفيذ الأوامر والقوانين والقرارات التي تختص المحاكم العسكرية بنظر الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكامها .
- (٣) الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٣٥ من قانون العقوبات .
- (٤) الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٦٢ من قانون العقوبات إذا كان محل الجريمة من معدات الدفاع أو المحافظة على سلامة المرافق العامة .
- (٥) الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٦٣ إلى ١٧٠ من قانون العقوبات بشأن تعطيل المواصلات .

(٦) الجرائم المنصوص عليها في الباب الثالث من الكتاب الثاني من قانون العقوبات إذا تعلقت هذه الجرائم بتنفيذ القوانين والأوامر الخاصة بالتموين والمبينة في الجدول الملحق بالأمر رقم ٣٥٦ أو بتطبيق القرارات المنفذة لتلك القوانين والأوامر .

(٧) الجرائم المنصوص عليها في المواد ٢٦٧ و ٢٦٨ و ٢٦٩ و ٢٧٨ من قانون العقوبات إذا ارتكبت إبان الغارات الجوية أو في المخاض العامة .

(٨) جرائم السرقة وإخفاء الأشياء المسروقة إذا كان موضوع الجريمة الأسلحة أو الذخائر أو المؤذن أو غير ذلك من المهمات والأدوات المملوكة للجيش المصري أو للقوات البريطانية .

(٩) الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٧ الخاص بأحراز وحمل السلاح وفي المادة ٣٦٣ من قانون العقوبات .

(١٠) الجرائم المنصوص عليها في المراسيم بقوانين رقم ٩٥ و ٩٦ و ١٠٧ لسنة ١٩٣٩ .

وفي المادتين ٣٧٤ و ٣٧٥ من قانون العقوبات .

(١١) الجرائم المنصوص عليها في المراسيم بقوانين رقم ٩٨ و ١٠١ و ١٢٨ لسنة ١٩٣٩ ورقم ٥٣ لسنة ١٩٣١ .

(١٢) الجرائم المنصوص عليها في المادة الاولى من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٣٩ بشأن المراهنة على سباق الخيل ورسى الحمام وغيرهما من أنواع ألعاب وأعمال الرياضة .

واستثناء من حكم المادة الاولى من القانون المذكور تكون العقوبة على مخالفة أحكامه الحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وغرامة لا تتجاوز ٢٠ جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين فضلا عن ضبط الرهون والحكم بمصادرتها لجانب الحكومة .

(١٣) الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية وفي القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والغش اذا تعلقت هذه الجرائم بالمشروبات الروحية .

(١٤) هرب المقبوض عليهم أو المحكوم عليهم في جرائم تختص بها المحاكم العسكرية .
مادة ٢ - تختص المحاكم العسكرية بمحاكمة كل من يرتكب في دائرة اختصاصها جريمة من الجرائم التي خولت الاختصاص بنظرها .

مادة ٣ - تلغى الاوامر رقم ٦٠ و ١٧١ و ٢٢٠ و ٢٤٢ و ٣٠٨ والمادة الاولى من الامر رقم ٣٥٦

مادة ٤ - يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

مصطفى النحاس

القاهرة في ٢٢ مارس سنة ١٩٤٣

أمر رقم ٣٨٣

بتنظيم الاتجار في الأدوات والاجهزة والمواد التي تستعمل في تنقية المياه وتطهيرها

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ . وبعد موافقة مجلس الوزراء .

(نقرر ما هوآت)

مادة ١ - على كل شخص طبيعي أو معنوي يكون حائزا أو تدخل في حيازته أدوات أو أجهزة أو مواد كيمياوية مما هو مبين في الجدول الملحق بهذا الامر أن يرسل إلى وزارة التموين بالبريد المسجل وفي خلال ثلاثة أيام من تاريخ نشر هذا الامر إقرارا يذكر فيه اسمه وعنوانه

ويكون مشتملا على بيان الكميات التى تكون فى حيازته من تلك الاصناف فيما عدا ما كان منها معدا للاستعمال الشخصى وبالقدر اللازم لذلك والمكان المحفوظ فيه ويتكرر واجب إرسال هذا الاقرار ابتداء من شهر مايو سنة ١٩٤٣ فى خلال الثلاثة الأيام الأولى من كل شهر . ويحول وزير التموين الحق فى تعديل الجدول المشار اليه فى الفقرة السابقة بطريق الحذف أو الاضافة .

مادة ٢ — على كل شخص طبيعى أو معنوى يقوم باستخراج مادة الشب (سلفات الألومين) من الاراضى المصرية أن يرسل إلى وزارة التموين بالبريد المسجل وفى خلال الثلاثة الأيام الأولى من كل شهر ابتداء من شهر أبريل سنة ١٩٤٣ بيانا بالكميات التى يستخرجها والاماكن الموجودة فيها والكميات التى انتقلت حيازتها منه إلى الغير مع إيضاح اسم وعنوان هذا الأخير .

مادة ٣ — لا يجوز لأى شخص طبيعى أو معنوى التصرف بالبيع أو غيره من أنواع التصرفات فيما يكون فى حيازته من الادوات أو الاجهزة أو المواد المبينة فى الجدول الملحق بهذا الامر ما لم يحصل على ترخيص سابق بذلك من وزارة التموين .

مادة ٤ — تقدم طلبات الترخيص المشار إليها فى المادة السابقة لوزير التموين فيما عدا الطلبات الخاصة بمادة برمنجنات البوتاس فىكون تقديمها إلى قسم الصيدليات بوزارة الصحة العمومية ويذكر فى طلب الترخيص اسم الطالب وعنوانه وجنسيته والمكان الذى يريد ممارسة تجارته فيه .

مادة ٥ — يعاقب كل من يخالف أحكام هذا الامر أو يقدم إقرارا أو بيانات ناقصة أو غير صحيحة بالحبس من ثلاثة أشهر إلى ستة أشهر وغرامة لا تتجاوز ٥٠٠ جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين ويحكم فضلا عن ذلك بالمصادرة فى جميع الاحوال .

مادة ٦ — تتبع فى تحقيق الجرائم المنصوص عليها فى هذا الامر وفى المكافحة وفى تنفيذ الاحكام الاجراءات الخاصة المبينة فى قرار وزير الداخلية الصادر فى ١٩ اكتوبر سنة ١٩٤٣ .

مادة ٧ — يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

مصطفى النحاس

القاهرة فى ٢٢ مارس سنة ١٩٤٣

أمر رقم ٣٨٤

باغلاق بيوت العاهرات

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية فى البلاد المصرية .

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ بنظام الاحكام العرفية . وعلى اللائحة الصادرة فى ١٦ نوفمبر

سنة ١٩٠٥ بشأن بيوت العاهرات وعلى الامر رقم ٢٤٧ باغلاق بيوت العاهرات المعدل بالامر رقم ٣٠٩

ويعتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ . وبعد موافقة مجلس الوزراء .

(تقرر ماهوآت)

مادة ١ - تعلق بيوت العاهرات في جميع البلاد ابتداء من أول مايو سنة ١٩٤٢ فيما عدا المحافظات وعواصم المديريات فيكون تحديد الميعاد فيها بقرار يصدر من المحافظ أو المدير ولا يجوز من الآن فتح بيوت جديدة للعاهرات ويعتبر في تطبيق هذا الامر بيتا للعاهرات كل محل يتخذ أو يدار للبقاء عادة ولو اقتصر استعماله على بغى واحدة .

مادة ٢ - كل من فتح أو أدار بيتا للعاهرات أو ساهم أو عاون في إدارته بالمخالفة لهذا الامر أو لللائحة الصادرة في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٠٥ بشأن بيوت العاهرات يعاقب بالحبس مع الشغل من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات وإذا كان مرتكب الجريمة زوجا لمن تتعاطى الفحشاء في بيت للعاهرات أو من أصولها أو من المتولين تربيتها أو ملاحظتها أو ممن لهم سلطة عليها يعاقب بالحبس من سنتين إلى أربع سنوات وذلك مع عدم الاخلال بتوقيع عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات . ولا يجوز لأى سبب من الاسباب أن تزل العقوبة عن الحد الأدنى المنصوص عليه في هذه المادة وفي حالة العوئة بعد سبق الحكم لجريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا الامر يجب ألا تقل العقوبة على العائد عن مثلى الحد الأدنى المقرر للجريمة ولا يجوز في هذه الحالة الحكم بإيقاف التنفيذ .

مادة ٣ - استثناء من أحكام قانون تحقيق الجنايات ينحول المحافظون والمديرون ومفتش المكتب الرئيسى لحماية الآداب ومأمورو المراكز والاقسام والبنادر أو من يتدبونهم من رجال الضبطية القضائية دخول وتفتيش كل بيت تكون قد دات التحريات على أنه يدار للعاهرات وللحافظ أو المدير أن يصدر بعد اطلاعه على محضر ضبط الواقعة أمرا إداريا باغلاق البيت .

مادة ٤ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات كل شخص من رجال الضبطية القضائية دخل بسوء نية وبمحنة اثبات مخالفة لاحكام المادة الثانية من هذا الامر بيتا يعلم أنه لا يدار للعاهرات وذلك مع عدم الاخلال بالمحاكمة التأديبية .

مادة ٥ - كل امرأة مريضة بأحد الامراض التناسلية المعدية وتتصل في بيت من بيوت العاهرات باآخر اتصالا جنسيا مع علمها بمرضها تعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٦ - يلغى الامران رقم ٢٤٧ و ٣٠٩ المتقدم ذكرهما .

مادة ٧ — يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
القاهرة في ٢٩ مارس سنة ١٩٤٣ .
مصطفى النحاس .

أمر رقم ٣٨٥

بشأن تجارة السكر بالجملة

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في
البلاد المصرية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .

(نقرر ما هو آت)

مادة ١ — يجوز لوزير التموين أن يأمر بإلغاء أى عقد من العقود الحالية المبرمة بين شركة
السكر وتاجر الجملة إذا كان قد حكم عليه لمخالفته لاحكام المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٣٩
بشأن منع تصدير المنتجات والبضائع المعدل بالامر رقم ٣٥٥ أو المرسوم بقانون رقم ١٠١
لسنة ١٩٣٩ بشأن تحديد أقصى الاسعار للأصناف الغذائية ومواد الحاجيات الاولى المعدل
بالاوامر رقم ٩٨ و ١٤٦ و ٣٥٥ أو المرسوم بقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٣٩ بشأن حظر الاسراف
في شراء أو حيازة بعض الاصناف المعدل بالامر رقم ٢٥٧ و ٣٥٥ أو الامر رقم ١٧٣ بشأن
عقوبة الاحتكار أو الامر رقم ٣٤٧ بشأن محصول الارز الناتج من موسم سنة ١٩٤٢ وكذلك
كل تاجر جملة يكون قد أشهر إفلاسه إلا اذا رد اليه اعتباره أو كان قد حكم عليه في جناية أو
جنحة سرقة أو اخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة أو رشوة أو تقالس أو تزوير
أو استعمال أوراق مزورة أو غش أو تقليد أو شهادة زور أو انجار في المخدرات أو شروع
في الجرائم المذكورة .

مادة ٢ — لوزير التموين مع عدم الاخلال بالمحاكمة الجنائية أن يوقف تاجر السكر بالجملة
الذى ثبت تلاعبه أو اخلاله بأوامر وزارة التموين فيما يتعلق بتوزيع كميات السكر ويختار
في هذه الحالة من بين تجار الجملة المتعاقد معهم تاجر تحول اليه كمية السكر المخصصة للتاجر
الموقوف الى أن يفصل في أمره .

مادة ٣ — يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مصطفى النحاس

القاهرة في ٨ أبريل سنة ١٩٤٣

أمر رقم ٣٨٦

بتقرير بعض الفروض والتكاليف صونا للصحة العامة

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

ونظراً للحاجة إلى تقرير فروض وتكاليف لمقاومة الحشرات الناقلة للأمراض .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .

(تقرر ما هوآت)

مادة ١ — في الجهات والقرى والمدن التي تعين بقرار من وزير الصحة العمومية تطبيق الفروض والتكاليف والتدابير المبينة بعد .

مادة ٢ — (أولاً) يجب على جميع السكان سواء كانوا ملاكاً أو مستأجرين أن يزيلوا فوراً القاذورات التي قد توجد في الأماكن التي يقطنون فيها وأن يحافظوا على نظافتها من القاذورات . ويقع واجب القيام بهذه الفروض فيما يتعلق بأجزاء المنازل المعدة لاستعمال المستأجرين المشترك كالمداخل والأفنية والسلام والأسطح على ملاك العقارات وعلى هؤلاء الملاك أن يدهنوا بمستحلب الجير الحى حوائط أجزاء المنازل وسقوفها إذا رأت الادارة الصحية فائدة ذلك محافظة على الصحة العامة .

(ثانياً) يجب على مديري المحال العامة والمصانع والأسواق وغيرها من المحال التي يرتادها الجمهور أو تكون مخصصة للعمال أن يحافظوا على نظافة تلك المحال من القاذورات كذلك يجب على القائمين بأعمال النقل أن يجعلوا العربات المعدة لهذا الغرض في حالة نظافة دائمة وأن يستعملوا المحاليل المطهرة التي تعين أنواعها وكيفية استعمالها بقرار من وزير الصحة العمومية .

مادة ٣ — يجب على الأشخاص الذين توجد حشرات في شعرهم أو في أجسامهم أو ملابسهم أن يتوجهوا فوراً إلى محطات التطهير التي تعين لهذا الغرض وذلك لتطهيرهم من تلك الحشرات أو أن يتبعوا أى تعليمات أخرى تقررها وزارة الصحة العمومية في هذا الشأن .

مادة ٤ — يتولى مراقبة تنفيذ هذا الأمر وإثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكامه مفتشو الصحة وأطبائها ومعاونوها وكذلك الموظفون الذين يتدبرهم وزير الصحة العمومية لهذا الغرض ويحملون ترخيصاً كتابياً من وزارة الصحة مثبتة فيه صورهم الفوتوغرافية ويكون لهم جميعاً في أداء هذا العمل صفة رجال الضبطية القضائية كذلك يكون لهم في سبيل مراقبة تنفيذ أحكام هذا الأمر وبدون أن يتقيدوا بالاجراءات المنصوص عليها في قانوني تحقيق الجنايات أو أى قانون آخر دخول المساكن ما بين شروق الشمس وغروبها وفحص أى شخص داخل المساكن

أو خارجها أو في الطرق العامة للتأكد من خلوه من الحشرات ويجوز لهم تكليف الأفراد الذين توجد حشرات في شعرهم أو أجسامهم أو ملابسهم بأن يتوجهوا فوراً إلى محطات التطهير وأن يتبعوا تعليمات وزارة الصحة العمومية تنفيذاً لما نصت عليه المادة السابقة ولهم سحب الترخيص من الباعة المتجولين وماسحي الأحذية وسائقي العربات والسيارات العمومية إذا وجد أن حالة الحشرات في أبدانهم أو ملابسهم تستدعي ذلك وهذا إلى حين تطهيرهم منها وكذلك سحب رخص السيارات أو العربات التي توجد بها حشرات لحين تطهيرها .

ولهم أن يستعينوا برجال البوليس في تأدية جميع هذه الأعمال .

مادة ٥ — يعاقب كل من يخالف أحكام هذا الأمر بالحبس مدة لا تزيد على خمسة عشر يوماً وبغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهات أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٦ — يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

القاهرة في ٢١ أبريل سنة ١٩٤٣
مصطفى النحاس

أمر رقم ٣٨٧

بقرار بعض التدابير الخاصة بمقاومة حمى الملاريا في وسائل النقل المختلفة

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية .

وعلى الأمرين رقمي ١١٥ و ٣٦٣ الصادرين الأول بشأن التدابير التي تتخذ لمقاومة حمى الملاريا في الجهات التي تسكنها القوات العسكرية والثاني بقرار بعض التدابير اللازمة لازالة البرك والمستنقعات وغيرها من بيئات توالد البعوض

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .

(نقرر ما هو آت)

مادة ١ — يكون لمفتشى الصحة وأطباؤها ومعاونيها وغيرهم من الموظفين القائمين بأعمال مقاومة الملاريا والمعينين لهذا الغرض بقرار من وزير الصحة العمومية الحق في دخول عربات السكك الحديدية على اختلاف أنواعها والطائرات المختلفة بما في ذلك دواوين النوم وصالونات الطعام لفحصها ورشها بالوسائل القاتلة للبعوض ولهم في تأدية هذه الأمور حق استصحاب من يلزم لذلك من العمال .

كذلك يكون لهم الحق في إيقاف السيارات والمركبات والعائمات النهرية على اختلاف أنواعها لفحصها ورشها بالوسائل المتقدم ذكره .

مادة ٢ — مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد يقضي بها قانون العقوبات يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على خمسة عشر يوما وبغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهات أو باحدى هاتين العقوبتين كل من يمانع أو يقاوم أو يعرقل أعمال الموظفين المشار اليهم في المادة الاولى أثناء تأديتها .

مادة ٣ — يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

القاهرة في ٢١ ابريل سنة ١٩٤٣
مصطفى النحاس

أمر رقم ٣٨٨

بالغاء الأمر رقم ٢٧ الخاص بقناطر محمد علي

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

وعلى الأمر رقم ٢٧ بشأن قناطر محمد علي المعدل بالأمرين رقم ١٨٤ و ٢٢٦

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ — يلغى الامر رقم ٢٧ الخاص بقناطر محمد علي والمعدل بالامرين رقم ١٨٤ و ٢٢٦

مادة ٢ — يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

القاهرة في ٢١ ابريل سنة ١٩٤٣
مصطفى النحاس

أمر رقم ٣٨٩

بتقرير أحكام عامة

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

وعلى الامر رقم ٤٠ بتقرير العقوبات بالنسبة للجرائم التي تقع مخالفة لأوامر السلطة القائمة على إجراء الاحكام العرفية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .

وبعد موافقة مجلس الوزراء

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ — إذا وقعت مخالفة للأوامر الصادرة من السلطة القائمة على إجراء الاحكام العرفية

ولم تكن تلك الاوامر قد قررت عقوبة على مخالفة أحكامها تكون العقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز

سنة أشهر وغرامة لا تتجاوز عشرين جنيهًا أو باحدى هاتين العقوبتين .
وفي الجرائم العسكرية التي يعاقب عليها بغرامة المثل أو مضاعفاته أو بغرامة مسندة إلى
أهمية الشيء موضوع الجريمة لا يجوز أن تزيد الغرامة التي يحكم بها على ٤٠٠٠ جنيه

مادة ٢ - إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة أو وقعت عدة جرائم مرتبطة ببعضها
ولغرض واحد بحيث لا تقبل التجزئة وكانت احدى تلك الجرائم داخلة في اختصاص المحاكم
العسكرية اختصت هذه المحاكم بالفصل في الدعوى برمتها وتطبق المحاكم العسكرية في هذه
الأحوال المادة ٣٢ من قانون العقوبات .

مادة ٣ - في جميع الحالات التي تنص فيها الاوامر العسكرية على المعاينة وتفتيش الاشخاص
أو المنازل دون التقيد بالاجراءات المنصوص عليها في قانون تحقيق الجنايات أو القوانين
الآخري تقتصر مباشرة هذه السلطة على المحافظين والمديرين ومأموري المراكز والاقسام
والبنادر وغير هؤلاء ممن لهم صفة الضبطية القضائية في تنفيذ القوانين والاورامر العسكرية .

مادة ٤ - استثناء من نصوص القوانين والاورامر التي تقضي بوجوب نشر الاحكام الصادرة
في بعض الجرائم يترك للمحاكم العسكرية سلطة تقدير الامر بالنشر من عدمه ويظل الامر
بالتعليق واجباً حيث يكون هناك نص يقضي به .

مادة ٥ - يلغى الامر رقم ٤٠ المتقدم ذكره .

مادة ٦ - يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

القاهرة في ٢١ ابريل سنة ١٩٤٣
مصطفى النحاس

أمر رقم ٣٩٠

بتعديل المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٣٩ بتحديد أقصى الاسعار
للاصناف الغذائية ومواد الحاجيات الاولى

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في
البلاد المصرية .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٣٩ بتحديد أقصى الاسعار للاصناف الغذائية ومواد
الحاجيات الاولى والمعدل بالاوامر رقم ٩٨ و ١٤٦ و ٣٥٥

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .

(قرر ما هو آت)

مادة ١ - يستبدل بالمادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٣٩ النص الآتي :

« مادة ٣ - يكون تحديد الاسعار ملزما لجميع الاشخاص الذين يبيعون كل أو بعض الاصناف والمواد التي يتناولها التحديد مدى الاسبوع الذي وضعت له وفي دائرة المحافظة أو المديرية .
ويقتصر تطبيق عقوبة الغلق المنصوص عليها في المادة ٥ من هذا القانون على المخالفين من التجار الذين يبيعون عادة كل أو بعض الاصناف والمواد المشار اليها في الفقرة السابقة » .

مادة ٢ - يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
القاهرة في ٢١ ابريل سنة ١٩٤٣
مصطفى النحاس

أمر رقم ٣٩١

بتعديل المادة الثانية من الأمر رقم ٣٥٤ بتقرير قيود على الاتجار في بعض أنواع السلع
نحن مصطفى النحاس باشا
بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

وعلى الأمر رقم ٣٥٤ بتقرير قيود على الاتجار في بعض أنواع السلع .
وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .
(نقرر ما هو آت)

مادة ١ - يستبدل بالمادة الثانية من الامر رقم ٣٥٤ النص الآتي .
« مادة ٢ - يحظر الاتجار في إحدى تلك السلع على كل شخص يحكم عليه في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد المبينة بعد .

المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٣٩ الخاص بمنع تصدير بعض المنتجات والبضائع المعدل بالأمر رقم ٣٥٥ .

المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٣٩ الخاص بتحديد أقصى الاسعار للاصناف الغذائية ومواد الحاجيات الأولية المعدلة بالأمر رقم ٣٥٥ .

المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٣٩ الخاص بحظر الاسراف في شراء أو حيازة بعض الاصناف المعدل بالأمر رقم ٣٥٥ .

المادة الوحيدة من الامر رقم ٤٩ بشأن العقوبات التي توقع في حالة عدم الاذعان لاوامر الاستيلاء والتكاليف المعدل بالأمر رقم ٣٥٥ .

المادة الثانية من الامر رقم ٧٦ بشأن فرض قيود على تداول واستهلاك البترول الابيض (الكيروسين) وغيره من المنتجات والمواد المعدل بالأمر رقم ٣٥٥ .

المادة الوحيدة من الامر رقم ١٧٣ بشأن عقوبة الاحتكار .

المادة العاشرة (فقرة أولى) من الامر رقم ٢٣٨ بتنظيم الاتجار في إطارات السيارات المعدل بالأمر رقم ٣٥٥ .

المادة السادسة من الامر رقم ٢٧٤ بشأن تنظيم بيع الدقيق والخبز المعدل بالأمر رقم ٣٥٥

المادة السابعة من الامر رقم ٣٢٧ بتنظيم الاتجار في الدقيق والخبز المعدل بالأمر رقم ٣٥٥

المادة الخامسة من الامر رقم ٣٣٢ بتنظيم الاتجار في بذرة القطن وزيت البذرة .

المادة الثامنة (فقرة أولى) من الامر رقم ٣٤٧ بشأن محصول الارز الناتج من موسم ١٩٤٢

المادة ١٦ (فقرات ١ و ٢ و ٤) من الامر رقم ٣٤٩ بشأن خيول الغرط القطنية .

ويسرى هذا الحظر من اليوم التالى لتنفيذ الحكم .

مادة ٢ — يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مصطفى النحاس

القاهرة في ٢١ ابريل سنة ١٩٤٣

أمر رقم ٣٩٢

بشأن الترخيص لوزير التموين بفرض قيود على نقل المواد الغذائية

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في

البلاد المصرية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ . وبعد

موافقة مجلس الوزراء .

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ — لوزير التموين أن يحظر عند الاقتضاء نقل المواد الغذائية على اختلاف أنواعها

خارج حدود أية مدينة أو محافظة أو أى جزء منهما خلال المدة التى يعينها فى القرار الذى

يصدره لهذا الغرض

مادة ٢ - يتولى اثبات الجرائم التى تقع مخالفة للقرارات الصادرة بتنفيذ هذا الامر رجال

الضبطية القضائية والموظفون الذين ينتدبهم وزير التموين لهذا الغرض ويكون لهم فى أداء هذا

العمل صفة رجال الضبطية القضائية

مادة ٣ - يعاقب كل من يخالف أحكام القرارات التى تصدر تنفيذاً لهذا الامر بالحبس مدة

لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة من خمسة جنيهات الى خمسين جنيهاً أو باحدى هاتين العقوبتين

وفى جميع الاحوال تضبط المواد الغذائية موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها

مادة ٤ - يتبع فى تحقيق الجرائم المنصوص عليها فى هذا الامر وفى المحاكمة وفى تنفيذ

الاحكام الاجراءات الخاصة بالمينة فى قرار وزير الداخلية الصادر فى ١٩ اكتوبر سنة ١٩٤٢

مادة ٥ - تسرى أحكام المادة ٢ فقرة (١) من الامر رقم ٣٥٦ بشأن الجرائم المتصلة بتنفيذ بعض القوانين والامام المتعلقة بالتموين على الموظفين المكلفين بمراقبة تنفيذ هذا الامر
مادة ٦ - يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

القاهرة في ٢١ ابريل سنة ١٩٤٣
مصطفى النحاس

أمر رقم ٣٩٣

بشأن محصول القمح والمشر (البغيتة) الناتج من موسم ١٩٤٣

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

وعلى الاوامر رقم ٢٤٣ و ٢٦٠ و ٢٦١ و ٢٦٧ و ٢٧٥ و ٢٧٦ و ٢٧٨ بشأن محصول القمح والمشر الناتج من موسم عامى ١٩٤١ - ١٩٤٢ وعلى الامر رقم ٣٥٦ بشأن الجرائم المتصلة بتنفيذ بعض القوانين والامام المتعلقة بالتموين .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢

وبعد موافقة مجلس الوزراء

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ - يجب على كل من يمتلك محصولا من القمح أو المشر الناتج من موسم ١٩٤٣ أن يسلم الحكومة جزءا من هذا المحصول بالثمن المحدد ويعين بقرار يصدره وزير الزراعة مقدار الكمية الواجب تسليمها إلى الحكومة عن كل فدان بالنسبة لكل منطقة من المناطق المزروعة قمحا أو مشمرا ولا تحول أية مطالبة ناشئة عن أى تعاقد أو حق دون تسليم الحكومة مقادير القمح أو المشر المنصوص عليها في الفقرة السابقة ويجب إجراء التسليم بصرف النظر عن كل حجز أو معارضة أما حقوق أصحاب الشأن على القمح أو المشر المسلم فتنتقل إلى الثمن الذى تدفعه الحكومة .

مادة ٢ - يجب على أصحاب مقادير القمح أو المشر المحجوز لحساب الحكومة أن يسلموا هذه المقادير اليها وأن يتبعوا في ذلك الاوضاع التى تقررها وزارة المالية . وفضلا عن الجزاءات المنصوص عليها في المادة ٩ من هذا الامر يكون للسلطات التى يعينها وزير التموين لهذا الغرض الحق فى الاستيلاء من تلقاء نفسها على تلك المقادير .

مادة ٣ - يحظر إجراء أى بيع للقمح أو المشر الناتج من محصول موسم سنة ١٩٤٣ لغير الحكومة وتلقى بحكم القانون عقود بيع القمح أو المشر المشار اليه في الفقرة السابقة التى تكون

قد أبرمت قبل تاريخ صدور هذا الامر ولا تجوز المطالبة بأي تعويض نتيجة لهذا الالغاء وفي حالة دفع عربون فإنه يجب رده ونستثنى من أحكام الفقرة السابقة عقود البيع الصادرة للحكومة كذلك يرخص للملاك الذين يكونون قد سلموا الحكومة كميات القمح أو المشعر الواجب تسليمها تنفيذاً لأحكام المادة الاولى بإجراء عمليات بيع قمح أو مشعر بشرط أن تكون هذه البيوع صادرة إلى أشخاص من القاطنين في القرية التي حصدها فيها القمح أو المشعر وفي حدود الكمية اللازمة لهم ولعائلاتهم وفي الاحوال التي يكون قد تم فيها تسليم كميات من القمح أو المشعر قبل تاريخ صدور هذا الامر يجب على المشتريين أو الحائزين بأية صفة كانت لهذه الكميات أن يسلموها الى الحكومة في المواعيد التي يحددها وزير التموين لهذا الغرض .

مادة ٤ - في تطبيق أحكام هذا الامر تعتبر بمثابة لعقد البيع كل عملية أو صفقة أيا كانت التسمية التي تطلق عليها إذا كانت من شأنها نقل ملكية قمح أو مشعر ناتج من محصول موسم ١٩٤٣ وتجوز إقامة الدليل على وقوع البيع أو العملية أو الصفقة الممنوعة بجميع طرق الاثبات .

مادة ٥ - في الاحوال التي يتفق فيها على أن تكون الاجرة عينية يجوز للمستأجر أن يدفع الايجار نقداً على أساس السعر المحدد للقمح أو المشعر وقت الوفاء .

مادة ٦ - لا يجوز نقل القمح أو المشعر من البلد التي حصدهت فيه إلا بعد الحصول على إذن خاص بذلك من المدير فيما يتعلق بنقلها في حدود المديرية ومن وزير التموين فيما يتعلق بنقلها من محافظة أو مديرية إلى أخرى ولا يسرى هذا الحظر على كميات القمح أو المشعر التي تسلم إلى الحكومة على أن يكون بيد الحائز ترخيص بنقل القمح أو المشعر من الجرن الى الشونة التي يعين التسليم فيها .

مادة ٧ - على كل مالك للقمح أو المشعر وقت الحصاد أو حائز بأية صفة كانت للأرض التي أنتجته أن يدلي فيما يتعلق بالأرض المزروعة قمحاً أو مشعراً أو المقادير المحصودة بجميع البيانات التي يطلبها منه المندوبون المعينون لهذا الغرض قبل الحصاد أو بعده .

مادة ٨ - يتولى إثبات المخالفات لأحكام هذا الامر رجال الضبطية القضائية أو الموظفون الذين يندبهم لهذا وزير التموين الغرض ويكون لهم في أداء هذا العمل صفة رجال الضبطية القضائية . كذلك يكون لهم في سبيل مراقبة تنفيذ أحكام هذا الامر دخول الاجران والشؤون وغير ذلك من الامكنة التي يخزن فيها القمح كما أن لهم فحص السجلات ومراجعة البيانات الواردة فيها .

مادة ٩ - كل مخالفة لأحكام المادة ٧ والقرارات الصادرة بتنفيذها يعاقب مرتكبها بالحبس من شهر إلى ثلاثة أشهر وبغرامة من ٢٠ جنيهاً إلى ٢٠٠ جنيهاً وكل مخالفة أخرى لأحكام هذا الامر يعاقب مرتكبها بالحبس من ثلاثة أشهر إلى ستة أشهر وبغرامة قدرها ستة جنيهاً عن كل إردب من القمح أو المشعر موضوع الجريمة ويكون الاشخاص الذين اشتركوا في عملية بيع القمح أو المشعر مسئولين بالتضامن سواء كانوا بائعين أو مشتريين أو وسطاء أو ممولين ويضبط

في هذه الاحوال القمح والمشرع موضوع الجريمة ويحكم بمصادره لجانب الحكومة كما تضبط وتصادر وسائل النقل أو الجر التي استعملت في نقله بالمخالفة لاحكام المادة ٦ .

مادة ١٠ - مع عدم الاخلال بتطبيق العقوبات المنصوص عليها في الامر رقم ٣٥٦ يعاقب بالحبس بثلاثة أشهر الى ستة أشهر وبغرامة من ٥٠ جنيها الى ٥٠٠ جنيها كل شخص مكلف بتنفيذ أحكام هذا الامر والقرارات المنفذة له يكون قد أدلى ببيانات غير صحيحة أو ساعد على عدم تسليم الحكومة الكميات الواجب تسليمها كلها أو بعضها .

مادة ١١ - يتبع في تحقيق الجرائم المنصوص عليها في هذا الأمر وفي المحاكمة وفي تنفيذ الاحكام الاجراءات الخاصة الميمنة في قرار وزير الداخلية الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٤٢ .

مادة ١٢ - تصرف بالطريقة الادارية مكافأة مالية لكل شخص سواء أ كان من موظفي الحكومة أم من غيرهم يكون قد ضبط أو سهل ضبط ومصادرة مقادير القمح أو المشرع موضوع الجرائم المشار اليها في المادة ٩ من هذا الامر وتكون هذه المكافأة بنسبة ٢٠٪ من قيمة القمح أو المشرع المصادر محتسبة وفقا للسعر المحدد .

مادة ١٣ - يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

ولوزراء المالية والتموين والزراعة أن يصدروا القرارات اللازمة لتنفيذ هذا الامر .

مصطفى النحاس

القاهرة في ٢١ ابريل سنة ١٩٤٣

أمر رقم ٣٩٤

بشأن محصول الشعير الناتج من موسم ١٩٤٣

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

وعلى الأمر رقم ٣٥٦ بشأن الجرائم المتصلة بتنفيذ بعض القوانين والأوامر المتعلقة بالتموين وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ وبعد موافقة مجلس الوزراء .

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ - يجب على كل من يمتلك محصولا من الشعير الناتج من موسم سنة ١٩٤٣ أن يسلم الحكومة جزءا من هذا المحصول بالثمن المحدد ويعين بقرار يصدره وزير الزراعة مقدار الكمية الواجب تسليمها الى الحكومة عن كل فدان بالنسبة لكل منطقة من المناطق المزروعة شعيرا ولا تحول أية مطالبة ناشئة عن أى تعاقد أو حق دون تسليم مقادير الشعير المنصوص عليها في الفقرة السابقة ويجب إجراء التسليم بصرف النظر عن كل حجز أو معارضة . أما حقوق

أصحاب الشأن على الشعير المسلم فتنتقل الى الثمن الذى تدفعه الحكومة
مادة ٢ - يجب على أصحاب مقادير الشعير المحجوزة لحساب الحكومة أن يسلموا هذه المقادير
اليها وأن يتبعوا في ذلك الاوضاع التى تقررها وزارة المالية وفضلا عن الجزاءات المنصوص
عليها في المادة ٥ يكون للسلطات التى يعينها وزير التموين لهذا الغرض الحق فى الاستيلاء من
تلقاء نفسها على تلك المقادير .

مادة ٣ - على كل مالك للشعير وقت الحصاد أو حائز بأية صفة كانت للارض التى أنتجته أن
يدلى فيما يتعلق بالأرض المزروعة شعيرا أو المقادير المحصودة بجميع البيانات التى يطلبها منه
المتدويون المعينون لهذا الغرض قبل الحصاد أو بعده .

مادة ٤ - يتولى اثبات المخالفات لاحكام هذا الامر رجال الضبطية القضائية والموظفون
الذين يندبهم وزير التموين لهذا الغرض ويكون لهم فى أداء هذا العمل صفة رجال الضبطية القضائية
كذلك يكون لهم فى سبيل مراقبة تنفيذ أحكام هذا الامر دخول الاجران والشون وغير ذلك
من الامكنة التى يخزن فيها الشعير كما أن لهم فحص السجلات ومراجعة البيانات الواردة بها .

مادة ٥ - كل مخالفة لاحكام المادة ٣ والقرارات الصادرة بتنفيذها يعاقب مرتكبها بالحبس
من شهر الى ثلاثة أشهر وبغرامة من ٢٠ جنيه الى ٢٠٠ جنيه وكل مخالفة أخرى لاحكام
هذا الامر يعاقب مرتكبها بالحبس من ثلاثة أشهر الى ستة أشهر وبغرامة قدرها ٥ جنيهات عن
كل أردب من الشعير موضوع الجريمة ويضبط فى هذه الاحوال الشعير موضوع الجريمة ويحكم
بمصادرتها لجانب الحكومة .

مادة ٦ - مع عدم الاخلال بتطبيق العقوبات المنصوص عليها فى الامر رقم ٣٥٦ يعاقب
بالحبس من ثلاثة أشهر الى ستة أشهر وبغرامة من ٥٠ جنيه الى ٥٠٠ جنيه كل شخص مكلف
بتنفيذ أحكام هذا الامر والقرارات المنفذة له يكون قد أدلى ببيانات غير صحيحة أو ساعد على
عدم تسليم الحكومة الكميات الواجب تسليمها كلها أو بعضها .

مادة ٧ - يتبع فى تحقيق الجرائم المنصوص عليها فى هذا الامر وفى المحاكمة وفى تنفيذ
الاحكام الاجراءات الخاصة المبينة فى قرار وزير الداخلية الصادر فى ١٩ اكتوبر سنة ١٩٤٢

مادة ٨ - تصرف بالطريقة الادارية مكافأة مالية لكل شخص سواء أكان من موظفي
الحكومة أم من غيرهم يكون قد ضبط أو سهل ضبط ومصادرة مقادير الشعير موضوع الجرائم
المشار اليها فى المادة ٥ من هذا الامر وتكون هذه المكافأة بنسبة ٢٠ ٪ من قيمة الشعير المصادر
محتسبة وفقا للسعر المحدد .

مادة ٩ - يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .
ولو زراء المالية والتموين والزراعة أن يصدروا القرارات اللازمة لتنفيذ هذا الامر

أمر رقم ٣٩٥

بقرار قيود على زراعة الارز وريه في عام ١٩٤٣

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

وعلى الامر رقم ١١٥ الخاص بالتدابير التي تتخذ لمقاومة حمى الملاريا في الجهات التي تسكنها القوات العسكرية ونظرا لضرورة اتخاذ التدابير الكفيلة بمقاومة البعوض الناقل لحمى ملاريا الخبيثة وعلى الاخض البعوض المسمى (الجامبيا) وذلك بالقضاء على البيئات الصالحة لتوالده وتكاثره : وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٣

(نقرر ما هو آت)

مادة ١ - علاوة على المناطق التي حظر فيها زراعة الارز تنفيذا للامر رقم ١١٥ المتقدم ذكره والقرارات الصادرة تنفيذا له يحظر في عام ١٩٤٣ زراعة الارز في جميع مديريات الوجه القبلي ماعدا مديرية الفيوم .

مادة ٢ - يتبع نظام الري والعرف المبين في المادة التالية بالنسبة للأراضي الجائز زراعة الأرز فيها والواقعة جنوب الخط المحدد على الوجه الآتي : يمتد الخط غربا من الاسكندرية محازيا للضفة اليمنى لترعة المحمودية حتى القم بالعطف إلى البر الشرقي بفرع رشيد عند قوته ويمر محازيا لحدود البر الشرقي للنيل متجها جنوبا إلى دسوق محازيا لخط سكة حديد الحكومة بين دسوق وطنطا إلى أن يصل إلى نقطة تقابلها مع سكة حديد الدلتا المتجهة إلى كفر الشيخ ويسير في محازاة سكة حديد البراري المارة بكوم الطويل وبلقاس وشربين ويعبر ترعة الشراوية عند قنطرة بساط ويسير في محازاة ترعة بساط إلى مصبها بمصرف السرو ويتبع بعد ذلك مصرف السرو إلى مصب مصرف كفر قيش ويتبع هذا المصرف ويسير في انتدابه إلى البحر الصغير متجها غربا إلى مجرى الهويس الملاحي ثم إلى محطة طلبات مصرف الجنينة ثم يتجه شرقا محازيا مصرف عمومي البحيرة حتى محطة طلبات مصرف الايراد ثم يتجه جنوبا إلى بحر حادوس ثم شرقا إلى بحيرة المنزلة .

مادة ٣ - يجب في الجهات الواقعة جنوب الخط المبين في المادة السابقة تخفيف الأرض التي تزرع أرزا في عام ١٩٤٣ تخفيفا كاملا لمدة ٢٤ ساعة عقب كل دور مناوبة وذلك بصرف الأرض وفتح مصارفها وتركها بدون ماء لمدة أربعة أيام على الأقل من أدوار مناوبات الري ابتداء من ١٥ يونيو ١٩٤٣

مادة ٤ - يتولى إثبات المخالفات لاحكام هذا الامر رجال الضبطية القضائية والموظفون

الذين يندبهم وزراء الاشغال العمومية والزراعة والصحة العمومية لهذا الغرض ويكون له في أداء هذا العمل صفة رجال الضبطية القضائية .

مادة ٥ - كل مخالفة لاحكام المادة الاولى والقرارات الصادرة تنفيذاً لها يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات أو باحدى هاتين العقوبتين فضلاً عن تقليع الزرع موضوع الجريمة وإعدامه .

وكل مخالفة لاحكام المادة الثالثة والقرارات الصادرة تنفيذاً لها يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تزيد على خمسة جنيهات فضلاً عن إجراء التخفيف على نفقة المخالف .

مادة ٦ - يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
ولو وزراء الاشغال العمومية والزراعة والصحة العمومية إصدار القرارات اللازمة لتنفيذ هذا الامر .

مصطفى النحاس

القاهرة في ٢١ ابريل سنة ١٩٤٣

أمر رقم ٣٩٦

بقرار قيود على زراعة الارز في سنة ١٩٤٣

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

وعلى الامر رقم ٣٩٥ بقرار قيود على زراعة الارز في عام ١٩٤٣ .
ورغبة في تحقيق العدالة في توزيع المياه بين مختلف الزراع سواء منهم من تقع أراضيهم في بدايات النرع ومن تقع أراضيهم في نهاياتها ورغبة في توفير المياه كي يمكن التوسع في زراعة مساحات أخرى من الاراضي أرزا .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢

(نقرر ما هو آت)

مادة ١ - في المناطق المرخص بزراعة الارز فيها عام ١٩٤٣ لا يجوز لأي شخص أن يزرع من هذا المحصول ما يزيد مساحته على .

(أ) ٥٠ ٪ من مجموع الاراضي التي في حيازته في المنطقة التي يشملها التصريح الاول من التصريحات التي يصدرها وزير الاشغال العمومية بشأن زراعة الارز .

(ب) ٤٠ ٪ من مجموع الاراضي التي في حيازته في المنطقة التي يشملها التصريح الثاني .

(ج) ٢٥ ٪ من مجموع الاراضى التى فى حيازته فى المنطقة التى يشملها التصريح الثالث .
(د) ٢٠ ٪ من مجموع الاراضى التى فى حيازته فى المنطقة التى يشملها التصريح الرابع
وما لحقه من التصريحات وفى جميع الحالات يسمح بزيادة لا تتجاوز النسب الآتية من مجموع
الاراضى المصرح بزراعتها أرز إذا زرعت بطريق الشتل وهـ - هذه النسب هى ١٥ ٪ من
الاراضى التى تقع فى منطقة التصريحين الاول والثانى ٢٥ ٪ من الاراضى التى تقع فى منطقة
التصاريح الأخرى .

مادة ٢ - تنسب المساحة الجائز زرعها أرزا إلى مجموع الاراضى التى تكون فى حيازته
الزراع فى منطقة التصريح بما فى ذلك الاراضى المشغولة بالمساقى والمصارف والجسور والسكك
الحديدية والمسالك والاجران والمساكن والمخازن والحدائق وغير ذلك من المنشآت الزراعية على
أنه لا يدخل فى حساب ذلك المجموع الاراضى البور التى لم تزرع فى السنتين السابقتين على صدور
هذا الامر سواء أكانت قابلة للزراعة أم غير قابلة لها وكذلك الاراضى الخاضعة لعوائد
الاملاك المبنية .

مادة ٣ - تقدر الاراضى التى فى حيازة شخص واحد فى كل قرية على حدتها ويجوز لملاك
الاراضى الواقعة فى قرى متصلة الزمام أن يحدروا زراعة الارز الخاصة بهم فى قرية واحدة
أو أكثر بعد إخطار وزارة الزراعة وبشرط أن يراعوا فى ذلك أحكام هذا الامر والشروط
والاوضاع التى تحدد بقرار من وزير الزراعة .

مادة ٤ - يحذر محضر عن كل مخالفة لاحكام هذا الامر تدون فيه أقوال المخالف ويوقع
عليه منه فان أبى يثبت ذلك فى المحضر ويوقع عليه من العمدة أو أحد مشايخ البلد التى وقعت
فيها المخالفة بشرط أن يكون قد عاين المخالفة بنفسه ويجب اعلان المحضر إلى المخالف إن كان غائبا
ويكون ذلك بالطريق الادارى ولصاحب الشأن الذى ينازع فى قيام المخالفة أن يطلب اثبات
ذلك فى المحضر أو أن يقدم نظما كتابيا إلى مهندس وزارة الزراعة فى المركز أو الى مفتشها
فى المديرية فى خلال ثلاثة أيام من تحرير المحضر أو اثني عشر يوما من تاريخ اعلانه اليه حسب
الاحوال والإسقط الحق فى التظلم .

مادة ٥ - إذا تعلق النزاع بتقدير المساحة المزروعة أرزا أو بنسبة هذه المساحة الى مجموع
الحيازة تقوم مصلحة المساحة أو وزارة الاشغال العمومية بمقاس المساحات المتنازع عليها بحضور
صاحب الشأن أو من ينوب عنه بعد اعلانه بالحضور بكتاب موصى عليه وبعلم الوصول وذلك
قبل مباشرة العمل بثلاثة أيام كاملة على الاقل ويكون قرار مصلحة المساحة أو وزارة الاشغال
العمومية فى هذا الشأن نهائيا وغير قابل للطعن فيه أمام المحاكم .

مادة ٦ - تكون مصاريف المقاس على نفقة الزارع وذلك بواقع ٥ مليات عن كل قيراط
حصر مقاسه اذا ثبت من مقاس مصلحة المساحة أو وزارة الاشغال العمومية أن شكوى المنازع فى
غير محلها .

مادة ٧ - استثناء من أحكام المادتين ١ و ٦ إذا لم تتجاوز الزيادة ١٪ من مجموع المساحات الجائز زراعتها أرزا اعتبر التجاوز كأن لم يكن وأعفى الزارع من نفقات تحقيق المساحة .

مادة ٨ - يكون لمفتشى الري والمهندسين التابعين لهم وكل مهندس تنسبه لذلك وزارة الاشغال العمومية وكذلك يكون لمفتشى وزارة الزراعة ووكلائهم والمهندسين الزراعيين والمعاونين وكل موظف تنسبه وزارة الزراعة لهذا الغرض صفة رجال الضبطية القضائية في اثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا الامر والقرارات التي تصدر تنفيذاً له .

مادة ٩ - كل مخالفة لأحكام المادة الاولى من هذا الامر أو القرارات الصادرة بتنفيذها يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة عن كل فدان أو كسور الفدان لا تقل عن ألف قرش ولا تزيد على ألفي قرش أو باحدى هاتين العقوبتين .

وكل مخالفة للقرارات الاخرى التي تصدر تنفيذاً لهذا الامر يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعاً وبغرامة لا تقل عن مائتي قرش ولا تزيد على خمسمائة قرش أو باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ١٠ - يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .
ولوزير الاشغال العمومية والزراعة اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه كل في دائرة اختصاصه .

مصطفى النحاس

القاهرة في ٥ مايو سنة ١٩٤٣

أمر رقم ٣٩٧

بممد ميعادى الرسم المساوى في بعض المديريات

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية

ونظراً لان مساحات الرسم هذا العام قليلة بسبب زيادة المساحة التي خصصت لزراعة القمح مع شدة الحاجة الى العلف الاخضر والى الاكثار من غلة تقاوى الرسم للموسم المقبل

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .

(نقرر ما هو آت)

مادة ١ - استثناء من أحكام المرسوم بقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٣٨ المعدل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٤١ والمتضمن منع رى الرسم المساوى بعد اليوم العاشر من شهر مايو في كل سنة في جميع الجهات . ما عدا مديريات جرجا وقنا وأسوان يجوز في هذا العام رى الرسم المساوى

حتى اليوم العشرين من شهر مايو بالنسبة لمديريات الشرقية والقليوبية والمنوفية والجيزة وبني سويف والمنيا وأسيوط :

ونحول لوزير الزراعة سلطة إصدار ما يراه من القرارات بتغيير هذه المواعيد وتعديل المناطق التي تسرى عليها .

مادة ٢ — كل مخالفة لاحكام هذا الامر والقرارات الصادرة تنفيذا له يعاقب مرتكبها بالحبس مع الشغل لمدة لا تتجاوز شهرا واحدا أو بغرامة لا تقل عن ثلاثة جنيهات ولا تزيد على ثلاثين جنيها .

مادة ٣ — يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

القاهرة في ٩ مايو سنة ١٩٤٣ مصطفي النحاس

أمر رقم ٣٩٨

باتخاذ بعض التدابير لزيادة محصول البطاطس

نحن مصطفي النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ وبعد موافقة مجلس الوزراء

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ - لوزير التموين أن يصدر عند الاقتضاء قرارات بتخصيص الاجزاء التي يرى لزومها من مخازن التبريد والثلاجات الموجودة في جميع بلاد القطر لمخزن تقاوى البطاطس وله أن يصدر غير ذلك من القرارات اللازمة لتنظيم هذا الاجراء بما في ذلك تحديد أقصى الاسعار التي تؤجر بها الاجزاء المخصصة لمخزن التقاوى المذكورة

مادة ٢ - يراعى في توفير الحيز المفروض على كل مخزن عدم المساس على قدر الامكان بالعقود المبرمة عند صدور القرار الخاص بذلك فاذا كان الجزء الذي لم يبرم بشأنه عقود لا يكفي لهذا الغرض أو كانت جميع أجزاء المخزن قد أبرمت بشأنها عقود تأجير النفي بحكم القانون من هذه العقود ما يفي بايجاد الحيز المطلوب

ولا تجوز المطالبة بأي تعويض نتيجة لهذا الانهاء . وفي حالة دفع عربون أو مقدم إيجار فانه يجب رده وتجري المحاسبة عن المدة التي يكون قد نفذ فيها عقد التأجير

ويحدد القرار الصادر في هذا الشأن المهلة التي تعطى لتدبير الاجزاء المفروضة

مادة ٣ - يتبع في تحقيق الجرائم المنصوص عليها في الامر وفي المحاكمة وفي تنفيذ الاحكام

الاجراءات الخاصة بها المينة في قرار وزير الداخلية الصادر في ١٩ اكتوبر سنة ١٩٤٢
مادة ٤ - يعاقب كل من يمتنع عن تنفيذ القرارات الصادرة تنفيذا لهذا الامر بالحبس مدة
لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز ١٠٠٠ جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين ويقضي
الحكم بالازالة

مادة ٥ - يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مصطفى النحاس

القاهرة في ٢٩ مايو سنة ١٩٤٣

أمر رقم ٣٩٩

بتنظيم استخراج وصناعة الدقيق والخبز والاتجار فيها

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في
البلاد المصرية .

وعلى الامر رقم ٣٢٢ الخاص بتنظيم الاتجار في الدقيق والخبز والمعدل بالأمر رقم ٣٣٩
ويعتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ . وبعد
موافقة مجلس الوزراء .

(تقرر ما هوآت)

مادة ١ - يحظر على أصحاب المطاحن أو المسئولين عن إدارتها وتجار الدقيق بغير ترخيص
سابق من وزير التموين أن يستخرجوا أو يعرضوا للبيع أو يحوزوا بأية صفة كانت دقيقة
غير دقيق القمح المستخرج بنسبة ٩٥ ٪ (أي استبعد منه الردة الحشنة فقط) والمخلوط بدقيق
الشعير المستخرج بنسبة ٥ و ٦٢ في المائة (المستبعد منه السن الاحمر) وذلك على أساس ٩٠ في
المائة من دقيق القمح و ١٠ في المائة من دقيق الشعير ويجب على أصحاب المطاحن أو المسئولين
عن إدارتها تنقية القمح والشعير قبل طحنهما تنقية تامة من المواد الغريبة باتخاذ جميع الوسائل
الممكنة وعلى الأخص النسف والغرلة ويجب ألا تزيد نسبة الرطوبة في الدقيق على ١٥ في المائة
وأن يكون مذاقه ورائحته طبيعيين .

مادة ٢ - يحظر على أصحاب المخازن والمحال العمومية أو المسئولين عن إدارتها بغير ترخيص
سابق من وزير التموين .

(١) أن يصنعوا أو يعرضوا للبيع أو يحوزوا بأية صفة كانت غير الخبز المصنوع من خليط
دقيق القمح ودقيق الشعير على الوجه المشار اليه في المادة الأولى .

(٢) إدخال دقيق أية مادة أخرى على خليط دقيق سالف الذكر أثناء عملية الخبز .

ولا يجوز لهم أيضا رغف العجين (تقريبه) إلا على الردة الناعمة والسن الأحمر المستبعدين من دقيق الشعير بشرط أن يكونوا نظيفين وغير محتويين على عناصر غريبة ويجب ألا تزيد نسبة الرطوبة في الخبز على ٤٠ في المائة وأن يكون مذاقه ورائحته طبيعيين .

(٣) حيازة دقيق غير الخليط المشار اليه بالمخازن وملحقاتها أو بأي مكان آخر .

مادة ٣ — يصدر وزير التجارة والصناعة قرارا ببيان وزن الرغيف وتحديد النسبة التي يجوز التسامح فيها من وزن الخبز بسبب جفافه .

مادة ٤ — لوزير التموين بقرار يصدره أن يفرض وضع بيانات على عبوات الدقيق تتعلق بوزنه ومصدره وبشتمل القرار على الكيفية التي توضع بها هذه البيانات .

مادة ٥ — يجب على أصحاب المخازن والمطاحن والمحال العمومية وتجار الدقيق أن يقدموا الى مكاتب التموين بالمحافظات والمديريات في خلال خمسة أيام من تاريخ تنفيذ هذا الامر إقرارا متضمنا بيان كميات الدقيق التي يحوزونها والتي لا تكون مطابقة للمواصفات المبينة بالمادة الأولى .

مادة ٦ — يتولى إثبات المخالفات لأحكام هذا الامر رجال الضبطية القضائية والموظفون الذين يندبهم وزير التموين لهذا الغرض ويكون لهم في أداء هذا العمل صفة رجال الضبطية القضائية . ولهم في سبيل تنفيذ أحكام هذا الامر دخول المحال والمطاحن والمخازن وغير ذلك من الامكنة المخصصة لصنع أو تخزين أو تعبئة أو بيع الدقيق والخبز كما أن لهم فحص سجلات ودفاتر مستغلي المحل تلك المحال

مادة ٧ — يعاقب على كل مخالفة لأحكام هذا الامر والقرارات المنفذة له بالحبس مع الشغل من ستة أشهر إلى سنتين وغرامة من ١٠٠ جنيه إلى ٥٠٠ جنيه ويحكم بغلق المحل مدة لا تقل عن أسبوع ولا تزيد على ١٥ يوما وفي حالة العود تضاعف هذه العقوبات كما يجوز الحكم بغلق المحل نهائيا ويجوز علاوة على ما تقدم أن يأمر القاضي بجلد المتهم خمسين جلدة على الأكثر وفي جميع الاحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها ويحرم المحكوم عليه من حق انتخاب أعضاء الغرف التجارية وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ انقضاء العقوبة ولا يمس الحكم الصادر بالغلق بحقوق الموظفين والمستخدمين في المرتب أو المكافأة وتشهر ملخصات جميع الاحكام التي تصدر بالادانة بحروف كبيرة على واجهة المحل لمدة تعادل مدة الحبس المحكوم بها ويعاقب على نزع هذه الملخصات أو اتلافها بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيا وان كان الفاعل لذلك هو أحد المسئولين عن إدارة المحل أو أحد عماله يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة .

مادة ٨ — يعتبر شريكا لأصحاب المخازن والمطاحن أو المسئولين عن إدارتها وتجار الدقيق

كل من يشترك معهم في مخالفة أحكام هذا الامر بأية وسيلة كانت ويعاقب بنفس العقوبات المنصوص عليها في المادة السابقة .

مادة ٩ — مع عدم الاخلال بما يقرره قانون العقوبات من عقوبة أشد يعاقب بالسجن لمدة لا تزيد على ثماني سنوات كل شخص مكلف بمراقبة تنفيذ أحكام هذا الامر ممن أشير اليهم في المادة السادسة إذا وقعت المخالفة لتلك الاحكام نتيجة لاقاؤه بأي شكل كان مع المخالف وكذلك إذا تعدد اهمال المراقبة أو اغفال التبليغ عن أية مخالفة لهذا الامر .

مادة ١٠ — يتبع في تحقيق الجرائم المنصوص عليها في هذا الامر وفي المحاكمة وفي تنفيذ الاحكام الاجراءات الخاصة بالمينة في قرار وزير الداخلية الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٤٢
مادة ١١ — يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية . ويبدأ تنفيذه في كل محافظة أو مديرية اعتبارا من التاريخ الذي يحدده وزير التموين في القرار الذي يصدره لهذا الغرض .

ويبطل العمل بالأمرين رقم ٣٢٧ و ٣٣٩ بالنسبة لكل محافظة أو مديرية من تاريخ تنفيذ هذا الامر في كل منها

مصطفى النحاس

القاهرة في ٢٩ مايو سنة ١٩٤٣

أمر رقم ٤٠٠

بشأن الاكثار من انتاج الحاصلات الزراعية اللازمة لغذاء الانسان في عام ١٩٤٣

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية .

وعلى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٤٢ بشأن الاكثار من زراعة الحبوب .
ونظرا لأن تجارب العام الماضي دلت على أنه من الخير تعديل النظام المنشأ بالقانون سالف الذكر على أساس إباحة ترك جزء من الارض بدون زراعة وإيجاب تخصيص الاجزاء الباقية لانتاج الحاصلات الزراعية الصالحة لغذاء الانسان وذلك بقصد إراحة جزء من الارض وزيادة الانتاج النسبي في الاجزاء الباقية وتوفير الحاصلات الزراعية اللازمة لتموين البلاد .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢

وبعد موافقة مجلس الوزراء

(تقرر ما هوآت)

مادة ١ — يجب على كل حائز أرضا زراعية مهما كانت صفة حيازته أن يزرع في أى المومنين الصيفي والنيلي لعام بينة ١٩٤٣ ذرة أو أرزا أو أى حاصلات أخرى لغذاء الانسان في مساحة لا تقل عن :

(١) ٧٠ فى المائة من مجموع ما فى حيازته من الاراضى فى الوجه البحرى وأراضى المشروعات فى الوجه القبلى .

(ب) ٤٥ فى المائة من مجموع الاراضى التى فى حيازته فى مناطق الحياض المنتفعة بالرى الصيفى أما مناطق الحياض غير المنتفعة بالرى الصيفى فلا تسرى عليها أحكام هذا الامر .
ولوزير الزراعة اتقاض هذه النسب لأسباب فنية بناء على طلب صاحب الشأن .

مادة ٢ — يكون الحائز مسئولاً عن تنفيذ أحكام هذا الامر بغض النظر عما يرد فى العقود من قيود واشترطات تكون مخالفة لأحكام هذا الامر .

مادة ٣ — تنسب المساحات الواجب زرعها زراعة صيفية أو نيلية الى المجموع الاراضى التى فى حيازة الزارع بما فى ذلك الاراضى المشغولة بالمساقى والمصارف والجسور والسكك الحديدية والمسالك والاجران والمسكن والمخازن على أنه لا يدخل فى حساب ذلك المجموع .

(١) الارضى البور التى لم تزرع فى السنتين السابقتين على صدور هذا الامر سواء أكانت قابلة للزراعة أم غير قابلة لها وكذلك الاراضى الخاضعة لعوائد الاملاك المبنية .
(ب) الاراضى المزروعة قصبا .

(ج) الاراضى المشغولة بالنخيل والبساتين .

مادة ٤ — تقدر الاراضى التى فى حيازة شخص واحد فى كل قرية على حداثها على أنه يجوز لملك الاراضى الواقعة فى قرى متصلة الزمام حصر زراعتهم الصيفية أو النيلية فى قرية واحدة أو أكثر وذلك مع مراعاة أحكام المادة الاولى والشروط والاولضاع التى تحدد بقرار من وزير الزراعة .

مادة ٥ — يكون لمفتشى وزارة الزراعة ووكلائهم والمهندسين الزراعيين ومعاونى الزراعة وكل موظف يندبه وزير الزراعة لهذا الغرض صفة رجال الضبطية القضائية فيما يتعلق بتطبيق هذا الامر والقرارات التى تصدر تنفيذا له .

مادة ٦ — كل مخالفة لأحكام هذا الامر أو للقرارات التى تصدر تنفيذا له يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تزيد على شهر وبغرامة من خمسمائة قرش الى ألف قرش عن كل فدان أو كسور الفدان أو باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٧ — يوقف العمل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٤٢ بشأن الاكثار من زراعة الحبوب .

مادة ٨ — يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

ولوزير الزراعة أن يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه .

أمر رقم ٤٠١

بتعديل الامر رقم ٢٤ الخاص بالفرقعات والآلات المفرقة والغازات السامة
والاسلحة والذخائر

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الأحكام العرفية
في البلاد المصرية .

وعلى المادة ٣٦٣ من قانون العقوبات والقانون رقم ٨ الصادر في ١٧ مايو سنة ١٩١٧ الخاص
بأحراز وحمل السلاح .

وعلى الامر رقم ٢٤ الخاص بالفرقعات والآلات المفرقة والغازات السامة والاسلحة
والذخائر المعدل بالامرين رقم ٦٣ و ٩٩ .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .

(تقرر ما هوآت)

مادة ١ - يستبدل بالمادة الرابعة من الامر رقم ٢٤ السالف الذكر النص الآتي .

« مادة ٤ - يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على ثمانى سنوات كل من وجد بعد ١٥ مايو سنة ١٩٤٠
حائرا أو محرزا بنفسه أو بواسطة شخص آخر مفرقات أو آلات مفرقة أو غازات سامة
بالمخالفة لأحكام الأوامر العسكرية والقوانين واللوائح المعمول بها في هذا الشأن ويعاقب
بالحبس من ستة أشهر إلى خمس سنوات وبغرامة من ٣٠ جنيا إلى ٣٠٠ جنيه أو بأحدى هاتين
العقوبتين كل من وجد بعد التاريخ المبين في الفقرة السابقة وبالشروط الواردة بها حائرا أو
محرزا للأسلحة أو الذخائر المبينة بالمادة الثانية .

وكل من استورد أو صنع أو باع أو حصل لأحد على مفرقات أو آلات مفرقة أو
غازات سامة أو أسلحة أو ذخائر بالمخالفة لأحكام الأوامر العسكرية والقوانين واللوائح
المعمول بها في هذا الشأن يعاقب بالعقوبات المبينة في إحدى الفقرتين السابقتين على حسب
الأحوال . »

مادة ٢ - يلغى الامر رقم ٦٣ المتقدم ذكره .

مادة ٣ - يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مصطفى النحاس

القاهرة في أول يونيو سنة ١٩٤٣

أمر رقم ٤٠٢

بتعديل الامر رقم ٣١٥ الخاص بتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين للاماكن
نحن مصطفى النحاس باشا
بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الاحكام العرفية في
البلاد المصرية .

وعلى الامر رقم ٣١٥ الخاص بتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين للاماكن
وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .
(تقرر ما هو آت)

مادة ١ - تعدل المادة ٣ من الامر رقم ٣١٥ المتقدم ذكره على الوجه الآتى .
مادة ٣ - استثناء من أحكام المادة السابقة يجوز للمالك فيما يتعلق بالاماكن المخصصة للسكنى
أن ينبه على المستأجر بالاخلاء إذا قامت ضرورة قصوى تلجئه إلى شغل المكان بنفسه ويكون
التنبيه بكتاب مسجل ويعطى المستأجر في هذه الحالة مهلة ستة أشهر أو يمهل للمدة الباقية من
الاجارة السارية أو المجددة تجديدا تعاقديا أيهما أطول . وفي حالة عدم قبول المستأجر الاخلاء
بكتاب مسجل في مدة خمسة عشرة يوما من استلامه كتاب المالك المشار اليه في الفقرة السابقة
يجب على المالك الحصول على حكم به على ألا يتم الاخلاء قبل مضي شهر على الأقل من تاريخ
النطق بالحكم إذا كان حضوريا . أو من اعلانه لشخص المستأجر أو محل إقامته إذا كان
غائبا وبشرط انقضاء المهلة المحددة في الفقرة السابقة وإذا لم يشغل المالك المكان في ميعاد شهر
من تاريخ الاخلاء أو إذا لم يستمر شاغلا له مدة سنة على الأقل حق للمستأجر أن يطالب
المؤجر بجميع التعويضات الناشئة عن الاخلاء كما أن له الحق في شغل المكان مجددا وفضلا عن
التعويضات التي يستحقها المستأجر تطبيقا للفقرة السابقة بحكم على المالك في حالة تأجير للغير المكان الذي
طلب إخلاءه بغرامة من خمسين جنيها إلى خمسمائة جنية وإذا ثبت عدم توافر سبب الاخلاء المشار
اليه في الفقرة الأولى .

مادة ٢ - تضاف الى الامر رقم ٣١٥ مادة جديدة (٩ مكررة) نصها كما يأتي :-

مادة ٩ - (مكررة) لا يجوز هدم أى منزل كله أو بعضه أو نزح أى شيء من محتلاته
يجعله غير صالح للاستعمال قبل الحصول على إذن بذلك من السلطة القائمة عن أعمال التنظيم بالجهة
الواقعة في دائرتها المنزل المراد هدمه . ولا تأذن هذه السلطة باجراء هذه الاعمال إلا إذا كان المنزل
مههدا بالسقوط أو غير صالح للاستعمال ويعاقب على مخالفة الحكم المتقدم بالحبس من ثلاثة أشهر
الى ستة وبغرامة من خمسين جنيها إلى ٢٠٠ جنية أو باحدى هاتين العقوبتين وذلك فضلا عن مصادرة
التقااض المتخلفة عن الهدم مع عدم الاخلال بحق الغير حسن النية

مادة ٣ - تعدل المادة ٨ (فقرة أولى) والمادة ١٠ من الامر رقم ٣١٥ على الوجه الآتى
« مادة ٨ - (فقرة أولى) ترفع المنازعات المدنية الناشئة عن تطبيق هذا الامر بناء على طلب
ذوى الشأن الى المحكمة الكلية المختصة .

مادة ١٠ - مع عدم الاخلال بأحكام الفقرة الاخيرة من كل من المادتين ٣ و ٩ مكررة
لا تسرى على هذا الامر أحكام الفقرة الاولى من المادة الاولى من الامر رقم ٣٨٩ الخاصة
بتقرير عقوبات بالنسبة للجرائم التى تقع مخالفة لاوامر السلطة القائمة على إجراء الاحكام العرفية
مادة ٤ - يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية

مصطفى النحاس

القاهرة فى ٢٩ مايو سنة ١٩٤٣

أمر رقم ٤٠٣

بتعديل المادة الرابعة من الامر رقم ٣٦٦ بشأن تحديد أقصى أسعار الجملة للمشروبات الروحية
نحن مصطفى النحاس باشا
بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية فى
البلاد المصرية .

وعلى الامر رقم ٣٦٦ بشأن تحديد أقصى أسعار الجملة للمشروبات الروحية .
وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين فى ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .
(نقرر ما هوآت)

مادة ١ - يستبدل بالمادة الرابعة من الامر رقم ٣٦٦ النص الآتى :
« مادة ٤ - كل من باع صنفاً من الاصناف المشار اليها فى المادة الاولى أو عرضه للبيع
بما يزيد على السعر المحدد له أو امتنع عن بيعه بهذا السعر يعاقب بالحبس مع الشغل من ستة أشهر
إلى سنتين . وبغرامة من ١٠٠ جنيه إلى ٥٠٠ جنيه ويحكم بغلق المحل مدة لا تقل عن أسبوع
ولا تزيد على خمسة عشر يوماً وفى حالة العود تضاعف هذه العقوبات . كما يجوز الحكم بغلق
المحل نهائياً . ويجوز علاوة على ما تقدم أن يأمر القاضى بجلد المتهم خمسين جلدة على الأكثر .
وفى جميع الاحوال تضبط الاشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها .
ويحرم المحكوم عليه من حق انتخاب أعضاء الغرف التجارية وذلك لمدة خمس سنوات
من تاريخ انقضاء العقوبة .

ولا يمس الحكم الصادر بالغلق بحقوق الموظفين والمستخدمين فى المرتب أو المكافأة وتشهر
ملخصات جميع الاحكام التى تصدر بالادانة فى الجرائم المنصوص عنها فى هذا الامر بحروف
كبيرة على واجهة محل التجارة أو المصنع لمدة تعادل مدة الحبس المحكوم بها . ويعاقب على تزعم

هذه المخالفات أو اتلافها بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيهاً وان كان الفاعل لذلك هو أحد المسئولين عن إدارة المحل أو أحد عماله يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة . ويعاقب بالعقوبات المتقدمة ذكرها كل من يخالف أحكام القرارات التي تصدر تنفيذاً لهذا الأمر .

مادة ٢ — يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

القاهرة في أول يونيه سنة ١٩٤٣
مصطفى النحاس

أمر رقم ٤٠٤

بتعديل الأمر رقم ٣٠٣ بشأن المناطق الخاصة

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية .

وعلى الأمر رقم ٣٠٣ بشأن المناطق الخاصة .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .

(نقرر ما هو آت)

مادة ١ — يضاف إلى المادة ٢ من الأمر رقم ٣٠٣ المتقدم ذكره فقرة ثانية نصها كما يأتي :

« وفضلاً عن العقوبة للمتقدم ذكرها يجوز له النص في القرارات التي يتخذها على جواز الحكم بالحكم بالمصادرة والازالة . وبإغلاق لمدة لا تزيد على أسبوع » .

مادة ٢ — يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

القاهرة في ٨ يونيه سنة ١٩٤٣
مصطفى النحاس

أمر رقم ٤٠٥

بتعديل الأمر رقم ٣٩٦

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية في

البلاد المصرية .

وعلى الأمر رقم ٣٩٦ بتقرير قيود على زراعة الأرز في سنة ١٩٣٩ .

ونظراً لوجود بعض مساحات يعتمد أصحابها في زراعتها أرزا على المياه الناتجة من الآبار

الأرتوازية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .

(تقرر ما هوآت)

مادة ١ — يستبدل بالمادة الثانية من الامر رقم ٣٩٦ النص الآتي :
« مادة ٢ — تنسب المساحة الجائز زرعها أرزا إلى مجموع الاراضى التى تكون فى حيازة
الزراع فى منطقة التصريح بما فى ذلك الاراضى المشغولة بالمساقى والمصارف والجسور والسكك
الحديدية والمسالك والاجران والمساكين والمخازن والحدائق وغير ذلك من المنشآت الزراعية
على أنه لا يدخل فى حساب ذلك المجموع :

(أولا) الاراضى التى تزرع أرزا وتروى بالآبار الارتوازية .
(ثانيا) الاراضى البور التى لم تزرع فى السنتين السابقتين على صدور هذا الامر سواء أكانت
قابلة للزراعة أم غير قابلة لها وكذلك الاراضى الخاضعة لعوائد الاملاك المبنية » .
مادة ٢ — يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

القاهرة فى ١٦ يونيه سنة ١٩٤٣
مصطفى النحاس

أمر رقم ٤٠٦

بتحويل وزير الداخلية الحق فى منع الاجتماعات صونا للأمن والنظام العام وباحالة
الجرائم الخاصة بالاجتماعات والمظاهرات إلى المحاكم العسكرية

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية
فى البلاد المصرية :

وعلى المادة ٣ من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ الخاص بنظا الاحكام العرفية .
وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين فى ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢
وبعد موافقة مجلس الوزراء .

(تقرر ما هوآت)

مادة ١ — ينحول وزير الداخلية الحق فى اتخاذ التدابير المنصوص عليها فى المادة ٣ فقرة
(٨) من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ المتقدم ذكره وبوجه خاص فى اصدار أوامر كتابية
أو شفوية لمنع أى اجتماع ، عاما كان أو خاصا ، أو حله فورا ، إذا رأى أن هذا التدبير مما
يقتضيه صون الأمن والنظام العام .

مادة ٢ — تحال إلى اختصاص المحاكم العسكرية الجرائم المنصوص عليها فى القانون رقم
١٤ لسنة ١٩٢٣ بتقرير الأحكام الخاصة بالاجتماعات العامة والمظاهرات فى الطرق العمومية
المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٩ .

مادة ٣ - يعاقب على مخالفة الاوامر الصادرة تنفيذا لأحكام المادة الاولى من هذا الامر بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين ، وذلك مع عدم الاخلال بتوقيع عقوبة أشد مما يكون منصوباً عليه في قانون العقوبات أو في أى قانون آخر .

مادة ٤ - يعمل بهذا الأمر بعد شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مصطفى النحاس

القاهرة في ٢٣ يونيه سنة ١٩٤٣

أمر رقم ٤٠٧

بتنظيم الاتجار في الجرارات وآلات الدراس الميكانيكية وفي قطع الغيار الخاصة بها
نحن مصطفى النحاس باشا
بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في
البلاد المصرية

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢

وبعد موافقة مجلس الوزراء

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ - على كل شخص طبيعي أو معنوي يكون مالكا أو حائزا لجرارات أو آلات
دراس ميكانيكية أو قطع غيار خاصة بها سواء منها الجديدة أو المستعملة أن يقدم إلى مصلحة
الميكانيكا والكهرباء بوزارة الاشغال العمومية في ميعاد لا يتجاوز ثلاثين يوما من تاريخ نشر
هذا الامر بيانا مفصلا بما تحت يده منها يذكر فيه اسمه وعنوانه ويكون مشتملا على نوع
الآلات وطرازها وقوتها ونوع الوقود المستعمل لادارتها ، فإذا كان الاقرار صادرا من المالك
وجب أن يتضمن البيان تاريخ شرائها واسم البائع .

مادة ٢ - يحظر الاتجار في الجرارات وآلات الدراس الميكانيكية وقطع الغيار الخاصة بها
إلا بترخيص خاص من وزارة الزراعة .

ويشبه بالبيع أو الشراء في تطبيق أحكام الفقرة السابقة كل صفقة تتم على سبيل التبرع
أو البذل وتكون في الواقع يعا أو شراء حقيقيا .

مادة ٣ - يجب على التجار المرخص لهم بالاتجار في الجرارات وآلات الدراس الميكانيكية
وقطع الغيار الخاصة بها أن يكون لديهم سجل خاص تثبت فيه المقادير الموجودة عندهم في تاريخ
تقديم الاقرار المشار اليه في المادة الاولى وما يشترطونه أو يبيعونه بعد ذلك من هذه الاصناف
ويكون هذا السجل خاضعا لرقابة موظفي مصلحة الميكانيكا والكهرباء الذين يتدبرهم وزير
الاشغال العمومية لهذا الغرض .

مادة ٤ — يكون موظف مصلحة الميكانيكا والكهرباء الذين يتدبرهم وزير الاشغال العمومية لتنفيذ أحكام هذا الامر صفة رجال الضبطية القضائية في إثبات المخالفات لأحكامه .

مادة ٥ — يعاقب كل من يخالف أحكام هذا الامر أو يقدم بيانات ناقصة أو غير صحيحة بفرامة لا تقل عن خمسين جنيتها ولا تزيد على مائتي جنيتها ويجوز الحكم بمصادرة الآلات وقطع النيار موضوع المخالفة .

مادة ٦ — تتبع في تحقيق الجرائم المنصوص عليها في هذا الامر وفي المحاكمه وفي تنفيذ الاحكام الاجراءات الخاصة المهيئة في قرار وزير الداخلية الصادر في ١٩ اكتوبر سنة ١٩٤٢

مادة ٧ — تسرى أحكام المادة ٢ فقرة (١) من الامر رقم ٣٥٦ بشأن الجرائم المتصلة بتنفيذ بعض القوانين المتعلقة بالتموين على الموظفين المكلفين بمراقبة تنفيذ هذا الامر .

مادة ٨ — يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

ولوزير الاشغال العمومية والزراعة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

القاهرة في ٢٣ يونيه سنة ١٩٤٣

مصطفى النحاس

أمر رقم ٤٠٨

بتعديل الأمر رقم ٣٠٠ الخاص بتشكيل المحاكم العسكرية

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

وعلى الامر رقم ٣٠٠ الخاص بتشكيل المحاكم العسكرية والمعدل بالأمر رقم ٣٥١ .

ويفتضي السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .

(نقرر ما هو آت)

مادة ١ — يضاف إلى المادة الاولى من الامر رقم ٣٠٠ فقرة أخيرة نصها كما يأتي :

مادة ١ - (فقرة أخيرة) « ويجوز مع ذلك أن تعقد المحاكم العسكرية العليا جلساتها في أية جهة من الجهات الداخلة في دائرة اختصاصها » .

مادة ٢ — يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

القاهرة في ٣٠ يونيه سنة ١٩٤٣

مصطفى النحاس

أمر رقم ٤٠٩

بتعديل الأمر رقم ٣٨٢

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

وعلى الامر رقم ٣٨٢ الخاص بتعيين جرائم القانون العام التي تختص المحاكم العسكرية بنظرها وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .
وبعد موافقة مجلس الوزراء

(نقرر ما هو آت)

مادة ١ — تعدل المادة الاولى بند (٨) من الامر رقم ٣٨٢ على الوجه الآتى :
« جرائم السرقة واخفاء الاشياء المسروقة والاختلاس والتبديد إذا كان موضوع الجريمة أسلحة أو ذخائر أو مؤن أو غير ذلك من المهمات أو الادوات المملوكة للجيش المصرى أو للقوات البريطانية أو المتحالفة ، وكذلك إذا كان موضوع الجريمة مهمات أو أدوات تملكها مؤسسة ذات التزام بمرق عام » .

مادة ٢ — يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مصطفى النحاس

القاهرة في ٣٠ يونيه سنة ١٩٤٣

أمر رقم ٤١٠

بشأن تنظيم تويج اللحوم وحظر حفظها في محال التبريد

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

وعلى الأمر رقم ٢٣٦ الخاص بتحديد استهلاك اللحوم ، المعدل بالأمرين رقم ٣٢٥ ورقم ٣٦٤ وعلى الامر رقم ٣٥٦ بشأن الجرائم المتصلة بتنفيذ بعض القوانين والوامر المتعلقة بالتوين وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢
وبعد موافقة مجلس الوزراء

(نقرر ما هو آت)

مادة ١ — يحظر حفظ لحوم الحيوانات غير المستوردة من الخارج في محال التبريد (الثلاجات

العامة) أو استخدامها في صناعة المحفوظات أو اللحوم المجففة ، إلا بأذن خاص من وزير التموين .
مادة ٢ - مع عدم الإخلال بأحكام الأمر رقم ٢٣٦ المعدل بالأمرين رقم ٣٢٥ ورقم ٣٦٤ يكون لوزير التموين أن يصدر قرارات بتنظيم توزيع اللحوم في محافظتي القاهرة والإسكندرية وفي كل محافظة أو مديرية أخرى يرى ضرورة تنظيم توزيع اللحوم فيها .

مادة ٣ - يتولى إثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لهذا الأمر والقرارات الصادرة تنفيذاً له رجال الضبطية القضائية والموظفون الذين يندبهم وزير التموين لهذا الغرض ، ويكون لهم في أداء هذا العمل صفة رجال الضبطية القضائية .

وتطبق على الموظفين والمستخدمين المكلفين بمراقبة تنفيذ أحكام هذا الأمر والقرارات التي تصدر تنفيذاً له العقوبات المنصوص عليها في المادة ٢ من الأمر رقم ٣٥٦ المتقدم ذكره عند توافر أحد الشروط المبينة في ذلك الأمر .

مادة ٤ - يعاقب كل من يخالف أحكام هذا الأمر والقرارات التي تصدر تنفيذاً له بالحبس مع الشغل من ثلاثة أشهر إلى سنتين والغرامة من ١٠٠ جنيه إلى ٥٠٠ جنيه ويحكم بخلق المحل مدة لا تزيد على ثمانية أيام .

وفي حالة العود في نفس السنة تكون العقوبة الحبس مع الشغل من ستة أشهر إلى ٥ سنوات والغرامة من ٢٠٠ جنيه إلى ١٠٠٠ جنيه ويحكم بالغلط لمدة لا تقل عن ١٥ يوماً ولا تزيد على ٣٠ يوماً .

وفي جميع الأحوال تضبط اللحوم موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها وأمر القاضي بإعلان الحكم ونشره في الأماكن والصحف التي يعينها على نفقة المحكوم عليه .

ويحرم حق انتخاب أعضاء الغرف التجارية من حكم عليه بالحبس في جريمة من الجرائم المشار إليها في هذا الأمر وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ انقضاء العقوبة .

مادة ٥ - يتبع في تحقيق الجرائم المنصوص عليها في هذا الأمر ، وفي المحاكمة وفي تنفيذ الأحكام الاجراءات الخاصة المبينة في قرار وزير الداخلية الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٤٢
مادة ٦ - يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

مصطفى النحاس

القاهرة في ١٣ يوليو سنة ١٩٤٣

أمر رقم ٤١١

بفرض قيود على الصيد أو التزه أو الاقتراب من الشاطئ في المياه الإقليمية المصرية

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية ،

وعلى الأمر رقم ٣٧٣ الخاص بفرض قيود على الصيد أو التزه أو الاقتراب أو الدخول في المياه الاقليمية المصرية . وعلى الأمر رقم ٦٧ بحظر دخول المياه الاقليمية المصرية أثناء الليل . وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ - مع عدم الاخلال بتطبيق أحكام الأمر رقم ٦٧ المتقدم ذكره ، يحظر صيد الاسماك أو التزه أو الاقتراب من طوابي رأس التين والعرب وسعيد والعجمي في دائرة نصف قطرها مائتا متر كما يحظر في المياه الاقليمية المصرية إبتداء من فنار المكس بالاسكندرية ومنه إلى جهة الغرب ، صيد الاسماك أو التزه أو الاقتراب من الشاطئ بحرا .

على أنه فيما يتعلق بصيد الاسماك يجوز لوزير الدفاع الوطني أو للسلطات التي يندبها لهذا الغرض رفع القيود المبينة في الفقرة السابقة كلها أو بعضها للمدة التي يحددها القرار الصادر في هذا الشأن .
مادة ٢ - يعاقب كل من يخالف هذا الامر بالحبس لمدة لا تزيد على ستة وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيتها أو باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٣ يلغى الأمر رقم ٣٧٣ المتقدم ذكره .

مادة ٤ - يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مصطفى النحاس

القاهرة في ١٣ يوليو سنة ١٩٤٣

أمر رقم ٤١٢

بشأن إيجاب بعض الاجراءات على مستغلي الفنادق والبنسيونات وما يماثلها

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

وعلى القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ بشأن المحال العمومية .

وعلى الأمر رقم ١٦٩ الصادر في ٧ سبتمبر سنة ١٩٤١

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ - يجب على مستغلي الفنادق والوكائل والبنسيونات والبيوت المفروشة وما يماثلها من الاماكن المعدة لايواء الجمهور أن يطلبوا من النزلاء عند ما يكون التزيل أحد أفراد قوات الجيش المصرى أو القوات البريطانية أو المتحالفة ابراز تذكرة إثبات الشخصية ، وعليهم في

هذه الحالة أن يثبتوا في الدفتر المعد لهذا الغرض - عدا البيانات المشار إليها في المادة ٣٠ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ المتقدم ذكره - رقم وتاريخ تذكرة إثبات الشخصية .
فاذا لم تكن لدى النزيل المتقدم ذكره تذكرة شخصية وجب إثبات ذلك في الدفتر وإخطار البوليس بهذا الامر في الحال .

مادة ٢ - يلغى الامر رقم ١٦٩ المتقدم ذكره .

مادة ٣ - يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مصطفى النحاس

القاهرة في ١٣ يولية سنة ١٩٤٣

أمر رقم ٤١٣

بتنظيم تداول السلع التي تصنع محليا أو تستورد من الخارج

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٣٩ بتحديد أقصى الاسعار للاصناف الغذائية ومواد الحاجيات الاولى المعدل بالاوامر رقم ٩٨ و ١٤٦ و ٣٥٥ و ٣٩٠

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٣٩ بحظر الاسراف في شراء أوحيازة بعض الاصناف المعدل بالامرين رقم ٢٥٧ و ٣٥٥ .

وعلى الامر رقم ٢٠٢ بتنظيم استيراد وتصريف الادوية والعقاقير والمستحضرات الطبية
وعلى الامر رقم ٣٥٤ بتقرير قيود على الاتجار في بعض أنواع السلع المعدل بالامر رقم ٣٩١
وعلى الامر رقم ٣٥٦ بشأن الجرائم المتصلة بتنفيذ بعض القوانين والاوامر المتعلقة بالتموين
وعلى الامر رقم ٣٦٦ بشأن تحديد أقصى أسعار الجملة للمشروبات الروحية المعدل بالامر رقم ٤٠٣
وتيسيراً لمراقبة أسعار السلع والمواد بصفة عامة . وتمهيداً لوضع تلك الاسعار في نصابها التجاري العادل

وعمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢

وبعد موافقة مجلس الوزراء .

(نقرر ما هو آت) .

مادة ١ - مع عدم الاخلال بأحكام المرسوم بقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٣٩ والامرين رقم ٢٠٢ و ٣٦٦ يجوز لوزير التجارة والصناعة أن يعين - بقرار يصدره - الحد الأقصى للربح .

الذي يرخص به لأصحاب المصانع والمستوردين وتجار الجملة ونصف الجملة والتجزئة وذلك بالنسبة لأيّة سلعة تصنع محليا أو تستورد من الخارج إذا رأى وزير التجارة والصناعة أنها تباع بأرباح تتجاوز الحد المألوف في تجارتها .

مادة ٢ - مع عدم الإخلال بأحكام الأمر رقم ٣٥٤ لا يجوز لغير الأشخاص المقيدة أسماؤهم في السجل التجاري الاتجار في السلع المصنوعة محليا أو المستوردة من الخارج ما لم يحصلوا على ترخيص بذلك من وزارة التجارة والصناعة .

واستثناء من حكم الفقرة السابقة يجب على الأشخاص غير المقيدة أسماؤهم في السجل التجاري والذين توجد في حيازتهم في تاريخ نشر هذا الأمر كيّات من السلع المذكورة أن يبيعوا في خلال شهر من التاريخ المذكور ما لديهم منها إلى التجار المقيدة أسماؤهم في السجل التجاري وفي جميع الأحوال يجب على المستوردين وأصحاب المصانع وتجار الجملة ونصف الجملة أن يتحققوا من قيد اسم المشتري في السجل التجاري قبل أن يبيعوا له مقادير من السلع الموجودة لديهم .

مادة ٣ - مع عدم الإخلال بأحكام المرسوم بقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٣٩ يجب على كل من يتجر في السلع المشار إليها في المادة الثانية أو يصنعها أن يكون لديه سجل خاص يثبت فيه ما يأتي :

(١) مقادير السلع التي تكون في حيازته في تاريخ نشر هذا الأمر وما يدخل منها في حيازته بعد ذلك والجهات الواردة منها ومحال تخزينها وما يبيع منها أو يستخدمه في شئون تجارته أو صناعية .

(٢) تكاليف إنتاج هذه السلع وتكاليف استيرادها والمبالغ المدفوعة في شرائها والمتحصلة من بيعها وسعر الواحدة منها .

(٣) إذا كان البائع من المستوردين أو تجار الجملة أو نصف الجملة فعليه أن يثبت في السجل أسماء المشترين ومقدار المبيع من السلع لكل منهم ورقم القيد في السجل ان كان المشتري من تجار التجزئة .

ويجب على المصانع وبيوت الاستيراد وتجار الجملة أن تقدم للمشترين « فائورة » معتمدة منها مبينا بها نوع السلعة المبيعة ومقدارها والتمن المدفوع وتاريخ البيع كما يجب على تجار التجزئة أن يسلموا للمشترين مثل تلك الفائورة إذا طلبت منهم .

مادة ٤ - يتولى اثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا الأمر مأمورو الضبطية القضائية والموظفون الذين يندبهم وزير التجارة والصناعة لهذا الغرض ويكون لهم في أداء هذا العمل صفة رجال الضبطية القضائية .

ويكون لهم جميعا الحق في دخول المصانع والمحال والمخازن وغيرها من الاماكن المخصصة لبيع وتخزين السلع التي تصنع محليا والتي تستورد من الخارج كما يكون لهم الحق في طلب وفحص الدفاتر التجارية وغيرها من المستندات والقوائم والاوراق مما يكون له شأن في مراقبة تنفيذ احكام هذا الامر .

ويجوز لهم تفتيش أى مكان آخر يشتبه في التخزين فيه على أنه إذا كان المكان مسكونا وجب الحصول على إذن النيابة العمومية كتابة قبل دخوله .

مادة ٥ - كل من باع سلعة من السلع المشار اليها في المادة الاولى من هذا الامر أو عرضه للبيع بربح يزيد على الربح المرخص به أو امتنع عن بيعه بهذا الربح يعاقب بالحبس مع الشغل من ستة أشهر الى سنتين وبغرامة من ١٠٠ جنيه إلى ٥٠٠ جنيه ويحكم بغلق المحل مدة لا تقل عن أسبوع ولا تزيد على خمسة عشر يوما وفي حالة العود تضاعف هذه العقوبات كما يجوز الحكم بغلق المحل نهائيا .

ويجوز علاوة على ما تقدم أن يأمر القاضي بجلد المتهم خمسين جلدة على الأكثر وفي جميع الاحوال تضبط الاشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها .

ويحرم المحكوم عليه من حق انتخاب أعضاء الغرف التجارية وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ انقضاء العقوبة .

ولا يمس الحكم الصادر بالغلق بحقوق الموظفين والمستخدمين في المرتب أو المكافأة ويعاقب بالعقوبات المتقدم ذكرها كل من خالف احكام المادة الثانية

مادة ٦ - يعاقب على عدم مسك السجل المشار اليه في المادة الثالثة وعلى إثبات بيانات غير صحيحة فيه وعلى الامتناع عن اعطاء الفاتورة المشار اليها في المادة المذكورة بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر وبغرامة لا تزيد على عشرين جنيتها أو باحدى هاتين العقوبتين . وتحدد المحكمة للمحكوم عليه في جريمة عدم مسك السجل المشار اليه أجلا لتنفيذ احكام هذا الامر .

ويحكم بمصادرة السلع التي لم يثبت في السجل المذكور بيان بمقدارها والاماكن الموجودة فيها ويعاقب بالعقوبات المبينة بالفقرة الاولى كل من يمتنع عن تقديم الدفاتر والمستندات المذكورة في المادة الرابعة عند طلبها منه وكذلك كل من يدلى ببيانات غير صحيحة

مادة ٧ - تشهر ملخصات جميع الاحكام التي تصدر بالادانة في الجرائم التي ترتكب بالمخالفة لاحكام هذا الامر بحروف كبيرة على واجهة محل التجارة أو المصنع لمدة تعادل مدة الحبس المحكوم بها . ويعاقب على نزع هذه الملخصات أو إخفائها بأية طريقة أو إتلافها بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيتها وإن كان الفاعل لذلك هو أحد المسؤولين عن إدارة المحل أو أحد عماله يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة .

مادة ٨ - يكون صاحب المحل مسئولا مع مديره أو القائم على إدارته عن كل ما يقع في المحل

من مخالفات لاحكام هذا الامر ويعاقب بالعقوبات المقررة لها . فاذا أثبت أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة اقتضرت العقوبة على الغرامة المينة في المواد ٥ و ٦ و ٧ من هذا الامر .

وتكون الشركات والجمعيات والهيئات مسئولة بالتضامن مع المحكوم عليهم بقيمة الغرامات والمصاريف .

مادة ٩ - كل شخص مكلف بتنفيذ أحكام هذا الامر ممن أشير اليهم في المادة الرابعة ملزم بمراعاة سر المهنة طبقا لما تقضى به المادة ٣١٠ من قانون العقوبات وإلا كان مستحقا للعقوبات المنصوص عليها في تلك المادة

مادة ١٠ - مع عدم الاخلال بما قرره قانون العقوبات من عقوبة أشد يعاقب بالسجن لمدة لا تزيد على ثماني سنوات كل شخص مكلف بمراقبة تنفيذ أحكام هذا الامر ممن أشير اليهم في المادة الرابعة إذا وقعت المخالفة لتلك الأحكام نتيجة لاتفاقه بأي شكل كان مع المخالف وكذلك إذا تعدد إهمال المراقبة أو إغفال التبليغ عن أية مخالفة لهذا الامر

مادة ١١ - يتبع في تحقيق الجرائم المنصوص عليها في هذا الامر وفي المحاكمة وفي تنفيذ الاحكام الاجراءات الخاصة المينة في قرار وزير الداخلية الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٤٢

مادة ١٢ - تصرف بالطرق الادارية مكافأة مالية لكل شخص سواء أكان من موظفي الحكومة أم من غيرهم يكون قد ضبط أو سهل ضبط ومصادرة الاصناف موضوع الجرائم المشار اليها في هذا الامر وتكون هذه المكافأة بنسبة ١٠٪ من قيمة الاشياء المصادرة كما يجوز لوزير التجاره والصناعة أن يمنح من سهلوا ضبط الجريمة في الاحوال الاخرى جزءا من الغرامة المحكوم بها لا يزيد على ٢٠٪ من قيمتها .

مادة ١٣ - يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

ولو وزير التجارة والصناعة أن يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه

مصطفى النحاس

القاهرة في ١٣ يوليو سنة ١٩٤٣

أمر رقم ٤١٤

بتشديد العقوبات المقررة لبعض الجرائم الخاصة بالتموين

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

وعلي المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٣٩ الخاص بمنع تصدير بعض المنتجات والبضائع

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٣٩ الخاص بتحديد أقصى الأسعار للأصناف الغذائية ومواد الحاجيات الأولية المعدل بالأوامر رقم ٩٨ و ١٤٦

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٣٩ الخاص بحظر الاسراف في شراء أو حيازة بعض الاصناف المعدل بالأمر رقم ٢٥٧

وعلى الامر رقم ٤٩ بتعديل العقوبات التي توقع في حالة عدم الاذعان لأوامر الاستيلاء والتكاليف .

وعلى الامر رقم ٧٦ بشأن فرض قيود على تداول واستهلاك البترول الايض (الكيروسين) وغيره من المنتجات والمواد .

وعلى الامر رقم ٢٣٨ بتنظيم الاتجار في اطارات السيارات .

وعلى الامر رقم ٢٧٤ بشأن تنظيم بيع الدقيق والخبز .

وعلى الامر رقم ٣٢٧ بشأن تنظيم الاتجار في الدقيق والخبز المعدل بالأمر رقم ٣٣٩ .

وعلى الامر رقم ٣٥٤ بتقرير قيود على الاتجار في بعض أنواع السلع .

وعلى الامر رقم ٣٥٥ بتشديد العقوبات المقررة لبعض الجرائم الخاصة بالتموين .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢

(نقرر ما هو آت)

مادة ١ — تستبدل بالعقوبات المنصوص عليها في المادة الثالثة من المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٣٩ والمادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٣٩ والمادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٣٩ والمادة الوحيدة من الامر رقم ٤٩ والمادة الثانية من الامر رقم ٧٦ والفقرة الاولى من المادة العاشرة من الامر رقم ٢٣٨ والفقرة الاولى من المادة السادسة من الامر رقم ٢٧٤ والمادة السابعة من الامر رقم ٣٢٧ والمادة الرابعة من الامر رقم ٣٥٤ عقوبة الحبس مع الشغل من ستة أشهر إلى سنتين وغرامة من ١٠٠ جنيه إلى ٥٠٠ جنيه وبالحكم بغلق المحل مدة لا تقل عن اسبوع ولا تزيد على ١٥ يوما وفي حالة العود تضاعف مدة العقوبة كما يجوز الحكم بغلق المحل نهائيا .

ويجوز علاوة على ما تقدم أن يأمر القاضي بجلد المتهم خمسين جلدة على الأكثر وفي جميع الاحوال تضبط الاشياء موضوع الجريمة وبالحكم بمصادرتها .

ويحرم المحكوم عليه من حق انتخاب أعضاء الغرف التجارية وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ انقضاء العقوبة .

ولا يمس الحكم الصادر بالغلق بحق الموظفين والمستخدمين في المرتب أو المكافأة وتشر ملخصات جميع الاحكام التي تصدر بالادانة في الجرائم المنصوص عنها في هذا الامر بحروف كبيرة على واجهة محل التجارة أو المصنع لمدة تعادل مدة الحبس المحكوم بها . ويعاقب على نزع

هذه الملخصات أو انلافها بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيهاً وإن كان الفاعل لذلك هو أحد المسئولين عن إدارة المحل أو أحد عماله يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة

مادة ٢ - يلغى الامر رقم ٣٥٥ المتقدم ذكره .

مادة ٣ - يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

القاهرة في ١٣ يولية سنة ١٩٤٣ .
مصطفى النحاس

أمر رقم ٤١٥

بتعديل المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣١ الخاص باعلان
أسعار البيع بالتفصيل (بالقطاعى) للاصناف والحاجيات الاولى

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في
البلاد المصرية .

وعلى المرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣١ الخاص باعلان أسعار البيع بالتفصيل (بالقطاعى)
للاصناف والحاجيات الاولى

و بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ - يستبدل بالمادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣١ النص الآتى :

« مادة ٦ - كل من خالف أحكام هذا القانون يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر
وبغرامة لا تتجاوز عشرين جنيهاً أو باحدى هاتين العقوبتين . »

مادة ٢ - يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

القاهرة في ١٣ يولية سنة ١٩٤٣ .
مصطفى النحاس

أمر رقم ٤١٦

باحصاء كيات القطن الموجودة في البلاد

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في
البلاد المصرية .

و بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ - يجب على كل من يكون في حيازته ، فردا كان أو شركة أو هيئة خاصة أو عامة كمية من القطن الزهر أو الشعر في مساء يوم ١٥ اغسطس سنة ١٩٤٣ أن يقدم عنها بيانا كتابيا موقعا عليه منه ويرسله بالبريد المسجل إلى مصلحة عموم الاحصاء والتعداد في موعد لا يتجاوز سبعة أيام من التاريخ سالف الذكر . ويجب أن يشمل البيان على ما يأتي :

(أولا) زنة القطن بالقنطار .

(ثانيا) ما إذا كان القطن زهرا أو شعرا ، وفي الحالة الثانية تبين طريقة الكبس (مائية أو بخارية) واسم المحلج أو المكبس الذي تم فيه المحلج أو الكبس ورقم اللوط أو اللوطات التي يشملها القطن .

(ثالثا) الموسم الناتج فيه القطن .

(رابعا) صنف القطن ورتبته .

(خامسا) المكان الموجود فيه القطن .

(سادسا) إذا كان حائز القطن غير مالك له عليه أن يوضح سبب حيازته ، مع ذكر اسم المالك وعنوانه بالضبط .

(سابعا) إذا كان القطن في مساء يوم ١٥ اغسطس سنة ١٩٤٣ مشحونا باحدى وسائل النقل (السكك الحديدية أو السفن أو السيارات أو غيرها) وجب على مصدر القطن أن يوضح ذلك في البيان المقدم منه .

مادة ٢ - يتولى إثبات المخالفات لأحكام هذا الامر مأورو الضبطية القضائية وموظفو مصلحة عموم الاحصاء والتعداد وقسم منع خلط أصناف القطن ، ويكون لهم في أداء هذا العمل صفة رجال الضبطية القضائية .

كذلك يكون لهم في سبيل مراقبة تنفيذ هذا الامر دخول المنازل والمحاليج والشون وغير ذلك من الأماكن التي يحزن فيها القطن ، كما أن لهم فحص السجلات الخاصة بتلك الامكنة ومراجعة البيانات الواردة بها للتثبت من صحتها .

مادة ٣ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها أو باحدى هاتين العقوبتين كل من أهمل في ارسال البيان المشار اليه في المادة الاولى أو أرسله بعد الموعد المحدد لهذا الغرض أو أدرج فيه متعمدا بيانات غير مطابقة للحقيقة .

مادة ٤ - يعاقب الموظفون المشار اليهم في المادة ٢ الذين يذيعون أية معلومات حصلوا عليها أثناء تأدية أعمالهم بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها أو باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٥ - يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
ولو وزير المالية أن يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه .

القاهرة في ١٣ يولييه سنة ١٩٤٣
مصطفى النحاس

أمر رقم ٤١٧

بتعديل الامر رقم ٣٤٩ بشأن خيوط الغزل القطنية

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في
البلاد المصرية .

وعلى الامر رقم ٣٤٩ بشأن خيوط الغزل القطنية

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٩ مايو سنة ١٩٤٢ .

(نقرر ما هو آت)

مادة ١ - يستبدل بالمواد ٢ و ٦ و ١٢ و ١٣ و ١٩ من الامر رقم ٣٤٩ الاحكام الآتية

« مادة ٢ - يحصل رسم قدره عشرة مليات عن كل عشر ليرات من خيوط الغزل القطنية
المنتجة محليا أو المستوردة من الخارج ..

وفيما يتعلق بالخيوط التي تحزم على شكل رزم يكون إثبات دفع الرسم بواسطة شريط خاص
(بندول) تصرفه وزارة التموين ويلصق على كل رزمة وزن عشر ليرات أو أقل .

ويحدد وزير التموين بقرار منه التاريخ الذي يتبدى فيه تحصيل هذا الرسم وطريقة التحصيل
وكيفية استعمال الشريط .

« مادة ٦ - لا يجوز الحصول على خيوط الغزل القطنية المبينة في الجدول بهذا الامر كما لا يجوز
بيعها أو حيازتها أو استخدامها إلا بموجب بطاقات أو تراخيص خاصة وبالأقذار المبينة فيها .
ونصرف هذه البطاقات أو التراخيص وفقا للقواعد التي يقررها وزير التموين » .

« مادة ١٢ - يجب على جميع منتجي خيوط الغزل القطنية بكافة أنواعها أن يسكوا سجلا
يقيد فيه :

(١) مقدار القطن الذي يستخدمونه في صناعة الغزل مع بيان نوع القطن ورتبته .

(٢) مقدار الغزل الذي ينتجونه ونوعه ونمرته وما يستخدم منه في مصانعهم أو يسلم للهيئة
المرخص لها بالتوزيع كما يجب عليهم أن يرسلوا إلى وزارة التموين في المواعيد وعن الفترات
التي يصدر بتحديد قرار من وزير التموين بيانا بما أنتجوه من الغزل أو سلموه للهيئة المرخص
لها بالتوزيع وبمجاله الاتاج لديهم »

« مادة ١٣ - يجب على أصحاب مصانع النسيج الميكانيكية أن يسكوا سجلا يقيد فيه مقدار

ما يرد اليهم من خيوط الغزل القطنية وأنواعها ونمرها و بيان ما ينتجونه من النسيج مع إيضاح مقاسه ووزنه ونوعه . كما يجب عليهم أن يرسلوا إلى وزارة التموين في المواعيد وعن الفترات التي تصدر بتحديداتها قرار من وزير التموين بيانا بما استخدمه المصنع من خيوط الغزل القطنية وما أنتجه من أنواع النسيج المختلفة مع بيان مقاسه ووزنه ويجب أن يشمل الاخطار على ما يكون قد طرأ من التغييرات على عوامل الانتاج بالمصنع ومقدارها »

« مادة ١٩ - تسرى أحكام هذا الامر على خيوط الغزل القطنية بجميع أنواعها . ويستثنى من ذلك أحكام المادتين الأولى والسادسة فلا تسرى إلا على أنواع خيوط الغزل القطنية المبينة نمرها بالجدول المرفق بهذا الامر

و يجوز تعديل الجدول المذكور بقرار من وزير التموين »

مادة ٢ - يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

القاهرة في ١٣ يوليو سنة ١٩٤٣ مصطفى النحاس

أمر رقم ١٨ ع

باصدار أمر تكليف إلى الموظفين والمستخدمين والعمال التابعين لمصلحة سكك حديد وتليفونات وتلغرافات الحكومة وبايقاف إلزامهم بالخدمة العسكرية مؤقتاً

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية .

وعلى المادة ٣ (فقرة ١٢) من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ بنظام الاحكام العرفية

وعلى قانون القرعة العسكرية الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٩٠٢

و بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ - قد أصدرنا أمر تكليف إلى جميع الموظفين والمستخدمين والعمال التابعين لمصلحة سكك حديد وتليفونات وتلغرافات الحكومة بمباشرة الاعمال التي يعهد اليهم في أدائها

مادة ٢ - تسرى القوانين العسكرية على الاشخاص المشار اليهم في المادة السابقة

و يعاقب كل من امتنع منهم عن العمل أو رفض الاستمرار في تأديته أو العودة اليه بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز ٢٠٠ جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٣ - بوقف الالتزام بالخدمة العسكرية فيما يتعلق بجميع الموظفين والمستخدمين والعمال

بمصلحة سكك حديد وتليفونات وتلفرات الحكومة إيقافاً مقيداً ببقائهم في خدمة هذه المصلحة
وموقوفاً بزمن قيام الاحكام العرفية

مادة ٤ - يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

القاهرة في ١٣ يوليو سنة ١٩٤٣
مصطفى النحاس

أمر رقم ٤١٩

بتشكيل المحاكم العسكرية

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في
البلاد المصرية .

وعلى الاوامر رقم ٣٠٠ و ٣٥١ و ٣٧٢ و ٤٠٨ الخاصة بتشكيل المحاكم العسكرية

وعلى القرارات الوزارية الصادرة بنسب قضاة المحاكم العسكرية العليا

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .

(نقرر ما هو آت)

مادة ١ - تشكل ثلاث محاكم عسكرية عليا للنظر في كل ما يرتكب في الاراضي المصرية
من الجرائم التي تقتضى الاوامر العسكرية باحالتها الى المحاكم العسكرية والتي يعاقب عليها بعقوبة
أشد من الحبس

مادة ٢ - يكون مقرر اثنتين من تلك المحاكم في مدينة القاهرة تعقد احدهما بصفة أصلية
والثانية بصفة احتياطية

وتؤلف الاولى من حضرات

احمد الخازندار بك رئيسا

الاستاذ عبدالعظيم الشقنقى ، الاستاذ احمد زيد ، القائم مقام محمود صبحى بك ، البكباشى
عبد القادر عبد الرؤوف افندى أعضاء

وتؤلف الثانية من حضرات

مصطفى رشدى بك رئيسا

عبد اللطيف محمد بك ، الاستاذ احمد حلمى ، البكباشى جلال صبرى افندى ، البكباشى
حسين كامل افندى أعضاء

وبعين بصفة احتياطية حضرات

أحمد فهمى إبراهيم بك ، محمد حافظ بك ، عبد العزيز غنيم بك ، محمود عفيفى بك ، محمد كامل بك ، زكى خير الابوتيجى بك ، القائم مقام محمد عزت بك ، البكباشى مصطفى حسن حافظ افندى ، البكباشى مصطفى حسن محمد افندى

مادة ٣ - يكون مقر المحكمة العسكرية العليا الثالثة فى مدينة أسيوط من حضرات :
محمد ثابت ثروت بك رئيساً

زكريا مهنا بك ، الاستاذ عبد الحميد رشدى ، البكباشى عبد الحميد احمد راشد افندى ،
البكباشى محمد مجدى الزارع افندى أعضاء
وبعين بصفة احتياطية حضرات :

الاستاذ عبد الفتاح سليم البشرى ، على محمد حسين بك ، الاستاذ احمد عبد اللطيف ،
البكباشى احمد عبد الفتاح البشارى افندى

مادة ٤ - تختص المحكمة العسكرية العليا التى مقرها مدينة أسيوط بالجنايات العسكرية التى تقع
فى دائرة اختصاص محكمة استئناف أسيوط الأهلية

ويشمل اختصاص المحكمتين الآخرين اللتين مقرهما مدينة القاهرة الجنايات العسكرية التى
تقع فى باقى مديريات القطر ومحافظاته ما عدا ما كان منها داخل فى اختصاص المحاكم العسكرية
العليا لمناطق الحدود بمقتضى الامر رقم ٢٩١
ويجوز أن تعقد المحاكم العسكرية العليا جلساتها فى أية جهة من الجهات الداخلة فى
دائرة اختصاصها .

مادة ٥ - تشكل فى كل من القاهرة والاسكندرية محكمتان عسكريتان أو أكثر ، وفى كل من
المحافظات الاخرى (فيما عدا المحافظات التابعة لمصلحة الحدود) وعواصم المديريات محكمة
عسكرية أو أكثر لتتظر كل منها فيما عدا ما ذكر فى المادة الاولى من الجرائم التى تقضى الاوامر
العسكرية بأحالتها الى المحاكم العسكرية

مادة ٦ - تلغى الاوامر رقم ٣٠٠ و ٣٥١ و ٣٧٢ و ٤٠٨ المتقدم ذكرها

مادة ٧ - يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية

مصطفى النحاس

بولكى فى ٤ سبتمبر سنة ١٩٤٣

أمر

بانشاء مكتب الأحكام العسكرية

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية فى
البلاد المصرية . .

وعلى المادة ٨ من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ الخاص بنظام الاحكام العرفية
وعلى قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٤٢ و ٢ اغسطس سنة ١٩٤٣
الخاصين بانشاء وظائف لمكتب الاحكام العسكرية
وعلى كتاب وزارة العدل المؤرخ ٢٥ اغسطس سنة ١٩٤٣ والخاص بتدب بعض حضرات
القضاة وأحد وكلاء النائب العام لمكتب الاحكام العسكرية
وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين فى ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ - ينشأ بمكتبنا : بصفتنا المحاكم العسكرية العام ، قسم يسمى « مكتب الاحكام
العسكرية » ويختص هذا المكتب باستلام ملفات القضايا العسكرية المحكوم فيها والتي تقدم لنا
للتصديق عليها وبحث ما قد يرفع اليها من الشكاوى والتظلمات بشأن تلك القضايا وتقديم تلك
الملفات والشكاوى والتظلمات اليها للتصرف فيها

ويجب على المكتب مراعاة المواعيد المعينة لتقديم الاحكام الصادرة من المحاكم العسكرية
حيث يكون هناك نصوص خاصة تقضى بذلك

مادة ٢ - يتولى إدارة مكتب الاحكام العسكرية حضرة الاستاذ السيد على السيد وكيل
المحكمة بالمحاكم الاهلية الملحق بمحكمة مصر الابتدائية الاهلية ومعاونته فى مباشرة الاختصاصات
المخولة للمكتب حضرات

الاستاذ محمود محمد عبد الرازق القاضى من الدرجة الاولى بمحكمة مصر الابتدائية الاهلية .
الاستاذ محمد ذهنى القاضى من الدرجة الاولى بمحكمة مصر الابتدائية الاهلية
الاستاذ ابراهيم عثمان يوسف القاضى من الدرجة الثانية بمحكمة مصر الابتدائية الاهلية .
الاستاذ الامام الامام محمد الخربى القاضى من الدرجة الثانية بمحكمة مصر الابتدائية الاهلية .
(الاستاذ عبد الفتاح حسن ، الدكتور ابراهيم صالح حسين ، الاستاذ احمد على اسماعيل
الموظفين بمكتب الاحكام العسكرية)

الاستاذ احمد حسن خورشيد وكيل النائب العام من الدرجة الثانية لدى المحاكم الاهلية .

مادة ٣ - ينفذ هذا الامر ابتداء من يوم ٥ سبتمبر سنة ١٩٤٣

مصطفى النحاس

بولكى فى ٤ سبتمبر سنة ١٩٤٤

أمر رقم ٤٢٠

بشأن التوريدات التي تشتري لوزارات الحكومة من بريطانيا العظمى

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية .

وعلى المادة ٢ من القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٣ الخاص بتنظيم أعمال قضايا الحكومة .
ومراعاة للظروف الحالية الاستثنائية وما نجم عنها من صعاب في استيراد السلع والأدوات والمهمات اللازمة للوزارات المختلفة .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .
وبعد موافقة مجلس الوزراء

(تقرر ما هوآت)

مادة ١ — يؤذن لسفير مصر في لندن في أن يبرم بناء على طلب الوزارات المختصة عقود التوريدات التي لا تزيد قيمتها على عشرة آلاف جنيه والتي يكون موضوعها استيراد سلع أو مواد أو مهمات من بريطانيا العظمى دون التقيد في ذلك بالاجراءات والأوضاع المقررة في هذا الشأن ويجوز له ، متى وجد ما يبرر ذلك ، الإبراء من الغرامات والتعويضات عن التأخير المنصوص عليها في العقود المبرمة لحساب الوزارات المختلفة والتي يكون محلها بضائع تصنع في بريطانيا العظمى

مادة ٢ — يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

بولكى في ١١ سبتمبر سنة ١٩٤٣
مصطفى النحاس

أمر رقم ٤٢١

بتعديل الأمر رقم ١ الخاص بالرقابة

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية .

وعلى الأمر رقم ١ الخاص بالرقابة من السلطة القائمة على اجراء الأحكام العرفية المعدل بالأمر رقم ١٩ .

وعلى الأمر رقم ٣٨٩ الخاص بتقرير أحكام عامة .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ - يضاف إلى الامر رقم ١ المتقدم ذكره مادة ٣ مكررة نصها كما يأتي :

« مادة ٣ مكررة - يحظر على الافراد المسافرين من مصر أو القادمين اليها وعلى الشركات والهيئات التي تباشر أعمال النقل أن ينقلوا بغير طريق مصلحة البريد من مصر أو اليها أو أن يتسببوا في نقل كتابات أو مطبوعات أو رسومات أو صور بما في ذلك الاشرطة (الأفلام) واللوحات السينمائية أو الفوتوغرافية المجهزة أو غير المجهزة والخراطط والاسطوانات الفوتوغرافية والطرود وغيرها مما يخضع لاشراف الرقابة .

ويجب على كل من يكون في حيازته شيء مما ذكر في الفقرة السابقة أن يبادر إلى تسليمه إلى أقرب سلطة جمركية أو إدارية .

وللرقيب العام ومن يندبه من الموظفين التابعين له في سبيل تنفيذ أحكام الفقرة السابقة تفتيش الأشخاص وأمتعتهم ووسائل النقل البرية أو البحرية أو الجوية دون التقيد بأحكام قانون تحقيق الخنايات أو أى قانون آخر وضبط ما قد يوجد لديهم من المطبوعات وغيرها موضوع الجريمة

مادة ٢ - يستبدل بالمادة ١٠ من الامر رقم ١ المعدل بالامر رقم ١٩ النص الآتى :

« المادة ١٠ - يعاقب كل من يخالف أحكام هذا الامر والتعليمات والاوامر التي يصدرها الرقيب العام تنفيذاً له بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين »

مادة ٣ - يلغى الامر رقم ١٩ المتقدم ذكره .

مادة ٤ - يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

مصطفى النحاس

بولكى في ١١ سبتمبر سنة ١٩٤٣

أمر رقم ٤٢٢

بتعديل الامر رقم ٥٤ الخاص باستيراد وتداول القراطيس المالية والقيم المنقولة

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ : إعلان الاحكام العرفية في

البلاد المصرية .

وعلى الامر رقم ٥٤ الخاص باستيراد وتداول القراطيس المالية والقيم المنقولة .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ - تعدل المادة ٣ فقرة أولى من الامر رقم ٥٤ على الوجه الآتى :

« مادة ٣ (فقرة أولى) فيما عدا الحالات التي تستثنى بقرار من وزير المالية لا يجوز نقل ملكية القراطيس المالية والقيم المنقولة الاخرى سواء كانت مقيدة في جدول الاسعار الرسمي أو غير مقيدة فيه إلا بواسطة أحد الساسة المقيدين . »

مادة ٢ — يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مصطفى النحاس

بولكلي في ١١ سبتمبر سنة ١٩٤٣

أمر رقم ٤٢٣

بتعديل الأمر رقم ٣٩٦

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

وعلى الامر رقم ٣٩٦ بتقرير قيود على زراعة الارز في سنة ١٩٤٣ المعدل بالامر رقم ٤٠٥ . ونظراً لوجود بعض مساحات يعتمد أصحابها في زراعتها أرزاً على المياه الناتجة من الآبار الارتوازية أو من الواورات المركبة على المصارف .

وعمقتى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ — يستبدل بالمادة الثانية من الامر رقم ٣٩٦ النص الآتى :

« مادة ٢ — تنسب المساحة الجائر زرعها أرزاً إلى مجموع الاراضى التى تكون فى حيازة الزراع فى منطقة التصريح بما فى ذلك الاراضى المشغولة بالمساقى والمصارف والجسور والسكك الحديدية والمسالك والاجران والمساكن والمخازن والحدائق وغير ذلك من المنشآت الزراعية على أنه لا يدخل فى حساب ذلك المجموع :

أولاً — الاراضى التى تزرع أرزاً وتروى بمياه الآبار الارتوازية أو بالمياه الناتجة من الواورات المركبة على المصارف .

ثانياً — الاراضى البور التى لم تزرع فى السنتين السابقتين على صدور هذا الامر سواء أكانت قابلة للزراعة أم غير قابلة لها وكذلك الاراضى الخاضعة لعوائد الاملاك المبنية . »

مادة ٢ — يلغى الامر رقم ٤٠٥ المتقدم ذكره .

مادة ٣ — يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مصطفى النحاس

بولكلي في ١١ سبتمبر سنة ١٩٤٣

أمر رقم ٤٢٤

بإصدار أوامر تكاليف إلى بعض العمال الفنيين

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية .

وعلى المادة ٣ (فقرة ١٢) من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ الخاص بنظام الأحكام العرفية وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ (تقرر ما هو آت)

مادة ١ — قد أصدرنا أمر تكليف إلى جميع العمال الفنيين المشتغلين في المرافق العامة المبينة بعد لمباشرة الأعمال التي يعد اليهم في أدائها .

(أولا) محطة مياه الشرب لمديرية الفيوم التابعة لمصلحة الشؤون القروية .

(ثانيا) جميع محطات المياه والكهرباء والمجاري التابعة للبلديات .

مادة ٢ — تسرى القوانين العسكرية على العمال المشار اليهم في المادة السابقة . ويعاقب كل من امتنع من أولئك العمال عن العمل أو رفض الاستمرار فيه أو العودة اليه بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز ٢٠٠ جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٣ — يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مصطفى النحاس

بولكى في ١١ سبتمبر سنة ١٩٤٣

أمر رقم ٤٢٥

بتحديد إيجار بعض الأماكن المؤجرة لمجالس المديريات في الجهات التي لا يشملها

الأمر رقم ٣١٥

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية .

وعلى الأمر رقم ٣١٥ بتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين للأماكن . وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ — يطبق هذا الأمر في الجهات التي لا يسرى عليها الأمر رقم ٣١٥ الخاص بتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين .

مادة ٢ — لا يجوز للمؤجرين لائى سبب كان فسخ العقود الخاصة بالاماكن المؤجرة لمجالس المدرجات لاستعمالها معاهد أولية أو مكاتب عامة أو وحدات صحية وطبية أو ملاجئ أو دورا لإدارات تلك المجالس أو فروعها أو لغير ذلك من الأغراض العامة .

وتثبت أجور تلك الاماكن على أساس أجرة شهر أغسطس سنة ١٩٤٣ على أنه فيما يتعلق بالاماكن المؤجرة قبل أول مايو سنة ١٩٤١ لمدة ثلاث سنوات أو أكثر يعقود جديدة أو مجمدة ، يجوز للمؤجرين رفع أجورها في حدود النسب المبينة في الامر رقم ٣١٥ بشرط أن تكون مدة التأجير المتقدم ذكرها لم تنقض أو لم تتجدد لغاية تاريخ نشر هذا الامر . وتسرى الزيادة في هذه الحالة ابتداء من أول الشهر التالى لانتفاء مدة التعاقد .

مادة ٣ — يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مصطفى النحاس

بولكى فى ١١ سبتمبر سنة ١٩٤٣

أمر رقم ٤٢٦

بإدخال تعديل على نظام النقود المتداولة

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الاحكام العرفية فى البلاد المصرية .

وعلى القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩١٦ بشأن نظام النقود بالبلاد المصرية المعدل بالقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٣ والقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٨ .

وعلى الامر رقم ١٨٨ بشأن العملة النيكل والبرونز .

وبمضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين فى ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .

(نقرر ما هوآت)

مادة ١ — تعديل الفقرة الاخيرة من المادة الثانية من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩١٦ المتقدم ذكره والمعدل بالقانونين رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٣ و ٥٨ لسنة ١٩٣٨ على الوجه الآتى :

نقود برونز :

قطعة عشرة المليمات

قطعة خمسة المليمات

قطعة المليم

قطعة نصف المليم

مادة ٢ — (فقرة أخيرة)

مادة ٢ — على وزير المالية تنفيذ هذا الامر الذى يعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

مصطفى النحاس

بولكى فى ١١ سبتمبر سنة ١٩٤٣

أمر رقم ٤٢٧

بإنهاء العمل بالامر الخاص بتقرير ساعة لفصل الصيف

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

وعلى الامر رقم ٣٧٨ بتقرير ساعة لفصل الصيف .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .

(تقرر ما هو آت)

مادة وحيدة — يبطل العمل بالامر رقم ٣٧٨ الخاص بتقرير ساعة لفصل الصيف ابتداء من يوم الجمعة أول أكتوبر سنة ١٩٤٣ .

بولكى في ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٤٣ مصطفى النحاس

أمر رقم ٤٢٨

بتقرير حظر الاقتراب من السفن الراسية على الوحدات العائمة

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر بتاريخ أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين بتاريخ ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ — يحظر على الوحدات العائمة الاقتراب لاكثر من ٤٥ مترا من السفن الراسية في ميناء الاسكندرية (بما في ذلك مرسى المكس ومرسى القط) والقنال في موانئ بورسعيد والسويس والاسماعيلية فيما بين غروب الشمس وشروقها ، ما لم يكن ذلك للصعود على ظهر السفينة ، وفي هذه الحالة يجب أن تسير بمقدمها نحو السفينة في زاوية قائمة على ألا تقترب منها إلا للمسافة التي تكفى لطلب التصريح شفويا للوقوف بجانبها ، وكل عائمة لا تراعى هذه القاعدة تعرض لاطلاق النار عليها .

ويقصد بالوحدات العائمة في تطبيق هذا الامر جميع المراكب التي لا تزيد حمولتها على ٥٠٠ طن والتي تسير بالشراع أو بالبخار أو المحرك أو المقذاف أيا كانت الاغراض التي تستخدم فيها .

مادة ٢ — يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مصطفى النحاس

بولكى في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٤٣

أمر رقم ٤٢٩

بتعديل الرسوم بقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٣٩

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على الرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

وعلى الرسوم بقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٣٩ بتحديد أقصى الاسعار للاصناف الغذائية ومواد الحاجيات الاولى .

وعلى الأمر رقم ٩٨ و ١٤٦ و ١٩٢ و ٣٩٠ و ٤١٣ و ٤١٤

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ (نقرر ما هو آت)

مادة ١ - تضاف إلى الرسوم بقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٣٩ مادة جديدة (٥ مكررة) نصها كالآتي :

« مادة ٥ مكررة - لوزير التجارة والصناعة أن يقرر الوسائل اللازمة لمنع التلاعب بالأسعار بما في ذلك تحديد أوزان العبوات ومراقبة حركة تداول الاصناف والمواد بين تجار التجزئة والموردين لهم من أصحاب المصانع وتجار الجملة أو نصف الجملة أو بينهم وبين المتعاملين معهم من المستهلكين .

وكل مخالفة لاحكام هذه القرارات يعاقب عليها بالعقوبات المنصوص عليها في المادة الخامسة مادة ٢ - يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مصطفى النحاس

بولكى في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٤٣

أمر رقم ٤٣٠

بشأن رفع القيود المقررة على الاتجار في اطارات السيارات مؤقتا

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على الرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

وعلى الأمر رقم ٢٣٨ الخاص بتنظيم الاتجار في اطارات السيارات

وعلى الأمر رقم ٢٥٧ بشأن البيانات المتعلقة بحظر الاسراف في شراء وحيازة بعض الاصناف

وعلى الأمر رقم ٣٥٤ الخاص بتقرير قيود على الاتجار في بعض أنواع السلع .

وعلى الأمر رقم ٣٥٥ الخاص بتشديد العقوبات المقررة لبعض الجرائم الخاصة بالتموين
وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢
(تقرر ما هو آت)

مادة ١ - يوقف لمدة شهر ابتداء من تاريخ نشر هذا الأمر تنفيذ أحكام الامر رقم ٢٣٨
الخاص بتنظيم الاتجار في إطارات السيارات . كذلك يوقف للمدة عينها ، فيما يتعلق بالاتجار في إطارات
السيارات ، تطبيق أحكام الامر رقم ٢٥٧ الخاص بالبيانات المتعلقة بحظر الاسراف في شراء
وحيازة بعض الأصناف ورقم ٣٥٤ الخاص بتقرير قيود على الاتجار في بعض أنواع السلع
وتستبعد إطارات السيارات ، للمدة المذكورة في الفقرة السابقة ، من الجدول الملحق
بالمرسوم بقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٣٩ الخاص بتحديد أقصى الاسعار للأصناف الغذائية ومواد
الحاجيات الأولية ، على أن الاطارات التي استولت عليها وزارة التموين حتى صدور هذا الامر
تظل خاضعة للتدابير التي كان معمولاً بها وقت الاستيلاء

ويجوز لوزير التموين إطالة مدة الايقاف المتقدم ذكرها
مادة ٢ - يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

مصطفى النحاس

بولكلي في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٤٣

أمر رقم ٤٣١

بشأن ذبائح الجمال والخنازير

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الاحكام العرفية في
البلاد المصرية .

وعلى الامر رقم ٢٣٦ الخاص بتحديد استهلاك اللحوم المعدل بالأمرين رقمي ٣٢٥ و ٣٦٤
وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ - لا يسرى تحديد عدد الذبائح المبين في المادة الاولى (فقرة ثانية) من الامر رقم
٢٣٦ المعدل بالأمرين رقمي ٣٢٥ و ٣٦٤ على ذبائح الخنازير طوال أيام السنة وعلى الجمال في المدة
من ١٥ أكتوبر إلى ١٥ ابريل من كل عام .

مادة ٢ - يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مصطفى النحاس

بولكلي في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٤٣

أمر رقم ٤٣٢

بوجوب تقديم بيان بكميات الصابون والزيت والصودا الكاوية
الموجودة لدى مصانع الصابون

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في
البلاد المصرية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .
وبعد موافقة مجلس الوزراء .

(نقرر ما هو آت)

مادة ١ - يجب على أصحاب مصانع الصابون أو القائمين على إدارتها أن يقدموا بيانا كتابيا
موقعا عليه منهم ويرسلوه بالبريد المسجل إلى وزارة التجارة والصناعة في موعد لا يتجاوز خمسة
عشر يوما من تاريخ نشر هذا الامر ، ويجب أن يشتمل البيان على ما يأتي :

(أولا) اسم مقدم البيان ولقبه وصفته من حيث كونه صاحب المصنع أو قائما على إدارته ،
وإذا كان المصنع تملكه شركة وجب بيان اسمها ومن له حق التوقيع عنها .
(ثانيا) رقم القيد بالسجل التجارى .

(ثالثا) المقادير التى تكون لدى المصنع فى تاريخ نشر هذا الامر من الصابون والصودا
الكاوية ومن كل نوع من أنواع الزيت مع بيان محل وجودها على وجه الدقة .

(رابعا) متوسط إنتاج المصنع من الصابون شهريا فى المدة من أول أكتوبر سنة ١٩٤٢
إلى آخر سبتمبر سنة ١٩٤٣

(خامسا) متوسط ما وزعه المصنع من الصابون شهريا فى المدة المذكورة فى البند الرابع .

مادة ٢ - يتولى إثبات المخالفات لأحكام هذا الامر رجال الضبطية القضائية والموظفون
الذين يتدبرهم وزير التجارة والصناعة لهذا الغرض ويكون لهم فى أداء هذا العمل صفة رجال
الضبطية القضائية .

كذلك يكون لهم فى سبيل مراقبة تنفيذ أحكام هذا الامر دخول المصانع والمخازن وغير
ذلك من الامكنة التى توجد بها المواد الواجب تقديم البيان عنها كما أن لهم فحص السجلات الخاصة
بتلك الامكنة ومراجعة البيانات الواردة بها للتثبت من صحتها .

مادة ٣ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو
بأحدى هاتين العقوبتين كل من أهمل فى إرسال البيان المشار اليه فى المادة الاولى أو أرسله بعد
الموعد المحدد لهذا الغرض أو أدرج فيه متعمدا بيانات غير مطابقة للحقيقة .

وفي جميع الاحوال تضبط المواد موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها .

مادة ٤ — يعاقب الموظفون المشار اليهم في المادة الثمانية الذين يذيعون أية معلومات حصلوا عليها أثناء تأدية أعمالهم بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور وبغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها أو باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٥ — يتبع في تحقيق الجرائم المنصوص عليها في هذا الامر وفي المحاكمة وفي تنفيذ الاحكام والاجراءات المبينة في قرار وزير الداخلية الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٤٢

مادة ٦ — يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

بولكلى في ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٤٣ مصطفى النحاس

أمر رقم ٤٣٣

بتعديل المادة الثالثة فقرة (٧) من الأمر رقم ١٦٢

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

وعلى الأمر رقم ١٦٢ المعدل بالأمر رقم ٢١٢ .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .

(تقرر ما هوآت)

مادة ١ — يستبدل بالمادة الثالثة (فقرة ٧) من الأمر رقم ١٦٢ النص الآتى :

» مادة ٣ — (٧) فقرة أولى :

البيرة — هي المشروب الكحولى الغازى الناتج من تخمير انولات الناتج من الشعير النقى أو المضاف اليه الأرز والسكر بنسبة لا تزيد على ٥٠ ٪ وزهرة حبششة الديتار وخميرة البيرة والمياه .

مادة ٢ — يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

بولكلى في ٦ أكتوبر سنة ١٩٤٣ مصطفى النحاس

أمر رقم ٤٣٤

بفرض قيود على تربية النحل في منطقة السويس

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في

البلاد المصرية

ونظرا لضرورة حماية النحل الكرنيولى فى المنطقة التى خصصت لتربيته وإكثاره ، من خطر التهجين وبخاصة فى الظروف الحاضرة التى يتعذر فيها استيراد ذلك النوع من الخارج .
وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين فى ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢
(تقرر ما هو آت)

مادة ١ - يحظر فى المنطقة التى تشمل مدينة السويس وبور توفيق وقرية الجنان حيازة أى نوع من النحل غير النحل الكرنيولى الاصلى التى .

مادة ٢ - يجب على كل حائز فى المنطقة المبينة فى المادة السابقة لنحل غير النحل الكرنيولى الاصلى التى أن ينقله منها فى موعد لا يتجاوز سبعة أيام من تاريخ العمل بهذا الأمر .
مادة ٣ - يجب على كل حائز فى تلك المنطقة لنحل كرنيولى أصلى تى أن يقدم عنه بياناً كتابيا موقعا عليه منه ويرسله بالبريد المسجل إلى قسم الحشرات بوزارة الزراعة فى موعد لا يتجاوز ثلاثة أيام من تاريخ العمل بهذا الأمر .

ويذكر فى البيان عدد الخلايا ومحل وجودها واسم مالكها ان كان الحائز غير مالك لها .
مادة ٤ - يعاين قسم الحشرات النحل المشار اليه فى المادة السابقة للثبوت من أنه كرنيولى أصلى تى ، وإذا لم يجده كذلك ، وجب على الحائز أن ينقل النحل من المنطقة سالفة الذكر فى موعد لا يتجاوز ثلاثة أيام من تاريخ إبلاغه ذلك .
وتقدير القسم نهائى غير قابل للطعن فيه .

مادة ٥ - لا يباح إدخال نحل كرنيولى أصلى تى إلى المنطقة سالفة الذكر إلا بمقتضى ترخيص من قسم الحشرات بوزارة الزراعة .

مادة ٦ - يتولى اثبات الجرائم التى تقع مخالفة لاحكام هذا الامر رجال الضبطية القضائية وكذلك مفتشو وزارة الزراعة وكلاؤهم والمهندسون الزراعيون ومعاونو الزراعة وكل موظف تندبه وزارة الزراعة لهذا الغرض ، ويكون لهم فى سبيل القيام بهذه المهمة صفة رجال الضبطية القضائية .

مادة ٧ - يعاقب كل من يرتكب جريمة بالمخالفة لاحكام هذا الامر بالحبس لمدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات فضلا عن مصادرة النحل موضوع المخالفة .

مادة ٨ - يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

مصطفى النحاس

بولهلى فى ١٦ أكتوبر سنة ١٩٤٣

أمر رقم ٤٣٥

بقرار حظر بيع الذرة الرفيعة وفرض قيود على نقلها

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية .

وعلى الأمر رقم ٣٥٦ بشأن الجرائم المتصلة بتنفيذ بعض القوانين والأوامر المتعلقة بالتموين وعلى قرار وزير الداخلية بوضع إجراءات خاصة بالنسبة لإجرائم التموين الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٤٢ .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ وبعد موافقة مجلس الوزراء .

(نقرر ما هو آت)

مادة ١ - يحظر إجراء أى بيع للذرة الرفيعة إلا برخيص سابق من وزير التموين .
وتلغى بحكم القانون عقود البيع التى تكون قد أبرمت ولم تنفذ قبل تاريخ صدور هذا الأمر ، ويجب رد ما يكون قد دفع على سبيل العربون ، ولا يجوز المطالبة بأى تعويض نتيجة لهذا الإلغاء .

وتعتبر بمثابة لعقد البيع كل عملية أو صفقة أيا كانت التسمية التى تطلق عليها إذا كان من شأنها نقل ملكية ذرة رفيعة ، ويجوز إقامة الدليل على وقوع البيع أو العملية أو الصفقة المحظورة بجميع طرق الإثبات .

مادة ٢ - تستثنى من أحكام المادة السابقة عقود البيع الصادرة للحكومة وكذلك البيوع الصادرة إلى أشخاص من القاطنين فى القرية التى حصدت فيها الذرة الرفيعة وفى حدود الكميات اللازمة لاستهلاك كل مشروأسرته .

مادة ٣ - لا يجوز نقل ذرة رفيعة من القرية التى حصدت فيها إلا بعد الحصول على إذن خاص بذلك من المدير فيما يتعلق بالنقل فى حدود المديرية ومن وزير التموين فى الأحوال الأخرى
مادة ٤ - يجب على كل مالك أو حائز بأية صفة كانت لذرة رفيعة أن يدلى بجميع البيانات التى يطلبها منه الموظفون المندوبون لتنفيذ أحكام هذا الأمر .

مادة ٥ - يتولى إثبات الجرائم التى تقع مخالفة لأحكام هذا الأمر رجال الضبطية القضائية والموظفون الذين يتدبرهم وزير التموين لهذا الغرض ويكون لهم فى أداء هذا العمل صفة رجال الضبطية القضائية .

كذلك يكون لهم فى سبيل مراقبة تنفيذ أحكام هذا الأمر دخول الأجران والشون وغير

ذلك من الامكنة التي تخزن فيها الذرة كما أن لهم فحص السجلات ومراجعة البيانات الواردة فيها للتأكد من صحتها .

مادة ٦ - كل مخالفة لاحكام هذا الامر يعاقب مرتكبها بالحبس من ثلاثة أشهر إلى ستة أشهر وبغرامة قدرها خمسة جنيهات عن كل إردب من الذرة الرفيعة موضوع الجريمة ويكون الاشخاص الذين اشتركوا في عملية بيع الذرة الرفيعة سواء كانوا بائعين أو مشترين أو وسطاء أو ممولين - مسئولين بالتضامن .

وفي جميع الاحوال تضبط الذرة موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها
مادة ٧ - تسري أحكام المادة ٢ فقرة (١) من الامر رقم ٣٥٦ بشأن الجرائم المتصلة بتنفيذ بعض القوانين والاورامر المتعلقة بالتموين على الموظفين المكلفين بمراقبة تنفيذ هذا الامر .

مادة ٨ - يتبع في تحقيق الجرائم المنصوص عليها في هذا الامر وفي المحاكمة وفي تنفيذ الاحكام الاجراءات الخاصة بالمينة في قرار وزير الداخلية الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٤٢
مادة ٩ - تصرف بالطريقة الادارية مكافأة مالية لكل شخص سواء كان من موظفي الحكومة أو من غيرهم يكون قد ضبط أو سهل ضبط كميات الذرة الرفيعة موضوع الجرائم المنصوص عليها في هذا الامر وتكون هذه المكافأة بنسبة ٢٠ / من قيمة الذرة المصادرة محسوبة وفقا للسعر الرسمي .

مادة ١٠ - يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

ولو وزير التموين أن يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه

مصطفى النحاس

بولكلي في ٦ أكتوبر سنة ١٩٤٣

أمر رقم ٤٣٦

بوضع نظام لآخراج السيارات المحصوية من مصر

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية .

وعلى الأمر المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٣٩ الخاص بمنع تصدير بعض المنتجات والبضائع والمعدل بالأمر رقم ٤١٤

و بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢

(تقرر ما هوآت)

مادة ١ - استثناء من أحكام المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٣٩ المتقدم ذكره ، يرخص باخراج السيارات المحصوية من القطر المصري بالشروط الآتية :

(أولا) تقديم ما يثبت سفر مالك السيارة أو أحد أفراد أسرته خارج القطر .

(ثانيا) أخذ اقرار على مالك السيارة تبين فيه أوصافها ومشتملاتها وحالة اطارها ويتعهد مالك السيارة بمقتضاه باعادتها بالحالة التي هي عليها - مع مراعاة ما قد يطرأ عليها من تعديلات بسبب الاستهلاك - في خلال مدة لا تزيد على أسبوع من تاريخ عودته أو عودة أسرته وبشرط ألا تزيد هذه المدة على أربعة أشهر .

(ثالثا) تقديم ضمان مالي يوازي ثمن السيارة .

ويباشر قسم الترخيصات بوزارة المالية أخذ الاقرار المتقدم وتقدير ثمن السيارة وتحصيل الضمان وإعطاء الاذن باخراج السيارة مع بيان شروطه .

ويرد الضمان المالي إلى مالك السيارة بعد إعادتها إلى مصر والتثبت من تنفيذ الشروط المبينة في الاقرار .

مادة ٢ - يترتب على عدم إعادة السيارة في الميعاد المحدد لهذا الغرض بالشروط المبينة في الاقرار المشار اليه في المادة السابقة مصادرة الضمان لجانب الحكومة . وفي هذه الحالة يعاقب المخالف بغرامة لا تقل عن خمسة أمثال قيمة الضمان ولا تتجاوز عشرة أمثاله بشرط ألا يزيد الحد الأقصى للغرامة التي يحكم بها على ٤٠٠٠ جنيه ، ويجوز فضلا عن ذلك أن يحكم عليه بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر .

مادة ٣ - يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مصطفى النحاس

بولكلي في ١٦ أكتوبر سنة ١٩٤٣

أمر رقم ٤٣٧

بإصدار أمر تكليف إلى المستخدمين والسائقين والعمال التابعين لقسم
النقل الميكانيكي بوزارة المواصلات في جميع أنحاء القطر المصري
وبإيقاف الزامهم بالخدمة العسكرية مؤقتاً

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية في
البلاد المصرية .

وعلى المادة ٣ (فقرة ١٢) من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٣٩ بنظام الأحكام العرفية .

وعلى قانون الفرقة العسكرية الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٩٠٢

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ - قد أصدرنا أمر تكليف إلى جميع المستخدمين والسائقين والعمال التابعين لقسم
النقل الميكانيكي بوزارة المواصلات في جميع أنحاء القطر المصري بمباشرة الأعمال التي عهد
إليهم في أدائها .

مادة ٢ - تسرى الفوانين العسكرية على الأشخاص المشار إليهم في المادة السابقة ويعاقب
كل من امتنع منهم عن العمل أو رفض الاستمرار في تأديته أو العودة إليه بالحبس مدة لا تزيد
على ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز ٢٠٠ جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٣ - يوقف الالتزام بالخدمة العسكرية فيما يتعلق بالسائقين والعمال ممن أشير إليهم في
المادة الاولى ايقافاً مقيداً يبقائهم في خدمة القسم الميكانيكي وموقتاً بزم من قيام الأحكام العرفية .

مادة ٤ - يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مصطفى النحاس

بولسكي في ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٤٣

أمر رقم ٤٣٨

بتنظيم تداول الزيوت النباتية

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية في

البلاد المصرية .

وعلى الامر رقم ٤١٣ بتنظيم تداول السلع التي تصنع محلياً أو تستورد من الخارج .

و بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢
وبعد موافقة مجلس الوزراء

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ - مع عدم الاخلال بأحكام الأمر رقم ٤١٣ المتقدم ذكره يكون تداول الزيوت
النباتية واستهلاكها خاضعاً للأحكام المنصوص عليها في هذا الأمر وفي القرارات التي يصدرها
وزير التموين تنفيذاً له .

مادة ٢ - يشكل في وزارة التموين بقرار من الوزير لجنة للزيوت النباتية تمثل فيها وزارات
التموين والمالية والتجارة والصناعة والزراعة والهيئات المشتغلة بإنتاج الزيت وتوزيعه وتختص
بالشئون الآتية :

(١) بحث ووضع القواعد والوسائل التي تكفل تموين البلاد بالزيوت النباتية بمختلف أنواعها
(٢) تنظيم إنتاج الزيوت النباتية بأنواعها ودرجاتها المتباينة طبقاً لما تتطلبه حاجة البلاد .
(٣) تنظيم توزيع الزيوت النباتية بأنواعها ودرجاتها المتباينة سواء للاغراض الغذائية
أو للصناعية .

(٤) الاشراف على تنفيذ النظام الذي يوضع للإنتاج والتوزيع وفحص وعلاج الشكاوى
المتعلقة بكل منهما .

مادة ٣ - على جميع المتعاملين في الزيوت النباتية أن يدلوا بكل البيانات والمعلومات التي يطلبها
وزير التموين وفقاً للأوضاع وفي المواعيد التي يحددها

مادة ٤ - تلغى بحكم القانون - ما لم تقرر لجنة الزيوت غير ذلك - جميع العقود والالتزامات
والتعهدات القائمة بين المتعاملين في الزيوت النباتية والتي تتعارض مع النظام الذي يوضع
لتوزيعها . ويجب رد ما يكون قد دفع على سبيل العربون ولا يجوز المطالبة بأي تعويض نتيجة
لهذا الإلغاء .

مادة ٥ - يتولى إثبات الجرائم التي تقع مخالفة لأحكام هذا الأمر أو القرارات المنفذة له رجال
الضبطية القضائية والموظفون الذين يندبهم وزير التموين لهذا الغرض ويكون لهم في أداء هذا
العمل صفة رجال الضبطية القضائية .

كما يكون لهم في سبيل مراقبة تنفيذ أحكام هذا الأمر دخول المصانع والمحال والمخازن وغيرها
من الأماكن المخصصة لصناعة الزيوت أو بيعها أو تخزينها أو استعمالها في أي غرض صناعي
أو تجاري كأن لهم فحص الدفاتر التجارية وغيرها من القوائم والسجلات والمستندات اللازمة
لمراقبة تنفيذ أحكام هذا الأمر .

كذلك يكون لهم الحق في معاينة الماكينات والآلات والعدد والأدوات الموجودة بالمعاصر
وتقدير إنتاجها من الزيوت وكذلك معاينة الماكينات والآلات والعدد والأدوات الموجودة
بالمصانع التي تستعمل الزيوت النباتية في إنتاجها وتقدير ما يلزمها منها .

مادة ٦ - كل مخالفة لأحكام هذا الأمر أو للقرارات الصادرة تنفيذا له يعاقب عليها بالحبس من ستة أشهر إلى سنتين وبغرامة من ١٠٠ جنيه إلى ٥٠٠ جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين .

ويجوز أن يحكم القاضي بإغلاق المحل لمدة لا تزيد على خمسة عشر يوما . وفي حالة العود تضاعف هذه العقوبة ويجوز أن يحكم القاضي بإغلاق المحل نهائيا .

وتستثنى مصانع إنتاج الزيت من عقوبة الإغلاق .

ويجوز علاوة على ما تقدم أن يأمر القاضي بجلد المتهم خمسين جلدة على الأكثر وفي جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها .

ويحرم المحكوم عليه من حق انتخاب أعضاء الغرف التجارية وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ انقضاء العقوبة .

ولا يمس الحكم الصادر بالإغلاق بحقوق الموظفين والمستخدمين في الرتب والمكافأة .
على أن كل من يتأخر في الأدلاء بالبيانات والمعلومات المنصوص عليها في المادة الثالثة يعاقب بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيتها مصريا . وإذا تكرر منه هذا التأخير تكون العقوبة الحبس لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وغرامة لا تتجاوز خمسين جنيتها أو إحدى هاتين العقوبتين .

وكل من يدلي ببيانات غير صحيحة يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيتها أو بأحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٧ - شهر ملخصات جميع الأحكام التي تصدر بالإدانة في الجرائم التي ترتكب بالمخالفة لأحكام هذا الأمر بحروف كبيرة على واجهة محل التجارة أو المصنع لمدة تعادل مدة الحبس المحكوم بها . ويعاقب على نزع هذه الملخصات أو إخفائها بأية طريقة أو إتلافها بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيتها . وإن كان الفاعل لذلك هو أحد المستوين عن إدارة المحل أو أحد عماله فيعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة .

مادة ٨ - يكون صاحب المحل مسئولاً مع مديره أو القائم على إدارته عن كل ما يقع في المحل من مخالفات لأحكام هذا الأمر ويعاقب بالعقوبات المقررة لها . فإذا أثبت أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة اقتصرت العقوبة على الغرامة المبينة في المادتين ٦ و ٧ من هذا الأمر .

وتكون الشركات والجمعيات والهيئات مسئولة بالتضامن مع المحكوم عليهم بقيمة الغرامات والمصاريف .

مادة ٩ - كل شخص مكلف بتنفيذ أحكام هذا الأمر ممن أشير إليهم في المادة الخامسة ملزم بمراعاة سر المهنة طبقا لما تقضى به المادة ٣١٠ من قانون العقوبات وإلا كان مستحقا للعقوبات المنصوص عليها في تلك المادة

مادة ١٠ - مع عدم الإخلال بما قرره قانون العقوبات من عقوبة أشد يعاقب بالسجن لمدة

لا تزيد على ثماني سنوات كل شخص مكلف بمراقبة تنفيذ أحكام هذا الامر من أشير اليهم في المادة الخامسة إذا وقعت المخالفة تلك الاحكام نتيجة لاتفاقه بأي شكل كان مع المخالف وكذلك إذا تعدد إهمال المراقبة أو إغفال التبليغ عن أية مخالفة لهذا الامر

مادة ١١ - يتبع في تحقيق الجرائم المنصوص عليها في هذا الامر وفي المحاكمة وفي تنفيذ الاحكام الاجراءات الخاصة بالمينة في قرار وزير الداخلية الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٤٢

مادة ١٢ - تصرف بالطرق الادارية مكافأة مالية لكل شخص سواء أكان من موظفي الحكومة أم من غيرهم يكون قد ضبط أو سهل ضبط ومصادرة الاصناف موضوع الجرائم المشار اليها في هذا الامر وتكون هذه المكافأة بنسبة ١٠ / من قيمة الاشياء المصادرة

كما يجوز لوزير التموين أن يمنح من سهلوا ضبط الجريمة في الاحوال الأخرى جزءاً من الغرامة المحكوم بها لا يزيد على ٢٠ / من قيمتها

مادة ١٣ - يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .
ولو وزير التموين أن يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه

مصطفى النحاس

بولكى في ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٤٣

أمر رقم ٤٣٩

بشأن محصول الأرز الناتج في موسم سنة ١٩٤٣

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٣٩ الخاص بحظر الاسراف في شراء أو حيازة بعض الاصناف .

وعلى الأمر رقم ٢٣١ بتنظيم ضرب الأرز

وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر بجلسته المنعقدة في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٤٣ بشأن استيلاء الحكومة على ١٥٠ ألف ضريبة من الارز من محصول هذه السنة

وعلى قرار وزارة الزراعة الصادر في ١٧ أكتوبر سنة ١٩٤٣ بشأن تحديد مقادير الارز المطلوب الاستيلاء عليها من محصول موسم سنة ١٩٤٣

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢

(نقرر ما هو آت)

مادة ١ - يجب على كل من يمتلك محصولاً من الارز الناتج من موسم سنة ١٩٤٣ أن يسلم

إلى الحكومة من هذا المحصول المقادير التي حددها وزير الزراعة بقراره المتقدم ذكره الصادر في ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٣ .

مادة ٢ — ما لم يوجد ترخيص من وزير التموين يحظر بيع أو نقل الارز الناتج من محصول سنة ١٩٤٣ قبل أن تستلم الحكومة نصيبها .

وتلغى بحكم القانون عقود البيع التي تكون قد أبرمت ولم تنفذ قبل تاريخ صدور هذا الامر . ويجب رد ما يكون قد دفع على سبيل العربون ، ولا تجوز المطالبة بأي تعويض نتيجة لهذا الالغاء .

وتعتبر بمثابة لعقد البيع كل عملية أو صفقة أيا كانت التسمية التي تطاق عليها إذا كان من شأنها نقل ملكية الارز ، ويجوز إقامة الدليل على وقوع البيع أو الصفقة المحظورة بجميع طرق الاثبات .

مادة ٣ — يجب على أصحاب مقادير الارز المحجوزة لحساب الحكومة أن يسلموها في المزارع لندوبي البنوك المعتمدة وفقاً للأوضاع التي تقرها وزارة المالية في هذا الشأن مقابل دفع الثمن بحسب الاسعار المقررة أو إبداءه في خزانة المحافظة أو المديرية عند حصول منازعة .

على أنه يجوز لأصحاب تلك المقادير أن يتولوا بأنفسهم نقلها إلى شون تلك البنوك بعد الحصول على إذن بذلك من المديرية .

وفضلاً عن الجزاءات المنصوص عليها في المادة (٩) يكون للسلطات التي يعينها وزير التموين لهذا الغرض الحق في الاستيلاء من تلقاء نفسها على تلك المقادير

مادة ٤ — على كل مالك للارز والشعير وقت الحصاد أو بعده أو حائز بأية صفة كانت للارض التي انتجت الارز أن يدلي فيما يتعاق بالارض المنزعة أرزا أو المقادير المحصودة بجميع البيانات التي يطلبها منه المندوبون المعينون لهذا الغرض .

مادة ٥ — لا يجوز نقل الارز إلا بعد الحصول على إذن خاص بذلك من المديرية فيما يتعلق بنقله في حدود المديرية ، ومن وزير التموين في الحالات الاخرى .

مادة ٦ — يجب على كل مزارع يكون حائزاً لكميات من الارز تتجاوز استهلاك أسرته وتقاوى أرضه أن يرسل في خلال شهر من تاريخ نشر القرار الوزاري المنظم لعملية تسليم الارز الناتج من محصول عام سنة ١٩٤٣ إلى مكتب السجل التجاري في المحافظة أو المديرية الواقعة في دائرتها الامكنة الموجودة بها هذه الكميات اخطاراً بالبريد المسجل عن مقدار الفائض عن حاجته وما يطرأ عليه من تغيير في التواريخ وبحسب الأوضاع التي يقرها وزير التموين .

ومع عدم الاخلال بما يفرضه الرسوم بقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٣٩ من التزامات يجب كذلك على أصحاب المضارب والمشتغلين بتجارة الارز أن يرسلوا في خلال شهر من تاريخ نشر

القرار المشار اليه اخطاراً بالبريد المسجل لمكتب السجل التجارى بالمحافظة أو المديرية الواقعة في دائرتها كميات الارز الموجودة في حيازتهم يانا بتلك الكميات .

مادة ٧ — يتولى إثبات المخالفات لأحكام هذا الامر رجال الضبطية القضائية والموظفون الذين يتدبرهم وزير التموين لهذا الغرض ويكون لهم في أداء هذا العمل صفة رجال الضبطية القضائية .

كذلك يكون لهم في سبيل مراقبة تنفيذ أحكام هذا الامر دخول المضارب والمخازن والشون وغير ذلك من الامكنة التي يخزن فيها الارز، كما أن لهم فحص السجلات ومراجعة البيانات الواردة بها للتأكد من صحتها .

مادة ٨ — تصرف بالطريقة الادارية مكافأة مالية لكل شخص سواء كان من موظفي الحكومة أم من غيرهم يكون قد ضبط أو سهل ضبط ومصادرة مقادير الارز موضوع الجرائم المشار اليها في هذا الامر وتكون هذه المكافأة بنسبة ٢٠ ٪ من قيمة الذرة المصادرة محتسبة وفقاً للسعر الرسمي .

مادة ٩ — يعاقب على رفض تسليم مقادير الارز المنصوص عليها في المادة الأول كلها أو بعضها أو على عدم القيام بهذا التسليم بالحبس من مدة ثلاثة أشهر إلى سنة وبغرامة قدرها ٣٠ جنيهاً عن كل ضريبة أرز لم تسلم .

وكل مخالفة أخرى لأحكام هذا الامر والقرارات الصادرة لتنفيذه يعاقب مرتكبها بالحبس من شهر إلى ثلاثة أشهر وبغرامة من عشرين جنيهاً إلى ٢٠٠ جنيه وفي جميع الاحوال يحجز الارز موضوع المخالفة ويحكم بمصادرته .

مادة ١٠ — يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

ولويزري التموين والزراعة اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه

مصطفى النحاس

بولكلي في ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٤٣

أمر رقم ٤٤٠

بتعديل الامر رقم ٣٩٩ الخاص بتنظيم استخراج وصناعة الدقيق والخبز والاتجار فيهما

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في

البلاد المصرية .

وعلى الامر رقم ٣٩٩ بتنظيم استخراج وصناعة الدقيق والخبز والاتجار فيهما .

وعمتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢

وبعد موافقة مجلس الوزراء .

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ — يستبدل بالمنادة الثالثة من الأمر رقم ٣٩٩ السالف الذكر النص الآتي :
« مادة ٣ — يصدر وزير التجارة والصناعة القرارات اللازمة ببيان وزن الرغيف في كل
مديرية أو محافظة ، وتحدد في تلك القرارات النسبة التي يجوز التسامح فيها من وزن الخبز
بسبب جفافه . »

مادة ٢ — يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

مصطفى النحاس

القاهرة في ٦ نوفمبر سنة ١٩٤٣

أمر رقم ٤٤١

بالترخيص لشركة ماركوني راديو التلغرافية بمصر في أن ترسل باللاسلكي برقيات
صحافية متعددة العنوانات إلى جريدة نيويورك تايمز بنيويورك وشيكاغو

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الاحكام العرفية في
البلاد المصرية .

وعلى عقد الامتياز الخاص بشركة ماركوني راديو التلغرافية بمصر (شركة مساهمة مصرية)
وعلى الأمر رقم ١٣٩ بالترخيص للشركة المتقدم ذكرها في إنشاء خط لاسلكي مباشر بين
القاهرة ونيويورك .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٩ مايو سنة ١٩٤٢ .

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ — يرخص لشركة ماركوني راديو التلغرافية بمصر (شركة مساهمة مصرية) في
أن ترسل باللاسلكي برقيات صحافية متعددة العنوانات إلى جريدة نيويورك تايمز في نيويورك
وشيكاغو وفقا للشروط المبينة في الاتفاقات القائمة بين الحكومة والشركة .

مادة ٢ — يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مصطفى النحاس

القاهرة في ٨ نوفمبر سنة ١٩٤٣

أمر رقم ٤٤٢

بالترخيص لشركة ماركونى راديو التلغرافية بمصر فى الاتصال باللاسلكى بمحطة راديو
أورينت بيروت ومحطة حيفا اللاسلكية

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الأحكام العرفية فى
البلاد المصرية .

وعلى عقد الامتياز الخاص بشركة ماركونى راديو التلغرافية بمصر (شركة مساهمة-مصرية)
وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين فى ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢

(نقرر ما هو آت)

مادة ١ - يرخص لشركة ماركونى راديو التلغرافية بمصر (شركة مساهمة مصرية) فى
الاتصال باللاسلكى بمحطة راديو أورينت بيروت ومحطة حيفا اللاسلكية لارسال وتلقى برقيات
القوات البريطانية وبرقيات الحكومة البريطانية فى حالة ما إذا قرر مجلس الاشارات المشتركة فى
الشرق الأوسط أن هناك ضرورة تقتضى ذلك ناشئة عن تعطل الخطوط السلكية التى تصل
مصر بفلسطين أو ازدحامها .

مادة ٢ - مع عدم الاخلال بباقي الاشتراطات المنصوص عليها فى الاتفاق الثلاثى المبرم
بتاريخ ٢١ يوليه سنة ١٩٣٢ تحصل الحكومة المصرية حصة قدرها سبعة سنتيمات ونصف سنتيم
ذهبا عن كل كلمة من البرقيات التى ترسل من مصر إلى بيروت أو بالعكس ، وثلاثة مليات عن
كل كلمة من البرقيات التى ترسل من مصر إلى حيفا أو بالعكس .

مادة ٣ - يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

القاهرة فى ٨ نوفمبر سنة ١٩٤٣ مصطفى النحاس

أمر رقم ٤٤٣

رفع الحظر الخاص بتحديد استهلاك اللحوم بمحافظة القاهرة وضواحيها وبندر الجيزة
فى أيام ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧ نوفمبر سنة ١٩٤٣ بمناسبة انعقاد المؤتمر الوفدى بالقاهرة

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية فى
البلاد المصرية .

وعلى الامر رقم ٢٣٦ الخاص بتحديد استهلاك اللحوم المعد بالأوامر رقم ٣٢٥ و ٣١٤

- ٤٣١ -

و بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ - يرفع بمحافضة القاهرة وضواحيها ويندر الجيزة الحظر المنصوص عليه في المواد الأولى والثانية والثالثة من الأمر رقم ٢٣٦ الخاص بتحديد استهلاك اللحوم ، وذلك في أيام ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧ نوفمبر سنة ١٩٤٣ .

مادة ٢ - يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

القاهرة في ١١ نوفمبر سنة ١٩٤٣
مصطفى النحاس

أمر رقم ٤٤٤

بشأن التدابير التي تتخذ لاعانة منكوبي الغارات ومعاينة الاضرار الناجمة عن الحرب
بمحافضة الصحراء الغربية

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

وعلى الامر رقم ١٤٨ بشأن التدابير التي تتخذ لاعانة منكوبي الغارات ومعاينة الاضرار الناجمة عن الحرب .

و بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ - فيما يختص بمحافضة الصحراء الغربية ينحول الحاكم العسكري لمنطقة الحدود الحق في تشكيل العدد اللازم من اللجان المنصوص عليها في الامر رقم ١٤٨ بحسب ما تقتضيه احوال المنطقة المتقدم ذكرها .

مادة ٢ - يكون تشكيل هذه اللجان كما يأتي :

المحافظ أو وكيله أو من يتدبه المحافظ لهذا الغرض رئيسا

ضابط قضائي

أعضاء { مندوب من مصلحة الاشغال العسكرية أو مندوب من وزارة الصحة
العمومية في حالة الاصابات التي تلحق النفس
اثنان من الأعيان يعينهما المحافظ

مادة ٣ - يكون لهذه اللجان جميع الاختصاصات المبينة بالمادة ٢ من الأمر رقم ١٤٨ الصادر

في ٢٣ يونيو سنة ١٩٤١ .

مادة ٤ — يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
القاهرة في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٤٣
مصطفى النحاس

أمر رقم ٤٤٥

بشأن الضريبة المستحقة على أصحاب المصانع والمعامل والآلات الثابتة بمقتضى القانون
رقم ٨٨ لسنة ١٩٤٢

نحن مصطفى النحاس باشا
بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في
البلاد المصرية .

وعلى القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٤٢ بشأن التعويض عن التلف الذى يصيب المباني والمصانع
والمعامل والآلات الثابتة بسبب الحرب .
ونظراً إلى أن الاغراض التى قصد اليها القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٤٢ من تكوين مال يعوض
منه التلف الذى قد يصيب المصانع والمعامل والآلات الثابتة لا تحتمل ارجاء تكوين ذلك المال
إلى حين انتهاء لجان تحديد قيم تلك الممتلكات من عملها الذى يستغرق زمناً غير قصير .
وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .
(تقرر ما هوآت)

مادة ١ — يجب على ملاك المصانع والمعامل والآلات الثابتة التى يسرى عليها القانون رقم ٨٨
لسنة ١٩٤٢ الخاص بالتعويض عن التلف الذى يصيبها بسبب الحرب أن يقدموا في ميعاد
لا يتجاوز ١٥ يناير سنة ١٩٤٤ إلى القسم المالى في المحافظة أو المديرية الواقع في دائرتها المصنع
أو المعمل أو الآلة الثابتة اقراراً على نموذج خاص يوضع تحت تصرف الملاك في كل قسم من
من الاقسام المالية ليثبتوا فيه قيمتها وكذلك البيانات الأخرى المشار اليها في نموذج الاقرار .
ويكون بيان تلك القيمة مجرداً عن قيمة المباني والأرض المقامة عليها ومحسوبا على أساس
ما تساويه في أول يناير ١٩٤٢ أو في وقت انشائها إذا كان لاحقاً لذلك التاريخ .
وعلى هؤلاء الملاك أن يدفعوا للخزانة في ميعاد لا يتجاوز ١٥ فبراير سنة ١٩٤٤ ما يكون
مستحقاً عليهم دفعه لغاية آخر ديسمبر ١٩٤٣ من ضريبة الاثنتين في الألف المقررة بالقانون
رقم ٨٨ لسنة ١٩٤٢ المتقدم ذكره محسوبة على أساس البيانات والارقام المقدم منهم وذلك مع
الاحتفاظ بحق مناقشة تلك الارقام والسير في اجراءات تحديد الضريبة إلى أن يتم الربط النهائي
وعندئذ يقومون عند الاقتضاء بدفع الفرق وفقاً للاوضاع المقررة .
مادة ٢ — يعاقب كل من يخالف أحكام هذا الامر بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا
تزيد على مائة جنيه .

ويعاقب بالعقوبة ذاتها على البيانات غير الصحيحة في الاقرات التي تقدم تنفيذاً لهذا الامر إلا إذا أثبت مقدمها أن الخطأ غير متعمد .

وفي جميع الاحوال يحكم بزيادة القدر الذي لم يدفع من الضريبة بمقدار يعادل ثلاثة أمثاله .
مادة ٣ — يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

القاهرة في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٤٣ مصطفى النحاس

أمر رقم ٤٤٦

بتعيين مندوب للسلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية في منطقة القنال
مدة غياب المندوب الحالي بالأجازة

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية
في البلاد المصرية .

وعلى الأمر رقم ٣٠٣ بشأن المناطق الخاصة المعدل بالأمر رقم ٤٠٤

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ — يباشر محافظ السويس الاختصاصات المخولة لمحافظة القنال بصفته مندوباً للسلطة
القائمة على إجراء الأحكام العرفية والمبينة في الأمر رقم ٣٠٣ المتقدم ذكره ، وذلك ابتداء من
أول ديسمبر المقبل ولمدة غياب محافظ القنال بالأجازة .

مادة ٢ — يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

القاهرة في ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٤٣ مصطفى النحاس

أمر رقم ٤٤٧

بشأن الأسلحة النارية والذخائر

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في
البلاد المصرية .

وعلى القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٧ الخاص باحراز وحمل السلاح .

وعلى الامر رقم ٢٤ الخاص بالمفرقات والآلات المفرقة والغازات السامة والأسلحة

والذخائر المعدل بالامرين رقم ٩٩ و ٤٠١

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢
وبعد موافقة مجلس الوزراء .

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ - يجب على كل من يحوز أو يحوز أسلحة نارية أو ذخائر مما يستعمل فيها دون
أو يكون قد حصل على ترخيص بذلك تطبيقاً لأحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٧ والامر رقم
٢٤ المتقدم ذكرها ، أن يسلم تلك الأسلحة والذخائر في خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر
هذا الامر إلى مكتب البوليس في محل إقامته ويعطى مكتب البوليس من يسلمها إيصالاً بين
فيه نوع السلاح وعلامته ونوع الذخيرة وكيثها .

ويعنى الاشخاص الذين يقومون بتنفيذ الحكم المبين في الفقرة السابقة من العقوبات المترتبة
على حيازة تلك الاشياء أو إحرازها بما نص عليه القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٧ والامر رقم ٢٤
ومن العقوبات الناشئة عن إحراز مهمات مملوكة للجيش المصري أو للقوات البريطانية
أو المتحالفة .

مادة ٢ - يجب على الاشخاص المذكورين في المادة ٧ من قرار وزير الداخلية الصادر في
٢ يونيو سنة ١٩١٧ والذين أعتفوا من الحصول على ترخيص بما في حيازتهم شخصياً من الأسلحة
أن يقدموا إلى مكتب البوليس في محل إقامتهم بياناً كتابياً وافياً عما لديهم من أسلحة نارية
وذخائرها .

ويكون تقديم هذا البيان في خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر هذا الامر بالنسبة لما
يكون في حيازتهم منها عند نشره ومن تاريخ الحيازة في الاحوال الأخرى .

مادة ٣ - يتولى اثبات الجرائم التي تقع مخالفة لأحكام هذا الامر رجال الضبطية القضائية
والموظفون الذين تندبهم السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية لهذا الغرض ويكون لهم في
سبيل تنفيذ أحكام هذا الامر معاينة وتفحيش الاشخاص والمنازل وغيرها من الاماكن التي
يشتبه في وجود أسلحة أو ذخائر فيها دون التقيد بالاجراءات المنصوص عليها في قانوني تحقيق
الجنايات أو أى قانون آخر

مادة ٤ - كل مخالفة لأحكام هذا الامر يعاقب عليها بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات
وبغرامة لا تتجاوز ألف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين ويحكم بالعقوبتين معاً إذا كان
المخالف من المراقبين أو المشبوهين أو سبق الحكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة اعتداء
على النفس أو المال .

وتقضى المحكمة في جميع الاحوال بمصادرة الأسلحة والذخائر المضبوطة .

مادة ٥ - يعاقب كل عمدة أو شيخ تضبط في دائرته أسلحة أو ذخائر لم يسلمها حائزها
تنفيذاً للمادة الاولى من هذا الامر ، بغرامة قدرها ٢٠ جنياً إذا ثبت علمه بوجودها ولم يبلغ

عنها ، وتضاعف الغرامة المذكورة بقدر عدد الاسلحة المضبوطة

مادة ٦ — يتبع في تحقيق الجرائم المنصوص عليها في هذا الامر وفي المحاكمات وفي تنفيذ الاحكام الاجراءات الخاصة المبينة في قرار وزير الداخلية الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٤٢
مادة ٧ — تصرف بالطريقة الادارية مكافأة مالية قدرها ٢٠ جنيها لكل شخص يرشد عن أسلحة صالحة للاستعمال أو ذخائر ولم تسلم تطبيقا لاحكام المادة الاولى من هذا الامر .

القاهرة في ٦ ديسمبر سنة ١٩٤٣ مصطفى النحاس

أمر رقم ٤٤٨

بالغاء الامر رقم ٣٨١

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

وعلى الامر رقم ٣٨١ بشأن تحديد أوزان الشاي الناعم والشاي الناعم المخلوط بالخشن الموضوع في عبوات .

وعلى الامر رقم ٤٢٩ المعدل للمرسوم بقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٣٩ والخاص بتحويل وزير التجارة والصناعة تقرير الوسائل اللازمة لمنع التلاعب بالاسعار بما في ذلك تحديد أوزان العبوات .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ — يلغى الامر رقم ٣٨١ بشأن تحديد أوزان الشاي الناعم والشاي الناعم المخلوط بالخشن الموضوع في عبوات .

مادة ٢ — يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

القاهرة في ٦ ديسمبر سنة ١٩٤٣ مصطفى النحاس

أمر رقم ٤٤٩

بتحويل وزير الداخلية سلطة اتخاذ بعض التدابير صونا للأمن والنظام العام

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

وعلى المادة ٣ من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ الخاص بنظام الاحكام العرفية
و بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين فى ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢
وبعد موافقة مجلس الوزراء .

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ - يخول وزير الداخلية الحق فى إصدار أوامر ككتاية أو شفوية بالقبض على
الأشخاص الذين يرى فيهم خطراً على الأمن والنظام العام واعتقالهم أو تكييفهم بالإقامة فى
مكان معين على أن تعرض هذه الأوامر علينا عقب صدورها لأقرارها وتحديد مدة الاعتقال
أو الإقامة .

مادة ٢ - يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .
القاهرة فى ٦ ديسمبر سنة ١٩٤٣
مصطفى النحاس

أمر رقم ٤٥٠

بشأن قيود الاضاءة

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الأحكام العرفية
فى البلاد المصرية .

وعلى الأمر رقم ٢٥١ بشأن تدابير الاضاءة والمرور التى تتخذ للوقاية من الغارات الجوية .
و بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين فى ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢

(تقرر ما هو آت)

مادة ١ - فى جميع المدن والاماكن الواقعة داخل المنطقة الممتدة خمسة عشر كيلو مترا من
شاطئ البحر إلى داخل الأراضى المصرية وفى منطقة القنال بأكملها ، يكون الاظلام فيما بين
غروب الشمس وشروقها على الوجه الآتى :

(أولا) يراعى فى الاضاءة داخل المساكن والمصانع والمحال التجارية والمحال العامة وسائر
المباني ، ألا ينبعث منها ضوء من أعلا أو من الجوانب .

(ثانياً) تظل إضاءة الميادين والشوارع والطرق على النحو المعمول به فى الوقت الحاضر

(ثالثاً) يوضع غطاء من الطراز العسكرى على المصاييح الأمامية للسيارات أو تغطى تلك

المصاييح باللون الأزرق القاتم

مادة ٢ - فى جميع المدن والاماكن الواقعة داخل المنطقة التى تبعد عن شاطئ البحر أكثر
من خمسة عشر كيلو مترا ، ماعدا منطقة القنال بأكملها يتبع الاظلام الجزئى على التفصيل الآتى

(أولاً) تباح الاضاءة داخل المساكن والمصانع والمحال التجارية والمحال العامة وسائر المباني بشرط امكان إطفاء الانوار إطفاء تاما في خلال خمس دقائق من إطلاق صفارة الانذار بغارة جوية .

(ثانياً) يحظر إضاءة الانوار الخارجية والانوار العاكسة والاعلانات المضئية على اختلاف أنواعها ، على أنه يباح اضاءة الانوار الخارجية اللازمة لشؤون الخدمات العامة بشرط إمكان إطفائها إطفاء تاما في خلال خمس دقائق من إطلاق صفارة الانذار بغارة جوية .

(ثالثاً) تجرى إضاءة مصابيح الغاز في الميادين والشوارع والطرق على النحو المعمول به في الوقت الحاضر ، ويباح إضاءة المصابيح الكهربائية في الميادين والشوارع والطرق إذا كانت تتصل بمفتاح رئيسي واحد يمكن به إطفائها جميعا في خلال خمس دقائق من إطلاق صفارة الانذار بغارة جوية .

(رابعاً) يوضع غطاء من الطراز العسكري على المصابيح الأمامية للسيارات أو تطل تلك المصابيح باللون الأزرق القاتم .

مادة ٣ — تلغى جميع قيود الاضاءة في الوجه القبلي جنوبى مديرية الجيزة .

مادة ٤ — يلغى ما يخالف هذا الامر من أحكام الامر رقم ٢٥١ المتقدم ذكره .

مادة ٥ — كل مخالفة لأحكام هذا الامر يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات أو باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٦ — يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مصطفى النحاس

القاهرة في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٣

فهرست

الجزء الثانى من مجموعة الأوامر العسكرية

صحيفة

- أمر رقم ٢٢٦ يمنع مرور السيارات واللوريات المدنية ليلا بقناطر محمد على ٢٠٥
- » ٢٢٧ بإباحة بيع الطيور والارانب الحية ٢٠٥
- » ٢٢٨ بتقل اختصاص المحاكم القنصلية الفرنسية في مواد الاحوال الشخصية مؤقنا إلى المحاكم المختلطة ٢٠٦
- » ٢٢٩ بشأن إجراء التفتيش في أحوال سرقة أو إخفاء مهمات مملوكة للجيش المصرى أو للقوات البريطانية ٢٠٦
- » ٢٣٠ بتعديل الامر رقم ٢١٤ بشأن إعلان الاسعار في بعض المحال العمومية ٢٠٧
- » ٢٣١ بتنظيم ضرب الارز ٢٠٧
- » ٢٣٢ بحظر بيع المشروبات الروحية أو المخمرة في أوقات معينة ٢٠٨
- » ٢٣٣ بحظر طبع خرائط لأى جزء من أجزاء المملكة المصرية ومنع بيعها ٢٠٩ أو تداولها .
- » ٢٣٤ خاص بالرعايا التايلنديين « السياميين والمشيبيين بهم » وباتخاذ التدابير اللازمة في شأن الاتجار مع حكومة تايلند « سيام » ورعاياها وإجراء الترتيبات اللازمة فيما يتعلق بأملأهم ٢٠٩
- » ٢٣٥ بشأن الاشخاص الموجودين في تايلند (سيام) أو في البلاد التى تحتلها أو تخضع لرقابتها ٢١١
- » ٢٣٦ بتحديد استهلاك اللحوم ٢١١
- » ٢٣٧ بتقرير ساعة لفصل الصيف ٢١٣
- » ٢٣٨ بتنظيم الاتجار في اطارات السيارات ٢١٣
- » ٢٣٩ بشأن لجان التوفيق بين العمال وأصحاب الاعمال ٢١٧
- » ٢٤٠ بتقرير بعض قيود في مولد النبي ٢١٨
- » ٢٤١ خاص بحظر استيراد المنتجات والبضائع ٢١٨
- » ٢٤٢ باضافة حكم جديد إلى الامر رقم ١٦٠ الخاص بتعيين الجرائم التى تختص المحاكم العسكرية بنظرها ٢١٩
- » ٢٤٣ بشأن محصول القمح الناتج من موسم سنة ١٩٤٢ ٢١٩

صحيفة

- أمر رقم ٢٤٤ بتحديد عدد صفحات الجرائد اليومية والمجلات الاسبوعية ٢٢١
- » ٢٤٥ بتحريم المرور على بعض الطرق ليلا ٢٢٢
- » ٢٤٦ بشأن ضرب الارز ونقله ٢٢٣
- » ٢٤٧ باغلاق بيوت العاهرات ٢٢٤
- » ٢٤٨ بشأن بيع البضائع التي مضى عليها أكثر من ثلاثة أشهر في المستودع
- الجمركي الكائن بجوار السويس ٢٢٥
- » ٢٤٩ بتعديل الأمر رقم ٢٣٢ بحظر بيع المشروبات الروحية أو الخمر في
- أوقات معينة ٢٢٦
- » ٢٥٠ بشأن أوامر الاستيلاء والتكاليف الخاصة باستعمال السيارات واستخدام سائقها ٢٢٦
- » ٢٥١ بشأن تدابير الاضاءة والمرور التي تتخذ للوقاية من الغارات الجوية ٢٢٨
- » ٢٥٢ بحظر وضع المواد القابلة للاشتعال على أسطح المنازل ٢٣٠
- » ٢٥٣ بشأن استعمال الأمم المتحدة التي تصرفها الحكومة ٢٢١
- » ٢٥٤ باعادة تشكيل المحكمة العسكرية العليا ٢٣٢
- » ٢٥٥ بتعديل الامرين رقم ٧٤ و ١٥٦ ٢٢٣
- » ٢٥٦ بتعديل الأمر رقم ١٧٧ ٢٣٤
- » ٢٥٧ بشأن البيانات المتعلقة بحظر الاسراف في شراء وحيازة بعض الاصناف ٢٣٤
- » ٢٥٨ بتعديل الامر رقم ٢٤٥ ٢٣٥
- » ٢٥٩ بإيجاب كبس الاقطان الموجودة بالاسكندرية كبساً بخارياً ٢٣٦
- » ٢٦٠ بشأن التصرفات الخاصة بمحصول القمح الناتج من موسم عام ١٩٤٢ ٢٣٦
- » ٢٦١ بتعديل الامر رقم ٢٦٠ ٢٣٨
- » ٢٦٢ بتعيين مراقب للنشر ٢٣٩
- » ٢٦٣ بشأن الاستيلاء على مايلزم من التقاوى لموسم الزراعة المقبل ٢٣٩
- » ٢٦٤ بشأن إقامة العشش برأس البر ٢٤٠
- » ٢٦٥ بتعيين مراقب للنشر ٢٤٢
- » ٢٦٦ بشأن الاستيلاء على مقادير السكر المخزونة لدى الشركة العامة لمصانع
- السكر ومعمل التكرير في مصر وعلى ما تنتجه منه ٢٤٢
- » ٢٦٧ بتعديل الامرين رقم ٢٤٣ و ٢٦٠ ٢٤٣
- » ٢٦٨ بإيقاف البيوع الجبرية الخاصة بالعقارات المبنية ٢٤٤
- » ٢٦٩ بشأن تفويض مندوب السلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية بمنطقة
- الحدود في تقرير عقوبة المصادرة ٢٤٥
- » ٢٧٠ بتعديل الأمر رقم ٢٣٢ ٢٤٥

٢٤٦	٢٧١	أمر رقم ٢٧١ بإلغاء الأمر رقم ٢٤٦
٢٤٦	٢٧٢	بتعديل الأمر رقم ١١٢ بشأن تنظيم الإدارة بمقتل الطور
٢٤٧	٢٧٣	بتنظيم الاتجار في الدقيق والخبز
٢٤٨	٢٧٤	بشأن تنظيم بيع الدقيق والخبز
٢٥٠	٢٧٥	بشأن محصول القمح المشعر (المعروف بالبغيتة)
٢٥٠	٢٧٦	بتعديل الأمر رقم ٢٤٣
٢٥١	٢٧٧	بتنظيم نقل دقيق القمح
٢٥١	٢٧٨	بتعديل المادة الرابعة من الأمر رقم ٢٦٠
٢٥٢	٢٧٩	بشأن تقرير عقوبة الرشوة في بعض شئون التموين
٢٥٣	٢٨٠	بتعديل العقوبات المقرر لبعض الجرائم الخاصة بالتموين
٢٥٤	٢٨١	بتنظيم بيع الثلجات
٢٥٥	٢٨٢	بوجوب الاخطار عن المشتبه فيهم
٢٥٦	٢٨٣	بشأن غلق نادى السيارات الملكي المصرى بالقاهرة
٢٥٦	٢٨٤	بشأن بيع البضائع التي مضي عليها أكثر من ثلاثة أشهر في المستودعات الجمركية
	٢٨٥	بمخصوص الترخيص لشركة ماركونى راديو التلغرافية بمصر بنقل الصور باللاسلكى بين القاهرة ولندن
٢٥٧	٢٨٦	بالترخيص لشركة ماركونى راديو التلغرافية بمصر بنقل الصور باللاسلكى من القاهرة ونيويورك
	٢٨٧	بشأن الحاق منطقة العريش وغيرها فيما يتعلق بقواعد الاختصاص في المواد الجنائية لسائر مناطق الحدود
٢٥٨	٢٨٨	بشأن استيراد بذرة القطن من السودان
٢٥٩	٢٨٩	بشأن تدابير الوقاية من الغارات الجوية
٢٦٠	٢٩٠	بشأن فسخ عقود الاتجار المترتبة على إنشاء المخانيء
٢٦١	٢٩١	بشأن تشكيل المحاكم العسكرية الخاصة بمناطق الحدود
٢٦٢	٢٩٢	بتعديل الأمر رقم ٢٨٧
٢٦٣	٢٩٣	بشأن الهجرة داخل القطر
٢٦٤	٢٩٤	بتحويل المحافظين والمديرين سلطات استثنائية
٢٦٥	٢٩٥	بتحويل وزير الصحة العمومية سلطة إصدار أوامر استيلاء وتكاليف
٢٦٦	٢٩٦	بشأن أوامر التكاليف الخاصة بالأطباء والصيدالة
	٢٩٧	بتعديل الأمر رقم ٢٣٢ بحظر بيع المشروبات الروحية أو المخمرة في أوقات معينة
٢٦٨	٢٩٨	بشأن اللاجئين

مصحفة

- أمر رقم ٢٩٩ بالتدابير التي تتخذ لإبادة حشرة (النطاط) ٢٦٩
- ٣٠٠ بتشكيل المحاكم العسكرية ٢٧٠
- ٣٠١ بتشكيل محاكم عسكرية احتياطية ٢٧٢
- ٣٠٢ بشأن تنظيم مهنة السمسة لتشغيل عمال بالسفن ٢٧٣
- ٣٠٣ بشأن المناطق الخاصة ٢٧٤
- ٣٠٤ بتنظيم المرور في الطريق الصحراوي بين القاهرة والاسكندرية ٢٧٥
- ٣٠٥ بشأن التدابير اللازمة لإيواء المهاجرين ٢٧٦
- ٣٠٦ بتعديل الأمر رقم ٢٩٤ —
- ٣٠٧ بحظر بيع المشروبات الاصطناعية في بعض الجهات ٢٧٧
- ٣٠٨ بإضافة حكم جديد إلى الأمر رقم ١٦٠ بشأن تعيين الجرائم التي تختص المحاكم العسكرية بنظرها ٢٧٨
- ٣٠٩ بتعديل الأمر رقم ٢٤٧ —
- ٣١٠ خاص بجرائم صيد الاسماك ٢٧٩
- ٣١١ بتعديل تشكيل بعض المحاكم العسكرية العليا ٢٨٠
- ٣١٢ بشأن الاتجار في أجهزة الحريق —
- ٣١٣ بشأن الاجانب الذين كانوا من رعايا إحدى الدول التي قطعت مصر علاقاتها السياسية بها ٢٨٦
- ٣١٤ بشأن الاجهزة اللاسلكية في السيارات ٢٨٧
- ٣١٥ بشأن العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين للاماكن ٢٨٨
- ٣١٦ بحظر حيازة الحمام الزاجل ٢٩٠
- ٣١٧ بإيجاب تقديم بعض بيانات بشأن الجرائد والمجلات ٢٩١
- ٣١٨ بتقرير قيود في بعض المواسم الدينية الكبرى ٢٩٢
- ٣١٩ بمد أجل العمل بالأمر رقم ٢٣٧ الخاص بتقرير ساعة لفصل الصيف ٢٩٣
- ٣٢٠ بفرض قيود على المراكب من كوبرى القوارب بخوان ورسوها بالقرب منه ٢٩٣
- ٣٢١ بفرض قيود على الصيد أو التنزه أو الاقتراب من الشاطئ في المياه الإقليمية المصرية ٢٩٤
- ٣٢٢ بفرض قيود على رسو المراكب على الشاطئ الغربي للنيل في بعض المناطق ٢٩٤
- ٣٢٣ بإضافة حكم جديد إلى الأمر رقم ٢٥١ ٢٩٥
- ٣٢٤ بتعديل الأمر رقم ٢٨٠ ٢٩٥
- ٣٢٥ بتعديل الأمر رقم ٢٣٦ ٢٩٦
- ٣٢٦ برفع الحظر الخاص باستهلاك اللحوم في خلال شهر رمضان المعظم ٢٩٧

مصحفة

- أمر رقم ٣٢٧ بتنظيم الاتجار في الدقيق والخبز ٢٩٧
- » ٣٢٨ بشأن الجرائم المتصلة بتنفيذ الأمر رقم ٣٢٧ ٢٩٩
- » ٣٢٩ بتنظيم الإقامة والزول في منطقة بحيرة المنزلة ٢٩٩
- » ٣٣٠ بمنع التعامل بالجملة في الاسماك بخارج الحلقات المعدة لذلك ٣٠٠
- » ٣٣١ بتقرير قيود على زراعة صنفي قطن الزاجوراه والملكي ٣٠١
- » ٣٣٢ بتنظيم الاتجار في بذرة الفطن وزيت البذرة ٣٠٢
- » ٣٣٣ بتقرير عقوبة على تسليم الحكومة أقطانا غير التي تشتريها من أقطان موسم ١٩٤٢ - ١٩٤٣ ٣٠٤
- » ٣٣٤ بشأن زراعة القمح في بعض مناطق شمال الدلتا ٣٠٤
- » ٣٣٥ بشأن عقود بيع الأقطان الناتجة من موسم ١٩٤٣ - ١٩٤٣ بأثمان تقل عن الاسعار التي تشتري بها الحكومة ٣٠٥
- » ٣٣٦ بمد أجل العمل بالأمر رقم ٣٣٧ الخاص بتقرير ساعة لفصل الصيف ٣٠٦
- » ٣٣٧ بالاستيلاء على بذرة القطن ٣٠٦
- » ٣٣٨ بشأن تطبيق أحكام الامر رقم ٣١٥ على العلاقات بين مالك العقار المزروعة ملكيته وبين المالك الجديد ٣٠٧
- » ٣٣٩ بتعديل الامر رقم ٣٢٧ بتنظيم الاتجار في الدقيق والخبز ٣٠٨
- » ٣٤٠ بشأن تدبير العدد اللازم من الطلبة لدراسة الصناعات الميكانيكية الحربية ٣٠٩
- » ٣٤١ بشأن حفظ النظام في معاهد التعليم ٣١٠
- » ٣٤٢ بتعديل تشكيل بعض المحاكم العسكرية العليا ٣١١
- » ٣٤٣ بتعيين الحد الأقصى للأجر الخاص بحلج الاقطان الناتجة من محصول موسم ١٩٤٢ - ١٩٤٣ ٣١١
- » ٣٤٤ بشأن تزوير أوراق النقد المصرية وتقليدها والاستيلاء عليها ٣١٢
- » ٣٤٥ بتعديل الامر رقم ١٦٢ ٣١٣
- » ٣٤٦ بإيجاب ارسال بيان بكميات السكر الموجودة لدى التجار ٣١٤
- » ٣٤٧ بشأن محصول الارز الناتج من موسم سنة ١٩٤٢ ٣١٥
- » ٣٤٨ بحظر صيد الحمام ٣١٦
- » ٣٤٩ بشأن خيوط الغزل القطنية ٣١٧
- » ٣٥٠ بتعديل تشكيل المحاكم العسكرية ٣٢٢
- » ٣٥١ بتعديل تشكيل المحاكم العسكرية العليا ٣٢٣
- » ٣٥٢ بتشكيل لجنة لتحقيق المسائل المتعلقة بشئون الحراسات ٣٢٥
- » ٣٥٣ بشأن الحوادث المتعلقة بأعمال الحراسات ٣٢٦

- ٣٢٦ ^{٣٢٦} أمر رقم ٣٥٤ بتقرير قيود على الاتجار في بعض أنواع السلع
- ٣٢٨ » ٣٥٥ بتشديد العقوبات المقررة لبعض الجرائم الخاصة بالتموين
- ٣٣٠ » ٣٥٦ بشأن الجرائم المتصلة بتنفيذ بعض القوانين والامور المتعلقة بالتموين
- ٣٣١ » ٣٥٧ بتعديل الامر رقم ٢٥٠ الخاص باستعمال الاسمدة التي تصرفها الحكومة
- ٣٣١ » ٣٥٨ بصرف إعانة غلاء المعيشة لعمال المحال الصناعية والتجارية
- ٣٣٤ » ٣٥٩ بتعيين رئيس لقسم مراقبة البريد بمصلحة الوقاية
- ٣٣٤ » ٣٦٠ بتشديد العقوبة على الأشخاص الذين يسافرون على أسطح عربات السكك الحديدية
- ٣٣٥ » ٣٦١ بتحديد ميعاد لتقديم البيانات المتعلقة بالارباح التجارية والصناعية والارباح الاستثنائية وإيداع الضريبة المستحقة
- ٣٣٥ » ٣٦٢ بتعديل أحكام الامر رقم ٣٦١ الخاص بتحديد ميعاد لتقديم البيانات المتعلقة بالارباح التجارية والصناعية والارباح الاستثنائية وأداء الضريبة المستحقة
- ٣٣٦ » ٣٦٣ بتقرير بعض التدابير لازالة البرك والمستنقعات وغيرها من بيئات توالد البعوض
- ٣٣٧ » ٣٦٤ بتعديل الامر رقم ٢٣٦ الخاص بتحديد استهلاك اللحوم
- ٣٣٨ » ٣٦٥ بتقرير بعض القيود على استهلاك المواد الغذائية بالمحال العمومية
- ٣٣٩ » ٣٦٦ بشأن تحديد أقصى أسعار الجملة للشروبات الروحية
- ٣٤٠ » ٣٦٧ بتقرير رسم أمن على المراكب التي تدخل أو تستقر في الموانئ المصرية
- » ٣٦٨ بتقرير عقوبات على الامتناع عن توريد الاغذية لمصالح الحكومة
- ٣٤٢ » ٣٦٩ بشأن تحديد أجرة الاماكن المقروضة
- ٣٤٣ » ٣٧٠ بتخفيض المبالغ التي تحصلها الادارة عن البرقيات الخاصة بأعضاء قوات الولايات المتحدة الامريكية
- ٣٤٤ » ٣٧١ بتخفيض المبالغ التي تحصلها الادارة عن البرقيات الخاصة بأعضاء القوات الفرنسية المحاربة
- ٣٤٥ » ٣٧٢ بتعديل تشكيل بعض المحاكم العسكرية
- » ٣٧٣ بفرض قيود على الصيد أو التزه أو الاقتراب من الشاطئ في المياه الاقليمية المصرية
- ٣٤٦ » ٣٧٤ بجعل علاج البخارة المصريين من الامراض الزهرية إجباريا
- ٣٤٨ » ٣٧٥ بتقرير إعفاءات في المواد الجنائية لأفراد قوات الولايات المتحدة الامريكية في مصر

مصحفة

- أمر رقم ٣٧٦ بحريم المرور على بعض الطرق ليلا ٣٤٩
- ٧٧ بتقرير قيود على زراعة الذرة الرفيعة ببعض المديريات ٣٥٠
- ٧٨ بتقرير ساعة لفصل الصيف ٣٥١
- ٣٧٩ باعتبار بعض الاماكن بناحي الخانكة وأبي زعل مناطق محرمة ٣٥١
- ٣٨٠ باصدار أوامر تكاليف إلى بعض العمال الفنيين التابعين لوزارة الاشغال العمومية ٣٥٢
- ٣٨١ بشأن تحديد أوزان الشاي الناعم والشاي الناعم المخلوط بالحنش الموضوع في عبوات ٣٥٣
- ٣٨٢ بتعيين جرائم القانون العام التي تختص المحاكم العسكرية بنظرها --
- ٣٨٣ بتنظيم الاتجار في الادوات والاجهزة والمواد التي تستعمل في تنقية المياه وتطهيرها ٣٥٥
- ٣٨٤ باغلاق بيوت العاهرات ٣٥٦
- ٣٨٥ بشأن تجارة السكر بالجملة ٣٥٨
- ٣٨٦ بتقرير بعض القروض والتكاليف صونا للصحة العامة ٣٥٩
- ٣٨٧ بتقرير بعض التدابير الخاصة بمقاومة حمى الملاريا في وسائل النقل المختلفة ٣٦٠
- ٣٨٨ بالغاء الامر رقم ٢٧ الخاص بقناطر محمد علي ٣٦١
- ٣٨٩ بتقرير أحكام عامة --
- ٣٩٠ بتعديل المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٣٩ بتحديد أقصى الاسعار للأصناف الغذائية و مواد الحاجيات الاولى ٣٦٢
- ٣٩١ بتعديل المادة الثانية من الامر رقم ٣٥٤ بتقرير قيود على الاتجار في بعض أنواع السلع ٣٦٣
- ٣٩٢ بشأن الترخيص لوزير التموين بفرض قيود على نقل المواد الغذائية ٣٦٤
- ٣٩٣ بشأن محصول القمح والمشر (البغية) الناتج من موسم ١٩٤٣ ٣٦٥
- ٣٩٤ بشأن محصول الشعير الناتج من موسم ١٩٤٣ ٣٦٧
- ٣٩٥ بتقرير قيود على زراعة الارز وريه في عام ١٩٤٣ ٣٦٩
- ٣٩٦ بتقرير قيود على زراعة الارز في سنة ١٩٤٣ ٣٧٠
- ٣٩٧ بميعادري الرسم المساوي في بعض المديريات ٣٧٢
- ٣٩٨ باتخاذ بعض التدابير لزيادة محصول البطاطس ٣٧٣
- ٣٩٩ بتنظيم استخراج وصناعة الدقيق والخبز والاتجار فيها ٣٧٤
- ٤٠٠ بشأن الاكثار من انتاج الحاصلات الزراعيه اللازمة لغذاء الانسان في عام ١٩٤٣ ٣٧٦
- ٤٠١ بتعديل الامر رقم ٢٤ الخاص بالمفرقات والآلات المفرقة والغارات

صفحة

٣٧٨

السامة والاسلحة والذخائر

أمر رقم ٤٠٢ بتعديل الامر رقم ٣١٥ الخاص بتنظيم العلاقات بين المؤجرين

٣٧٩

والمستأجرين للاماكن .

» ٤٠٣ بتعديل المادة الرابعة من الامر رقم ٣٦٦ بشأن تحديد أقصى أسعار الجملة

٣٨٠

للمشروبات الروحية

٣٨١

» ٤٠٤ بتعديل الامر ٣٠٣ بشأن المناطق الخاصة

٣٨١

» ٤٠٥ بتعديل الامر رقم ٣٩٦

» ٤٠٦ بتحويل وزير الداخلية الحق في منع الاجتماعات صوتا للامن والنظام العام

وباحالة الجرائم الخاصة بالاجتماعات والمظاهرات إلى المحاكم العسكرية ٣٨٢

» ٤٠٧ بتنظيم الاتجار في الجرارات وآلات الدراسات الميكانيكية وفي قطع

٣٨٣

القيار الخاصة بها

» ٤٠٨ بتعديل الامر رقم ٣٠٠ الخاص بتشكيل المحاكم العسكرية

٣٨٥

» ٤٠٩ بتعديل الامر رقم ٣٨٢

» ٤١٠ بشأن تنظيم توزيع اللحوم وحظر حفظها في محال التبريد

» ٤١١ بفرض قيود على الصيد أو التزده أو الاقتراب من الشاطئ في المياه

٣٨٦

الاقليمية المصرية

» ٤١٢ بشأن ايجاب بعض الاجراءات على مستغلى الفنادق والبنسيونات وما يماثلها ٣٨٧

٣٨٨

» ٤١٣ بتنظيم تداول السلع التي تصنع محليا أو تستورد من الخارج

٣٩١

» ٤١٤ بتشديد العقوبات المقررة لبعض الجرائم الخاصة بالتموين

» ٤١٥ بتعديل المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣١ الخاص

بإعلان أسعار البيع بالتفصيل (بالقطاعي) للأصناف والحاجيات الاولى ٣٩٣

٣٩٣

» ٤١٦ بإحصاء كميات القطن الموجودة في البلاد

٣٩٥

» ٤١٧ بتعديل الامر رقم ٣٤٩ بشأن خيوط الغزل القطنية

» ٤١٨ بإصدار أمر تكليف الى الموظفين والمستخدمين والعمال التابعين لمصلحة

سكك حديد وتليفونات وتلفارات الحكومة وبايقاف إلزامهم بالخدمة

٣٩٦

العسكرية مؤقتا

٣٩٧

» ٤١٩ بتشكيل المحاكم العسكرية

٣٩٨

» بإنشاء مكتب الاحكام العسكرية

» ٤٢٠ بشأن التوريدات التي تشتري لوزارات الحكومة من بريطانيا العظمى ٤٠٠

٤٠٠

» ٤٢١ بتعديل الأمر رقم ١ الخاص بالرقابة

» ٤٢٢ بتعديل الامر رقم ٥٤ الخاص باستيراد وتداول القراطيس المالية والقيم المنقولة ٤٠١

صحيفة

- ٤٠٢ ٤٢٣ أمر رقم بتعديل الامر رقم ٣٩٦
- ٤٠٣ ٤٢٤ باصدار أوامر تكاليف إلى بعض العمال الفنيين
- ٤٠٣ ٤٢٥ بتحديد إيجار بعض الاماكن المؤجرة لمجالس المديريات في الجهات التي لا يشملها الامر رقم ٣١٥
- ٤٠٤ ٤٢٦ بادخال تعديل على نظام النقود المتداولة
- ٤٠٥ ٤٢٧ بانتهاء العمل بالامر الخاص بتقرير ساعة لفصل الصيف
- ٤٠٥ ٤٢٨ بتقرير حظر الاقتراب من السفن الراسية على الوحدات العاملة
- ٤٠٦ ٤٢٩ بتعديل المرسوم بقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٣٩
- ٤٠٦ ٤٣٠ بشأن رفع القيود المقررة على الاتجار في اطارات السيارات مؤقتا
- ٤٠٧ ٤٣١ بشأن ذبائح الجمال والخنازير
- ٤٠٨ ٤٣٢ بوجوب تقديم بيان بكميات الصابون والزيت والصبودا الكاوية الموجودة لدى مصانع الصابون
- ٤٠٩ ٤٣٣ بتعديل المادة الثالثة فقرة (٧) من الأمر رقم ١٦٢
- ٤٠٩ ٤٣٤ بفرض قيود على تربية النحل في منطقة السويس
- ٤١١ ٤٣٥ بتقرير حظر بيع الذرة الرفيعة وفرض قيود على نقلها
- ٤١٣ ٤٣٦ بوضع نظام باخراج السيارات الحصوصية من مصر
- ٤٣٧ باصدار أمر تكليف إلى المستخدمين والسائقين والعمال التابعين لقسم النقل الميكانيكى بوزارة المواصلات في جميع أنحاء القطر المصرى وبايقاف الزامهم بالخدمة العسكرية مؤقتا
- ٤١٤ ٤٣٨ بتنظيم تداول الزيوت النباتية
- ٤١٤ ٤٣٩ بشأن محصول الارز الناتج في موسم ١٩٤٣
- ٤١٧ ٤٤٠ بتعديل الامر رقم ٢٩٩ الخاص بتنظيم استخراج وصناعة الدقيق والخبز والاتجار فيهما
- ٤١٩ ٤٤١ بالترخيص لشركة ماركونى راديو التلغرافية بمصر في أن ترسل باللاسلكى برقيات صحافية متعددة العنوانات إلى جريدة نيويورك تايمز بنيويورك وشيكاغو ٢٠
- ٤٤٢ بالترخيص لشركة ماركونى راديو التلغرافية بمصر في الاتصال باللاسلكى بمحطة راديو أورينت بيروت ومحطة حيفا اللاسلكية
- ٤٢١ ٤٤٣ برفع الحظر الخاص بتحديد استهلاك اللحوم بمحافظة القاهرة وضواحيها وبندر الجيزة في أيام ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧ نوفمبر سنة ١٩٤٣ بمناسبة انعقاد المؤتمر الوفدى بالقاهرة
- ٤٢١

صحيفة

- أمر رقم ٤٤٤ بشأن التدابير التي تتخذ لاعانة منكوبي الغارات ومعاينة الاضرار الناجمة
عن الحرب بمحافظة الصحراء الغربية ٤٢٢
- » ٤٤٥ بشأن الضريبة المستحقة على أصحاب المصانع والمعامل والآلات الثابتة
بمقتضى القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٤٢ ٤٢٣
- » ٤٤٦ بتعيين مندوب للسلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية في منطقة القتال
مدة غياب المندوب الحالي بالاجازة ٤٢٤
- » ٤٤٧ بشأن الاسلحة النارية والذخائر ٤٢٤
- » ٤٤٨ بالغاء الامر رقم ٣٨١ ٤٢٦
- » ٤٤٩ بتحويل وزير الداخلية سلطة اتخاذ بعض التدابير صولة للامن والنظام العام ٤٢٦
- » ٤٥٠ بشأن قيود الاضاءة ٤٢٧

Bibliotheca Alexandrina



0405957